

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية سابقا

هوية المجلة وأهدافها

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة علمية دورية محكمة، ومنبر معرفي ومنهجي، يُسهم في إثراء البحث العلمي والحوار المنهجي الموضوعي في حقول المعرفة الاجتماعية؛ وتهدف إلى:

1. الارتقاء بالبحث العلمي إلى مستويات عالية من الجودة من خلال البناء المنهجي للفكر والممارسة البحثية.

2. تحقيق التكامل المعرفي بين حقول المعرفة الاجتماعية ومختلف المناهج البحثية.

3. وصل الحركة العلمية في العلوم الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية وقضايا المجتمع الواقعية.

4. إثارة الجدل العلمي في القضايا المستحدثة في مجال العلوم الاجتماعية، وتوجيهها نحو أفق عالمية.

مجلة العلوم الاجتماعية

- مجلة العلوم الآداب والعلوم الاجتماعية سابقا -

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن جامعة سطيف 2

اللجنة العلمية

أ.د. نوازي سعودي	جامعة سطيف 2
أ.د. موسى بلعيد	جامعة سطيف 2
أ.د. محمد الصغير شرقي	جامعة سطيف 2
أ.د. لحسن بوعبدالله	جامعة سطيف 2
أ.د. السعيد كسكاس	جامعة سطيف 2
د. نورالدين بن الشيخ	جامعة سطيف 2
د. نصرالدين غراف	جامعة سطيف 2
د. التوفيق سامعي	جامعة سطيف 2
د. محمد قجالي	جامعة سطيف 2
د. سفيان زدادقة	جامعة سطيف 2
د. فوزية رقاد	جامعة سطيف 2
أ.د. مبروك غضبان	جامعة باتنة
أ.د. أمحمد برقوق	جامعة الجزائر
أ.د. نصرالدين سمار	جامعة جيجل
أ.د. فضيلادليو	جامعة قسنطينة 2
أ.د. بوية مجاني	جامعة قسنطينة 2
أ.د. محمود بوسنة	جامعة الجزائر 2
أ.د. الطيب بودرالة	جامعة باتنة
أ.د. عبد القادر شرشار	جامعة وهران
أ.د. بشير إبرير	جامعة عنابة
أ.د. كروم بومدين	جامعة تلمسان
أ.د. محمد بومدين	جامعة أدرار
أ.د. محمد أحسن	المدرسة العليا للاساتذة تونس
أ.د. عزالدين بن زغيبية	مركز جمعة الماجد دبي
أ.د. أرزقي مديني	فرنسا
أ.د. محمد الطراونة	الأردن
أ.د. أحمد بريسول	المغرب
أ.د. اسماعيل محمود القيام	الأردن
أ.د. عبد اللطيف محفوظ	المغرب

مدير المجلة

أ.د. الخير قشي مدير الجامعة

رئيس التحرير

أ.د. يوسف عيش

نائب مدير الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي

هيئة التحرير

أ.د. ميلود سفاري
د. محمد الطاهر بلعيساوي
د. صلاح الدين زرال
أ.د. نادية عيشور
أ.د. محمد عزوي
أ.د. عبد الملك بومنجل
أ.د. عمر بلماحي
د. عبد الرزاق بلعقروز
د. جازية لشهب صاش

Pr Rezki Madini	Université Rouen France
Pr.HouariAddi	Université Lyon France
Pr.Joseph Mc Conagol	Manchester UK
Pr.A.JalilAkariGenève	Université Genève Suisse

قواعد النشر في مجلة العلوم الاجتماعية جامعة سفي2

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية:

- الأبحاث والدراسات العلمية، الفكرية والأدبية في تخصصات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، الحقوق و العلوم السياسية مكتوبة باللغة العربية، الانجليزية، أو الفرنسية.
- عروضاً مختصرة عن جديد الكتب والبحوث والرسائل الجامعية الحديثة-على ألا يتجاوز تاريخ مناقشتها سنة.
- تقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية.
- حوارات مع شخصيات علمية، ذات اعتبار علمي في مجال تخصصها.

وتشترط أن يكون المقال:

- أصيلاً وجديداً، لم يسبق نشره أو تقديمه لأي جهة أخرى للنشر، أو تمت المشاركة به في ندوة أو ملتقى علمي،
- أن يتناول قضية من القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات المجلة وتخصصاتها العلمية،
- مصحوباً بثلاثة ملخصات (في حدود 100 كلمة) وكلها مفتاحية باللغات الثلاث عربي، فرنسي وإنجليزي،
- مطبوعاً في نسخة ورقية لا ينقص عدد صفحاتها عن 10 صفحات ولا يزيد عن 25 صفحة،
- مطبوعاً على الكمبيوتر وفق برنامج Word، ومسجل في قرص صلب:
- يكون حجم الصفحة 21X29.7 cm والهوامش بـ 1.5 cm والتذييل والرأس 1 cm. أما مقاس الكتابة فيكون، بخط Traditional Arabic حجم 14 بها في ذلك رقم الصفحة إذا كانت لغة المقال العربية، أما إذا كانت فرنسية أو إنجليزية فالحجم 10 بخط Times New Roman ويحدد الفاصل ما بين الأسطر بـ 15 pt.
- يكتب عنوان البحث واسم المؤلف، ورتبته العلمية، والمؤسسة التي يعمل فيها على صفحة منفصلة، ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث دون ذكر الاسم.
- أن توضع المراجع في نهاية المقال بطريقة insertion références bibliographiques مع ذكر أرقامها في المتن.
- مرفقاً بسيرة ذاتية علمية مع رقم الهاتف والبريد الإلكتروني.
- موثقاً وفق نمطية التوثيق الآتية:

1-إذا كان المراجع كتاباً:

الإسم واللقب (التاريخ بين قوسين)، العنوان، الترجمة، الطبع، الصفحة.

2-إذا كان المراجع مقالاً:

الاسم واللقب 1- صاحب المقال

2- في حالة وجود أكثر من مؤلف:

• الثنائي؛ يكتب الاثنان.

• أكثر؛ يكتب الاسم الأول وعبارة آخرون.

(+ السنة بين قوسين)، العنوان: بين مزدوجتين اسم المجلة، المؤسسة، الجزء، العدد- (التاريخ).

في حالة وجود الشهر أو الدورة.- الصفحة (صفحات المقال)

3-إذا كان المراجع رسالة جامعية:

الاسم و اللقب، العنوان، التخصص، الجامعة، سنة المناقشة، حالة النشر.

- تخضع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي قبل نشرها، ولا ترد إلى أصحابها، نشرت أو لم تنشر.
- الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

- لهيئة التحرير حق الفحص الأولي للبحوث وتقرير أهليتها للتحكيم أو رفضها ، وتحتفظ بحقوقها في حذف أو إعادة صياغة بعض العبارات التي لا تتناسب مع أسلوب النشر.
- يرفض كل مقال لا يتقيد بهذه الشروط.
- يستفيد الباحث من نسختين من العدد الذي نشر فيه مقاله ، و10 مستلقات.

المراسلة: ترسل جميع المراسلات إلى السيد:

رئيس التحرير مجلة: العلوم الاجتماعية -جامعة سطيف 2

الهاتف / الفاكس : 036661181

البريد الإلكتروني: revue@univ-setif2.dz revue.setif2@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة: <http://revues.univ-setif2.dz>

فهرس العءءء الثامن عشر - السءءاسى الاول - 2014

المؤلف	عنوان المقال	صفحة
كلمة السيد مدير الجامعة	استمرارية وتحد	8
كلمة التحرير	نحو تكامل معرفي في العلوم الاجتماعية	9
الشريف زروخي	الاستشراق و استقلال السؤال الفلسفي دراسة في مشروع أركون	11
فيروز زارقة	دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية	21
نرجس صفو	دراسة مقارنة بين لجنة حقوق الإنسان ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	33
أحمد السعيد مغزي	تعليمية النص الأدبي :المأمول اللغوي والمنجز الأدبي في التّعليم الثّانوي العام بالجزائر	55
سمية بعزي	نظرية الذكاءات المتعددة كمدخل لتعليم ذوي صعوبات تعلم الرياضيات	69
منير مهادي	تنازع السلطة في المعادلة الابداعية جدلية توليد المعنى	89
نور الدين مبني	إستراتيجية الحملات الإعلامية والإعلانية لحماية البيئة في الجزائر	97
ماهر فرحان	تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث	109
نصر الدين غراف	الشبكات الاجتماعية في خدمة العمل الصحفي	127
الهاشمي لغوق	La ville algérienne : mal-gouvernance et déficit d'urbanité	139
مُحَمَّد عبد البشير مسالتي	قراءة النادرة بين وهم المماثلة ومبدأ المغايرة	163
رضا بن النية	الشرف والسلطة في المغرب الأوسط الزباني	175
نور الدين هميسي	Les relations publiques et l'image de l'entreprise	189
نوال زروق	مسؤولية المحكم	199
وليدة حدادي	التلفزيون والتنشئة السياسية للمشاهدين	217
إلهام خرشي	دور "التّوصيات والآراء" في تفعيل تدخّلات السّلطات الإداريّة المستقلّة	227
حنان بومالي	تجليات الاغتراب النفسي في شعر بلند الحيدري	237
صوفية علطي	قيم الثقافة التنظيمية السائدة داخل مؤسسات التعليم الثانوي في الجزائر	247
بوزيد طبطوب	التوجيهات الصوتية لقراءة الإمام خلف العاشر	261
مختار بوثلجة	La Phobie scolaire Angoisse de séparation ou syndrome d'inadaptation scolaire	273
عبد المجيد هلال	دور نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الولوجية الجغرافية	283
سمية حربوش	المهارات الاجتماعية وعلاقتها بتقبل داء السكري	297
جمال حواوسة	أسلوب اختيار شريك الحياة لدى طلبة الجامعة	317
زيان شامي	إدارة الجودة الشاملة في حجرة الدراسة حل المشكلات أداة	335
شفقة بن كسبرة	وقف تنفيذ القرارات الإدارية وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية دراسة مقارنة	349

كلمة مدير الجامعة استمرارية وتحد

تشرف جامعة سطيف 2 بتقديم هذا العدد المتجدد من مجلة العلوم الاجتماعية، في حلتها المتميزة ومحتوياته المتنوعة، فهو حلقة جديدة من طبعة مختلفة في سلسلة قديمة بعنوان جامع متفتح على كل التخصصات المعتمدة بجامعتنا. فهو إذن تجسيد لاستمرارية وتحد، لأننا نعتبره بمثابة ولادة جديدة لمشروع طموح يهدف لترقية الباحث أيا كان موقعه والبحث العلمي الجاد. إذ نعتبر المجلة أداة جد هامة لتجديد الخطاب العلمي ومنطق التواصل بالأساتذة والباحثين، والارتقاء بالممارسات البحثية إلى المستويات الأكاديمية. لقد أخذت المجلة على عاتقها مهمة تجاوز الحدود التقليدية لاهتمامات العلوم الإنسانية والاجتماعية، من علم اجتماع وعلم نفس وفلسفة وعلوم سياسية وأدب، تاريخ، آثار وحقوق أو لغات إلى محاولة ربطها باحتياجات المجتمع والسعي لإشراكها في الأوساط العلمية العالمية، وهو أمر يستعصي تحقيقه، إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط:

- الالتفاف العلمي النوعي للأساتذة الباحثين المتميزين والعناية الفائقة لنشر أحسن البحوث والدراسات.
- السعي الدؤوب لتتبع منهجية البناء المعرفي وربطها بالمعارف العالمية
- التفكير الجاد في استثمار المعرفة باللغات المختلفة في تطعيم البحوث بالقيمة المعرفية التي تمنحها القدرة على المنافسة العلمية.

وإذا كان رهان المجلة، في توفير فضاء علمي مؤهل لتحكيم مهارات الباحثين وقدراتهم العلمية، قصد الترقية في مساراتهم المختلفة، فلن يكون ذلك هدفا في حد ذاته، لأن تطبيق المعايير العلمية في التحكيم والانتقاء، كفيل بالرفع من مستويات المعالجة والبناء وتكريس التميز العلمي، وهو أيضا أمر يصعب تجسيده إلا إذا توفرت خبرة نوعية، ومرافقة منهجية، قد تؤسس لتواصل معرفي داخل الجامعة نفسها، وبين جامعتنا وأصحاب التخصص داخل الوطن وخارجه. وذلك ما يدعونا للتفكير في الشبكات الموضوعاتية، التي على أساتذتنا التفكير فيها والعمل على انفتاحها على الباحثين في مختلف المستويات.

من رهانات المجلة أيضا، تكسير حواجز الانطواء، وتكريس منطق الانفتاح والتواصل، بحثا عن التميز العلمي. وهو أمر يستدعي التنقيب عن العنوان الجاد والسؤال النوعي في كل مقال، أيا كان انتماء صاحبه، ولعل ما توفره التكنولوجيات الحديثة للاتصال من فرص النشر السريعة والإلكترونية، تموقع مجلتنا هذه-بنسختها الإلكترونية-كواجهة علمية للجامعة، وكجسر معرفي، نصبو أن يربط جامعتنا بأقطاب التخصص في الجزائر والعالم.

إن هذا التكامل المنشود؛ فضلا عن أنه ناظم منهجي ورؤية معرفية مرتبطة ببنية العلم ذاته، يمتد معناه إلى دلالة أخرى، هي الدلالة المؤسساتية. فالجامعة كؤسسة تنتج المعرفة، من الأجدى أن تتكامل مع مؤسسات المجتمع الأخرى، كي تمدّها بالجهد العلمي والإطار النظري الذي يجري تطبيقه ويستحيل مشاريع وبرامج ميدانية، لأجل معالجة الظواهر أو القضايا موضع الدراسة. إننا نتوسم، عبر هذه المجلة، عهدا جديدا من العطاء المعرفي لباحثينا وأساتذتنا، ونقطة استقطاب علمي يحمل على عاتقه مهمة تفعيل منطق الجدل العلمي الأكاديمي، وخلق ديناميكية معرفية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

سطيف 08 جوان 2014

مدير جامعة سطيف 2
أ.د.الخير قشي

كلمة التحرير

نحو تكامل معرفي في العلوم الاجتماعية

يأتي هذا العدد الجديد، كي يستكمل المسار المعرفي والبناء المنهجي للفكر والمعرفة؛ بوصفهما المقاصد الأصلية التي نهضت من أجلها (مجلة العلوم الاجتماعية حاليا (الآداب والعلوم الاجتماعية سابقا) لأن وجود مجلة علمية على مستوى الجامعة، يستلزم الوفاء لقيم البحث وإتقان شروط الممارسة العلمية والارتقاء نحو أفق الكونية؛ فالمعرفة العلمية أضحت في زمننا المعيار الذي تُصنّف بموجبه المجتمعات إلى متقدّمة ونامية؛ والمعرفة تستمد قيمتها العلمية من ارتكازها على جملة من الموصفات؛ أقواها الجِدّة والإبداع والرأهية في أدوات البحث وطرائقه المنهجية؛ فضلا عن ارتباطها بقضايا المجتمع وإنتاج مقولات جديدة لأجل فهمه وتحليله، وتقديم الحلول الناجعة لمشكلاته.

غير أننا -وفي مقابل هذا الطموح- تواجهنا تحديات تعكس حجم معوقات عملية النشر في حقل هذه العلوم الإنسانية والاجتماعية: تساؤلا، منهجا، لغة، بل وتحكيما، فالمرافقة العلمية للمقال اضحت عملية عسيرة والتقويم المنهجي اعسر لاسيما في ظل مرحلة تعد انتقالية في عمر المجلة الحالية، ما يعني ان انتاج مقال علمي متميز يتطلب وقتا أطول وجهدا اكثف وجدية أكبر، تستلزم ضرورة التشارك الفعال من قبل الأطراف المعنية، باحثين، وخبراء، وهبة تحرير.

يتضمن هذا العدد من مجلة العلوم الاجتماعية باقة من البحوث في حقول المعرفة الاجتماعية، روعي في ترتيبها الانتقال مما هو نظري وعام إلى ماهو تطبيقي وخاص. ففي الحقل الفلسفي يطالعنا بحث في المنحى الاستشرافي لفكر مُجد أركون عنوانه "الاستشراف واستقلال السؤال الفلسفي؛ دراسة في مشروع أركون"، حيث استشكل قضية الاستشراف من حيث قيمته المعرفية والمنهجية، منتهيا إلى إقرار وجهة نظر مُجد أركون الداعية إلى تحرر الخطاب العربي من ذهنية تبرير الواقع وتحميل الآخر مسؤولية تخلفنا.

ففي الحقل الأدبي يطالعنا بحثان يعالجان إشكالية النص الأدبي من حيث طرائق تعليمه ومذاهب الرأي في توليد معناه؛ أولهما عنوانه "تعليمية النص الأدبي؛ المأمول اللغوي والمنجز الأدبي في التعليم الثانوي العام بالجزائر" وثانيهما موضوعه "تنازع السلطة في المعادلة الإبداعية؛ جدلية توليد المعنى". وغير بعيد عن المقالين يمثل النص الأدبي موضوعا لمقاربتين نقديتين تعالج إحداهما "تجليات الاغتراب النفسي في شعر بلند الحيدري" والثانية نصا تراثيا هو النادرة من حيث كونها موضوعا لقراءتين مختلفتين تتبنى إحداهما وهم المماثلة بين الحاضر والماضي وتراعي الثانية مبدأ المغايرة بينهما "قراءة النادرة بين وهم المماثلة ومبدأ المغايرة"؛ وفي العدد بحث لغوي يتصل بالدرس الصوتي الحديث منهجا وبالقراءات القرآنية مادة، يتناول "التوجيهات الصوتية لقراءة الإمام خلف العاشر".

وفي الحقل السوسيولوجي تناولت المعالجة البحثية عددا من القضايا الواقعية والعلمية؛ حيث تضمن العدد موضوع "دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية"، ومعالجة "منهج التدقيق الاجتماعي في البحوث الإجرائية للمؤسسات الاقتصادية"، ودراسة لتجربة حديثة في التنمية الاجتماعية عنوانها "تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث؛ التنمية الماليزية أمودجا"، وبحث باللغة الفرنسية يقدم تأملات نظرية ومنهجية في "العلاقات والصورة الانعكاسية للمؤسسة نظريا ومنهجيا"، (Les relations publiques et l'image de l'entreprise)، يوضح طبيعة مختلف الرهانات التي يمكن أن تواجهها المؤسسات بكل أنواعها في ميدان الاتصال والعلاقات العامة. كما طرحت

إشكالية التّقص الصّارخ للتهيئة العمرانية وشروط الحياة في المدينة ، ومن ثم انتشار التحضر (La ville algérienne: mal-) gouvernance et déficit d'urbanité) الفوضوي واستفحال عجز التمدن. وقدنالت منظومة المعلومات الجغرافية حظا من الاهتمام ، إذ خصت ببحث يكشف دورها في دراسة الولوجية الجغرافية و يتخذ من بعض القرى المغربية حالة للمعاينة البحثية. أما الجانب التاريخي فقد حظي بقراءة لثنائية الشرف والسلطة في المغرب الأوسط الزياني ، محاولة إبراز التفاعل بينهما ، ورصد آليات استثمار سلاطينها.

يعرج بنا الحقل السكولوجي موضوعين يسترعيان اهتمام كثير من الباحثين و يستحوذان على انشغال فئات اجتماعية بعينها ، ويتعلق الأمر بموضوع "أسلوب اختيار شريك الحياة لدى طلبة الجامعة" ، وموضوع "المهارات الاجتماعية وعلاقتها بتقبل داء السكري".

وللمسألة التعليمية حضور وافر في هذا العدد ؛ إذ اضطلع عدد من الباحثين بمعالجة قضايا وظواهر تعليمية عديدة ، أولاها "نظرية الذكاءات المتعددة كمدخل لتعليم ذوي صعوبات تعلم الرياضيات" ، وثانيها "علاقة كل من الثقة بالنفس والتوافق الدراسي بإدراك تلميذ المرحلة الثانوية لاتجاهات الأساتذة نحوه" ، والثالثة "قيم الثقافة التنظيمية السائدة داخل مؤسسات التعليم الثانوي في الجزائر؛ دراسة ميدانية استطلاعية على مستوى مدينة سطيف" ، والرابعة بالفرنسية هي ظاهرة الرهاب المدرسي (*La Phobie scolaire*)

وفي العدد مسائل إعلامية سلط الباحثون عليها ضوء المعالجة العلمية نظرية وتطبيقا ؛ إذ نجد مقالا في "دور الشبكة الاجتماعية في خدمة العمل الصحفي" ، ومعالجة ميدانية لـ "استراتيجية الحملات الإعلامية والإعلانية لحماية البيئة في الجزائر؛ وسائل الإعلام أنموذجا" ، ودراسة ميدانية أخرى تعالج أثر التلفزيون في التنشئة السياسية للمشاهدين. وفي حقل العلوم القانونية ثمة معالجة لإشكالية بالغة الأهمية هي "مسؤولية المحكم" إزاء القانون الذي يؤسس عليه حكمه والمتنازعين الذين يحتكمون إليه. وإشكالية "وقف تنفيذ القرارات الإدارية وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية" ، إلى جانب "دراسة مقارنة بين لجنة حقوق الإنسان ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" من حيث التشكيل والاختصاصات. وبحث قانوني في "دور"التوصيات والآراء" في تفعيل تدخّلات السّلطات الإداريّة المستقلّة".

نأمل أن يكون عددنا هذا في مستوى تطلعات القراء والمهتمين بحقول المعرفة الاجتماعية. والمجلة بحاجة إلى تضافر جهود الجميع لتحقيق طموحها في ترقية الممارسة البحثية ، وتفتح أبوابها لكل الآراء والاقتراحات البناءة.

الاستشراق و استقلال السؤال الفلسفي لحراسة في مشروع أركون

الشريف زروخي

جامعة سكيكس²

الملخص

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على مشروع مُجد أركون الذي يهدف إلى تحريك العقل العربي ليصبح قادرا على إنتاج مفاهيم جديدة للوجود والحياة ، وفي سبيل تحقيق هذا المشروع يجد المطلاع على مختلف كتاباته أنه قد عقد حلقة وصل بين التراثين الإسلامي والغربي ، معتمدا منهجية مفادها استيعاب المناهج المعاصرة وتاريخ الفكر الإسلامي ، ثم قراءة الثاني اعتمادا على نتائج الأول ، هذه المنهجية جعلت كثيرا من الدارسين يرون أنه مستشرق في ثوب جديد ؛ لأنَّ جلَّ تعاملاته مع التراث تتفق والدّهنية الاستشراقية.

الكلمات المفتاحية: الاستشراق ، النقد ، التفكيك ، الايديولوجيا ، المناهج المعاصرة ، العقل الإسلامي ، العقل الغربي ، السؤال الفلسفي ، الاختراق ، الحداثة

Résumé

Parmi les concepts les plus controversés, on aborde dans la présente recherche l'orientalisme qui est un domaine autour duquel s'est constitué une polémique et un débat entre les chercheurs . Nous citons dans ce travail ARKoun, notre motivation relève de la complexité des positions de ce chercheur. Il a la capacité de saisir les concepts contemporains d'une part et l'histoire de la pensée islamique assez compliquée à ses yeux, d'autre part, il tente de démystifier mouvements critiques de l'histoire de la pensée islamique afin de mettre le lien avec la pensée occidentale. Il croit en la culture de la réforme qui doit commencer par la critique de l'esprit produit.

Beaucoup de chercheurs le considèrent comme un orientaliste ayant une nouvelle pensée basée sur la réconciliation entre les deux cultures.

Mots clés : Concepts, L'histoire, Pensée Islamique, Occidentale, Culture, Critique Existence, Orientalisme, Relation, Discours Islamique, Modernité

Summary

Arkoun has the ability to absorb contemporary concepts on the one hand and the history of Islamic thought and its complex on the other hand ,so, he tries to make cash flow in the history of Islamic thought that this is a patrimony link between Islamic and Western ,he has believed that the culture of reform must begin with the critical spirit that produced , but criticism of the Islamic mind must criticize the terms of reference to be able to produce new concepts of existence and life, and the most important references talked about Arkoun was Orientalism and texts strongly in his work which makes it difficult to face many studies of Arkoun's project , we see that in the divergent positions to the relationship between Arkoun and Orientalism . A large number of students considered Arkoun as Orientalist in his thoughts presented in a new nail, because it is best able to represent the Islamic discourse in Western mentality , despite the differences, but it remains in its geography developed at within a new conceptual field, we have to deal with employees the tools heritage Orientalist mentality

Keywords : Arkoun, Contemporary, Concepts, History, Islamic, Culture, Criticism, Existence, Orientalism

تمهيد

اشتغلت المشاريع النهضة الفكرية على الكثير من المفاهيم والمقولات كالإصلاح، والنهضة، والتجديد، والتغيير، والتحديث، والهوية، والاستشراق... الخ. فأتحدت على مستوى الغايات والأهداف واختلفت على مستوى المرجعيات الفكرية، مما أدى إلى اختلاف المقاربات والتأويلات في التعامل مع مشكلات العالم العربي، لأن كل تيار سيوظف أدوات ومناهج المذهب الذي تأثر به.

وإذا كان القرن التاسع عشر قرن اللحظة التاريخية لانبثاق هذه المشاريع الفكرية، عل أيدي "مُجدَّ عبده" (1849-1905) و"الأفغاني" (1838-1897) و"الطهطاوي" (1801-1873) و"الكواكبي" (1852-1902) و"شلي شميل" (1850-1917) و"طه حسين" (1889-1973)، فإن القرن الواحد والعشرين يطلق عليه عصر ما بعد النهضة الأولى، إنها لحظة ضرورية لمراجعة المرجعيات الفكرية التي استندت عليها النهضة الأولى مراجعة نقدية بهدف التأسيس لسوسيولوجيا الإخفاق ثم التأسيس لسوسيولوجيا الانبثاق واستئناف القول الفلسفي وتعميق السؤال في عالمنا العربي.

تلك هي المهمة التي حاول ويحاول بعض المفكرين العرب المعاصرين إنجازها أمثال زكي نجيب محمود (1905-1994) من خلال مشروعه الوضعي أو العلمي، و"ناصر" (ولد 1940) صاحب مشروع "النهضة العربية الثانية"، و"حسن حنفي" في "نقد الاستشراق" و"مُجدَّ عابد الجابري" (1936-2010) في "نقد العقل العربي"، و"نصر حامد أبو زيد" (1943-2010) في "الهيرمينوطيقا" herméneutique ووصولاً إلى "مُجدَّ أركون" (1928-2010) في "نقد العقل الإسلامي" critique de "l'arraison islamique".

وإذا كان النقد الفلسفي السبيل فهذا يعني ضرورة نقد المفاهيم والتصورات لزحزة المقولات والمسلّمات التي انبثت عليها المشاريع النهضة في صورتها الأولى والاستعاضة عنها بمفاهيم ومقولات جديدة، في إطار أن الحقيقة كائن تاريخي وطبيعة نسبية هذا من جهة، وعدم مصادرة المشكلات الحقيقة بالهروب إلى الأمام أو الرجوع إلى الماضي من جهة ثانية.

إن ممارسة النقد على المرجعيات الفكرية في نظر أركون "ضرورة تفرض نفسها على أي مفكر إسلامي يعتبر نفسه مسؤولاً من الناحية الفكرية والابستمولوجية"¹ وهذا بهدف تفكيك أنماط التفكير والكشف عن بنيتها الفاعلة لإنتاج المعرفة، لأن تفكيك الأسس أهم عمل تقوم به الفلسفة لاكتشاف مدى انسجام فكر ما مع موضوعاته، وكشف أسباب العجز فيه وعدم قدرته على الإبداع.

فإذا كان العقل العربي يعيش أزمة الأسس والمرجعيات وغياب السؤال الفلسفي، نتيجة اعتماده المرجعيات الغربية في التعامل مع مكوناته الحضارية -تقصد خاصة دور الاستشراق "l'orientalisme" السليبي في تعامله مع تراثنا- فإننا في أمس الحاجة اليوم إلى إعادة بعث التفكير الفلسفي من أجل استقلال السؤال الفلسفي من المرجعيات الغربية. وهو ما سنعمل على توضيحه من خلال مشروع مُجدَّ أركون الذي يقول في موضع "إن الحاجة ملحة اليوم لضرورة إعادة التفكير جذرياً في طرح المشاكل بشكل مختلف كلياً بعد كل ما حصل من التحولات المؤلمة في العالم العربي والإسلامي".² هذا ما يدفعنا إلى التساؤلات التالية: كيف تعامل أركون مع الاستشراق والمستشرقين؟ هل بمنطق القطيعة والنقد والتجاوز؟ أم بمنطق التوظيف والتواصل؟ وهل كان للاستشراق دور إيجابي أم سلبي في التعامل مع تراثنا؟ وهل استقلال السؤال الفلسفي يقتضي قطع الصلة مع الآخر في صورته الاستشراقية؟، أم أن الاستقلال يقتضي التواصل مع الاستشراق تواصلاً نقدياً؟.

و في ظل مقولة حوار الحضارات، ومنطق تبادل المنفعة والخبرات المعرفية، هل العقل العربي اليوم قادر على التأسيس للقول الفلسفي؟ هل نحن بحاجة لثورة معرفية على الدراسات الاستشراقية نعيد فيها تصحيح المفاهيم في أذهاننا وأذهان الآخرين؟.

في بنية الاستشراق

إن الاستشراق ليس على درجة من التجانس تسمح لنا بإطلاق أحكام قيمية كلية معه أو ضده، لأن التراث الاستشراقي تراث ضخم يقتضي تظافر الجهود وتوظيف

مغالطات في ظل منطق حوار الحضارات وتبادل التجارب ،ومن ثم يصبح رفض الاستشراق باعتباره دخيلاً على تراثنا رفضاً للآخر ، وحكماً على الذات بالانتحار يقول أركون: " كم من مرة قصدت خيراً ونويت تحرير العقل العربي من التصورات الخاطئة والتقليد المدرسي والشعارات الباطلة. فلاقيت الرفض والهجوم العنيف ضد العلوم الدخيلة والمناهج الغربية البعيدة عن روح العلم الإسلامي"⁵.

إن في النص تعبير عن قلق معرفي ، وهم حضاري ناتج عن سوء فهم وقراءة إيديولوجية "idéologie" ، لأن أعمال أركون تختلف عن المستشرقين ؛ فهو ينظر للتراث من الداخل ، أما المستشرق فينظر من الخارج يقول في ذلك " أنا لا أتحدث عن الفكر العربي الإسلامي من الخارج بل أدرسه من الداخل وبمصطلحاته نفسها ، ولذلك ليس لأحد أن يقول بأني أخلع عليه صفات من الخارج من الغرب ، وأني أتعامل معه بغير أدواته ومفهوماته"⁶.

إن الدراسة الأركونية دراسة إبستمية épistémè تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني الذي تشكلت فيه الأنظمة المعرفية وعلاقتها بكل العلوم التي تتعايش في زمن معرفي واحد لتشكل بنية عقلية واحدة ، وهذا غائب في الدراسات الاستشراقية التي تعتمد التاريخ الخطي للأفكار ، يقول: "إن هذا البرنامج الضخم من التفحص والبحث والممثل في فهم كل المنتجات الثقافية العربية ، ووضعها في إطار رؤية اجتماعية واثربولوجية وفلسفية ، هو ما أحاول القيام به ، إن هذا البرنامج يختلف عن برنامجي بروكلمان g.Prockelman وفؤاد سيزكين f.sezgin المتمثلين في جرد المؤلفات وإحصائها ، إنه برنامج نقدي بمعنى دراسة شروط صلاحية كل المعارف التي أنتجها العقل ضمن الإطار الميتافيزيقي والمؤسساتي والسياسي الذي فرض عن طريق ما كنت قد دعوته بالظاهرة القرآنية والظاهرة الإسلامية"⁷.

بهذا يكون أركون قد تجاوز المنهج الاستشراقي وأخطأه وأحكامه المتعسفة ، لأنها خضعت للمركزية الأوروبية والعقلانية الديكارتية ، ومن ثم يكون قد وضع العقل الإسلامي خارج الممارسة الاستشراقية ، التي تعود إلى مجال معرفي كلاسيكي.

الأدوات المعرفية الكافية لمعرفة هل كان الاستشراق أداة استيلا ب لنا ؟ أم أداة معرفة ذاتنا ؟.

لهذا سعى أركون إلى محاولة استيعاب المناهج المعاصرة من جهة وتاريخ الفكر الإسلامي وبنيتة المعقدة من جهة ثانية ، تجنباً لإصدار أحكام غير علمية أو غير مؤسسة معرفياً ، فحاول إحداث حركة نقدية في تاريخ الفكر الإسلامي ليكون حلقة وصل بين التراثيين الإسلامي والغربي ، لاعتقاده بأن إصلاح ثقافة ما لا بد أن يبدأ من نقد العقل الذي أنتجها ، ولنقد العقل الإسلامي لا بد من نقد مرجعياته ليصبح قادراً على إنتاج مفاهيم جديدة للوجود والحياة.

ومن أهم المرجعيات التي تحدث عنها أركون ؛ الاستشراق الحاضر بقوة مفكره ونصوصه في أعماله مما صعب المهمة أمام الكثير من الدارسين لمشروع أركون. ونلمس ذلك في المواقف المتباينة من علاقة أركون بالاستشراق ، فقد اعتبره الكثير من الدارسين مستشرقاً في ثوب جديد لأنه امتاز بإمكانية تمثيل الخطاب الإسلامي من الداخل بذهنية غربية رغم الاختلافات ، إلا أنه يبقى في جغرافيتها يطورها من الداخل بحقل مفاهيمي جديد ، إذ أنه تعامل مع التراث بذهنية استشراقية موظفاً أدواته. يقول عنه التونسي محمد المزوغي "إن أركون مؤمن ومستشرق ولا هو هذا ولا هو ذاك"³. لكن أركون يصف مثل هذه المواقف بالسطحية غير النابعة من الدراسة العميقة ، لذلك نجده يدعو إلى الثاني في إصدار الأحكام بهدف الوقوف على الحقيقة يقول: "ربما ظن بعضهم أنني تبني هذا الموقف المعرفي والمناهج التابعة له ، تأثراً بالتيارات العلمية المتتابعة السائدة في الجامعات الغربية وبخاصة بباريس ، وربما استنتجوا أنني أفرض على الإسلام والفكر الإسلامي إشكاليات ، ومنهجيات ، ومصطلحات ، وتأويلات خاصة بالفكر الغربي أو الأوروبي...⁴ يتبين من قوله هذا أنه ينكر تمام النكران أن يكون منتبهاً للثقافة الغربية لإيمانه بانتماؤه لأمتة وللإنسانية وحاجته إليه. يقول: "أنا أقوم بهذا العمل أو تلك المهمة بصفتي عضواً من أعضاء الإسلام ومساهماً في التجربة الإنسانية للوجود".

فنجده يحاول تصحيح التصورات وكشف ما فيها من

الصلة نهائيا مع تاريخ الفلسفة.

هذا ما حاول أركون إنجازه ، لأن جوهر مشروعه يتأسس على إعادة بناء التراث الإسلامي بإعادة قراءته قراءة علمية ، وتحريه من التصورات الايدولوجية ، فقد عبر نصر حامد أبو زيد عن مشروع أركون قائلا "إن المشروع الفكري الأركوني ينسب داخل منظومة الفكر الديني بصفة عامة والفكر الإسلامي بصفة خاصة ، وهذا ما يحدد نقط الاختلاف بين منهجه وبين المنهجية الوصفية الاستشراقية"¹⁰ والاختلاف لا يعني عدم توظيف أركون لمنهج الاستشراق وأدواته لإنجاز قراءته ، بل يجب أن يصاحب التوظيف الوعي النقدي كشكل من أشكال التواصل ، والانفتاح الحضاري بين العقل العربي والعقل الغربي تاريخيا. لكن الانفتاح على الآخر لا يعني الاستغراق فيه ، لأن الإبداع الفلسفي يعني الاستقلال من التبعية. يقول أبو يعرب المرزوقي: " لا يمكن لأمة أن تصبح عظمى إذا ظلت تفاخر بعمل لم يتجاوز فيه التلميذ الأستاذ في فعله وإن فاقه أحيانا في المضمون ، فمحاكاة الشكل غير محاكاة المضمون (...)أحاكي الإبداعات لأتعلم الإبداع ، وأصعب أنواع الإبداع إبداع النظريات ، فهو جوهر العقل ، ومن دونه يصبح الفكر مجرد طحن للكلام الخالي من المعنى ، كما هو الشأن فيما يسمى فكرا عندنا"¹¹ يدعو المرزوقي في هذا القول إلى الاستناد على مقومات الذات وإمكاناتها لإبداع فكر ينسجم مع مشكلاتها الواقعية الراهنة ، وعدم الاكتفاء بنقل منتجات العقل الغربي والعمل على أقلمتها لأن من شأن ذلك أن يدي إلى اغتراب الفكر عن واقعه ويزداد تأزما.

ومن زاوية أخرى فإن منطق المنفعة يقتضي منا التواصل مع الآخر تواصلا نقديا ، ثم العودة إلى مشكلات واقعنا الراهنة وهو ما دعا إليه الجابري في قوله بضرورة : "الدخول مع ثقافته (الغرب) ، التي تزداد عالمية ، في حوار نقدي ، وذلك بقراءتها في تاريخيتها وفهم مقوماتها في نسبيتها ، وأيضا التعرف على أسس تقدمه والعمل على غرسها أو ما يماثلها داخل ثقافتنا وفكرنا"¹² ، تأتي هذه الدعوة بعد قراءة في الفكر العربي وكيفية تعامله مع الآخر في صورته الاستشراقية ، قراءة كشفت لنا أن التعامل مع الفكر الاستشراقي لم يكن دائما تعاملًا علميًا صارما موضوعيا ، بل كان في الكثير من الأحيان

إن نقد أركون لا يلغي المخيال باسم العقلانية ، ولا الشفوي باسم المكتوب ، ولا الديني باسم الوضعية العلمية ، انه ممارسة إنسانية تشمل جميع أبعاد الإنسان ، ممارسة مفتوحة على كل حقول المعرفة والمناهج العلمية ، بعيدا عن التوظيفات الأيديولوجية ، باعتماده الدراسة الاستيمية لكل ما أنتجه العقل الاستشراقي والإسلامي على حد سواء.

وقد اعترف حسن حنفي بجهد أركون قائلا "ينتظر منه الغرب مفكرا غريبا إنسلخ من تراثه ولكنه يكتشف فيه محاورا ندبا له ، ينقد الذات كما ينقد الغير فريدا في بحثه أصيلا في منهجه أصيلا في مذهبه قاسيا في نتائجه ، بين بحثه والبحوث الأخرى فرق نوعي يتكلم كأنه يخاطب المستمعين كما يفعل كبار الدعاة بل والأنبياء ، يريد إبلاغ رسالته ، يؤثر في الكل بل ويقنع الكل بقوة حججه ووضوحها يتكلم ببطء حتى يطلب المستمعون المزيد (...) هو نموذج لفكر عربي حمل همه في عقله واجتهد حتى ولو أغضب دعاة الاجتهاد .إن موقف حسن حنفي تعبير عن نظرة فاحصة ومدققة لأعمال أركون وللحظة التاريخية الحرجة التي أنجزت فيها ، لأن هذا النص يحيلنا إلى إشكال هام ومحوري لتعلقه بالتراث والآخر.

فإذا وجدنا دعوة للقطيعة مع التراث فهذا يعني ضرورة التواصل مع الآخر ، أما إذا تحدثنا عن التواصل مع التراث فيعني التصادم مع الآخر وثقافته ، لكن أركون له تصور مختلف فهو يدعو إلى الاستفادة من الآخر وما ينتجه من مناهج وأدوات معرفية تمكنا من إعادة النظر في تراثنا ، وإعادة تأهيله من جديد بالنقد ليصبح راهنيا ، ومن ثم يصبح استقلال السؤال الفلسفي لا يعني الانفلاق على الذات والتصادم مع الآخر. وهنا يلتقي أركون مع "ناصيف نصار" في تصوره للاستقلال الفلسفي يقول: "الاستقلال الذي نقصده ليس بالطبع انطواء على الذات وانقطاعا عن الغير واكتفاء بالنفس ، استقلال من هذا النوع في هذا العصر يعني الانتحار ، وإنما المقصود هو الاستقلال السليم الذي يقوم على الانفتاح والتفاعل الدائم والمشاركة الإيجابية ، لكن انطلاقا من الذات"⁹ والمطلوب من الفكر العربي استيعاب مشكلات المجتمع التاريخية التي تعيشها الشعوب العربية في وضعيتها الحضارية المتميزة ، انطلاقا من الذات وهذا لا يعني قطع

تأثراً كبيراً، لأن كتبه مليئة بذلك¹⁶. ويقول في موضع آخر مؤكداً انتهاء أركون إلى الدراسات الاستشراقية: "أركون كثير المدح للمستشرقين والالتزام بمنهجهم والاعتماد على تراثهم، أما انتقاداته، فبعضها انتقادات شكلية سطحية وبعضها الآخر انتقادات مشبوهة مأكرة، تتعلق بحثهم أكثر على التركيز على طرق هدم الإسلام وإثارة الشبهات حوله"¹⁷. هذا عن بعض المواقف العربية اتجاه مشروع أركون. كما لم يسلم من نقد بعض المستشرقين وعدم الاعتراف بمشروعه. إذ نجد "رون هالبير" يقول عنه "إن مشروع أركون النقدي دعوة إلى الاجتهاد والتجديد، ولكن ليس في الفكر الإسلامي كما يدعي، بل في الفكر الاستشراقي، فهو يقوم بدور الاستشراق من الداخل لإثبات ما أثبتته المستشرقون من الخارج"¹⁸. مثل هذه المواقف ساهمت في تشويه حقيقة المشروع الأركوني مما دفعه إلى الرد على كل المشككين سواء أكانوا من المسلمين أم من المستشرقين يقول "أما أنا فأرى الإسلام مفتوحاً، اعتبر نفسي مسلماً و إنسانياً في آن، لقد اكتشفت ذلك مع مسكويه"¹⁹.

إن اهتمام أركون بالاستشراق كان مبكراً، باعتباره إحدى المرجعيات المهمة في المشاريع النهضة. يقول عن الاستشراق "شهد تنوعاً اختلافاً وتعميقاً لخطه الذي انتهجه، وقد اعتبر في البداية كعلم واحد متكامل، لكن سرعان ما انقسم إلى فروع وتخصصات مستقلة بعضها عن بعض، ومتعلقة بمختلف الحضارات الخاصة بالشرق الإفريقي – الآسيوي، وهكذا شهدنا ظهور الاستشراق الصيني والهندي والدراسات الإيرانية والتركية والعالم السامي والإسلاميات والدراسات المصرية القديمة دراسة إفريقية (...). كل هذه التخصصات راحت تحتل محل التسمية العامة والمشاركة للاستشراق"²⁰. فالدراسات الاستشراقية تتطور بتطور الحضارة الغربية وما تبدعه من مناهج علمية، وأدوات معرفية، ففي لحظة تاريخية ما كان الاستشراق يعبر عن مظهر من مظاهر الاستعمار، وسلب الآخر حق قراءته، بفرض تصورات ومفاهيم وقراءات إيديولوجية على تراث المجتمعات المستعمرة. أما اليوم فلم يعد هناك مبرر لمثل هذه الدراسات، إذ لا بد من تغيير طبيعة أهدافها ومناهجها وأدواتها

إيديولوجيا انفعالياً. مما خلق التصادم بين الثقافات والأطروحات، فنجد من ينظر للاستشراق وأطروحاته على أنها استعمار ثقافي وتغريب للذات وتشويه للحقيقة، فقد جعل مثلاً "ادوارد سعيد" (1935-2003) الاستشراق مظهراً من مظاهر الاستعمار الثقافي والمعرفي يقول في ذلك "يتتبعني شك في أن انجلترا كانت ستحتل مصر تلك الفترة الطويلة من الزمن وبذلك الأسلوب شديد التنظيم، لو لم تكن مدفوعة بالاستثمار القوي في المعرفة المشرقية"¹³. كما لا ينكر أركون البعد الإيديولوجي في الدراسات الاستشراقية لخدمة النزعات الاستعمارية، وبخاصة في القرن التاسع عشر يقول: "إذ نجد أن القائمين على نشر الاستعمار في البلدان الإسلامية، يتوجهون للمختصين في الدراسات الاستشراقية ليستمدوا من كتبهم ما لا بد منه لتسيير شؤون الأهالي"¹⁴.

واللغة نفسها يعتمدها بعض المستشرقين في تعاملهم مع النتاج الإسلامي فقد خضع مثلاً كتاب "ادوارد سعيد" "الاستشراق" لمراجعات من قبل العديد من المستشرقين أمثال "بيرنارد لويس"، و"كلود كاهين"، و"ماكسيم رودنسون"، لكنها في الغالب محاكمات إيديولوجية. كما تناول مفكرو الأمة العربية أعمال المستشرقين كلا من زاويته الإيديولوجية، مما دفع "بحسن حنفي" أن يدعو إلى البديل المعرفي في كتابه "علم الاستغراب" في مقابل الاستشراق. والحال نفسه مع "عبد الله العروي" الذي تعامل مع الاستشراق تعاملًا نقدياً، لأن الحضارة الغربية تأسست على مقولة النقد. وهو ما تناوله "هيدجر" (M. Heidegger 1889-1976) في أعماله لتفكيك العقل الحداثي يقول "يمكن أن نعتبر أن النقد هو العلامة الفارقة للوعي الحداثي، ومبدأ كل المبادئ الحداثية كالتقدم والعقلانية والتقنية والعلم وغيرها"¹⁵.

لقد التزم أركون ممارسة النقد الموضوعي على مناهج المستشرقين بهدف تجاوز آلياتهم ومناهجهم، لكن حضور الاستشراق بمقولاته ومفكره ومناهجه بقوة في أعماله، جعل البعض يصر على أن أعمال أركون متشعبة بإيديولوجية الاستشراق، وهو ما عبر عنه "خالد كبير علال" قائلاً "لا يحتاج الباحث إلى عناية كبير ليدرك أن أركون متأثر بالمستشرقين

ومنجزاتها كان قبل الحركة الاستعمارية بكثير، كما أن أغلب المستشرقين كانوا من ألمانيا ولا علاقة لهم بالاستعمار، وهو ما أكده برنارد لويس B.Lewis (1916-) "إنها لحقيقة واقعة أن بعض المستشرقين قد خدموا الهيمنة الامبريالية أو استفادوا منها بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكن هذا التفسير للمشروع الاستشراقي في مجمله يبدو ناقصا إلى درجة العبثية"²⁴.

إذا أردنا الاستفادة من الدراسات الاستشراقية فلا بد من التخلي عن الأحكام العامة، ويجب التعامل معها بعلمية وبالروح النقدية، ومن ثم تبادل المنفعة وهذا ما حاول أركون القيام به. وهو خلق حوار بين العالمين عن طريق التواصل النقدي، وفق مبدأ الاحترام المتبادل بدل الإقصاء والتهميش. يقول: "لا يحق للعرب ولا للمسلمين أن يهاجموا المستشرقين، إلا إذا قدموا عن تراثهم دراسات علمية بالمستوى نفسه الذي يقدمه كبار المستشرقين، فالمسألة ليست مسألة عواطف وانفعالات ذاتية وشعارات إيديولوجية أو تبجيلية، إنما هي مسألة بحث علمي أو ارتفاع إلى مستوى البحث العلمي"²⁵.

و يعود الفضل الكبير للمستشرقين في إعادة بعث التراث الإسلامي كما حدث مع أعمال ابن رشد "فصل المقال" الذي حققه "المستشرق م، ج مولير (M.j.Moller) الذي نشره لأول مرة عام 1859 معتمدا على مخطوط واحد، ثم أعاد تحقيقه الأستاذ حوراني بعد قرن من الطبعة الأولى أي سنة 1959"²⁶.

وقد أشار الباحث نديم نجدي إلى التناقض في مواقف المسلمين يقول: "المفارقة الأكثر غرابة: هو أننا مازلنا نتعلم تراثنا العربي الإسلامي إلى الآن من مصادر غربية، أي كما حققه المستشرقون المتهمون بالانحياز ضد امتنا، من غير أن نوفر جهدا يذكر لتحقيق أصول معارفنا المتروكة في عهدة باحثي الغرب، فبدلا من أن يسعى الباحثون العرب المسلمون لإعادة تحقيق ما حققه العلماء الغربيون عن تراثهم، تركز جل اهتماماتهم للرد على الاستشراق والمستشرقين بطريقة اتهامية رائجة في أوساط المثقفين العرب المحدثين، الذين لو بذلوا الجهد ذاته للتدقيق والبحث عن معارفهم التراثية لكان حال مجتمعهم أفضل بكثير"²⁷.

تماشيا مع مفاهيم البشرية الراهنة كالحوار والتواصل والإنسانية، وقد شعر المستشرق "كلود كاهين" Cl.Cahen (1909-1991) بضرورة التغيير لتفادي الإحراج الثقافي يقول: "في الحالة التي وصلنا إليها ينبغي علينا أن نحذف كلمة "استشراق" من قاموسنا، فليس هناك نوعان من البشر الأول شرقي والثاني غربي، وإنما البشرية هي واحدة في جوهرها العلم واحد للشرقي والغربي"²¹.

كما دعا "ماكسيم رودنسون" M.Rodenson (1915-2004) إلى تغيير هذا المصطلح "فنحن لم نعد نستطيع أن نستخدم مصطلحي "استشراق" و"مستشرقين" بشكل طبيعي بعد أن أصبحا أسطوريين، ولذلك فسوف ندعوها بالدراسات العالمية أو العلمية حول تاريخ الشعوب المتموضعة شرقي أوروبا، وهذا تحديد جغرافي حيادي خال من أي حكم مسبق"²². وقد لقيت هذه الدعوات صدى في باريس سنة (1973) أين تم التخلي عن مصطلح الاستشراق بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي التاسع والعشرين للمستشرقين، وتم استبدال تسمية المؤتمر ب: "المؤتمر الدولي للعلوم الإنسانية في آسيا وإفريقيا الشمالية"²³.

وتغيير التسمية صاحبه تغيير في المواقف والأطروحات، لكن على مستوى الشكل دون المضمون فظلت الدراسات تحتكم لتصورات إيديولوجية حول الشرق، كما لم يساهم في تغيير مواقف المفكرين العرب من نظرتهم السلبية للدراسات الاستشراقية، واعتقد أن الصدام قد زاد واشتد نتيجة الممارسات اللاموضوعية من قبل وسائل الإعلام الغربية وتشويهها للإسلام والمسلمين. وهو ما دفع "بأركون" إلى محاولة إنجاز مقاربة علمية حول الاستشراق تركز على النقد من الداخل بدل الخارج، لأنه مستوعب لأدواتهم ومناهجهم. وهذا ما نجده في دراسته لأعمال "كلود كاهين"، و"وغوستاف فون غرونباوم" G.E.VonGrunebaum (1909-1972)، و"ويلفريد كانتويل سميث" W.C.Smith (1916-2000). لقد حاول أركون التموضع داخل منظومة الاستشراق ليبين إيجابياتها وسلبياتها، ويرى أنه لا يمكن أن نحكم على التراث الاستشراقي بالسلب، لأن في ذلك جحودا لما قدمه للحضارة الإسلامية، على اعتبار أن الاهتمام بالثقافة العربية

عملية وعلمية لمشكلات المسلمين الحاضرة، على غرار ما قدمته الحداثة الغربية من حلول لمشكلات الإنسان الأوروبي. لكن البعض اعتقد أن مهمة الاستشراق تنصب على الماضي لا الحاضر وهو ما نلمسه في قول كلود كاهين "نحن لا ندعو إلى إهمال دراسة التاريخ المعاصر للشعوب الشرقية، ولكن هل ينبغي أن يتم على يد الأشخاص أنفسهم؟. إني أشك في ذلك وبالتالي فإن مفهوم الاستشراق لا يزال يحتفظ بمبرره التاريخي أو التسلسلي الزمني (أي إعطاء الأولوية لدراسة الماضي)"³¹.

يلقي كلود كاهين في هذا النص -مسؤولية النهضة على الفكر العربي لأنه عجز عن تقديم خطاب عقلائي حول مشكلات الواقع، وهو ما أكدته محمد عابد الجابري في قوله "الثغرة الخطيرة التي تعاني منها النخبة العصرية في كثير من البلدان العربية، إن لم نقل كلها، هي غياب العلاقة العضوية بينها وبين جماهير الشعب"³². ورغم المبررات التي يقدمها بعض المستشرقين فإن هذا لم يمنع أركون من مواصلة ذكر أخطائهم؛ ومنها الدراسة الانتقائية للتراث الإسلامي، بالتركيز على فترة دون أخرى، وعلى مفكرين دون الكل، فقد اهتموا بعصر الازدهار (ق7هـ) وأهملوا عصر الانحطاط، كما أهملوا إسلام السلطة والهيمنة، وإسلام الشيعة والجانب العملي والثقافة الشفهية للإسلام، ومن ثم إهمال كل ما هو غير مكتوب، كما أهملوا الأنظمة السيميائية غير اللغوية المرتبطة بالدين كالميثولوجيا والموسيقى والعادات، واقتصرت على الفلسفة والشرعية.

يدعو أركون من هذا المنطلق إلى إعادة دراسة التراث الإسلامي دون اعتماد التجزئة، كما يجب أن تعتمد الدراسة مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة، وتوظف أدواتها المعرفية مثل "الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، وتاريخ الأفكار، واللسانيات"، بهدف استنطاق التراث من الداخل لا من الخارج. وقد لقيت هذه الدعوة اهتمام المستشرق "ماكسيم رودنسون" فنجده يقول "كل هذه المسارات والمنهجيات الجديدة الصاعدة حالياً تثير الحماسة، وليس لنا أي اعتراض عليها سوى أنها تنطوي على نوع من التشبث بالرأي والديكتاتورية، فكل واحدة منها تزعم أنها قادرة على

أي أننا مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالعودة إلى ذواتنا، والانطلاق منها في عملية النهضة، والكف عن اتهام الآخرين وتحميلهم مسؤولية فشلنا الحضاري، تحت مسميات عديدة لا تخرج عن إطار التبرير بدل الاستقلال، وهذا ما نادى به "محمد عابد الجابري" الذي يؤكد على ضرورة موضوعة الذات عن طريق السؤال حول الماهية لتجاوز الوضعية الراهنة إلى وضعية أفضل يقول بضرورة "التفكيك الواعي الهادف للوضعية القائمة المأزومة في عملية بناء جديدة، بمنطلقات وإستشرافات جديدة"²⁸.

وقد رد المستشرق "كلود كاهين" على المشككين في الدراسات الاستشرافية قائلاً "ينبغي أن يعترفوا (المسلمون) أيضاً أن الاستشراق الأوروبي هو الذي أخذ المبادرة في العصور الحديثة لدراسة تاريخهم الخاص، وأنه لولاه لكانوا عاجزين عن أن يقولوا عن ماضيهم نصف ما يستطيعون قوله اليوم بطريقتهم الخاصة"²⁹. فما هي الآليات التي يقدمها أركون للتحرر من الاستشراق وتحقيق الاستقلال الفلسفي؟.

نقد أركون للمناهج الاستشرافية والتأسيس لاستقلال السؤال الفلسفي

تناول أركون الأعمال الاستشرافية بالنقد على مستوى المفاهيم والمناهج، إذ يصف مناهجها بالتخلف مقارنة بمناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة، لأن الاستشراق لا يزال يعتمد مناهج القرن التاسع عشر كالمناهج الفلولوجية la Philologie والتاريخ التقليدي السردية. يقول عن دارسيهم "لا ينجحون في المراجعات والتجديدات المنهجية والابستمولوجية، التي أصبحت ضرورية بسبب ازدهار علوم الإنسان والمجتمع ونجاحاتها"³⁰.

إن عدم انفتاح الدراسات الاستشرافية على الثورات العلمية، التي أبدعتها العلوم الإنسانية جعلها في نظر أركون عاجزة وبعيدة عن تقديم تصور عقلائي وموضوعي وعلمي للتراث الإسلامي، فلا تزال الدراسات الاستشرافية مرتبطة بالماضي دون الانخراط في مشكلات الحاضر، لذلك يدعو أركون المستشرقين إلى تجاوز المرحلة الكلاسيكية ابستمولوجيا، والتأسيس لمرحلة ما بعد الاستشراق التقليدي، وتقديم حلول

والصراع بين الثقافات ، نتيجة الدراسات السطحية يقول: "إن الكتب التي تملأ السوق الأوروبية اليوم عن "الإسلام الراديكالي" و"التطرف الإسلامي" و"الأصولية" و"السلفية... الخ تبدو لي قصيرة النظر (وهي عموما من إنتاج باحثين في العلوم السياسية)، فهي لا تعود إلى الوراء كثيرا لفهم الظاهرة الأصولية، وإنما تتوقف في تحقيقها الزمني عند الخمسينات أو الستينات"³⁶.

من الواضح أن الاستشراق اليوم يعيد إنتاج الصور والمفاهيم القديمة عن الإسلام، موظفا في ذلك وسائل الإعلام، ومن ثم فهو يقدم نفسه على أنه المتفوق الحدوثي، ويقدم الإسلام على أنه الضعيف الماقبلحدوثي. فنجدته يقلل من شأن الدين الإسلامي في دراساته مقارنة بدراسة الديانات الأخرى التي حظيت بدراسة علمية موضوعية نقدية، في حين أن الدين الإسلامي لا يخرج عن إطار الوصف بتوظيف مقولات التضاد (إسلامي- علماني، ديني دنيوي).

إن الاستشراق في نظر أركون ما يزال متأثرا بالتصورات الانثوغرافية. هذه النظرة التي ما هي إلا تعبير عن النزعة المركزية الأوروبية في نظرتها للشعوب غير الأوروبية.

ورغم أن الفكر الغربي قد أنتج العقلانية ووظفها في الحياة الاجتماعية كما وظفها في إعادة تراثه، في نظر الفرنسي "الآن توران" في قوله "ما يميز الفكر الغربي، في أقوى لحظات تماهيه مع الحداثة هو إرادة الانتقال من الدور المحدود لعملية العقلنة إلى فكرة المجتمع العقلاني الأكثر شمولاً، والذي لا يقوم العقل فيه بتوجيه النشاط العلمي والنفسي فحسب ولكنه أيضا يوجه حكم البشر وإدارة الأشياء"³⁷، إلا أن المستشرقين لم يتعاملوا مع التراث الإسلامي تعاملهم مع التراث الغربي لعدم توظيفهم المنهج الانتروبولوجي في دراساتهم للتراث الإسلامي، وهو ما يبرر خلطهم بين الإسلام كدين وعقيدة وبعض الظواهر الاجتماعية كخصوصية تاريخية، ومن ثم الوقوع في عائق إبسيملوجي، وهو التعميم غير العلمي عبر عنه أركون قائلا "بعض المستشرقين ينشرون كتباً ويعنونونها بشكل مضلل على النحو التالي تاريخ المجتمعات الإسلامية لـ "إيرا لايدوس" حضارة الإسلام الكلاسيكي لـ (جانيس و دومنيك سورديل) الإسلام وحضارته لـ

تفسير كلية الظواهر، وهذا الزعم لا يقل خداعاً من مزاعم المنهجيات القديمة"³⁸.

إن هذا الموقف تعبير عن مدى إدراك ووعي المفكر بضرورة الانفتاح على المناهج المعاصرة مع الحذر المعرفي، لأنها لم تنضج بعد مما يعني ضرورة التعامل معها بذهنية نقدية، والموقف نفسه يذهب إليه المستشرق "برنار لويس" يقول: "حصل تحسن في هذا المجال مؤخراً، فقد أخذ بعض المستشرقين يعترفون بضرورة الاهتمام بالمناهج الدراسية والمقاربات الجديدة"³⁹.

لكن "أركون" يتخذ موقفاً سلبياً حينما نجده يقول بأن "الاستشراق قد فشل في مهمته، فهو شبه غائب عن الساحة وحضوره ضعيف جداً أو منقطع لا يشفي الغليل، وإذا ما تدخل لتصحيح النظرة عن المجتمعات العربية الإسلامية، فإن تدخلاته تظل سطحية أو موجهة (...) وظل إنتاجه محصوراً بفئة ضيقة من الاختصاصيين، وبالتالي فلم يؤثر في نظرة الجمهور الأوروبي (أو الغربي) إلى الإسلام أو العرب، وهي نظرة سلبية جداً بشكل عام"⁴⁰.

إن تصور أركون للمقاربات الاستشراقية أنها لم تتمكن من تغيير التصورات المغلوطة عن المسلمين لدى الجمهور الغربي، حتى أصبح لدى متخيل الغرب أن الإسلام جزء من مشكلاتهم الأمنية المعاصرة، وهذا اعتقاد لا تاريخي للإسلام، ومن بين المقولات التي تم الترويج لها هو أن المجتمعات الإسلامية لا يمكن أن تتحول إلى مجتمعات علمانية، بدعوى أن الإسلام لا يميز بين الدين والدولة. كما ترسخت هذه المقولة لدى عامة المسلمين أنفسهم، وهذا فيه تجاهل لحركية المجتمعات الإسلامية والعربية، واختزال التجارب والنماذج الحضارية، فلدينا- يقول أركون- تجربة تركيا -مثلاً- التي استطاعت أن تعلمن المجتمع بمعناه العلمي لا الديني.

لقد تميز "أركون" بجرأة فكرية في نقده للمستشرقين عبر تفكيك مسلماتهم ومنطلقاتهم، لكن هذا النقد لا يعني إنكار الدور الذي أدّاه، بل- أكثر من ذلك- تأسف أركون على تراجع دور المستشرقين اليوم، لترك المجال لوسائل الإعلام والصحافيين يؤدون دور الباحثين والعلماء متشبعين بايديولوجيات عدائية، تسهم في تأزيم الواقع وخلق التوتر

يمنعها من تجديد بنيتها المعرفية والانتقال إلى بنية ابستمية جديدة. إنها تظل في مستوى السطح يقول أركون: "إن المستشرقين التقليديين لا يعدو عملهم النقل عن النصوص القديمة التقليدية، مختارين للمفكرين البارزين مقلدين لقولهم دون أن يبحثوا عن الروابط بين الأشكال الفكرية والتيارات الفكرانية والقوى الاجتماعية المتصارعة في سبيل التغلب واستلام السلطة"⁴⁰.

3- تجاهلها للمقاربة الإنسانية: بسبب انطلاق المستشرقين من مرجعيات نقدية خاضعة لسلطة المكتوب دون وعي الفروقات بين المجتمعات الكتابية والمجتمعات الشفوية، ومن ثم افتقارها للنظرة الشمولية واكتفاؤها بالنظرة التجزئية والشكلية.

4- عدم اعتمادها لآليات النقد المنهجي والعلمي وعجزها عن توظيف مناهج العلوم الإنسانية المعاصرة. وأخيرا و من خلال هذه المقاربة نستنتج أن التحرر من الدراسات الاستشراقية أو الفكر الغربي عند "مُجد أركون" مرهون بممارسة النقد على التراث الاستشراقي ومحاولة التزام الموضوعية العلمية في إصدار الأحكام، و الابتعاد عن الرؤى الأيديولوجية، و الدخول مع الآخر في حوار نقدي بناء، وفق منطق المنفعة العامة، كما يجب توظيف مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة واستيعاب مناهجها وتوظيف مفاهيمها، وتفكيك كل البنى لفهم سبب إخفاقنا الحضاري. ومن ثم التأسيس لنهضة ثانية يكون للعقل الفلسفي مكان فيها يساهم في موضوعة ذاتنا تاريخيا. انه يدعو النخبة العربية لتحرر من ذهنية تبرير الواقع وتحميل الآخر مسؤولية تخلفنا الحضاري.

(اندليه ميكل) الإسلام القروسطي ل (دومنيك سورديل) ..الخ وهكذا انتشرت هذه الممارسة في التأليف وانتهى بها الأمر إلى حد فرض موضوع "الإسلام" وكأنه يعبر عن مجال موحد من الدراسات والتفسيرات العلمية، وأنا أتساءل لماذا لا يقوم المؤرخون الغربيون بالتعميم نفسه عندما يتحدثون عن المسيحية أو العالم المسيحي؟. فحسب معرفتي لا توجد كتب معنونة على الشكل التالي في أوروبا: تاريخ الحضارات المسيحية³⁸.

هذه المقاربة لتراثنا الإسلامي في نظر أركون ساهمت في إضعاف فرص البحث العلمي لفهم مكونات الهوية، و صيرورتها التاريخية، كما تحرمنا من فهم أسباب إخفاقنا، ومن ثم تعطيل محاولة النهوض.

ومن عيوب التعميم- كذلك- اختزال التنوع الحاصل في العالم الإسلامي. يقول أركون: "إن هذا المنظور الشمولي والتضليلي للأمور، يعني أن كل ذلك الفضاء الشاسع الواسع المليء باللغات المختلفة واللهجات والعادات والتقاليد والعقائد والأعراف والإثنية الثقافية والبنى الاجتماعية والممارسات الاقتصادية والتجارب التاريخية... الخ، أقول كل هذا العالم أصبح منظورا إليه فقط من خلال اسطنبول"³⁹ ويمكن تحديد أخطاء الدراسات الاستشراقية من منظار أركون في النقاط التالية:

- 1- تمسك الدراسات الاستشراقية بالبنية الداخلية للنصوص - اعتماد الدراسات الاستشراقية للمقاربات اللغوية للكشف عن الحقيقة الكامنة في النصوص- جعل أركون يرى فيها (المقاربة اللغوية) فشلا معرفيا لأن العقل ليس نتاج نص لغوي فحسب.
- 2- التمسك بتاريخ الأفكار الخطي: فهو معضلة في الدراسات الاستشراقية بسبب محدوديتها في النقد، لأن هذا التمسك

الهوامش

- مُجَدُّ أركون: نزعة الانسية في الفكر العربي ، ترجمة هاشم صالح ، دار الساقى ، بيروت ، ط 1 ، 1997 ، ص 08.
- 2- المصدر نفسه ، ص 08.
- 3- مُجَدُّ المزوغي: العقل بين التاريخ والوحي ، حول العدمية النظرية في إسلاميات مُجَدُّ أركون (كولونيا-بغداد ، دار الجبل) ، ط 1 ، 2007 ، ص 97.
- 4- مُجَدُّ أركون: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل ، ترجمة هاشم صالح ، دار الساقى ، ط 1 ، 1999 ، ص 13.
- 5- مُجَدُّ أركون: التراث محتواه وهويته ، إيجابياته وسلبياته (ضمن أعمال ندوة التراث وتحديات العصر) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 1987 ، ص 206.
- 6- مُجَدُّ أركون: التراث والموقف النقدي — حوار- (مواقف) ، العدد 40 ، بيروت ، 1981 ، ص 55.
- 7- Mohamed Arkoun. Pour une critique de la raison islamique. Paris. Maisn eue et larose. 1984. P66..
- 8- حسن حنفي: مفكر الحي اللاتيني ، شهادة رفيق (الجزائر نيوز) ، 21-09-2010 ، ص 15.
- 9- ناصيف نصار: التفكير والهجرة ، من التراث إلى النهضة العربية الثانية ، دار النهار ، بيروت ، ط 1 ، 1997 ، ص 10-11.
- 10- حامد أبو زيد: الخطاب والتأويل ، بيروت ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ط 1 ، 2000 ، ص 107-108.
- 11- أبو يعرب المرزوقي- حسن حنفي: العمل والنظر ، دمشق ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، ط 1 ، 2003 ، ص 218.
- 12- مُجَدُّ عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر ، دراسة تحليلية نقدية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط 1 ، ص 189.
- 3- ادوارد سعيد: الإسلام في عيون الغرب ، ترجمة ، حيان غربي ، دمشق ، دار الهدى ، ط 1 ، 2005 ، ص 08.
- 14- مُجَدُّ أركون: الدراسات العربية الإسلامية في أوروبا (الأصالة ، ع 44) ، الجزائر ، منشورات وزارة الشؤون الدينية ، 1977 ، ص 98.
- 15- مُجَدُّ الشكير: هيدجر وسؤال الحداثة ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، 2006 ، ص 16.
- 6- خالد كبير علال: الأخطاء التاريخية والمنهجية في مؤلفات مُجَدُّ أركون ومُجَدُّ عابد الجابري ، الجزائر ، دار المحب ، ط 1 ، 2008 ، ص 355.
- 7- المرجع نفسه ، ص 08.
- 18- رون هالبر: العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب ، الجهود الفلسفية عند مُجَدُّ أركون ، ترجمة ، جمال شحيد ، دمشق ، دار الأهالي ، ط 1 ، 2001 ، ص 08.
- 19- نقلا عن رون هالبر: العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب ، الجهود الفلسفية عند مُجَدُّ أركون ، مرجع سابق ، ص 118.
- 20- مُجَدُّ أركون وآخرون: الاستشراق بين دعائه ومعارضيه ، ترجمة هاشم صالح ، بيروت ، دار الساقى ، ط 2 ، 2000 ، ص 21-22.
- 21- المصدر نفسه: ص 36.
- 22- المصدر نفسه: ص 113.
- 23- المصدر نفسه: ص 164.
- 24- مُجَدُّ أركون وآخرون: الاستشراق بين دعائه ومعارضيه ، مصدر سابق ، ص 179.
- 25- مُجَدُّ أركون: قضايا في نقد العقل الديني ، ترجمة ، هاشم صالح ، بيروت ، دار الطليعة ، ط 1 ، 1998 ، ص 307.
- 26- مُجَدُّ أركون: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر ؟ ، ترجمة ، هاشم صالح ، بيروت ، دار الساقى ، ط 1 ، 1995 ، ص 02.
- 27- نديم نجدى: اثر الاستشراق في الفكر العربي المعاصر ، بيروت ، دار الفارابي ، ط 1 ، 2005 ، ص 68.
- 28- مُجَدُّ عابد الجابري: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 3 ، 2004 ، ص 09.
- 29- مُجَدُّ أركون وآخرون: الاستشراق بين دعائه ومعارضيه ، مصدر سابق ، ص 36.
- 30- مُجَدُّ أركون: الفكر الإسلامي قراءة علمية ، ترجمة هاشم صالح ، بيروت ، مركز الانماء القومي ، ط 1 ، 1987 ، ص 110.
- 31- مُجَدُّ أركون وآخرون: الاستشراق بين دعائه ومعارضيه ، مصدر سابق ، ص 38.
- 32- مُجَدُّ عابد الجابري: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر المعاصر ، مرجع سابق ، ص 113.
- 33- مُجَدُّ أركون وآخرون: الاستشراق بين دعائه ومعارضيه ، مصدر سابق ، ص 77.
- 34- المصدر نفسه ، ص 186.
- 35- Mohammed Arkoun et Joseph Mayla. De Manhattan a Bagdad .au delà du Bien et du mal. Paris. Ed. Descelle de Borower. 2003. P.141.
- 36- مُجَدُّ أركون: الإسلام ، أوروبا ، الغرب ، ترجمة هاشم صالح ، بيروت دار الساقى ، ط 2 ، 2001 ، ص 55.
- 37- ألان توران ، نقد الحداثة ، ترجمة أنور مغيث ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1997 ، ص 30.
- 38- مُجَدُّ أركون: الإسلام ، أوروبا ، الغرب ، مصدر سابق ، ص 121.
- 39- المصدر نفسه ، ص 122.
- 40- مُجَدُّ أركون: نحو تقييم واستلهم جديدين للفكر الإسلامي ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع 29 ، ص 39.

دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية

فيروز زارقة
جامعة سفييف2

الملخص

أصبح موضوع المجتمع المدني موضوعا مركزيا ويحظى بأهمية بالغة في الخطاب السياسي والاجتماعي باعتباره الوسيط الاجتماعي للتنمية والتحديث ، والآلية الأساسية لتأطير المواطنين وضمان مشاركتهم الفعالة في بناء إستراتيجية وحلول للمشكلات المجتمعية

إن دراسة المشاركة المجتمعية بما تتضمنه من مختلف أشكال العمل الجماعي تفترض التركيز على الأطر الاجتماعية الحاضنة للمشاركين و مدى قدرتها على تحديد أنماط مشاركتهم ، و التعرف بذلك على المتغيرات المحددة لنشاط القوى الاجتماعية في الجزائر ، كما أن تفعيل المشاركة المجتمعية يتعلق بالبنية الاجتماعية والوعي الاجتماعي ، وهو ما أردنا تسليط الضوء عليه من خلال هذه الورقة التي انصبت على دراسة المشاكل التي تعرقل عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني ، المشاركة المجتمعية ، العمل الاجتماعي والأهلي ، بناء الدولة

Résumé

La société civile est considérée comme le mécanisme de base en mesure de contribuer à l'encadrement et la représentation des citoyens ainsi que de leur participation active dans la construction et l'élaboration de leur société. Il s'agit de réfléchir sur la mise en place d'une série de stratégies et de solutions aux problèmes sociaux. Cette opération est appelée officiellement une participation sociétale.

L'étude de la participation sociétale est fondée sur la démonstration des capacités à identifier, les tendances, les formes et les niveaux de participation.

Il est donc nécessaire d'identifier les variables spécifiques de l'activité des forces sociales en Algérie, et de reconnaître que l'activation de cette participation sociétale est liée à deux points essentiels : la structure et la conscience sociales, ce qui nécessite une mise en lumière dans la présente étude qui prendrait en compte la résolution des principaux problèmes des institutions de la société civile

Mots-clés: Société Civile, Participation Sociétale, Travail Social Et Communautaire, Renforcement De l'Etat

Summary

The Civil Society matter became a central theme and has a great importance in the political and social discourse as a social mediator of development, modernization, change, and the basic mechanism for framing and representation of the citizens to ensure their active participation in building and developing strategies and solutions to societal problems as well as delivering methods and techniques of civilization to higher authorities which is called Community Participation in formal frameworks.

The study of community participation as it appears in the various forms of collective and civil action assumes focus on social frameworks incubator for participants; and the extent of its ability to determine patterns and forms and levels of participation, and therefore it is necessary to identify the specific variables of the activity of the social forces in Algeria. The community participation respect two important points social structure and social awareness

Keywords: Civil Society, Community Participation, Social And Community Work, State Building

مقدمة

محدودة²

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بنمو الحداثة في المجتمع الغربي، الذي مرّ بظروف تغيير طويلة بداية من انهيار السلطة الدينية وتبلور الدولة الوطنية واستقلال الجماعات السياسية والاجتماعية على نحو يكشف قدرا من التوازن بين سلطة الدولة من ناحية وتأثير الروابط الاجتماعية والجماعات الاجتماعية من ناحية أخرى، ونمو العقلانية وشيوع روح الفردية وتحلل الروابط الحرفية القديمة وظهور بناء مهني وبيروقراطي على درجة من التخصص والإنجاز والعمومية. والحداثة هي عصارة التفكير العقلاني الذي تولّد عن تلك الاتجاهات الإيجابية التنويرية في أوروبا وهي نموذج كوني لا يعمل الآخرون إلا على إعادة إنتاج عناصره¹ فالمجتمع المدني إذن فكرا وممارسة قد جاء ضمن الصيغ الحداثيّة الوافدة من الغرب، كما أنّ الطريقة التي تشكّل بها قد جعلته يتشكّل على نحو خاص، ويترتب على ذلك أن تتحدد علاقة المجتمع المدني بالدولة وبالقوى الاجتماعية على نحو خاص أيضا.

أولا: إشكالية تعريف المجتمع المدني

لا يجمع المفكرون العرب على تعريف موحد ومحدّد لمفهوم المجتمع المدني، فمنهم من يتوسع في شرح هذا المفهوم ليشمل كلّ صور المؤسسات التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة السياسية في البناء الاجتماعي والنسق القيمي في المجتمع، والدولة ومؤسساتها الرسمية، ومنهم من يضيق من تحديد المفهوم ليشير إلى التنظيمات الحديثة غير الحكومية التي توجد لخدمة المصالح المشتركة لأعضاء المجتمع.

وهناك من المفكرين من يربط ظهور المجتمع المدني بالديمقراطية والحرية، بحيث يصبح المجتمع المدني مرادفا لمجتمع المؤسسات أو مرادفا لفضاء من الحرية والمبادرات الطوعية أو السلطة العسكرية.

و"هناك من يؤكد على آلية معارضة الدولة وكبح سلطة تدخلها في شؤون الأفراد والجماعات فالمجتمع المدني لا يتمايز عن الدولة فحسب، بل يواجهها ويعارضها، وقد تصل معارضته لها لحد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات

لقد أصبح واضحا أنّ الذين يوسّعون من مفهوم المجتمع المدني، ويربطونه بدولة المؤسسات، يتأثرون بالتعريفات القديمة للمجتمع المدني، ذات الطابع الفلسفي خاصة تلك التي ظهرت بشكل عام في أعمال توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وهيجل وماركس وغرامشي، فقد ساهم رواد مدرسة العقد الاجتماعي في إعطاء تصورات مختلفة حول نمط جيد لتنظيم المجتمع من خلال القطيعة مع النظام القديم القائم على الاستبداد الإقطاعي والربط بين السلطة والقدسية واعتبار السلطة مطلقة في يد الحاكم³، كما وضعوا المجتمع المدني في مقابل المجتمع الطبيعي وهو مجتمع الحرية الكاملة والمساواة الذي سبق الدولة وكانت هذه المحاولات نقطة الانطلاق لتبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته السياسية، "حيث تؤكد المدرسة الليبرالية الاقتصادية الاسكتلندية على حرية التجارة وتقسيم العمل في مفهوم المجتمع المدني بوصفه سمة أساسية في الدولة الدستورية التي تحظى بالشرعية في مواجهة مواطنيها⁴، كما حدّد هوبز المجتمع المدني بأنّه المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد، وميّز جون لوك عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط بينهما، وفي القرن الثامن عشر أخذ المجتمع المدني معنى مغايرا وهو الوسيط بين مؤسسات الدولة وبقية المجتمع، حيث عرّفه هيجل "بأنّه ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة يشتمل على أفراد يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية، لذا فهو بحاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة"⁵، أي أنّ المجتمع يقع بين العائلة والدولة، وما يمكن ملاحظته أنّ مفهوم المجتمع المدني ملتصق أشد الالتصاق بالخبرة السياسية والثقافية المجتمعية الأوروبية ومتداخل مع باقي المفاهيم الأخرى التي تشكل هذه الخبرة، كالمواطنة والديمقراطية والمساواة والعدل الاجتماعي والفردية، وهي الخبرة التي تشكّلت نتيجة التغيرات التي عرفها المجتمع الغربي الأوروبي "الانتقال من نظريات الحق الإلهي للملوك إلى العقد الاجتماعي، الانتقال من الحكم المطلق إلى التعددية السياسية وإحراز حق المواطنة بالحرّيات العامة"،

تاريخ لأن اللحظات الكبرى في تاريخنا الحديث هي لحظة النضال السياسي في الحركة الوطنية ثم لحظة الثورة ثم لحظة الاستقلال ثم لحظة التنمية وبناء الدولة .

وبشكل عام فإن مصطلح المجتمع المدني من المفاهيم المتأخرة في الخطابات السياسية والثقافية العربية ، فلم يرد ذكره عند رفاة رافع الطهطاوي ولا عند خير الدين التونسي بالرغم من أن مفاهيم الوطن ، الدستور والمدينة القانونية ، والفصل بين السلطات والمساواة والعدل والأخوة قد تضمنتها كتابات الجيل الأول من المثقفين الليبراليين العرب كما هو الشأن في "كشف المخبأ في فنون أوروبا" لأحمد فارس الشدياق وتلخيص الإبريز في تلخيص باریس " للطهطاوي" وإتحاف أهل الزمان " لأحمد ابن أبي ضياف " وأقوم المسالك في تدبير أحوال الممالك لخیر الدین التونسي وهؤلاء من المثقفين العرب الأوائل الذين احتكوا بالآخر واطلعوا على علومه وفنونه وآدابه وصنائه ، وأشادوا بمظاهر الحرية ودافعوا عن حب الوطن ، وعملوا من أجل تكريس العدل الاجتماعي.

ومن كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى تعريف المجتمع المدني بأنه "المنظمات المستقلة عن الدولة ، والتي تقوم بنوع من الخدمة في المجتمع مثل: الجمعيات الأهلية والخيرية والتي هي معارضة لهيمنة الدولة عن المجتمع"⁹ ، بمعنى أنه جملة المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنشط في ميادين مختلفة بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة ، وتراقب وتعقلن هيمنة الدولة على المجتمع لكي تحرر طاقات المجتمع ، ومن ثمة فهو – أي المجتمع المدني – "حقل للتنافس وفضاء للصراع وميدان لعمل القوى الاجتماعية ذات المصالح ، وللرؤى والمواقف المختلفة بل والمتناقضة ، ميدان متفتح على إمكانات عديدة واحتمالات متعارضة ، ويتوقف تحقيق بعض منها دون البعض الآخر على إمكانات وبرامج وتحالفات تلك القوى ، أي أنه نتاج تشابك علاقات القوة والسلطة والمعرفة المتغيرة بتغير حواملها الاجتماعية واستراتيجيات إدارة الصراع التي يتبناها كل طرف ، وهذا يعني أن المضمون السياسي والإيديولوجي للمجتمع المدني ليس معطى متجانسا محددا سلفا ، بل يتشكل ويعاد بناؤه في كل

الملكية ، العمل ، الرأي والمعتقد" وكانت مقتصرة على الملوك ، ثم الانتقال من مبدأ سيادة الأمة نحو علاقات اجتماعية طوعية تعاقدية حرة ، فهذه هي جملة المنظومة المفاهيمية التي تشكل الخلفية النظرية لمفهوم المجتمع المدني بكل تطوراتها وتمفصلاتها وانقطاعاتها الدلالية⁶ أما الذين يضيّقون من مفهوم المجتمع المدني فيذهبون إلى أنه: نتيجة العلاقة الطوعية التي تحقق الاستقلالية عن الدولة ، متأثرين بالتطورات والتغيرات التي حدثت في أوروبا حول فكرة المجتمع المدني خاصة بعد أحداث عام 1989 وسقوط الاتحاد السوفيتي ، وجدار برلين وتحول النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية والتي برزت من خلال هذه التغيرات المنظمات المستقلة المناوئة للدولة ، أما فيما يخص مصطلح المجتمع المدني في المجال التداولي العربي فقد أرجعه "علي الكنز" إلى أواخر السبعينات في بلدان المغرب قبل المشرق فيقول : "إن قضية المجتمع المدني كموضوع مركزي للتفكير ظهرت في المناقشات في أواخر السبعينيات في بلدان المغرب قبل المشرق وبصفة مفارقة في أوساط اليسار أكثر من أوساط البورجوازية الليبرالية ولم يتوسع هذا النقاش في أوساط أخرى وفي عموم العالم العربي إلا في فترة لاحقة"⁷ والسبب في ذلك يعود إلى كون قضايا المجتمع المدني كانت قضايا ثانوية إذا ما قورنت بقضية الاستقلال الوطني ، أما الباحث "عبد الناصر جابي" فيربط ظهور المجتمع المدني في الجزائر بالأحداث السياسية التي عرفتها الدولة الوطنية في العقد الأخير من القرن الماضي فيقول "مفهوم المجتمع المدني في الجزائر ، لم يعرف هذا الشیوع إلا في المدة الأخيرة (1988-1995) وتحديدًا في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، لذا فإن ربط ظهور المفهوم بالأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر (أحداث أكتوبر وما تبعها من تغيرات سياسية ، قانونية وحتى اجتماعية) هو ربط له أكثر من وجهة ، فالمفهوم يبدو من دون تاريخ في المجتمع الجزائري⁸ . وهنا يمكن أن نستحضر ظهور منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر سنة 1985 التي أعترف بها سنة 1987 ، والأمر نفسه بالنسبة للجمعيات النسوية المختلفة ، ثم مجيء دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر التعددية السياسية ، ولذلك فإن المجتمع المدني في الجزائر يبدو حقيقة بدون

مرحلة انطلاقاً من موازين القوى الاجتماعية المكونة له¹⁰ بمعنى أنّ المجتمع المدني يجب تعريفه من خلال سيرورته التاريخية التي ترتبط بخصوصية المجتمعات ، ولكن بالرغم من ذلك فإنّ هناك سمات وشروط عامة تحكم المجتمع المدني ، ومنها :

الانفصال والتماسك بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

ترقية المواطنة والحقوق المدنية والسياسية للفرد ككائن مستقل في إطار الدولة عن انتماءاته المختلفة.

القطاعية أي الممارسة الاجتماعية المستقلة نسبياً.

المجتمع المدني مستقل عن إشراف الدولة المباشر أي أنّه مستقل في التنظيم والعمل ، كما يقوم على الفعل الإرادي الحر والطوعي عكس الجماعات القروية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة.

أنّ المجتمع المدني مجتمع منظم ، ولهذا فهو يختلف عن المجتمع بشكل عام ، يضم نسقا من المنظمات والمؤسسات التي تعمل بالإدعان لمعايير منطقية.

كما أنّه يقوم على المؤسسية أي الحضور الطائفي للمؤسسات وهي في جوهرها علاقات تعاقدية حرة في ظل سيادة القانون.

ثانياً: حول مفهوم المشاركة المجتمعية

يعتبر مفهوم المشاركة من المفاهيم القديمة التي تمّ تناولها من خلال أفكار الفلاسفة والسياسيين حيث يعني توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة ، ومن خلاله تتاح الفرص للمواطنين لكي يعبروا عن آرائهم أو يصوّتوا أو يشجّعوا اتجاهها سياسياً معيناً ، أو يحشدوا قواهم حول قضايا سياسية خاصة بهم¹¹

أما قاموس أكسفورد فيعرفها بأنها القيام بالأدوار مع الآخرين في موقف اجتماعي أو موضوع معين ، أما قاموس الخدمة الاجتماعية فيعرفها بأنها كل نشاط أو ارتباط أفراد المجتمع المحتمل تأثرهم بالتغيير الذي يحدث في مجال معين من مجالات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، أو في أي موقف من مواقف التغيير الاجتماعي.

فالمشاركة المجتمعية تعني تدخل المواطنين في السياسة

اليومية من خلال ضبط عقود واتفاق بين الفرد والجماعة وبين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع ، ومنه تحقيق الاندماج في الحياة الاجتماعية ، حيث تتخذ من النقد البناء أسلوباً للمشاركة في الحياة السياسية وتقويم النظام البيروقراطي للدولة ، كما تعني المشاركة أيضاً تضافر جهود كلّ من المؤسسات الحكومية الرسمية والمواطنين والقطاع الخاص والأهلي في مواجهة أي مشكلة من خلال التنفيذ الفعلي لإعداد وتنفيذ البرامج والخطط السياسية والتنمية¹² نعتقد أنّ المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ التنمية ، وهي العملية التي من خلالها يؤدي الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه ، وتكون لديه فرصة المشاركة في وضع الأهداف وأفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومتابعتها وتقييمها.

كما يقصد بالمشاركة المجتمعية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف¹³

وعليه تعتبر مسألة المشاركة المجتمعية ظاهرة عالمية قديمة وحديثة ، وهي تعني المساهمة الإيجابية في إدارة الأمور المتعلقة بشؤون الحكم والمجتمع ، وهذه المساهمة تكون محدودة في أطر رسمية وغير رسمية ، ومدى قدرتها على تحديد أنماط وأشكال ومستويات مشاركتهم ، وبالتالي من الضروري التعرف على المتغيرات المحددة لنشاط القوى الاجتماعية ، حيث تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً فيما يتعلق بجعل الجهاز الحكومي عرضة للمساءلة من قبل المجتمع ، وذلك من خلال تبني القضايا الهامة التي تهتم مختلف الأطراف المجتمعية ، ويرتبط زيادة الدور الذي تؤديه القوى الاجتماعية بالقضايا المتعلقة بالسلطة والنزاهة والشفافية والمشاركة ، ويمكن إيجاد آلية تسمح بالتعاون والمشاركة بين الأفراد حيث تسهم المشاركة المجتمعية لمختلف القوى الاجتماعية في تمسك الأفراد بالقواعد والمعايير التي قاموا بوضعها ، ويتطلب تفعيل دور المجتمع المدني بزيادة مساءلة الحكومة توافر بيئة سياسية تتسم بالحرية وإمكانية التعبير والتصويت ، كما يتطلب من القوى الاجتماعية للمجتمع المدني أن تتسم

بحيث يعتبر الوسيط الاجتماعي والاقتصادي بين طبقات المجتمع.

ثالثا: إشكالية بناء الدولة وتأسيس المشاركة المجتمعية

1- إشكالية بناء الدولة

نحتاج الآن إلى أن نتأمل مستويات تشكّل الدولة، حيث مرّت الدولة القومية الأوروبية من خلال تطوّر وظائفها التقليدية وعلاقتها برعاياها بأدوار متعدّدة، أو نماذج متعدّدة سميت الدولة بتسمية وظائفها في كلّ مرحلة، واستكمال مشروع إنجاز الدولة حدث في أوروبا نتيجة التطور التاريخي التراكمي في الفترة ما بين القرن الخامس عشر والتاسع عشر، والظرف التاريخي هذا وما تلاه جعل الدولة تمرّ بمراحل ثلاث، هي:

الدولة الحارسة: لقد تطلّبت التّطورات الاقتصادية والعلمية التي جعلت معظم البلدان الأوروبية بلدانا صناعية، تطلّبت أن تكون الدولة صناعية في اقتصادها، حيث التفوق لنسبة عمال الصناعة على نسبة الفلاحين، وتفوق الرأسمال النقدي على الملكية العقارية، وهذا ما جعل وظائف الدولة تعتمد في الدفاع الوطني والأمن الداخلي والعدالة وصون الحرية الفردية. الدولة المقالوة: إنّ الدولة الحارسة وجدت نفسها مجبرة على تغيير وظائفها وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، عندما تبين لاحقا محدودية قدرة الأفراد على تشكيل البنية التحتية للدولة، ففي هذه المرحلة بدأت الدولة تتخذ صفة المقاتل الذي يتعهّد التدخل وإنشاء المؤسسات العامة الصناعية والتجارية وحتى الاجتماعية، وهذا التدخل تطلّبه النقص الحاصل في قدرة ومبادرة الأفراد، وتعدّ الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في بداية عقد الثلاثينيات المحطة المهمة في تحوّل مسار وظائف الدولة وتدخلها الأكبر في النشاط الاقتصادي، ورعاية مصالح أفرادها وهي أشبه بالأسرة في رعاية أبنائها اقتصاديا واجتماعيا وإداريا، وهو ما يتّضح في سياسة فرنكلين روزفلت في إدارة الدولة الأمريكية منذ 1932.

الدولة التدييرية: بدأت الدولة منذ منتصف القرن العشرين في التخلي عن وظائفها التقليدية في التدخل المباشر لبناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية وإدارتها، والانتقال من وظائف جديدة تحددت في استثمار العلم

بالشفافية والديمقراطية والمسؤولية، ويعتبر التطور البطيء الذي يشهده المجتمع المدني في الجزائر أحد العوامل الأساسية لقصور الحوكمة، ولرفض مشاركة حقيقية من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في عملية التنمية وذلك من خلال النظر إلى مؤسسات المجتمع المدني كمنافس على السلطة، وتمثل هذه المنظمات الرسمية وغير الرسمية والتي تتيح للفرد قدرا من المشاركة المجتمعية في قضايا مجتمعه ومشكلاته في المنظمات الآتية:

الأحزاب السياسية: وهي تنظيمات اجتماعية تضمّ عددا من الأفراد لهم نفس التوجّهات الإيديولوجية والسياسية تدفعهم للدفاع عن مبادئهم في صورة جماعية، من خلال تسطير برامج سياسية وخطط تنموية واضحة المعالم وقابلة للتطبيق في الواقع المجتمعي وتخدم مصلحة المواطنين بالدرجة الأولى، وهم في ذلك تحكمهم قيادة موحدة.

النقابات المهنية والعمالية: وهي تنظيمات اجتماعية توجد في المجال المهني والصناعي والتجاري تسعى إلى تحقيق مطالب وحاجات أصحاب المهن والحفاظ عليها باستخدام الوسائل والأساليب المشروعة المتاحة اجتماعيا والوصول إلى الغايات والأهداف المنشودة.

الجمعيات الأهلية: وهي ذات طابع خدماتي غير ربحي أي أنها لا تهدف إلى تحقيق ربح مادي بقدر تقديم خدمات للمواطنين، وقد تستمر لمدة طويلة كما قد تكون عرضة لوقف نشاطها حسب طبيعة أهدافها (محدودية هذه التنظيمات ترتبط بنوعية نشاطها) وهي تتألف من أشخاص طبيعيين أو معنويين، وهي تقوم أساسا على فكرة العمل التطوعي التعاوني.

القطاعات الخيرية: وتضم كافة الجمعيات ذات الطابع الديني الخيري، والنوادي ومراكز الشباب والجمعيات الزراعية والتعاونية ومؤسسات الحسبة، ودور الثقافة وكل مؤسسة أو تنظيم يعمل على نشر القيم الأخلاقية والمبادئ الفاضلة في المجتمع.

القطاع الخاص: ويعتبر من أهم القطاعات في عملية التنمية من خلال ما يوفّره من وسائل وأساليب للتغيير الاجتماعي والاقتصادي من خلال عمليات التنافس والتعاون والتبادل

والتكنولوجيا للصالح العام ، وفي تقديم خدمات متعددة إلى مستوى ارتفع فيها قطاع الخدمات ونسبة العاملين فيه على حساب قطاع الزراعة والصناعة ونسبة العاملين فيهما ، مستخدمة وسائل الإعلام والاتصال .

إنّه تدخل بشكل مباشر وغير مباشر في جميع الميادين جعل من الدولة الوطنية "تعمل بفعالية في إدارة وتوجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، عن طريق تدخلها المباشر أو غير المباشر في تخطيط تأمين وتقديم دعم وإعانات للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، بمعنى أنّها مسؤولة عن تحقيق الازدهار الاقتصادي للتقدم الاجتماعي"¹⁴

في هذه الفترة تطور القطاع الخاص مقابل تراجع القطاع العام في المجال الصناعي ، وبرز فاعلون جدد قلصوا من وظائف الدولة التقليدية في الرعاية والإدارة والتدخل ، تلك الأدوار والوظائف تقلدتها الدولة القومية في أوروبا الحديثة وفق تسلسل تاريخي فرضته الظروف الجديدة لولادة ونمو الدولة في المجتمع الأوروبي .

ولا بد من الإشارة هنا إلى توافق تاريخي هام ، هو أنّ الدولة العربية المستقلة عن الدولة الأوروبية كانت من جنسها في وظائفها ، أي أنّ الدولة العربية المستقلة ومنها الجزائر ، باتت دولة رعاية ومقاولة على شاكلة الدولة الأوروبية في تلك الفترة ، وهذا يعني أنّها لم تمر بمرحلة الدولة الحارسة التي تحمي الحرية الشخصية وتوفر البيئة الملائمة لولادة طبيعية ونمو مستمر للطبقة الوسطى والبورجوازية .

والدولة الحديثة ظاهرة جديدة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها في معظم التقديرات بضعة عقود ، ويعتبر معظم المنظرين الدولة الحديثة خلقا أجنبيا ، إذ حتى بداية القرن العشرين كان المواطن العربي تحديدا يخضع لسلطة الدولة العثمانية التي كانت مطالبة بحمايتها من الغزو الأوروبي ، وكانت السلطة تتسم فيها بالانفصال التام بين حكامها من جهة وبين الرعية من جهة أخرى ، ولذلك فإنّ الدولة الحديثة في الوطن العربي قد تم تأسيسها أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي ، تمّ على إثرها تشكيل شبيه نسبيا لمؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية لتلك التي كانت قائمة ، واستمر هذا التقليد للأنظمة الغربية الأوروبية حتى بعد حصولها على

استقلالها الوطني على الرغم من المحاولات المتكررة للتغيير . ويرى "بادي" أنّه لفهم تشكّل الدولة لا بد من فهم تشكّل المجال السياسي والذي به يفهم تطور الدولة الحديثة الأوروبية ، وانتقالها من دولة الأمير إلى دولة القانون والمؤسسات الحديثة ، بينما لم يحدث ذلك الانتقال في البلاد العربية فظلت دولة الأمير والقبيلة ، فالمجتمع السياسي المنظم هو نتاج تفاعل ثلاثي العناصر بين القبيلة والعقيدة والقوة ، أي الجند والهال والفكرة بالمصطلحات القديمة ، وبين القوة المادية المرجعية الحامية ، الجيش والاقتصاد ، والعقيدة أو الايدولوجيا حديثا ، فهذه الميكانيزمات الحقيقية والأساسية لاشتغال الدولة ووجودها واستمرارها الفعلي .

والظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس وأراؤهم وطموحاتهم وإنّما اللاشعور السياسي الذي يعني بنية قوامها علاقات مادية جماعية تمارس على الأفراد ضغطا لا يقاوم مثل القبيلة والأحزاب العقائدية ، والتي تستمد قوتها المادية الضاغطة القيسرية ، مما تقيمه من ترابط بين الجماعات ، تؤطّر ما يقوم بينهم من صراع أو تنافس ، وهكذا تبقى القبيلة مثلا كيان الجماعات سواء كان أفرادها يعيشون الإقطاع أم الاشتراكية أم الرأسمالية .

وبمقارنة اللاشعور السياسي العربي الحديث مع نظيره الأوروبي ، يتبين أنّ العلاقات الاجتماعية من نوع العشائرية والطائفية تحتل مكانا يقع خلف العلاقات الاقتصادية المتطورة في البلدان الأوروبية ، أمّا في المجتمع العربي فإنّ تلك العلاقات لا تزال تحتل موقعا أساسيا وصريحا في حياتنا السياسية حيث تتنحّى العلاقات الاقتصادية الأقل تطورا لصالح العلاقات الاجتماعية القبلية والطائفية .

غير أنّ ما يلاحظ في الدول العربية أنّه لم تحدث القطيعة بين الأمير والدولة فما زال الأمير هو الدولة والدولة هي الأمير في مجال سياسي ضيق لا مكان فيه للشعب حتى الآن ، وقد عجزت النخب العربية الوطنية الحديثة عن استيراد مفهوم الحدثة السياسية ، مما جعل الشعب غائبا في المجال السياسي والمشاركة الفعلية في قضايا ومشكلاته .

2- إشكالية تأسيس المشاركة المجتمعية

نعتقد في هذا الجانب أنّ الأطر المؤسسية الحديثة سواء

الأولى عن مستوى الخدمات المقدّمة للأغنياء وذوي السلطة ، ويتجسّد ذلك في أنّ سلوك الفرد في ممارسته العملية لا يكون أخلاقيا إلا داخل البنية الأولية بينما لا يتقيّد بنمط الأخلاق في المجتمع بصورة عامة.

الوعي الاجتماعي: ويظهر الوعي الاجتماعي من خلال القنوات التي يتمسك بها أبناء الجماعات التقليدية ، والتي تدور حول ضياع المكانة في حال عدم تقيّدهم بتلك التكوينات التقليدية. إنّ الإشكالية المطروحة في تصوّرنا حول المشاركة المجتمعية ومختلف أشكال العمل الاجتماعي والأهلي تتطلّب التركيز على الأطر الاجتماعية الحاضنة للمشاركين ، وبيان مدى قدرتها على تحديد أنماط وأشكال ومستويات مشاركتهم ، "وبالتالي فمن الضروري التعرّف على المتغيّرات المحدّدة لنشاط القوى الاجتماعية في البلدان العربية ، وهو يستلزم تسليط الضوء على آخر ما وصلت إليه خيوط نسيجنا الاجتماعي لننسج على منوالها"¹⁶

إنّ تحقّق الاستقلالية الضرورية لمؤسسات الجهاز البيروقراطي للدولة مرتبط بدخول المجتمع في مرحلة يكون التغيّر فيها قد ارتفع إلى مصاف معطى دائم ، لأنّ المشاكل والرهانات التي يواجهها المجتمع لن تكف عن التبدّل ، الأمر الذي يستوجب أن تكون الأطر المؤسسية تتمتع بدرجة من الليونة والمرونة في التعامل مع المتطلّبات الجديدة للبناء الاجتماعي ، ومنه يمكن القول: إنّ الدولة في مجتمعنا العربي تعرّضت لسوء فهم مزدوج تمثّل:

- الأوّل في كون المجتمع العربي تعرّض لمجموعة من المشكلات مختلفة عن تلك التي واجهتها الدولة في المجتمعات الغربية.

- أمّا الثّاني فقد تجسّد في أزمة النظام الإقطاعي المتمثّل في ملكية الأغنياء للأرض في المجتمع الغربي ، بينما في المجتمع العربي بقيت البنية القبلية والعشائرية هي المسيطرة على زمام الدولة ، في الوقت أيضا الذي حاولت فيه الدول الغربية دمج النخب الاقتصادية الفاعلة حاولت الدول العربية خلق اقتصاد صناعي وتجاري غير موجود أصلا.

وإذا كانت المجتمعات الغربية لم تواجه سوى نموا تدريجيا

بالنسبة للجهاز البيروقراطي للدولة أو مؤسسات المجتمع المدني هي إفراز طبيعي لبنية المجتمع الغربي وثقافته من خلال التطور التاريخي وتفاعله الداخلي والخارجي إلى أن أخذ الشكل الحالي ، ولعلّ هذا هو الفرق الأساسي بين مستوى تطوّر المجتمعات الغربية ومستوى تطوّر المجتمعات العربية ، ولذلك نود التركيز على خصوصية واقعنا وأهم الفروق بينه وبين واقع المجتمعات الغربية.

فالتنظيمات الاجتماعية في الغرب كانت تستند بدرجة كبيرة إلى المصالح والعوامل الاقتصادية التي تقوم على الانقسام الأفقي بدرجة أساسية ، فتبرز العلاقات الثانوية على المستوى الاجتماعي بينما تستند التنضيدات على الانقسام العمودي الذي يقوم على العلاقات والروابط الأولية ما قبل القومية.

لعلّ هذا هو الفارق الذي يفسّر أنّ طبيعة التنضيدات الأفقية الاقتصادية في المجتمعات الغربية قد سمحت لماركس والماركسيين من استخدام مقولة التحليل الطبقي للتعاطي مع واقع المجتمعات الغربية بشكل موائم ، بينما تصعب استخدامات هذه المقولة في الواقع الاجتماعي العربي نظريا وعمليا ، ومن هنا كان الأقرب إلى تحليل واقعنا هو مقولة الجماهير التي تعبر عن كيان اجتماعي واسع يشمل عدّة كيانات ضيقة مثل العائلة والعشيرة والطائفة والفئة القومية.. وهو ما يعني وضوح مركزية العلاقات والروابط الأولية في أية مقارنة تحليلية سوسيولوجية بالنسبة إلى ضعف الروابط الثانوية أو الطبقة المغطاة فعليا في مجتمعاتنا بتلك الروابط الأولية¹⁵ وبمنظرة نقدية ودقيقة لواقعنا الاجتماعي نجد أنّ المقاربة السوسيولوجية تتعلّق بقضيتين أساسيتين ، هما البنية الاجتماعية والوعي الاجتماعي.

البنية الاجتماعية: هي بنية تقليدية أو أولية وهي تمثّل العوامل الموضوعية المحدّدة لشكل المشاركة المجتمعية ومستواها ، فهي تستمدّ قوتها من قدرتها الفعلية على تلبية الحاجات الأساسية لأبنائها في الإطار التضامني للروابط الأولية ، إذ تمنحهم أمنهم وهويتهم وتحافظ على ممتلكاتهم المادية والمعنوية ، بينما تتعامل المؤسسات الاجتماعية الحديثة معهم بشكل براغماتي وانتهاز في كثير من الحالات ، فتصور غالبية المواطنين عن هذه المؤسسات الحديثة ناتج بالدرجة

المدخل الأول: التأثير في طبيعة النظام السياسي ، وهو ذو مردودية عالية غير أن كلفته السياسية ستكون عالية أيضا.

المدخل الثاني: التأثير في طبيعة البنى الاجتماعية: فإن كلفته ستكون أقل إلا أن مردوديته لن تظهر إلا على المدى البعيد.

المدخل الثالث: التأثير على دوافع المشاركة المجتمعية ، فإن كلفته ستكون أقل إلا أن مردوديته لن تظهر إلا على المدى البعيد.

المدخل الرابع: إعادة النظر في الترتيبات المؤسسية ، من خلال الانتقال إلى مستوى الجمعيات الأهلية وهو المدخل الأمثل لتفعيل المشاركة المجتمعية من خلال هذه الجمعيات وكذلك تفعيل دورها الاجتماعي.

مما تقدّم يمكن القول: إن عملية إعادة النظر بالترتيبات المؤسسية فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية يفترض أن يكون ضمن خطة شاملة لإعادة النظر في الترتيبات المؤسسية لمختلف الأطر المؤسسية الحديثة ، سواء ما تعلّق منها بمؤسسات الجهاز البيروقراطي للدولة الحديثة ، أو مؤسسات المجتمع المدني ، فكيف تساهم منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية ؟.

رابعا- دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية في الجزائر

عرف عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نشاطا ملحوظا للمنظمات غير الحكومية ، فكانت بذلك إحدى التعبيرات المظهرية لعجز الأحزاب السياسية عن بلورة مشروع اجتماعي تغييري للأزمة الاجتماعية ، تجدر الإشارة إلى أن ثمة هناك تصورين أساسيين يؤسسان فلسفة الحركات الاجتماعية الجديدة من خلال المنظمات غير الحكومية :

النموذج أ — تصوّر يدعو إلى الانخراط العملي في إعادة بناء المجتمعات النامية على أساس المساهمة إلى جانب الحكومات في إعادة تنمية الموارد الاقتصادية للدولة ، مشجعة إياها على تفريغ إملاءات المؤسسات المالية الكبرى وعلى رأسها ص.ن.د.جمعية التوزيع والتضامن..

النموذج ب — تصوّر يدعو إلى الانخراط الواعي والنقدي في إعادة بناء المجتمعات النامية على أساس المساهمة النقدية ،

للمشاركة المجتمعية التي احتواها مجتمع مدني منظم ، فإن المجتمع العربي واجه دفعة واحدة تقجرا عنيفا لإرادة المشاركة المجتمعية خاصة منها المشاركة السياسية ، والذي لم تستطع الولاءات التقليدية أن توقفه ، فاحتالت عليه بعدة طرق كان من أبرزها تأطيره في مؤسسات حديثة مع الإبقاء على مضمونه وآليات عمله كما هي ، مما أوجد مؤسسات حديثة في أطرها تقليدية في مضمونها.

ويمكن إيجاز أهم مبررات استسلام التكوينات التقليدية لعملية التغيير هذه في:

لم يعد واقع المجتمع الدولي يسمح بأي نشاط اجتماعي لم يكن مؤطرا بأطر مؤسسية حديثة ، مما دفعها للبحث عن أطر مؤسسية مناسبة.

أفرزت التغيرات الاجتماعية في بداية القرن الماضي شرائح اجتماعية جديدة غير مرتبطة بالتقسيمات الأولية للمجتمع ، وهي تبحث بقوة عن مكان لها في الساحة الاجتماعية والسياسية ونعني بها الفئات الوسطى التي تطورت نتيجة تقسيم العمل والتخصص.

إن استيراد الأطر المؤسسية الحديثة لم يتعارض مع المصالح القبلية والتقليدية ، بحيث كانت داعمة وتوفيقية بين مصالحها ومصالح الفئات الجديدة ، وهو ما يفسر لنا عدم القدرة للانتقال من مستوى التأطير المؤسسي الحديث للمشاركة المجتمعية إلى مستوى الأداء المؤسسي الأمثل لمختلف المؤسسات الحديثة المستوردة.

ويمكن القول: إن تأسس المشاركة المجتمعية في الوطن العربي وفي الجزائر قد اقتضت على المظاهر الخارجية للمؤسسات السياسية ، وقد خضعت في ذلك لنوعين من المحدّدات ، أولها يتعلّق بالقوى الاجتماعية ، والثاني يتعلّق بواقع المشاركة المجتمعية.

فالقوى الاجتماعية ما زال يغلب عليها التحرك وفق الولاءات التقليدية رغم مرور وقت طويل على دخولها في أطر المؤسسات الحديثة ، أما بالنسبة لواقع المشاركة المجتمعية فهو يعاني من كثير من المشاكل ، يمكن معالجتها من خلال أربعة مداخل لكل مدخل كلفة ومردودية معينة.

الدول الغربية خاصة ، والتي تتمتع فيها منظمات المجتمع المدني بالتنظيم الرشيد والجو الديمقراطي والاستقلالية وإمكانية التمويل الذاتي على عكس منظمات المجتمع المدني في الدول العربية التي تعاني العديد من العوائق ، أهمها التمويل والاستقلالية المالية وعدم توفر الجو الديمقراطي الناتج عن عدم التأسيس السليم لهذه الأطر المؤسسية.

ونود الإشارة هنا إلى أن كثيرا من القوانين والإجراءات التي فرضتها الدولة على هذه المنظمات كان الغرض من ورائها منع استخدامها غطاء لنشاطات سياسية مثلا ، وكل هذا قد أضر بالدرجة الأولى بالعمل الأهلي وذلك لأسباب تتعلق بانخفاض مستوى أداء مؤسسات الدولة عموما وعدم توافق هذه الأطر المؤسسية المستحدثة مع بنية وثقافة مجتمعنا وخصوصيته الاجتماعية والثقافية بشكل خاص ، غير أنه يمكن تحديد بعض الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الجزائر على وجه الخصوص في النقاط التالية:

ممارسة الديمقراطية وتجسيدها واقعا ملموسا سواء على المستوى الحكومي أم الشعبي .
توسيع المشاركة المجتمعية في الحكم ، وبالتالي تحاشي القرارات الفوقية المفروضة مركزيا دون مراعاة حاجات المواطنين ومشاكلهم المختلفة ، وتمكينهم من الاطلاع على كل المعلومات.

مواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي كالبطالة والفقر والآفات الاجتماعية في المجتمع.

التعامل مع الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع .
جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية المستدامة " وعليه فإن المجتمع المدني سواء كان نشاطه رعويا خدماتيا أم تمهويا دفاعيا يتوقف على طبيعته من حيث مدى استقلاليته الداخلية وحسن تنظيمه وكفاءته المحاسبية والشفافية من جهة ، وعلى طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية التي يعمل في إطارها ، وكذلك مدى اعتقاد الأفراد بأهمية المشاركة في إدارة شؤون بلادهم من خلال آليات الديمقراطية واحترام القوانين"¹⁸

ومحاولة الإحلال مكان الأحزاب المؤسسية ، والدعوة إلى خوض حملات تضامنية ضد سياسة التدمير الممنهج للثروات المحلية من طرف المؤسسات المالية الكبرى.

ولا خلاف بأن المجتمع المدني في معظم الدول العربية يتصف بالهشاشة التي لا تحقق نتائج ملموسة للتعاون بينه وبين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، ومن العوامل التي أدت إلى عرقلة هذا التعاون هو سيطرة الحكومة على الاقتصاد والعوائق التي تفرضها على منظمات المجتمع المدني نظرا لقدرتها على تعبئة الجماهير ، ونشر رأس المال الاجتماعي إلى جانب قيامها بتغيير الثقافة المجتمعية وممارستها للمساءلة الخارجية على السياسات والممارسات الحكومية ، فضلا عن مساهمته في عملية التنمية الاجتماعية ، حيث يعتبر الكثير من الباحثين أن المجتمع المدني هو الوسيط الاجتماعي للتنمية والتغيير والتحديث ، والآلية الأساسية لتأطير المواطنين وتمثيلهم وضمان مشاركتهم البناءة في اقتراح الحلول الملائمة لمشاكلهم ، وإيصالها إلى السلطات العليا بالطرق والأساليب الحضارية ، ومن جهة أخرى يعتبر المجتمع المدني أداة ضبط وتصدي لأي تعسف يصدر عن الدولة أو المسؤولين أثناء ممارستهم لمهامهم "ذلك أن التنمية عملية اقتصادية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم ، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفائدة الناجمة عنه"¹⁷ وقد دعت الكثير من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ترقية وتفعيل مشاركة المواطنين مع الحكومات في برامج التنمية الشاملة والاستفادة العادلة من الثروات مما يخدم السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي نظرا لما يمكن أن تقدمه المشاركة الفعالة للمواطنين من خلال تنظيماتهم الحرة والطوعية والمستقلة في ظل التحولات الكبرى من الاقتصاد الموجّه إلى الاقتصاد الحر ، وذلك في إطار الشراكة والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص ، وهو الثلاثي الرئيسي للعملية التنموية.

ولقد أصبحت المنظمات غير الحكومية شريكا دائما وفاعلا في كل أنشطة وبرامج وسياسات الدول وتظهر هذه الفاعلية في

استخلاصات ختامية

نعتقد من خلال الطرح السابق وفي ظل التوجه العالمي للانتقال نحو دولة الرفاه التي تستند إلى مركزية دور الدولة إلى دولة إعادة التوزيع التي تستند إلى أطر مؤسسية حديثة وإلى عملية المشاركة المجتمعية، والذي تتجلى بعض مظاهره في السياسة العامة لبلادنا من خلال إعادة النظر في دور الدولة في المجال الاجتماعي التضامني وخاصة أن الدولة أصبحت غير قادرة على تحمل عبء الخدمات الاجتماعية، وإذا علمنا أن هذه المؤسسات وجدت نفسها أمام مجموعة من المشاكل المتداخلة والمعقدة، فهي نتاج بيئة مغايرة للبيئة العربية والجزائرية على وجه الخصوص، إلى جانب صعوبة انسجام أدوارها وتوافقها كونها نتاج لبيئات غربية متعددة.

وإذا كان وجود الإنسان العربي يمكن تحديده بجملة من الحقوق منها حق التعليم، والعمل، والفكر، والتعبير واتخاذ القرارات، وحق الاجتماع وإنشاء الجمعيات، وتكافؤ الفرص

والمساواة، فإن الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم يقف في مقدمة هذه الحقوق¹⁹، إن تحقيق المشاركة المجتمعية في الدول العربية ظل بعيدا عن المستوى المطلوب، وربما ما زالت العوامل الداخلية الدافعة لتغيير الأدوار والوظائف التقليدية غير متوفرة في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيد أن العوامل الخارجية عاصفة وبقوة نحو تغيير تلك الأدوار مما يجعل السؤال ملحا عن مآل الدولة الوطنية في ظل رياح تلك العوامل ورياح التغيير والعولمة، أي ما هو مستقبل دولة الحداثة في الوطن العربي والجزائر خصوصا، وهي لم تؤد وظائف الدولة الحارسة وغير مهيأة لأداء أدوار الدولة التدييرية والإدارة الذكية في ظل متغيرات عالمية عاصفة تلغي حدود الدولة الوطنية، وتفرض عليها وظائف جديدة أو مغايرة؟، وهل أعضاء المجتمع العربي مهنيون للمشاركة الفعالة والجادة في مختلف نشاطات ومجالات الحياة الاجتماعية بعيدا عن المصالح الشخصية والعلاقات التقليدية والقبلية؟

الهوامش

- 1- إفاية مُجد نور الدين، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، نموذج هابرماس، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 1998، ص 108.
- 2- عبد الفضيل محمود: ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في الوطن العربي، من خلال أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 29
- 3- الصبيحي أحمد شكري، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2000، ص 18
- 4- ديلو ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط 1، 2003، ص 22
- 5- الصبيحي أحمد شكري: المرجع السابق، ص 22
- 6- أبو حلاوة كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 31999، ص 10
- 7- الكنز علي، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال للنشر - المغرب، ط 1998، ص 23
- 8- جابي عبد الناصر، النظام السياسي الجزائري، المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال، دار توبقال للنشر، 1999، ص 39
- 9- الجابري مُجد عابد، المجتمع المدني تساؤلات وآفاق، دار توبقال للنشر، المغرب، ط 1998، ص 1، 42
- 10- أبو حلاوة كريم، المرجع السابق، ص 22
- 11- فهمي مُجد سيد، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 2007، ص 1، 69
- 12- مورييس أسامة، مبادئ الحكم الداخلي الديمقراطي في الجمعيات الأهلية، دليل تدريبي، ورشة عمل في الفترة من 1-2/12/2006 القاهرة
3- Michel Bassad, Vincent Kaufman et Dominique Joye ; *Enjeux de la sociologie urbaine*, 2001, ^{1ed} ; Presses polytechniques et Universitaire, ch-1015, Lausanne, p.98
- 14- فهمي مُجد سيد: مرجع سبق ذكره، ص 69.
- 15- أحمد سفيان، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص ص 43-44
- 16- شرابي هشام، البنية البطركية، ط 1، دار الطليعة بيروت، 1987، ص 48
- 17- الأنصاري مُجد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1995، ص 34
- 18- خروج أحمد، حصيلة القانون الدولي للتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 57.
- 19- قنديل أماني: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص 108

دراسة مقارنة بين لجنة حقوق الإنسان ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التشكيل والاختصاصات

نرجس صفو
جامعة سكيكس²

الملخص

يعد احترام وحماية حقوق الإنسان أحد الأولويات التي تقع على عاتق هيئة الأمم المتحدة ، التي كان أهم أسباب نشأتها عام 1945 الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ، وهو ما دفع بالدول الكبرى -خاصة- الى التفكير بإنشاء منظمة تُعنى ابتداءً بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، وذلك بإنشاء آلية تمثلت في لجنة حقوق الإنسان ، أوكلت لها مهمة الحفاظ على حقوق الإنسان ، غير أنها أثبتت عدم فعاليتها بسبب سيطرة الدول المنتهكة لحقوق الإنسان. فخلال السنوات اللاحقة لوجودها أصبحت لجنة لحقوق الإنسان أكثر عقمًا و باتت العديد من الدول تتجاهل و تحلل من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها تلك الدول الحائزة على مقعد دائم في اللجنة ، وهو ما دفع بالعديد من الدول الى التفكير في آلية جديدة أكثر فعالية وتوج ذلك بإنشاء مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان سنة 2005 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 60/251 ليكون بديلا عن اللجنة التي انشئت سابقاً عام 1946.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان ، مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، نظام الإجراءات الخاصة ، نظام التقارير الدورية العالمية ، العضوية

Résumé

La création de L'ONU en 1945 était en vue de restaurer Le respect des droits de l'homme après les transgressions illimitées de ces derniers et c'est ce qui a poussé les grands Etats, à constitué une organisation sous le nom de « La Commission des droits de l'homme», cependant elle s'est révélée inefficace pour avoir été dominée par les Etats qui transgressent eux-mêmes les droits de l'homme. Lors des années qui suivent sa création, la majorité des pays ont commencé à négliger les conventions des droits de l'homme et se mettaient à la recherche d'un nouveau mécanisme plus efficace, aboutissant à la création du «Conseil des Nations Unies pour les droits de l'homme », en 2005 aux termes de la décision de l'Assemblée Générale n° 60/251, pour prendre la place de la commission. La constitution du nouveau conseil se diffère-t-elle en matière de la création, la formation et ses attributions? Pourrait-elle par ses mécanismes renouvés, absorber le déficit imputé à la commission et mieux préserver les droits de l'homme?

Mots Clés : Droits de L'homme, Conseil Des Droits De L'homme, Conseil Economique et Social, Haut, Commissariat Aux Droits De L'homme, Déclaration Universelle Des Droits De L'homme.

Summary

The UN was created in 1945 to care for human right after the numerous transgressions and crime against humanity. The UN Commission on Human Rights was set up to preserve international peace. It proved inefficient because it was politicised and dominated by the states who violated human rights. It was replaced by the UN Human Rights Council in 2005, a subsidiary body of the UN Economic and Social Council, and aimed at consolidating human rights and the fundamental freedoms in the world, without discrimination. Does the Council differ from the Commission in terms of creation, structure, and competency? Will it succeed where the Commission failed in promoting the human rights? These are the questions this article will attempt to answer.

Keywords: Human Rights, Human Rights Council, Office of the High Commissioner for Human Rights, Universal Declaration of Human Rights, System of Special Procedures, Universal Periodic Review (UPR) Membership

مقدمة

تضمنت آليات حقوق الإنسان -على مر السنين- الاعتراف بحقوق الشعوب في الأمن والسلام.¹ فقبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة، كان التعامل مع حقوق الإنسان بطرق مختلفة سيطرت فيها القوى السياسية والاقتصادية.² ثم قرر مؤسسوا الأمم المتحدة إدراج مبدأ احترام حقوق الإنسان ضمن أهداف المنظمة الدولية الجديدة، كرد على الإعتداءات التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية.

وأعادت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التأكيد على الإبهان "بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد، وبها للرجال والنساء من حقوق متساوية". فكان على الميثاق أن يتأسس على بعض السوابق، خاصة ما يتعلق بتحسين ظروف العمل الإنساني وحماية الأقليات.³

صحيح أن الميثاق تضمن سبعة أحكام خاصة بحقوق الإنسان،⁴ إلا أنها أحكام عامة ذات اتجاه تشجيعي أكثر منه للحماية. فرغم سكوت الأحكام المهمة في الميثاق⁵ عن موضوع حقوق الإنسان، إلا أنها شكلت أساساً مؤسستياً ومعياري بنت عليه الأمم المتحدة إطاراً واسع النطاق لمعايير حقوق الإنسان والإجراءات المتعلقة بها.⁶ وخلال الستين سنة الماضية، تحقق وجود جهاز مؤسستى لتطوير وترقية حقوق الإنسان وحمايتها؛ إذ كانت لجنة حقوق الإنسان النواة المركزية لوجوده. لكن بسبب التغيرات التي حدثت في مجال العلاقات الدولية نتيجة موجة الاستقلال ونهاية الحرب الباردة، تغيرت مكانة اللجنة في نظام الأمم المتحدة، سواء ما تعلق بوظائفها أو بتكوينها، فكانت مكاسبها قليلة مقابل كثرة نقائصها.

ومع تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان، احتد الخلاف بين المثالية والواقع.⁷ مما استدعى ارتياب الرأي العام وعدم ارتياحه من عمل اللجنة التي أصبحت عرضة لانتقادات حادة، بدايةً من قبل المحافظين الجدد وبعض الحكومات مثل إدارة George w. Bush في الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة John Howard's في أستراليا. سواء بسبب عضويتها التي كانت تضم دول قمعية وغير ديمقراطية استخدمت مراكزها للدفاع عن مصالحها الخاصة،⁸ أو بسبب اعتمادها الإنتقائية

والمعايير المزدوجة التي أفقدتها السلطة في وظائفها.⁹ وهو ما أكدته Colin Warbach: عندما صرح بأن "اللجنة فقدت اندماجها ومسارها مع الكثير من قرارات أعضائها، وامتلاً تركيزها وقدرتها بالأهداف غير النبيلة، سيئة السمعة والرديئة، بدلاً من أن تكون موجهة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان".¹⁰

ثم توسعت الانتقادات في السنوات الأخيرة، حتى بات إصلاح العمل المتعلق بحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من المناقشات حول إصلاح الأمم المتحدة في الذكرى الستون لإنشائها. وهي المناسبة التي شكل فيها الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" فريق من الشخصيات رفيع المستوى كلف بدراسة "التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه العالم، واقتراح التغييرات الملائمة لمواجهتها"، ونشر هذا الفريق تقريره¹¹ في 1 ديسمبر 2004 الذي أعلن فيه أن اللجنة فقدت مصداقيتها ووظيفتها، والأكثر من ذلك: "رأت الدول- في السنوات الأخيرة- أن العضوية في اللجنة لم تقوّ حقوق الإنسان، بل ولم تحمِ نفسها من انتقادات الآخرين الموجهة ضدها، فلا يمكن للجنة أن تكون ذات مصداقية إذا ما أبت على المعايير المزدوجة في توجيه حقوق الإنسان".¹²

وبهذا أكد الأمين العام أن الوضع يستدعي إصلاح آلية حقوق الإنسان عن طريق إبدال لجنة حقوق الإنسان بمجلس دائم لحقوق الإنسان، مماثل لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو كجهاز مساعد للجمعية العامة.¹³ دون أن ينتبه إلى أن هذه المقاربة تتطلب تعديل الميثاق لإحداث مكانة لمجلس حقوق الإنسان مساوية لمكانة جهازين رئيسيين في الأمم المتحدة، وهو أمر يصعب تحقيقه في الوقت الراهن.

ولقد أدت أساليب إنشاء مجلس حقوق الإنسان إلى نقاشات حادة قبل وأثناء قمة الإصلاح في سبتمبر 2005، وكانت نتائج المناقشات -إلى حد ما- مخيبة للآمال. حيث ذكر المجلس في نهاية الوثيقة وتم تكريس أسطر قليلة لمهامه الرئيسية، مع بقاء عناصر أساسية كثيرة مفتوحة، دفعت بالدول للمطالبة -في نهاية الوثيقة- من رئيس الجمعية العامة، تنظيم مفاوضات مفتوحة وشفافة تتم أثناء الدورة الستون لإقرار نظام العضوية في المجلس، تشكيله، وظائفه،

أما ثانيهما، القرار رقم 2/9 الذي حدد كيفية تشكيل اللجنة واختصاصها. إذ نجد أن هذا القرار لم يسند للجنة اختصاصا شاملا في مسائل حقوق الإنسان في مواجهة كافة أجهزة الأمم المتحدة، وإنما قصر اختصاصها على تقديم مقترحاتها وتوصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليقوم بعد ذلك برفعها إلى الأمين العام وإلى الجمعية العامة.¹⁷

بالرغم من أن الأمم المتحدة تلقت واستلمت منذ نشأتها معلومات وتقارير وبلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن اللجنة أعلنت في مقرر لها صدر سنة 1947 أنها غير مختصة بالنظر في مثل هذه المعلومات. واقتصر عملها خلال العشرينين التاليين لتاريخ إنشائها على وضع القواعد المعيارية في مجال حقوق الإنسان.

فقد نجحت اللجنة خلال سنتين في تحرير ما أصبح يشكل في نظر الكثيرين أهم قرار للأمم المتحدة وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948،¹⁸ الذي تطور من مجرد معايير مشتركة تحققت لكل الشعوب والأمم إلى إلتزام يقع على عاتق كل أعضاء الجماعة الدولية تجسد فيما يعرف بتصريح طهران.¹⁹ والذي عكس تأثير حقوق الإنسان في عمليات التحرر، وبادر بوضع أجندة كبيرة للجنة. كما سجل مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993 نهاية الحرب الباردة وقوى مبادئ العالمية والإلتزام سلسلة من المعاهدات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتاريخ 1993/12/20. (OH CHR)²⁰

إذن، اهتمت اللجنة بوضع موقع معياري، فبعد أن وضعت الإعلان العالمي سعت -منذ منتصف الستينيات- إلى تحرير مختلف الإعلانات واعتماد سلسلة من المعاهدات الجديدة لحقوق الإنسان تجسدت في:

- الاتفاقية الدولية لنهاضة التمييز العنصري سنة 1965.
- العهدين الدوليين المتعلقين على التوالي بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966.

- المعاهدة الخاصة بحقوق الطفل سنة 1989، إتفاقية منع التمييز ضد المرأة،... وغيرها من الإعلانات الدولية.²¹

طرق عمله والإجراءات المتبعة فيه.¹⁴ وظلت الوضعية محل ارتياب حول إمكانية المجلس وقدرته على تقادي نقائص لجنة حقوق الإنسان. فهل سيستطيع المجلس ومن خلال الآليات الجديدة المستحدثة تلافي العجز الذي منيت به اللجنة وتحقيق حماية أكبر لحقوق الإنسان؟

أولاً: مرجعية الإنشاء: ونعني بالمرجعية هنا الإنشاء، التشكيل والانتخاب.

أ/ قرار الإنشاء

تعد لجنة حقوق الإنسان إحدى اللجان الفرعية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، (في إطار الجانب المؤسسي لنظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان). حيث نصت الفقرة الثانية من المادة 62 من ميثاق الأمم المتحدة، تحت عنوان "وظائف وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي" على مايلي: "يتخذ التوصيات لغرض الضمان الفعلي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع" وتحت عنوان "الإجراءات الخاصة" تنص المادة 68 من ميثاق الأمم المتحدة: "ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانا تعنى بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز حقوق الإنسان، كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه".

وإعمالاً لهاتين المادتين، وخاصة الأخيرة منها، أنشئت لجنة حقوق الإنسان بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 05(1) المؤرخ في 1946/02/16، والمعدل بالقرار رقم 9(2) المؤرخ في 1946/06/21. وانتخب Eleanor Roosevelt أول رئيس لها.¹⁵

لقد جاء تنفيذ الحكم الوارد في المادة 68 بإنشاء اللجنة، بقرارين أصدرهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أولهما القرار رقم 1/5 الذي تم بواسطته إنشاء لجنة حقوق الإنسان من 9 أعضاء ومهمتها الرئيسية تقديم تقرير إلى المجلس المذكور، كما تقدم له المقترحات والتوصيات في مسائل حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية، وذلك في صورة إعلانات أو مشروعات معاهدات.¹⁶

الأمم المتحدة في سبيل أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية". ومن بين هذه المسائل الأساسية التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية، "مجلس حقوق الإنسان" من خلال تصريحها: "إننا ندعم مبادرة الأمين العام الخاصة باستبدال لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان، يتخذ الإجراءات ولا يسمح للدول ذات السجل الزاخر بانتهاكات حقوق الإنسان بالانضمام إلى عضويته. وينبغي أن تكون المهمة الموكلة إلى المجلس مركزة على معالجة حالات الطوارئ وأوضاع الانتهاكات، وتقديم المساعدات الفنية، وتشجيع حقوق الإنسان كأولوية عالمية".²⁸

واقترح الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان)، إنشاء المجلس الجديد في 23/05/2005 خلال الدورة 59 للجمعية العامة في إطار الإصلاحات الواسعة للمنظمة الدولية، وذلك من خلال تقديم تقرير عنون "في جو من الحرية أفسح، صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع".²⁹ وتضمن هذا التقرير رؤية الأمين العام حول ضرورة تعديل منظومة الأمم المتحدة عامة، ومنظومة حقوق الإنسان بشكل خاص. مشيراً إلى أهمية توافق الدول الأعضاء على الإنعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس دائم لحقوق الإنسان. لأن الدول حسب وجهة نظره- بحثت عن عضوية في اللجنة، ليس لتعزيز حقوق الإنسان ولكن لحماية نفسها من انتقاد الآخرين لها، فكانت النتيجة أن تطور عجز المصادقية وألقى بظلاله على سمعة نظام الأمم المتحدة بأكمله.³⁰

وبعد عدة محاولات ومناقشات، تم الإتفاق على اعتماد القرار 2005/101 الخاص بالإصلاح في مجال حقوق الإنسان، كما اتخذت الجمعية العامة، بعد مؤتمر القمة العالمي المنعقد عام 2005، قرارها رقم 1/60، تطلب فيه - استناداً لأحكام الفقرة 157 منه- من رئيس الجمعية العامة، القيام بإجراء مفاوضات تتسم بالإنفتاح والجدية والشفافية والشمول، تكتمل في أقرب وقت ممكن خلال الدورة 60، قصد إنشاء المجلس وإقرار ولايته ومهامه وحججه وتشكيله، وعضويته وأساليب عمله وإجراءاته.

ورغم تخصيص حقوق الإنسان في سلسلة من المعاهدات الخاصة بهذه الحقوق، بقي الإعلان العالمي بعد 60 سنة كأم لكل وثائق حقوق الإنسان.²²

ويظهر من قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك من خلال تجربة اللجنة ذاتها، أن لها اختصاص عام فيما يتعلق بمسائل خرق القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد تجلّى هذا أكثر في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1979/36، الذي كُلفت بموجبه- اللجنة بمساعدة المجلس في تنسيق النشاطات المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المنظومة الأممية،²³ والقرار رقم 1503 الذي سمح للجنة بتفحص البلاغات عموماً، وردود الحكومات -إن وجدت- التي يبدو أنها تكشف عن نمط ثابت لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويعد هذا القرار الأخير²⁴ بمثابة خطوة كبيرة نحو حماية هذه الحقوق من خلال الترخيص لأي شخص برفع دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان إلى اتهامات الهيئات الدولية، لا سيما الحكومات التي عادة ما تكون مترددة في استخدام الإجراءات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري للاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، خوفاً من تسليط الضوء عليها بشأن قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، وحتى لا تكون تحت أي ضغط قد يعرضها للانتقاد العالمي.²⁵

ما يمكن قوله، أن اللجنة شكلت للدول النامية فضاءً هاماً للتدبير بالامساواة، الإستعمار والتمييز العنصري.²⁶ إلا أن مسيرتها كانت بطيئة ومرهقة لحد كبير، بسبب العداء الذي اتسمت به جراء تسييس جدول أعمالها، مما أدى بفرض عقوبة طويلة على عملها سنة 1960، لتواجه مجموعة من المشاكل خلال فترة عملها نذكر منها:

-عدم وجود تصرف جماعي.
- مشاكل إيديولوجية بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- لا يمكنها التحكم في الأوضاع، لأن الدول تحمي نفسها من أي حكم، إذ يجب وجود نظام فعال من أجل التحكم في الدول.²⁷

وعلى إثر ذلك، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً، بشأن ما تراه أولويات لإصلاح الأمم المتحدة بعنوان "أولويات

ب/ التشكيل والانتخاب.

حدد القرار رقم 2/9 المؤرخ في 21/06/1946 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كيفية تشكيل لجنة حقوق الإنسان، حيث كان عدد أعضائها عند بدء تشكيلها 18 عضوا سنة 1946 ثم تطور إلى 21 عضوا سنة 1961، ثم 32 عضوا سنة 1967 ثم 43 إلى أن أصبح 54 عضوا. معينين باسمهم الخاص³⁴، ويُختارون على أساس التمثيل الحكومي لا على أساس الاعتبار الشخصي لصفاتهم. ويتم انتخابهم لمدة 3 سنوات من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس التمثيل الجغرافي العادل.³⁵ وفق مجموعات جغرافية كالاتي: المجموعة الإفريقية 15 مقعدا؛ المجموعة الآسيوية 12 مقعدا؛ المجموعة الأمريكية اللاتينية والكاريب 12 مقعدا؛ المجموعة الغربية 10 مقاعد والمجموعة الشرقية 05 مقاعد.

ويعمل هؤلاء الأعضاء كممثلين عن الدول التي يحملون جنسياتها، وهذا بخلاف ما أوصى به الفريق الذي عهد إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1/5 المؤرخ في 1946، بصياغة توصيات فيما يخص إنشاء جهاز دائم والذي شكل فيما بعد اللجنة، والذي أوصى أن يكون أعضاؤها خبراء يعملون بصفته الشخصية وليس كممثلين عن دولهم.

وقد كانت الجزائر عضوا في لجنة حقوق الإنسان بعنوان حصة الدولة الإفريقية، وذلك خلال السنوات ما بين 1980 و1982 وما بين 1986 و1988 وما بين 1995 و1997، في حين حطمت الولايات المتحدة الأمريكية الرقم القياسي بتواجدها كعضو ضمن اللجنة منذ عام 1947 إلى غاية عام 2001 دون انقطاع.³⁶

بالمقابل يتكون مجلس حقوق الإنسان من 47 عضوا منتخبا من طرف الجمعية العامة، بالأغلبية المطلقة³⁷ لمدة 3 سنوات، غير قابلة للتجديد مباشرة بعد شغل ولايتين متتاليتين³⁸، إذ بعد مدة 6 سنوات يجب على الدولة أن تنتظر لمدة سنة كاملة قبل إعادة ترشحها، ويجدد ثلث 3/1 المجلس كل سنة. وتشكل كل دولة طرف موضوعا لتصويت فردي (وليس ضمن المجموعة)، وعلى كل الأعضاء البالغ عددهم 47 عضو إحراز أغلبية مطلقة من 97 صوتا على الأقل

وبعد التوصل إلى إتفاق عام حول هذا الموضوع، قام رئيس الجمعية العامة آنذاك السيد "يان إلياسيون"، بعرض مشروع القرار المتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 15/03/2006³¹، وقدم هذا المشروع لاحقا في الدورة 60 للجمعية العامة. حيث تضمن القرار الذي قدم بتاريخ 24/02/2006، النص على إنشاء مجلس حقوق الإنسان ليحل محل لجنة حقوق الإنسان، على أن يكون هيئة ثانوية وفرعية تابعة للجمعية العامة وليس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى إثره قامت الجمعية العامة طبقا للبندين 46 و120 من جدول أعمال الدورة 60 للجمعية العامة باتخاذ القرار رقم 251/60 المؤرخ في 15/03/2006، بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. الذي أراد رئيسها صدوره عن طريق التوافق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت ذلك وطلبت التصويت على القرار، ولم تتمكن 7 دول من التصويت بسبب حرمانها من ذلك بحجة تأخرها عن دفع الاشتراكات في الأمم المتحدة.³²

وحسب النظام المؤسسي، تم اعتماد المجلس كجهاز مساعد للجمعية العامة وذلك عملا بأحكام المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة التي تخولها الحق في إنشاء ما تحتاجه من أجهزة وفروع ثانوية تساعد في عملها، حيث لا يتطلب الأمر تعديل الميثاق، لكن لا يمكن استبعاد أن يرقى في المستقبل ما دام قرار الجمعية العامة ينص على مراجعة نظام المجلس خلال خمس سنوات.

ومن الواضح أن هذا بعد تنازلا من قبل الوفود المتفاوضة التي كانت تحبذ إنشاء المجلس كجهاز رئيسي في الأمم المتحدة، له نظام مماثل لنظام الجمعية العامة، مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتم إنشاء الوكالة الجديدة التي سميت "مجلس حقوق الإنسان" التي ستحل محل "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة ابتداء من 19 جوان، رغم المعارضة الشديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية³³، يتخذ مقرا له في جنيف طبقا للفقرة الأولى من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60.

المساهمة الطوعية للبلد المرشح للعضوية، في دعم وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان.⁴⁵

كما يناشد مشروع القرار البلدان المرشحة عند تصويتها السري، "بأن تراعي ما إذا كان البلد المرشح متورطاً في قضايا قد توصف بأنها حالات انتهاك كبرى لحقوق الإنسان، أو إذا كانت هناك مؤسسات وميكانيزمات أممية تقوم بإجراءات ضده في مجال حقوق الإنسان.⁴⁶ وتماشياً مع ذلك أعلنت أكثر من 65 دولة - من الدول التي تقدمت لعضوية المجلس عند إنشائه عام 2006 - عن التزامها وتعهداتها بالعمل على الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وستجرى مراجعات دورية لجميع الدول أعضاء مجلس الأمم المتحدة بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل خلال فترة عضويتهم،⁴⁷ بدءاً بالدول المنتخبة لعضوية مجلس حقوق الإنسان، حيث تستطيع الجمعية العامة وبأغلبية ثلثي 3/2 الأعضاء الحاضرين والذين يحق لهم التصويت تعليق عضوية بلد بالمجلس في حالة ارتكابه لانتهاكات تمس بحقوق الإنسان، وهذا طبقاً للفقرة الثامنة من القرار 251/60.⁴⁸

كما دعت منظمة العفو الدولية جميع الدول المرشحة إلى: - إعلان ترشيحاتها في وقت لا يتجاوز 8 أبريل 2006، أي قبل ما لا يقل عن 30 يوماً من انتخابات المجلس في 2006/05/09.

- إعلان التزاماتها على الملأ بالتمسك بأعلى معايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عندما تقرر ترشيح نفسها لعضوية المجلس.⁴⁹ فقد صرحت (أيفون تيرلينغين) ممثلة منظمة العفو الدولية لدى الأمم المتحدة: "يتعين على جميع من ينتخبون لعضوية المجلس، احترام أرفع المستويات من معايير حقوق الإنسان، وأن يتعاونوا على نحو كامل مع المجلس، كما ينبغي أن يتقبلوا مراجعة سجلاتهم هم أنفسهم في مضمار حقوق الإنسان أثناء فترة عضويتهم، وعلى أي دولة غير مستعدة للوفاء بهذه المقتضيات أن لا ترشح نفسها".⁵⁰

ج/ المقارنة بين الوضعية السابقة والحالية: على سند ما تم ذكره آنفاً، نقف على أوجه المقارنة بين الهيئتين كالآتي:

في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليضمنوا مقعداً في المجلس طبقاً لأسلوب الاقتراع السري والباشر وبشكل فردي³⁹، وهذا من أجل قطع الصلة مع نظام القوائم الإقليمية المغلقة. ويجرى الانتخاب كما حُدد في القرار، وفقاً لأحكام المواد من 92 إلى 94 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد انتخب الأعضاء في 2006/05/09 لتبدأ مدة ولايتهم في 19 جوان 2006.⁴⁰

ويراعى في ذلك التمثيل الجغرافي العادل، حيث يتم توزيع المقاعد حالياً- وفقاً لمجموعات جغوية:

- الدول الإفريقية 13 مقعداً: تونس، الجزائر، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، السنغال، غابون، غانا، الكاميرون، مالي، المغرب، موريشيوس ونيجيريا.
- الدول الآسيوية 13 مقعداً: الأردن، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بنغلادش، جمهورية كوريا، سيرلانكا، الصين، الفلبين، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الهند واليابان.
- دول أوروبا الشرقية 6 مقاعد: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أوكرانيا، بولندا، الجمهورية التشيكية ورومانيا.
- دول أمريكا اللاتينية والكاريبي 8 مقاعد: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، البرازيل، بيرو، غواتيمالا، كوبا والمكسيك.

- دول أوروبا الغربية ودول أخرى 7 مقاعد: ألمانيا، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة وهولندا.⁴¹

أما فيما يخص شروط اختيار البلد العضو، فقد دافع "كوفي عنان" على وجوب أن تكون الدولة التي تنتخب كعضو ملتزمة بالمعايير العالية لحقوق الإنسان.⁴² مشيراً إلى أن المجلس الجديد هو عبارة عن "جمعية الملتزمين" (A Society of the Committed)⁴³، فقد وضعت اقتراحات حول كيفية تقويم هذه الشروط وتحقيقها، تتضمن وضعية الدول تجاه التصديق على المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، مراقبة تطبيق الديمقراطية فيها وإبعاد الدول التي تعرضت لعقوبات من طرف مجلس الأمن وأدينّت من قبل اللجنة.⁴⁴ وهو ما تجسد فعلاً في الفقرة الثامنة من قرار الجمعية الذي ترك ذلك لممثلي جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة، الذين عليهم التصويت بعد مراعاة مدى

الانتخاب لعضوية المجلس ، عكس ما ساد فيما مضى في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، حيث كانت المجموعات الإقليمية تتقدم بقوائم مغلقة قبل جلسة الاقتراع السري مباشرة.⁵³ إضافة إلى إجراء تعليق العضوية الذي يعد خطوة إيجابية لم تكن تعرف في ظل لجنة حقوق الإنسان .

- تم توزيع المقاعد بطريقة مشابهة لتلك التي كانت توزع بها المقاعد في لجنة حقوق الإنسان ، مع فارق أن المقاعد الخاصة بهذه اللجنة كانت أكثر من ناحية العدد. ويوضح الجدول التالي،⁵⁴ انخفاض التمثيل لدى الدول الغربية ودول أمريكا اللاتينية في المجلس مقارنة باللجنة ، وهو ما أضعف مكانة هذه الدول في مجلس حقوق الإنسان ، حيث تواجه الدول الشمالية اليوم ، صعوبة للتحقق من بعض معايير حقوق الإنسان التي لا تتفق فيها -دائما- مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة الأفريقية.⁵⁵ لكن بعد نهاية الحرب الباردة ، اقتربت هذه الدول تدريجيا من أوروبا الشرقية وزاد التعاون المشترك فيما بينهم في المؤسسات الدولية مثل مجلس أوروبا والاتحاد الاوربي. وباجتماعهما يكون لهما 13 مقعدا أي ممثلون بنسبة 28% وهو تمثيل من المحتمل أن يكون قوي في المجلس.

- تعتبر اللجنة جهازا احتياطيا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أما مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو جهاز احتياطي للجمعية العامة ، أي أنه يحتل مركزا أكثر أهمية في التدرج في أجهزة الأمم المتحدة.⁵¹

- إن اتباع المجلس لسياسة التمثيل الحكومي جاء متمشيا - إلى حد كبير- مع توجهات الدول ، التي أرادت أن يكون التمثيل سياسيا حتى تضع المجلس تحت سيطرتها وضمن إرادتها. وعليه لم يختلف المجلس عن اللجنة التي كانت قد اعتمدت ذات النهج عند إنشائها ، بعد أن رفض المجلس الإقتصادي والإجتماعي الأخذ بفكرة تشكيل لجنة حقوق الإنسان على أساس شخصي ، وقرر تشكيلها من ممثلين عن الدول الأعضاء.

- يتوجب انتخاب كل دولة عضو في المجلس بصورة فردية ، وتتم عملية التصويت بالاقتراع السري ، كما ينبغي تحقيق مستوى أعلى من الأصوات ، إذ يجب أن تحصل الدولة المنتخبة على 97 صوتا فرديا على الأقل من أصل 192 دولة عضو في الأمم المتحدة ، وهذا خلافا عن تبني عضوية الدول في لجنة حقوق الإنسان عن طريق التزكية،⁵² كما يقع على عاتق المجموعات الإقليمية أن تضمن روح الشفافية في عملية

الجدول رقم: 01 العضوية في المجلس مقارنة باللجنة.

الدولة	اللجنة	المجلس
أفريقيا	15 (28%)	13 (28%)
آسيا	12 (23%)	13 (28%)
أمريكا اللاتينية	11 (21%)	8 (17%)
أوروبا الشرقية	5 (9%)	6 (13%)
أوروبا الغربية ودول أخرى	10 (19%)	7 (15%)
المجموع	53 (100%)	47 (100%)

ستختار أعضاء مجلس حقوق الإنسان بأغلبية الثلثين ، وبالتالي ستكون العضوية أكثر مسؤولية وتمثيلا ، وهو ما سيصعب دخول بعض الدول المنتهكة لحقوق الإنسان لعضوية المجلس ، خلافا لما كان متبعاً في تشكيل اللجنة التي كان ينتخب أعضاؤها من قبل أعضاء المجلس الإقتصادي

- من أوجه المقارنة كذلك أن الولايات المتحدة كانت عضوا دائما في اللجنة منذ إنشائها لغاية زوالها ، بينما لم تكن عضوا حسب التشكيل الحالي.

- أدخلت تحسينات هامة على مجلس حقوق الإنسان ، وإحدى هذه التحسينات هي أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي التي

في دورة عادية مدتها 6 أسابيع خلال شهري مارس وأفريل من كل سنة ، كما يمكنها أن تجتمع بصورة استثنائية ، شريطة أن توافق أغلبية الدول الأعضاء (أي بطلب من نصف 1/2 الأعضاء). وتعد جلساتها بمقر هيئة الأمم المتحدة بجنيف ، وكانت إلى غاية 1972 تجتمع بنيويورك.

وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين والمصوتين إذا ما تعذر الوصول إلى توافق للآراء ، ويكون لكل عضو (دولة) صوت واحد. ويتم التصويت برفع الأيدي إلا إذا طلب عضو التصويت بندااء الأسماء ، فإذا تساوت الأصوات في غير المسائل الانتخابية اعتبر ملغيا. ويحضر الدورات ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة ؛ مراقبون عن دول أعضاء في الأمم المتحدة ؛ مراقبون عن دول غير أعضاء ومراقبون عن الحركات التحررية ، للمشاركة في مناقشة بند يعينها من دون أن يكون لها الحق في التصويت. إضافة إلى ممثلو الوكالات المتخصصة ؛ المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ؛ المنظمات غير الحكومية والمعينين ضمن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1296.

وتنتخب اللجنة أعضاء مكتبها في الجلسة الأولى من كل دورة عادية ، ويتشكل المكتب من رئيس و3 نواب الرئيس ومقرر ، ويكون أول بند من جدول أعمالها هو المصادقة على جدول الأعمال المؤقت المعد خلال الدورة السابقة.⁵⁸

وتكون جلسات اللجنة علنية ما لم تقرر غير ذلك ، وفيما يخص الدورات الاستثنائية التي يسمح بعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 48/1990 المؤرخ في 25/05/1990 ، فإن مقرره رقم 286/1993 المؤرخ في 28/07/1993 المتضمن الإجراءات الواجب إتباعها لتنظيم الدورات الطارئة للجنة حقوق الإنسان ، قد منح لجميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة (وليس في اللجنة فقط) الحق في تقديم طلب للأمين العام الأممي لاستدعاء اللجنة لعقد دورة طارئة ، إذا ما حدث هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان كتلك التي حدثت في بعض الدول مثل يوغسلافيا ، فلسطين ، العراق ، تيمور وغيرها من الدول الأخرى.

والاجتماعي على أساس التوزيع الجغرافي العادل ، دون النظر إلى موضوع سجل هذه الدول في مجال حقوق الإنسان ، حيث دخلت في عضوية اللجنة الكثير من الدول التي لم تكن تحظى بسمعة جيدة في هذا المجال. فقد صرحت (إربو لوبز) المفوضة السامية بالأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن: "يتم اختيار الأعضاء من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لذا فهو — من ناحية التعريف — كيان سياسي ، إنه ليس مفوضية للخبراء ، ولا منظمة قانونية ، بل كيان سياسي في النهاية ، لكن الخبراء فيه يتم انتقاؤهم على أساس التعهدات التي قدمها المجلس والأهداف التي يبتغيها وهو ما لم يحدث مع المفوضية السابقة".⁵⁶

- ومن الجديد أيضا ، أنه سيتم تقييم السياسة الحقوقية لكافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ، وستكون الدول الأعضاء في المجلس هي أول الدول الخاضعة للفحص. وهو إجراء جديد يسمح بفحص وضعية حقوق الإنسان في كل دولة عضو داخل المجلس.⁵⁷ لم يكن متبعا على مستوى اللجنة ، إلا أن الممارسة أكدت عدم التزام الجمعية العامة بهذه المعايير خاصة في الانتخابات الأولى للمجلس ، حين دخلت بعض الدول عضوية هذا الأخير دون أن تنطبق عليها المعايير المقررة بموجب البندين 8 و9 من القرار 251/60 ، الأمر الذي ألقى ببعض الشكوك على مستقبل المجلس.

وبالتالي ، ينشئ قرار الجمعية العامة رقم 251/60 ، إجراء جديدا لعملية الانتخاب يمكن له إذا ما قوبل بالجديّة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، أن يمنح المجلس عضوية أكثر التزاما بكثير من ذي قبل ، لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مما كان عليه في لجنة حقوق الإنسان في سنواتها الأخيرة.

ثانيا: الاختصاصات: يمكن توضيح الاختصاصات من خلال معرفة طريقة عمل اللجنة والمجلس إضافة إلى مهامها ووظائفها.

أ/ طريقة عمل اللجنة والمجلس

تخضع اللجنة في طريقة عملها للنظام الداخلي للجان التقنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تجتمع

الفوري على وضعيات مستعجلة. وتعدّد الدورة الاستثنائية في أسرع وقت ممكن ، وعادة في مدة لا تقل عن يومي عمل ولا تزيد عن 5 أيام عمل ، يعني ما يقارب 3 جلسات عمل مالم يقرر المجلس خلاف ذلك.⁶¹ وهو ما تحقق في السنوات القليلة الماضية من عمل المجلس ، حيث عقد المجلس منذ إنشائه ، أي خلال 3 سنوات ، حوالي 12 دورة عادية و12 دورة استثنائية تناولت العديد من المسائل والمواضيع تعقد الجلسات -طبقاً للنظام الداخلي⁶² - بصورة علنية ، لكن يجوز ، -إذا دعت الضرورة إلى ذلك- أن يقرر المجلس عقد جلساته بصورة سرية ، على أن يقوم بإعلان قراراته بصورة علنية وجوبا. وتبدأ الجلسات بحضور ثلث أعضاء المجلس أي 16 عضو ، فيما تتخذ قراراته بالأغلبية العادية أي بموافقة 24 دولة من الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت ، ولا تحسب أصوات الدول الممتنعة عند اتخاذ القرار.

وهنا يمكن أن نسجل مظهراً إيجابياً في عمل المجلس ، حيث أنه عبارة عن جهاز دائم يعمل طوال السنة ، مما يسمح له بمسيرة وضعية حقوق الإنسان ، والتطورات الطارئة عليها ، على خلاف الوضع الذي كان قائماً في عهد لجنة حقوق الإنسان ، التي كبلتها مجموعة من القيود- كتخصيص دورة واحدة فقط من ستة أسابيع في السنة- تجعل الوقت يمر في مناقشة أمور إجرائية تعرقل اللجنة عن اتخاذ أي موقف بخصوص وضعية حقوق الإنسان في بعض الدول (مثل الصين). وبُقي العديد من الملفات عالقة في انتظار انعقاد الدورة السنوية ، وهو ما لا يتلاءم مع طبيعة مسائل حقوق الإنسان التي تتطلب السرعة في إيقاف الانتهاكات وعدم الزيادة في حدتها.

ب/ المهام والوظائف

تعد لجنة حقوق الإنسان الجهاز الوحيد الذي تعرض عليه كل المشاريع الخاصة بحقوق الإنسان من قبل الحكومات ، المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.⁶³ وقد حُدّدت مهام اللجنة منذ نشأتها ، ضمن قرار إنشائها رقم 2/9. وبعد وضع القاعدة المعيارية أصبح تنفيذ هذه المعايير تدريباً أهم عمل تقوم به.

ويتم تبليغ الطلب للدول الأعضاء في اللجنة في أسرع الآجال... وقد عقدت اللجنة إلى غاية عام 2001 خمس دورات استثنائية تمت كلها بجنييف وهي:

- ما بين 13 و14 أوت 1992 للنظر في حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغسلافيا سابقا.
- ما بين 30 نوفمبر و01 ديسمبر 92 للنظر في حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغسلافيا سابقا.
- ما بين 24 و25 مايو 1994 للنظر في وضعية حقوق الإنسان في رواندا.
- ما بين 23 و27 سبتمبر 1999 للنظر في وضعية حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.
- ما بين 17 و19 أكتوبر 2000 للنظر في الانتهاكات الخطيرة للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل.⁵⁹

يحضر اجتماعات اللجنة حوالي 3000 مندوب عن الدول الأعضاء ، وكذلك تشارك الوكالات المتخصصة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ذات الصلة الإستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ممن يستطيع تقديم بيانات مكتوبة إلى اللجنة. كما يحق لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التي ليس لها الصلة الاستشارية تقديم شهاداتها وتقاريرها ، وأخذ الكلمة عن طريق منظمة غير حكومية لها الصلة الاستشارية.

فقد سجلت اللجنة خلال سنوات عملها ارتفاعاً هائلاً في عدد المنظمات غير الحكومية ، ونشأت ممارسة مفادها أن هذه المنظمات توجه اللجنة إلى مسائل حقوق الإنسان التي تحظى بأهميتها.

في حين بين قرار الجمعية العامة الذي أنشأ المجلس ، طبيعة وعدد الدورات التي يتعين على المجلس عقدها حيث يجتمع طوال السنة بشكل منتظم ، ويقوم بعقد ما لا يقل عن ثلاث دورات في السنة ، على أن تكون من بينها دورة رئيسية واحدة ، تمتد لفترة لا تقل عن عشرة أسابيع ، كما يجوز له عقد دورات استثنائية -عند الإقتضاء- بناء على طلب يتقدم به أحد أعضاء المجلس إذا ما تم تأييده من ثلث الأعضاء⁶⁰ ، أي بطلب من 16 عضو من أعضائه عندما يكون مطالب بالرد

- ويمتاز هذا الإجراء بأنه:
- يطبق على جميع الدول دون استثناء، وعلى جميع انتهاكات حقوق الإنسان.
 - يمكن أن يتم تقديمه من قبل أي فرد أو مجموعة أو منظمة غير حكومية.
 - لا يُلزم مقدم الشكوى لاحقاً بتقديم أي بيانات أو معلومات مضادة.
 - يتم بحث الشكوى على مستوى عال، وفي حال ثبوت الانتهاك، تجبر اللجنة الدولة المعنية على تغيير سياساتها التشريعية واستراتيجياتها بشكل يضمن احترام حقوق الإنسان.
- إلا أنه يعاب عليه:
- عدم معرفة الطرف مقدم الشكوى نوع الإجراءات والتوصيات، أو القرارات المتخذة بحق الدولة المشتكى عليها، كونها تتم بسرية تامة.
 - عدم معرفة ردود الحكومة على الشكاوى والبلغات، وبالتالي منع الأفراد من حق تقديم إجابات وتعليقات على الردود للتثبت من صحتها.
 - مرور الإجراء بمراحل طويلة ومعقدة نوعاً ما،⁶⁹ قد تنعكس سلباً على الحقوق المحمية لاسيما أنه لا يمكن للجنة -وفقاً للقرار- اتخاذ تدابير عاجلة لتوفير الحماية.
- ومع كل هذه الاختصاصات، أثبتت اللجنة عدم فعاليتها بسبب سيطرة الدول المنتهكة لحقوق الإنسان عليها من جهة، وتسييس دورها من جهة أخرى. فخلال السنوات اللاحقة لوجودها، أصبحت لجنة حقوق الإنسان أكثر عقماً، إذ باتت العديد من الدول تتجاهل وتحلل من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها تلك الدول الحائزة على مقعد في لجنة حقوق الإنسان. كما ثبت أن اللجنة لا تهتم ببناء هياكلها وتطوير ميكانيزمات عملها، بل أصبح جل اهتمامها ينصب على الصراع السياسي، وأصبحت بعض الدول تنضم إلى اللجنة لتحمي نفسها من الاتهامات التي قد توجه لها بسبب انتهاك حقوق الإنسان.⁷⁰ كما ساهم تزايد المعلومات - مثل تلك المتعلقة بمجموعة 77، حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مقابل الاتحاد الأوروبي

- حيث لاحظ المختصون، بأنه لا يكفي وضع قاعدة ملزمة لاتباع الأشخاص أحكامها (خاصة إذا كان الأشخاص المعنيون هم الدول)، بل لا بد من هبئات تسهر على احترامها. فقد لاحظ البعض أن: "التطور الهائل للقواعد المعيارية كان سيبقى بدون جدوى، لو لم تصاحبه ضمانات تفعيل تسمح بتواجد حقيقي للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتمنح للمجتمع الدولي وسائل التأثير، وللضحايا طرق التظلم".⁶⁴
- وضمن هذا المنظور، ومنذ مطلع الثمانينيات، انكبت اللجنة على وضع إجراءات وميكانيزمات، يناط لها السهر على مراقبة مدى التزام الدول بالمعايير التي صاغتها وجسدتها في اتفاقيات وإعلانات أممية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولهذا الغرض وبموجب المادتين 21 و22 من القانون الداخلي للجان التقنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أنشئت اللجنة هيأت فرعية وإجراءات خاصة تُعينها على الاضطلاع بمهام ترقية وحماية حقوق الإنسان، من خلال إنشائها لعدة فرق عمل خاصة بموضوعات وقضايا معينة، مثل عمليات الاختفاء القسري والحجز التعسفي. وكذا من خلال دور الرقابة الذي تمارسه.⁶⁵ حيث قامت بوضع شبكة مكثفة من ميكانيزمات الرقابة كالتقارير، إضافة إلى اختصاص النظر في الشكاوى الفردية والجماعية⁶⁶ المتعلقة بوضعية حقوق الإنسان في الدول وأقاليم خاصة، كتلك الواقعة تحت الوصاية أو الانتداب، والتي تعرف انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان. وتستعين اللجنة في عملها بمقررين خاصين وخبراء مستقلين، وتملك حيال ذلك بعض الخيارات منها:
- شطب الشكوى أو الاحتفاظ بها قيد الدراسة في الدورة التالية، أو قيد الاستعراض. وتعيين خبير مستقل أو إجراء تحقيق بشأنها، وكل ذلك قائم على شرط موافقة الدولة المعنية.
 - إيقاف النظر في الشكوى في إطار الإجراء⁶⁷ 1503 وهو الإجراء السري، أو تناولها بدلاً من ذلك في إطار الإجراء⁶⁸ 1235 أي العلني، كتعيين مقرر خاص مثلما فعلت لدولة غينيا الاستوائية، أو رفع توصية بشأنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مثلما فعلت مع هايتي.

المقررين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين ومجموعة العمل المستقلة المعروفة بصورة جماعية باسم "الإجراءات الخاصة"، وتعزيزه لتمكينهم من ممارسة صلاحياتهم في جميع دول العالم وتزويدهم بالموارد البشرية والمالية الضرورية، كما يطلب من جميع الدول التعاون بشكل كامل مع هذه الإجراءات والآليات.

ويجب أن تستتبع عملية المراجعة دراسة النظام الحالي (جميع الصلاحيات والآليات) من أجل إجراء تغييرات فيه، من خلال تعزيزه (تحسينه) أو جعله أكثر فعالية (ترشيده). وتوجز هذه الوثيقة التي -استحدثها مجلس حقوق الإنسان- معايير النتيجة الناجحة لمراجعة الإجراءات الخاصة والتي تتمثل في:⁷⁸

- وجود خبراء مستقلين⁷⁹ وموضوعيين قادرين على مراقبة الانتهاكات التي تحدث في أي مكان من العالم، ومواجهتها على وجه السرعة.

- أن تحافظ عملية التعيين على استقلالية الإجراءات الخاصة⁸⁰ وروحها المهنية وخبرتها، فالشفافية عنصر مهم جدا في تعيين مؤهلين لممارسة صلاحيات الإجراءات الخاصة.

- تقديم مشورة مستقلة، موضوعية ومتخصصة، وأي تقصير في الحفاظ على الاستقلالية أو الموضوعية أو الخبرة التي تتمتع بها الإجراءات الخاصة، سيجعل المراجعة والمجلس والأمم المتحدة ككل موضع تشكيك.

- أن تحدد المراجعة تدابير تكفل تعاون الحكومات فعليا مع الإجراءات الخاصة، ويوجد حاليا غياب واقعي من جانب الدول، يعزى جزئيا إلى تقاعس بعض الحكومات عن التعاون، وهو ما يتعارض مع ما هو مقرر في الفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 251/60 والذي ينص على: "العالمية، الموضوعية، عدم الانتقائية في دراسة قضايا حقوق الإنسان والتخلص من ازدواجية المعايير والتسييس".

ويشير مبدأ العالمية إلى أن نظام "الإجراءات الخاصة" يجب أن ينظر في وضع حقوق الإنسان في كافة الدول الأعضاء، عن طريق التعاون -استنادا إلى نطاق الاختصاص المحدد للإجراءات الخاصة- على صعيد قبول الدول بالزيارات

والمعسكر الغربي- في تزايد الاستقطاب. ورغم المجهودات المختلفة، ثبتت صعوبة إصلاح مناهج عمل اللجنة ما عدا تحقيق بعض التقدم المحدود مثلما حدث في أواخر 1990 عندما تم إصلاح الأجندة وتحسين أساليب عمل اللجنة تحت إشراف ممثل جنوب أفريقيا.⁷¹ (Jacob Selebi).

وقد أبقى المجلس على كافة صلاحيات لجنة حقوق الإنسان وآلياتها ووظائفها ومسؤولياتها مع إلزامه بمراجعتها، تحسينها وترشيدها من أجل الحفاظ على نظام الإجراءات الخاصة والمشورة وإجراء تقديم الشكاوى⁷²، وفقا لما ورد في الفقرة السادسة من القرار 251/60. هذا القرار الذي وضع بعض الأهداف النبيلة الأكثر بعدا، حيث ينتظر أن تكون ممارسة المجلس لوظائفه قائمة على مبادئ "العالمية، الحيادية، الموضوعية، اللاتنقائية، الحوار والتعاون المشترك الدولي البنائي"⁷⁴، من أجل "تطوير حقيقي" وبلوغ "نتائج موجهة"⁷⁵. حيث تعد هذه المبادئ ذات أهمية كبرى في أي مجهود معاصر لتطوير حقوق الإنسان وحمايتها، لكن التحدي الذي يرتبط بها هو كيفية تطبيق محتواها. ولهذا بادر المجلس باتخاذ القرار رقم 1/5 الخاص ببناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان في السنة الأولى لدورة انعقاده، حيث وضع هذا القرار الهياكل والمؤسسات والقواعد التي سيتم بموجبها تنظيم عمل المجلس مستقبلا والتي تتمثل في:

1/ نظام الإجراءات الخاصة: رأت بعض الدول الاستغناء عن هذا النظام بحجة أنه يعرقل المجلس عن البدء بدولة خالية من المخالفات⁷⁶، لكن في النهاية تم الاتفاق على إبقاء النظام بأكمله مع إمكانية مراجعة -وعند الضرورة- تحسين وترشيد كل عهديات لجنة حقوق الإنسان وميكانيزماتها ووظائفها ومسؤولياتها. ويعد هذا النظام من أكثر أدوات الرد والاستجابة تجديدا ومرونة بين تلك التي أنشأتها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان.

حيث تؤكد كل من منظمة العفو الدولية، الفدرالية الدولية لروابط حقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، على أهمية الإجراءات الخاصة، وعلى ضرورة ليس الحفاظ عليها فحسب، وإنما أيضا تعزيز دورها.⁷⁷ كما يشدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على أهمية الحفاظ على عمل

حقوق الإنسان في العالم، بطريقة موضوعية، شفافة وإنشائية. وتتم عملية الاستعراض⁸⁷ بناء على معلومات قد تكون في شكل تقرير وطني تعدّه الدولة المعنية، أو في شكل معلومات ترد في تقارير الهيئات التعاقدية والإجراءات الخاصة. وتلزم هذه التقارير:

- أن يبدأ الاستعراض بعد اعتماد المجلس لآلية الاستعراض الدوري الشامل.

- أن يستند الترتيب المتبع في الاستعراض على مبدأ العالمية والمعاملة المتساوية.

- أن يتم تحديد ترتيب الاستعراض في أقرب وقت ممكن، بغية تمكين الدول من الاستعداد له استعداداً كاملاً.

- على جميع أعضاء المنظمة الأممية تقديم تقارير المرحلة الأولى خلال 4 سنوات، أما الدول الأعضاء في المجلس فعليها تقديم تقاريرها كل سنة.

- يلتزم كافة أعضاء المجلس بتقديم تقاريرهم خلال فترة عضويتهم.⁸⁸ ولعل هذا ما جعل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تتراجع عن المطالبة بعضوية دائمة داخل مجلس حقوق الإنسان.⁸⁹

- يتم اختيار الدولة الأولى التي يتعين عليها تقديم تقريرها من قبل المجموعات الإقليمية، وفقاً للتقسيم المتفق عليه، لضمان احترام التوزيع الجغرافي العادل، وكذا الترتيب الأبجدي لهذه الدول باستثناء تلك التي ترغب بإرادتها في أن تقدم تقريرها بصورة مسبقة.

- يتوج عمل المجلس المتعلق بدراسة التقارير الدورية بصياغة توصيات لتطبيقها الدول المعنية في مقام أول.⁹⁰

أما أهداف الاستعراض حسب بنود القرار⁹¹ فتتمثل فيما يلي:

- تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.
- يساهم الحوار المتبادل المفتوح في تقوية الثقة بين الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها وتعهدها، وتقييم ليس فقط قضايا حقوق الإنسان بل التطورات الإيجابية والتحديات التي تواجهها الدولة.⁹²
- تشجيع التعاون والانخراط الكاملين بين المجلس والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وغيرها من الهيئات الحقوقية.

الميدانية⁸¹، لبعثات تقصي الحقائق والردود على الاتصالات، وتقديم المعلومات حول تنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة، أو توضيح العقوبات التي تقف في طريق التنفيذ.

يجب أن تؤدي المراجعة إلى دمج صحيح لعمل الإجراءات الخاصة في مداورات مجلس حقوق الإنسان وعملية صنع القرار فيه، حيث يستطيع المجلس أن يقلص من تأثير المعايير المزدوجة والانتقائية والتسييس المفرط الذي شاب جهود اللجنة على مر السنين، شريطة أن يتمكن المكلفون بممارسة الصلاحيات، من الاستجابة السريعة للمعلومات التي تشير إلى حدوث تدهور ملموس في أوضاع حقوق الإنسان في دول معينة، من خلال لفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المعلومات.

- ينبغي أن تؤدي المراجعة إلى متابعة أفضل لبعثة الإجراءات الخاصة وتقاريرها الميدانية واتصالاتها ودراساتها العامة⁸²، فمن خلال الفقرة 12 من قرار الجمعية العامة 251/60: "يجب أن تكون طرق عمل المجلس شفافة وعادلة وحيادية، وأن تسمح بإجراء حوار حقيقي، وأن تهدف إلى تحقيق نتائج، وتتيح إجراء مناقشات لاحقة بقصد متابعة التوصيات وتنفيذها، وتسمح بتبادل جوهري مع الإجراءات الخاصة وآلياتها".

لكن حاولت بعض الدول -ومنذ الاجتماع الأول للمجلس في جوان 2006-⁸³ تقييد المقررين الخاصين، عن طريق اقتراح "مدونة للسلوك" بموجب القرار رقم 2/5. فعلى الرغم من الحاجة الواضحة إلى أن يقوي مجلس حقوق الإنسان نظام "الإجراءات الخاصة"، تقترح بعض الدول عوضاً عن ذلك، تغييرات من شأنها أن تشل قدرة الإجراءات الخاصة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال.⁸⁴

2/ نظام التقارير الدورية العالمية:⁸⁵ وهو ميكانيزم جديد استحدثه المجلس بموجب الفقرة 5 البند (هـ) من القرار 251/60 والتي تضمنت مراقبة الدول الأعضاء ومنع سياسة "الكيل بمكيالين"⁸⁶، فهو آلية تعاونية بين الدول في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المجلس، تعتمد على الحوار المتبادل من أجل فحص الاتفاقيات الخاصة بوضعية

التسييس ، ويجب أن تدافع للحفاظ على مكانتها وتعزيزها أكثر فأكثر.

وتطمح المنظمات غير الحكومية إلى البقاء على الأقل . في نفس مستوى المشاركة التي كانت تتمتع بها في لجنة حقوق الإنسان ، وضمان تدخلها في مختلف المراحل التي تمر بها التقارير الدورية العالمية الجديدة. وبما أن المجلس يعقد ثلاث دورات في السنة على الأقل ، فإن هذه المنظمات بميزانياتها الضعيفة ، ومع الدور المطلوب الذي ينبغي أن تمارسه في تطوير الدول ، ستواجه عدة مشاكل للحفاظ على وجودها ومكانتها في جنيف.⁹⁴

- تبادل أفضل المشاركات وتوفير المساعدات التقنية وقدرات البناء لدعم التعاون في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.⁹³

كما أقرت لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة مشاركة واستشارة الملاحظين أصحاب المصلحة ، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان ، لدراسة التقارير الدورية العالمية مع التزامها خلال الدورات الثلاث المستقلة لمجلس حقوق الإنسان- بسير الانتخابات ، تفعيلها وتطوير إجراءات المجلس بها يضمن حماية أفضل ضد

معالم مجلس حقوق الإنسان مقارنة باللجنة:

- جهاز مساعد للجمعية العامة عوض المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تقليص العضوية من 53 عضوا إلى 47 عضوا.
- الانتخاب بالأغلبية المطلقة ، 97 صوت من أصل 192 عضوا بالمجلس ، مقارنة ب 28 صوت من أصل 54 عضوا في اللجنة.
- يعقد المجلس ثلاث دورات في السنة لمدة إجمالية تقدر ب 10 أسابيع ، مقارنة باللجنة التي تجتمع مرة واحدة في السنة لمدة 6 أسابيع فقط.
- إمكانية عقد دورات استثنائية في الحالات الاستعجالية.
- لا توجد عضوية دائمة (ولائتين متتاليتين على الأكثر).
- تختص الجمعية العامة وليس المجلس ، بتعليق عضوية الدولة بأغلبية الثلثين 3/2 الحاضرين والمصوتين في الجمعية العامة.
- استحداث نظام التقارير الدولية العالمية يجعل الدول الأعضاء أطرافا وحكاما في نفس الوقت.
- حق المنظمات غير الحكومية (NGOs) في المشاركة.

خاتمة

مهمة حماية الحريات الأساسية وتعزيز حقوق الإنسان في كل مناطق العالم.

2/ تم تعديل العضوية في المجلس ، طريقة عمله ، اجتماعاته واختصاصاته بطريقة تختلف تماما عن اللجنة ، من خلال تقليص عدد أعضائه وكذا طريقة اختيارهم التي أوكلت للجمعية العامة التي تتخذ قرارها بأغلبية 3/2 ، وهو ما يجعل العضوية أكثر تمثيلا ومسؤولية ، يصعب معها دخول بعض الدول المنتهكة لحقوق الإنسان لعضوية المجلس. كما أن الثقة الناشئة بين الأعضاء ستزيد من فعاليته وآلياته فحسب

جاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتعديلات كثيرة ميزته إلى حد كبير عن لجنة حقوق الإنسان تمثلت فيما يلي:

1/ دُعِمَ القرار رقم 251/60 المجلس بتنظيم مؤسساتي داخل نظام الأمم المتحدة ، حيث أنشأ مجلس حقوق الإنسان كجهاز مستقل تابع للجمعية العامة ليحل محل لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبهذا فهو أكثر بروزا من هذا الأخير من الناحية السياسية ، أوكلت له

فبعد مشاورات مكثفة ومفاوضات صعبة ، تمكن من تأسيس جهاز لحقوق الانسان ذي مصداقية وانطلاقة جذرية ، كما لم يتجنب توجيه الحالات الخاصة المستعجلة في الدول بما فيها الشرق الأوسط ، دارفور ، سيرلانكا وزمبابوي...⁹⁸

7/ عهد للمجلس الاضطلاع بجميع آليات ومسؤوليات ووظائف اللجنة ، مع إلزامه بمراجعتها ، تحسينها وترشيدها ، وتجلى ذلك في إنشاء المجلس لهياكل ومؤسسات جديدة بموجب القرار رقم 1/5 من أجل تنظيم عمله ، تمثلت فيما يعرف بمعايير النتيجة الناجحة لمراجعة الإجراءات الخاصة ، وذلك عن طريق خبراء مستقلين وموضوعيين قادرين على مراقبة الانتهاكات التي تحدث في أي منطقة من العالم ومواجهتها بسرعة.

8/ منح للمجلس بعض الصلاحيات الجديدة ، أي ما يعرف بنظام التقارير الدورية العالمية ، وسيساعد هذا الإجراء الجديد على فحص الاتفاقيات الخاصة بوضعية حقوق الإنسان في العالم بطريقة موضوعية ، غير انتقائية ، شفافة وقائمة على الحوار داخل المجلس. وذلك عن طريق التقارير التي تقدمها الدولة المعنية ، أو في شكل معلومات ترد في تقارير الهيئات التعاقدية والإجراءات الخاصة.

وقد حقق هذا النظام —الذي بدأ سنة 2008 فقط— بعض الإنجازات للمرة الأولى ، لما وفّت بعض الدول بتعهداتها في إخضاع أنظمتها للمراجعة. ومثال ذلك تعهد Bahamas⁹⁹ "بجنييف" في ديسمبر 2008 ، الذي نفذ بعد أيام قليلة ،¹⁰⁰ من أجل المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تعهدت "بوستوانا" بتأسيس مفوضية وطنية لحقوق الإنسان¹⁰¹ ، مع بقاء التنفيذ —في الوقت الحالي— قيد المراجعة. وهنا أشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن نظام التقارير الدورية العالمية أدّى إلى تقوية التعاون بين مجلس حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.¹⁰² فهو يمتلك إمكانيات كبيرة لتمهيد الطريق لتحوّل فكري من التعايش إلى التعاون.¹⁰³

إذن ، مع هذه الآليات الجديدة التي تُخضع جميع الدول الغنية منها أو الفقيرة لنفس الإختبار ، ستقف الدول

تصريح "Allehone Mulugeta Abebe" أن: "هناك مؤشرات تدل على أن الجهاز الجديد وطرق عمله ، يتيح فرصا للدول الأفريقية للانتقال من "الخضوع" لنظام محكم لآلية المراقبة ، إلى متفقين ومشاركين واعين في منتدى أكثر تعاوناً".⁹⁵

3/ اشترط قرار الجمعية العامة المنشئ للمجلس على الأعضاء المنتخبين لعضوية المجلس ، التحلي بأعلى المعايير من أجل دعم وحماية حقوق الإنسان ، مما يعني وجوب خضوعهم لآلية الاستعراض الدوري الشامل خلال فترة عضويتهم ، للوقوف على مدى وفاء الدول بالالتزامات المنوطة بهم.

4/ باعتبار أن مجلس حقوق الانسان جهازا سياسيا ، فإن عدم مشاركة الولايات المتحدة يعد عائقا كبيرا ويُفقد المجلس مصداقيته منذ بدايته.⁹⁶ ويحبذ لو ترشحت باقي الدول الأربع الدائمة العضوية بمجلس الأمن في السنوات الأولى للعضوية في مجلس حقوق الانسان.

5/ تم إبدال اللجنة الفرعية (Sub.Commission) لحماية وترقية حقوق الإنسان ، باللجنة الإستشارية الجديدة (Advisory committee). ويعد هذا التغيير سلاحا ذو حدين. فمن جهة ، هو تخلص من السمعة السيئة التي شابت اللجنة الفرعية ، ومن جهة أخرى ، لا تحمل الهيئة الجديدة كل المسؤوليات التي يطالب بها حاملو الرهان ، مثل القدرة على اعتماد القرارات.⁹⁷

6/ مجلس حقوق الإنسان هو جهاز جديد يعمل بشكل منتظم طوال السنة ، وليس لفترة محددة كما كان عليه الوضع في عهد اللجنة ، وذلك من خلال الدورات التي يعقدها ، مما يسمح له بمسايرة وضعية حقوق الإنسان والتطورات المستجدة التي تتطلب السرعة في معالجتها. عكس ما كان معمولاً به في عهد اللجنة ، أين بقيت العديد من الملفات عالقة تنتظر موعد انعقاد الدورة السنوية ، وهو ما لا يتلاءم مع طبيعة مسائل حقوق الإنسان.

وكان على المجلس أن يفرض نفسه ، في دوراته الخمس العادية ودوراته الأربع الخاصة ، في سنته الأولى كجهاز دائم لا يمكن إنكاره في نظام الأمم المتحدة ، وعليه أن ينشط وسط الاهتمام الدولي. وهو ما سعى إليه فعلا في جوان 2007 ،

-ميول الأعضاء للتصويت في مجموعات¹⁰⁶، بدلا من معالجة القضايا بشكل فردي.

-ظهور مشكلة الدول الصديقة "التي تمدح بعضها البعض"¹⁰⁷ من خلال إعداد التقارير الجيدة حفاظا على علاقاتها الدبلوماسية والأمنية التي باتت أكثر أهمية من قضايا حقوق الإنسان الفعلية.

-تسمية دول بعينها ووضعها المخل بحقوق الانسان، مقابل مقاربات التعاون المشترك الذي يهدف إلى بناء جهاز ذي كفاءة في ترقية حقوق الانسان وحمايتها.

وهي تحديات يتوجب على المجلس الجديد تجنبها مستقبلا رغم صعوبة الأمر وثقل المسؤولية، وفي هذا السياق صرح "Jarvis Matiya": "ربما من المبكر جدًا أن نكون متفائلين أو متشائمين، فالأمر يتطلب المزيد من الوقت لتكون عندنا لمحة كاملة عن ما سيصل إليه مجلس حقوق الإنسان"¹⁰⁸. حيث يمكن أن تكون له نتائج ايجابية على المدى البعيد، إذا ما غيرت الدول سياساتها وتوجهاتها وأنماط تفكيرها، وكذا سلوكها تجاه قضايا حقوق الإنسان، وعلى جميع الدول دعم مسيرة المجلس بصورة دائمة من خلال مشاركة المجتمع المدني، ممثلا في الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بواسطة (تقارير الظل) التي ترسلها للمجلس، وتوفير المعلومات حول وسائل تطويره، والمناقشات المتعلقة بالتوجيهات الإستراتيجية والتنسيق وكل ما يتعلق بتسهيل مشاركتها الفعالة، لأنه "لا يوجد سبب كي نستنتج بأننا فشلنا مع المجلس مقارنة باللجنة أو أكثر من كونهما متماثلان"، كما أكد "Nico Schrijver"¹⁰⁹

الأعضاء في المجلس أمام خيار صعب يحتم عليها إبقاء سجلها في مجال حقوق الإنسان متماشيا مع المعايير الدولية، ومراجعة نفسها قبل ارتكابها لأي انتهاكات قد تعرضها للمساءلة الدولية.

إلا أن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليس مضمونا، حيث أبدت العديد من الدول عدم اقتناعها بالمجلس نظرا إلى طريقة تأسيسه باعتباره تابعا للجمعية العامة، وكيفية عمله التي تتم تحت رقابة أجهزة الأمم المتحدة. فهو ليس جهازا رئيسيا مستقلا عن أجهزة المنظمة الدولية، يتمتع بكل الصلاحيات والسلطات، ويعمل بحرية ونزاهة وموضوعية، بعيدا عن تدخل أو رقابة أي جهة أممية. فبعد إنشاء المجلس بأسابيع فقط أصبح يُسمع في جنييف العبارة التالية: "لقد أخذت اللجنة أربعين سنة لتُفقد الثقة فيها، لكن مجلس حقوق الإنسان توصل إلى ذلك في ظرف أسبوعين"¹⁰⁴.

كما أن استمرار نفس القائمين على المستوى الدولي، يضع المجلس في مواجهة بعض التحديات التي واجهتها اللجنة سابقا، لا سيما تلك الخاصة بالممارسات السيئة وتسييس الدول لمسائل حقوق الإنسان، والكامنة في التوفيق بين مختلف المفاهيم المتضاربة التي تشمل:¹⁰⁵

-الاهتمامات الدولية بحقوق الانسان مقابل السيادة الوطنية

-خدمة جهاز دولي رئيسي لحقوق الانسان مقابل التمثيل في هذا الجهاز.

-دور الخبراء كأفراد مقابل تمثيل الحكومات.

-التعامل مع مجموعة من الدول مقابل الحوار الحقيقي والتعاون المشترك.

الهوامش

1. أنظر: R. Smith, textbook on International Law, Oxford Université Press ;2007, p. 1.
2. المرجع نفسه ، ص. 24.
3. أنظر: Covenant of the League of Nations (1919), Art. 23, and the Constitution of the International Labour Organization, preamble 1919.
4. هذه الأحكام هي:
- تطوير حقوق الإنسان :الديباجة ، المادة 03/01.
- تكليف الجمعية العامة بالعمل على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية - المادة 01/13.
- وضع هذه الحقوق كبعد من أبعاد التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي - المادتان 55و56.
- منح الاختصاص للمجلس الإقتصادي والإجتماعي في إنشاء لجان لتعزيز حقوق الإنسان - المواد 62 ، 68 و70.
5. مثل أحكام المادة 02 من الميثاق المتعلقة بمبادئ الأمم المتحدة ، والفصلين السادس والسابع المتعلقين بوظائف وسلطات مجلس الأمن.
6. أنظر: N. Schrijver, «The UN Human Rights Council : A New “Society of the Committed” or Just Old Wine in New Botteles? », Leiden Journal of International Law, 20, 2007, pp. 809-23 at 810
7. أنظر: P.R. Bacher and L. Gordenker, The United Nations: Reality and Ideal , 2005,, ch. 5; C. Tomuschat, Human Rights: Between Idealism and Realism , 2003
8. أنظر:
- C. Warbick, “ From the UN Commission on Human Rights to UN Human Rights Council: One Step Forwards or Two Steps Sideways”, ICLQ, 55,2006, pp. 695-99 at 699
9. أنظر: N. Schrijver, supra note 6, p. 822.
10. أنظر: C. Warbick, supra note 8, p. 697.
11. راجع:
- Report of the Secretary General’s High- Level Panel on Threats, Challenges and Change chaired by (Anand Panyarachun, “ A More Secure World : Our Shared Responsibility”, UN Doc. A/59/5652004
12. راجع: Ibid., para. 283.
13. المادة 07 من ميثاق الأمم المتحدة.
14. راجع: World Summit Outcome Document, UN Doc. A/RES/60/1, 2005, para. 160.
15. راجع: ECOSOC Res.E/RES/5(I) of 16 february 1946. see also ECOSOS Res.E/RES/9(II).
16. عبد العزيز طبي عناني ، مدخل إلى الآليات الأممية لترقية وحماية حقوق الإنسان ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2003 ، ص.99.
17. محمود شريف بسيوني ، مُجد السعيد الدقاق ، عبد العظيم وزير ، حقوق الإنسان ، دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية ، المجلد الثاني ، دار العلم للملايين ، ص.101.
18. وهو القرار الذي أتمد ب 48 صوت مع امتناع 8 عن التصويت ، راجع الوثيقة:
(UN Doc. A/810 at 711948).
19. راجع:
- Proclamation of Teheran 1968, at para. 2. Final Act of International Conference on Human Right, Teheran, 22 April to 13 May1968, UN Doc. A/CONF. 32/41, at 3
20. راجع:
- Vienna Declaration and Programme of Action of The World Conference on Human Rights, A/CONF.157/24
21. عبد العزيز طبي عناني ، المرجع السابق ، ص.95.
22. أنظر:
- Nico Schrijver, supra note 6, p. 812. Quoted in J. Morsink, The Universal Declaration of Human Rights : Origins (and Intent1999).
23. عبد العزيز طبي عناني ، المرجع السابق ، ص.97.

24 أنظر:

J. Matiya, "Repositioning the International Human Rights Protection System: the UN Human Rights Council", Commonwealth Law Bulletin, Vol. 36, N°. 2, June 2010, pp. 313- 24. Quoted in P. R. Grandhi, International Human Rights Documents, 2nd edn Blackstone Press, London 2000

25 أنظر:

P. Alston, The United Nations and Human Rights : A Critical Appraisal, Clarendon Press, Oxford ,1992, at 145-55.

26 راجع:

Proclamation of Teheran, supra note 19, para.3

27 أنظر:

The Human Rights Council: challenges opportunities, CETIM, p.1

28 صعوبات إصلاح الأمم المتحدة وضغوطات الأمن الدولي ومحاربة الإرهاب ومكافحة الفساد ، شبكة النبا المعلوماتية ، الأربعاء 2005/09/14 ، ص.5.

راجع الموقع الإلكتروني:

<http://www.annabaa.org/nbanews/50/125.htm>

29 راجع:

Report of The Secretary-General of The United Nation, « In Larger Freedom :Development, Security and Human Rights for All », UN Doc. A/59/2005(2005), para.182

30 راجع:

.Ibidem

31 راجع الوثيقة:

(2006)UN Doc. A/RES/60/251

32 هذه الدول هي: كوت ديفوار ، إريتريا ، تشاد ، صقلية ، غينيا الجديدة ، الدومينيكا وجمهورية الدومينيكا. راجع:

L' assemblée Général crée un nouveau conseil des droits de l'homme ; centre de nouvelle ONU, 11/04/2007, p. 1. voir le site web: [http:// www.un.org/apps/newsfr/storyf.asp](http://www.un.org/apps/newsfr/storyf.asp)

33 أعتد قرار الإنشاء بأغلبية ساحقة ، 170 صوت مقابل أربعة وهي (الولايات المتحدة ، إسرائيل ، جزر المارشال وبالوا). وامتناع ثلاث (روسيا البيضاء ، إيران وفينزويلا). لمزيد من التفصيل ، راجع:

L' assemblée Général crée un nouveau conseil des droits de l'homme; Centre du nouvelle ONU, 11/04/2007, p. 1. voir le site web: [http:// www.un.org/apps/newsfr/storyf.asp](http://www.un.org/apps/newsfr/storyf.asp)

34 عبد العزيز طيبي عناني ، المرجع السابق ، ص.91.

35 نفس المرجع ، ص.92.

36 نفس المرجع ، ص.93-94.

37 لقد سبق للأمم العام للأمم المتحدة أن اقترح في تقريره المقدم عام 2005 أن تقوم الجمعية العامة باختيار أعضاء المجلس عن طريق الانتخاب المباشر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين ، دون أن يظهر هذا الاقتراح في النص النهائي لمشروع القرار. راجع:

.United Human Rights Council, [www.gohod.net/ nod/45](http://www.gohod.net/nod/45)

38 الفقرة 07 من القرار 251/60.

39 أنظر: supra note 33, p.2.

Ibidem40

41 مجلس حقوق الإنسان ، الأعضاء ، الانتخابات ، الهيئات الرئيسية ، ص.1. راجع الموقع :

<http://www.un.org/arabic/ga/60/elect/>

42 راجع:

.Report of The Secretary-General, supra note 29, para. 183

43 راجع:

Annan's address to the 61st session of the Commission on Human Rights, 7 April 2005

44 لمزيد من التفصيل حول مختلف الاقتراحات المقدمة والانتقادات التي وجهت ، راجع:

P.Alston, «Reconceiving The UN Human Rights Regime : Challenges Confronting The New UN Human Rights Council», Melbourne Journal of International Law (2006), pp. 193-98

45 مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، الانتخابات أمر حاسم لمستقبل المجلس ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، منظمة العفو الدولية ، ص.2. راجع الموقع :

www.hrinfo.org/mena/amnesty/2006/p.0506.shtml 2007/04/11

46 طريقة اختيار أعضائه عالقة (ميلاد وشيك لمجلس حقوق الإنسان وأولى جلساته 16 يونيو) ، الطليعة ، أسبوعية سياسية جامعة ، ص.2. راجع الموقع:

Details.php?id:7014§ JSSUENO, 1715,15/02/2006.<http://www.Taleea.com/news>

47 أنظر الفقرة 09 من القرار رقم 251/60.

48 يتخذ القرار الخاص بتعليق العضوية بأغلبية 3/2 أعضاء الجمعية العامة الحاضرين والمصوتين وليس بالأغلبية العادية.

49 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: انتصار لحماية حقوق الإنسان ، ص.1. راجع الموقع:

<http://web.amnesty.org/aidoc/ai.nsf/dc> 2007/09/10. 1474

50 نفس المرجع.

51 أنظر:

.The Human Rights Council : Challenges..., supra note 27, p.2

52 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ... ، المرجع السابق ، ص.2

53 نفس المرجع.

54 الجدول مأخوذ من Nico Schrijver ، المرجع السابق ، ص.815.

55 أنظر:

A.Durnsteiner, "The Debate on the New Human Rights Council", Revue de la Sécurité Humaine, Vol. 8, Spring 2009, pp.33-41 at 37

56 راجع:

UN,United Nation Press Release, Human Rights Council concludes first session, 30June 2006,

<http://www.unhchr.ch/hurricane.nsf/view01/10C5B111105739B5C125719F0077680D?opendocument>

57 أنظر:

Sommet sur la réforme de l'ONU. Questions et Reponses , Human Rights Watch, 08/09/2005, p.1.fille: //c:/

. (2007/ 04/11)Documents and Setting . Administrator/ Council.onu.htm

58 المواد: 5، 7، 15، 56، 58، 59، 68، 70، 74، 75 و 76 من القانون الداخلي للجان التقنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

59 عبد العزيز طيبي عناني ، المرجع السابق ، ص.95.

60 الفقرة 10 من القرار 251/60.

61 عقد المجلس منذ تأسيسه 12 دورة استثنائية ، كان أولها بناء على طلب من تونس باسم المجموعة العربية ، لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين.

62 الفقرة 11 من القرار 251/60.

63 أنظر:

.The Human Rights Council : Challenges ..., supra note 27, p.2

64 فاطمة الزهراء قسنطيني ، الإجراءات الأممية لحماية حقوق الإنسان ، نقلا عن عبد العزيز طيبي عناني ، المرجع السابق ، ص.57.

65 أنظر:

.The Human Rights Council : Challenges ..., supra note 27, p.2

66 راجع:

A review Advisory Council on International Affairs, The United Nations and Human Rights (2004), report n°.38, available at [http:// www.aiv-advice.nl](http://www.aiv-advice.nl)

67 إجراء جاء إثر تبني اللجنة للقرار رقم 1503 المؤرخ في 27 ماي 1970 والمعنون "إجراءات لمعالجة الرسائل والبلاغات المتعلقة بانتهاك حقوق عدد كبير من الأشخاص ولفترة ممتدة من الزمن" حيث تقوم اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بفحص ودراسة البلاغات التي تقدم من جانب أفراد وجماعات يقوم الدليل بصدها على وجود انتهاكات جسيمة وواسعة لحقوق الإنسان ، وبعد دراسة الشكاوى تقوم لجنة حقوق الإنسان بإجراء دراسة خاصة بالدولة ذات الصلة بهذه الانتهاكات ويكون ذلك عادة بموافقة الدولة المعنية وبالتنسيق والتشاور معها ، دون الإعلان عنها ، وهو ما يجعل هذه الآليات غير فعالة بسبب عدم تعرض البلد المعني لأي ضغط أو إنتقاد عالمي.

68 تبنته لجنة حقوق الإنسان بالقرار رقم 1235 المؤرخ في 06 جوان 1967 ، بموجبه أصبح للجنة الحق في فحص المعلومات المتعلقة بوجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع البلدان وتقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعا بتوصياتها بشأن الحالات. 69 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2000 ، وبموجب قراره رقم 2000/03 د/5 ، بإجراء تعديل عنوان " إجراء للتعامل مع البلاغات ذات الصلة بحقوق الإنسان" وبموجبه أقرت اللجنة إنشاء فريق عمل خاص بفحص الشكاوى والبلاغات والعرائض المقدمة من قبل الأفراد والجماعات لمدة أسبوع قبل شهر على الأقل من موعد انعقاد الدورة السنوية للجنة حقوق الإنسان. لمزيد من التفصيل راجع: مُجد الموسى ، الوظيفة القضائية للمنظمات الدولية ، دار وائل للتوزيع والنشر ، عمان ، 2002 ، ص. 68-69.

70 أنظر:

The Human Rights Council and its special procedures , from criticism to hope , information update for FAS networks, available at <http://www.hrde.net/sahrde/hrfeatures/hrf.139.htm>.

71 راجع:

Advisory Council, supra note 67, at 10

72 راجع:

Decision of the Human Rights Council, in A/HRC/1/L.6

73 الفقرة 06 من القرار 251/60.

74 الفقرة 04 من القرار 251/60.

75 أنظر:

N. Schrijver, supra note 6, p. 816

76 المرجع نفسه ، ص. 817.

77 لمزيد من التفصيل حول آراء مختلف الهيئات الدولية ، راجع: مجلس حقوق الإنسان : إصلاح الأمم المتحدة يواجه المخاطر ، منظمة العفو الدولية ، ص.2. راجع الموقع:

<http://www.amnesty.org/Library/index/ARAIOR41006> , 2007

78 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، معايير النتيجة الناجحة لمراجعة الإجراءات الخاصة ، منظمة العفو الدولية ، ص. 1 ، متوفر على نفس الموقع.

79 هؤلاء الخبراء يكونون من بين الشخصيات رفيعة المستوى ، ومعترف لهم بالاختصاص في مجال حقوق الإنسان ، ويعملون باستقلالية عن حكوماتهم ولا يتقاضون أي تعويض مالي عن عملهم ، لكن يتلقون دعم شخصي ومعنوي من المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. لمزيد من التفصيل ، راجع:

The Human Rights Council and its ... , supra note 69, pp.2-3

80 يضطلع بالإجراءات الخاصة شخص واحد يطلق عليه اسم "المقرر الخاص" أو "الممثل الخاص للأمين العام" أو "الخبير المستقل" أو فريق عمل يتكون عادة من خمسة أعضاء (عضو عن كل منطقة).

81 على إثر الرسائل التي يرسلها المكلفون بالإجراءات الخاصة إلى الحكومات لطلب زيارة بلد معين أصدرت بعض البلدان ، أي ما يقارب 62 بلدا ، في شهر أوت 2008 دعوات دائمة ، وهو ما يبين استعدادها المبدئي لتلقي زيارة أحد الخبراء المستقلين.

82 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، معايير ... المرجع السابق ، ص.2-4.

- 83 يشارك مجلس حقوق الإنسان منذ جوان 2006 في عملية بناء المؤسسات التي تشمل استعراض نظام الإجراءات الخاصة ، وقد أثمرت جهود المجلس في ختام دورته 18 المنعقدة في جوان 2007 إلى اعتماد المجلس للقرار 1/5 المعنون "بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة" التي تضمن أحكاما بشأن اختيار المكلفين بالولايات واستعراض جميع ولايات الإجراءات الخاصة وترشيدها وتحسينها.
- 84 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يواجه المخاطر ... ، المرجع السابق ، ص.1.
- 85 راجع:
- A/HRC/5/1 of 2007.
- 86 أنظر:
- L'assemblée Générale crée..., supra note 33, p.2
- 87 تطرق القرار الخاص بآلية الاستعراض الدوري بالتفصيل إلى أساس ، مبادئ وأهداف هذه الآلية وكذا الترتيب المتبع فيه ، إجراءاته ونتائجه.
- 88 أنظر:
- Factsheet, Work and structur of the human Rights Council, July, 2007,p.1
- 89 طريقة اختيار أعضائه عالقة ... ، المرجع السابق.
- 90 أنظر:
- Factsheet , supra note 87, p.2
- 91 قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/5 حول بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان.
- 92 راجع:
- Report of the Working Groupe on the Universal Periodic Review, 28 May 2008, A/HRC/8/35 at 15
- 93 راجع:
- UN Doc. A/62/53, Report of the General Assembly Human Rights Council(2007)
- 94 أنظر:
- The Human Rights Council and its, supra note 69, p.4
- 95 أنظر:
- A. Mulugeta, «Of Shaming and Bargaining : African States and the Universal Periodic Review of the United Nations Human Rights Council », Human Rights Law Review(2009), pp. 1-35 at 1
- 96 صرحت الإدارة الجديدة أن وضعية الولايات المتحدة الأمريكية تحت المراجعة ، وتلقى الأمين العام هذا التصريح بترحيب كبير ، معتبرا أن انضمام الولايات المتحدة سيساعد في تفعيل وتعزيز حقوق الانسان في العالم. راجع:
- The Washington Post, 31 March 2006
- 97 أنظر:
- A.Durnsteiner, supra note 55, pp. 37- 38
- 98 أنظر:
- N. Schrijver, supra note 6, p. 822
- 99 راجع: A/HRC/WG.6/3BHS/1
- 100 راجع الموقع الإلكتروني: <http://www.bahamaslandsinfo.com>, 15/12/2008
- 101 راجع:
- A/HRC/WG.6/3/BWA/L.1
- 102 راجع:
- Annual Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and Reports of the Office of High Commissioner and the Secretary General, 13/02/2009 (A/HRC/10/31)
- 103 أنظر:
- J. Matiya, supra note 24, p. 320

104 أنظر:

A.Durnsteiner, *supra* note 55, p. 36. Quoted in F.Hampson, “ An overview of the reform of the UN Human Rights machinery”, *Human Rights Law Review*, 7(2007), p.15

105 المرجع نفسه ، ص.822-823.

106 راجع:

Human Rights Council Report Card (2007-2008), Government Positions on Key Issues, Democracy Coalition (2008). see also webe site: <http://www.demcoalition.org>.

107 راجع: J. Matiya, *supra* note 24, p. 321.

108 المرجع نفسه ، ص.324.

109 أنظر: N. Schrijver, *supra* note 6, p. 322.

تعليمية النص الأدبي: المأمول اللغوي والمنجز الأدبي في التعليم الثانوي العام بالجزائر

دراسة وصفية نقدية

أحمد سعيد مغزى
جامعة صيف 2

المخلص

إذا كانت النظرة البراغماتية هي التي بررت اعتبار اللغة غاية لا يناسب تحقيقها إلا المقاربة بالكفاءات. فإن المتأمل في الأهداف وفي الكفاءات المتوخى تحقيقها، قد يجد نفسه بعيدا عن المعنى وعن الجمال، وسيتساءل حينها؛ هل نسعى إلى تعلم العربية؟ أم إلى تعلم علومها؟ وأين هي الأدبية من هذا؟ لكن الإخلال بالشروط الديداكتيكية وبما يناسب ما رسمه المنهاج، سيلقي بظلاله على جدية المسعى في تكوين متعلم يستطيع تفعيل معرفته اللغوية في القراءة الأدبية! بل وتفعيلها إزاء كل وضعية مشكلة، في الواقع المعيش. هذه التساؤلات وغيرها، والملاحظات التي تم الوقوف عليها في الميدان، هي التي ظلت تراود محاولة الاستكشاف والدراسة.

الكلمات المفتاحية: التعليمية، النص الأدبي، المقاربة النصية، النص التعليقي، المناهج، الأهداف

Résumé

La langue des algériens a subit une influence majeure, de par la réalité historique et sociale. Ainsi les concepteurs de méthodes ont voulu répondre aux besoins éducatifs afin d'élever le niveau. Alors, c'était le défi de l'enseignement qui a adopté la langue du texte arabe ancien. Ce qui a été confirmé par la loi directive de l'éducation nationale du 23 janvier 2008. Mais lorsqu'on adapte intentionnellement certaines théories linguistiques ; cela nous mène à poser des questions sur la capacité de réaliser les objectifs tracés. Et lorsque la vision pragmatique justifie que l'apprentissage de la langue se réalise avec l'approche par compétences, alors le texte littéraire sera, comme il a toujours été, avant même (Ibn Khaldoune), le texte support, et le choix le plus adéquat pour l'enseignement de l'arabe. Alors, il s'interrogera sur ce que vise l'enseignement de la langue arabe ?

Le cycle de l'enseignement secondaire, est une étape médiane entre l'enseignement fondamental et l'enseignement universitaire, et aussi une étape propice pour remédier aux lacunes des apprenants dans l'apprentissage et l'enseignement du texte littéraire

Mots clés : Didactique, Texte Littéraire, Approche Textuelle, Texte A Enseigner, Curriculum, Objectifs

Summary

The Algerian language has undergone a major influence. But the political purpose and the social and educational demand have always insisted on developing the level of Arabic language. So that was the challenge of teaching which has adopted the language of the ancient Arabic test.

The stage of secondary education is a mediator step to remedy all weaknesses. This requires compliance with educational requirements and curriculum; otherwise we will have a learner who cannot use his knowledge of the language in literary reading! Either, in any problem situation.

These issues will be subject to this study

Keywords : Didactics, Literary Text, Textual Approach, Teaching Text, Curriculum, Objectives

الواقع اللغوي وضرورة التغيير

كانت، وما تزال، اللغة العربية في صورتها السليمة غاية، تسعى المنظومة التربوية إلى أن تقاربها، من خلال تهذيب لغة التداول والتواصل اليومي وتطعيمها، وهذا تجسيدا لمطلب تاريخي يؤكد على الانتهاء والمغايرة، وتحقيقا لإصلاح الاغوجاج والانحراف الذي اعترى اللسان. فلقد تأثرت لغة الجزائريين بفعل حوادث التاريخ تأثرا بلغ حد التشويه، وتباين خطاب التواصل من منطقة إلى أخرى، وتجلي ذلك في الصراع اللغوي وفي الفروق اللهجية المستعملة وكثرتها. وما زال الواقع اللغوي يعرف تدهورا، رغم الذي يمكن أن يقال بأنه ليس بنفس مستوى التدهور أيام الاستقلال، ورغم ما يمكن أن يقدم من تبريرات منطقية لتشفع له. إلا أن الغاية السياسية والمطلب الاجتماعي والتربوي، ظلا يؤكدان على ضرورة النهوض بمستوى عربية المتكلم الجزائري، والتكفل بأحد أهم مقومات الشخصية الوطنية. من هنا كان الرهان التعليمي على ضرورة اعتماد لغة النص العربي منذ عصر الاحتجاج إلى لغة النصوص المصنفة راقية في العصور اللاحقة، رهانا يظل الوحيد الذي يمكن أن يحقق المنشود؛ فـ "اللغة الطبيعية. من حيث إنها تتجسم في السنة قومية. تحيا وتدوم وتبقى بفضل التراث الثقافي"¹. وعليه، ستكون اللغة السليمة؛ هي أولا وقبل أي تصور، اللغة الفصيحة عند واضعي المناهج والمقررات. والفصاحة هي ما كان يثير فينا - واضعو المناهج والمقررات - دوما، الإحساس بالانتهاء والتباهي، والغيرة الوطنية والقومية والدينية، ويدفع بنا إلى استشعار المغايرة بنوع من الفخر والاعتزاز. ولعل هذا الانفعال هو الذي ظلّ يغطّي على حاجتنا للتعامل مع واقعنا اللغوي بنوع من الحزم السياسي، والصرامة العلمية. وفي لحظة من الوعي، وبعد قرابة نصف قرن من الاستقلال، والتعامل مع جيلين من المتكلمين، بتنا نعرف أننا بحاجة إلى الإصلاح اللغوي، بله، التغيير الشامل لسلوكنا التعليمي التعليمي للغة العربية.

تأكدت هذه القناعة من خلال القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر في 23 يناير 2008م، والذي ينص في مادته

الرابعة وفي البند السادس تحديدا على "ضمان التحكم في اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، وأداة اكتساب المعرفة في مختلف المستويات التعليمية، ووسيلة التواصل الاجتماعي، وأداة العمل والإنتاج الفكري"². وهذا، لعمرى، إقرار بأنّ العربية في الجزائر، تعيش وضعاً أقل ما يقال عنه؛ إنه غير متحكم فيه. لكن القانون سيسم اللغة بالأداة والوسيلة، ليجعلها خادمة للمعرفة والفكر. لذا، لن يجعل منها غايته الأولى المعلنة لطموحاته التعليمية، بقدر ما ستكون غاية متضمنة، ستتولى أمرها مناهج التعليم. وراحت هذه الغاية تجد لها طريقا إلى التطبيق، عندما تنزلت إلى الميدان المدرسي في كلّ مراحلها، في صورة أهداف خاصة ترمي إلى تحقيق الكفايات التواصلية بالاعتماد على ما أصبح يعرف في حقل تعليمية اللغة العربية بالمقاربة النصية.

البراغماتية وتعليمية النص الأدبي

الشاهد هنا، هو أننا عمدنا إلى المقولات اللسانية في تعليمية اللغة، فانتخبنا منها ما اعتقدنا أنه يخدم الغاية من منظور براغماتي، طالما أن اللغة الوطنية والرسمية اعتبرت أداة اكتساب المعرفة، ووسيلة التواصل، وأداة العمل والإنتاج الفكري؛ وطالما أن المختصين يقرّون بأنّها لا تنفصل عن الفكر، وإنما تشكّل معه "وحدة عضوية - كما يقول فايغوتسكي (Vygotsky) - ... ذلك بأنّ الواقع الاجتماعي أو العمل والإنتاج أول، يليه الفكر أو الوعي، لأنّه إفراس للمجتمع وناتج عن واقعه، ثم تأتي اللغة وعاء ماديا لهذا الفكر أو الوعي"³. وهذه الغاية لا يناسب تحقيقها إلا المقاربة بالكفاءات، التي تسمح بإدخال الوظيفة في عمل المتعلّم، فبدل أن يكون المتعلم متلقيا سلبيا في تحصيل المعرفة، يصبح فاعلاً؛ يسهم في إنتاج المعرفة وتوظيفها في واقعه*. بل إنّ هذه البراغماتية سيتبناها واضعو المنهاج، ويقرّرون بأنّ خيار المقاربة بالكفاءات "لم يكن محض مصادفة وإنما جاء استجابة لمواكبة التطور السريع للمعارف وتقدم تقنيات الإعلام والاتصال التي تؤثر تأثيرا واضحا على مظاهر الحياة البشرية، فكان لزاما على المدرسة أن تبني مناهج جديدة

أقاليم. وينبغي منها ترقيق الأذهان الصلبة والوجدانات، وإثراء الانفعالات على نحو مختلف عما هو حادث في الدراسات الأدبية، وهذا أمر حادث ضمن سياق التعليم والتربية اللغويتين، في كل مجالات التربية، من مختلف السياقات والثقافات⁷. ومنه، وبحسب هذه المناهج، سيشكل النص في تدريس نشاطات اللغة العربية محور الفعل التربوي حيث إن نقطة الانطلاق هي النص ونقطة الوصول هي النص. وهذا يعني أن المتعلم ينطلق من نص (هو النص الأدبي أو التواصل) فيحلله ليستخلص خصائصه ثم ينسج على منواله نصا من عنده باحترام الخصائص المناسبة لمنهجه⁸. والملاحظ هنا أن المتعلم لن يكون مطالبا، بعد هدم النص أو تفكيكه، بإعادة البناء، بحسب ما يذهب إليه المنهج، بل إنه غير ملزم أمام معلمه بتقديم معنى عام للنص، يستجمعه من الدلالات الفرعية التي حصلها من خلال التحليل الأسلوبي المتبع؛ فالبنوية منهج شكلي خالص لا شأن له بالمعنى الأدبي ولا بالمضمون الفني، سواء أكان مضمونا سيكولوجيا أم اجتماعيا أم أخلاقيا، مستحبا أم مستكرها، لأن ذلك كله نقد كلاسيكي أو قل قديم لا علمية فيه، وإن كان من صنع المذاهب الحديثة، لأن النقد العلمي الصحيح هو الذي يعلق بالشكل، لا يحدوه، فإذا عداه إلى المشاعر والعواطف أو الخيال والجمال، لا يكون نقدا علميا⁹. وبهذا يكون منهج تعليم اللغة العربية وآدابها قد تجاوز نمطية الأحكام الجاهزة التي كان يلحقها قديما- بالنص إحقاق المتكلف في غير ما محل؛ (الألفاظ جزلة، والعبارات واضحة، والعاطفة جياشة وصادقة،... إلخ) والتي ما كانت لتقنع معلما ولا متعلما. بل إنه سيكون أكثر اطمئنانا للعلمية التي باتت مطلبا نقديا قائما، تبتغيها المناهج، فالقد تجاوز النقد الأدبي منذ فترة طويلة مسألة الحكم على الأدب بالجودة أو الرداءة؛ لأن فيها قدرا كبيرا من الذاتية، فضلا عن غموض كبير في مسائل المعايير اللازمة لهذه الرداءة وتلك الجودة، وكذلك فإن للتفضيلات الذاتية دورا كبيرا في أن تجعل رديء شخص ما جيدا عند شخص ثان، وجيد شخص ثالث رديئا عند شخص رابع، وهكذا¹⁰. ولهذا، ستستغل المقاربة الأسلوبية، بحكم أنها مقاربة وصفية ومنطقية تعمد إلى وصف البنى والتراكيب

تجعل المتعلمين يتعلمون كيف يؤدون دورهم في نظام اجتماعي معقد وأن يتعلموا -أيضا- كيف يتعلمون بصفة دائمة ومستمرة⁴. وهذه المقاربة، يمكن تطويع النص الأدبي لها، واعتباره -دوما، وكما كان حتى قبل (ابن خلدون)- السند الرئيس في تعلم العربية. كما يجب، ولو مع بعض التكييف، توظيف ما جاءت به المدرسة البنوية، التي أكدت على أن تعليم اللغة، إنما يكون لذات اللغة، وليس لذات الأدب أو الفلسفة، أو لقضية جدلية في نظريتها. وكذا توظيف بعض ما قال به أصحاب نظرية التلقي، الذين يمتحون منها؛ فالبنوية بتركيزها على النص وجعله مركز العملية التقديرية باعتباره معجما لذاته، لا يحيلك إلا على بناء وأنساقه التي تقوم بتحديد الدلالة. ونظرية التلقي يجعلها القارئ محور الدراسة، حيث يبقى المعنى مؤجلا إلبين قدوم القارئ النموذجي، الذي يخرج من اللاوجود، من خلال تحاورهما، لتكون الدلالة ثمرة هذا اللقاء.. إذا، فمركزية "النص"، أو "القارئ" يقابلها في "بيداغوجية الكفاءات" مركزية المتعلم، إذ من شروط نجاح هذا المنهج أن ينتج المتعلم المعرفة دون مساعدة المعلم، كأن يكتب رسالة أو نصا شعريا... وهو عيئها يقوم به القارئ النموذجي، حيث يقوم بإنتاج الدلالة وإتمام المعنى المرجح، من خلال الشقوق والفراغات التي يفتحها النص⁵. على أنها رأيت (البنوية) أن الأدب إنما "هو صيغة متفرعة عن صيغة أكبر، أو هو بنية ضمن بنية أشمل هي اللغة (أي الكتابة كمؤسسة اجتماعية)، تحكمه قوانين وشيفرات وأعراف محددة تماما كما هي اللغة كنظام. ويصبح (الأدب) من هذا المنظور نوعا من الممارسة الفعلية مقارنة مع الكتابة عموما، وبدوره يصبح هو بالنسبة لأنواعه نظاما لغويا وتتحوّل أنواعه بدورها إلى ممارسات فعلية يهيء لها الأدب قوانين وأنظمة تجعل هذه الأنواع تأخذ صفاتها النوعية والأدبية"⁶.

وهذا التصور هو الذي ستجد فيه مناهجنا التعليمية - كما المناهج عند غيرنا- ضالتها، مع بعض التكييف في هذا المنظور؛ ليصبح النص شكلا من أشكال الممارسة الفعلية، التي تستسلم لسلطان الأدب، وتخضع لقوانينه اللغوية. ويصبح مفهوم "الأدب في معناه التعليمي، هو ذلك القدر من النصوص الأدبية والفنية المنتقاة لتمثل عصورا، أو بيئات، أو

توثيقه منها كان قد أفقدها بعض خصائصها*؛ وعليه تستبعد عن كونها مرجعية يستدل بها. فكان هذا في المقام الثاني، دافعا رئيسا للتمسك بلغة النص الأدبي، كونه بات الصورة الأصل للغة النموذج. والشاهد هنا، ليس التحامل على النص الأدبي بقدر ما هو التأكيد على أن الحل للمشكلة اللغوية- في جانب منها- والذي ارتآه الباحثون، إنما كان يكمن في مواجهة انحراف في الأداء اللغوي (اللحن) على قوانين اللغة (لغة التخاطب والتداول)، بأداء له قابلية الانحراف على نفس القوانين، [اللغة المصطنعة بحسب "دي سوسير"؛ أو ما قالت به العرب من الحقيقة والمجاز]، فمثلا "الشعر نظام وزني-إيقاعي، يستغل عناصر اللغة الطبيعية كي يعكس قوانينه التي تخصه دون غيره من أنواع الخطاب"¹³. لكن الفارق بين الأداءين، هو القصدي والوعي. فما من شك في أن الانحراف في الأول، إنما يكون من غير قصد ولا وعي، بخلاف ما يكون في الثاني. كما لا يمكن تجاوز ما يقرّه اللسانيون اليوم؛ من أن القول غير الكلام. ولا ما يقرّه النقاد؛ من أن لغة النص الأدبي إنما هي كلام؛ وبالتالي، فهو أداء ذاتي لا يخضع لقوانين القول الذي هو أداء تضبطه قوانين اللغة المجتمعية، وإن كان لا يستطيع الخروج عن نظامها. إضافة إلى ذلك، فإنه "من الصعب القول إن معايير البلاغة أو قواعد اللغة أو قيم الجمال قادرة على سبر عالم النص الأدبي واستخلاص إمكاناته وامتلاك مدياته، مثلما من الصعب المراهنة على حقيقة أن الإحاطة بكشوفات البنى أو قوانين النفس أو محركات العصر أو قوانين المجتمع قادرة على تحقيق الفهم الأفضل لعالم تلك النصوص ومعطياتها"¹⁴. لهذا وجدنا كثيرا من أصحاب المناهج النقدية لا يتفقون على مدخل يقاربون به فهم النص الأدبي؛ فأصحاب المنهج التاريخي أو الانطباعي؛ يركزون في دراستهم للنص على المرجع، وبالتالي فهم ينظرون للنص من خارجه، ويفسرونه من خلال الواقع المعيش. أما أصحاب المنهج البنوي بمقارباته الأسلوبية والسيمائية والتفكيكية، فيعتبرون النص بنية مغلقة ويدرسونه من الداخل، وهم بهذا، إنما يركزون على محاولة فهم طبيعة اللغة. ولهذا ظل النقد البنوي "لا ينظر إلى موضوعات الأدب من جهة جمالها ولا إنسانيتها،

بدءا؛ فتتعامل مع اللغة في صورتها الحقيقية، ثم تنتقل إلى مستوى المجاز؛ تنظر في صوره البلاغية. فيصبح بهذا "التحليل اللغوي الأسلوبي هو المدخل الأهم، بل المدخل الوحيد لفهم صور النص الأدبي"¹¹. لكن هذا التوجه، سيجعل الدارس -من منظور التعليمية- يتساءل عن حقيقة توصل المتعلم لتوليد المعنى العام للنص؟ ثم، كيف نضمن سلامة منتوجه القرائي؟ فهو لما يزل متعلما؛ ولم يبلغ مستوى القارئ النموذجي، ولا نضج الناقد! إن المنهاج يقفز مباشرة بالمتعلم/القارئ إلى خصائص أنماط محددة، ينسج وفقها نصا غير النص، بل لا علاقة له البتة بالنص المتعامل معه. وهو بهذا، لا يعطي للمتعمّل فرصة التدريب والتمرّس، ويهمل ما تقول به نظريات التعلم من مبادئ؛ كالمحاكاة والتعزيز والترسيخ مثلا.

وما من شك في أننا نقرّ بأهمية الأدب، ولا يمكننا إلا أن نؤكد على ضرورة التمسك بها؛ لأنه وسيلة رئيسة في تربية المتعلمين، وفي تمكينهم من الوعي بذواتهم والتعرف إلى محيطهم، وإكسابهم قيم المجتمع، بل والحفاظ على تراثه الأدبي واللغوي، واستمراره في البقاء والتداول.

إلا أنه يجب التفطن إلى أننا نتحدث أيضا، في الجانب الشكلي عن لغة نص مصنفة راقية؛ جعلتنا تحت وطأة الانبهار نخضع لهذا التصنيف الذي ظل ينحو بنا، في تعليم العربية، عبر العصور المتتالية، نحو نص أدبي عرفت محدودية قدراته في وقت مبكر، عند نزول القرآن الكريم. وظل التحدي الحاصل في مستوى الإعجاز البياني، يشغلنا عن حقيقة هذه المحدودية في المقام الأول. وعليه، وبمجرد تسرب اللحن في قراءة القرآن الكريم، وشيوعه، (وما لزم المعنيين من ضرورة التصدي لهذه الظاهرة بالبحث في لغته، واستنباط قوانينها وقواعدها الضابطة)، اجتهدنا في تأسيس المتن اللغوي الفصيح باعتقاد "لغة النص القرآني ولغة القبائل المشهود لها بالفصاحة، والتي تعكسها خطب الخطباء وقصائد الشعراء التي كانت رائجة في العصر الجاهلي وصدر الإسلام والتي تشكل قاسما مشتركا بين لغات سائر العرب إذ ذاك"¹²؛ وأقرنا بأن لغة المتكلم العربي السليمة، في جانبها التداولي المنطوق- عصر التدوين-، كانت قد ترهلت، وما تم

بنوعيتها التركيبية والاستبدالية... وعندما نحلل لغة نص أدبي بالاعتماد على البنية وحدها ومن خلال العلاقات فقط نقصي شيئاً أساسياً في اللغة نفسها ألا وهي التضمنات والاقتضاءات المشتركة بين المبدع والمتلقي... (أي) حمولات ثقافية أخرى مشحونة ذاتياً وموضوعياً تصاحب هذه المفردات التي يعطيها المبدع/ المتلقي إحالات خاصة بها انطلاقاً من الإرث اللغوي المشترك بينهما وعلى أساسه يتم التواصل اللغوي¹⁹. بل إننا بالتركيز على العلاقات بين البنيات والتراكيب، نقر ضمنياً مفهومها للنص قائماً على اعتباره سلسلة متتابعة من الجمل، نتوقف معانيها عند نهاية هذه الجمل، وهذا ما لا يقبل به أصحاب علم النص، أو اللسانيات النصية.

كما يجب أن نتفطن —أيضاً— إلى أننا نتحدث عن نص أدبي يوصف بالتعليمي؛ وهذا مدعاة إلى أن يخضع إلى مجموعة من المعايير التي تحكم فيه، وتحد من انفتاحه على التأويلات المتعددة، التي تتمرد به على قواعد اللغة التعليمية. لذا، وجب علينا أن نتساءل عن فهمنا لدلالة النص وعن كونه حمالاً لأدب يوصف بالتعليمي؟

في حقل تعليمية اللغات يحدد بعض الباحثين النص بأنه: "إنتاج وضعية خطابية يعبر فيها المتكلم أو الكاتب عن فكرته من خلال وصف خطابي أو سردي أو احتجاجي باستخدام آليات الكلام التي تناسب وضعية الخطاب"²⁰. فهو بهذا المفهوم خطاب، ارتقى إلى مستوى أعلى من الجملة، وصار ملفوظاً قائماً على التبليغ؛ مما يعني استحضار أطراف التواصل؛ (مرسل؛ ميت، ومعلم؛ وصي، ورسالة؛ نص تصرف فيه البيداغوجيا، ومرسل إليه؛ متعلم لما يمتلك كفاءة القاريء). "إن النص في قصاره صنعة لغوية، قصرت أم طالت، سهلت أم صعبت، نطقت أم كتبت، وفي أي غرض من أغراض الحياة، وضمن أي نوع من أنواع المعارف الإنسانية. وهو في كل حالاته، ومقاديره، وأنواعه، ومستوياته، مادة للدرس، والتحليل، والغوص فيه، وتقويمه، وتقويمه"²¹. ولأنه صنعة تقوم على اللغة، فيجب أن تتصف بالفن والجمال، وأن تكون طيبة، حتى تكون مادة للتعلم، نحقق من خلالها أهدافنا، ونمارس عليها قدراتنا، وتسمح لنا بتنمية مهارتنا، ونثري بها رصيدنا اللغوي. وما من

وإنما من جهة العلاقات أو النظام التحتي الذي يحكم هذه الموضوعات"¹⁵ وهذا الذي تبناه واضعو المناهج عندنا، حين قرروا أن النص —بعيدا عن التصور العربي الغائب حسب رأيهم— إنما هو "مرتبط في مفهومه الأولي بمفهوم النسيج والحيكاة لما يبذله الكاتب فيه من جهد في ضم الكلمة إلى الكلمة والجملة إلى الجملة وكذلك لما يبذله من جهد في تنظيم أجزائه، والربط بينها بما يكون كلا منسجما مترابطا"¹⁶. وهذا سيقود أثناء الدراسة والتحليل إلى التركيز على العلاقات القائمة بين البنيات والتراكيب. لهذا استغلوا بعض معايير ترابط النص بوصفه حدثاً تبليغياً من منظور (علم لغة النص)، وهي؛ الاتساق والانسجام، والتناصية، كما يذهب إلى ذلك (بوجراند) و (دريسلر)*، ورأوا أن "من الأفيد للأستاذ أن يتعرف إلى أهم المواصفات التي يتميز بها النص الأدبي حتى تؤخذ هذه المواصفات بعين الاعتبار في تناول النصوص بالدراسة...إننا باختصار نتعرف إلى النص الأدبي من خلال احتماله لقراءات متعددة، وانتظام بنيته، وكذلك من خلال انفتاحه على الخيال، وإقامته لعلاقات تبادل مع نصوص أخرى"¹⁷.

والدارس هنا، لا يمكنه تجاوز غفلة القيمين على المنهج التعليمي لمفهوم النسيج عند العرب القدامى؛ طالما أنه حَكَمَ، يحدد أدبية النص المعول عليها. يقول الباحث (عبد الملك مرتاض) في كتابه (أي دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة أين ليلالي لمحمد العيد)، معلقاً على شكلانية (جاكسون) التي نظّر بها للأدبية: "ومثل هذه الشكلانية لا تصنع شيئاً غير إعادتنا إلى القرن الثالث الهجري لدى أبي عثمان الجاحظ حين قرر بأن المعاني مطروحة في الطريق.. وإنما المدار على غير ذلك من عبقرية النسيج... وإذن، فأدبية النص نظرية قديمة جديدة معا، وقد عرفها العرب... تحت أشكال نقدية مختلفة؛ فبالإضافة إلى نظرية النسيج التي روج لها أبو عثمان، والنظرية البلاغية، نذكر هنا ما كان يطلق عليه الحسن بن بشر الأمدي (الدباجة)"¹⁸. ولا يمكن للدارس إلا أن يشير إلى أنه قد غاب عنهم أن البنية "تعرف ما يسميه بياجيه Piaget بالضبط الذاتي (Autoréglage) أي أنها تسيّر نفسها بنفسها وفق القوانين الداخلية التي هي العلاقات

لملح متعلم التعليم الأساسي مقبلا على الثانوية وفق التصور الآتي: "عند دخول المتعلم إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي يكون قادرا على:

- القراءة الجهرية مقرونة بسلامة في النطق وحسن في الأداء وضبط للحركات وتمثيل للمعنى.

- فهم المعاني المتعددة للكلمات.

- مناقشة أفكار النص بإقامة الحجة والتزام الموضوعية.

- تمييز الصواب من الخطأ في بنية الكلمات والعبارات والتراكيب.

- فهم محتوى المقروء ومناقشة أفكاره الرئيسة والجزئية.

- تلخيص قصة أو نص أو مقالة في حدود مستواه الفكري والمنهجي"²³.

إنّ الملمح بهذه المواصفات، يعنيه كثيرا الجانب التقني لبعض الأداءات اللغوية المحدودة في إطار مرسوم ومتدرج، فالمقررات يبني بعضها على بعض. لكن الملمح لا يهتم لحصيلة التلميد اللغوية، ولا لأساليب منجزاته الفعلية، ولا لمدى تطور مهاراته الكلامية أو الكتابية التواصلية؛ ناهيك عن علاقة هذا بالمحيط. وهو ما يفترض أن يبني عليه المتعلم لاستكمال تحسين ملمحه في مرحلة التعليم الثانوي. إنّ مكونات هذا الملمح، يغلب عليها طابع التعميم، ومن ثم؛ يصعب إخضاعها لأي تقويم صادق، يرمي التأكد من نجاعتها. وعليه، سيصبح من غير المقبول منطقيا، القول بأنّ هذا الملمح متحقق في تلميد الثانوية الجزائرية إلى الآن- رغم مرور أزيد من دفعتين على مباشرة المنظومة التعليمية الجديدة-؛ ورغم أنّ بعض عيناتها يتابعون اليوم (2001/2012م) سنة أولى ماستر في الجامعة، وللأساندة أن يقرروا - حقيقة- مستواهم اللغوي. وهذا يشير إلى أننا ما زلنا لم نقطف ثمرة الأهداف المرسومة بعد! ولعل مرد هذا الضعف في المستوى، وعدم تحقيق الغاية، وجود أسباب عديدة كانت وما زالت، هي نفسها التي ظلت تؤثر سلبا في النهوض بمستوى العربية في بلادنا؛ فواقع المتعلم اللغوي يتميز بالتعدد والصراع؛ فمن الازدواجية (عربية-هدف-وعامية) إلى تعدد لغوي؛ عربية ولغات أجنبية (فرنسية وإسبانية وإيطالية)، إلى الثنائية (عربية وأمازيغية). أضف إلى هذا مزاحمة هذه العاميات أو

شك في أن الأدب يسع ذلك. لكن، هل جربنا غيره؟ هل حاولنا تقديم نصوص للعربية في صورتها المعاصرة؟ نصوص علمية، أو إعلامية، أو اقتصادية، أو سياسية؛ نصوص تتناول الواقع المعيش للتعلم، وتعكس صورة مهذبة للغة المتداولة! نصوص توظف ما تقره مجامع اللغة العربية ومجالسها العليا من مفاهيم ومصطلحات ورصيد لغوي حادث، وتواكب بذلك مستجدات العصر، هل الأدب هو الشعر والخطابة والقصة والمسرحية والمقالة والمقامة فقط؟ هل هو هذه الأجناس الأدبية الكلاسيكية المعروفة فقط؟ أين تدرج الخاطرة، والنص الإشهاري، والسينما؟ أين تدرج الكتابة الإبداعية الرقمية؟ لماذا نعتد على أجناس أدبية دون غيرها؟ ألسنا نرمي إلى تحقيق كفاءات تواصلية؟ بل، أليست الكفاءة تفعيل للمعارف والقدرات والمهارات الكفيلة بمواجهة مشكلة حيائية في وضعية ما، وفي موقف ما؟

تعليمية النص الأدبي في الثانوية الجزائرية

يتأتى الاهتمام بتعليمية العربية في المرحلة الثانوية، بالاستناد إلى أهمية المرحلة ذاتها. فهي مرحلة حساسة، وتقع عليها تبعات جسام؛ كونها مرحلة وسيط، بين مرحلة التعليم الأساسي (ابتدائي/إعدادي) ومرحلة التعليم الجامعي العالي. وهي كما يؤكد البعض "تقوم بوظائف ثلاث مهمة وحاسمة ومتكاملة في آن:

1- تصحيح وتقويم ما يمكن أن يحصل في المرحلة السابقة، أي تحسين مستوى التلميد ومعالجة كل نقص أو ضعف ترتّب عن المرحلة الابتدائية الإعدادية.

2- تمكين الطالب من تطوير كفاءته وتنمية مهاراته اللغوية والعلمية ارتقاء بما سبق أن تعلّمه في المرحلة السابقة.

3- إعداد التلميد لمواجهة التعليم الجامعي العالي بالحد المطلوب من الإمكانيات والملكات التي تمكّنه من تعميق معارفه وتطويرها في الجامعة"²².

لذا، أصبح من الضروري متابعة مدى نمو وتطور مهارات التلميد الفكرية واللغوية، بما يوحي أنّه امتلك القدرات اللازمة التي تعكس تفعيله لها، في التعامل مع برامج لغوية، تتوقع نضجه وتؤهله في مستوى أرقى. ومن هنا، يأتي توقع المنهاج

إليها؛ وهي، "التعكس بين الدرس اللغوي والدرس الأدبي، ومفاد هذا التعكس راجع إلى أنّ دارس الأدب لا يركز على اللغة إلا قليلا، وإنما يجد نفسه منغمسا في أمور غير لغوية، مثل العاطفة والشعور والمزاج والعقدة والحبكة والصراع والحال النفسية وتصادع الصراع دراميا، ثم الخط الدرامي الهابط، والدفعه الشعورية... وغيرها. وكذلك فإن دارس الأدب لأمر لغوية، ينغمس فيها مهملا تلك الأمور المتصلة بالأدب... ومن تلك الأمور اللغوية؛ قواعد اللغة صوتا وحرفا وتركيبا، وأنواع الجمل، والحذف، والتأكيد، والتقديم، والتأخير، والاشتقاق، والجذور اللغوية، والنسخ، وحالات الإعراب، ومواضعها، وعلاماتها فرعية أو أصلية، والوظائف التركيبية للمباني اللغوية... وغيرها كثير"²⁷. ورغم إدراك خبراء التعليم لهذه الظاهرة، إلا أنّهم ما زالوا يراهنون على أنّ الدّرس اللغوي والأدبي، يهتمان بداء بالمهارة القرائية؛ "فالأهم في السنوات الباكّة من التعليم اللغوي لا يكون هو الحصاد اللغوي، ولا الحصاد الأدبي، وإنما الموعول هنا يكون على الآليات السلوكية في عملية القراءة، تلك الآليات المعروفة باسم (فك الشفرات)؛ أي تحويل الكلمة المكتوبة إلى صوت منطوق، ثم يبدأ بعد ذلك التدرج في الحصاد بين اللغوي والأدبي وغيرها في مساق تعليم اللغة عبر سنوات الدراسة حتى ختام المرحلة الثانوية"²⁸. لكن الرهان على القراءة في شكلها الميكانيكي محدود بحدود مرحلة التعليم الابتدائي، وطلب المعاني الحقيقية من النص في ذاتها؛ أما إذا تم تجاوز هذه الحدود، فيجب الأخذ بيد المتعلم تدريجيا إلى بعض الانزياحات اللغوية، والتدرب على طلب المعاني في صورها المجازية، حتى إذا ما بلغ مرحلة التعليم الثانوي راح يغوص وفق أهداف محددة في التمييز بين الحقيقة والمجاز، وفي التعبير المباشر والتعبير الفني، ولغة التواصل اليومي ولغة الإبداع.

إنّ المتأمل في واقع تعليمية النص الأدبي في المدرسة الجزائرية -في مختلف مراحلها-، يتبين له، توظيف القيمين على إعداد البرامج لمبدأ التدرج في تقديم النص الأدبي، (أناشيد ومحفوظات شعرية، حوارات وقصص قصيرة، في مراحل أولى، ثم قصائد ومقاطع مسرحية وروائية في مراحل

اللغات لعربية الدرس هو خطر "جرت العادة بأن يسكت الناس عنه، ويتمثل في الخطاب التداولي الذي يقع استعماله داخل الفصول. أو الأقسام. في مراحل التعليم العام. فمما لا شك فيه، رغم افتقارنا إلى دراسات ميدانية شاملة...؛ أنّ العربية الفصحى تخالطها داخل الفصول اللهجة العامية...، وهذه الظاهرة ما انفكت تشيع وتنتشر..."²⁴. ناهيك عن ضعف مستوى بعض المعلمين اللغوي، وبالتالي ضيق فضاء استعمالها، حيث ستنحصر في حصة الدرس العربي فقط، بله، المادة العلمية العربية فقط، مما يقلل من حجم حضورها لدى المتعلم نفسه، والذي سيلجأ بالضرورة إلى غيرها أثناء الإنجاز الكلامي خارج القسم.

لقد ظلت تعليمية العربية دوما، ترتبط بالأدب، وخاصة الشعر منه، فهو، منذ القديم، الوسيلة السند لتعليمها؛ قال (ابن فارس): "الشعر ديوان العرب، به حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تُعلمت اللغة"²⁵. لكن (ابن فارس) لا يدقق هنا في استعمال لفظة التعلم؛ لأنّ السؤال المطروح يجب أن يكون حول حقيقة ادعاء تعلم العربية؛ هل كان المتعلم أيامه يتعلم اللغة؟ أم كان يتعلم علوم اللغة؟ إنّ الثابت في الوعي بالظاهرة اللغوية، أنّ اللسانيات في العصر الحديث، هي التي وقفت على الفرق الجوهرية بين تعلم اللغة وتعليم علومها. وبالمقاييس أيضا، فإنّ السؤال الذي يجب أن يطرح، هو: هل يتعلم المتعلم اللغة عن طريق الأدب، باعتباره صورة من صورها؟ أم يتعلم الأدب عن طريق اللغة، باعتبارها وسيلة من وسائله، بعد أن يتمكن من قوانينها؟ لقد وجدت إشارات في تراثنا اللغوي، تؤسس لمنهج تعليمي للغة، انفرد به (الزمخشري، جار الله)، ولم يلق صدًى، "فهو ينظر إلى المادة التعليمية في صورها الاستعمالية، التي يختلط فيها المجاز بالحقيقة، ويركز على جانب التذوق كطريق للاحتذاء، وهذه المنهجية تنبّهت إليها المناهج الحديثة في تدريس النصوص القرائية، التي ترى أنّ البيداغوجية معناها الاكتشاف، والاكتشاف عن طريقه يتحقق الإعجاب، والمتعلم يهتم عادة بما يجد فيه متعة ولذة وهذا أساس التذوق"²⁶ ولقد تقرر في مناهجنا أنّه لا مناص منها معا. لكن الحاصل هنا أننا بتنا نواجه ظاهرة في الدرس، يجب أن نشير

مصطلحات النقد المناسبة. (بالنسبة للجذع المشترك آداب)³¹.

وبإنعام النظر، يتبين لنا حرص المنهاج على دعم الجانب المعرفي للمتعلم (مكتسبات قبلية/نقد أثر أدبي/ توظيف مصطلحات أدبية)، وتنمية قدراته العقلية (إنتاج نصوص شفوية أو مكتوبة/تلخيص وتحليل وتعليق، وتوظيف الأنماط الحجاجية والتفسيرية)، وفق استراتيجية سيلتزم بها مؤلفو الكتاب المدرسي. ففي تقديمهم لكتاب السنة الأولى (المشوق في الأدب والنصوص والمطالعة الموجهة؛ جذع مشترك آداب) قالوا: "إن المقاربة البيداغوجية المعتمدة في بناء مناهج التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، إنما هي المقاربة بالكفاءات، وهي مقاربة تسعى إلى وضع مبادئ تربوية توافق الحاجات الفيزيولوجية والوجدانية والعقلية للمتعلمين، بهدف تهيئتها تنمية متسقة ومتزنة حيث لا مجال للاهتمام بالحاجات المستقلة عن بعضها، وإنما الاهتمام بها في شموليتها بحيث تسهم في كليتها في التنمية العامة للمتعلم"³². وانطلاقاً من هذا المنظور، فإنّ الثابت، أنّ النتيجة التي يمكن أن نسجلها هنا، هي التوجه التعليمي-التعليمي الذي حسم لصالح استغلال اللغة والأدب معاً، لأجل تحقيق الأغراض المرسومة في القانون التوجيهي، وبالتالي خدمة الجانب الفكري وتنمية القدرات العقلية. وهذا يعني أنّ المتعلم سيجد ما يدفعه للتعامل مع إهاب لغوي موشح، يتطلب منه توظيف معارف ومهارات وقدرات سابقة، لأجل ممارسة إسقاطاته؛ فيهدم ثم يبني. لكن هذا الرهان، دونه عقبات؛ فالمنهج البنوي ومقارباته في دراسته للنصوص الأدبية؛ يركز على البنى الداخلية وعلاقاتها اللغوية. ولغة النصوص المتعامل معها وبها، إنما هي لغة أدبية محضة، ولا يخفى ما للغة الأدب من تمايز عن لغة التواصل والواقع المعيش، والذي يمنعها من أن تكون هدفاً تعليمياً، بخلاف لغة التواصل المنشودة وغير المتحققة في العملية التعليمية. وبين اهتمام بتلبية حاجات المتعلمين في إطارها الشامل، ثم العمل على تجسيد بعضها فقط، يكون المنهاج قد دخل في مغامرة محفوفة بأسباب الفشل. وعليه، ألا يمكن القول: إنّ تحقيق هذا الهدف بما يبينه من كفاءات، يمكن أن يتحقق

لاحقة، مع تقدير ما يناسب المراحل العمرية، ويحقق الأهداف التربوية والتعليمية من منظورهم)، وسيكون تركيزهم عليه في مرحلة التعليم الثانوي واضحاً جلياً؛ حتى إنّه سيستقل بمادة خاصة به، هي: (الأدب والنصوص والمطالعة في السنتين الأولى والثانية، وفي السنة الثالثة؛ اللغة العربية وآدابها)، سواء تعلق الأمر بالشعبة الأدبية أو تعلق بالعلمية. كما يتبين للمتأمل أيضاً، مدى مواكبة القيمتين للمناهج المستجدة في دراسة النصوص، وتوظيفها في التعليمية، فمن المقاربة التاريخية؛ حيث كان يتم التركيز على تاريخ الأدب، بدلاً من الأدب ذاته، والتي تمّ تجاوزها حالياً إلى المنهج البنوي؛ حيث يتم التعامل مع البنى الداخلية للنص، وتحديد المنهج السيميولوجي؛ الذي "تبنى مقاربة تشمل على المقاربات الأخرى وتوظيفها في التحليل، شرط أن تكون ملائمة ومنجزة..... وقد أسفرت هذه المقاربة عن تصنيف للخطاب اللغوي بحسب مراميه: السرد، الوصف، الإقناع، التفسير، الإبلاغ، الإيعاز..."²⁹. وقد رام القيمون بذلك - بحسب ما يبدو- خدمة الخطابات التواصلية للمتعلمين والنهوض بها، وترقيتها؛ لغة وفكراً. وقد حددوا لذلك آليات، لعل أهمها:

1- تصنيف النصوص

جاء في وثيقة (مناهج السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي) أنّ الهدف الختامي المندمج لنهاية السنة الأولى من التعليم الثانوي، هو: "في مقام تواصل دال، يكون المتعلم قادراً على تسخير مكتسباته القبلية لإنتاج نصوص متنوعة في أشكال متعدّدة من التعبير"³⁰. هذا الهدف الختامي يفترض أن تتحقق معه كفاءتان؛ "في المجال الشفوي؛ إنتاج نصوص في وضعية تواصلية ذات دلالة للتليخيص أو التحليل أو التعليق. وفي المجال الكتابي:

- كتابة نصوص حجاجية وتفسيرية في وضعيات ذات دلالة ونصوص لنقد أثر أدبي من العصور المدروسة. (بالنسبة للجذع المشترك علوم وتكنولوجيا).

- كتابة نصوص حجاجية وتفسيرية في وضعيات ذات دلالة ونصوص لنقد أثر أدبي من العصور المدروسة بتوظيف

الحكمة والشعر السياسي؛ كنصي بشار، وأبي حمو الزياتي مثلا. والأمر نفسه سيتقرر مع نصوص السنة الثالثة. وعليه، فليس لنا إلا أن نؤكد على الحقيقة البيداغوجية، وهي أن الهدف التعليمي الإجرائي، حتى يتحقق، يجب أن يتّصف بالوضوح والدقة. وهو هنا بعيد عن هذه الموصفات.

2- إثراء الرصيد اللغوي

وفي مستوى آخر، فإن "كل نص أدبي يظلّ في حاجة إلى آخر ينهض بعملية تفسيره وتأويله، مع العلم أنّ لكلّ تأويل شروطا يقيّد بها"³⁵. وهذا يعني أنّ المعلم والمتعلم، سيعملان على توليد المعنى، لأجل إنتاج نص جديد. لذا سيشاران فعلا قرائيا، يستدعي توظيف كفاءات سابقة، ف"الكفاية اللسانية، شرط أساس في عملية التأويل النصي. ذلك أنّ المربي وهو يقرأ، لا يؤسس المعنى على تنالي الجمال وتواليها في السياق المقدم، وإنما يعمل على استدراج واستنطاق البياضات الكامنة في البناء النصي. والبعض من هذه قد يكون: أ/ ثقافيا ب/ اجتماعيا ج/ تاريخيا د/ سياسيا"³⁶. وعليه، لن يتمكن القارئ/المتعلم من اقتحام عالم النص الأدبي، إلا إذا امتلك كفاية لغوية تعينه على ذلك، وتنضبط بمعايير الفعل التعليمي. إنّ لغة النصوص الأدبية المقررة برصيدها وأنماطها وأساليبها، بل وبموضوعاتها، هي بعيدة كل البعد عن واقع المتعلم اللغوي؛ لا من جهة ما يشغل فكره فحسب، بل وحتى من جهة التداول والاستعمال. لقد استعصى التعامل مع بعض النصوص حتى على الأساتذة (ينظر نص وصف البرق والمطر لعبيد بن الأبرص في السنة الأولى مثلا)؛ ومرد ذلك بالتأكيد إلى اللغة، التي باتت مهجورة في غالبيتها من قبل المتكلم العربي المعاصر. ثم إنّ بعض النصوص المقترحة، لا يخلو بيت شعري من أبياتها إلى شرح قاموسي للفظتين على الأقل، (ينظر مثلا نصي أبي نواس ومسلم بن الوليد، في السنة الثانية)، ولا يخفى على الخبير بالأدب ما في هذا العائق من صد للمتعلم ودفعه إلى التخلي عن دراسة النص الأدبي والاهتمام به. ومنه، سيسقط الحافز على التفاعل مع اللغة. أضف إلى ذلك الشحنة الثقافية أو التاريخية أو السياسية أو

بنصوص تعليمية أخرى من غير النصوص الأدبية؟ وإذا كان هذا ممكنا، فلماذا نوقع المعلم والمتعلم في الاضطراب؟ لقد راح مؤلفو الكتاب المدرسي يصرحون، مبررين لاختيارهم نصوصا ذات أنماط حجاجية أو تفسيرية، فيقولون: "وإذن، فإثثار النص الحجاجي والنص التفسيري وتأكيدهما في اختيار النصوص الأدبية والتواصلية إنما حصل بنية تقرب المتعلمين من أسباب العقل - في سياق بيداغوجي - فيتدربون على الوصول إلى قوة الإصابة في الحكم، فيسمو تفكيرهم ويرقى سلوكهم فيبتعدون عن السلبية والحدس والتخمين والانسياق وراء تيارات جارفة دون تبصّر ولا تمعن"³³. إنّ الخطاب التعليمي، بهذا التوجّه، يعتمد إلى تصنيف النصوص الأدبية تصنيفا يرفضه المنطق الأدبي والنقدي معا. "إنّ طبيعة تشكّل النصّ الأدبي، تجعل منه بنية متداخلة، يمتزج فيها السرد بالوصف والحوار والشعر والحجاج. من هنا يصعب التصنيف إن لم نقل يستحيل"³⁴. إنّ اعتماد الأنماط شكلا تعبيريا، نراهن عليه في التصنيف؛ يعتبر مجازفة، لا يقبل بها منطق التعليم، لما فيها من تجاوز لحقيقة تفرد النمط الواحد بالنص كيفما كان. ثم هي حقيقة ثبتت في كل نصوص الأدب المقررة في السنوات الثلاث من التعليم الثانوي. ولننظر على سبيل المثال في نص [وصف البرق والمطر] ل (عبيد بن الأبرص) المقرر في السنة الأولى؛ إنّ نمطه الغالب إنّما هو الوصف، وهذا الذي سيقع مع النص التواصلية أيضا [الطبيعة من خلال الشعر الجاهلي]، وهذا لا يخدم الكفاءة المطلوبة. ولعلّ الأمر سيتكرّر مع نص [تقوى الله والإحسان إلى الآخرين] ل (عبد بن الطبيب)؛ (الشاعر المخضرم المغفور الذي لم يعرف له كثير شعر) حيث نجد أن من مجموع اثني عشر بيتا، لم يحظ إلا نصفها بتقاسم النمطين الحجاجي والتفسيري، أما باقي الأبيات فقد كانت للنمط الإيعازي (الوعظي). وهو نمط غير مقرر أصلا. ونفس الأمر سيتكرر مع نصوص السنة الثانية؛ حيث سيتم التركيز على أنماط الوصف والسرد والحجاج. لكن التصنيف ستماهي حدود أنماطه، بحيث يصعب تغليب نمط معين، حتّى وإن تذرّعنا لمثل هذا التصنيف بظهور الأغراض الجديدة في الأدب؛ كالخمرات، والمجون، أو سيطرة النزعة العقلية، في

هذه المهارات)³⁸. لقد قدمت نصوص هذا المستوى في كتب؛ سمي الموجه منها إلى السنة الأولى ب(المشوق)، ولا يخفى ما لهذا من دلالة أدبية وتعليمية، لكن الصعوبات التي يواجهها المتعلم في فهم لغة هذه النصوص، وعدم خدمتها للأهداف المعلنة، لن يحقق التشويق في شيء. وهذا الذي سنلمس بعضا منه، في كتاب السنة الثانية، الموسوم ب(الجديد)؛ والذي لم يجد من الجديد في العصر العباسي إلا قصائد يتلذذ أصحابها بوصف الخمر، والتغزل بالحسنات بشكل ماجن، تنهاوى أمامه -في نظر البعض- راية التربية وشعاراتها.

3- السؤال والحفر في النص

يظهر أنّ انفراد المتعلم بقراءة النص في العملية التعليمية -التعليمية، غير ممكن. فسيظل المعلم المرشد والموجه، الذي يقوده للتفاعل مع أبنية نسج تشابكت فيما بينها تشابكا، قد يتعذر معه، لقليل الخبرة، الوقوف على المعطيات التي تفكك مغاليق المعاني، وتبرز معالم الجمال. ومع ذلك يمكن أن يغامر هذا المتعلم/ القارئ ويوجد الفرصة، بعيدا عن عيني الرقيب، ليراود النص بمفرده؛ أثناء القراءة الصامتة، أو في بعض المواقف التعليمية. لكنّه لن يهتدي إلى أداة تمكّنه من الحفر في سطح النص، ليلج إلى أعماقه، إلّا باللجوء إلى الأداة النمطية التي شب عليها في مساره الدراسي؛ وهي السؤال. هذه الأداة التي ظلّ يعتمد عليها المعلم والمتعلم على السواء.

لقد كان السؤال منذ القديم، وما يزال، وسيلة الاستنطاق والاستفزاز. يمارس به القارئ (كيفما كان مستواه العلمي، ومرتبته الثقافية) محاولات الحفر. وهو في العملية التعليمية مصدر إيجابي، يتوقع أن يدفع المتعلم نحو التفاعل، باستثمار خبرته، لأجل تحصيل الكفاءة المنشودة. ولهذا سنجده الوسيلة الوحيدة المقترحة في المنهاج للتعامل مع النص. إلّا أنّ منعم النظر، في هذا التعامل، تستوقفه جملة ملحوظات؛ لعل أهمّها:

- يزعم المنهاج أنّ السؤال يؤدي إلى الاكتشاف، لهذا سيحدّد للتعامل مع النص خطوة يسميها (اكتشاف معطيات النص). لكن المفروض في الاكتشاف أن يظهر مجهولا نبحت عنه، لا

الاجتماعية، التي قد يحملها الرمز أو الرموز الشعرية، المدرجة في نصوص السنة الثالثة، في ظل فقر المتعلم المعرفي وخواء جعبته.

والثابت تعليميا، أنّ فعل القراءة لا يقوم على مطابقة المعاني للكلمات، في ظل احترام تراتبها وتواليها، بل لابد من تجاوز ذلك إلى مستوى التمثيل الشامل والمتناسق والمنسجم للنص؛ لأنّ التعلّم من منظور نظرية (بياجيه) إنّما يتحقق من خلال وصول المتعلم إلى المعنى. أما اللجوء إلى الشرح عن طريق التهميشات، لمساعدة المتعلم على فهم ما يقرأ، فهو إبعاد للمتعليم عن النص المقروء، إلى تهميشات تزعم أنها تقرب المعنى، لكنها لن تعدو أن تكون مجرد تشتيت لتركيزه. إنّ "كثرة المفردات وتزاحم التراكيب اللغوية الغامضة... يؤدي إلى صعوبة تعلم هذه المفردات، لأنّ عبء تعلّم اللغة يصبح أكبر، كلما كان عدد الرموز أكثر؛ كما يصرح بعض علماء اللغة. ولأنّ كثرة هذه الكلمات، قد تؤدي إلى صعوبة تمييز التراكيب والأنماط الصوتية التي تتألف منها، وبناء على ذلك، فإنّ العائد اللغوي الذي يكتسبه التلاميذ من هذه النصوص يتوقع في غالب الأحوال أن يكون يسيرا"³⁷. فماذا يمكن أن يقال عن نصوص؛ النابغة الجعدي، والكميت بن زيد، والأخطل، فقد تقرر فيها على الترتيب، شرح سبعة ألفاظ من إحدى عشر بيتا، وسبعة ألفاظ من اثني عشر بيتا، وثمانية ألفاظ من عشرة أبيات، بالنسبة للسنة الأولى. وما الذي يمكن أن يقال أيضا عن نصوص أبي نواس، وابن خفاجة، وابن سهل، والتي تقرر فيها على الترتيب، شرح ثماني كلمات من اثني عشر بيتا، وعشر كلمات من أربعة عشر بيتا، وتسع كلمات من سبعة عشر بيتا. وسيكون الأمر أكثر صعوبة، بدخول الدلالات المجازية للرمز في السنة الثالثة. "إنّ إعداد المقرّرات ينبغي أن يراعي الأهداف المطلوبة، وأن يستند إلى دراسات ميدانية للحاجات العملية لتلاميذ هذه المرحلة وكذا العثرات اللغوية والمشاكل التعبيرية التي يعانون منها. ذلك أنّ (تحديد الهدف من المقرر اللغوي يؤدي إلى تحديد المحتوى المنشود من الجوانب الخاصة ببنية اللغة وبالمعجم، ويؤدي أيضا إلى تحديد المهارات اللغوية المنشودة، ويؤدي كذلك إلى تحديد الطريقة المناسبة لتنمية

الذي سينوب عنه في الصياغة.
- وأخيرا ، سيظل السؤال الركيزة الأساس في العملية التعليمية - التعليمية ، به يكتشف المتعلم المعرفة ، لكنه لن يكون أبدا الوسيلة الوحيدة في بناء التعلم ، طالما أنّ هذا الأخير تغير في السلوك وفق الخبرة ؛ على ما تقرّر في علم النفس التربوي.

الخلاصة

لقد بات من الثابت لدى الدارسين ، أنّ العلاقة وطيدة بين اللغة والفكر. وأنّ محاولة الارتقاء بالمستوى الفكري للمتعلم ، هي محاولة للرفي بمستواه اللغوي أيضا. لكن الأكيد أنّ اعتبار الفكر هدفا ، لا يمكنه أن يكون هو نفسه اعتبار اللغة هدفا ؛ فقد ينبت المتعلم الفكرة بتوظيف لغة أخرى غير اللغة الهدف ، حين تعوزه. ومن هذا المنطلق تحديدا ، يمكن القول ؛ إنّ التوجه نحو التحكم في الوضع اللغوي ، مازال غير مدرج في قائمة الأهداف التي تتحدد من خلالها الأولويات الاجتماعية والتربوية. فقد ظل اللجوء إلى النصوص الأدبية ، على اختلاف مداخلها ، وطرق التعامل معها ، لا يوجد التفاعل المطلوب من جانب المتعلمين ؛ لأنّ رسم الأهداف التي لا تنبع من حاجاتهم ، ولا تخدمها ، سيؤدي - ما من شك - إلى عدم تجاوبهم مع المقررات ، وسيبقى الدرس حبيس جدران القسم ، مهما كان الجهد الذي سيبدل. وعليه ، وفي ظل هذا التوجه ، سيكون التعامل مع النص الأدبي من قبيل الاستغلال لوسيلة فنية ، تبهنا دوما بروعة النسيج بين مكوناتها ، وحسن التأليف بينها. مما قد يحفز المتعلم على أن ينعم النظر ، فيرتقي تفكيره. لكنّه لن يتمكن من النهوض ببلغته ، طالما أنّها لم تكن يوما من الأهداف التي نأمل أن تتحقق. ومنه ، سيفتقد المتعلم الوسيلة لإنتاج نص ، يمكن أن يوصف بالإنجاز الأدبي.

معطى معروفا مسبقا يمتلكه المعلم. ولهذا سيفقد السؤال قيمته الكشفية ، ولن يتمكن المتعلم من اللذة المنتظرة بعده.
- المنهاج من خلال الكتاب المدرسي ، يقرر الأسئلة ، والمعلم يقوم بدور الوسيط في نقلها إلى المتعلم ، كما يقوم بدور الحكم ، الذي يقبل الجواب أو يرفضه ؛ أي أنه مصدر المعرفة ، أو ناقل لها. في حين ، نلاحظ أنّ المتعلم لن يسأل النص عمليا ، لأنه قاصر ؛ لم ندربه على مساءلة النص بنفسه ، في ظل وجود هذا الحكم ، والتوصل إلى ما يقنعه من إجابات يبنى بها معنى عاما ، نؤمن بوجوده في طبقات النص الأصلي. لذا نعمل على توجيهه. ولهذا سيظل المتعلم بهذه الطريقة ، قليل الخبرة في القراءة ؛ ولن يعمل المنهاج على تحسين هذه الخبرة يوما. وهذا أمر كما يبدو يتعارض وحقيقة ما نزعّم أنّ المتعلم قارئ (منتظر أو نموذجي) تتوقع منه توليد المعنى.
- تفضي طبيعة السؤال التعليمي إلى تشطير معنى النص وتجزئته ؛ بدعوى التدرج ، والتبسيط ، لاكتشاف المعطيات ، وهذا سيكرس التعامل مع الجملة قصرا ؛ أي أنّ المتعلم سيتكئ على النص لاستخراج جمل نطلبها منه ، فيبني بذلك خطابا قد يظل مفتوحا ، لكنه لن يبنى نصا ، لأنّ الدلالات الجزئية المولدة ، لا يؤدي التركيب فيما بينها إلى بناء المعنى العام. والنص لا يمكنه أن يكون مجموعة من الجمل المتتالية. ولئن كان أصحاب البنيوية قد أوجدوا تبريرا لعدم الاهتمام بالمعنى ؛ متمثلا في انفتاح النص على تعدد القراءات. فإنّ هذا التبرير من منظور التعليمية ، لن يسمح لنا بالاطمئنان إلى مدى تحقق فهم المتعلم للنص ؛ وعليه ، فلن يتحقق التعلم في غياب الفهم.

ولعلّ المنهاج التفت إلى هذه الحقيقة ، فاحتاط للأمر ، بأن أبقى على بعض النصوص في الكتاب المدرسي دون أن يرسم لها سؤالا ، مع كثير من التحفظ والتحوط ؛ حيث حدد الخطوات الواجب اتباعها ، في ظل وجود المعلم الوسيط

الهوامش

- 1- د. عبد السلام المسدي، أفاق تطوير اللغة العربية في التعليم العام/مجموعة من المؤلفين، اللغة العربية إلى أين؟ منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو. 1426هـ/ 2005م ص: 184
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. العدد 04. السنة الخامسة والأربعون. 19 محرم 1429هـ/ 27 يناير 2008م. ص: 09.
- 3- د. حلمي علي مرزوق، في النظرية الأدبية والحدثة. دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية. جمهورية مصر العربية. ص: 31
- * ينظر محمد بكاي التلمساني. التدريس الهادف وآليات تحليل النص الأدبي - مرحلة التعليم الثانوي أنموذجا منتديات تخاطب www.ta5atub.com.
- 4- وزارة التربية الوطنية، المناهج والوثائق المرافقة، السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي. اللغة العربية وآدابها. مطبعة الديوان الوطني للتعليم عن بعد. مارس 2006. ص: 60
- 5- محمد بكاي التلمساني، التدريس الهادف وآليات تحليل النص الأدبي.
- 6- د. ميجان الرويلي / د. سعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، ط3. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب. 2002. ص: 72
- 7- حسني عبد الباري عصر، المدخل اللغوي والاتجاهات الحديثة لتدريس الأدب في النظام التعليمي. ط1. مركز الإسكندرية للكتاب. 2006. ص: 19
- 8- وزارة التربية الوطنية، المناهج والوثائق المرافقة، السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، اللغة العربية وآدابها. ص: 66
- 9- د. حلمي علي مرزوق. في النظرية الأدبية والحدثة. ص: 54
- 10- عبد الباري عصر، المدخل اللغوي والاتجاهات الحديثة لتدريس الأدب في النظام التعليمي. ص: 74
- 11- المرجع نفسه. ص: 75
- 12- د. عباس الصوري، في بيداغوجية اللغة العربية، البحث في الأصول. ط1. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. 1998. ص: 66/67
- * ينظر المرجع نفسه. ص: 67
- 13- إدريس بللمح، المختارات الشعرية وأجهزة تلقيها عند العرب من خلال المفضليات وحامسة أبي تمام. ط1. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الخامس. الرباط. 1995. ص: 113
- 14- عبد الله إبراهيم و صالح هويدي، تحليل النصوص الأدبية، قراءات نقدية في السرد والشعر. ط1. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. لبنان. 1998. ص: 8
- 15- د. حلمي علي مرزوق، في النظرية الأدبية والحدثة. ص: 79
- 16- وزارة التربية الوطنية، المناهج والوثائق المرافقة، السنة الثانية. ص: 66
- * ينظر دومينيك مانغونو. المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ترجمة محمد يحياتن. ط1. دار العربية للعلوم ناشرون. 1428هـ/ 2008م. بيروت. لبنان. ص: 127/128. وإن كانا يقولان بالقصدية والاستحسان (المقبولية) أيضا.
- 17- وزارة التربية الوطنية، المناهج والوثائق المرافقة، السنة الثانية. ص: 67
- 18- د. عبد الملك مرتاض، أ- ي دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة أين لبلاي لمحمد العيد. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص: 16/17
- 19- مصطفى غلفان، تحليل المكون اللغوي للنص الأدبي. أعمال ندوة مكونات النص الأدبي. أيام 25/26/27 فبراير 1988 جامعة الحسن الثاني. عين الشق. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الدار البيضاء. المغرب. ص: 226/227
- 20- Jean-pierre Robert. Dictionnaire pratique de didactique du FLE. Editions Ophrys. Paris. 2002. P : 148
- 21- حسني عبد الباري عصر، المدخل اللغوي والاتجاهات الحديثة لتدريس الأدب في النظام التعليمي. ص: 22
- 22- د. عبد الجليل هنوش، ملاحظات حول تعليم اللغة العربية في المرحلة الثانوية / مجموعة من المؤلفين. اللغة العربية إلى أين؟ منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو. 1426هـ/ 2005م. ص: 191
- 23- وزارة التربية الوطنية. مناهج السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. مارس 2005. ص: 10
- 24- د. عبد السلام المسدي، أفاق تطوير اللغة العربية في التعليم العام. ص: 185
- 25- ابن فارس. الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر. طبعة البابي الحلبي. القاهرة. 1977م. ص: 467
- 26- د. عباس الصوري، في بيداغوجية اللغة العربية، البحث في الأصول. ص: 73/72
- 27- حسني عبد الباري عصر، المدخل اللغوي والاتجاهات الحديثة لتدريس الأدب في النظام التعليمي. ص: و
- 28- المرجع نفسه. ص: ز
- 29- أنطون صياح وآخرون. تعليمية اللغة العربية، ط1. دار النهضة العربية. بيروت. 2006. ص: 28/27
- 30- مديرية التعليم الثانوي العام، مناهج السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي. ص: 12
- 31- المرجع نفسه. ص: 12
- 32- وزارة التربية الوطنية، المشوق في الأدب والنصوص والمطالعة الموجهة؛ السنة الأولى من التعليم الثانوي جذع مشترك آداب. ط1. الديوان الوطني

للمطبوعات المدرسية. 2006/2005 ص: أ

33- المرجع نفسه. ص: أ

34- صدوق نور الدين ، كيف تحلل نصا أدبيا ؟ دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع. د ت. ص: 45

35- المرجع نفسه. ص: 61

36- المرجع نفسه. ص: 61/62

37- د. أحمد مُجدّ المعتوق ، الحصيلة اللغوية. أهميتها- مصادرها- وسائل تنميتها. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الكويت. 1996. ص: 175

38- د. عبد الجليل هنوش ، ملاحظات حول تعليم اللغة العربية في المرحلة الثانوي / مجموعة من المؤلفين. اللغة العربية إلى أين ؟ ص: 197

نظرية الذكاءات المتعددة كمدخل للتعليم ذوي صعوبات تعلم الرياضيات

سمية بعزي
جامعة باتنة

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تفعيل المعطيات التي توّرها نظرية الذكاءات المتعددة لمعالجة صعوبات تعلم الرياضيات لدى التلاميذ؛ فقد تبين أنها تستطيع مساعدة المدرّسين على تحديد وتمييز نواحي القوة في التلميذ الذي يعاني من صعوبة تعلم الرياضيات، وهذا ما يسهل عليه تحديد الأسلوب المفضل للتعليم حسب حالة التلميذ.

الكلمات المفتاحية: نظرية الذكاءات المتعددة، صعوبات تعلم الرياضيات، تدريس، الاستراتيجيات التدريسية، ذوي صعوبات التعلم.

Résumé

Les stratégies d'enseignement des élèves ayant des difficultés d'apprentissage en mathématiques ont souvent été basées sur l'amélioration de leurs lacunes sans aucun intérêt pour leur intelligence et leurs compétences en la matière. Par la présente étude nous tentons de proposer un nouveau style d'enseignement et d'apprentissage pour cette catégorie d'élèves. Un style qui trouve ses fondements dans la différenciation des élèves selon la théorie des intelligences multiples, et qui est complètement différente des anciennes stratégies.

La théorie des intelligences multiples est fondée sur le principe selon lequel chaque individu a neuf intelligences bien indépendantes, ce qui fait que dans le domaine de l'enseignement les élèves ayant des difficultés d'apprentissage en mathématiques pourraient voir leur niveau s'améliorer grâce à des méthodes didactiques susceptibles de découvrir leur intelligence.

Cette théorie peut aussi aider les enseignants à déterminer les points forts des élèves qui ont des difficultés d'apprentissage en mathématique.

Mots clés : Théorie Des Intelligences Multiples ; Difficultés D'apprentissage En Mathématiques ; Enseignement ; Stratégies D'enseignement ; Elèves Ayant Des Difficultés D'apprentissage.

Summary

Studding students having mathematics learning difficulties with the theory of multiple intelligences

Strategies of studding students having mathematics learning difficulties were often based on the improvement of the low capacity more the investment in their strengths. So the recent study goes to move from the traditional method of teaching and learning to the recent method in the treatment of those difficulties. According to the theory of multiple intelligences, the recent style focuses on the differentiation of students and it considers that any individual has nine intelligences work independently, and defines the access to educational applications for studding students having mathematics difficulties, depending on the knowledge of their strengths and weakness abilities, so teaching methods improve and invest in strong abilities and intelligences of students as strengths . The theory of multiple intelligences can also help teachers to identify and determinate strengths of student having difficulty learning mathematics, and the most appropriate style learning towards themes.

Keys words : Theory Of Multiple Intelligences ; Mathematics Learning Difficulties ; Studding ; Strategies Of Studding ; Students Having Learning Difficulties.

مقدمة

تعد صعوبات تعلم الرياضيات من أبرز الصعوبات التي يواجهها التلاميذ ذوي صعوبات التعلم، والتي تشكل عقبة كبيرة من عقبات النجاح المدرسي والتي تنعكس نتائجها على جميع المواد التعليمية ذات العلاقة بالموضوعات الكمية في مختلف التخصصات الدراسية. وقد حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين الذين اهتموا بتطوير الأساليب التعليمية التي تتلاءم مع هذه الفئة، والتي ركزت في مجملها على جوانب الضعف مهملة جوانب القوة التي لديهم. وتعتمد الأساليب التدريسية للتلاميذ ذوي صعوبات تعلم الرياضيات في الوقت الراهن، على النظام التدريسي القائم على نظريات الذكاء التقليدية، المعتمد على النظرة الأحادية للذكاء الذي يقيسه المعامل العقلي (L Q)، ويهتم بقياس الجانب اللفظي والرياضي المنطقي، ويهمل القدرات العقلية الأخرى غير المعرفية التي يمكن أن يستفيد منها التلاميذ أكاديميا. في حين أن نظرية جاردنر للذكاءات المتعددة غيرت المفهوم التقليدي للذكاء، ففي عام 1983 توصل هارولد جاردنر Howard Gardner لنظرية جديدة أطلق عليها نظرية الذكاءات المتعددة Multiple Intelligences Theory ثم قام بتطويرها عام 1995، والتي أكد جاردنر من خلالها أن كل تلميذ يمتلك تسعة ذكاءات تعمل بشكل تكاملي. ونظرية الذكاءات المتعددة هي إحدى النظريات التي حاولت تفسير مشكلة صعوبات تعلم الرياضيات انطلاقا مما أثبتته أبحاث الدماغ، وسعت إلى تطوير الاستراتيجيات التدريسية بناء على ما توصلت إليه نظرية الذكاءات المتعددة، وذلك بعد ذوي صعوبات تعلم الرياضيات أفرادا كاملين أي يملكون نواحي قوة في مجالات كثيرة من الذكاءات.

1. مشكلة الدراسة

شهد ميدان صعوبات التعلم بصفة عامة، تطورات سريعة وقفزت كبيرة في الأطر النظرية المفسرة لصعوبات التعلم وتطبيقاتها، وانبثق عن هذا التطور في النظريات العديد من استراتيجيات التدريس المتنوعة التي تهدف إلى تحسين

مستوى الأداء الأكاديمي للتلاميذ ذوي صعوبات تعلم الرياضيات، وتؤدي هذه الاستراتيجيات دورا مهما وأساسيا في العملية التعليمية.

ويلاحظ أن أساليب التدريس لدى ذوي صعوبات تعلم الرياضيات تعتمد على الأساليب التقليدية التي تركز على جوانب الضعف لدى أفراد هذه الفئة وتهمل جوانب القوة لديهم، وذلك بسبب عدم تركيز تلك الاستراتيجيات على مختلف الذكاءات والقدرات التي يمتلكها التلميذ، وعدم مراعاتها لأنماط التعلم المختلفة لديهم، ومن هنا جاءت الحاجة لاستراتيجيات تعليمية جديدة تتناسب وهذه الفئة من التلاميذ الذين يمتلكون قدرات مختلفة متميزة تختلف من فرد إلى آخر.

وعليه، فإن مشكلة البحث تتلخص في التساؤل التالي:

هل يمكن الاعتماد في تدريس التلاميذ ذوي صعوبات تعلم الرياضيات على استراتيجيات تركز في أنشطتها على استثمار ما لديهم من جوانب قوة في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة؟

2. هدف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة إلقاء الضوء على نظرية الذكاءات المتعددة التي ترى أن أي فرد يمتلك تسعة ذكاءات تعمل بشكل مستقل، والكشف عن إمكانية الاستفادة من تطبيقاتها التربوية في مجال تدريس التلاميذ ذوي صعوبات تعلم الرياضيات، وذلك اعتمادا على معرفة نواحي القوة والضعف لديهم في هذه الذكاءات.

3. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في عرضها لنظرية الذكاءات المتعددة كتصور حديث للذكاء الإنساني حيث يؤدي تطبيق مفاهيمها في التدريس لذوي صعوبات تعلم الرياضيات إلى تلبية الحاجات والفروق الفردية لديهم في التعليم الأكاديمي، وذلك من خلال تنويع المعلم للمواقف والأنشطة التعليمية للوحدة الدراسية بحيث يتمكن كل تلميذ من الاستفادة من

المواقف والأنشطة التي تتوافق مع ذكائه المختلفة.

4. نظرية الذكاءات المتعددة

اقترح جاردنر . خلافا للنظريات التقليدية في الذكاء . نظرية باسم الذكاءات المتعددة مستعرضا مجموعة ضخمة من الأدلة والصادر المتنوعة تمثلت في الدراسات التي أجراها على الأفراد الموهوبين والعباقرة ومرضى تلف الدماغ والمعاقين عقليا والأسوياء من الأطفال والبالغين¹.

وتعد نظرية الذكاءات المتعددة من النظريات المفسرة للذكاء ، والتي قدمها هاورد جاردنر Gardener (1983) وهي تلقي نظرة جديدة للذكاء تختلف عن النظريات التقليدية التي تركز على تحديد نسبة الذكاء. وتشير نظرية الذكاءات المتعددة بمعناها الواسع إلى الطريقة الجامعة لفهم الذكاء ، حيث أشار التقدم الحديث في علم المعرفة وعلم النفس التطوري وعلم الأعصاب ، إلى أن كل مستوى ذكاء للفرد يتكون فعليا من عدة قدرات مستقلة يمكنها أن تعمل بشكل فردي أو تعمل مع بعضها بانسجام².

فقد طوّرت هذه النظرية في الأساس لدحض الفكرة التي عمرها 80 عاما التي تقول أن الذكاء مفهوم يمكن قياسه بمعزل عن الأشياء الأخرى وأنه يتجلى في درجة واحدة³.

فالمفهوم التقليدي المعرفي للذكاء يقوم على أن الإنسان يولد ولديه قدرة واحدة على الاستيعاب وهذه القدرة المعرفية الواحدة يمكن قياسها بواسطة اختبارات الأسئلة القصيرة للذكاء⁴. فقد نفى جاردنر الاعتقاد السائد الذي يقول بأن الذكاء قيمة محددة تستمر مع الإنسان مدى الحياة ، وأن الفرد الذي يمتلك قدرات ذكائية أفضل من غيره تبقى ثابتة لديه وغير قابلة للتعديل أو التغيير. حيث أوضح في كتابه أطر العقل (Frames of Mind 1983) أنه لا يمكن وصف الذكاء على أنه كمية ثابتة يمكن قياسها وغير قابلة للزيادة أو التنمية بالتدريب والتعليم ، فكل قدرة عقلية تتطلب حتى تظهر اجتماع ثلاثة عناصر وهي: وجود موهبة طبيعية (تتضمن الوراثة والعوامل الجينية) وتاريخ شخصي يتضمن مجموعة الخبرات الداعمة من المقربين سواء في محيط المدرسة أو الأسرة ، وتشجيع ودعم من الثقافة السائدة⁵.

وبناء على ذلك ، فإن مفهوم الذكاء من وجهة نظر جاردنر " هو القدرة على حل المشكلات أو إضافة ناتج جديد يكون ذا قيمة في واحد أو أكثر من الإطارات الثقافية ، معتمدا في ذلك على متطلبات الثقافة التي نحيا في كنفها ، كما أنه نتاج لتراكم المعرفة حول المخ البشري والثقافات البشرية المختلفة"⁶ لاحظ جاردنر من خلال نتائج أبحاثه على الدماغ أن بعض الخصائص المميزة مثل القدرة على حل المشكلات في الحياة اليومية ، وامتلاك مهارات موسيقية أو جسدية ومعرفة كيفية إنتاج شيء معين ، كانت من ضمن الصفات الخاصة لأناس لم يحصلوا بالضرورة على درجات ذكاء مرتفعة. وقد أكد أن أغلب المدارس وفي مختلف الثقافات تركز معظم اهتمامها على كل من الذكاء اللغوي والمنطقي/ الرياضي ، ويشير إلى أنه من الضروري أن نولي انتباها للأفراد ذوي المواهب الأخرى مثل: الفن ، المسرح ، الموسيقى ، البيئة ، التصميم ، الرقص والإبداع... وغيرها ، ويشير جاردنر إلى أن العديد من ذوي المواهب السابقة لا يتلقون تعزيزا في مدارسهم ، والعديد منهم يصنفون على أنهم من ذوي صعوبة التعلم أو ذوي الاضطرابات في الانتباه أو متدني التحصيل ، إذا ما تم تجاهل قدراتهم الفريدة في التفكير والتعلم في الصف المدرسي الذي يعطي اعتبارا للغة والرياضيات⁷.

وقد حدد جاردنر في بداية الأمر في عام 1983 سبعة ذكاءات هي: الذكاء اللغوي ، الذكاء المنطقي/ الرياضي ، الذكاء البصري المكاني ، الذكاء الموسيقي ، والذكاء الجسمي الحركي ، الذكاء الشخصي الداخلي والذكاء الشخصي الخارجي ، بعد ذلك في عام 1995 أضاف جاردنر ذكائين آخرين هما الذكاء الطبيعي والذكاء الوجودي⁸.

وفيما يلي وصف مبسط لكل نوع من أنواع الذكاءات المشار إليها:

4. 1. الذكاء اللغوي Linguistic Intelligence: وتعكسه القدرة على استخدام اللغة بفاعلية شفويا أو كتابيا ، ويشمل ذلك القدرة على تذكر المعلومات وترتيب الكلمات ومعانيها ، وعلى توظيف اللغة في توفير أجواء التسلية والمتعة ، والقدرة ما وراء اللغة.

5. دور الذكاءات المتعددة في تعلم الرياضيات

تعد مادة الرياضيات من العلوم المهمة والأساسية التي تدرس للتلاميذ في مختلف المراحل التعليمية، وهي ذات طبيعة تراكمية تبدأ من البسيط إلى المركب، فمن المسلمات تشتق النتائج والنظريات، وذلك عن طريق السير بخطوات استدلالية تحكمها قوانين المنطق، وهي بذلك تتطلب قدرات متعددة يجب أن يمتلكها التلاميذ للتعامل معها.

وتشمل الفروع الرياضية بالنسبة للكميات العددية الحساب، وبالنسبة للكميات الفراغية الهندسة أما علم الجبر فيعد تعميما للحساب.

ونظرية الذكاءات المتعددة لها دور مهم في تعلم الرياضيات، وذلك لأنها تتيح الفرصة لجميع التلاميذ أن يتفوقوا ويصلوا إلى مستوى جيد في تحصيل الرياضيات، ويذكر في هذا الصدد حمدان ممدوح الشامي بإشارة Willis في أن تعلم الرياضيات عن طريق الذكاءات المتعددة يؤدي إلى:

تمكين كل الطلاب من تعلم الرياضيات بطريقة ناجحة وممتعة.

السماح بطرق تقديم مختلفة لمحتوى الرياضيات.

التركيز على تقوية مستوى الطالب بشكل فردي وتشجيع

الطلاب على المشاركة في تعمق الأشياء.

تأيد التجارب المبتكرة للأفكار الرياضية.

الوصول إلى فهم أوسع وأعمق للمفاهيم الرياضية¹⁰.

ومن الأمثلة على كيفية تطبيق نظرية الذكاءات المتعددة في الرياضيات:

أن يخلق المعلم بيئة تعلم تسمح للطلبة ذوي جوانب القوة المختلفة بأن يشاركوا ويتعلموا من خلال جوانب القوة تلك وأن يبنوا المجالات الأضعف، ففي أحد صفوف الرياضيات كان الطلاب يدرسون جمع وتحليل البيانات، في هذا الصف يخطط المعلم لاستخدام الأشياء الحسية (الذكاء الحركي الجسمي) والرسوم البيانية والمخططات (الذكاء المكاني والمنطقي الرياضي) ومسوح الحياة الواقعية (الذكاء الاجتماعي) من أجل جمع وتمثيل البيانات طلب المعلم من الطلاب أن يصفوا ويناقشوا نتائجهم (الذكاء اللغوي) وأن

4 . 2 . الذكاء المنطقي الرياضي Mathematical-Logical Intelligence

وينطوي على قدرة الفرد في التحليل المنطقي للمشكلات، ومعالجة المسائل الرياضية، والتعليل واستخدام الأرقام بفعالية، وتوظيف الأسلوب العلمي في حل المشكلات.

4 . 3 . الذكاء الفراغي / المكاني Spatial Intelligence: وهو

القدرة على إدراك العالم البصري المكاني بدقة، والإحساس باللون والشكل والخط والمجال والمساحة والعلاقات التي توجد بين هذه العناصر.

4 . 4 . الذكاء الجسمي Bodily – kinesthetic Intelligence

وهو الذكاء الرابع في الطاقة الكامنة والكفاءة والخبرة في استخدام الفرد جسمه كله أو جزءا منه في التعلم، والتعبير عن الذات والأفكار والمشاعر وحل المشكلات بصورة متناغمة مع قدراته العقلية.

4 . 5 . الذكاء الموسيقي Musical Intelligence: ويتمثل في

القدرة على الإحساس بالإيقاع وطبقة الصوت واللحن، إلى جانب القدرة على أداء الموسيقى، وتأليفها، وتحديد دورها في الحياة.

4 . 6 . الذكاء الاجتماعي Interpersonal Intelligence: ويعني

القدرة على فهم مشاعر الآخرين، ودوافعهم واهتماماتهم وأمزجتهم ومشاعرهم ومقاصدهم والتمييز بينها، ويضم أيضا حساسية الفرد بتعبيرات الوجوه والصوت والإيماءات، والقدرة على التواصل والتفاعل مع الآخرين وإقناعهم والتجاوب معهم.

4 . 7 . الذكاء الشخصي Intrapersonal Intelligence: ويعني

قدرة الشخص على فهم ذاته، وإدراك قدراته وانفعالاته والاستفادة من ذلك في تعديل سلوكه.

4 . 8 . الذكاء الطبيعي Natural Intelligence: ويتبدى من

خلال القدرة على فهم الظواهر الطبيعية المختلفة، وتصنيف الأنواع النباتية والحيوانية والجماد.

4 . 9 . الذكاء الوجودي Existential Intelligence: ويعبر عن

القدرة على طرح التساؤلات المعيقة حول وجود الإنسان، ومعنى الحياة، وأسباب الموت، وكيفية الحياة⁹.

ويعد مصطلح عسر الحساب *dyscalculia* أكثر المصطلحات انتشاراً للتعبير عن صعوبات الرياضيات، وبصفة عامة فإن عسر الحساب يعني العجز الكامل أو الصارخ من جانب الطفل عن القيام بالعمليات الحسابية.

ويقصد بصعوبة الحساب *dyscalculia* اضطراب القدرة على تعلم المفاهيم الرياضية وإجراء العمليات الحسابية المرتبطة بها، وبعبارة أخرى هو الصعوبة أو العجز عن إجراء العمليات الحسابية الأساسية وهي: الجمع والطرح والضرب والقسمة وما يترتب عليها من مشكلات في دراسة الكسور والجبر والهندسة فيما بعد ويطلق عليها كوسك (Kosc, 1974) مصطلح الحبسة الرياضية¹⁵.

وعليه، فإن صعوبات تعلم الرياضيات هي مصطلح يعبر عن عسر أو صعوبات في:

استخدام وفهم المفاهيم والحقائق الرياضية.

الفهم الحسابي والاستدلال العددي والرياضي.

إجراء ومعالجة العمليات الحسابية والرياضية.

وهذه الصعوبات تعبر عن نفسها من خلال العجز عن استيعاب المفاهيم الرياضية وصعوبة إجراء العمليات الحسابية.

7. نظرية الذكاءات المتعددة وصعوبات تعلم الرياضيات

نظرية الذكاءات المتعددة هي إحدى النظريات التي تحاول تفسير مشكلة صعوبات التعلم انطلاقاً مما أثبتته أبحاث الدماغ من أن التعلم عملية عصبية تحدث داخل الدماغ، وأن أي مشكلة في التعلم تكون ناتجة عن خلل وظيفي في الجزء المسئول عنها في الدماغ¹⁶.

فالصعوبة التعليمية تحدث عندما تصاب الخلايا العصبية المسئولة عن هذا الذكاء نتيجة إصابة معينة تحدث في مرحلة من مراحل حياة الفرد، لأسباب قد تكون داخلية أو خارجية، بينما لا تتأثر الأجزاء الدماغية الأخرى، مما ينتج عنه عجز أو قصور في أداء ذلك الجزء من الدماغ فقط والذي يظهر للمعلمين على شكل صعوبة تعليمية محددة في مهارة أو قدرة معينة يكون ذلك الجزء من الدماغ مسؤولاً عنها، وغالباً ما تكون الإصابة عند ذوي صعوبات التعلم في المناطق الدماغية

يصنعوا ترابطات مع مفاهيم الرياضيات الأخرى (الذكاء المنطقي الرياضي)، وإذا أردنا للطلبة أن ينموا ذكاءات متعددة فلا بد أن يتعرضوا لخبرات في كل المجالات¹¹.

وقد ذكر حمدان ممدوح الشامي النموذج الذي قدمه William مدرس الرياضيات بالمرحلة الوسطى بمدينة نيوجيرسي لكيفية إدخال نظرية الذكاءات المتعددة في تعلم أحد موضوعات مادة الرياضيات (المتتاليات) كالآتي:

. إعطاء محاضرة عن المتتالية العددية وطلب من التلاميذ تدوين الملاحظات، ومن خلال ذلك فإنه يمكن إدخال الذكاء اللغوي.

. عمل التلاميذ مع بعضهم البعض في اكتشاف نموذج لمتتالية وابتكار معادلة لإيجاد القيم المجهولة، ومن خلال ذلك فإنه يمكن إدخال الذكاء الاجتماعي والذكاء المنطقي / الرياضي.

. التمثيل بالرسم البياني لإحداثيات المتتالية، وعن طريق ذلك فإنه يمكن إدخال الذكاء المكاني.

. تتبع التلاميذ لتقدمهم ذاتياً والتعبير عما تعلموه وتحديد النقاط المجهولة عندهم، ومن خلال ذلك فإنه يمكن إدخال الذكاء الشخصي¹².

6. صعوبات تعلم الرياضيات

يستخدم هذا المفهوم لوصف مجموعة من التلاميذ يظهرون انخفاضاً في التحصيل الدراسي في الرياضيات عن زملائهم على الرغم من أنهم يتمتعون بذكاء عادي أو فوق المتوسط، لكن تظهر عليهم ملامح الصعوبة في بعض العمليات الحسابية، وعليه فإن الصعوبة في مادة الرياضيات هي العائق الذي يحول دون الوصول إلى حل المشكلة، ومؤشر وجودها هو الخطأ الذي يتكرر في استجابات التلاميذ على الاختبار التشخيصي بنسبة 25%¹³.

فصعوبة تعلم الرياضيات تعني عدم القدرة على استيعاب المفاهيم الرياضية وإجراء العمليات الحسابية والتي قد ترجع إلى اضطراب أو خلل في الوظيفة النمائية والذي قد يحدث قبل الولادة نتيجة لخلل جيني أو وراثي وقد يحدث بعد الولادة نتيجة لكدمات أو إصابات في المخ¹⁴.

8. دراسات حول فاعلية استخدام نظرية الذكاءات المتعددة

في تدريس ذوي صعوبات التعلم

8. 1. دراسة بيلتز (Beltzam 1995): أجرى بيلتز دراسة حالة على 7 من طلاب مدرسة خاصة بتعليم الطلاب ذوي صعوبات التعلم بهدف معرفة ما إذا كان بالإمكان تحديد مواطن القوة لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم باستخدام نظرية جاردنر للذكاءات المتعددة، واستخدام مجالات القوة تلك لتدريسهم، وقد استخدم الباحث الأدوات التالية: استبانة لتحديد نمط التعلم المفضل لديهم، الملاحظة الطبيعية، التسجيل باستخدام الفيديو، وقد أظهرت النتائج أن نظرية جاردنر تساهم في تحديد مواطن ومجالات القوة لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم، وتساعد في رفع مستوى النجاح لديهم مما يحتمل على المدارس ضرورة تبني هذه النظرية في أساليب التقييم وتخطيط الدروس التعليمية¹⁸.

8. 2. دراسة كارسون (Karson, 1995): وهدفت إلى تحديد قدرة الطلبة من ذوي قدرات ذكائية متنوعة وخلفيات ثقافية مختلفة على حل المسائل الرياضية، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة ضابطة شملت (59) طالبا درسوا عمليات حل المسائل الرياضية باستخدام الأسلوب التقليدي ومجموعة تجريبية شملت (59) طالبا حل المسائل الرياضية باستخدام إستراتيجيات وأساليب نظرية الذكاءات المتعددة، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية لتمثيل كل فصل دراسي والأصول العرقية فيه على النحو التالي (أصول إسبانية 33%، وأصول آسيوية 3%، أصول إفريقية 2%، وأصول هندية 2%، أصول بيضاء غير إسبانية 60%) وزع الطلبة الذين يعانون من صعوبات تعليمية والطلبة الذين يعانون من ضعف في اللغة الإنجليزية وكتابتهما وفهمهما على هذه الصفوف، أشارت نتائج الاختبارات التحصيلية البعيدة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحصيل الطلبة ولصالح المجموعة التجريبية، ووجود تحسن لدى أفراد المجموعة التجريبية في أسلوب حل المسائل ونوعية الحلول التي يقدمونها ومدى دقتها¹⁹.

8. 3. دراسة إلفرزوسايتز (Elfers & Seitz, 2001): وهدفت إلى الكشف عن فاعلية نظرية الذكاءات المتعددة في معالجة

المسئولة عن القدرات اللفظية / اللغوية، والقدرات الرياضية / المنطقية، بينما تكون قدراتهم أو ذكاءاتهم الأخرى سليمة وتعمل بكفاءة وقد تكون مرتفعة، كذلك لا يهمل جاردنر البيئة التعليمية التي يدرس فيها الطالب وانعكاسها على قدراته وتحصيله الأكاديمي.

وفي هذا يشير حمدان ممدوح الشامي إلى ما لاحظته أرمسترونج Armstrong في أطروحته للدكتوراه التي تهدف إلى قياس الذكاءات المتعددة لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلم من خلال استخدام عدة أساليب شملت استبانة موجهة لأولياء الأمور، وملاحظة الطلاب في البيئة الصفية وفي البيت وتحليل أعمال الطلاب، ودراسة الحالة، ثم مطابقة نتائج هذه الأدوات مع بعضها البعض للوصول إلى تقييم فعلي لذكاءات الطلاب، وقد لاحظ وجود مواهب وقدرات متعددة لدى عينة الدراسة من الطلبة ذوي صعوبات التعلم تمثلت في الرسم، والموسيقى، والرياضة والرقص، وفي المهارات والقدرات الميكانيكية، وفي مجال برمجة الحاسبات الآلية، كذلك أظهروا قدرة على الإبداع والابتكار في مجالات ليست تقليدية، الأمر الذي جعله يدعو إلى ضرورة إعطاء هؤلاء الأفراد رعاية وعناية خاصة تناسب هذه القدرات، و من ثمة توفير نطاق أوسع للتعامل معهم وذلك من خلال مدى واسع من الأساليب والاستراتيجيات المتبعة في تعليمهم وتقييمهم¹⁷.

وعليه، فنظرية الذكاءات المتعددة ترى أن صعوبات التعلم قد تحدث في أي نوع من أنواع الذكاءات المتعددة، أي أن صعوبات التعلم لا تقتصر فقط على الذكاء المنطقي والذكاء اللغوي، بل إنها قد تحدث في الذكاء المكاني حيث تظهر على شكل عدم القدرة على تحديد الاتجاهات أو تحديد موقع الجسم في الفراغ أو عدم القدرة على التعرف على الوجوه أو الأماكن أو الأشياء، أما الصعوبات التي تحدث في الذكاء الجسمي / الحركي فتظهر على شكل عدم قدرة الفرد على تنفيذ أو أداء حركات معينة أو التحكم في قبض الأشياء وهكذا، ولكن نواحي القصور والضعف هذه تعمل بشكل مستقل عن بعضها البعض.

التدريب. ويقصد بها تقسيم المهارة إلى وحدات أو مهارات ثانوية قابلة للتدريب.

2- الأسلوب القائم على التدريب على العمليات: يفترض هذا الأسلوب أن التلميذ يعاني من عجز نمائي، وحينئذ يتم تدريب الأطفال لتحسين القدرات النمائية، على افتراض أن التدريب سيزيد من سعة اكتساب المهارات الأكاديمية، ويعتمد على تشخيص وعلاج صعوبات التعلم في هذه الحالة على تحديد وتحليل أوجه القدرة وأوجه القصور لدى المتعلم في مهارة التعلم.

3- الأسلوب القائم على الجمع بين التدريب على العمليات وتحليل المهمة: وهي تعتمد على دمج المفاهيم الأساسية للأسلوبين السابقين، وتهتم الإستراتيجية بتقييم قدرات الطفل وصعوباته، والقيام بتحليل المهمة ومعرفة المهارة الواجب تهيئتها.

مما سبق، يتبين أن هذه الاستراتيجيات تقوم على علاج جوانب الضعف والعجز وتهمل جوانب القوة لدى ذوي صعوبات التعلم، وعليه فإن الإستراتيجية التي عدها أكثر ملائمة ومناسبة لهذه الفئة والتي ستركز على جوانب القوة التي لديهم ممثلة في ذكاءاتهم وفقا لنظرية الذكاءات المتعددة، وذلك كما تبين من نتائج الدراسات السابقة التي أثبتت فاعليتها على تلك الفئة. ومنه فنظرية الذكاءات المتعددة على وجه الخصوص تستطيع أن تساعد المدرسين على تحديد وتمييز نواحي قوة تلميذ ذي صعوبة تعلم الرياضيات وأسلوب تعلمه المفضل، بمعنى أن يكون التقييم شموليا متعدد الأبعاد بحيث يشمل مجالات الذكاءات المختلفة، ويمكن أن تفيد هذه المعلومات كأساس لاتخاذ قرار عن أنواع التدخلات الملائمة والمناسبة لهذه الفئة من التلاميذ.

وعندما يستخدم المدرسون الذكاءات المتعددة كنقاط مدخلة لتدريس الجبر والهندسة، فإنه سوف يساعد التلاميذ على استيعاب وفهم المفاهيم الرياضية بسهولة، فالتلاميذ الذين يجدون صعوبة في فهم الرياضيات عن طريق تمارين الورقة والقلم كثيرا ما يستوعبون المفاهيم بسهولة حين يعدون نماذج أو يمثلون المعادلات الرياضية بلعب الأدوار، فالطلاب الضعاف في المهارات الحسابية يجدون صعوبة في

الصعوبات التعليمية التي يعاني منها الطلبة ذوي صعوبات التعلم في مجال الرياضيات، تقوم فكرتها على وضع الطلبة بشكل ثنائي (أزواج) فيما يسمى بمختبر القراء (الأقران) لمشروع العلوم؛ حيث يتم إقران كل طالبين معا تبعا لمواطن القوة والضعف لديهم، حيث يتم وضع كل طالب مع طالب آخر يعاكسه في مواطن القوة والضعف التي لديه، فمثلا طالب قوي في الذكاء الرياضي / المنطقي وضعيف في الذكاء الاجتماعي يجلس مع طالب قوي في الذكاء الاجتماعي وضعيف في الذكاء الرياضي المنطقي وهكذا، ويتم تدريسهم مهارات رياضية / عددية، بمجموعتين تجريبية وضابطة بلغ عددهم 16 طالبا وطالبة من طلاب الصف التاسع من ذوي صعوبات تعلم الرياضيات، وفي المجموعة التجريبية تم تطبيق مقاييس الذكاءات المتعددة على كل طالب، وتبعا لنتائجها تمت المزاجية بين الطلبة؛ بحيث يجلس كل طالب مع الطالب الذي يخالفه في جوانب القوة والضعف، أما في المجموعة الضابطة فقد تمت المزاجية بين الطلبة بشكل عشوائي، وفي نهاية الفصل الدراسي تم تطبيق اختبار بعدي في الرياضيات أظهرت نتائجه تقدم أفراد العينة التجريبية في اكتساب المفاهيم والعمليات الرياضية، كذلك أظهروا تحسنا في جوانب الضعف التي كانوا يعانون منها، وأظهروا قدرات عالية ومتميزة في العمل الجماعي / التعاوني²⁰.

وبصفة عامة، فقد أثبتت تلك الدراسات التي تناولت العلاقة بين استراتيجيات نظرية الذكاءات المتعددة والطلبة ذوي صعوبات التعلم، أن هذه النظرية ذات فاعلية في تعليم وتدريب هذه الفئة من الطلبة، فهذه النظرية ذات فاعلية في تعليم وتدريب هذه الفئة.

9 . التطبيقات التربوية للذكاءات المتعددة في مجال صعوبات تعلم الرياضيات

وتشير أدبيات التراث النظري في مجال صعوبات التعلم أن أساليب التدريس لهذه الفئة تعتمد على ثلاث استراتيجيات هي: 1- الأسلوب القائم على تحليل الواجب التعليمي أو المهمة التعليمية: يفترض هذا الأسلوب عدم وجود خلل أو عجز نمائي لدى ذوي صعوبات التعلم، وأن مشكلتهم تتمثل في نقص

وهكذا ، يمكن للمعلم أن يتعرف على أنواع الذكاءات التي تم تقويتها لدى كل تلميذ وما هو نوع الذكاء الأقوى لديه وما هو الذكاء الفردي الذي لازال يحتاج إلى مزيد من التنمية بمعنى يحتاج من المعلم المساعدة من أجل تطبيقه بشكل أفضل . وفيما يلي أمثلة عن بعض الاستراتيجيات العلاجية وفق الذكاءات المتعددة بالنسبة لموضوع فهم الكسور البسيطة مثلا:

تعلم العمليات الحسابية التي تعتمد على قانون حسابي أو على المنطق الرياضي باستمرار ، وذلك لأن الطلاب يتعلمون القوانين الرياضية والعمليات الحسابية من خلال التعلم الذي يعتمد على الذكاء المنطقي فقط ، في حين أننا لو اعتمدنا على ما عند الطلاب من ذكاءات أخرى يمتلكونها بشكل أفضل في عملية تعلم الرياضيات ، فإن ذلك قد يساعد على تعلم عميق نابع عن فهم²¹ .

استراتيجية علاجية لغوية	استراتيجية علاجية منطقية رياضية	استراتيجية علاجية مكانية	استراتيجية علاجية مكانية	استراتيجية علاجية موسيقية	استراتيجية علاجية اجتماعية	استراتيجية علاجية شخصية
استخدم مسائل لفظية تحكيها كقصة	حدد نسبا حسابية على خط عددي	انظر إلى رسم توضيحي "فطائر" ارسم صورا	قسم التفاحات أو أي عنصر من عناصر الطعام إلى أجزاء وقطع	اعزف أو غن جزءا من أغنية (مثال: نغمة موسيقية من أغنية تتألف من ثلاث نغمات)	قسم الفصل حسب نسب مختلفة من الفطائر	اختر كسرا مفضلا عندك وابحث عنكسور مكافئة له

الهوامش

1. شفيق فلاح علاونة ومنذر يوسف بلعاوي ، أساليب التعلم المفضلة والذكاءات المتعددة لدى طلبة جامعة اليرموك ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد 11 ، العدد 2 ، يونيو 2010 ، ص: 69.
2. ناديا سمح السلطي ، التعليم المستند إلى الدماغ ، عمان ، دار المسيرة ، 2009 ، ص: 168.
3. Susan Perry Gurganus ، تدريسات الرياضيات للطلبة ذوي مشكلات التعلم ، ترجمة: رمضان مسعد بدوي ، عمان ، دار الفكر ، 2009 ، ص: 67.
4. محمد عبد الهادي حسين ، تربويات المخ البشري ، عمان ، دار الفكر ، 2003 ، ص: 26.
5. صباح العنيزات ، نظرية الذكاءات المتعددة وصعوبات التعلم .برنامج تعليمي لتعليم مهارات القراءة والكتابة .، عمان ، دار الفكر ، 2009 ، ص: 30.
6. حمدان مهدوح الشامي ، الذكاءات المتعددة وتعلم الرياضيات نظرية وتطبيق ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية 2008 ، ص: 31.
7. ناديا سمح السلطي ، مرجع سابق ، ص: 168.
8. عبد الله بن خميس بن علي أبو سعدي ، أثر استراتيجيات التدريس القائمة على الذكاءات المتعددة على التحصيل الدراسي والفهم البديل في مادة الكيمياء ، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية ، المجلد 21 ، 2009 ، ص: 2.
9. شفيق فلاح علاونة ومنذر يوسف بلعاوي ، مرجع سابق ، ص: 69. 70.
10. حمدان مهدوح الشامي ، مرجع سابق ، ص: 50.
11. Susan Perry Gurganus ، مرجع سابق ، ص: 68.
12. حمدان مهدوح الشامي ، مرجع سابق ، ص: 52.
13. مجدي عزيز إبراهيم ، تدريس الرياضيات للتلاميذ ذوي صعوبات تعلم الرياضيات الموهوبين والعاديين ، القاهرة ، عالم الكتب ، 2006 ، ص: 141.
14. أسامة محمد البطانية وآخرون ، صعوبات التعلم النظرية والممارسة ، عمان ، دار المسيرة ، 2005 ، ص: 173.
15. نبيل عبد الفتاح حافظ ، صعوبات التعلم والتعليم العلاجي ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 1998 ، ص: 81.
16. صباح العنيزات ، مرجع سابق ، ص: 7.
17. نفس المرجع السابق ، ص: 64.
18. نفس المرجع السابق ، ص: 67.
19. نفس المرجع السابق ، ص: 67.
20. نفس المرجع السابق ، ص: 70.
21. حمدان مهدوح الشامي ، مرجع سابق ، ص: 50.

تنارع السللصة فف المعالمة الإبداعفة

جللفة تولف المعنر

منفر مقللم
جامعة مصلف

مللص

إنمءار اشغال مللف المناهل النقففة القفءفة والحفءفة هو البلل عن " المعنر " ، أهو مللق بمقصد المؤلف ؟ أم أن النص هو مسلقه ومسلوءه ؟ أم أن الأمر كله لرل للقارئ لبلل عن المعنر وفشلل الءالة ؟ لءلك فإن مناقشة مسألة المعنر بلل المؤلف والمؤل له ؛ إنمأ هفر مناقشة وعرض لللل الءائر بلل الرؤف الملللفة حول " إشكالفة المعنر " مصءرا وحقففة وموضعا ، هءا من لهة ، ومن لهة أخرى ، بلنزل المقل – ففر الأساس – كمأولة للنبع ملابسات فشلل المعنر وبلوره من منظر عملفءة تأولر مننوعة/المناهل النقففة الحفءفة.

لغءو المقاربال النقففة ، واللل لك ، تأولأ لالا للنص ضمن سفاق مءءء ، لقرضه الأصول اللبسللموبولفة ، ولولله فاعلفة اللسلءام. فهل ولوء المعنر مللق بالمؤل أم بالمؤل له ؟ أم أن المؤلف/النص هو مءار وبؤرة كل عملفة تأولر ؟ ألس التأولر ممارسة لرة ، لنأف عن كل لقففء ؟ أم هل لراه يؤؤل إلى ملرء لنولع إلرائف ، كأف ممارسة نقففة أخرى ؟ أسئلة وألر ، سللأول هءة المءاللة الللقرار منها ومناوشلها لعلها لكشف عن بعض لءلك المعنر.

الكلمات المفتاحفة: المؤلف ، النص ، القارئ ، الإبداع ، السلطة ، المعنر

Résumé

Cette approche tente défaire face à trois éléments importants, qui sont les autorités de l'être de la littérature, premier d'entre eux est l'auteur; qui est le créateur du texte, d'autre part, nous avons le texte, et finalement, nous avons le lecteur; qui est le récepteur de la texte. Nous voulons ici pour rechercher la relation entre ces trois éléments et leur interactivité pour afficher ou pour trouver qui est le responsable de faire sens?

Les mots clés: Auteur, Texte, Lecteur, Créativité, Responsabilité.

Summary

This article –Authority Conflicts In Creation– Tries to discuss the responsibility of making the meaning ; by focusing on three important elements: The Author, The Text and The Reader .So, which one of them is the leader in building the semantic alside of anytext ?.Is it the text which helps the meaning ? or is it the authorwhowriteshistext ?or,maybe the reader– whoresponses/read the text– is the producer ofit's meaning.Infact, thereis an interaction betweenthesethreeelements and wecan not saythat the meaningis up to one of themonly.Alltheseideas, willbediscussingwithin the views of different modern criticalmethods'

Keywords : Author, Text, Reader, Creativity, Responsibility

النص على القارئ في الانوجد ، وأسبقية المؤلف على النص ، دون أن يقصد بالأسبقية ههنا معنى الأفضلية . وربما يكون جوهر طرحنا هذا تساؤل أو تساؤلات تفرض ذاتها وتضمن لنفسها الحضور الدائم / المستمر ، لاستمرار العلاقة / المشكلة التي تربط المؤلف بالنص بالقارئ ، فما العلاقة التي تجمع هذه الأطراف الثلاثة ؟ وهل يستقل كل طرف منها بسلطة تضمن له الاستقلال التام في توليد المعنى / الدلالة ؟ وهل هناك تنازع حول هاته السلطة ؟ أم أن هناك توزيعا عادلا للسلطة بينها ؟ من المسؤول عن توليد المعنى أهو المؤلف بمقصده ، أم هو النص بمكوناته الظاهرة / الباطنة ، أم هو القارئ بجهولته و تجربته ؟

ما قبل النص: سلطة المنشأ

إذا رام أي باحث الحديث عن الإبداع ، فقد لا يقدر على ذلك إلا إذا تحدّث عن المبدع / المؤلف ، لكونه صاحب النص الذي أعطاه حق الانوجد ، حق الانتقال من عالم الممكن إلى عالم الوجود. إن المؤلف بما امتلكه من حس وذوق فنيين ، وخبرة بالحياة وتحدياتها ، وقدرة فائقة على الخيال والتصوير ومخالطة طويلة للنصوص ، أمكنه ، استنادا إلى كل هذه الأمور ، أن يُوجد نصا / نصوصا فنية على خلاف النصوص الموجودة في المجالات المختلفة ، بله المجال الإبداعي الفني نفسه ، لأننا داخل حقل الإبداع نجد أجناسا وأنواعا أدبية كثيرة ، قد تندّ عن الإحاطة ، وهذا راجع في الأساس لاختلاف الحمولة الثقافية لدى كل مبدع واختلاف الرؤية الفنية والظروف المحيطة .

هكذا تكون للمبدع سلطة داخل المعادلة الإبداعية ، سلطة المنشأ ، كما تمّت الإشارة إليها ، وسلطة التحكم في المعنى / ما سُمّي في الدراسات النقدية الحديثة بـ "المقصد The Intention" ، لذلك سنسميها "سلطة المقصد". بل إنّ للمبدع — في منظور المناهج السياقية — سلطة شاملة حتى غدا فيها النص الأدبي مجرد تصوير وتثبيت لحياة المبدع النفسية والاجتماعية ، فلا قيمة للنص ، إذن ، ما لم يعبر عن موقف المبدع من العالم ، أو ما لم يعبر عن آمال وطموحات وهموم

شغلت المنظومة الثلاثية: النص — المؤلف — القارئ بال نقاد والدارسين ، قدامائهم ومحدثيهم ، غربيهم وعربيهم ، وهي المنظومة التي يقوم عليها الفعل التواصل كما حدده "ياكوبسون Jakobson" وقد توزعت مقولاتهم و آراؤهم بين هاته الأطراف الثلاثة ، فركز بعضهم على صاحب النص / المبدع / المرسل ، وزكاه ورفع من شأنه على حساب الأطراف الأخرى ، وهناك من التفت إلى النص ورفع قدره وربط القيمة الحققة به ، وجعل ما سواه تابعا ، وانتبه بعضهم إلى دور القارئ / المتلقي في عملية القراءة وكشف المعنى المخبوء في النص ، فالنص لا يقول بذاته بل يقول عبر القارئ .

هكذا توزعت الآراء والفهوم حول بنية مترابطة متلاحمة ، بنية أقطابها الثلاث: نص مبدع ومؤلف مبدع أول ، وقارئ مبدع ثان ، دون تناسي الشروط الأخرى التي تحكم العملية التواصلية ، وتضمن تحقيقها كالشفرة وقناة التوصيل إنّ الحديث عن النص والقارئ وقبلهما المؤلف حديث يشوبه الغموض والإغلاق ، على رغم ما كُتب عن هذه الأطراف الثلاثة ، وما أُسِيل من حبر في سبيل الإحاطة بالإشكالية التي تكتنفها ، وهو ما لا يمكن حده ولا حصره ، بل إنّ الخوض في هذا الموضوع زاد الطين بلة والأمر استشكالا ، لما تولّد عنه من تفريع وتقسيم لمفهوم النصوص والقراء ، فكان النص والعمل الإبداعي والأثر الفني والإبداع وغيرها من التسميات لمسمى واحد ، كما عُرف القارئ بأنواع من التسميات: كالقارئ — المتلقي — المستقبل — المرسل إليه وغيرها ، على ما بين هذه الألفاظ / المصطلحات من اختلاف حاول النقاد والدارسون كشفه وضبطه.

وننبّه إلى أن الآراء الواردة في موضوع النص / القارئ ، أو المؤلف / النص / القارئ ، لا تخلو من دقة في الطرح ، كما لا تخلو من جديد ، حتى لا يُفهم من الكلام السابق سلبنا الأطروحات النقدية حول هذه الإشكاليات المصطلحية والمعرفية كل فائدة وكل قيمة . إنّ ما نرمي إليه في هذه المداخلة هو أن نسائل العلاقة التي جمعت / تجمع المؤلف بالنص وهذا الأخير بالقارئ ، مساءلة تضع في الحسبان أسبقية

والاجتماعية (من أتباع تين) على الرغم من أن الرومنسية اهتمت كثيرا بالمؤلف وحياته .

وقد منحت مدرسة "النقد الجديد The New Criticism" دفعا قويا لهاته النظرية حيث عبر ج. أ. سبنجارن في كتابه "النقد الجديد" 1931 " أن أفضل منهج يستطيع أن يتبعه الناقد الموضوعي هو أن يُركّز على قصد الأديب أو الشاعر بحيث تتركز مهمته في الإجابة عن سؤال نقدي رئيسي هو: "ما الذي حاول الشاعر أن يفعله ، وكيف حقق قصده ؟ وبالتالي لن يلجأ إلى تفسيرات أو تحليلات أو تبريرات خارجة عن بناء العمل أو مقحمة عليه "4

ولكن لما كان القصد "ليس مجرد فكرة محددة تتجسد في العمل ، بل هو دافع نفسي متشابك ومعقد ومتفاعل مع خلفيات في ذهن المؤلف"5 كان تحديد قصد المؤلف في مؤلفه من الصعوبة بمكان ، لأنّ هذا القصد يتدثر بعباءة اللغة الإبداعية ، ولا يتكشف واضحا لكل من يروم أن يفصح سره وأن يعلن عن المخبوء داخله .

ولما كان الأمر كذلك ، أمكن طرح كثير من التساؤلات بوصفها عقبات تُجابه أصحاب هاته النظرية منها: كيف يمكن الكشف عن قصد الفنان وهو قصد خاص ، ذاتي ، يعرفه الفنان وحده ؟ وهل هناك قصد واحد ووحد رُمي إليه الفنان أم أن هناك مقاصد مختلفة ظاهرة وباطنة يعرف بعضها وقد يعجز هو نفسه عن معرفتها ؟ وهل يمكن لناقد / أو قارئ ، مهما كان أن يدعي معرفته بقصد المبدع داخل نصه ؟ ألا ينتهي دور المبدع بمجرد إنهائه لنصه كتابة وتأليفا ؟ وهل بالضرورة أن يُفسّر القصد مضمون النص ؟ وهل ، أخيرا وليس آخرا ، إذا عجز المبدع عن تحقيق قصده في النص ، هل يُنقص هذا من قيمة إبداعه وهل في المقابل ، نجاحه في تحقيق قصده ، يُعلي من قيمة إبداعه ؟ كل هذه التساؤلات / الإشكالات وأخرى هي ما يعترض القول بالقصد ، على الرغم من أن سبنجارن ومن ورائه النقد الجديد قدم مفهوما شاملا وناضجا لهذا المصطلح فقال: "القصد الحقيق للشاعر يتمثل ليس في أحد المشاريع المتعددة التي تطوف بمخيلته ، بل في العمل الفني الفعلي الذي يبذره ، ذلك أن قصيدته هي قصده"6.

طبقة اجتماعية محددة ، إنّ النص الإبداعي هو مجرد صياغة باللغة لتجربة شخصية أو جماعية عميقة .

وإذا كان الإبداع / الشعر تحديدا قد رُبط برَبّات الشعر والجن / الرئي عند اليونان والعرب ، فإنّ الدراسات النقدية المعروفة بـ "السياقية Cotextual" أولت عنايتها للمبدع البشري ، وجعلت منه بؤرة العملية الإبداعية ، على الرغم من أنّ كل توجه نقدي فيها حلّل هذه القضية / الإشكال من زاوية رؤية خاصة به . فالمقاربة النفسية مثلا رأت بأنّ الإبداع الفني قائم على العبقرية والتي هي "انفعالات ذكية منظمة يتميز صاحبها بقدرة أكبر على عمليات التركيب والتحليل والربط والتنظيم عن بقية الناس"1 ؛ عبقريةٌ خولت المبدع أن يُوجد نمطا من التأليف / الكتابة فريد ، وهي أي العبقرية ، خط أحمر فاصل بين المبدع وغير المبدع .

وإذا كانت هذه المقاربة لم تغفل الحديث عن النص والمتلقي ، فإنّ جُل حديثها تركز على الناحية النفسية ، لذلك اعتبر "فرويد Freud": " الأدب والفن تعبيراً عن اللاوعي الفردي ومجلى تظهر فيه تفاعلات الذات وصراعاتها الداخلية"2. ولسنا هنا بصدد عرض جميع الآراء النقدية التي تناولت قضية المبدع ، لأنّها قضية طويلة عريضة تصدّت لها عديد الدراسات ، ولكنّ الغرض هنا هو الإشارة إليه وتأكيد الاهتمام الكبير الذي حظي به المبدع ، منذ القديم / اليونان / العرب وحتى العصر الحديث .

غير أنّ الموقف يستدعي — بالضرورة — الحديث عن النظرية القصصية The Itentional Theory ، التي يرى احب "موسوعة النظريات الأدبية" نبيل راغب بأنها واكبت كل عصور الأدب و النقد ، و حسبه إنّ: "الأديب أو الفنان لا يفكر في ابداع عمله إلا إذا كان في ذهنه قصد أو هدف معين ، حتى لو كان غامضا أو مشوشا ، فهو يمثل الحافز الأساسي الذي يكشف له معالم الطريق و يمدّه بقوة الدفع اللازمة لمواصلة الإبداع"3.

وقد توسعت وتفرّعت هذه النظرية لتهتم به منذ ميلاده ومراحل تحوله أثناء عملية الإبداع ، كما تصدّت لكل التيارات التي تدفع الناقد بها هو متلقي للاهتمام بأمور خارجة أو بعيدة عن مقصد المبدع انطلاقا من العمل الفني ، فهاجمت المدرسة الرومنسية ، والمدرسة الانطباعية والمدرسة التاريخية

لا جدوى منه"⁹، وقد كان لهذا الرأي صده في الوسطين النقدي والفلسفي الحديثين لدى بارت، ولوي ألتوسير، وميشيل فوكو وغيرهم، إلا أن الأمر المتغفل هنا هو أن رفض "فاليري" للمؤلف كان رد فعل على آراء "تين" النقدية المغالية فيه.

وإذا كان الحديث عن موت المؤلف / عزله يستند — كما يذكر الدارسون — إلى "موت الإله" النيتشوي، موت كل سلطة، فإنّ ما لا يجب إغفاله هو إمكانية النص / الكتابة على البقاء حتى بعد موت المؤلف حقيقة، وقدرته على الاستمرار والتأثير — ربما — كما لم يؤثر من قبل في عهد صاحبه. ولعل هذه الخاصية الموجودة في النص هي ما دفعت البنيويين — ومن قبلهم الشكلايين — للاهتمام والانشغال الكبيرين به، فكان عصر النص.

وإذا كانت المرحلة السابقة / مرحلة المؤلف قد شكلت ما يمكن أن نصلح عليه ب "نص المؤلف Writer's text" فإنّ هذه المرحلة / مرحلة النص قد شكلت ما نسميه "نص النص Text of The Text"، وربما تصدق هذه التسمية الأخيرة لأنّ البنيوية اعتبرت النص بنية مغلقة على ذاتها لا تحتاج إلى شيء خارجها ليفسرها، بل إن النص هو ما يفسر النص لا شيء غيره.

وقد مهد لهذه الأفكار، بل وأقام صرحها الشكلايون The Formalists الروس، الذين هدفوا لإيجاد علم أدبي مستقل انطلاقاً من النص وخصائصه، لذلك أكد "بوريس إخنباوم" أن هدفهم "كان الوعي النظري والتاريخي بالوقائع التي تخص الفن الأدبي بما هو كذلك"¹⁰. وحتى لا نتوه في متاهات التأصيل للبنيوية سنركز القول في أمر النص وكيف أصبح من مجرد تابع لقصد صاحبه إلى بؤرة مهيمنة لدى دارسي النقد الأدبي في هذه الفترة.

لقد استطاع النص أن يطيح بمبدعه ويستقل بسلطته، فهو صاحب الأمر والنهي، وهو مصدر كل قصد ومصدر كل فهم، لذلك ألفينا إمبرتو إيكو Umberto Eco يتحدث عن ثلاثة أنواع من المقصد فهناك: "مقصدية المؤلف"، ثم مقصدية التأليف أو النص أو الإبداع ثم مقصدية القراءة، أي كيفية استقبال النص بالفهم المتأول¹¹

ويظهر هذا المعنى بداهة من تسمية العرب الأبيات من الشعر بالقصيدة وهو بمعنى القصد، ومنها كان أيضاً "بيت القصيد"، وإن كان النقاد القدامى يُجمعون أو يُرجعون النص إلى صاحبه / مبدعه، ويرون في ذلك أمراً بديهيّاً / منطقيّاً، فإن بعضهم / من القدامى، وبعضهم الآخر من المحدثين والحداثيين، يفصلون بين المبدع وإبداعه، فهذا الجاحظ مثلاً، وإن ربط بينهما في بعض آرائه، يُقرّ بأنّ: "الكتاب يفضل صاحبه، ويتقدّم مؤلفه ويرجح قلبه على لسانه وقد يذهب الحكيم وتبقى كتبه، ويذهب العقل ويبقى أثره"⁷

وهذا الرأي يشابه كثيراً ما ينادي به النقاد المعاصرون من ضرورة الاهتمام بالنص وحده، كسرا لسيطرة المؤلف عليه وسجنه إياه في معقل القصد والهدف، غير أنّ أحدا منهم على حد قول عبد الملك مرتاض: "لم يستطع البرهنة / البرهان العقلي والهادي على هذه الأطروحة قط"⁸ وهذا ما سيتم مناقشته فيما يتقدم من هذه المداخلة.

2- سلطة النص

إن كان للعصر الحديث من أثر على العلوم الإنسانية فهو المنحى العلمي الذي اتجهته هذه الأخيرة تأثراً بالعلوم الدقيقة، وتجسّد هذا التوجّه جلياً في الدراسات النفسية والاجتماعية، ومن بعدها الدراسات اللسانية التي كانت سبباً أساساً في تقدّم الدراسات النقدية الحديثة.

وقد أدّى الاهتمام بالدراسة "الآنية Synchronic" للغة في الدرس اللساني كما ضبطه وطوره رائده السويسري "دوسوسير" إلى إحداث قطيعة شبه كلية مع الدراسة "التاريخية Diachronic" السابقة للغة، وكان لضبطه مفهوم اللغة، واللسان، والكلام واهتمامه بمحوري التأليف والاستبدال أثره البالغ في تشكيل الدرس النقدي الحديث، الذي تلقّف تلك المبادئ واستثمرها في محاورته للنصوص الإبداعية بطريقة تُنشد الموضوعية، وتبتعد عن الذاتية.

بدائيةً، تمّ عزل المؤلف عن كتبه / نصه منذ أن قدّم الشاعر والناقد الفرنسي "بول فاليري" رأيه المشهور في كتابه "حوار الشجرة" بقوله "إنّ كل إبداع أولى له أن يكون أيّ شيء إلا أن يُعزى إلى مؤلّفه" بل إنّه اعتبر الاشتغال بأمّر: "المؤلف تفصيلاً

النص المقروء أحادي المعنى (المغلق) (Lisible) والنص المكتوب متعدد المعنى والقراءة (المفتوح) (scriptible) محددا مفهوما من النص بقوله "إن كل نص هو تناص، وكل النصوص الأخيرة هي ماثلة فيه"¹⁶.

هكذا يتقلت النص من النسقية المغلقة والبنية المستقلة، ليصبح نصوصا متداخلة، تسمح بتعدد الدلالة وإمكانية القراءة المستمرة، كل قارئ بإمكانه أن يجد في النص ما قد يزوده النص به من تأويلات، النص مصدرها الأول وليس الأخير، وربما تكون هذه الرؤية الأخيرة هي ما سعى التأويل ونظرية التلقي / القراءة والتفكيك إلى تأكيده في أطروحاتهم النقدية.

3- سلطة القارئ

بعد موت / قتل المؤلف، والذي - كما يبدو لنا على الأقل - لم تُشيع جنازته كما ينبغي لها أن تُشيع، بعد أن كان ذا أهمية عليا لدى الرومنطيين، "نشأ عنها الاهتمام بحياته ومنجزاته حتى أصبحت السيرة الشخصية جزءا من الإنتاج الأدبي ومن نقده"¹⁷، وبعد تجاوز النص / النسق المغلق إلى النص المغلق بلغة ايكو، المكتوب بلغة بارت، "نص القارئ Text of reader" بلغتنا، إذا جاز لنا ذلك، بعد كل هذه التحولات جاء عصر القارئ، مقصدية القارئ، فعل القراءة - كما يقرر إيزر Iser - تصدّر فيها القارئ أو المتلقي الواجهة، واجهة المعادلة الإبداعية، وإن كان حاضرا في الحقيقة عبر العصور، إلا أنّ حضوره في الدراسات النقدية الحديثة فاق كل التوقعات، لقد صارت السلطة إليه، سلطة الدلالة وسلطة توليدها.

لقد أنبأ موت المؤلف Death of Autor حسب بارت - بميلاد القارئ، و أن الأول فقدَ صلاحياته القديمة. ولأن الطبيعة كما يقال تأتي الفراغ، فقد كان القارئ هو من ملأ ذلك الفراغ، لقد حاز الخطوة والسودد، وجلس على عرش المعنى، ولكن بارت بتأكيده أن القارئ وريث للمؤلف يكون قد وقع فيما حذر منه فوكو من قبل لأنه "سيمنح قيمة قديمة لمفهوم جديد يتسم بنفس سمات المؤلف التقليدية"¹⁸.

هذه النتيجة التي مفادها أن القارئ صار يمتلك ما كان يمتلكه المؤلف قبلا، دفعت دريدا Derrida بدلا من القول بموت

ولعل المقصود بمقصدية الإبداع هنا هو نفسه ما ذكره نبيل راغب في النظرية القصصية عن "القصد الجمالي" وهو الذي يركز حديثه عن اهتمام المتلقين على العمل بوصفه موضوعا جماليا¹²، لكن البنيوية تبعد بأسسها ومنجزاتها عن فكرة المقصدية لأنها تعاملت مع النص - باعتبارها منهجا - اعتمادا على النموذج اللغوي، وبذلك قطعت مع كل ما هو خارجي، فأقامت بذلك للنص صرحا متفردا وأغلقت الباب أمام المؤلف لأنها اهتمت "بتقعيد الظواهر وتحليل مستوياتها المتعددة في محاولة للقبض على العلائق التي تتحكم بها ..."¹³

ونتح عن هذا الاهتمام المفرط - من طرف البنيوية - بالنموذج اللغوي وبالوصفية والمعيارية، تدمّر وخروج لبعض النقاد البنيويين أنفسهم عن البنيوية، و"بارت" على رأسهم حيث اعتبر "الكتابة الأدبية تجعل من المعرفة احتفالا"¹⁴ بل إنه غير عبادة البنيوية إلى السيمياء ومنها إلى التفكيك كما بدا من خلال كتبه وآرائه.

ولما كان النقد البنيوي وصفا محايدا للخطاب استنادا إلى المبادئ اللغوية، فقد أصبح النص الواحد من المنظور البنيوي - يحمل / يقبل قراءة واحدة أو على الأقل قراءات متقاربة، لأنها تتبع آليات وخطوات مقاربة واحدة، وبالتالي فقد النص - على الأقل - ما كان يملكه في عصر المؤلف من تعدد مناخ الدلالة فيه، من نفسية واجتماعية وتاريخية وغيرها.

لذلك جاءت المناهج التالية، لتتجاوز فكرة الإغلاق في النص، وتفتح الدلالة وتنادي بتعدددها، بل ولا نهائيتها كما ادّعت ذلك السيمياء والتفكيك والتأويل وغيرها. وكان لتشظي الدلالة وانقسامها، بل وحتى غيابها، أثره في تغيير مفهوم النص، فإن كان في المفهوم البنيوي قُصد به: "جنس من أجناس المؤسسة الاجتماعية (أي الكتابة الأدبية: الأدب) يشاركها في سماتها العامة ويتميز عنها بخصائص مقننة هي الأعراض والشفرات الأدبية والتقاليد المتعارف عليها"¹⁵ وهذا التمييز بين الكتابة والنص عندهم هو نفسه التفريق الألسني بين اللغة كنظام (langue) و فعل القول الفردي (Parole) كما يشير الرويلي والبازي، فإن بارت السيميائي مثلا يضع مصطلحين اثنين

إنه حوار دائم — ذهاباً وإياباً — من النص باتجاه القارئ ومن القارئ باتجاه النص، هكذا يمارس كل واحد منهما سلطته، جولة بجولة.

4- تنازع السلطة: جدلية توليد المعنى

ماذا بعد كل ما قيل؟ هل ووري المؤلف التراب حقاً؟ هل تمكّن النقد البنيوي وما بعده من كتم أنفاسه، وإعلاء أنفاس النص أو القارئ؟ وهل بعد تجاوز أصحاب "نقد استجاب القارئ Reader-response criticism" للنص وتأكيدهم فاعلية القراءة والقارئ في إعادة إنتاج النص مبني ومعنى، يُمكن أن نتوقع فيما سيأتي من توجّهات نقدية جديدة تجاوزا آخر للقارئ وحتى للقراءة؟ أم أنّ هذا كلّه مجرد تمحّل لا قيمة ولا مصداقية له؟ ألم يبق / يظل النص و القارئ الطرفين الراحين على طول الأطروحات النقدية القديمة والحديثة؟ كل هذه التساؤلات وغيرها مشروعة مشروعياً الآراء والأفكار المتقاربة حيناً، المتباعدة / المتناقضة أحياناً كثيرة. لقد ناقشت كل المناهج — تقريباً — مسألة المؤلف / النص / القارئ، أو كل ما له صلة بهاته الأطراف الثلاثة، واختلفت آراؤهم باختلاف تركيزهم على طرف من هذه الأطراف، فكثرت المناهج والمقاربات، وتعدّدت الفهوم والإجابات، وكان من أهم نتائجها أنها أبانت عن دور هذه الأطراف داخل المعادلة الإبداعية كما أبانت عن التفاعل الكبير الذي يجمعها، رغم استقلالية كل طرف بهايته الخاصة.

إنّ تنازع السلطة / توليد الدلالة داخل هذه المعادلة الإبداعية أو ما يُحسب أنّه كذلك، لا يعدّو أن يكون عملية جدلية تعمل سويّاً أو بشبه استقلال في تشكيل الدلالة وتوليدها، أما تنازع السلطة — فيبدو لنا على الأقل — تنازعا بين وجهات النظر النقدية / أي المناهج، التي ادّعى كل منهج منها بأن طرفاً من بين الأطراف الثلاثة هو صاحب الأمر والنهي في بناء المعنى أو وضعه، فمن انتصر منهم للمؤلف اعتبره بمقصديته واضعها، وما دور المتلقي سوى الكشف عنها، وهكذا كان الحال بالنسبة لبقية التوجّهات.

إلا أنّنا لاحظنا نوعاً من الموضوعية / اللاتعصب لدى توجّهات نقدية ما بعد بنيوية، كالتفكيك الذي تحايل على الأطراف

المؤلف، دفعته لأن يقول "بأهمية الكتابة التي تقضي على صلاحيات المؤلف التقليدية وتجعله مجرد علامة من علامات الميتافيزيقيا الكلاسيكية، فهو يرى المؤلف يكتب بلغة لا يستطيع التحكم بها كما لا يستطيع الخلاص منها، لهذا فهو بدلاً من القول بأهمية القارئ يقول بأهمية القراءة"¹⁹.

ينطلق التفكيك في مناوشته للنصوص الإبداعية من عدم وجود معنى أصلاً داخلها، فليس هناك سوى دوال تحيل على دوال وهكذا إلى ما لا نهاية، كما أن المعنى مرجأ إلى حين، لم يأت بعد، فلا شيء خارج النص.

ورجوعاً إلى القارئ يمكننا القول — بثقة تامة — إنه لم يحظ بالاهتمام والتقديم مثلما حظي به في نظرية الاستقبال الألمانية (ياوس وإيزر) والأبحاث المهمة بالتأويل.

وإذا كان "ميكائيل ريفاتير وإمبرتو إيكو" قد تحدّثا عن الظاهرة الأدبية بأنها تكمن في العلاقة القائمة بين النص والقارئ، و حاول "ريفاتير" تأكيد أن "القارئ مجبر على قراءة النص الشعري قراءتين: الأولى استكشافية والثانية هيرمينوطيقية، الأولى يصل فيها إلى الدلالة والثانية يجد نفسه فيها أمام التديل، أي أمام تعدد الأبعاد الدلالية"²⁰، فإن "ريفاتير" لم يوسّع من اهتمامه بالقارئ ودوره "لأنّه في العمق كان يؤمن بوجود نواة دلالية رحيمة Matrice في كل نص أدبي أو قصيدة، وهذه النواة يعبر عنها في النص بواسطة تورية موسعة..."²¹ وكذلك كان الحال مع إيكو، فكلاهما أبقى للنص سلطته وحدّ من سلطة القارئ في تشكيل الدلالة.

لقد اعترضت أغلب الاتجاهات النقدية "ما بعد البنيوية Post Structuralism" على الزعم القائل "بأنّ المعنى كامن في النص الأدبي، وترفض حصر المعنى بالنص وتميل إلى الاعتقاد بأن القارئ هو الخالق الحقيقي للمعنى"²²

ولها أصبحت السلطة بيد القراءة و القارئ، تعددت الآراء والدراسات حول مفهوم القراءة والقارئ وأنواعهما، وما يمكن أن تفعله القراءة أو القارئ في مواجهة النص؛ فايزر مثلاً يرى أن النص مليء بالثغرات التي يملأها القارئ و الناقد (وياوس) يؤكد على أن القارئ هو الذي يقول باستكمال العملية (القراءة)²³

بين الدارسين حول مصطلح المؤلف، كما لن نجد إجماعاً حول المسؤول عن توليد المعنى داخل النصوص.

خاتمة

ما عسى هاته الخاتمة تكون؟ وعن أي شيء يمكننا الحديث هنا؟ ألا ينبغي لنا ترك هذه المداخلة دون خاتمة حتى لا نتقول على أي طرف من أطراف المعادلة الإبداعية بها ليس فيه؟ ففي البدء كان المؤلف، و في البدء كان النص، وفي البدء أيضاً كان القارئ / القراءة، إن ميلاد / انوجاد طرف من هؤلاء مرهون بميلاد بقية الأطراف، فلا وجود لمؤلف دون نص، ولا وجود لنص دون قارئ كما لا وجود لهذا الأخير دون مؤلف وهكذا، سلسلة حلقاتها الرئيسة ثلاث وبقية باقية مكتملة.

وإذا تحدثنا عن تنازع للسلطة بين هاته الأطراف الثلاثة في تشكيل وتوليد الدلالة، فربما أمكننا الزعم بأن الصراع قائم داخل كل طرف، بينه و بين نفسه؛ فالمؤلف بحمولته المعرفية ومشاعره وتجاربه ومقاصده الواعية وغير الواعية، تتنازع كل هاته العناصر في تشكيل دلالة النص / نصه، و حال كل من النص و القارئ ليست بأفضل من حاله، ومادام الأمر كذلك، فلا سبيل إذن لزعم أي ناقد من النقاد بأن طرفاً من الأطراف يتفرد بالدور على حساب البقية.

ولها كانت القراءة تجربة شخصية ومخاضا عسيراً لها، فإنه يمكن القول بأن المؤلف يقرأ الحياة والوجود تأليفاً، والنص يقرأهما لغة وكتابة، أما القارئ فيقرأ في النص كل شيء ممكن، متوقع، يقرأ المؤلف، يقرأ ذاته، يقرأ الحياة والوجود والخيال، يقرأ الإنسان.

الثلاثة بأن ركّز على القراءة، والكتابة بدل التركيز على القارئ والنص على الرغم من أنّ حديثه انصب في بوتقة إعطاء الدور الكبير للقارئ والنص في عملية القراءة.

أما نظرية التلقي بفرعها لدى ياكوب و إيزر، فبحثت عن تعدد الدلالة، ورفضت أن يكون النص هو المصدر الوحيد أو الوسيط الوحيد الممكن لبناء الدلالة، لاسيما أنّ هذه النظرية أعطت للذات المتلقية القدرة: "على إعادة إنتاج النص بوساطة فعل الفهم والإدراك ومتمكنة بذلك من تكثير المعنى وتشقيق وجوه لانتهائية من بنية مما يجعله قادراً على الديمومة والخلود بفعل الحوارية المستمرة بين بنية النص و بنية التلقي، ولم تقتصر هذه الآثار على البعد النصي بحدوده الفردية بل انصب الأثر على بنية النوع الأدبي أيضاً" ²⁴

يبدو جلياً - مما قلناه سابقاً - أنّ عملية توليد الدلالة عملية معقّدة تعقّد حقيقة كل طرف من أطراف المعادلة الإبداعية، فمن هو المؤلف مثلاً؟ هل هو الذي حطّ بقلمه حروف النص، فهو صاحب اللحم والدم المعروف المحدّد، أم أنّه - كما تساءل نيتشة ومالارمييه وبارت وفوكو - من المتكلم فأجابوا - على لسان بارت - بأنّ: "اللغة هي التي تتكلم وليس المؤلف، أن تكتب هو أن تصل إلى تلك النقطة حيث اللغة هي التي تفعل وتؤدي وليس أنا" ²⁵.

اللغة صارت مؤلفاً، والمؤلف / الذات لا وجود له، كما يرى ديكر و تودوروف، بل هناك مؤلف ضمني فقط، إلى غيرها من الآراء التي تشعبت وتعدّدت، فلا سبيل إذن لإيجاد اتفاق

الهوامش

- عزيز الماضي ، في نظرية الأدب دار المنتخب العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1993 ، ص 133 .
- 2— صلاح فضل مناهج النقد المعاصر ، دار الآفاق العربية ، 1996 ، ص 65.
- 3— نبيل راغب — موسوعة النظريات الأدبية ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ، ط 1 ، 2003 ، ص 489 .
- 4— نبيل راغب ، موسوعة النظريات الأدبية ، ص 491 .
- 5— المرجع نفسه ، ص 493 .
- 6— المرجع نفسه ، ص 496 .
- 7— الجاحظ الحيوان ، ج 1 ، تح عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط 3.1969. ص 85 .
- 8— عبد الملك مرتاض ، الكتابة من موقع العدم مساءلات حول نظرية الكتابة ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، دط ، 2003 ، ص 255 .
- 9— المرجع نفسه ، ص 271 .
- 10— ترفتان تودوروف ، نظرية المنهج الشكلي ، نصوص الشكلايين الروس ، ترجمة ، إبراهيم الخطيب ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية 1982 ، ص 30.
- 11— Umberto Eco. Les limites de l'interpretation p.29.30 نقلا عن مرتاض — الكتابة من موقع العدم ، المرجع السابق ، ص 266—267.
- 12— نبيل راغب الموسوعة ، ص 496 .
- 13— سعيد الغاني وآخران ، معرفة الآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط 1999 ، ص 39 .
- 14— درس السيميولوجيا ، ترجمة ، عبد السلام سعد العالي ، دار توبقال للنشر 1986 ، ص 16 .
- 15— ميجانارويليو وسعد البازعي ، دليل الناقد الأدبي ، المركز الثقافي العربي . بيروت . ط 2.2000. ص 172 .
- 16— ذكره مرتاض — الكتابة من موقع العدم ، المرجع السابق ، ص 236 .
- 17— ميجان الرويلي وسعد البازعي ، دليل الناقد الأدبي ، المرجع السابق ، ص 153 .
- 18— المرجع نفسه ، ص 156 .
- 19— المرجع نفسه ، ص 157 .
- 20— حميد حميداني ، القراءة وتوليد الدلالة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط 1.2003 ، ص 71 .
- 21— المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.
- 22— القصيدة و النقد ، سلطة النص أم القارى ، فاضل ثامر ، الأقلام ، ع 1 بغداد ، 1988 ، ص 12 نقلا عن بشرى موسى صالح ، نظرية التلقي أصول و تطبيقات المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط 1 ، 2001 ص 41 .
- 23— فاضل ثامر ، اللغة الثانية ، المركز الثقافي العربي ، ط 1994 ، ص 41 .
- 24— بشرى موسى صالح ، نظرية التلقي ، المرجع السابق ، ص 52 .
- 25— ميجان الرويلي وسعد البازعي ، دليل الناقد الأدبي ، المرجع السابق ، ص 153 .

إستراتيجية الحملات الإعلامية والإعلانية لحماية البيئة في الجزائر وسائل الإعلام أنموذجاً

نور الدين ميني
جامعة سكيكدة

ملخص

تحاول هذه الدراسة الكشف عن أهم المشاكل التي تعاني منها البيئة ، والدور الإعلامي الذي تقوم به مؤسسات حمايتها في ظل التطور الصناعي والنشاط الاقتصادي الذي تنتهجه. وهذا من أهم المواضيع الآتية التي تحتاج إلى توعية الأفراد وتزويدهم بالمعلومات البيئية واكتسابهم اتجاهات ايجابية نحو البيئة تمكنهم من درء المشاكل البيئية. وكذلك تم التركيز على المكانة التي أعطيت للإعلام والاتصال في إطار الاستراتيجيات التنموية الوطنية ، من أجل معرفة مدى تكاثف جهود الوزارة والمؤسسات الخاصة بحماية البيئة وكذا الجمعيات والإعلام من أجل المحافظة على البيئة وتهدف الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات الحملات الإعلامية المنتهجة ، ومعرفة دور وسائل الإعلام في ترسيخ ثقافة الوعي البيئي.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية ، الإعلام ، الإعلان ، البيئة.

Résumé

L'objectif de cette étude est de mettre en exergue l'importance de la communication environnementale entreprise par les organisations écologiques.

Le monde rencontre aujourd'hui un grand nombre de problèmes environnementaux dont le réchauffement climatique et la pollution. Le rôle qui doit être joué par les organisations et les associations écologiques en matière de communication environnementale est assez considérable au vu de l'essor de l'activité industrielle et économique que connaît le pays. La communication a toujours été indispensable pour les entreprises. celles-ci sont également concernées par la protection de l'environnement.

Cette étude montre aussi la place accordée à la communication environnementale dans le cadre des stratégies de développement nationale. Il a été question aussi de connaître le rôle des médias dans le processus d'une prise de conscience écologique.

Mots clés : Stratégie, Information, Publicité, Environnement.

Summary

The purpose of this study is to highlight the importance of strategic media campaigns and advertising in the protection of the environment. It is an attempt to detect the most important problems of the environment as a dynamic medium and identify the media role played by the institutions responsible for the protection of the environment in raising awareness about its importance. In the light of industrial development and economic activity pursued by the state, irreparable damages can occur if this development is not exploited and planned appropriately. This study also shows the importance given to environmental communication in the context of national development strategies. It focuses on the efforts of the Ministry and the organizations and associations for the protection of the environment and the role of the media in the process of environmental awareness.

Keywords: Strategy, Information, Advertising, Environment.

مقدمة

تعد العملية الإعلامية الاتصالية عنصراً أساسياً من عناصر التطور الاجتماعي، حيث تساعد على إحداث التغييرات الاجتماعية في مختلف المجالات، غير أنه لا بد من نقل المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الجمهور لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين بمصادر المعلومات.

وفي هذا السياق قد لا يكون الإعلام والاتصال في مجال البيئة مصطلحا جديدا على المتخصص، لكنه ليس كذلك لدى عامة الناس بسبب تغييبه عن الساحة بشكل عام لأسباب أو لأخرى، وفي الحقيقة أن الحديث عن البيئة في الجزائر يعد لدى الكثيرين نوعا من الترف الاجتماعي لأنها ببساطة تبقى في مؤخرة سلسلة اهتمامات المواطن وينسحب الأمر نفسه على اهتمامات صاحب القرار سواء كان في السلطة التشريعية أو التنفيذية. وهذا ما سنحاول معالجته في هذه الورقة البحثية.

تحديد المشكلة

يشكل مفهوم حماية البيئة قضية مهمة حظيت باهتمام المتخصصين في شتى المجالات ومختلف المجتمعات الإنسانية، ذلك بعد أن كان الاهتمام بقضاياها نوعا من الترف الإنساني. ولقد تبلور مفهوم حماية البيئة من خلال مسارين أساسيين، أولهما تبناه العالم الغربي ويقوم على تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية وثانيهما تبنته دول العالم الثالث ويستند على معارضة الطرح الغربي لحماية البيئة باعتباره شكلا من أشكال القضاء على حق التنمية لهذه الدول.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تبنت هذا المفهوم في سياساتها الصناعية وأنشطتها الاقتصادية بعد أن أدركت مدى الخطورة التي تهدد بيئتها، لهذا الغرض أعدت إستراتيجية وطنية ترمي إلى الحفاظ على سلامة البيئة في إطار التنمية المستدامة وحددت فيها الأهداف بكل وضوح، فسعت لربط

تشريعاتها بالأطر القانونية الدولية العديدة المتعلقة بالبيئة من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء الوكالات والهيئات المتخصصة في رعاية شؤون البيئة منها: الوكالة الوطنية لحماية البيئة والوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة، وإبرام قوانين لحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها.

كما ساهمت في تطوير وترقية الثقافة البيئية من خلال تفعيل دور الإعلام بها يضمن قدرتها على مواجهة حالات الأزمة، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات وقامت بإدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على النمو المستدام والتقليص من ظاهرة الفقر وكذا حماية الصحة العمومية، من خلال بذل مجهودات معتبرة في مجال التربية والتّحسيس البيئي والتي أعطت نتائج مشجعة بفضل العمل المشترك للسلطات العمومية ووسائل الإعلام والحركة الجمعوية، حيث تنظم دوريا تظاهرات علمية في مجال البيئة بمناسبة الأيام الخاصة بالبيئة، ولقد أدركت كذلك مدى أهمية الإعلام في نشر هذه الثقافة الجديدة للارتقاء بالوعي البيئي من خلال كافة الوسائل الشخصية والجماعية، حيث تلعب دورا بارزا في التبصير بقضايا البيئة باعتبارها أدوات اتصالية فعالة تساعد على توجيه الجماهير وتغيير سلوكياتهم.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الاستراتيجيات الإعلامية المتبعة لحماية البيئة في الجزائر؟ وتدرج ضمنه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأدوار المختلفة لوسائل الإعلام لحماية البيئة؟

- ما هي استراتيجيات الحملات الإعلامية والإعلانية المتبعة؟

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة تم تقسيم وهيكل البحث على النحو التالي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي نظري.

المحور الثاني: أساسيات حول الإعلام البيئي.

المحور الثالث: تطور الاهتمام بحماية البيئة في الجزائر على المستويين القانوني والإعلامي.

المحور الرابع: الأسس العلمية لاستراتيجيات الحملات الإعلامية والإعلانية لحماية البيئة.

أولاً: تحديد المفاهيم

1- مفهوم الإستراتيجية La stratégie: على المستوى اللغوي هيفن من الفنون العسكرية يتناول الوسائل التي يجب الأخذ بها في قيادة الجيوش¹، وهي كلمة مشتقة من الكلمة الإغريقية Stratégos والتي تعني فن الحرب وهو ما يدل على أنها اصطلاح عسكري أصلاً.² أما على المستوى الاصطلاحي فيعرفها توماس Tomas بأنها خطط وأنشطة المؤسسة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المؤسسة وأهدافها، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل بها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية.³

ويعرفها فليب كوتلر Philip Kotler أنها عملية تنمية وصيانة العلاقة بين المؤسسة والبيئة التي تعمل فيها من خلال تنمية أو تحديد غايات أو أهداف واستراتيجيات وخطط تنموية لمحفظة الأعمال لكل العمليات أو الأنشطة التي تمارس هذه المؤسسة.⁴ وفي تعريف المعجم الإعلامي تعني الإستراتيجية منح المخطط طرق بديلة لإنجاز الأهداف العامة وأهداف الخطة.⁵

وعليه فالإستراتيجية هي إعداد الأهداف والغايات الأساسية للمؤسسة، واختيار خطط العمل، وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ تلك الأهداف، في ظل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، ومحاولة تنفيذها وتقويمها.

2- مفهوم البيئة L'environnement: في معناها اللغوي كلمة البيئة مشتقة من الفعل بَوَّأَ الرباعي، يقول تعالى: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبَوَّأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون من الجبال بيوتاً فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين" (سورة الأعراف الآية 74)، والبيئة تعني الوسط والإحاطة.⁶ وهذا المفهوم في اللغة اسم مشتق من الفعل بَاءَ وبَوَّأَ ومضارعه يَبْوءُ، وتشير معاجم اللغة إلى أن هذا الفعل قد استخدم في أكثر من معنى، ولكن أشهر المعاني هو ما كان في أصله اللغوي يرجع إلى الفعل بَاءَ ومضارعه يَتَبَوَّأُ، بمعنى نزل وأقام، والبيئة تعني في اللغة المنزل وهو ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما.⁷

وبالنسبة للمعنى الاصطلاحي للبيئة هي مجموعة من العناصر

الخارجية لنظام محدد والتي تعتمد على عدة عوامل (المصادر، الاحتياجات، التصور الاجتماعي).⁸ أما في اللغة الفرنسية، فإن كلمة Environnement يقصد بها العناصر الطبيعية والصناعية التي تحيط بالإنسان، وفي اللغة الانجليزية يستخدم لفظ Environnement للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة في التنمية وتشمل عناصر الطبيعة أيضاً.⁹

والبيئة حسب المشرع الجزائري، هي المكونات من موارد طبيعية غير حيوية، وحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والحيوان والنبات بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذلك الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.¹⁰

وعلى كل فالبيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، والمتضمن العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والإنسانية والطبيعية والتي تؤثر عليه وعلى كافة أفراد المجتمع، بحيث تحدد للإنسان علاقته في أشكال مختلفة تؤدي به إلى التفاعل والتكامل والاستمرار.

3- الإعلام والاتصال البيئي: communication environnementale هو نوع من أنواع الاتصال يشمل كلا من الاتصال الجماهيري - الإعلام - والاتصال الشخصي والذي يختار موضوع البيئة كأساس للمعالجة وهو تخصص يسلط الضوء على كل المشكلات والمفاهيم البيئية من بدايتها وليس بعد وقوعها.¹¹

ويعتمد هذا التخصص على قنوات الاتصال الجماهيري والشخصي ويهدف إلى الارتقاء بالوعي البيئي في تسيير وفهم إدراك المتلقي لقضايا البيئة وبناء قنوات اتجاه القضايا البيئية وهو شامل لكافة شرائح المجتمع بطرحه لقضايا تناسب كل مستوياته، وهو كأداة يركز على توضيح المفاهيم الإعلامية البيئية، وإحاطة الجمهور المتلقي بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مجال البيئة وتنوير الجمهور لتكوين رأي فعال في قضايا البيئة.¹²

ثانياً: أساسيات حول الإعلام والاتصال البيئي

أسس ومبادئ الإعلام البيئي: لكي يتحقق نجاح الإعلام البيئي

يتحقق معه تكامل وظيفي للمواطنين، ينتج عنه ترشيد السلوك البيئي في تعامل الإنسان مع محيطه، وتحفيزه للمشاركة في حماية البيئة.

ومهمة الإعلام البيئي تتمثل في استخدام وسائل الإعلام لتوعية الإنسان، وإمداده بكل المعلومات التي من شأنها أن ترشد سلوكه وترتقي به إلى مستوى المسؤولية للمحافظة التلقائية على البيئة والعمل على تنمية قدراتها. وقد صنف الباحثون وسائل الإعلام إلى خمسة أصناف وهي:

* وسائل الإعلام المكتوبة وتشمل الصحف والمجلات والكتب والملصقات.

* وسائل الإعلام المسموعة وتشمل الإذاعة والتسجيلات.

* وسائل الإعلام المرئية وتشمل التلفاز والانترنت والسينما.

* وسائل الاتصال الشخصي كالمقابلات الشخصية والمحاضرات والندوات والخطب والاجتماعات والزيارات الميدانية، المتاحف والمعارض.

وتعتبر وسائل الإعلام بكافة أشكالها المصدر الرئيسي للمعلومات حول البيئة، ولها أثر كبير في تشكيل الاهتمامات البيئية عند الجمهور، لذا يتعين على النشاط الإعلامي أن يتناول باستمرار قضايا البيئة المطروحة.¹⁴ ويمكن أن يساهم الإعلام في المحافظة على البيئة على النحو التالي:

- تهيئة المناخ لتقبل الفرد تغيير عاداته وسلوكه البيئي التقليدي الذي يكون سلبيا.

- تخطيط الحملات الإعلامية التي تستهدف الجوانب البيئية الأكثر إلحاحا في المجتمع على أن يكون ذلك بشكل مستمر ومبرمج ومتعدد الجوانب.

- إيجاد صيغة من التعاون المنتظم المستمر، وقنوات تغذية بالمعلومات بين مسؤولي الإعلام وأخصائيي الأبحاث البيئية.

- دعوة الجهات الإعلامية للتنسيق فيما بينها بشأن المعالجات الإعلامية للمادة العلمية لتكون فعالة ومشوقة وفي قوالب ثقافية وفنية مفيدة ومثيرة للاهتمام وممتعة ومؤثرة.

ويواجه الإعلام البيئي مشكلات نشير إلى أهمها فيما يلي:¹⁵

- الشك في مصداقية الجهود نحو المحافظة على البيئة.

- التناقص التدريجي لعدد الجماهير المهتمة بالقضايا البيئية.

- تدني مستوى الاهتمام بتغطية قضايا البيئة لحساب قضايا

في توفير المعلومة البيئية والتأثير على الجمهور المستهدف طبقا للأهداف الموضوعة لحماية البيئة وبما يتناسب مع الأوضاع والظروف المحيطة ينبغي أن يتم التنسيق والتعاون بين مختلف الوسائل الإعلامية للعمل في اتجاه واحد ومن خلال خطة إعلامية متكاملة تتمثل في مايلي:

- السياسة الإعلامية: ويتجلى في إطارها علاقة وسائل الاتصال الجماهيري بالسلطة السياسية وما ينتج عنها من تحكم وتوجيه للسياسات الإعلامية ومدى قدرة الإعلام على مناقشة مظاهر التدهور البيئي، وعليه فدرجة الحرية المتاحة تتوقف على المعالجة الإعلامية لقضايا المجتمع.

- السياسة البيئية للدولة: ويتمثل في الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية لمشكلات البيئة فهذا الاهتمام هو المحرك للمشكلات وللمتابعة الإعلامية مثلما أكدت الدراسات الإعلامية، فالتوسع في تغطية حدث بيئي ينبع من الاهتمام السياسي بها.

- مستوى ونوع الوعي البيئي لدى القيادات الإعلامية: ويحدد هذا المستوى مدى شعور القيادات الإعلامية بالمخاطر البيئية حيث تعتبر القضايا البيئية موضوعات موسمية.

- انسجام الرسالة البيئية مع النظام القيمي: إعداد الرسالة البيئية في ضوء السمات العامة للجمهور والفئات التي تنتمي إليها، كلما ارتبطت الرسالة البيئية بأوضاع المواطن وظروفه الاقتصادية والاجتماعية زادت فرصتها في القبول والإقناع. ويجب أن تكون أساليب التغطية الإعلامية واضحة ومحددة، معتمدة على الحقائق والواقع مستخدمة كافة الأشكال الإعلامية.¹³

2- دور الإعلام البيئي في حماية البيئة: مما لاشك فيها أن الإعلام البيئي من أدوات التغيير الواعي الموجه لتكوين مجتمع متوازن ومتفاعل إيجابا مع البيئة من خلال تنمية الشعور بالمسؤولية، ويهدف إلى تحقيق الوعي وتنمية الحس بالبيئة لدى كل من يتلقى الرسالة الإعلامية البيئية حتى يصبحوا مواطنين فاعلين ويكونوا من عوامل التنمية المستدامة المتواصلة بمحافظتهم على البيئة، لا أدوات هدم. أي أنه يهدف إلى تنمية القدرات البيئية وحمايتها بما

المشاهير والجريمة والشائعات.

- التأثير السلبي لجماعات الضغط لمنع النشر أو تقييده في الحالات التي يمكن أن يتسبب النشر في الإساءة لها.

ثالثا- تطور الاهتمام بحماية البيئة في الجزائر على المستويين القانوني والإعلامي

1- على المستوى القانوني: أصبح عامل البيئة مؤشرا له مكانته، في ظل التحول السياسي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر -غداة الانتقال الى التعددية و اقتصاد السوق- فسخر له حملة من التشريعات الخاصة بحماية البيئة (المياه، البحر، الصحة الغابات التهيئة العمرانية وحماية المستهلك)، ومع انعقاد مؤتمر "ريو دي جانيرو" بالبرازيل سنة 1992 الذي يعد نقطة انعطاف بارزة على المستوى العالمي من حيث الأهمية السياسية، بالإضافة إلى الضجة الإعلامية التي أثارت حول هذا الحدث، مع استخدام مفهوم التنمية المستدامة وإثارة المخاوف البيئية والمعنى العام لهذا النوع من التنمية هي التنمية التي من خلالها يلي الأفراد حاجياتهم الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة بتلبية حاجياتها هي الأخرى، وأخذ هذا المفهوم انتشارا واسعا من خلال التوصيات التي خرجت بها الأطراف المشاركة في القمة.

وتم التوقيع في الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تدخل في إطار الحماية الدولية للبيئة منها الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة تلوث مياه البحر بالمواد البترولية سنة 1963¹⁶ (المرسوم رقم 344/63 المؤرخ في 11/09/1963) (المتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة تلوث مياه البحر بالمواد البترولية)، وكذا المصادقة على الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول قانون البحار المرسوم 53/95 المؤرخ في 22/01/1995 (المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار). وأخيرا اتفاقية حماية مياه البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات سنة 1976. ونحن بصدد معرفة الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر لابد من معرفة الوضعية البيئية التي تم تسجيلها في السنوات القليلة التي سبقت إعداد الإستراتيجية الوطنية ومن خلال

تفحص للتقرير الوارد من الجهات الرسمية المهمة بوضعية البيئة في الجزائر تم الوصول إلى واقع البيئة في الجزائر.

على المستوى الإعلامي: إذا تكلمنا عن الإعلام البيئي في الجزائر، ينبغي الإشارة إلى قانون البيئة، حيث لم يرد الإعلام البيئي في النصوص التشريعية في الجزائر إلا في شكل إشارات قانونية، ومع تطور الاهتمام بقضايا البيئة في السنوات الأخيرة وخاصة بعد إصدار قانون البيئة رقم 10 - 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ضمن الباب الثاني "باب تسيير البيئة" في فصل كامل بالعرض حول الإعلام البيئي، وأهم ماجاء في هذا الفصل مايلى:

-كيفية تنظيم شبكات جمع المعلومات البيئية وشروطها.
-إجراءات وكيفية معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية.
-قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، والعلمية والتقنية والإحصائية.
والمالية العامة والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة.
-عناصر المعلومات حول جوانب البيئة على الصعيدين الوطني والدولي.

- إجراءات طلبات الحصول على المعلومات وفق أحكام المادة 07 من هذا الفصل.

وفي سياق وصف الجهود الإعلامية لحماية البيئة، أكدت دراسة علمية* على ضعف المؤسسات البيئية بالوطن العربي عموما في نشر الوعي البيئي وكذا ضعف وسائل الإعلام في ممارسة دورها المطلوب لتوعية الجماهير بقضايا البيئة، وهو ما أدى إلى تراجع مستوى الوعي الجماهيري وعدم المشاركة بفعالية في حل مشاكلها.

وتناولت تحليل نتائج 50 دراسة علمية حول الإعلام وتنمية الوعي البيئي في عدد من الدول العربية شملت "مصر والسعودية وسوريا والإمارات والكويت وقطر وليبيا وسلطنة عمان" لاستخلاص المقترحات التي قدمتها دراسات الإعلام

وما يميز المستوى الأول هو اعتماده على الخبر السريع أو السبق الإعلامي، والدافع المحرك له أساسا هو دافع مهني مرتبط بمهنة الإعلام، ومن ثم فالرسالة الإعلامية عند هذا المستوى، تتسم بالبساطة والسطحية وبدرجة من درجات الإثارة.

أما المستوى الثاني فيتسم بالتعقيد، حيث أشارت بعض الدراسات العلمية المتخصصة إلى المدى الواضح لإمكانية نجاح وسائل الإعلام في هذا النطاق، بشرط استخدام أساليب تقنية إعلامية مناسبة"

وبين هذا المستوى وذلك تشير الخبرة العالمية في هذا المجال إلى وجود نموذجين رئيسيين يسيطران على خريطة الاهتمام الإعلامي بالبيئة:

النموذج الأول: يركز على الاهتمام الموسمي المؤقت، والذي يرتبط فقط بالآزمات والنكبات البيئية، وغالبا ما يكتفي هذا النمط الإعلامي بالاكتماء بالجوانب الظاهرة التي لا يمكن تجاهلها، مع تقادي ذكر وتحليل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك، إضافة إلى انتهاء الاهتمام الإعلامي بمشكلة البيئة مع انتهاء هذا الحدث.

لاشك أن هذا النموذج للمعالجة لا يضع المشكلات والقضايا البيئية في سياقها الصحيح، مما ينجم عنه تضليل الرأي العام نتيجة تشويه الوعي، ويرى أصحاب هذا النموذج، أن الاهتمام بقضايا البيئة لا يزيد عن كونه استجابة لما تفرضه احتياجات السوق الإعلامية، وقد يفسر ذلك كثيرا من السمات السلبية التي يتسم بها هذا النموذج الذي يستمد أسسه النظرية من المفهوم الغربي الذي يركز على الوظائف التسويقية للإعلام دون النظر إلى وظائفه التربوية والثقافية.

ويلعب المفهوم الغربي للإعلام الخبيري، دورا رئيسيا في تكريس أنماط التغطية المشوهة لقضايا البيئة، وتتفاقم المشكلة عندما تحدث كارثة في الجزء الجنوبي من العالم، هنا تبرز أمامنا حقيقة القيم التي يمارسها هذا الإعلام على وسائل الإعلام التابعة لدول الجنوب ومواقفه من شعوب هذه الدول، وهنا يمكن إعطاء مثال للتغطية الإعلامية السيئة للزلازل الذي ضرب الصين عام 1976، والذي تسبب في هلاك ما يقارب المليون صيني بالرغم من هذا، فإن تغطية الإعلام الغربي لهذه

البيئي في الوطن للنهوض بأداء وسائل الإعلام في مجال الاتصال البيئي وتنمية الوعي البيئي خاصة.

وأوضحت نتائج الدراسة ضعف مستوى الوعي البيئي بالمجتمعات العربية، وتراجع دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي وحجم الجهود التطوعية، بالإضافة إلى نمطية وسائل الاتصال الحديثة في تنمية الوعي البيئي وافتقارها للابتكار، وحول عيوب بيئة عمل الإعلام العربي أكدت الدراسة على تركيز المؤسسات البيئية على الإعلام وعدم إعطاء جهود التوعية البيئية ذات الاهتمام بالنشر الإعلامي، والصعوبات التي يواجهها الصحفيون في الحصول على المعلومات خاصة وقت الأزمات والكوارث البيئية والضغط المهني التي يتعرضون لها في ظل ضعف قناعة القيادات الإعلامية بقضايا البيئة، وطالبت الدراسة وسائل الإعلام بضرورة تبسيط المضمون البيئي والتخلص من الطابع الرسمي في معالجة القضايا البيئية مع توظيف الأشكال الإعلامية الجذابة والربط بين قضايا البيئة وحياة المواطن اليومية، وأن تلعب دورها في التواصل بين الجمهور والأجهزة المسؤولة وتعريف الجمهور بالإجراءات التي ينبغي انتهاجها في حالة أي اعتداءات على البيئة.

وعلى ذكر الأساليب الإعلامية الوطنية والدولية لحماية البيئة، يمكن تلخيصها في أسلوبين رئيسيين وهما:

أ- **الأسلوب الإعلامي المتخصص:** وقد خصص لتقديم المادة الإعلامية المتخصصة لفئة خاصة ومحددة من المهتمين بموضوعات البيئة، وهذا عبر المجالات العلمية أو الكتب المتخصصة، ويطلق على هذا النوع من التقنيات الإعلامية، إعلام النخبة.

ب- **الأسلوب الإعلامي الجماهيري:** وقد استخدم في نطاق البيئة على عدة مستويات:

* **المستوى الإخباري:** وما يرتبط به من سرعة التغطية الإخبارية للأحداث البيئية، من مؤتمرات وندوات بيئية أو نتائج الأبحاث التي تجري في هذا المجال، إضافة إلى الحوادث المثيرة المرتبطة بالبيئة.

* **مستوى السعي إلى تكوين رأي عام واتجاه جديد لدى المتلقين للرسائل المتعلقة بالبيئة.**

الكارثة البيئية المدمرة ، لم تعد التسعة دقائق في جميع القنوات الأمريكية ، بينما استغرقت تغطية تسرب الإشعاع النووي من مفاعل مدينة "تشرنوبيل" الروسية ، في نفس الإعلام الأمريكي ما يفوق 129 دقيقة ، رغم أن عدد ضحاياه لم يتجاوز 31 ضحية.

النموذج الثاني: يعتمد على النظرة المتكاملة لقضية البيئة مع القضايا الاجتماعية الأخرى ، حيث يطرح نمطين من أنماط المعالجة الإعلامية للبيئة وهما:

- **النمط التعليمي:** الذي يركز على نظرة مفادها أن نشر المعلومات عن البيئة ليس كافيا ، بل لا بد من توعية الجمهور بحقوقه البيئية والمسؤوليات المترتبة على هذه الحقوق.

- **النمط النقدي:** يضيف للنمط الأول اهتمامه بمحاولة إشراك الجمهور في عملية تقييم الموضوعات التي تنشرها وسائل الإعلام ، بحيث يساهم المتلقي في تعديله.

كما يتميز النمط النقدي هنا ، بقدرة الإعلاميين على تقديم رؤية نقدية لكشف كافة أشكال التضليل الإعلامي التي يقدمها أنصار النموذج الأول ، كما يمتلك هؤلاء أيضا القدرة والإمكانات المالية ، على مواجهة ادعاءات أصحاب المصالح التجارية والصناعية الذين يحاولون تجميل وجه سياساتهم ومشاريعهم الصناعية الضارة والملوثة للبيئة.¹⁷

وما يمكن التنويه إليه أن التحدي الذي يواجه النمطين المذكورين ، يأتي من سيطرة النمط الأول (التعليمي) الذي يعتمد على التغطية الجزئية المشوّهة لقضايا البيئة ، حيث غالبا ما تقع وسائل الإعلام فريسة في أيدي أصحاب المصالح المختلفة الذين يستخدمونها للترويج لسياساتهم ومصالحهم في إطار تنافس صناعي واقتصادي غير شريف ، حيث يقوم على حجب المعلومات على الجمهور المعني ، وهذا ما يتعارض مع ميثاق حقوق الإنسان البيئية الذي ينص على حق كل مواطن في الإعلام البيئي الصحيح.

وعموما من الآليات التي يستخدمها الإعلام والاتصال البيئي ما يلي:

- المحاضرات المتخصصة والندوات وحلقات بحث ومؤتمرات ، ورشات العمل لنشر التوعية وزيادة التعليم في مختلف قضايا

البيئة كتنظيم النسل أو مكافحة التلوث.

- البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تكشف الحقائق البيئية للمواطن ، وتبصره بدوره ومسؤولياته تجاه مشكلات البيئة.

- استخدام الصحافة لنشر الوعي البيئي عبر مقالاتها وتحقيقاتها ورسومها الكاريكاتيرية وغير ذلك من الأساليب.

- تشجيع الأفراد على زيارة المتاحف والمعارض وحدائق الحيوان والمحميات الطبيعية التي تشكل مصادر هامة للمعلومات البيئية للناس بكافة فئاتهم ، تشجيع الأفراد على تشكيل النوادي والجمعيات المهنية والهيئات الأهلية ذات الأهداف البيئية والانخراط فيها ، وتسهيل الضوء على أهدافها ونشاطاتها.¹⁸

رابعا: الأسس العلمية لاستراتيجيات الحملات الإعلامية والإعلانية لحماية البيئة

إن الفكرة الأساسية التي ينبغي التركيز عليها هي أن للإعلام دورا في تنمية الوعي البيئي لدى الجمهور ، ولكن حدوث هذا يبقى مرهونا بتوافر عوامل معينة تساعد على إحداث التأثير والإقناع ، وسنتطرق لهذه العوامل بالتفصيل كما يلي:

تحديد الأهداف: لا تتم المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة بطريقة عشوائية ، وإنما بتحديد الجدوى أو الفائدة من وراء القيام بالحملة ، ويختلف الهدف من حملة لأخرى وفقا لتباين الظروف البيئية ، ووفقا لطبيعة الجمهور سواء خاصا أو عاما ، وتنقسم الأهداف إلى نوعين: أهداف اتصالية (هدف إخباري ، إقناعي ، تذكيري) وأهداف تسويقية.¹⁹

ونحن إذ نتحدث هنا نركز على القائم بالاتصال باعتباره في المجال البيئي - من أبرز أدوات التأثير في مستوى ونوعية التغطية الإعلامية لقضايا البيئة ، والقائم بالاتصال المقصود هنا هو الصحفي ، والمخطط والمنتج للبرامج الإذاعية والتلفزيونية العامل في مجال الإعلام البيئي.

وفي دراسة أمريكية تبين أن المشكلات التي يعاني منها الإعلاميون في هذا المجال هي افتقارهم للتأهيل العلمي المتخصص ، وكذا الثقافة البيئية ، مع قلة الدورات التدريبية التي تساعدهم على تطوير إمكانياتهم ومهاراتهم المهنية ، هذا ما أدى بهم إلى الاكتفاء بما يعرضه عليهم المتخصصون دون

يشتمل على الإلهام بالمواضيع التالية: اللغة، الكتابة، الصحافة، علم النفس، علم الاجتماع، الإدارة الاقتصادية، أصول البحث العلمي.²⁰

تحديد الجمهور المستهدف: نظرا لكبر حجم الجمهور وتنوعه على القارئ بالاتصال البيئي الإلهام بمجموعة من العناصر الأساسية وهي:

- تحديد الخصائص الديموغرافية، وهي كأهم مرحلة ضمن مراحل الإستراتيجية وذلك بمعرفة الجمهور المستهدف من خصائص عادات وثقافة وأنماط اتصالية، والخصائص السوسيو-ديموغرافية من الفئات العمرية، الجنس، المستوى التعليمي، لإيجاد نوع من الانسجام في تحديد الرسالة التي تستهدف جمهورا واسعا مختلفا في الخصائص السالفة.

* كيفية التقسيم الجغرافي للجمهور (جمهور محلي، عالمي، في مدينة أو حي).

* المستوى الاقتصادي.

- عادات الجمهور الاتصالية، بحيث يجب التعرف على عادات الجمهور في الحصول على المعلومات (تلفزيون، جرائد، إذاعة أشخاص) وأنواع المعلومات المستجبة لدى هذه الجماهير.

- معرفة المستوى المعرفي للجمهور اتجاه القضايا البيئية ومشكلاتها.

- نوعية هذه الجماهير سواء كان جمهورا عاما أو خاصا.²¹ ويمكن أن توجه الرسائل البيئية إلى أطراف ذات علاقة بقضايا البيئة نذكر منها: الجمهور العام، العاملون في قطاع الإعلام، صناع القرار والخبراء في المعاهد، وبالتالي فكل شرائح المجتمع معنية بحماية البيئة فهي قضية مجتمعية لا تقتصر على الحكومة فقط وعليه ينبغي مراعاة مستوى كل جماعة مستهدفة حيث يحتاج الجمهور معلومات عامة أو متخصصة لكي تفهم القضية البيئية.

تحديد الوسيلة: بالنظر إلى تشعب القضايا البيئية يتوجب ذلك تقديم المعلومات بشكل مستمر، وبكامل بين وسائل الإعلام المختلفة، ويمكن القول في بداية الأمر أن قضية اختيار وسائل الاتصال بالنسبة للقارئ بالاتصال هي مشكلة يمكن أن تطرح بطريقتين مختلفتين وفي أوقات محددة من الحملة الإعلامية أو الإعلانية:

قدرتهم على تبسيط الموضوعات الواردة إليهم، أو عرضها بشكل سليم ومتكامل، مما يجعل أدوارهم مقتصرة على عرض ما يخدم مصالح الحكومات والشركات الصناعية.

فالثقافة البيئية لا تقل أهمية عن الثقافات الأخرى التي تتطلب من رجل الإعلام اكتسابها، لأن موضوع البيئة، أصبح على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمناقشات الدائرة اليوم على مستوى المتخصصين والعام، فهناك من هو مدرك لخفاياها مثل: الجمعيات التي تناضل لأجل الحفاظ على البيئة، وهناك من الإعلاميين الذين ينقلون أخبار الكوارث الطبيعية والبيئية دون تدخل منهم لتصحيحها أو لتبسيطها للجمهور المتلقي لعدم اكتسابهم الأدوات التي تؤهلهم لذلك.

فبقاء الصحفي على هامش هذا الموضوع، من حيث جهله بالأسباب الحقيقية المؤدية إليه -سواء كانت الأسباب طبيعية أو بفعل الإنسان- فإن دوره كإعلامي سيقصر على استهلاك ما يرد إليه، واكتفائه بالتغطية الخبرية دون أن تكون له مساهمة في تنوير الرأي العام، ومن المؤكد أن القارئ بالاتصال يمثل دورا رئيسيا وهاما في نجاح النشاط الاتصالي في المجال البيئي، فهو كما يقول "إبراهيم إمام" يشبه الوتر الحساس الذي ينقل الأنغام الصادقة الأصيلة إلى الرأي العام، وهو المحور الأساسي الذي يدور حوله كل نشاط اتصالي أو إعلامي، لذلك فمن الواجب أن تتوفر فيه خصائص شخصية ومهارات اتصالية معينة تمكنه من الاضطلاع بمهامه الأساسية على أحسن وجه، ويمكن أن تقسم متطلبات الاشتغال في ميدان الاتصال البيئي إلى قسمين هما:

* **الصفات الشخصية:** وهي تلك الصفات التي لا يمكن قياسها بالامتحانات بل تولد مع الشخص وقد تعمل التجارب على صقلها ولكنها لا تتمكن من خلقها.

* **الإعداد العلمي:** إن المشتغل في الاتصال هو إداري وإعلامي في نفس الوقت، فإن اختصاصه هو القيام بالاتصال باتجاهين كما أنه يعمل في وحدة إدارية ضمن مؤسسة ويساهم في تحقيق أهدافها، لذلك فإن إعداد الدراسي يجب أن يتضمن من المواضيع ما يساعده في أداء وظيفته الإدارية والإعلامية بنجاح، بالرغم من عدم وجود منهاج محدد للتأهيل العلمي للعمل في المجال الاتصالي، فإن المتعارف عليه أن ذلك

أ) عملية اختيار وسائل الاتصال: حيث أن كل واحدة من الوسائل توافق نمطا مختلفا من الاتصال ، ويحتوي على عدد كبير جدا من الدعائم.

ب) عملية اختيار الدعائم: نتحدث هنا عن اختيار الدعائم التي يمكن من خلالها أن نمرر الرسائل في ظل الاختيارات التي قمنا بها في المرحلة السابقة.

ومنه سنحاول أن نتطرق من خلال هذه الجزء إلى وسائل الاتصال وطرق اختيارها والى الدعائم وكيفية المفاضلة فيما بينها ، وهناك مبادئ وطرق لاختيار الوسائل:

-المبدأ الأول: نعلم أن المقارنة بين وسائل الاتصال هي عملية معقدة وغاية في الصعوبة لأن كل واحدة منها تنتمي لنمط اتصالي معين ، ولها طرق تعبيرية خاصة ، لهذا فاختيار الوسائل والمفاضلة فيما بينها هي عملية لا تخضع للحسابات الإحصائية والنماذج الرياضية كما هو الشأن بالنسبة لاختيار الدعائم وإنما تخضع لحسن تقدير وخبرة وموهبة القائم على عملية الاختيار (المختص في وسائل الاتصال).

ومنه يمكن القول بأنها (عملية الاختيار)عملية أكثر منها علمية ، حيث يقوم المختص في الوسائل بالاستغناء عن الوسائل غير المناسبة وغير المتاحة من حيث الفترة الزمنية أو المساحة المطلوبة ثم يقوم بعدها بتقييم الوسائل المتبقية انطلاقا من الأهداف المصرح بها في إستراتيجية الوسائل ، وبشكل عام يحتفظ المختص في الوسائل الاتصالية بوسيلة قاعدية ووسائل مرافقة.

- المبدأ الثاني: لا توجد نظريات خاصة بعملية اختيار وسائل الاتصال ، وإنما هناك مسلمة أمكن الوصول إليها من خلال التجربة والكفاءة في ميدان اختيار الوسائل الاتصالية سنورد فيما يأتي بعضها:

- تأثير المكانة والمرتبة: أي أن يكون المعلن حاضرا ولو بشكل ضعيف في التلفزيون خاصة أمام الحصة المهمة ونشرة الثامنة قد يضيف أحيانا قيمة أكبر للمعلن من تواجده بقوة في جريدة محلية.

- بعض الأفكار الجاهزة والعمومية عن وسائل الاتصال قد تكون خطيرة جدا مثلا تكلفة السينما مرتفعة جدا ، كل الناس يشاهدون التلفزيون.

ج) مراحل اختيار الوسائل

المرحلة الأولى: يتم خلالها إعطاء القائمين على عملية الاختيار المعلومات اللازمة والضرورية المتعلقة بالمشكل الاتصالي المراد علاجه ، الأهداف المراد تحقيقها والصعوبات والعوائق الملاحظة.

المرحلة الثانية: هي المرحلة الأكثر سهولة حيث نقوم خلالها بإبعاد الوسائل غير الممكنة وغير المتاحة لعدة أسباب:

- ممنوعة لعدة أسباب قانونية أو تشريعية.

- غير متوفرة بمعنى لا توجد فيها مساحات شاغرة في الأجل المطلوبة.

- غير مناسبة لطبيعة الموضوع المعالج.

المرحلة الثالثة: هذه المقارنة تتمثل في التعرف على مدى قدرة الوسائل المتوفرة على إيصال الرسالة (مواصفات اتصالية). وقدرتها على تغطية الجمهور بطريقة فعالة واقتصادية (مواصفات تسويقية) ، فالمواصفات الاتصالية معناها التأكد من أن الوسيلة المختارة متوفرة على كل الخصائص الاتصالية الضرورية للتعبير عن الرسالة ، هذا المبدأ العام لا يمكن شرحه أو تفسيره بمعزل عن رسالة محددة وهناك محاولات لتصنيف الخصائص وهي إمكانية استخدام الألوان ، الحركة والفضاء ، بالإضافة إلى خصائص أخرى وهي مصداقية الوسيلة ومكانتها ومراكز اهتمامها. أما المواصفات التسويقية فهي التأكد من أن الوسيلة المختارة قادرة على تغطية الجمهور المستهدف بطريقة فعالة (التكرار اللازم ، الوقت الهلائم بطريقة اقتصادية).²²

4-الرسالة الإعلانية:عند الحديث عن المضمون الإعلامي لابد وأن نتخذ القرارات بناء على عنصرين أساسيين:

أ) الإستراتيجيات الإقناعية: ينبغي أن تبني الرسالة الإعلامية ذات المضمون البيئي على مايلي:

- الإستراتيجية السيكو ديناميكية: تم إدماج الاقتراحات الأساسية لعلم النفس في إطار تعبیر المؤثر والاستجابة عند الفرد ، ويشير هذا التعبير إلى نتيجة عامة لأحداث نفسية يفترض أنها تشترك في تحديد الاتجاهات في السلوك. وهي أن المؤثرات تستقبل وتكتشف بواسطة الأحاسيس من المحيط

بكثرة في الحملات الإعلامية من خلال تعيين شخصية معروفة جماهيريا أو أحد كبار المسؤولين لإثارة الحماس والتعاون من جانب المنظمات المختلفة أو أفراد الجمهور.

- إستراتيجية بناء المعنى: هناك نهج ثالث للإقناع يكفله التأثير في المعاني وقد شهدنا أن الرابطة بين المعرفة والسلوك عرفت منذ وقت بعيد إلى المدى الذي يمكن أن يأخذنا إليه التاريخ المسجل. فمنذ قرون من الوجود البشري كانت المعرفة، أي المعاني بالنسبة لعالم من الواقع الموضوعي يشكلها الأفراد من خلال عمليات تطبيع اجتماعي تقوم على أساس انتقالات شفوية فقط وكان الناس يتعلمون المعاني المقبولة للرموز والأحداث الطبيعية وتعتقيدات نظامهم الاجتماعي وقد وسعت الطباعة هذه المعاني إلى حد كبير والآن في عصر وسائل الاتصال الجماهيرية تقدم وسائل الإعلام قنوات جاهزة لمجموعات هائلة من السكان بقصد الإنشاء المتعدد للمعاني، وتستخدم هذه القنوات عددا كبيرا من مصادر المعلومات التي تعدل المعاني التي اختارها الناس عن كل شيء، ومن المنتجات التجارية إلى الشؤون السياسية، فالقضايا الاجتماعية المختلفة.²⁴

ب) الإستثمارات الإقناعية: يعرف منير حجاب الاستمالة بأنها: العملية التي تقوم بها للتأثير في الآخرين عن طريق استخدام مختلف الأدلة والشواهد والأمثلة والبراهين والنوازع النفسية والميول والرغبات لتقبل ما تقدمه لهم من أفكار وأراء أو القيام بعمل معين أو تكوين اتجاهات محددة.²⁵

إن التأثير في الاتجاهات يعتمد أساسا على توظيف الإستثمارات الإقناعية الفعالة على أساس أن الاتجاه عندما يبنى على أساس سليم من الوعي والمعرفة تكون الاستجابة أكثر احتمالا، ومن ثمة يجب التوظيف الأمثل للبناء النفسي الاجتماعي لاستثمارات الإقناع لما لها دور مهم في التأثير على عمليات الانتقاء الإدراكي وعمق تمثيل المعلومات.²⁶ وتباين الاستثمارات المستخدمة في الإقناع بين العاطفية، العقلية والخوفية وهي على النحو التالي:

- الاستمالة العاطفية: تركز هذه الإستثمارات على الاحتياجات النفسية والاجتماعية لجمهور المستهلكين كالمرح والجاذبية والمكانة الاجتماعية والحنين للماضي... الخ. فالعاطفة تحول

الخارجي، وأن خصائص الكائنات العضوية تشكل نوع الاستجابة التي تحدث.

وتسعى الإستراتيجية السيكو ديناميكية إلى ربط الإثارة الانفعالية بأشكال معينة من السلوك وذلك من خلال التأثير في العوامل الإدراكية للترويج، لتعليم جديد ولتغيير السلوك.²³

ومن ثم فإن الاتجاه السيكو ديناميكي للإقناع يؤكد على القوى الداخلية للفرد في تكوين السلوك وذلك باعتبار البناء الداخلي للنفس البشرية هو نتاج التعليم وهذا التأكيد هو الذي يجعل من الممكن استخدام الاتصال الجماهيرية لتعديل هذا البناء بحيث يغير السلوك، وإن جوهر الإستراتيجية السيكو ديناميكية هو استخدام رسالة فعالة لها القدرة على تغيير الوظائف النفسية للأفراد لكي يستجيبوا لهدف القائم بالاتصال، أي أن مفتاح الإقناع يكمن في تعليم جديد من خلال معلومات يقدمها مصمم الرسالة لكي يغير البناء النفسي الداخلي للفرد المستهدف (الاحتياجات، المخاوف، التصرفات) مما يؤدي إلى سلوك علني مرغوب فيه.

- الإستراتيجية الاجتماعية الثقافية: بينما تقوم الافتراضات الأساسية لعلم النفس على فكرة أن السلوك تتم السيطرة عليه من قوى داخل الفرد فإن العلوم الاجتماعية الأخرى تفترض أن قدرا كبيرا من السلوك الإنساني تشكله قوى من خارج الفرد. ويؤكد علم دراسة المجتمعات البشرية على التأثير القوي للثقافة على السلوك ويشير علماء الاقتصاد إلى تصرفات موضوعية غير شخصية للسياسات والاتجاهات النقدية.

أما علم الاجتماع فإنه يدرس تأثير التنظيم الاجتماعي على سلوك الجماعة، وليس من العسير أن تظهر القدرة القوية للعوامل الاجتماعية والثقافية في السيطرة على السلوك البشري وهكذا لا يوجد شك في أن كل منهما تكفل خطوطا توجيهية تكون السلوك البشري ولهذا السبب فإن مثل هذه العوامل الخارجية يمكن أن تهيم أساسا للإقناع.

وأن ما تتطلبه إستراتيجية ثقافية اجتماعية فعالة هو أن تحدد رسائل الإقناع القواعد الخاصة بالسلوك الاجتماعي أو المتطلبات الثقافية للعمل الذي سوف يحكم الأنشطة التي يحاول مصمم الإعلان أن يحققها وتستخدم هذه الإستراتيجية

- توثيق الصلة بين الجمهور والعلماء والخبراء والوزارات والجهات المهمة بالبيئة، وعرض الإعلاميين لأخبار البيئة وقضاياها، من خلال تخصيص برامج وصفحات لقضايا البيئة للجمهور المستهدف.

- استخدام وسائل الإيضاح المناسبة لتبسيط المعلومات البيئية، وزيادة الوعي البيئي العام وعدم قصر الرسالة الإعلامية على مشكلة التلوث التي تستحوذ على الرأي العام العالمي.

- ضرورة إيجاد إعلام بيئي متخصص يستند إلى العلم والمعرفة والمعلومات، ويتطلب إيجاد الإعلامي المتخصص بالبيئة ووجود مناهج دراسية للإعلام البيئي سواء في الجامعات أم في دورات وورشات عمل ترعاها وزارة البيئة أو منظمات المجتمع المدني، كما بالإمكان الإعلان عن جائزة سنوية للإعلاميين البيئيين عن أفضل أعمال في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي لتشجيع الإعلاميين في المجال.

خاتمة

يمكن تلخيص محتوى هذه الدراسة في مختلف جوانبها في الاستنتاجات العامة التي تم التوصل إليها من خلال الوقوف على أهمية ومكانة البيئة إعلاميا، وكذا من خلال تحليل الوعي بالمخاطر البيئية، إضافة إلى تحليل الوضع البيئي في الجزائر وجهودها للخروج من المشاكل المحيطة بالبيئة. فالقضايا البيئية هي مسألة الجميع، وحمائيتها تقتضي عدم إلقاء المسؤولية على طرف واحد باعتبار أنها متعددة الأطراف، تساهم كلها في تشكيل الوعي الاجتماعي عموما والوعي البيئي بالبيئة وكذا الجمعيات والإعلام من أجل المحافظة خصوصا، وذلك من خلال التركيز على المكانة التي أعطيت للإعلام في إطار الاستراتيجيات التنموية الوطنية، وعليه يمكن القول بأن لابد من تكاتف جهود الوزارة والمؤسسات الخاصة بحماية علم البيئة وحمائيتها.

لغة الحقائق المجردة على لغة حية مؤثرة في الإقناع، ففي الواقع أن فعالية الإستimalات العاطفية قد تتفوق إلى حد كبير على إقناع الأفراد بالتفكير بشكل منطقي في بعض الأمور التي تثار، ولكي تكون الحجج المنطقية فعالة، فإنها يجب أن تعتمد إلى حد ما على استimalات دوافع الأفراد.

- الإستimalات العقلية: تعتمد على مخاطبة عقل المتلقي وتقديم الحجج والشواهد وتعتمد على ذكر الخصائص المادية وإبرازها مما يجعلها الأقرب إلى الأسلوب الوثائقي أو المنطقي أو الحقائق بالمقارنة بالإنتاج السينمائي التسجيلي وعادة ما يعتمد هذا الأسلوب على البيانات الرقمية أو الإحصاءات أو الرسوم البيانية.²⁷

نتائج الدراسة

- مكانة قضايا البيئة في الإعلام في الجزائر ما تزال ضعيفة مقارنة بحجم مشكلات البيئة التي تعاني منها مما يستدعي بحق مضاعفة الحصص البيئية بهذا القطاع الثقيل.

- وسائل الإعلام قنوات فعالة في التحسيس بقضايا البيئة، لكن هناك نقص في إطار التواصل بينها وبين مديرية البيئة وكذا الجمعيات البيئية.

- تغييب استطلاعات الرأي العام التي تحدد مستوى الوعي البيئي لدى الشرائح المختلفة للجمهور العام والنوعي، والتي تساعد (استطلاعات الرأي) على رسم السياسة الإعلامية الخاصة بالبيئة، وتتيح للقائمين بالاتصال حسن اختيار المضامين البيئية، والأساليب الإعلامية المناسبة لإيصال الرسالة الإعلامية بهدف تكوين وعي بيئي لدى الجمهور.

الاقتراحات والتوصيات

- ضرورة توفير الكفاءات المختصة والواعية والمهتمة بقضايا البيئة، وتدريبهم التدريب المناسب على كيفية تبسيط المعلومات البيئية.

الهوامش

- 01- المنجد في اللغة و الأعلام ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، ص 10.
- 02- رحيم حسين ، إستراتيجية المؤسسة ، منشورات أقرأ ، ط 1 ، قسنطينة ، الجزائر 2008 ، ص 23.
- 03- إسماعيل السيد ، الإدارة الإستراتيجية ، مفاهيم وحالات تطبيقية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000 ، ص 02.
- 04- عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الإستراتيجية و إدارة الأزمات ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص 32.
- 05- مُجَدَّ جمال الفار ، المعجم الإعلامي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان الأردن ، 2006 ص 196.
- 06- سهيل إدريس ، عبد النور جبور ، قاموس المهنة الوسيط ، فرنسي-عربي ، دار الآداب ، لبنان ص 934.
- 07- مُجَدَّ أبو سمرة ، الإعلام الزراعي و البيئي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان الأردن 2010 ، ص 15.
- 08- المنجد في اللغة و الأعلام ، المرجع السابق ، ص 52.
- 09- مُجَدَّ جمال الفار المرجع السابق ، ص 51.
- 10- قانون 03-10 المؤرخ في 19/07/2003 الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- 11- جمال الدين السيد علي صالح ، الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق ، دار الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 93.
- 12- زهير عابد ، دور الإعلام في تنمية الحس البيئي ، مجلة الإذاعات العربية ، اتحاد الإذاعات العربية ، العدد 02 ، 2008 ص 52.
- 13- رشاد أحمد عبد اللطيف ، البيئة والإنسان ، دار الوفاء للطبع ، ط 1 ، الإسكندرية مصر ، 2007 ص 77.
- 14- حسين بن مُجَدَّ القحطاني ، الإعلام البيئي من المفهوم إلى التدريب ، جدة ، دار عكاظ للطباعة والنشر 2003 ، ص 25.
- 15- بيوني إبراهيم حمادة ، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام ، ط 1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2008 ، ص 510.
- 16- فاروق خالد الحسنات ، الإعلام والتنمية المعاصرة ، دار أسامة ، ط 1 ، عمان الأردن ، 2011 ص 130.
- 17- مُجَدَّ منير حجاب ، الإعلام والتنمية الشاملة ، دار الفجر ، ط 1 ، مصر ، 1998 ص ص 32-33.
- 18- عبد الرحمان عيسوي ، الإعلام والوعي الاجتماعي البيئي ، الشارقة ، هيئة المحميات البيئية والمحميات الطبيعية ، 1997 ، ص 36.
- 19- فائق مُجَدَّ رشاد ، إدارة الإعلان واقتصادياته ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة مصر 2009 ، ص 166.
- 20- عواطف عبد الرحمن ، هموم الصحافة والصحافيين في مصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1995 ، ص 529.
- 21- سعد علي يحيي المحمدي ، إستراتيجية الإعلان والاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي ، دار اليازوري ، عمان الأردن ، 2013 ، ص 236.
- 22- إيناسرافت مأمون شومان ، تطوير إستراتيجية تصميم الحملات الإعلانية من خلال تكنولوجيا المعلومات ، دار الكتاب الجامعي ، العين الإمارات العربية المتحدة ، 2008 ، ص 189.
- 23- ملفينديفلوروساندراروكيتش ، نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة ، كمال عبد الرؤوف ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1993 ، ص 400.
- 24- ملفينديفلوروساندراروكيتش ، نفس المرجع ، ص 404.
- 25- مُجَدَّ منير حجاب ، الموسوعة الإعلامية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط 1 ، المجلد 1 ، القاهرة ، مصر ، 2003 ص 260.
- 26- شدوان علي شعبة ، الإعلان - المدخل والنظرية - دار المعرفة الجامعية ، الإزارطية ، 2005 ص 143.
- 27- غريب سيد احمد ، الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر ، الإسكندرية ، مصر 1996 ص 60.
- * للمزيد انظر ، دراسة د. عادل عبد الغفار. أستاذ الإعلام والرأي العام بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، بعنوان الوعي البيئي الغائب ... مسؤولية الإعلام والأجهزة الرسمية

فحص وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث التنمية المالية أنموذجاً

ماهر فرحان مرعب
جامعة قلمة

ملخص

يتناول هذا العمل موضوع التنمية المحلية بعدّها من أهم آليات نجاح المشاريع التنموية في دول العالم الثالث ، مع التأكيد على أهمية التخطيط كأساس لنجاح التنمية ، هذا التخطيط الذي يعاني الضعف وقلة الاهتمام في هذه المجتمعات . كما يركز على التدريب والتمكين والمشاركة كأهم العمليات لنجاح تنمية المجتمعات المحلية ، ويقدم أيضاً استعراضاً للتجربة المالية وما حقته من نجاحات تنموية بعدّها من أهم التجارب التي يمكن الاستفادة منها .

كلمات مفتاحية: التخطيط، التنمية، التنمية المحلية، التدريب، التمكين، المشاركة

Résumé

Cet article aborde le sujet du développement local comme l'un des mécanismes les plus importants pour la réussite des projets dans les pays du tiers monde, cependant il faut signaler que la planification ignorée par ces communautés, par manque d'intérêt, est essentielle pour réaliser cette réussite. Elle se base aussi sur l'apprentissage, la formation, l'entraînement, l'habilitation et la participation étant qu'élément principal pour le développement des communautés locales, et l'expérience Malaisienne en est le exemple concret.

Mots clés : Planification, Développement, Développement Local , Formation , L'habilitation , Participation.

Summary

This article covers the topic of local development as one of the most important mechanisms for successful development projects in third world countries, with emphasis on the importance of planning as the basis for the successful development, the planning suffered weakness and lack of interest in these communities.

It also focuses on training, empowerment and participation, as processes for successful development of local communities, It also provides a review of the Malaysian experience and the successes achieved development as one of the most important experiences that can be useful.

Keywords: Planning, Development, Local Development, Training, Empowerment, participation.

مقدمة

تعد التنمية اليوم مطلباً أساساً للمجتمعات السائرة في طريق التحديث والارتقاء بواقع أفرادها المعيشي والحياتي وذلك لما تنطوي عليه التنمية من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية مهمة ، وأيضاً لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر المجتمعات ومستقبلها.

وذلك من خلال العمل على تحسين الظروف المعيشية وتوفير الرعاية الشاملة وصولاً إلى تحقيق حياة كريمة يتمتع من خلالها الأفراد بمستوى من الرفاهية.

ونظراً لأهمية المجتمعات المحلية ودورها في العملية التنموية فقد اتجهت المجتمعات والهيئات التنموية نحو التنمية المحلية كمشاريع تتبع من واقع هذه المحليات وتسهم في دعم التنمية الوطنية بعدّها جزءاً منها، لذا فقد أكدت الدراسات والتجارب في هذه المجال على ضرورة الارتقاء بواقع هذه المحليات عن طريق تطوير قابلية أفرادها ومؤسساتها من خلال التدريب والتزويد المعرفي والتمهين وإعادة التدريب لتمكينهم من المشاركة في العملية التنموية ومساعدتهم على تغيير ظروفهم وحل مشكلاتهم.

أولاً- واقع دول العالم الثالث والمتطلبات التنموية

يشار إلى دول العالم الثالث بأنها تلك الدول التي لم تستغل ثرواتها الطبيعية والبشرية بالشكل الكافي أو الصحيح ، وتعاني جملة من المشكلات على مستوى الخدمات الأساس كالإسكان والتغذية والرعاية الصحية والتعليم وخدمات النقل والمواصلات وشبكات الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب وغيرها.

وهي تمثل مجموعة من الدول الفقيرة والمتخلفة في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية²، كمجموعة الدول الإفريقية والآسيوية باستثناء اليابان وكذلك دول وسط وجنوب أمريكا ، وهي دول توصف بأنها ذات اقتصاد زراعي ومستويات معيشة منخفضة وعدم كفاية في الدخل وتعاني من مشكلات الفقر وارتفاع معدل الوفيات وسوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة ، كما تعاني من الفساد والامية. وتوصف

أيضاً بالعجز والركود الاقتصادي والاكتفاء بالاقتصاد التقليدي الاستهلاكي غير المتوازن وهو ما يجعلها تحت طائلة التبعية المطلقة والمستديمة للسوق الخارجية خاصة في المواد الغذائية الضرورية والمواد المصنعة مقابل تصدير الخامات التي لا تغطي أحياناً عائداتها نصف احتياجاتها الداخلية³ تضم هذه الدول ما يقارب ثلثي سكان العالم معظمها دول مستهلكة أكثر مما هي منتجة حيث لا يتجاوز إنتاجها الصناعي أكثر من 7% ولا يتجاوز كذلك إنتاجها الزراعي نسبة 35% من الإنتاج العالمي.

وتمتاز هذه الدول بجملة من الخصائص التي وضعتها في مصاف سميت على إثره بدول العالم الثالث وهذه الخصائص بشكل عام هي: نمو سكاني يفوق الموارد الطبيعية ، كثافة سكانية عالية ، ارتفاع نسبة المواليد والوفيات ، اعتماد اقتصادها على إنتاج المواد الأولية ، قلة الاهتمام بالصناعات الإنتاجية ، انخفاض المستوى الصحي وانتشار الأمراض ، ارتفاع نسبة الأمية مقابل انخفاض مستوى الإنفاق على التعليم ، عدم الاهتمام بالبحث العلمي وضعف تطبيق نتائجه ميدانياً.

كما يضع الفريد سوفي كأول من أشار إلى مفهوم العالم الثالث ، مجموعة خصائص تميز دول هذا العالم هي: سيادة النشاط الزراعي-بدائية أساليب الإنتاج-ضعف حركية الاقتصاد-ضعف المؤسسات النقدية والبنكية- رجعية البنية الاجتماعية-ارتفاع معدل الوفيات وأخير انتشار الأمية.

أما روبرت الكسندر فيرى أن لدول العالم الثالث مجموعة خصائص تتمثل في: اقتصاد ضعيف تسيطر عليه القبليّة- قلة اعتماد المكننة والتكنولوجيا في الإنتاج واعتماد القوى الجسدية- اقتصاد غير متوازن بشكل عام-موارد طبيعية غير مستغلة-انتشار البطالة- انخفاض الدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة.

نتيجة لهذه الظروف فقد ظهرت بوادر أولى لتنمية هذه الدول منذ بدايات القرن العشرين إلا أن معظم هذه الدول كان تحت سيطرة الدول الاستعمارية التي لم تعمل على تحقيق تنمية فاعلة من أجل شعوب هذه الدول بل عملت على إجراء بعض

يتسم هذا النظام بوجود تفاوت كبير في التعليم بين الذكور والإناث حيث تكون الأولوية في التعليم للذكور ، وهو ما يؤدي إلى تأخر المرأة وعدم مساهمتها في بناء المجتمع ، فضلا عن وجود تفاوت في التعليم بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية نظرا لوجود الثنائية الإقليمية ، ما ينتج عنه نقص كبير في عدد الفنيين والمهنيين في المناطق المحرومة من التعليم.⁸

ثانيا: الصحة: واحد من أهم خصائص دول العالم الثالث والتي تعد من بين أخطر مشكلاتها تتمثل بانخفاض المستوى الصحي بشكل كبير ويقاس عادة بنسب الوفيات ، فنسب الوفيات في هذه الدول أكثر ارتفاعا من مثيلاتها في البلاد المتقدمة ، يضاف إلى ذلك أن متوسط العمر في معظم دول العالم الثالث يتراوح ما بين 40-45 سنة بينما متوسط العمر في البلاد المتقدمة يتراوح ما بين 60-65 سنة ، بسبب انخفاض القيمة الغذائية وعدم توفير السعرات الحرارية اللازمة للأفراد ، وانتشار المجاعات ، وانتشار الأمراض والأوبئة ، ونقص الهياكل والمؤسسات والكوادر الطبية من أطباء وممرضين ونقص الأدوية والمعدات الخاصة بتقديم الرعاية الطبية.

الخصائص الاقتصادية

أولاً: انتشار البطالة

تتصف دول العالم الثالث بارتفاع نسب البطالة بمختلف أشكالها ومسمياتها من بطالة دائمة تظهر بسبب قلة رؤوس الأموال والاستثمارات في هذه الدول ، وبطالة موسمية تظهر بمواسم معينة كموسم الحصاد ، ويرجع هذا النوع من البطالة إلى سيادة العمل الزراعي وغلبته على النشاط الاقتصادي لهذه الدول ، وبطالة مقنعة تنتشر في معظم مفاصل العمل الإداري ، وبطالة تكنولوجية بسبب استبدال فن إنتاجي قديم بفن إنتاجي حديث ، أي الانتقال من وسائل الإنتاج اليدوية إلى الآلات الحديثة أو الانتقال من الوسائل الآلية إلى الوسائل الأوتوماتيكية ، وهو ما يؤدي في الغالب إلى تسريح عدد من الأيدي العاملة بسبب ضعف قدرة العمال على فهم واستيعاب وسائل الإنتاج الحديثة نظرا لضعف مستويات التعليم.⁹

ثانيا: انخفاض متوسط الدخل الفردي

التغيرات لأسباب تصب في خدمتها كدول كبرى أو استعمارية فمنذ نهاية عشرينات القرن الماضي خاصة بعد أزمة الكساد الاقتصادي عام 1929 بدأت الدول الاستعمارية خاصة بالنسبة لدول شمال إفريقيا بتغيير سياستها نحو تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية في المستعمرات التابعة لها⁴ إلا إن ما قام به المستعمر من مشاريع تنمية لم يكن بقصد إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستعمرة بل جاءت لدفع عجلة التنمية للدول الاستعمارية نفسها⁵ لذا لم يتغير واقع دول العالم الثالث كثيراً بل لازالت هذه الدول توصف بجملة من الخصائص سنتناول أهمها بعدّها تمثل مشكلات تعاني منها دول العالم الثالث ولها أهميتها وتأثيراتها الكبيرة ، وهذه الخصائص هي:

- **الخصائص الديموغرافية:** يتميز البناء الديموغرافي في البلاد النامية أو في دول العالم الثالث بعدة سمات أبرزها ارتفاع معدلات المواليد والوفيات ، تدني الحالة الصحية وارتفاع معدلات الإعالة بحيث يصبح العنصر البشري على الرغم من أهميته غير مؤهل وغير قادر على استغلال موارده الطبيعية⁶ كما ينجم عن خصوصية البناء الديموغرافي في هذه الدول مشكلات أبرزها:

أولاً: عدم التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة ، فقد يكون عدد السكان أكبر من الحجم اللازم أو أقل من الحجم اللازم ، فعندما يكون عدد السكان مثاليا يكون متوسط إنتاج الفرد أو متوسط الدخل العيني للفرد مرتفعاً ومنه مستوى معيشة أعلى ، أما إذا كان عدد السكان أكبر من الحجم الأمثل فإن هذه الحالة تسمى بالازدحام السكاني أو الضغط السكاني ومنه فإن متوسط الدخل يكون منخفضاً ويترتب عنه مستوى معيشة منخفض .

ثانيا: التركيب العمري للسكان: تتميز البلاد النامية بارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ، إذ قدرت نسبتهم حوالي 40% - 7% الخصائص الاجتماعية: لعل أهم ما يميز هذه الخصائص جانبي التعليم والصحة وكما مبين:

أولاً: التعليم: يتميز النظام التعليمي في البلاد النامية بارتفاع نسبة الأمية وتخلف برامج التعليم والتدريب وانعدام الرغبة في مواصلة التعليم واتجاه الأفراد نحو المهن التقليدية ، كما

انتشار الأمية التي تحد من اكتساب المهارات الفنية ، كما يعدّ تأخر فنون الإنتاج أمراً مؤثراً على نسبة الإنتاج لأن استعمال الآلات الحديثة يمكن من مضاعفة الإنتاج.

لذا تعاني أغلب دول العالم الثالث من مشاكل جمة على المستوى التنموي سواء ما يتعلق بضعف عملية التنمية في هذه الدول وفي مختلف القطاعات أم ما يتعلق بكم الاحتياجات والمتطلبات البشرية والمادية الواجب توافرها لتحقيق المشاريع التنموية ، فالتنمية كعملية هادفة نحو الارتقاء بالواقع المعيشي للأفراد والمجتمعات وتوفير حياة كريمة ذات درجة من الرفاهية ، تتطلب أن تكون هناك بيئة مساعدة أو مشجعة للنهوض بالواقع المعاش والشروع في طريق التنمية والتقدم.

إلا أن هذه البيئة غير مكتملة العناصر والمتطلبات التنموية بشكل أو آخر في دول العالم الثالث بسبب أن معظم دول هذا العالم تعاني إما من الفقر وضعف الإمكانيات الاقتصادية التي لا تكفي لتحقيق التنمية المطلوبة ، وهذا يعني أنّ هناك نسبة معتبرة من السكان تعيش في حالة من الفقر وغياب الخدمات بمختلف مسمياتها على مستوى الصحة-التعليم-السكن-العمل-التغذية-توفر ماء الشرب-خدمات النقل-الصرف الصحي وغيرها.

لذلك ينظر إلى دول العالم الثالث أو الدول النامية على أنها دول تمتاز بوجود فرق كبير في مستوى التحضر بين أقاليمها وبكثرة المناطق المتخلفة فيها وظهور التمايز بين المناطق التي فيها تنمية وتلك التي تركت بلا مشاريع اقتصادية أو تنمية¹²

أولاً هذه الدول تعاني من ضعف الواقع العلمي والتعليمي الذي لا يتناسب مع متطلبات تحقيق التنمية التي تعتمد كعملية على البحث العلمي الذي يعد أحد أهم عناصر التخطيط الجيد وعلى أساسه يتم بناء وصياغة وتنفيذ المشروع التنموي ، انطلاقاً من قانون أن لا وجود لتخطيط وتنمية حقيقية من دون بحث علمي حقيقي.

وهذا الحال يرتبط بمشكلة أخرى ممثلة في ضعف توافر الموارد البشرية المناسبة والقادرة على القيام بهام المشروع التنموي سواء من حيث الإعداد أو التكوين والتدريب كقوى

تتميز هذه الدول بأن حجم إنتاجها القومي ضعيف ، كما أنها تعاني من الفقر كنتيجة لذلك ، لأنها تدور فيما يسمى بالدائرة المفرغة للفقر ، حيث إنّ ضعف الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض حجم السوق ، وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار ثم ضعف تكوين رأس المال ثم ضعف الإنتاجية ثم انخفاض مستوى الدخل مرة أخرى ، وهكذا تظل الدورة تدور حول نفسها دون توقف.¹⁰ وهذا الوضع ينعكس على نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان الدخل القومي قوياً كلما ارتفع نصيب الفرد منه والعكس صحيح.

يرجع انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية إلى ضعف الناتج القومي فيها بشكل عام ، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65% من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج العالمي لا يمثل سوى 20% منه فقط ، و نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 8% فقط. وهذا التفاوت الواضح في توزيع الدخل القومي في البلدان النامية يشكل عقبة كبيرة في طريق تحقيق التنمية¹¹

ثالثاً: ضعف التكوين وتراكم رأس المال

تمثل المباني والمنشآت ومحطات توليد الكهرباء ، وشبكات السكك الحديدية والبضائع الموجودة في المخازن والطاques البشرية المتوفرة ، رأس مال الدولة الذي يجب استثماره في العملية التنموية ، إلا أنّ رأس المال هذا يعاني الضعف في دول العالم الثالث ، بسبب قلة وضعف المنشآت الأساس والخدمات من جهة وبسبب قلة وضعف الاستثمارات والصناعات وضعف واستغلال الطاقات المتوفرة من جهة أخرى بالإضافة إلى ضعف تكوين رأس المال البشري من جهة ثالثة.

رابعاً: ضعف الإنتاجية

تتسم دول العالم الثالث بضعف الإنتاجية إذا ما قورنت بالاقتصاديات المتقدمة ، فإنتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ، إذ نجد أن خمس العمال أو أكثر يشتركون في إنتاج سلعة معينة يستطيع أن ينتجها عامل واحد فقط في الدول المتقدمة. وذلك بسبب ضعف قدرات العامل والعمل بسبب سوء التغذية وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية ، كذلك بسبب

المناخية العالمية ، والتي ترتبط بها مشكلات معقدة كال فقر والجوع ونقص التغذية .

إن مستويات التغذية المنخفضة تعد من المشكلات الرئيسة في العديد من دول جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية ، ففي أندونيسيا تعدّ مستويات التغذية المنخفضة فضلا عن الأمراض المعدية السبب الرئيس لوفيات الرضع والأطفال ، وفي بورما تأتي أمراض التغذية في الصدارة من جملة المشاكل الصحية التي تعاني منها. وإذا ما انتقلنا إلى أفريقيا حيث توطن الجوع الأسود نجد أنّ التقديرات تشير إلى أنّ الجوع المزمن وسوء التغذية هو الحالة العادية لملايين البشر هذه المشكلة التي تقاومت أحيانا لتصل إلى درجة المجاعة. وبصورة مشابهة نرى سوء التغذية يضرب أمريكا اللاتينية ليطلق شمال البرازيل وجبال الأنديز وأجزاء من أميركا الوسطى وجزر الكاريبي¹⁵

لذا من الضروري العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتنمية قطاع الزراعة خاصة إذا عرفنا أنّ حوالي 35% من سكان الوطن العربي مثلا يعتمدون على الزراعة كمصدر رزق ، هذا الوطن الذي يمثل قلب العالم جغرافيا واقتصاديا وله من المساحات والموارد الكثير لقيام اقتصاد زراعي فاعل ، فالتنمية الزراعية في الوطن العربي تعد مسألة لا يمكن التفريط فيها أو تركها للظروف العشوائية فمن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان الدول العربية إلى 480 مليون نسمة بحلول عام 2030¹⁶ خاصة إذا أخذنا في الاعتبار حجم الإمكانات المادية والبشرية التي يمتلكها الوطن العربي ، فكل دولة لها من الإمكانات والطاقت البشرية ما يؤهلها لتكون في مصاف الدول المتقدمة إذا ما تم استثمار تلك الإمكانات والطاقت وتوجيهها بشكل علمي صحيح.

وبالعودة إلى العالم الثالث عموما نجد البنك الدولي يشير إلى وجود الملايين من سكان العالم الثالث يعيشون في فقر مدقع ويعانون من سوء التغذية وقلة الخدمات والرعاية الصحية وعدم توافر المياه الصالحة للشرب وكثير منهم عاطل عن العمل ، بالإضافة إلى ملايين الأفراد يعانون الجهل والأمية.

ثانياً- التخطيط Planning:

مكلفة بالتنفيذ ، أو من خلال مدى الوعي بأهمية التنمية ودور الفرد فيها.

أيانّ دول العالم الثالث لديها مشكلة قد تتمثل في قصور الإمكانات المادية أو البشرية أو الفكرية من حيث التخطيط والتنفيذ ، لذلك نلاحظ أنّ معظم دول العالم الثالث تعيش في ظل واقع يعاني من الناحية التنمية في جميع أو بعض جوانبه ، وعليه يمكننا أن نسجل عددا من المؤشرات المعبرة عن هذه الواقع في العالم الثالث .

فهذه مشكلة ندرة المياه الصالحة للشرب أو للزراعة في دول العالم الثالث -بعدّ المياه مصدر الحياة- التي ترجع لعدة أسباب ترتبط بطبيعة هذه الدول كوقوع بعضها مثلا في المناطق الجافة وشبه الجافة ، مع الارتفاع المستمر في نمو السكان الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المتعددة على مستوى الحياة المنزلية والاستخدام الشخصي من جهة ، ولتلبية الاحتياج على مستوى العمليات الزراعية والصناعية من جهة ثانية.

وتعاني دول العالم الثالث من زيادة نسبة الإعالة في المجتمع بسبب الزيادة السكانية في الفئات خارج سن الإنتاج والعمل ، وهذا ما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الفئات المنتجة إذ يحد من قيمة الإنتاج كما يؤثر سلبا على التنمية بشكل عام¹³

كما تعاني هذه الدول من ضعف قطاع الإسكان والتخطيط العمراني مقابل انتشار المدن العشوائية والهامشية بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وما يتمخض عنها من مشكلات بالنسبة للقطاع الزراعي من جانب أو ما تتعرض له المدينة ومؤسساتها الخدمية من زيادة في الطلب وضغط يستهلك مردوداتها الإيجابية ومستوى فاعليتها. ففي العقود الأخيرة شهدت دول العالم الثالث زيادة في عدد ساكني الحواضر أو المدن ضعف ما شهدته الدول المتقدمة حيث تجاوزت نسبة 4%¹⁴.

بالإضافة إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي وقلة الإنتاج الزراعي بسبب إهمال القطاع الزراعي أو تخلفه أو بسبب قلة الأراضي الصالحة للزراعة أو بسبب التصحر والجفاف وقلة المياه التي بدأت تظهر كمشكلات لهذا العصر لها علاقة بالتغيرات

-تعريف التخطيط:

التخطيط هو: أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية خلال مدة زمنية معينة وذلك عن طريق تحديد الإمكانات المادية والبشرية المتاحة والمطلوبة وتعبئتها لتحقيق أهداف المجتمع. وهو الضمان الأكيد لاستخدام واستثمار الموارد البشرية والمادية والطبيعية بطريقة علمية وعملية بعيدا عن التلقائية والعشوائية والارتجال.

-أهم عناصر التخطيط:

1. تقدير موارد المجتمع للوقوف على إمكاناته المادية والبشرية وتحديد احتياجاته بشكل واقعي.
2. ترتيب احتياجات المجتمع على سلم الأولويات وفقا لأهميتها أو ضرورتها.
3. تحديد الآليات والأطراف التي يمكن من خلالها وبواسطتها تحقيق أهداف المشروع التنموي.

-أشكال التخطيط:

1. تخطيط السكان والقوى العاملة- Planning of Population and Labor force: يعني بتحديد التوزيعات البشرية والكثافة السكانية والتركيب السكاني حسب النوع أو الجنس والفئات المهنية وكذلك النمو السكاني، لأهميتها في تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية بالإضافة إلى تحديد القوى العاملة أو المؤهلة للعمل لاستثمارها أو تأهيلها لذلك.
2. التخطيط الريفي-Rural Planning: يهتم بالامتدادات البشرية خارج المدن في مناطقها الزراعية أو الفلاحية من أجل ضمان حياة ريفية متطورة من خلال التخطيط لاستخدامات الأرض والإنتاج الزراعي والعمل على تحقيق برامج زراعية متقدمة.
- بتعبير آخر العمل على الاستفادة من جميع الإمكانات والمواد القائمة في المجتمع وتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي والعمل على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد الأكبر على موارد الريف ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة.

3. التخطيط الحضري- Urban Planning: يعني التخطيط الحضري بضمان تحقيق نسيج حضري متوازن بيئيا ومتناسق وظيفيا ومتناغم جماليا واجتماعيا، ومتنوعا عمرانيا، من خلال الاستغلال الأمثل للأرض الحضرية وتحديد ما تحتاج إليه من خدمات.

4. التخطيط الصناعي — Industrial Planning: التركيز على تحقيق استثمار كامل الموارد الطبيعية وتحقيق الملائمة المكانية للمشاريع الصناعية. من خلال وضع إستراتيجية صناعية تؤدي إلى تغيير وتنوع الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي. تشمل مجموعة الأسس والأفكار والإجراءات التي تستهدف تطوير وتنمية القطاع الصناعي بشكل يحقق فاعليته في النشاطات الاقتصادية العامة في المجتمع.

5. التخطيط البيئي — Environment Planning: الاهتمام بتحسين البيئة في المحيطين الريفي والحضري وذلك بتخليصها من الملوثات والمخلفات التي تنتج عن استغلال الموارد أو عن طريق استخدام المحيط.

وهنا لابد من التذكير بضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل لمختلف المجالات والميادين المستهدفة تنموياً وذلك لتحقيق التوازن والتكامل المطلوب بين هذه المجالات.

والتأكيد على أهمية دقة صياغة الأهداف وتحديد بعضها أحد أهم عناصر نجاح التخطيط كعملية أساس للمشاريع التنموية فبدون التخطيط الجيد يمكن أن تحول فكرة مشروع جيد إلى فكرة سيئة إذا غاب عنها التخطيط.¹⁷

ثالثاً- التنمية Development**-تعريف التنمية المحلية**

تعرف التنمية بشكل عام بأنها عملية اقتصادية واجتماعية غايتها تحقيق الرفاهية لجميع فئات المجتمع باعتماد المشاركة بين المجتمع المحلي والدولة كمنهج للعمل.

كما تعرف أنها ثمرة الجهود الرسمية والشعبية لإحداث تغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وانسجاما مع ظروف العالم الثالث تعرف التنمية من منظور شمولي لذا يقصد بها مجموعة العمليات التي تهدف إلى إحداث

تحولات هيكلية في كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.¹⁸

وينظر إليها كذلك بعدد نشاط علمي مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التغيير المنشود والانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، ترفع من مستوى الإنسان وتعمل على تقدم الحياة إلى أقصى ما يمكن¹⁹ إذا فالتنمية هي عبارة عن عملية مقصودة تقوم على جهود منظمة وتخطيط مسبق لتحقيق أهداف مرسومة وذلك لإشباع احتياجات الأفراد كما تستهدف إزالة العقبات التي تقف في طريق التنمية وكذلك معالجة المشكلات التي قد تصاحب التنمية أو تترتب عليها وذلك لتحقيق مستويات أعلى للمعيشة وفي مختلف جوانب الحياة وصولاً لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

أما المجتمع المحلي فهو بقعة محددة جغرافياً أو إدارياً يعيش عليها عدد من الأفراد يكونون ما يسمى بالمجتمع المحلي حيث يرتبطون مع بعضهم بعلاقات اجتماعية أو اقتصادية ويتشابهون في أسلوب المعيشة والقيم والعادات السائدة.

وبذلك تعرف التنمية المحلية بأنها إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن داخل المجتمع وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية وتحملها للمسؤولية ودعم المنظمات المحلية وتوفير الخدمات للمواطنين من تعليم وصحة وسكن وعمل ملائم ودخل كاف وتأمين اجتماعي وتكافؤ الانتفاع من الخدمات العامة.²⁰

كما عرفت الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها مجموع أساليب العمل الفنية التي تجمع بين القدرات المحلية والمساعدات الخارجية لتحقيق وإشباع حاجات أفراد المجتمع المحلي.

وعرفت أيضاً بأنها عملية تهدف إلى تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البيئات المحلية من خلال حشد جهود وطاقت المجتمع المحلي مع جهود ودعم المؤسسات الحكومية المركزية.

لذا تقوم التنمية المحلية على المبادرة الذاتية والمشاركة الواسعة لجميع أفراد المجتمع المحلي وبذل الجهود من أجل

تغيير نوعية الحياة التي يعيشها أبناء هذا المجتمع.

التنمية المحلية عملية هادفة لتغيير المجتمعات أو البيئات المحدودة أو الضيقة كالمجتمعات المحلية أو الإقليمية مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق مبدأ التوازي مع جهود وأهداف السياسات التنموية المركزية في البلد.²¹

لقد تم إطلاق مبادرة التنمية والتنمية الاقتصادية المحلية كمنهج للسياسات التنموية في أوائل حقبة السبعينات استجابة للإدارات المحلية التي أدركت أن المشروعات الاقتصادية ورءوس الأموال كانت تنتقل بين المواقع المختلفة بحثاً عن المزايا التنافسية، هذا من جهة، كما أدركت من جهة ثانية- أن المجتمعات المحلية تستطيع من خلال الدراسة الجيدة لإمكاناتها الاقتصادية أن تفهم وتدرك الفرص المتاحة والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام النمو والاستثمار، وبفضل هذا كله فقد حاولت المجتمعات المحلية توسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة فرص التوظيف من خلال ابتكار وتنفيذ برامج استراتيجية ومشروعات لإزالة العقبات وتيسير إجراءات الاستثمار.²²

أهم مجالات التنمية المحلية

1. المجال الاجتماعي: العمل على مكافحة الفقر والبطالة وبناء المنظومة القيمية وتعزيز الروابط الاجتماعية وتحقيق الانتهاية والارتقاء بمكانة ودور المرأة وحماية الأسرة والطفل.
2. المجال الاقتصادي: العمل على زيادة الدخل ورفع الإنتاجية وتحقيق فرص الاستثمار. من خلال تغيير هيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه خلال فترة محددة من الزمن بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع.²³
3. المجال البيئي: تنمية الوعي البيئي حول كيفية التعايش مع البيئة وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية من دون إضرار بالبيئة والابتعاد عن الاستهلاك أو الاستغلال غير المبرر للبيئة ومعالجة ما يترتب على هذا الاستغلال من آثار ومشاكل مع ترسيخ فكرة الحفاظ على المحيط وتحقيق التكفل الأمثل بقضايا البيئة والمحيط.
4. المجال السياسي: تنظيم عملية المشاركة وتطوير آلياتها

انخفاض متوسط دخل الفرد وتراجع كفاءة المؤسسات الخدمية نتيجة للضغط السكاني وابتلاع الزيادة في الإنتاج وعدم ترك الفرصة للتوفير والاستثمار بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الكبرى كالفقر والبطالة.

وذلك لأنَّ الزيادة السكانية تؤدي إلى نقص متوسط الدخل الفردي بافتراض ثبات الدخل الكلي وبعددٍ متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، لذلك تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول، كما تؤدي هذه الزيادة السكانية خاصة في الفئات غير المنتجة أو خارج قوة العمل والإنتاج (أقل من 15 سنة وأكثر من 65 سنة) إلى زيادة نسب الإعالة في المجتمع، مما يزيد من الأعباء الملقاة على الفئات العمرية المنتجة ويحد من قيمة الإنتاج²⁷

ب- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم والتمهين: أي إنَّ جزءاً من الموارد البشرية غير المتعلم سيكون خارج عملية الإنتاج ولا يسهم في الدخل القومي بالشكل المطلوب كما سيعاني هذا الجزء البشري من البطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل مما يقربه ذلك من الوقوع فريسة للفقر، بالإضافة إلى أثر الأمية على عدم إدراك غير المتعلم لأهمية التنمية ومتطلباتها ودوره فيها وارتباطه بانخفاض المستوى الصحي، بالإضافة إلى قلة الإقبال على التمهين وأثره على انخفاض نسبة العمالة الإنتاجية والصناعية.

يعد التعليم بمثابة عملية يتم من خلالها تحويل رأس المال البشري إلى أحد أهم عناصر التنمية والإنتاج، أي إنَّ التعليم هو عملية استثمار من الدرجة الأولى لأنه يحقق معادلة تنص على أنَّه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد، كلما ازدادت قدراته الذهنية وإمكاناته على التفكير السليم والمنطقي وازداد إبداعه بما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية إلى أمام.²⁸

ج- انخفاض المستوى الصحي: يعد هذا الأمر من المعوقات التنموية المهمة بسبب انتشار الأمراض وسوء التغذية وتخلّف الوعي الصحي في قضايا الوقاية والمرض وأثر ذلك على قلة الكفاءة أو الطاقة الإنتاجية للأفراد واستهلاك الموارد على الجوانب العلاجية والرعاية.

إن تردّي الواقع الصحي له آثار سلبية أبرز ما تظهر تنمويًا

ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني. من خلال تحقيق مبدأ الديمقراطية والانطلاق من فكرة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية.

5. مجال بناء القابلية البشرية والمؤسسية: كسب المعرفة وبناء القابلية وتطوير المهارات وتعزيز قيم الثقافة التنموية²⁴ إن عملية التنمية هي بالضرورة عملية شاملة ومتكاملة تمتزج فيها كافة الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الاجتماعية والثقافية، فإذا كانت الغاية الكبرى من أي مشروع تنموي هي التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي أولاً، فإنها في نهاية المطاف تهدف إلى العمل على إعلاء شأن الإنسان، لذا من الضروري عند وضع خطط التنمية وتنفيذها الأخذ في الاعتبار الأول احتياجات أفراد المجتمع ومحاولة تحقيقها بقدر الإمكان.²⁵

لقد جاء اهتمام المنظمات الدولية بالتنمية المحلية بسبب ما تعانيه المجتمعات المحلية من تدنّي قدراتها المؤسسية على إشباع احتياجاتها الأساس، مقابل ظهور جملة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي حدتها التجارب التنموية الدولية بما يأتي:

1. ارتباط التنمية الاقتصادية بشح الموارد المحلية وضعف الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتدني الإنتاجية بشكل عام.
2. ضعف الموارد البشرية من حيث المعارف والمهارات والقيم التي تحملها خاصة ما يتعلق بقيم التكافل الاجتماعي والمساواة بحسب النوع الاجتماعي. والإنجاز وتحمل المسؤولية واحترام الوقت والتعاون وغيرها.
3. ضعف الاستفادة من الخدمات العامة كالتعليم والصحة والسكن والمواصلات وغيرها من الخدمات.
4. تفاقم مشكلات الفقر والبطالة وقلة فرص العمل وضعف فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي.

5. تدني قدرات المؤسسات المكلفة بمواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية²⁶

معوقات التنمية المحلية في دول العالم الثالث

1: معوقات اجتماعية

أ- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وعدم استغلالها بالشكل الأمثل مقارنة مع مستويات وقدرات الإنتاج. وهذه تؤدي إلى

مشاكلها بالطرق العلمية-عدم التوسع في استخدام المكننة الزراعية المتطورة- قلة رؤوس الأموال المستثمرة-قلة الارتباط بين هذا القطاع ومؤسسات البحث والتطوير العلمية.

د- سوء استغلال الموارد الطبيعية كالأرض الزراعية والثروات المعدنية والمائية بسبب ضعف اعتماد الطرق العلمية او عدم توفر القوى المؤهلة بالشكل الكافي. مما ينعكس ذلك سلبا على واحدة من مرتكزات وعناصر نجاح التنمية وهي الموارد المتاحة ونجاعة استغلالها.

هـ- نقص رؤوس الأموال او عدم استغلالها بالشكل الأمثل: بسبب نقص الادخار نتيجة لضعف الدخل او بسبب خروج الأموال إلى الخارج أو بسبب نقص وضعف كفاءة البنوك أو الاستغلال في المشاريع غير الإنتاجية كتجارة المباني او تخزين السلع.

3: معوقات إدارية

أ- ضعف أساليب العمل الإداري مثلاً بسوء توزيع الموارد البشرية حسب الاختصاص والكفاءة-الاعتماد على أساليب عمل قديمة وغير متطورة لا تتماشى مع متطلبات العصر- البطء في تنفيذ الإجراءات الإدارية واتسامها بالتكرار والتعقيد أي غياب المنطق الإداري.

ب- تسرب العمالة الماهرة من القطاعات الإنتاجية الأساس بسبب قلة الدعم والاهتمام وانتقالها إلى مجالات عمل أخرى.

ج- عدم وجود سياسات إدارية فاعلة لاستثمار القوى البشرية وإعدادها وفقاً لاحتياجات التنمية ومتطلباتها.

د- ضعف جهاز المتابعة والتقييم.

إنّ للإدارة أهمية وتأثيراً بالغاً في التنمية لأنها تمثل المحرك الأساس نحو التقدم، وهي تمثل أيضاً علاقات الإنتاج التي هي مجموعة الروابط الاقتصادية والهيكلية بين الأفراد خلال عملية الإنتاج، ومن ثمة فمن الضروري العمل على تحقيق تنمية إدارية تسعى إلى تمتين و توثيق و تطوير العلاقات الإنتاجية بما يحقق زيادة الإنتاج³¹

العناصر الأساس لتنمية المجتمع المحلي

1. يجب أن تنصب الجهود التنموية على إشباع الاحتياجات

بانخفاض القدرة الإنتاجية للأفراد لنسب تصل إلى 30%-60% وانعكاس ذلك بطبيعة الحال على التنمية²⁹ التي تتطلب قدرات عالية ونسب إنتاجية مرتفعة.

د- انتشار بعض العادات والقيم الاجتماعية غير التنموية: كموقف المجتمع من عمل المرأة ودورها في الحياة، الإسراف وعدم الاكتراث لمصادر الطاقة خاصة الماء والكهرباء مما ينجم عنه استهلاكاً غير واع، سوء استغلال الوقت على المستوى الفردي وانعدام التنظيم والتخطيط الذي يتعارض مع التطوع مثلاً، أو العمل بطاقة مرتفعة أو تكوين مهارات أو معارف أو خبرات، كثرة توقفات العمل في المؤسسات والإجازات والتمارض والتهرب من المسؤولية والالتكال وقلّة الدافعية وانعدام الروح التعاون وسيادة البيروقراطية.

2: معوقات اقتصادية

أ- انتشار البطالة بمختلف أشكالها، وأثره على انخفاض دخل الفرد بسبب اقتسام الأفراد العاطلين -غير المنتجين- للدخل مع الأفراد المنتجين، بالإضافة إلى تقليل الادخار وضعف تكوين رؤوس الأموال.

ب- ضعف القطاع الصناعي: من حيث قلة وضعف البنى التحتية وضعف القوى الصناعية من حيث العدد والتأهيل. وأثره على الإسهام في الاقتصاد الوطني من خلال حجم التصدير وتكوين العملة الأجنبية، وارتباطه بظروف اقتصاديات الدول المتقدمة، مع تدني مستوى الخبرات والمهارات اللازمة، وهذه الحالة تتنافى مع أهم منطلقات التنمية التي تؤكد على مبدأ الاعتماد على الذات. بالإضافة إلى ضعف، وأحياناً، غياب الخدمات الداعمة للقطاع الصناعي، وتدني نوعية العديد من الصناعات وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية واقتصارها على بعض الصناعات الاستهلاكية البسيطة بسبب افتقارها إلى وسائل إنتاجية يمكن من خلالها إنتاج صناعات ثقيلة أو عملاقة.³⁰

ج- ضعف القطاع الزراعي:

من حيث ضعف الإنتاجية وتركزها على محاصيل معينة بسبب أسعارها المرتفعة محلياً- قلة عدد العاملين في هذا القطاع بسبب الهجرة الداخلية- تدهور خصوبة الأرض وعدم معالجة

ضرورات تحقيق التنمية ونجاحها.

رابعاً- المداخل الأساس للتنمية المحلية

مدخل الخدمات العامة: ممثل بمجموعة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية في مختلف ميادين الحياة والتي يمكن تقسيمها إلى:

أ. الخدمات الإنشائية: كمشاريع الإسكان والنقل وطرق المواصلات والبنى التحتية.

ب. خدمات حياتية أساس: في مجال التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإرشاد والبيئة.

ج. خدمة تطوير القوى البشرية.

2. مدخل خدمات التنمية المحلية: يستهدف هذا المدخل استنهاض روح المشاركة والربط بين الأطراف المعنية، الحكومية والأهلية، وتكليف المجتمع المحلي بتقديم خدماته بنفسه لأفراده والعمل على حل مشاكله ذاتياً.

3. مدخل بناء القدرات والتمكين.

يشير أهل الاختصاص إلى أنّ أهم المدخل المناسب لتنمية المجتمعات المحلية هو مدخل بناء القدرات -Capacity building والتمكين Empowerment. وهذا ما سيتم التركيز عليه في الأسطر الآتية.

إنّ المقصود من تمكين المجتمع المحلي، بصفته ركيزة أساس للتنمية المحلية، هو، تحديداً، تمكين مؤسسات وأفراد هذا المجتمع من المشاركة في التنمية، وفي مواجهة المشكلات الاجتماعية.

وهو تمكين لا يقتصر على مجرد توفير الدعم الفني أو المالي، بمعنى نقل المعونة من الخارج إلى داخل المجتمع المحلي، بل ينطلق من قناعة مفادها بأنّ داخل كل مجتمع محلي هناك قوى وخبرات متوفرة تحتاج إلى تأهيل وتدريب وهذا لا ينطبق على تمكين أشخاص معينين بل يشمل كل مقومات ومستويات التمكين من أفراد ومؤسسات وقوى تغيير في المجتمع المحلي، وهذا التمكين يقاس بالنسبة للأفراد بمدى مشاركتهم في صنع القرار، والتغيير في المجتمع يقاس بمدى

الأساس للأفراد وكما هو محدد في سلم الأولويات. كما يجب أن تكون الإشباعات سريعة وملهوسة من قبل الأفراد. وذلك لتوطيد العلاقة بين أفراد المجتمع والجهات أو المؤسسات التنموية والعمل على كسب الثقة لضمان تحقيق المشاركة والمساندة المجتمعية.

2. يجب تحقيق التوازن والتكامل تنموياً بين المجالات الحياتية المختلفة. أي العمل على تنمية جميع القطاعات دون إهمال أي منها لأن ثمار ونتائج تنمية المجال أو القطاع الأول ممكن أن تؤكل من قبل الجانب أو القطاع الضعيف، كاستهلاك إيرادات البترول في استيراد المواد الغذائية أو الصناعية على سبيل المثال.

3. ضرورة دعم وتدريب القيادات والإدارات المحلية من أجل تفعيل عملية المشاركة، بعدّها ضرورة تنمية. خاصة إذا ما نظرنا إلى هذه القيادات بعدّها أطرافاً ذات علاقة أو معنية بالعمل التنموي.

4. ضرورة الاهتمام بالتغيرات الثقافية ومدى تماشيها مع التغيرات المادية الحاصلة أو المرغوبة. لكي لا تكون لدينا هوة ثقافية بين الجوانب المعنوية والمادية لأن ذلك من شأنه خلق كثير من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن عدم مسايرة الجانب الثقافي لحجم التغيرات الحاصلة، هذا من جهة، ولكي لا يشكل الجانب الثقافي عقبة في طريق تحقيق التنمية، من جهة أخرى، لأن السير في طريق التنمية يتطلب ثقافة تتماشى مع فكر وأسلوب الحياة الجديدة.

5. تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي والإداري الملئم للعملية التنموية. لأن نجاح أي عمل تنموي يتطلب توفر البيئة الملئمة والدعم اللازم، من حيث ملائمة الثقافة السائدة وتوفير البنى والعلاقات الاجتماعية التي تتماشى مع روح وفكر التنمية، وتوفير القاعة الاقتصادية من مباني وطرق ومعدات ورءوس أموال وغيرها، بالإضافة إلى توفير الإدارة الناجحة التي تعمل وفق المنطق الإداري بعيداً عن البيروقراطية والرتابة غير المبررة.

6. توفير الدعم من كافة الأطراف المعنية الأهلية والحكومية، الرسمية وغير الرسمية، وبمختلف أشكاله المادية والمعنوية. لأن تضافر الجهود وتحقيق المشاركة الواسعة واحدة من أهم

تأثير الأنشطة التنموية في هذا المجتمع ، وتطوير المؤسسات يقاس بمستوى الأداء³²

إنّ بناء القدرات المؤسسية والفردية المطلوبة لمواجهة المشكلات الاجتماعية وتحقيق التنمية يتركز على التدريب والتأهيل الذي تزداد أهميته وترتفع نسبة الحاجة إليه مع ازدياد اعتماد منهج التنمية المحلية على المشاركة الشعبية ، بما تتطلب هذه المشاركة من مؤسسات متمكنة ومن تعبئة للموارد ومن تطوير لمعارف ومهارات مختلف الفئات والقطاعات الاجتماعية ، ومن ارتقاء في مستويات البرامج والأنشطة تبعا للقدرات المكتسبة والاتجاهات السلوكية المتغيرة³³

وبالاستناد إلى ذلك عرف التدريب في هذه الجزئية بأنه جهد منظم ومخطط ، موجه إلى المؤسسات وفئات وأفراد المجتمع المحلي بهدف تغيير المعارف والمهارات والاتجاهات القائمة بشكل إيجابي وبناء وفي مختلف المجالات التنموية.

لذلك نلاحظ اهتمام المنظمات الدولية بالتدريب كآلية لتنمية المجتمعات المحلية من خلال تطوير قابلية جميع الأطراف المعنية في المجتمعات المحلية من أفراد ومؤسسات وقيادات محلية ومنظمات مجتمع مدني وذلك بإعداد الورشات والدورات التدريبية كفرصة لتبادل من خلالها جميع الأطراف المشاركة معلوماتها وخبراتها ، بالإضافة إلى دور الجهة المنظمة في زيادة معارف وقابلية الأطراف المشاركة حول مواضيع وقضايا وآليات التنمية المحلية وكيفية مواجهة المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم المحلي³⁴

- المجالات الأساس لعملية تطوير القابلية والقدرات تشمل:

1. التأثير في المعرفة ، أي إحداث تغيير في كمية ونوعية

التدريب ← التمكين ← المشاركة

خامساً - المشاركة وتحقيق التنمية المحلية

تعرف المشاركة بأنها عمل تطوعي قائم على الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية من قبل أفراد وفئات ومؤسسات المجتمع المختلفة ، وعلى رغبة حقيقية لتقديم العون من أجل رفع قدرات المجتمع ومعالجة مشكلاته والعمل على تنميته.

معلومات المؤسسات والأفراد على حد سواء.

2. التأثير في المهارات ، أي تزويد المؤسسات والأفراد بمهارات وخبرات ترفع من درجة تأثيرهم الإيجابي في المجتمع الذي ينتمون إليه.

3. التأثير في الاتجاهات ، أي تغيير المعايير والنظم التي تحكم أو تقرر موقف الأفراد والمؤسسات تجاه المجتمع وقضاياها بما يؤثر إيجاباً على سلوكهم وعلى مدى فاعليته تجاه قضايا التنمية ومشاريها ، وهذا الأمر يتطلب العمل على ثلاثة محاور رئيسية هي:

1. الهيئات واللجان والمؤسسات الخاصة بالتنمية المحلية: العمل على تطوير قدراتها من خلال تعزيز النزاهة والكفاءة في إدارة العملية التنموية.

2. البرامج التدريبية الخاصة بعمل التنمية ، من حيث قدرتها على تحديد احتياجاتهم التدريبية واعتماد البرامج الملائمة لتلبيتها ، من خلال تبادل الأساليب والممارسات الجيدة في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية ، بالإضافة إلى تعزيز الروابط بين البرامج والمشاريع المنفذة ضمن نطاق مؤسسات تنمية المجتمع المحلي.

3. الأنشطة التنموية الخاصة بقوى وأفراد المجتمع المحلي على المستويين التمهيدي والمتقدم ، بتقديم خدمات تدريبية وفقاً لحاجات هذه القوى والفئات الاجتماعية ، بالإضافة إلى استنهاض وتعزيز وعيهم بالتزاماتهم ومسؤولياتهم المجتمعية مما يجعلهم ذلك أكثر إحساساً وتقبلاً لعملية التغيير وأكثر وعياً في تطبيق متطلبات العملية التنموية³⁵

أو هي إسهام قطاعات وأفراد المجتمع بشكل فردي أو جماعي في صناعة القرارات وفي وضع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بشكل طوعي بعيداً عن أي إكبار أو فرض من قبل الهيئات الحكومية³⁶ والمشاركة هي عملية تركز على تحقيق التعاون ما بين القطاع الأهلي والحكومي أو ما بين

الأطراف الفاعلة تنمويا.

للمجتمع المحلي توفير الإمكانيات والقدرات الكفيلة بتصميم وتنفيذ مشاريع متكاملة تربطه بالمستوى المركزي عبر السياسات التنموية ومن خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية³⁷

-أنواع المشاركة

1. تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بالعملية التنموية: فيما يتعلق بغايات وأهداف هذه العملية إلى ماذا تسعى وكيف يمكن إنجاز ذلك؟.
2. المشاركة في تحديد المشكلات وأسبابها وترتيبها وفق سلم الأولويات.
3. المشاركة في وضع الخطط واقتراح المشاريع.
4. المشاركة في تنفيذ المشاريع والنشاطات التنموية.
5. المشاركة في توفير الدعم الفني والمالي والقانوني والمعنوي لمشاريع العملية التنموية.

-أشكال المشاركة

1. مشاركة مباشرة من خلال عقد الاجتماعات وحلقات الحوار وتنظيم الملتقيات والندوات وإجراء الدراسات العلمية وجلسات تحديد المتطلبات.
2. مشاركة غير مباشرة من خلال ممثلين عن الأطراف المعنية بالعملية التنموية كمثلي التجمعات الاجتماعية والسكنية أو منظمات المجتمع المدني أو الاتحادات المهنية والاجتماعية.

-مؤشرات قياس المشاركة

- يمكن تحديد جملة من المؤشرات من خلالها يمكننا الحكم على مدى توافر روح المشاركة الحقيقية من عدمه في بيئة أو مجتمع ما أو لدى فرد أو مجموعة ما. وأهم هذه المؤشرات هي:
1. تقديم المساعدة طواعيةً للغير المحتاج باعتماد مبدأ المبادرة بتقديم المساعدة.
 2. السعي إلى الانضمام إلى تجمعات وهيئات أو منظمات المجتمع بطريقة اختيارية، ولغاية جماعية.
 3. الإيجابية في التعبير عن مشكلات المجتمع.
 4. التضحية بالوقت والجهد والمال في سبيل خدمة الآخرين ومساعدتهم على حل مشاكلهم³⁷

-الأطراف الفاعلة في العملية التنموية Actors:

-الأفراد: ممثلين في قادة العمل الأهلي والمحلي أو الجماعي من أصحاب المراكز الاجتماعية والدينية، والنشطاء من أبناء المجتمع المتمتعين بحس المسؤولية وبروح التعاون وأصحاب المراكز القيادية الرسمية من رؤساء البلديات والمجالس المحلية والدوائر وكذا أصحاب الإمكانيات الاقتصادية.

- المؤسسات: المجالس المحلية والشعبية ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية والبحثية والاتحادات المهنية وكل التشكيلات الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في العمل التنموي.

أي أن المشاركة مثلة بالقطاع الأهلي والخاص والقطاع الحكومي سواء كانوا أفراداً أم تنظيمات ومن كلا الجانبين.

إنّ عملية ربط وتعزيز العلاقات بين الأطراف الفاعلة في العملية التنموية كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الإدارية والمحلية والمؤسسات الوطنية والمراكز والمؤسسات العلمية والبحثية تعد بمثابة تشكيل لرأس مال مهم للمشروع التنموي ألا وهو رأس المال العلائقي أو الاجتماعي.

رأس المال هذا يتمثل في قدرة هذه الهيئات والتشكيلات الاجتماعية والإدارية والعلمية على العمل المشترك القائم على روح التعاون وتبادل المعارف والخبرات بين بعضها بعضاً.

لذا تؤكد المنظمات الدولية صاحبة التجربة في تنمية المجتمعات المحلية على ضرورة اعتماد مشاركة المجتمع المحلي كآلية للتدخل في التنمية المحلية، وذلك بمشاركة كل مؤسسات المجتمع وفئاته من رجال ونساء، شباب وشيوخ وقيادات محلية وذلك عن طريق حشد الطاقات والموارد المتاحة محلياً والسعي لبناء القدرات لتحقيق الاعتماد الذاتي، لأهمية هذا المنهج في التنمية من الناحية التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية، إذ ينطلق مباشرة من الأسفل إلى الأعلى، أي البدء من القاعدة المحلية لتصل إلى المستوى الوطني كوسيلة مكملة لمشاريع التنمية الوطنية، بحيث يتاح

-النظرية المعيارية: ترجع هذه النظرية عملية المشاركة إلى نظام الضبط الاجتماعي، حيث تعدّ المشاركة عبارة عن التزام اجتماعي يفرض على المشارك تجاه مجتمعه.

-نظرية البيئة: تفسر هذه النظرية اتجاهات الأفراد نحو المشاركة من خلال وعيهم نحو كيفية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وكيفية الكشف والتعامل مع مشكلات البيئة، من خلال برامج تنمية خاصة³⁹

سابعاً- مؤشرات التنمية

هناك جملة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الكشف عن الواقع التنموي للمجتمع أو البيئة المحلية، أو يمكن اعتماد تلك المؤشرات كمقياس لمدى تحقيق التنمية: منها مؤشرات اقتصادية كنسبة الإنتاج ونوعيته أو جودته ومدى حداثة أساليب الإنتاج ومعدل النمو ونسبة الصادرات والديون ونسبة الاستثمار المحلي وغيرها، ومؤشرات سياسية وإدارية، لكننا سنتكلم عن المؤشرات الاجتماعية بشكل خاص لأهميتها في هذا العمل.

-تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية على ما يلي:

مؤشرات تتعلق بالوضع الأسري تتمثل ب:

مدى توفر احتياجات الأسرة من غذاء صحي وملبس لائق ومسكن مناسب.

نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة ووفيات الأطفال دون الخامسة.

وضع وحقوق المرأة والطفل.

بشكل عام نجد الواقع الأسري في دول العالم الثالث متردياً وضعيفاً بسبب قلة إمكانيات هذه الدول أو سوء استغلال تلك الإمكانيات وسوء توزيعها، لذا فغالبا ما نجد تردّي الواقع الصحي للأسرة في العالم الثالث وسوء نوعية وكمية الغذاء وعدم إشباع حاجات الأفراد من ملبس ومسكن ملائم، بالإضافة إلى تردّي واقع حقوق المرأة والطفل فهم الفئات الأكثر عرضة للعنف والتهيش والفقر والعيش غير اللائق.

ب- مؤشرات السكن:

نوعية المسكن (مادة البناء).

حجم المسكن مقارنة بحجم الأسرة.

لبيان أهمية المشاركة نذكر مثالا عملياً وهو ما حصل في نيو أورلينز وإعصار كاترينا المدمر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دمر الإعصار معظم البنى التحتية للمدينة وعندما توجهت الحكومة المحلية لإعادة إعمار المدينة عام 2006 وجهت دعوى لآلاف من سكان المدينة لحضور مؤتمر يناقش خيارات وأولويات إعادة بناء مدينتهم، حيث تم الاتفاق على خطة إنعاش وضعت بناءً على الأولويات التي حددها، وبذلك حظيت هذه الخطة بدعم شبه مطلق من قبل الجمهور الذي عزز موقف قادة المجتمع في تنفيذ تلك الخطة من خلال مشاركة حقيقية فاعلة³⁸

سادساً- النظريات المفسرة للمشاركة

هناك عدد من النظريات التي يمكن اعتمادها لتفسير المشاركة أو الدوافع التي تقف وراء اندفاع الفرد للانخراط فيها ومن هذه النظريات نبين:

-نظرية التفاعل: تفسر هذه النظرية دوافع الانتماء إلى جماعة المشاركة في برامج التنمية، إلى الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين لإشباع احتياجات المشارك النفسية والاجتماعية.

-نظرية التبادل: ترى هذه النظرية أن دوافع الانتماء إلى جماعة المشاركة يتمثل بتوقع الحصول على عائد مجز يقابل ما سيبدله المشارك من جهد وعطاء ووقت في البرامج المشاركون فيها.

-نظرية القوة الاجتماعية: تبين هذه النظرية بأن إسهام الفرد في العمل التطوعي والمشاركة في برامج التنمية تعطي المشارك الشعور بامتلاك قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق ما يصبو إليه من أهداف ذاتية.

-نظرية القيم: تبين هذه النظرية بأن مشاركة الفرد في العمل التطوعي يعود إلى عملية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها الكبير في إكساب الفرد صفة المشاركة وتعوديه عليها في شتى نشاطات الحياة، مما يجعلها قيمة أساساً لديه، تجعله يؤدي دوراً إيجابياً في المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية، بحيث تتحول المشاركة إلى قيمة إيجابية لدى الفرد.

- أو القاعات الدراسية قياساً مع عدد التلاميذ أو الطلاب.
- نسبة الاكتظاظ داخل الفصول أو القاعات الدراسية.
- عدد التلاميذ أو الطلاب لكل معلم أو أستاذ.
- توفر وسائل الإيضاح أو المساعدات التعليمية واستخدامها.
- مستوى الاهتمام بالتعليم الفني والمهني.
- قرب المؤسسة التربوية من مكان السكن.
- مدى الربط بين المؤسسات البحثية والعلمية ومؤسسات المجتمع الأخرى.

- نسبة وأعمار غير المتعلمين في المجتمع⁴⁰

التعليم أحد أهم القطاعات التي تتولى مسؤولية إعداد الفرد وتزويده بالمهارات والقدرات اللازمة ليكون فاعلاً مشاركاً بقوة في تطوير مجتمعه، لكن ذلك لا يتحقق إلى بتوافر جملة من الشروط والإمكانات لعل أغلبها ما تمت الإشارة إليه في الأسطر أعلاه، وهذا ما لا نجده يتحقق في دول العالم الثالث أو نراه في حالة ليست بالمقبولة أو المقنعة مما جعل هذا القطاع يوصف بالتأخر خاصة إذا ما قورن مع قطاعات التعليم في دول العالم المتقدم.

ثامنا- ماليزيا كمثال تنموي

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام 1958م كانت مهمة بثالوث دفع بها إلى التنمية وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، بعد هذه القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص. لذا اتجهت إستراتيجية التنمية في ماليزيا - خاصة منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي- إلى الاعتماد على دور القطاع العام والبدء في التوجه نحو التصدير في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات. ففي تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد والصين.

مدى توفر الوسائل والشروط الصحية من حيث دورات المياه والتهوية والرطوبة والإنارة والنظافة.

نوعية مقتنيات المعيشة المستخدمة ومدى توافرها.

يشهد العالم الثالث أزمات سكن ماثلة في قلة المساكن وسوء أو رداءة بعضها كأن يكون غير لائق أو لا يتوافر على شروط السكن الصحي والآدمي أو بسبب قدمه وتآكله، مع انتشار للعشوائيات خاصة في المدن الكبيرة بسبب غلاء السكن من جهة وانتشار الفقر والبطالة من جهة أخرى -التي تعيق حصول الفرد على سكن ملائم-، وبسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن من جهة ثالثة.

ج- مؤشرات الوضع الصحي:

- تقاس بعدد المراكز الصحية وطاقتها الاستيعابية مقارنة بحجم المجتمع.
- عدد القوى الصحية من أطباء وممرضين وصيادلة مقارنة مع حجم المجتمع.
- مدى توفير الخدمات الصحية الخاصة بالأطفال-الكبار- النساء.
- مدى توفير الخدمات الصحية النادرة.
- مدى توفير العلاجات ونسبة استهلاك الأدوية.
- مدى توفير واستخدام أدوات ومستلزمات التعقيم.
- نسبة الميزانية العامة المخصصة للمساعدات والخدمات الطبية.

إنّ القطاع الصحي في دول العالم الثالث لا يختلف عن غيره من القطاعات أو المجالات الخدمية الأخرى بل يتشابه معها في معاناته من الضعف والتخلف، وذلك بسبب تردي نوعية الخدمات المقدمة، قلة المؤسسات والكوادر الصحية، قلة الأجهزة والمعدات، قلة الأدوية واللقاحات، ضعف الوعي الصحي تجاه مفاهيم وقضايا الصحة والمرض أو الوقاية والعلاج أو ما يتعلق بشروط النظافة وحماية الفرد والبيئة من التلوث وانتشار الأمراض، نقص تكوين الهيئات والكوادر الصحية بالإضافة إلى قلة نصيب هذا القطاع من الدخل القومي

د- مؤشرات التعليم:

- تقاس بعدد المؤسسات التربوية والتعليمية وعدد الصفوف

تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

7. التأكيد على ضرورة أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.

8. التأكيد على حماية المنتجات المحلية من منافسة الاستثمارات والسلع الأجنبية.

9. امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن ، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي (الواحد والعشرين) من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.⁴¹

كما تميزت ماليزيا بمكافحتها لأهم مشكلة تنموية تعاني منها دول العالم الثالث وهي مشكلة الفقر لذا تعد تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر من أبرز التجارب على المستوى الإسلامي الذي يعيش حوالي 37% من سكانه تحت خط الفقر ، فقد استطاعت خلال ثلاثة عقود تخفيض معدل الفقر من 42 إلى 5.5 %.

تقوم فلسفة مكافحة الفقر في ماليزيا على فكرة أن النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن وأن يكون أول المستفيدين هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع ، واستمر هدف مكافحة الفقر في الخطط القومية للتنمية حتى إنه تم تعديل خط فقر الدخل عام 1986 ليأخذ في حسبانته إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء ما يجب أن يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية وصافي التحويلات المالية وذلك حتى يعكس المؤشر الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر ونوعية الاحتياجات الأساسية من غذاء وسكن والخدمات الأساسية من مياه الشرب النقية والصحة ، المواصلات ، وفرض الإسهام الإيجابي المتاح أمام الفقراء ومحدودي الدخل في عملية التنمية الاقتصادية⁴²

كما اهتمت الدولة بالقطاع الخاص ، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية ، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية ، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها.

لذا فقد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي. إن هذا الانجاز التنموي والتقدم في ماليزيا تحقق بفضل عدة إجراءات اتخذتها ماليزيا كدولة يمكن تحديدها بما يلي:

1. لقد أسهم التوجه نحو الصناعة وخاصة الإلكترونية إلى تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخل والثروات بين فئات المجتمع الماليزي بسبب حاجة هذه الصناعات إلى العمالة الكثيفة.

2. الانفتاح الكبير على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة ، مع الاحتفاظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية.

3. الاهتمام بكل من القطاع العام والخاص والتأكيد على أهمية الشراكة بينهما.

4. انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة. كما اتفقت التنمية الماليزية مع مبدأ الإنسان محور النشاط التنموي وأداته ، لذا اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري ، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان. فقد وفرت لأفراد المجتمع إمكانيات تحصيل العلم في مراحله المختلفة ، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية ، والارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر ، فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كماً ونوعاً ، والعمل على رفع متوسط الدخل الفردي.

5. اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.

6. العمل على تحقيق العدالة التنموية بين المناطق والقطاعات الاقتصادية ، بحيث لا يتم تنمية منطقة أو قطاع على حساب آخر ، فازدهرت مشروعات البنية الأساس في كل المناطق والقطاعات ، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي أو القطاع التجاري الاستراتيجي ، وإنما

خاتمة

نلاحظ من خلال ما تم عرضه في الأدبيات التنموية وفي التجارب العالمية الخاصة بنشاطات المنظمات الدولية وكذلك التجارب المحلية على المستويات الداخلية والإقليمية أنّ هناك ضرورة علمية وعملية لنجاح المشاريع التنموية ، وهي ضرورة أن يكون قبل أي عمل تنموي ، هناك تخطيط مبني على المسوح والأرقام الدقيقة والإحصاءات الرصينة ، فلا تنمية من دون تخطيط علمي مسبق ، أي ضرورة الربط بين التخطيط والتنمية بعدهما وجهان مكملان لبعضهما بعضا ، وهذا ما يؤشر كنقطة ضعف على مستوى مجتمعات العالم الثالث وتجاربها التنموية ، فغالبا ما تكون الاقتراحات التنموية غير مستندة إلى تخطيط محكم ، أو قد يكون التخطيط أو صياغة المشروع التنموي ضعيفة بسبب ضعف البحث العلمي الذي يشكل المصدر الأساس للمعلومات والأرقام والبيانات

التي تشكل أساس التخطيط وأهم احتياجات صياغة المشروع التنموي.

لذا فنجاح التنمية المحلية في مجتمعات العالم الثالث لا بد أن تقترب بتخطيط صحيح مستندا إلى مؤسسات بحثية ذات قدرات وكفاءة عالية ، أي يجب أن تطور هذه المجتمعات من بيئاتها ومؤسساتها العلمية والبحثية وأن تعطي للبحث العلمي مكانته الحقيقية لكي تكون الخطط وصياغة المشاريع وتنفيذها على مستوى من النوعية.

كما أنّ الاستثمار الأمثل لموارد البيئات المحلية والعمل على تطويرها وفتح آفاق الاستثمار في هذه المحليات يعدّ من ضرورات نجاح التنمية ، بعد أن أصبحت التنمية المحلية طريق الخروج من حالة التخلف ولقطع أشواطاً معتبرة في المسيرة التنموية

- 1- مصطفى مريم أحمد وإحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 101،
- 2- عبد الطيف، رشاد احمد، تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط 2007، 1، ص 15
- 3- خاطر، احمد مصطفى، التنمية الاجتماعية، المفاهيم الأساسية ونماذج الممارسة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 24.
- 4- أمين جلال العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي 1898 – 1998، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 23.
- 5- عبد اللطيف رشاد احمد، المرجع السابق، ص 16.
- 6- خاطر، احمد مصطفى، المرجع السابق، ص 112-113.
- 7- عبد اللطيف رشاد احمد، المرجع السابق، ص 16.
- 8- خاطر، احمد مصطفى، المرجع السابق، ص 116.
- 9- خاطر، احمد مصطفى، المرجع السابق، ص 104
- 10- شفيق، مُجد، التنمية والمشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 22.
- 11- العاني، مُجد جاسم، الإقليم والتخطيط الإقليمي، الاردن، دار الصفاء، المرجع السابق 2006، ص 22.
- 12- شفيق، مُجد، المرجع السابق، ص 51
- 13- جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986، ص 18
- 14 - عطية، فيليب، أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1992، ص 34-35
- 15 - عبد السلام، مُجد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص 30، 12.
- 16 - AnneTouwe, handbook for projects, development, management and fundraising, International Federation of University Women, Switzerland, 2001 p1,
- 17- Thomas R.M, human development cultuRAL, ltd , 1998, USA, p5
- 18 - إبراهيم، مُجد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 109.
- 19- خاطر، احمد مصطفى، المرجع السابق ص، 19، 35.
- 20 - العيسوي، إبراهيم، التنمية المحلية في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، 2003، ص 18.
- 21 - بيرتلزمان ستيفتاج وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة مشتركة، البنك الدولي، 2004، ص 10
- 22 شفيق، مُجد، المرجع السابق، ص 19.
- 23 هلال، وليد، تقرير حول منهج الاسكوا في برامج ومشاريع التنمية المحلية والتنمية بالمشاركة، بيروت، الاسكوا، 2010، ص 4.
- 24 -إبراهيم، مُجد عباس، المرجع السابق، ص 112.
- 25 هلال، وليد، مرجع سابق، ص 1.
- 26 شفيق، مُجد، مرجع سابق، ص 53، 50..
- 27 الشرفات، علي جدوع، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط 1، عمان، دار جليس الزمان، 2009، ص 203.
- 28 الشرفات، علي جدوع، المرجع السابق، ص 94.
- 29 شفيق، مُجد، المرجع السابق، ص 67.
- 30 المؤمن، قيس، وآخرون، جودة، التنمية الإدارية، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص 285.
- 31 هلال، وليد، المرجع السابق، ص 7.
- 32 المرجع نفسه، ص 8.
- 33 ESCWA, building human resources capacities In local Community Development. Lebanon. 2010 p9.
- 34 هلال، وليد، المرجع السابق، ص 9.
- 35 (دت)، عثمان، عبد العظيم، دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا، دراسات افريقية، جامعة الخرطوم، ص 126.
- 36 هلال، وليد، المرجع السابق، ص 4.
- 37 خاطر، احمد مصطفى، مرجع سابق ص 69.
- 38 الاسكوا، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بيروت، 2009، ص 6.
- 39 بدوي، هناء حافظ، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، ط 1، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 182-183.

- 40 عبد اللطيف رشاد احمد، المرجع السابق ، ص 87-88.
- 41 الصاوي ، عبد الحافظ ، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية" ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 451 ، ماي ، الكويت 2009
- 42 رشوان ، حسين عبد الحميد ، الفقر والمجتمع ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 ، ص 35.

الشبكات الاجتماعية في خدمة العمل الصحفي

نصر الدين غراف
جامعة مسيف²

ملخص

تعدّ الشبكات الاجتماعية إحدى أهم أدوات الإعلام الجديد؛ حيث تميّز بانتشار الثقة بين مختلف مستخدميها، على الرغم من تعدّد طرق الاتصال فيها من مرئية و مسموعة ومقروءة، ممّا جعل منها مصدر أخبار جدّ ثريّ بالأراء والأخبار الآنية والمتواصلة، يستلزم على الصحفي المحترف أخذها بجدية في محاولاته متابعة الأحداث و الأخبار، مستغلا في ذلك كلّ ما يمكن أن توفّره له برامجها و تطبيقاتها من تسهيلات لربح الوقت والجهد والمال.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الانترنت، الإعلام الجديد، الشبكات الاجتماعية، العمل الصحفي

Résumé

Le monde assiste aujourd'hui à une nouvelle forme de média basé sur l'intégration et le chevauchement des rôles, et combine tous les avantages des médias traditionnels, et élimine les différences entre l'expéditeur et le destinataire, qui émettent et reçoivent des messages à n'importe quel moment, et communiquent sans avoir besoin de compter sur une source d'idée ou d'information.

Ceci signifie que le rôle de la source dans le domaine des medias s'est rétréci et peut-être disparaîtra-t-il automatiquement un jour.

Les réseaux sociaux est l'un des outils les plus importants de ces nouveaux médias qui se caractérisent par la prolifération de confiance entre les différents abonnés, rendant une source de nouvelles idées très riches et les nouvelles immédiates et continues.

Tous cela nécessite un journaliste professionnel qui peut suivre les événements tout en profitant de ce qui peut être fournie par ces programmes ces applications lui permettant de gagner du temps, de l'effort et de l'argent

Mots-clés: Technologie De l'Internet, Nouveaux Médias, Réseaux Sociaux, Travail De Presse.

Summary

The world now witnessing a new form of media based on the integration and overlap of roles and combines all the advantages of traditional media and increases the benefits of new jobs such as direct interactivity and eliminates the differences between the sender and the recipient, which transmit and receive messages at any time, and communicate without having to rely on a source of ideas or information.

This means that the role of the source in the field of media narrowed and perhaps he will automatically disappear one day.

new forms of media of all time is still summarized in the regeneration of the media tool, which is based on the same principle, that of gaining the trust of the public, a point that whoever get the message that he believes is personally intended and required to interact with the event.

Social networking is one of the most important of these new media characterized by the proliferation of trust between different subscribers tools, despite the many methods of communication that are visible and audible and readable, making it a source of new ideas very rich and immediate and ongoing news, requiring a professional journalist taken seriously in his attempts to follow events and news, enjoying everything that can be provided by these programs these applications allowing it to save time, effort and money.

Keywords: Internet Technology, New Media, Social Networking, Press Work

مقدمة

تعد الانترنت وسيلة الاتصال الأسرع نموًا في تاريخ البشرية. ففي حين احتاج الراديو إلى 38 عامًا للحصول على 50 مليون مستخدم لاستقبال برامجه، احتاج التلفزيون إلى 13 عامًا للوصول إلى العدد نفسه، فيما احتاج تلفزيون الكابلات إلى 10 أعوام. أما شبكة الانترنت فلم تحتج سوى إلى 5 أعوام للوصول إلى ذلك العدد، وأقل من 10 أعوام للوصول إلى 500 مليون مستخدم.¹

ومن بين الابتكارات التي أنتجها الانترنت والتي أصبحت الآن تحتل وبشكل ملفت مكانة بارزة، وسائل الإعلام الاجتماعية، مثل (Facebook، LinkedIn، Tumblr)، الشبكات الاجتماعية المستندة على خدمة تحديد الأماكن المواقع مثل (Foursquare)، ومواقع التدوين المصغر، والأكثر شيوعًا منها (Twitter)، وشبكات تبادل الصور (Pinterest) أو الفيديو (YouTube، Dailymotion).

وبقراءة سريعة لمؤشرات وأرقام مستخدمي هذه المواقع الاجتماعية² نجد أن في متوسط 04 ونصف مليون مستخدم يدخل نسبة 50٪ منهم على موقع الفيس بوك يوميًا ويبلغ متوسط عدد الأصدقاء لكل شخص 130³ صديقًا وتبلغ عدد مرات الإعجاب بالموضوعات التي تنزل على موقع الفيس بوك ما يقارب 200 مليون إعجاب وتعليق في اليوم ومتوسط ما يقوم به كل مستخدم من حالات انضمام لفعاليات أو صفحات أو مجموعات هي 80 نشاطًا أو انضمامًا.

أما على موقع تويتر فيبلغ المستخدمين النشطاء 121 مليون مستخدم، ينزل بشكل أسبوعي حوالي مليون تغريدة وكل يوم ينضم للموقع ما يقارب 460 ألف مستخدم. أما عن المستخدمين يوميًا فيبلغ عددهم 50 مليونًا يدخلون على موقع تويتر بشكل يومي فيما يستخدم نسبة 182٪ موقع تويتر من خلال الهواتف النقالة حسب إحصائيات 2010 ويبلغ عدد موظفي الموقع ما يقارب 400 موظف وموظفة.

أما موقع لنكدان فيبلغ عدد المستخدمين النشطين 140 مليون مستخدم، فيما يستخدمه 64 مليون مستخدم من أمريكا الشمالية، ويمثل الذكور نسبة 48٪ من مستخدمي

الموقع. 4.4 مليون مستخدم يستخدمون الموقع في المشاريع الصغيرة والاحترافية و82٪ هي نسبة ثقة المستخدمين بالمعلومات الموجودة بالموقع.

أما عن موقع غوغل بلس google + فبلغت تكلفة إنشائه وتصميمه 545 مليون، ويعد مارك زوكربيرغ - مؤسس موقع الفيس بوك أكثر شخص لديه عدد من المتابعين على موقع قوغل بلس، ويبلغ عدد المستخدمين الذكور 66٪ فيما تبلغ نسبة مستخدمي الموقع من الولايات المتحدة الأمريكية 55٪. فإذا ما نظرنا وبللمحة عامة إلى الاستخدامات الصحفية لمستخدمي الشبكات الاجتماعية تظهر بالفعل الإمكانيات التي تتوفر عليها عليها هذه المواقع والتي تنبئ بمستقبل حرية تداول المعلومات لما تتميز به من: منطق التكامل بين وسائل الإعلام، ومساحات التعبير غير المقيدة، والممارسات التشاركية بين الصحفيين والمواطنين... وغيرها من الممارسات الإعلامية الجديدة بين مخلف الفئات الجماهيرية التي أصبحت اليوم ترى في هذه الوسائل مساحات للتعبير الحر. ومن دون مبالغة، ما توفره مثلاً الشبكات الاجتماعية، ك (تويتر أو الفيس بوك) من تفاعل فيما بين الصحفيين، وبين القراء ومصادر الخبر، وما يلاحظ من تطور للاستخدامات الإعلامية والنمو السريع لعدد المنخرطين فانه ينذر بميلاد شكل جديد من وسائط الإعلام.

هذه المؤشرات تدل على الأهمية الإعلامية لمواقع الشبكات الاجتماعية، التي ما تزال تستقطب وباستمرار أكبر الأعداد الممكنة من المشتركين، بتوفير خدمات إعلامية واتصالية تستجيب لرغباتهم بطرق ممتعة سهلة سريعة وغير مكلفة. هذا ما يجعلها تصب بالدرجة الأولى في اهتمامات وظيفة الصحفي بمواصفات يمكن تلخيصها عمومًا فيما يلي:

الشبكات الاجتماعية: مواقع بمواصفات إعلامية.

الشبكات الاجتماعية عبارة عن مواقع وشبكات عالمية تهدف إلى خلق جو من التواصل في مجتمع افتراضي تقني يجمع مجموعة من الأشخاص من مناطق ودول مختلفة على مواقع واحدة. هذه الشبكات لا تملكها دولة أو جهة حكومية، بل تشرف عليها مجموعة من الشركات والمؤسسات تسمى (ISOC International Society) وظيفتها وضع الإرسال

فائدة للصحفيين الذين يبحثون عن مصادر متجددة ، ومعلومات سريعة ، وتحسس للتوجهات. تحفز على التفكير الإبداعي وبأنماط وطرق مختلفة بسبب التواصل مع أشخاص مثقفين ومن بيئات مختلفة. تعمق مفهوم المشاركة والتواصل مع الآخرين وتعلم أساليب التواصل الفعال . تساعد على التعلم وذلك عن طريق تبادل المعلومات مع الآخرين.

تساعد في تنشيط المهارات لدى المستخدم. تحقق قدراً لا بأس به من الترفيه والتسلية⁶

والاستقبال ،⁵ وهو الأمر الذي ما جعل من الشبكات الاجتماعية تتميز عن باقي المواقع المنتشرة على الانترنت بمقاييس ومعايير تشبيكية خاصة حيث يستطيع أي حاسب آلي الارتباط بالشبكة والتواصل مستفيداً في نفس الوقت من خصائصها التالية:

أكثر المواقع شيوعاً تجمع ملايين المشتركين في كل بلد. أحسن الطرق لوسائل الإعلام للوصول إلى الجماهير المتنوعة والجديدة.

توفر أدوات سهلة الاستخدام ومثالية لدعم التشاركية الحقبة التي يسعى إليها مستخدمو الانترنت.

مكان لإنتاج المواقف والوثائق والبيانات التي قد تكون ذات

الجدول (1) : حجم ونشاط أشهر مواقع الشبكات الاجتماعية بالأرقام والإحصائيات.

نوع الشبكة الاجتماعية	أفضل موقع يقدمها	تاريخ الإنشاء	عدد المستخدمين	عدد الموظفين	الأرباح بالدولار	المنافس
شبكة اجتماعية للأصدقاء والأقارب	Facebook	2004	850 مليون	+3000	3.7 مليار	+GOOGLE
شبكة اجتماعية لاكتشاف والتعرف على اشخاص جدد	Tagged	2004	330 مليون	150	43 مليون	My year book(Meet me) Quepasa Badoo Bad
شبكة اجتماعية لعرض المعلومات بشكل مصغر	Twitter	2006	300 مليون	+900	145 مليون	Futubra
شبكة اجتماعية للأطفال	Club Penguin	2005	150 مليون	1000	50 مليون	What's what ?
شبكة اجتماعية مهنية	Linkedin	2003	150 مليون	1.797	522 مليون	Viadeo Xing BranchOut
شبكة اجتماعية تعتمد على الموقع الجغرافي	Foursquare	2009	15 مليون	100	غير معلن عنه	Loopt
شبكة اجتماعية لعرض المنتجات و الصور	Pinterest	2010	104 مليون	37	غير معلن عنه	Fancy
شبكة اجتماعية للأغاني	spotify	2006	10 مليون	533	63.7 مليون	rolling Tumtable
شبكة اجتماعية للاخبار	Reddit	2005	600 ألف	11	غير معلن عنه	digg

المصدر : <http://mashable.com/2012/06/01/social-media-ranking>

عدد مشاركات الفيديو بنسبة 72.2% يليه البريد الإلكتروني بنسبة 8.5% ثم «تويتر» 7.4% وشبكة «لينكد إن» 6.8% يليه «جوجل بلس» 1.5%.⁽⁷⁾

وتشير دراسة مؤسسة أيمتركس⁽⁸⁾ (e-Matrix) للتسويق عام 2009م إلى أن الإنفاق الإعلاني العالمي على شبكات التواصل الاجتماعي سوف يزداد بمعدل 10% سنوياً بحيث يصل إلى 3.5 مليار دولار عام 2013 م بنمو قدره 9.6%.

وقد أشارت الدراسة نفسها بأن الهدف الرئيس للشركات من التسويق على الشبكات الاجتماعية يكمن في:⁽⁹⁾
دعم الاسم التجاري Branding بنسبة 29%.

زيادة الحركة على مواقعهم على الانترنت والتعريف بهاب نسبة 26%.

تلبية رغبات الجيل الجديد بنسبة 18%.

المبيعات المباشرة بنسبة 11%.

ووفقاً لهذه الدراسة فإن أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداماً في التسويق من قبل الشركات هي: فيس بوك بنسبة 65%، تويتر بنسبة 49%، يوتيوب بنسبة 39%، لينكدلن بنسبة 38%، ثم ديليشوس بنسبة 31%.

هذا يدل على أن هذا الفضاء الترويجي الجديد استطاع استقطاب اهتمامات كبريات الشركات والمؤسسات على غرار ما يحدث على مستوى تضاعف المنظمين والزوار الجدد لهذه المواقع السهلة الاستخدام وغير المكلفة لا للجهد ولا للمال، وهذا ما قد يساهم في تمويل النفقات التي يصرفها أصحاب هذه المواقع في تطوير خدماتها باستمرار.

الشبكات الاجتماعية أداة لإدارة السمعة على الانترنت

إن السمعة الشعبية للشبكات الاجتماعية على الانترنت والاستمرار في زيادة قدراتها على الجمهور المستهدف، وتعزيز فرص خدمة الشركات وصقل نماذج الأعمال الخاصة بهم في وسائل الإعلام الاجتماعية على الانترنت بسرعة جعلت من هذه الوسائل لأداة القوية لإدارة السمعة (Reputation Management)، والتي تمثل النقطة الحاسمة في تسويق العلامة التجارية كون هذه الأخيرة، أي العلامات التجارية لديها القدرة على أن تكون طرفاً فاعلاً في المحادثات، تمكن

يعرض الجدول رقم 01 رقمياً مختلف مواقع الشبكات الاجتماعية التي هي في أصلها موجهة لمختلف شرائح المجتمع بمختلف أعمارهم، أجناسهم واهتماماتهم. ما جعل الإقبال عليها سريعاً و كثيفاً ومتزايداً، مسبباً بذلك طوفاناً غير متناه من الأخبار و المعلومات في مختلف أشكالها متداولة تداولاً دائماً وآتياً، وذلك ما يحتاج إليه العمل الإعلامي بل ينشده و يسعى إلى تحقيقه.

الشبكات الاجتماعية والاستخدامات الاعلانية

من وجهة نظر استراتيجيات العلامة التجارية يحتاج المعلن إلى توزيع محتوى الإعلان عبر مختلف وسائل الإعلام قصد توسيع دائرة القراء المحتملين، ووسائل الإعلام الاجتماعية اليوم تعد من أهم الوسائل الفعالة للنشر، خاصة منها شبكتي الفيسبوك و تويتر، حيث غالباً ما يتم اختصار الإعلان في شكل عرض بسيط لا يتجاوز العنوان مصحوب بوصف ملخص لا يتطلب البحث عن أي شكل من أشكال التفاعل. وعلاوة على ذلك، أصبح اليوم بالإمكان برمجة روبوت (Robot) خاص يعمل على تزويد حساب المعلن تلقائياً، وذلك من خلال نقله لعنوان المقال يتبعه برابط موقع المعلن أو المؤسسة الرسمية.

فقد أظهر أحدث تقرير لموقع (emarketer) المتخصص في أبحاث ودراسات التسويق على الانترنت نموّاً كبيراً في سوق الإعلانات الرقمية على الشبكات الاجتماعية وتحديداً الإعلانات داخل فيديوهات «فيس بوك» و «يوتيوب».

وقال التقرير إن مشاهدات الإعلانات داخل فيديوهات الشبكات الاجتماعية على مستوى العالم بلغت 1.3 مليار مشاهدة حتى الربع الأول من عام 2012 بزيادة حوالي 77.6% على نفس المدة في عام 2011. وأشار التقرير أيضاً إلى قوة الإعلان الرقمي داخل الفيديوهات على موقع «يوتيوب»، الذي يحتل المركز الأول في نسب المشاهدات يليه «فيس بوك».

وعن نسب مشاركات فيديوهات الانترنت قال التقرير إن الموقع الاجتماعي «فيس بوك» يحتل المركز الأول من حيث

اليومية، من خلال اعتماد اللهجة الشديدة، أو التعليق الساخر.. والكثير منهم يظهر ذلك عند عرضهم لسيرهم الذاتية، بطريقة تكون أحيانا صادقة وأحيانا أخرى استفزازية

استخدام إعلامية متقدمة: من الترقب وخط الوكالة إلى التغطية حية

يعد تويتر اليوم أسرع من أي وسيلة إعلامية أخرى لخلوه من القيود التحريرية والتقنية. هذا ما جعل الصحفيين لا يترددون في استغلال هذا الموقع في الإعلان عن الأخبار الجديدة والرئيسة حتى قبل معالجتها الشاملة على وسائلهم الإعلامية الخاصة. ومع ذلك، فقد اعتمدت بعض المؤسسات الصحفية موثيق الاستخدام الجيد، لتحقيق التوازن بين ما ينشر لأول مرة على موقع تويتر وما ينشر على موقع المؤسسة الصحفية ووكالات الأنباء.

وعلى الرغم من ذلك، باتت الشبكات الاجتماعية أماكن تنشأ فيها المعلومة ويتم فيها تغطية الحدث ليتشكل وليصبح مرجعا لباقي وسائل الإعلام الأخرى: فالثورات العربية في تونس ومصر وقضية مدير صندوق النقد الدولي DSK في عام 2011، واحتجاجات 2009 في إيران التي سميت بـ "ثورة تويتر" استخدم فيها تويتر من طرف الصحفيين باعتباره وسيلة إعلامية تتيح لهم التغطية الفورية بما يدونه المواطنون من (Tweets) فيرسله الصحفيون، الشاهد الوحيد عن الحدث فوراً بضربة retweets من خلال موزع تويتر. وكلنا يتذكر صحفي قناة BFM (TV) الذين تابعوا على شاشات كمبيوترهم الخاص رسائل تويت (tweet) التي تصلهم مباشرة من صحفي وسائل الإعلام المتواجدين بمحكمة نيويورك في جلسة الاستماع DSK في الوقت الذي كان ممنوعاً على كاميرات التصوير دخول قاعة المحكمة. وقد نجحت تويتر في ضمان التغطية الحية خلال حصار بيت محمد مراح في تولوز المدينة الفرنسية في مارس 2012

كل هذا يؤكد مدى حاجة الصحفي لخدمات هذه الوسائل الجديدة، السريعة والحية، والتي قد تسهم في مساعدته على نقل الخبر إلى جمهوره بسرعة ودقة قد تعجز وسائل الإعلام التقليدية كوكالات الإعلام عن بلوغها.

المسوقين من الوصول والسيطرة بشكل أفضل على الحوارات والمحادثات القائمة والخاصة بعلامتهم التجارية¹⁰

فبعض الصحفيين يستخدمون تويتر أو الفيسبوك للتشهير بأنفسهم، وأذواقهم (ميولات ثقافية أو إعجاب أوتشجيع زميل...) ويستغلونه أيضاً لتطوير قدراتهم (كنشر محاضراتهم وأعمالهم العلمية...)، على أمل أن يكون هذا السبيل المكان المناسب الذي يسمح لهم بفرض شخصياتهم

هذا كله يندرج ضمن بناء استراتيجيات تعزيز التواجد على الشبكات الاجتماعية لتحقيق سمعة جيدة، ومثل هذا النشاط يعرف بالعلامة التجارية الشخصية (إدارة وتعزيز "العلامة التجارية الشخصية").

فحسب دراسة أجراها مركز أبحاث بيو¹²، بعنوان "إدارة السمعة ووسائل الإعلام الاجتماعية"، فإن أكثر من نصف مستخدمي الانترنت من البالغين يبحثون عن أنفسهم على الشبكة.

ووفقاً للدراسة نفسها، فإن نحو 57٪ من مستخدمي الانترنت البالغين في الولايات المتحدة، قالوا إنهم أدخلوا أسماءهم في محرك البحث لتقييم "سمعتهم الرقمية"، وتعد هذه النسبة، زيادة كبيرة منذ عام 2006، عندما قال 47٪ من مستخدمي الانترنت البالغين إنهم بحثوا عن أسمائهم على محرك البحث. وتقول الدراسة إن النتائج الجديدة تشير إلى أن "إدارة السمعة"، أصبحت الآن السمة المميزة لحياة مستخدمي الانترنت، وخاصة الشباب منهم. هذا ما يسهل على الصحفي إمكانية الولوج إلى ما ينشده من بيانات ومعلومات تخص الأفراد والشخصيات.

الشبكات الاجتماعية منتدى مفتوح وفضاء للتعبير الحر

تعد الشبكة الاجتماعية اليوم هي بمثابة المدونات الصحفية في الأمس، أو ذلك الفضاء حيث تتحرر لهجة وجراة الصحفيين في اختيار موضوعاتهم، وإصدار الأحكام والمواقف التي يمكنهم التعبير عنها بعيداً عن مجال فضائات عملهم الرسمية. هذا الفضاء الذي يبقى متأرجحاً بين كونه تارة فضاء تحريراً وتارة أخرى فضاء خاصاً يسمح للصحفيين بالإدلاء بآراء جانبية مخالفة، متبنين فيها دور الحكم على الآراء والمواضيع

100 مليون مستخدم. في أعقابها، ظهرت شبكات اجتماعية منها "Plyce" ou "Foursquare" خصوصيتها هي دمج ميزات تحديد الموقع الجغرافي التي تسمح للمستخدمين التعرف عن أماكن تواجد أصدقائهم، أو الأماكن المفضلة لديهم. هذه الوظائف التي قد تكون مفيدة في كثير من الحالات بالنسبة لمتابعة الصحفيين للأحداث من مصدرها والتأكد من صحة المصدر.

ظهور Twiléspectateur "أشاهد التويتر".¹⁸

لوحظ مؤخرا ظاهرة إقبال (أقلية صغيرة من مستخدمي الشبكات الاجتماعية) على استخدام تطبيقات هذه الشبكات كعنصر مكمل لوسائل الإعلام الأخرى بصفة عامة والتلفزيون بصفة خاصة، حيث أصبح من الممكن مشاهدة برنامج تلفزيوني في وقت واحد مع التعليق عن طريق حساب الفيسبوك بالتغريد له أو عليه وقراءة التعليقات من الصحفيين والمعلقين على الانترنت. فالثلاثون 30 دقيقة لنشرة الأخبار على القناة الحكومية الفرنسية TF1 في 18 سبتمبر 2011 حيث دومينيك ستراوس يشرح ويوضح موقفه، أستقطبت عموما 14000 أكثر من 14000 تويت وتعليق مباشر على المباشر.

ومن المتوقع أن تنمو هذه الظاهرة مع الوصول الوشيك للتلفزيون الموصول (تلفزيون الانترنت). مثل هذه التجربة الفريدة في تشارك الملاحظات والانتقادات عن بعد حول ما نشاهده في بيوتنا بفضل اتصالنا بمجتمع الانترنت تسمح بظهور المشاهد الحقيقية twittant، الذي يمكن تسميته بـ "twiléspectateur" الذي هو اليوم يعيش تجربة التلفزيون المدعم "المعزز". فعلى موقع تويتر نجد أن مؤشر «hashtag #ledebat» كلمة ولدت في مدة لم تتعد يومين أكثر من 400.000 تويت كتبها أكثر من 70.000 twitterers. وقد ارتقى الأداء في أوقات معينة إلى أكثر من 30 تويت في الثانية الواحدة. وفي سياق الجهود المبذولة عالميا لتوفير التغطية الرقمية المباشرة على المواقع الأخبار، غالبا ما يتم نشر مجموعة مختارة من تويتات بعض المستخدمين أو الزملاء.

الاستخدامات التشاركية: من حشد المصادر إلى تحديد المواقع

تستخدم الشبكات الاجتماعية كمصادر للتعرف على المواضيع وتدعيم المقالات بالشهادات، التي يمكن لوسائل الإعلام استخدامها لاستجواب مشتركيها. كما أصبح من المألوف ملاحظة كثير من الاستجابات بين الصحفيين الباحثين عن الشهادات أنفسهم أو مرورا على بعض المواقع التي تعمل على ضمان التواصل بين مشتركيها وما ينشدونه من مصادر، كما نوضحه في التالي:

وسائل الإعلام المحلية لا تتأخر في اللجوء إلى مشتركيها للعب دور المرسلين المحليين لتقديم بعض الحقائق والشهادات على مواقعها كالفيسبوك والتويتر، كأن يطلب منهم مثلا إرسال صور التقطوها لحادث وقع بالقرب من مكان سكنهم، أو لأضرار عواصف رعدية ... وغيرها. هذه، هي النسخة المحمولة والفورية للخط الهاتفي المجاني "الخط الأخضر" الذي يوضع عادة في متناول المواطنين للتبليغ عن أي حادث.

ويمكن لوسائل الإعلام الاعتماد على ما ينتجه مستخدمو الشبكات الاجتماعية من معلومات وإدراجها ضمن الأخبار المهمة، حيث تصبح هي نفسها مصادر نشر المعلومات. وذلك ما حدث بمناسبة أول حالة بالولايات المتحدة الأمريكية، في حادث تحطم طائرة في هدرسون، في 15 جانفي 2009، حيث كان الطيار يحلق فوق نيويورك ففكر في إنقاذ الطائرة وركابها بالهبوط السلس على النهر، وكان أول نشر للمعلومات الخاصة بهذا الحادث على تويتر من قبل شاهد عيان، جانيسكرومز (Janis Krums)، الذي شاهد الحادثة من فوق قاربه وبعث بصورة وضعت على حسابه بـ (Twitpic.com)، والتي جالت العالم بعد 34 دقيقة من وضعها.

والملاحظ اليوم أن ما يقرب من ثلث مستخدمي الهواتف الذكية يلجؤون إلى الشبكات الاجتماعية على هواتفهم النقالة. ففي عام واحد، تضاعف عدد مستخدمي النسخة المحمولة للفيسبوك ما يجعله في المرتبة الأولى في العالم أكثر من

الجدول (2): أشهر 10 مواقع الفيديو المتداولة بين المستخدمين في الولايات المتحدة الأمريكية. إحصاءات أوت 2012:

الموقع	عدد الزوار بالملايين	حجم ملفات الفيديو بالملايين	حجم وقت المشاهدة لكل زائر بالدقائق
مواقع Google	150.2	13.772.3	443.4
مواقع Yahoo	55.0	529.0	58.6
مواقع Microsoft	53.7	522.4	40.6
VEVO	49.3	595.2	41.4
Facebook	47.7	261.2	16.1
AOL	45.7	725.2	62.8
Viacom Digital	38.7	405.3	50.3
.NDNinc	37.5	396.0	73.2
Grab Media	29.9	231.6	40.6
مواقع Amazon	27.9	103.9	16.0
المجموع	188.0	37.689.5	1.335.4

المصدر: ComScore Video Metrix as cited in press release, sep 19, 2012

Google ولكنها تعتمد على قواعد بيانات العلاقات بين النافذين في كل المجالات.

جمع البيانات وتحليل الوثائق

<http://www.documentcloud.org/home>

أداة جديدة لجمع البيانات وتسمى Document Cloud مهمتها تسهيل فحص العديد من الوثائق وتحويلها إلى بيانات قابلة للبحث، تسهل على الصحفي عملية التحليل خاصة في حالات الكميات الكبيرة من الوثائق (مثلا وثائق ويكيليكس) وهذه الخدمة مجانية في الأغلب لعدد معقول من الوثائق. ومن خلال هذه الخدمة يمكن للصحفي تحليل بياناته ووثائقه ومشاركتها مع زملائه أثناء العمل عليها، ويقدم هذا الموقع خدماته المجانية للصحفيين من خلال التقدم بطلب وذلك في حدود عدد معين من الوثائق.

الأشكال البصرية الجرافيكية

ملاحظة: المواقع الموجهة للبيوت وأماكن العمل تحتوي على الفيديوها ذات المحتوى الطويل (مثل المسلسلات التلفزيونية والإعلانات الممررة وسطها) يتم احتساب كل قطعة فيديو باسم تدفق فيديو مميز؛ و كل مشاهدات الفيديو التي يتم عرضها لفترة أطول من 3 ثوان. ويقصد بالفيديو هنا كل أجزاء التدفق السمعي البصري (سواء كانت تنزيلات أو متابعة على المباشر)

تطبيقات تفاعلية لمساعدة الصحفيين الاستقصائيين¹⁹:

يمكن رصد بعض التطبيقات والخدمات المتخصصة في تحليل الشبكات الاجتماعية أو تحويل العلاقات إلى الشكل المرئي (Visualization) أو تحليل الوثائق، على شبكة الانترنت يمكنها تقديم الدعم للخدمة الإعلامية نحدددها في النقاط التالية:

تحليل مسارات العلاقات موقع

Muckety.com

يمكن للصحفي الاستعانة باستخدام أداة البحث في هذا الموقع للحصول على بعض شبكات النفوذ بطريقة بصرية. هذه الخدمة ليست محرك بحث عالمي مثل Yahoo أو

958.ibm.com/software/data/cognos/manyeyes

بالنسبة لتحويل البيانات إلى أشكال بصرية معبرة، هناك خدمة (Many Eyes) وهي مشروع أطلقته شركة IBM والبيانات التي يتم نشرها على هذه الخدمة تصبح متاحة أمام المستخدمين، وهي تعمل بطريقة مبسطة للغاية لتحويل البيانات صعبة الفهم إلى أشكال بصرية جذابة يمكن أن تخدم الموضوع الصحفي وتسمح بوضوحه لقطاعات أوسع من المتلقين.

الرسوم الجرافيكية وخدمات للمواقع

<http://simile.mit.edu/>

مشروع ضخيم لتوفير أدوات مفتوحة المصدر للتعامل مع البيانات المختلفة وتسهيل تحويلها إلى بيانات متجانسة بالإضافة إلى إمكانية تحويلها إلى أشكال بصرية تفاعلية. وهو يقدم الخدمات غالباً للاستخدام في المواقع الإلكترونية ولكن بعض هذه الخدمات يمكن استخدامها من جهاز الكمبيوتر.

ومن الخدمات التي يقدمها الموقع: Timeplot: أداة تسمح لمطوري المواقع بإضافة جداول زمنية تفاعلية بالأحداث ودمجها داخل الموقع أو القصص الإخبارية.

Exhibit: تطبيق يسمح لمطوري المواقع بعمل معرض ديناميكي للبيانات المحولة إلى رسوم وخرائط تفاعلية دون خبرات تقنية كبيرة

Babel: خدمة لتحويل أنواع الملفات المختلفة

5. الرسوميات التفاعلية :

<http://www.gapminder.org>

خدمة Gap Mind هي الأخرى تقدم بعض الأدوات التي تقوم بتحويل الإحصائيات والبيانات الخام إلى رسوم جرافيكية وبيانية تعطي معنى آخر للقارئ، كما تسمح بإنشاء رسوم تفاعلية جذابة تقدم بعداً آخر عند عرضها على المواقع الإلكترونية. وهذه الخدمة يمكن تنزيلها كتطبيق للاستخدام من جهاز الكمبيوتر. وتقدم كثيراً من المواد التعليمية المكتوبة أو المصورة بالفيديو لتعلم أساسيات الاستخدام.

6. تحليل العلاقات والشبكات الاجتماعية :

<http://www.Analytictech.com>

شركة Analytictech.com تقوم بنشر برنامج لتحليل الشبكات الاجتماعية SNA ولديها برنامج تجاري UCINET والعديد من الأدوات المجانية.

20. محركات بحث بديلة عن غوغل

يلجأ الصحفيون كغيرهم ممن يبحر على الانترنت إلى استخدام غوغل google أو ياهو Yahoo أو حتى بينغ Bing للبحث على الانترنت. لكن هناك مجموعة غير متوقعة من محركات البحث البديلة التي ينبغي على كل صحفي أخذها بعين الاعتبار عند البحث على معلومات على الانترنت. وفيما يلي بعض منها:

محرك بحث موقع ستورم

<http://www.storm-events.com>

خاص بتوفير معلومات حول حالة الطقس، يسمح بالقاء لمحة على بيانات المركز الوطني للمعلومات المناخية، لديه قاعدة بيانات العواصف Storm Events. توفر معلومات شاملة عن جميع العواصف التي يعود تاريخها إلى العام 1996. (هذه الخدمة تعمل حالياً في الولايات المتحدة فقط).

محرك بحث عن مقاطع الفيديو والصوت

<http://www.blinkx.com>

Blinkx هو محرك بحث يتيح البحث في مقاطع الصوت والفيديو باستخدام إما الكلمات الرئيسية أو العبارات. على سبيل المثال، إذا كنت تحاول العثور على الفيديو الكامل لخطاب الرئيس الجزائري الذي تحدث فيه عن المصالحة الوطنية، يمكنك البحث عن "المصالحة الوطنية" أو "عبد العزيز بوتفليقة" والوصول على الفيديو. لا يعمل محرك "بليנקس" على أكمل وجه دائماً، لكنه وسيلة رائعة للمساعدة في استكمال بحثك عن مقاطع الفيديو/ الصوت.

محرك بحث الخرائط

<http://maps.nationalgeographic.com/map-machine>

Map Machine

على موقع ناشيونال جيوغرافيك وهو محرك بحث يوفر البحث عن خرائط أقمار صناعية لمناطق جغرافية معينة ؟ الخرائط السياسية للدول ؟ كما يوجد على صفحات الموقع أيضاً خرائط الدراجات والطرق ومجموعة من الخرائط التفاعلية لاستكشاف العالم.

محرك بحث على أدوية غير معروفة:

<http://pillbox.nlm.nih.gov/index.html>

أطلق المعهد القومي الأمريكي للصحة مؤخراً أداة بحث جديدة تساعدك في التعرف على حبوب الدواء في الموقع. يدعى الموقع Pillbox. يكفي أن ندخل فقط الحجم والشكل واللون وأي ختم أو علامات أخرى وسيساعدنا محرك Pillbox في تحديد ما هو الدواء المحتمل. (ملاحظة: لا ينبغي استخدام "Pillbox" كبديل عن سؤال الصيدلي أو الطبيب).

أدوات يمكن للصحفيين استخدامها لحفظ ومشاركة المعلومات:

نعيش اليوم في عصر المعلومات الإلكترونية، حيث يعتمد الصحفيون على الأدوات التكنولوجية الحديثة لتدوين الملاحظات، وحفظ المعلومات والصور، ومشاركة المعلومات مع المحررين أو مع صحفيين زملاء يعملون في نفس الشبكة الإعلامية. لذا أورد في هذا المقال أربع أدوات تكنولوجية تساهم في تسهيل جمع ومشاركة المعلومات.

دروب بوكس - Dropbox:

دروب بوكس هو خدمة مجانية تسمح لك بالوصول إلى ملفاتك من الصور والمستندات، وأشرطة الفيديو من أي مكان. عندما تقوم بحفظ أي ملف في دروب بوكس الخاص بك يتم الحفظ تلقائياً على كافة أجهزة الكمبيوتر، والهواتف، وحتى في موقع دروب بوكس. هذا يعني أنه يمكنك البدء في العمل على جهاز الكمبيوتر الخاص بك في المدرسة أو

المكتب، والانتهاء من العمل في الكمبيوتر المنزلي. لن تحتاج أبداً إلى إرسال ملف لنفسك عبر البريد مرة أخرى و تنتظر التحميل والتنزيل، كل ما تحتاجه هو حساب مجاني على دروب بوكس و كلمة مرور و تنزيل البرنامج على الكمبيوترات التي تستخدمها¹⁶.

كما يتوفر "دروب بوكس" كتطبيق للهواتف الذكية (أي فون وأندرويد) وموقع إلكتروني وبرنامج للكمبيوتر. يقوم "دروب بوكس" بحفظ المعلومات والعمل المتعلق بالأشخاص، فهو يحفظ عمل الصحفيين ومعلوماتهم من التلف، حيث يتم تحميل المعلومات (من صور وملفات وفيديو) إلى الموقع الذي يقوم بتخزينها؛ ويمكن للمستخدم أن يدخل إلى حسابه بمجرد توفر وصول للإنترنت. بذلك لا خوف من خسارة المعلومات في حال تلف جهاز الكمبيوتر أو الهاتف الذكي المحمول.

يسمح الموقع بمشاركة المعلومات مع عدد كبير من الزملاء، بمجرد وضع بريدهم الإلكتروني في خانة مشاركة المعلومات. كما يقدم "دروب بوكس" مساحة مجانية لتخزين المعلومات تصل إلى ثلاثة جيجابايت، بعدها يتوجب على المستخدم دفع رسم لزيادة مساحة التخزين.

جوجل درايف - Google Drive:

يتوفر "جوجل درايف" أيضاً على تطبيق للهواتف الذكية وعلى موقع إلكتروني، ولكن يجب أن يكون لديك بريد إلكتروني خاص بجوجل بهدف استخدامه. "جوجل درايف" مجاني الاستخدام، ويتميز عن "دروب بوكس" بمساحة تخزين أكبر، وإمكانية إنشاء الملفات داخلهم مباشرة. كما يمكن تخزين وإنشاء أنواع كثيرة من الملفات كالتنصوص، وشرائح العروض، وملفات خاصة بالحسابات والمعادلات على طريقة إكسل، وأجندة للمحتوى، والعديد من الملفات الأخرى. كما يسمح "جوجل درايف" بمشاركة المعلومات بمجرد إضافة بريد إلكتروني للمستخدم المراد مشاركة الملف معه.

إيفرنوت - Evernote:

إحدى أهم الأدوات لحفظ المعلومات التي يصادفها الصحفيون على الإنترنت ولا يمكنهم قراءتها أو يودون الحفاظ

عن حالة نفسية واجتماعية ، أكثر منها معلومات أكيدة. أيضًا ، لا يدرك أعضاء هذه المواقع خطورة طرح قضايا شخصية وبسط معلومات وصور وأشرطة فيديو شخصية وعائلية ومن ثمة يعدون أنّها لا تزال ضمن الإطار الشخصي والضيق وبالتالي غير مطروحة للعموم ، علما أنّ عدد من يملكون قدرة الاطلاع على هذه المعلومات وتوزيعها أوسع بكثير من حلقة الأصدقاء وأفراد العائلة...

ولذلك ينبغي على الصحفي أخذ المعلومة والبحث عن المصدر الحقيقي والتأكد منه بطريقته الخاصة حتى لا يقع في مشكلة الخبر الكاذب أو أن يكون الخبر مجرد إشاعة أو تشهير بشخص أو مؤسسة أوبدولة. ولكن في مطلق الأحوال فعلى الصحفي أن يؤمن بمقولة " لا دخان بدون نار ". فهو مجبر على اعتماد النسبية في التعامل مع هذه المعلومات والحرص على ذكر المصدر ، دون أن ننسى وجوب احترام خصوصيات الفرد على هذه المواقع.

وعلى الرغم مما سبق يبقى فضاء الشبكات الاجتماعية كمجال للتفاعل بين الصحفيين والقراء لم يرق بعد الى المستوى المطلوب ، لكن الزيادة في الاستخدامات الإعلامية على هذه الوسائل الإعلام الاجتماعية والنمو السريع لمشتريها ينبئ بفجر قريب لمستقبل للمعلومات .

عليها في مستنداتهم. يوفّر "إيفيرنوت" إمكانية حفظ المقالات ، أو جزء منها أو حتى الروابط فقط ، وتصنيفها وترتيبها ، باستخدام التطبيق أو الموقع الإلكتروني أو الإضافة المخصصة للمتصفحات (جوجل كروم وفايرفوكس). كما يسمح بإضافة ملاحظات شخصية ويعمل على شكل مفكرة إلكترونية ، ويتميّز بإمكانية البحث في الملفات المحفوظة أثناء بحثكم في محرّكات البحث.

أي إيه رايتر — iA Writer :

يتوفر هذا التطبيق فقط لمستخدمي نظام تشغيل "آي" ، على أي فون وأي باد وأي بود ، وموجود على "آي تيونز". لكن على عكس الأدوات الأخرى فـ "أي إيه رايتر" ليس مجانياً ، فهو متوفر بسعر 0.99\$ للأجهزة الذكية. يمكن مشاركة الملفات من "أي إيه رايتر" الى "أي كلاود" و"دروب بوكس" لحفظها وجعلها متوفرة لكافة الأجهزة ، كما يمكن إرسال الملفات مباشرة من التطبيق ، ومراجعتها أو طبعها أيضاً.

خاتمة

يغلب على المعلومات الواردة على المواقع الاجتماعية الانطباعية والعاطفة والانفعال وكذلك الذاتية والنسبية ، ومن ثمة وجب التعامل معها ضمن هذا الإطار ، أيعلى أنّها صورة

الهوامش

1. عمار محمد. قراءة لمؤشرات وأرقام مستخدمي مواقع الشبكات الاجتماعية. عالم التقنية. تاريخ الاسترجاع 11/8/2012م.
<http://www.tech-wd.com/wd/2011/11/03/indicators-and-numbers-of-users-of-social-networking-sites>
2. Alfred Hermida. twittering the news: Journalism Practice. . The Future of Journalism. Volume 4, Issue 2010. pages 297-308
3. الحوار المتمدن-العدد: ٥٥٥٥. وسام فؤاد. ما بعد التدوين. دراسة استشرافية حول تأثير التطورات في البنية التحتية للإنترنت على الحالة الإعلامية أونلاين. 2012-10-25 تاريخ الاسترجاع. 4/4/2008 - 2241 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1303244>. Olivier Serrat: Social Network Analysis , p1, date de visite 12-12-2012 <http://www.adb.org/knowledgesolutions>
5. معهد معد للتدريب: مقرر تدريب بعنوان (تطبيقات الحاسب الآلي). تاريخ الاسترجاع. 2012-07-25 <http://www.maadcom.com>
6. Dachary Carey. What Are the Advantages of Social Networking, date de visite 12-01-2013
<http://www.life123.com/parenting/tweens-teens/social-networking/advantages-of-social-networking.shtml>
7. كاتب سعود صالح ، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للإعلام الإسلامي. الإعلام الجديد وقضايا المجتمع التحديات والفرص. جدة 13-15 ديسمبر 2011
<http://fr.slideshare.net/skateb/2012-1533873720>
8. كاتب سعود صالح. الإعلام الجديد وقضايا المجتمع: التحديات والفرص ، أسبوعية عبدالمحسن القحطاني نوفمبر 2012 م
9. تقرير: 1.3 مليار مشاهدة للإعلانات داخل فيديوهات الشبكات الاجتماعية في 2012. تاريخ الاسترجاع. 2012-10-11
<http://www.almasryalyoum.com/node/1212551>.
10. خالد وليد الشرقاوي. تكوين وتغير الصورة الذهنية من خلال تقنيات التواصل الاجتماعي. ورقة مقدمة للمشاركة في اليوم الدراسي "ثورة الاتصال تقنيات جديدة لعلاقات متميزة". غزة. ماي 2012. تاريخ الاسترجاع. 2013-01-25 <http://www.slideshare.net/khaled2050/pr-13026060>
11. Mary Madden. Reputation Management and Social Media: How people monitor their identity and search for others online. date de visite 12-02-2013
<http://www.pewinternet.org/Press-Releases/2010/Reputation-Management.aspx>
12. ERIC METTOUT. Les journalistes parlent aux journalistes. Actu des médias et des RP ! | Scoop.it date de visite 12-12-2012
<http://blogs.lexpress.fr/nouvelleformule/2012/05/16/les-journalistes-parlent-aux-journalistes/>
13. علي بن شويل القرني ، الإعلام الجديد: من الصحافة التقليدية الى الإعلام الاجتماعي وصحافة المواطن ، الرياض ، 2011
14. سمة اللدعه ، ندي الخزندار . استخدام الشبكات الاجتماعية في الإعلام ، رسالة لاستكمال متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الصحافة و الاعلام ، كلية الاداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011 ، ص ص 39-38
15. خدمة رصد الأمان من FACE BOOK ستهي الخصوصية الشخصية. تاريخ الاسترجاع. 2013-02-25
<http://www.borsaat.com/vb/t180938.html>
16. Elena Santos. Un client de bureau de base pour Twitter . date de visite 08/01/2013 <http://teletwitter.en.softonic.com/>
17. علاء شبيب ، الصحافة بمساعدة الكمبيوتر . تاريخ الاسترجاع. 2012-10-25 <http://ijnet.org/ar/blog/150892>
18. Purdy, Kevin (2008-10-17). "Free Online Storage Feature-by-Feature Comparison Chart". Lifehacker .date de visite 08/01/2013 <http://ar.wikipedia.org/wiki/Dropbox>
19. محركات بحث بديلة عن غوغل. تاريخ الاسترجاع. 2012-10-25 <http://ijnet.org/ar/stories/54851>
20. شبكة الصحفيين الدوليين. أدوات يمكن للصحفيين استخدامها لحفظ ومشاركة المعلومات. تاريخ الاسترجاع. 2012-10-25
<http://www2.ijnet.org/ar/blog/15089>

La Ville algérienne : mal-gouvernance et déficit d'urbanité

Réflexions à partir de l'exemple des quartiers de l'habitat social

Hachemi LAGHOUAG
Université Sétif 01

ملخص

يناقش هذا المقال إحدى الإشكالات التي تعاني منها مدننا والمتمثلة في النقص الصارخ للتهيئة العمرانية وشروط الحياة في المدينة، وبالتالي انتشار التحضر (urbanisation) الفوضوي واستفحال عجز التمدن (l'urbanité). إذا كان جل فضاء المدينة يعاني من هذا النقص فإنّ المشكلة يتّصف بالحدة في فضاءات أطراف المدن، حيث تتموقع غالبية أحياء السكن الاجتماعي. إذ يرصد المقال مختلف الاختلالات الوظيفية لهذه الفضاءات، ويحاول في نفس الوقت تبين العجز في تسيير هذه الأحياء من طرف مختلف الفاعلين، وغياب الحوكمة الرشيدة لمدننا.

كلمات مفتاحية: المدينة، السكن الاجتماعي، التمدن، الحوكمة الحضرية، الفاعلون الحضريون

Résumé

Le présent papier a pour objet la question du déficit de l'urbanité dans la ville algérienne. Si le déficit de celle-ci n'épargne aucun espace urbain, il est encore plus accentué dans les espaces périphériques où sont implantées la majeure partie des habitations collectives. En relevant les différents dysfonctionnements de ces espaces habités en matière d'aménagement urbain et de « dispositifs matériels de l'urbanité », il met le doigt sur le déficit d'implication des principaux acteurs censés les prendre en charge et par conséquent la mal-gouvernance urbaine.

Mots clefs : Ville, L'habitat Social, L'urbanité, Gouvernance Urbaine, Acteurs De La Ville

Summary

Algerian city: poor governance and deficit of urbanity. Reflections from the example of neighbourhoods of social housing

The present paper discusses the question of the urbanity's deficit in Algerian cities. If this deficit does not save any urban space, it is even more stressed in the peripheral spaces where are established the major party of the social housing areas. While noting the different dysfunctions of the inhabited areas in urban development and "urbanity hardware devices", it highpoints the deficit involvement of the principal actors supposed to take charge of these areas and consequently the poor urban governance.

Keywords: City, Social Housing, Urbanity, Urban Governance, Urban Actors.

Introduction

A l'instar des villes dans de nombreux pays du sud, la ville algérienne est confrontée à de multiples difficultés. En effet, pays majoritairement rural, il y a à peine une cinquantaine d'années (30 % seulement de population urbaine en 1966), l'Algérie a connu une intense urbanisation depuis l'indépendance. Selon les derniers chiffres, près de 07 algériens sur 10 vivent en ville en 2011 (contre 01 sur 03 en 1966) ; les agglomérations urbaines dépassant les 100.000 habitants sont au nombre d'une quarantaine(40) en 2008 alors que ce nombre ne dépassait pas quatre (04) en 1966 ; enfin les centres urbains sont multipliés par 10 durant cette période passant d'à peine une centaine au début des années 1960 à environ un millier aujourd'hui. Ces spectaculaires transformations dues à des facteurs et dynamiques de différents ordres ne vont pas sans poser de nombreux problèmes auxquels la ville algérienne doit faire face. Le chômage et le sous-emploi, la crise du logement, la faiblesse des services (santé, éducation, transport en commun...), pollution, aménagement de l'espace, violence et insécurité, les inégalités sociales, les ségrégations et exclusions socio-spatiales etc., sont quelques uns des défis considérables communs à toutes les villes du sud et auxquels les villes algériennes n'échappent pas.

Dans ce papier, il sera question du déficit d'urbanité dont les symptômes ne sont que trop visibles et immédiatement lisibles dans l'espace urbain algérien. Si ce déficit n'épargne aucune agglomération urbaine(Alger la capitale avec tous les atouts dont elle dispose est souvent classée parmi

les villes où il ne fait pas bon vivre du tout)¹, il est plus accentué dans les périphéries urbaines où sont implantées la majeure partie des citées de l'habitat social. Si le constat de cette « dérégulation de l'urbanité », qui caractérise aussi bien les centres des villes que leurs périphéries, est unanimement admis, les avis sont cependant partagés sur les responsabilités et les causes de ce phénomène. On a souvent et longtemps invoqué l'exode massif en ville après l'indépendance, « ruralisant » ainsi les villes qui, peuplées désormais de néo-citadins « qui sont dans la ville mais qui ne sont pas de la ville », ont perdu les repères de la citadinité².

On a également mis en cause un certain volontarisme politique qui, croyant moderniser le pays, a fait violence à la tradition et au patrimoine et versé dans un mimétisme aveugle reproduisant et imposant des modèles d'urbanité exogènes offrant un espace difficilement lisible et appropriable et donc facilement dégradable.³

Les conditions économiques du pays(ex colonisé) figurent également dans la liste des facteurs favorisant un urbain sans les conditions de la vie urbaine. Enfin, la gestion des espaces urbains est parfois mise en cause, mais insuffisamment à notre sens, car si plusieurs facteurs participent de la fabrication d'une ville sans urbanité, le nœud du problème, et là nous rejoignons certains sociologues algériens, nous semble se situer au niveau de la gouvernance urbaine⁴ En effet, le caractère rural des néo-citadins n'est pas une essence immuable, la ville éduque dit-on ; la modernisation entamée par les pouvoirs politiques n'est pas rejetée en elle-même mais son inaboutissement et son inachèvement qui

sont souvent dénoncés, et, pour ce qui est de la ville, les populations urbaines sont plutôt en attente de celle-ci en tant que droit que contre elle. Quant aux conditions économiques, l'embellie financière de ces dernières années prouve qu'elles ne constituent pas le facteur déterminant dans le manque d'urbanité dans la ville algérienne.

Le présent papier est une somme de réflexions à partir d'une longue observation de terrain sur la question du déficit de l'urbanité dans les quartiers de l'habitat social en Algérie. L'absence manifeste des conditions de la vie urbaine qui fait de ces établissements humains des espaces semi-ruraux ou semi-urbains est le résultat d'une mal-gouvernance avérée.

Mais avant d'aller plus loin, arrêtons-nous un instant sur les définitions des notions théoriques utilisées dans ce papier, à savoir l'urbanité et la gouvernance, pour les clarifier et dissiper ainsi tout malentendu qui pourrait résulter de la non définition des objets d'étude.

I. Sur les notions d'urbanité et de gouvernance.

1. L'urbanité

D'abord qu'est-ce que l'urbanité dont nos cités d'habitations collectives sont déficitaires ?

Comme pour un bon nombre de notions dans les sciences sociales, il n'y a pas une définition consensuelle de l'urbanité. Pour les sociologues, l'urbanité, la ville ou encore la cité renvoient aux manières d'être, à une forme de sociabilité. Ainsi pour E DURKHEIM, ce qui fait la ville c'est la densité morale, le partage de valeurs communes, même si la densité physique n'est pas

négligeable⁵. Pour SIMMEL et L WIRTH, la ville ou l'urbanité (urbanisme en anglais) est une forme spécifique de sociabilité (entité sociologique) pour le premier, et un mode de vie pour le second⁶. Les sociologues contemporains ne disent pas autre chose. Ainsi, pour H RAYMOND, si l'urbain est un milieu ou territoire spécifique, l'urbanité est une forme de convivialité, autrement dit une « socialité particulière au milieu urbain » régulée (police) par un ensemble de règles, normes et modèles de comportement, inculqués ou imposés⁷.

Ces pratiques sociales spécifiques à la ville découlent en fait d'un savoir-vivre ensemble, celui de l'urbanité; un savoir vivre objet d'une socialisation de la part des nouveaux arrivants en ville qui, pour s'y insérer, doivent capitaliser des savoirs et des compétences sur différents modes économiques, social et culturel, nous dit JP FREY⁸. Ce savoir-vivre décliné ici sur un ton neutre, au sens de pratiques particulières à un environnement donné, prend chez certains auteurs un aspect valorisant et positif. En effet, devant la fragmentation urbaine et la crise du lien social, l'urbanité est devenue une notion idéologique en ce sens qu'elle rend compte non pas d'un fait sociologique mais une image guide. Le sociologue H. MENDRAS déplore ainsi la perte de l'urbanité, au sens d'un savoir vivre ensemble, que la ville subit en s'étalant : « D'un côté, on peut dire que la ville a gagné quasiment l'ensemble du territoire, mais en même temps elle a perdu son urbanité, c'est-à-dire ce qui faisait que c'était une ville. », autrement dit un savoir-vivre ensemble dont MENDRAS constate une certaine incapacité à le recréer

aujourd'hui.⁹Quant à H.LEVEBVRE¹⁰, il décrit, comme on sait, dans plusieurs de ses œuvres l'urbain éclaté en opposition à la ville qui rassemble notamment à travers la rue comme « lieu de rencontre entre citoyens ». Ce bref rappel de quelques contributions à la littérature sociologique sur la notion d'urbanité montre, si besoin est, que cette dernière ne s'attarde pas sur la dimension spatiale de ce fait sociologique. L'urbanité est un ensemble de comportements et de manières d'être dans la ville.

Sciences plus explicitement spatialistes, la géographie et l'urbanisme, insistent volontiers sur l'aspect spatial de l'urbanité ; celle-ci est définie d'abord par sa matérialité. Pour les géographes J LEVY et M LUSSAULT, dans leur Dictionnaire de géographie et de l'espace des sociétés « l'urbanité procède du couplage de la densité et de la diversité des objets de société dans l'espace »¹¹ La configuration particulière de ce couplage dans un lieu donné permet ainsi une gradation de l'urbanité qui va du centre ou « géotype central », où l'intensité du couplage densité/diversité est intense, aux sous-espaces urbains et jusqu'aux espaces non-urbains. En résumant on dirait avec CHIKHAOUI que, selon ces auteurs, plus l'intensité du couplage est forte plus l'urbanité est grande¹².

Enfin, pour les urbanistes, l'urbanité renvoie surtout aux qualités spatiales d'un lieu. Une forte urbanité se traduit par des espaces urbains aménagés, des habitats ordonnés, aérés, propres et pourvus des équipements de toutes sortes : la qualité urbaine d'un quartier se définit par le niveau de ses équipements. Si évidemment, la fonctionnalité,

l'harmonie et l'esthétique d'un espace est une condition de son urbanité, ceci a cependant pour finalité l'interaction sociale : « l'urbanité, nous lisons sous la plume d'un architecte-urbaniste, intègre(...) les espaces (qualités du territoire) et les hommes (qualités des relations qu'ils entretiennent sur ce même territoire), en somme une socialité, c'est-à-dire les règles du jeu social, d'un savoir vivre ensemble dans et par l'espace »¹³ . Si la ville compacte d'hier avec ses places, ses rues et autres dispositifs matériels ; avec sa mixité fonctionnelle et sociale, ses densités d'habitat et d'activités présentait le lieu idéal pour la manifestation de ces qualités, ces dernières peuvent également s'épanouir dans la ville moderne sous forme d'une « urbanité réinventée. » En effet, dans « la ville émergente » selon Y CHALLAS, de nouveaux paramètres d'urbanité peuvent supplanter les figures des villes d'hier : la mobilité (opposée à la fixité) , le territoire (opposé au contour défini, à l'unité formelle, à l'harmonie classique) , la nature (opposée à la minéralité) , le polycentrisme (opposé à la centralité unique) , le choix (opposé à la fixité) , le vide (opposé à la densité) , le temps continu, 24h/24 (opposé au rythme de travail posté) sont les caractères de « la ville émergente »¹⁴. De même pour l'urbaniste allemand Thomas Sieverts , l'urbanité n'est pas attachée définitivement à des formes spatiales historiquement déterminées, mais elle peut aussi « s'épanouir sur d'autres espaces : des lieux accessibles au public et qui offrent une ambiance et un espace propices à la rencontre »¹⁵. Les centres commerciaux, les complexes sportifs, des campus

universitaires et d'autres espaces modernes pourraient bien fabriquer l'urbanité d'un lieu¹⁶.

On voit bien que, en fait, les différentes acceptions de l'urbanité qu'on vient de relater ne s'opposent pas et elles sont plutôt complémentaires. Pour qu'un espace supporte une intense socialité, non seulement il doit être dense mais également fonctionnel et d'une certaine qualité. En d'autres termes, et aujourd'hui plusieurs auteurs le confirment, la ville est constituée des éléments humains et des dispositifs écologiques et matériels (les éléments non humains) et ces derniers ne contribuent pas moins à conférer à un lieu son urbanité.¹⁷ Ainsi, pour le géographe M Roncayolo, la ville se caractérise de par une double structure : l'une matérielle, son dispositif écologique et la cité, espace politique ou religieux.¹⁸ Quant au sociologue H RAYMOND, il n'y a pas de doute que « l'histoire des moyens matériels de la convivialité (la rue, le centre, les services) sont inséparables de la création de l'urbanité »¹⁹

Dans notre objet d'observation, à savoir les cités d'habitation collective en Algérie, les caractéristiques autant spatiales que sociales de l'urbanité sont faiblement présentes. Cependant, si le spatial et le social sont étroitement articulés, s'agissant de la notion d'urbanité, l'accent est mis ici sur la dimension spatiale de la vie en ville ou « la spatialité urbaine » qui se caractérise par un énorme déficit d'urbanité au sens où l'entendent les géographes et les urbanistes, et cela se traduit certainement au plan sociologique par une faible socialité urbaine dans ces quartiers.

2. la gouvernance

Etymologiquement le terme gouvernance, dérivé du verbe gouverner, est issu du latin gubernare qui désignait piloter un navire, terme emprunté au grec kubernâo signifiant piloter un char ou un navire et que déjà Platon dans sa République semblait utiliser de façon métaphorique pour désigner le fait de gouverner les hommes.²⁰

Le mot est apparu dans la langue française au XIII siècle comme équivalent de gouvernement ou art et manière de gouverner. Il est passé à l'anglais au XIV siècle donnant naissance au terme « govnrance » avec la même signification qu'en français.

Abandonné pendant longtemps au profit du terme gouvernement, le terme gouvernance réapparaît à partir des 1970 dans le domaine économique et l'entreprise à travers l'expression de « corporate entreprise », (« gouvernance d'entreprise ») désignant un mode de gestion des entreprises associant différents acteurs dans la prise de décision dans l'entreprise.

Cette notion de gouvernance est passée du monde de l'économie et du management à la pensée politique et administrative dès les années 1980 avec le triomphe du libéralisme et la remise en cause de l'État-providence dans le monde anglo-saxon notamment. À travers un ensemble d'orientations doctrinales libérales dont le concept de New Public Management (nouvelle gestion publique), l'État doit revenir à ses fonctions régaliennes en laissant à d'autres acteurs les fonctions considérées comme non stratégiques. Ainsi, la notion de gouvernance urbaine (urban governance) aurait été introduite par les chercheurs britanniques pour désigner des

nouveaux modes de gouvernement des institutions locales faisant suite aux réformes du gouvernement THATCHER visant à limiter les pouvoirs des autorités locales .

Délestée de cette charge idéologique, la notion de gouvernance est intégrée à partir des années 1990 dans un effort de réflexion plus approfondie sur le nouveau rôle de l'État. En effet, qu'il soit en crise selon certains auteurs, car incapable de formuler des politiques publiques en phase avec les besoins socio-économiques, ou tout simplement en profonde transformation sous l'effet d'évolution macrosociologiques ou macro-économique, l'état et à sa suite l'action publique doivent être repensés pour gérer la complexité sociétale de plus en plus croissante. Autrement dit, et face à cette situation inédite, il était impératif de renouveler les approches et les cadres conceptuels d'observation et d'analyse pour l'interpréter .Ainsi, selon Raphaël CANET, résumant cette nouvelle orientation :

Il est apparu nécessaire de repenser les rapports entre les différents acteurs, que ce soit au sein des entreprises, dans les États nationaux ou dans le système mondial. Cette nouvelle approche en termes de partenariat, de pluralité d'acteurs et de pouvoirs multi-centrés, rejette l'analyse classique des rapports de pouvoirs conçus sur le mode de la verticalité entre des autorités ordonnancées de manière hiérarchique. Elle privilégie plutôt l'analyse en réseaux, au sein desquels une pluralité d'acteurs échangent et interagissent sur le mode de la coopération ou de la concurrence, ce qui implique une nouvelle forme procédurale à la fois de la prise de décision mais aussi de l'action publique ²¹

Outil d'analyse d'une nouvelle réalité sociale apparue dans les pays développés, la notion de gouvernance a connu une diffusion exponentielle après que les organismes internationaux ,notamment la banque mondiale, s'en sont emparés pour l'intégrer à leur boîte d'outils dans les années 1990. En effet, considérant les problèmes de pauvreté et de sous-développement dans les pays du sud en étroite relation avec la manière de gérer les affaires publiques, un document de la banque mondiale intitulé « l'Afrique subsaharienne : de la crise au développement durable, une perspective à long terme » (Banque mondiale, Washington DC, USA : 1989), indiquait que l'un des facteurs explicatifs de l'échec des politiques de développement dans la région résidait dans une crise de la gouvernance. Dans l'entendement des experts de la BM, le terme gouvernance désignait ainsi la « manière dont le pouvoir est exercé dans la gestion des ressources économiques et sociales d'un pays en vue de son développement »²². Ainsi, de notion prétendant au rang de concept théorique dans différentes sciences sociales, la gouvernance devient un guide pour l'action publique quant elle est qualifiée de « bonne » dans le lexique des organismes internationaux. De fait, combinant les impératifs du marché et ceux de l'action politique, **la gouvernance est bonne** , selon l'optique de plusieurs organismes internationaux s'occupant de développement, si elle est faite en suivant les principes suivants synthétisés récemment par la Commission économique et sociale des Nations Unies pour l'Asie et le pacifique, l'UNESCAP,²³:

La participation. « La participation – des hommes et des femmes – (à la gestion de leurs affaires) est un pilier essentiel de la bonne gouvernance(...) »

L'Etat de droit. « La bonne gouvernance requiert l'existence de cadres juridiques équitables qui soient mis en œuvre de manière impartiale..... »

La transparence. « La transparence signifie que les décisions sont prises et exécutées conformément aux réglementations. Elle exige aussi que l'information sur les décisions soit librement et directement accessible aux personnes qui seront affectées par leur mise en œuvre..... »

La réactivité. « La bonne gouvernance exige que les institutions et les processus s'emploient à servir toutes les parties prenantes dans des délais raisonnables. »

La recherche du consensus. « La bonne gouvernance exige une conciliation des divers intérêts présents dans la société, afin de parvenir à un large consensus sur ce qui est dans le meilleur intérêt de l'ensemble de la communauté et sur la manière dont cet objectif peut être atteint »

L'équité et l'inclusion. « Le bien-être d'une société dépend des efforts réalisés pour que tous ses membres aient le sentiment d'y jouer un rôle et ne s'en sentent pas exclus. Il faut pour cela que tous les groupes, mais particulièrement les plus vulnérables, aient la possibilité d'améliorer ou de maintenir leur niveau de bien-être. »

L'efficacité et l'efficience. « La bonne gouvernance exige que les processus et les institutions assurent l'obtention de résultats qui répondent aux besoins de la société en utilisant de la meilleure manière possible les ressources disponibles »

L'obligation de rendre compte de ses actions.

« Cette obligation est une condition essentielle de la bonne gouvernance. Les institutions gouvernementales, mais aussi le secteur privé et les organisations de la société civile, doivent être obligés de rendre des comptes au public et à leurs partenaires institutionnels. ». L'échec dans la gestion des affaires publiques du à la non application de ces principes est désigné par le terme de **mal ou mauvaise gouvernance**.

Issue de diverses disciplines des sciences sociales et des sciences humaines : philosophie, économie, science politique, administration publique, étude des organisations, étude du développement, relations internationales, etc., la notion de gouvernance ne se laisse pas ainsi définir avec précision²⁴ par un contenu universellement valable, autrement dit ne s'est pas hissée au rang d'un concept scientifique rigoureusement défini et adopté par tous. Cependant, en désignant un ensemble de pratiques et de représentations de l'action publique, la gouvernance peut constituer « un référentiel » à celle-ci²⁵, ou, selon le politologue britannique Gerry Stoker, un cadre conceptuel pour l'observation et l'analyse²⁶. En effet, pour ce dernier, ce cadre est articulé autour de cinq propositions clés. Celles-ci mettent en lumière certaines caractéristiques fondamentales de la notion de gouvernance, et s'énoncent successivement dans l'ordre suivant :

1. La gouvernance fait intervenir un ensemble d'institutions et d'acteurs qui n'appartiennent pas tous à la sphère du gouvernement ;

2. En situation de gouvernance, les frontières et les responsabilités sont moins nettes dans le domaine de l'action sociale et économique ;
3. La gouvernance traduit une interdépendance entre les pouvoirs des institutions associées à l'action collective ;
4. La gouvernance fait intervenir des réseaux d'acteurs autonomes ;
5. La gouvernance part du principe qu'il est possible d'agir sans s'en remettre au pouvoir ou à l'autorité de l'État. Celui-ci a pour rôle d'utiliser des techniques et des outils nouveaux pour orienter et guider l'action collective.

Ces propositions ne s'opposent pas, mais elles sont au contraire complémentaires.

En Algérie, la gouvernance urbaine telle qu'elle est pratiquée dans nos villes est très loin de répondre aux critères définis de la bonne gouvernance évoqués plus haut. Par conséquent, elle nous paraît très en deçà des énormes défis auxquels nos villes sont confrontées. Dans l'actuelle réflexion la mal-gouvernance est source de déficit d'urbanité. C'est notre hypothèse.

II. L'habitat collectif et l'image dépréciée de l'urbanité

Le logement collectif est aujourd'hui une réalité qui caractérise toutes les villes algériennes et même les villages, et cette réalité prendra encore de la consistance dans les années à venir et durablement. En effet, certains des arguments qui ont présidé à l'adoption de ce type de logements : l'importante demande de logements, la rationalité dans la consommation de l'espace, le coût économique, la

rapidité de mise en œuvre, etc. sont encore aujourd'hui justifiés et plaident en sa faveur. Pour illustrer l'importance en quantité de cet habitat, citons quelques chiffres : Si la présence du logement collectif moderne en Algérie date des années 1950 avec les premières réalisations, très modestes, du plan de Constantine, c'est avec l'avènement de l'indépendance et surtout avec l'explosion urbaine des années 1970, qu'une politique de production de logements en masse est lancée, avec notamment les plans quadriennal 1974/1977 et quinquennal 1979/1984. En termes statistiques, le logement collectif, constitué majoritairement de logement social, est passé de 160.000 unités, en 1966, soit 8 % environ du parc logement, à 800.000 unités en 1998, soit 17 %, et 1.5 millions d'unités en 2007 sur un total de 6.4 de logements. Ce chiffre atteindra 3.5 millions en 2014, si le programme inscrit dans les deux plans 2005/2009 et 2009/2014 est réalisé. Pourtant, cette réalité donne pour le moins une image dépréciée de l'urbanité. En effet, en dehors des services de base : assainissement, eau potable, électricité, gaz et quelques équipements de première nécessité comme l'école et l'aménagement d'espaces commerciaux dans les rez-de-chaussée d'immeubles, très partiellement satisfaisants d'ailleurs²⁷, beaucoup d'éléments qui concourent à la fabrication de la ville et qui font « qu'une ville est une ville »²⁸ sont quasiment inexistantes dans ces cités. Pourquoi un effort aussi considérable concédé par la collectivité pour élever et améliorer les conditions de vie des habitants se traduit-il par des réalisations se caractérisant par un important déficit d'urbanité?

1. Le péché originel : la crise du logement et la construction d'urgence

Les conditions de réalisation dans l'urgence de cet habitat ont sûrement leur part de responsabilité dans ce déficit d'urbanité. En effet, sous l'effet de la pression sociale, les pouvoirs publics ont eu recours à cette formule de la construction en masse ou grands ensembles pour faire face à une crise de logement devenue endémique. Si la pénurie de logements en Algérie est présente dès l'époque coloniale, les bidonvilles apparaissent dès les années 1930,²⁹ c'est surtout après l'indépendance que la situation s'est aggravée, suite notamment à une urbanisation rapide alimentée par un exode rural massif vers les centres urbains, et un croit naturel sans précédent dû à l'amélioration des conditions d'hygiène et de santé. Secteur considéré comme non stratégique, comparé aux secteurs de l'éducation, de l'industrie, de la santé..., l'habitat n'est entré dans les préoccupations des pouvoirs publics que tardivement à partir des années 1970 avec l'inscription d'importants programmes de logements dans une série de plans de développement quadriennaux et quinquennaux, mais avec cependant des réalisations très en-deçà de ce qui était projeté. Au bout de ligne, et pour des raisons économiques (développement économique) politique (non prise en charge précocement du secteur de l'habitat) sociologique (urbanisation rapide et évolution des besoins) la crise du logement en Algérie est devenue structurelle et ne cesse de s'aggraver. Malgré les programmes ambitieux de construction de logements réalisés depuis l'arrivée au pouvoir du président Abdelaziz BOUTEFLIKA

(deux millions et demi de logements programmés pour la période allant de 2005 à 2014) le déficit en logement est estimé aujourd'hui (2013) à plus d'un million et demi d'unités³⁰. Devant l'ampleur de la crise, les politiques successives de l'habitat adoptées par les pouvoirs publics ont eu pour souci principal d'atteindre des résultats d'ordre quantitatif en recourant à la production de logements en masse. Ceci était le cas dans les années 1970-1980 avec les ZHUN ou zones d'habitat urbain nouvelles. Ces grands ensembles de 200 à 1000 logements, inspirés des ZUP françaises, au nombre de 275 zones répartie à travers toute l'Algérie, ont été lancés en 1975 pour faire face à la crise du logement qui se faisait sentir à partir des années 1970, suite à un exode rural massif vers les villes. Réalisées selon les principes de la charte d'Athènes, assignant les différentes fonctions urbaines dans des zones séparées, les zhun comme leur nom l'indique, sont réservées exclusivement à la fonction d'habiter. Situées généralement en périphérie, éloignées du centre ville, elles sont constituées de logements collectifs économiques standard de type HLM du F2 au F5 dans des petits immeubles monotones de trois à cinq étages utilisant peu de variante architecturale.

On sait les critiques dont cette conception de l'urbanisme et de l'architecture a fait l'objet, dans l'Europe des années 1950-1970. Pour rappel, les grands ensembles sont critiqués pour leur gigantisme, leur stéréotypie et leur monotonie, leur discontinuité et leur rupture brutale par rapport aux tissus anciens, leur éloignement et leur isolement qui fait d'eux des espaces de ségrégation et de parcage

des classes défavorisées, leur pauvreté en équipements et , par conséquent, de vie sociale, l'exiguïté des espaces du logement, leur inadaptation aux modes de vie et aux modèles culturels, etc. En Algérie, les critiques de cet habitat au niveau de la conception architecturale insistaient notamment sur l'inadaptation du logement collectif moderne au mode de vie de la famille algérienne, se manifestant surtout par l'inadéquation de la conception de l'espace du logement (70 m² en moyenne) à la structure familiale nombreuse sinon étendue, et l'opposition de l'extroversion de l'appartement moderne au modèle d'habiter de la maison traditionnelle introverti où la protection de l'intimité est l'un des principes structurants, sinon le principe structurant, de sa forme. Outre la conception architecturale et urbanistique qui n'a pas su ou pu fournir « les dispositifs matériels » de l'urbanité, la priorité donnée au logement a eu comme conséquence un déficit patent dans l'aménagement et l'organisation des espaces en vue de répondre aux besoins des citoyens en dehors de leurs logements. Cette réalité est encore aggravée par un rythme de réalisation très lent. Combien, en effet, de Z.H.U.N (zones d'habitat urbain nouvelles)³¹ dont le programme de logements, lancé à la fin des années 1970, ne se termine qu'après une décennie sinon plus, laissant ainsi ces espaces en éternels chantiers, et combien de programmes d'équipements non pas encore été réalisés à ce jour ou ont été supprimés tout simplement, réduisant ainsi ces habitats à leur plus petite expression, à savoir un ensemble d'immeubles et le vide alentour. Autrement dit, des cités dortoirs. selon l'expression consacrée, Sans

parler de la qualité de ces réalisations qui, faute d'entreprises et mains d'œuvre qualifiées, de manque de suivi et de contrôle ou par souci de faire des économies, est souvent médiocre. Tous ces griefs, qui ne sont pas exhaustifs, relatifs à la conception et à la réalisation de l'habitat collectif, conjugués à d'autres facteurs, font de ces espaces habités des espaces dégradés auxquels l'habitant ne peut s'identifier et souvent ne peut même identifier (la plupart du temps l'habitant ne sait pas nommer sa cité sinon par le nombre de logements ou groupes l'entreprise qui les a réalisés : 600logements, Siloc, DNC. SONATIBA etc.) et dans lesquels l'épanouissement des individus (notamment les enfants et les jeunes) et des groupes est compromis.

Si ces cités d'habitation collectives datant des années 1970 et 1980 sont aujourd'hui dans un état très dégradées faute d'entretien et très insuffisamment pourvus d'équipements(le centre de la ville est toujours une destination quotidienne des habitants pour satisfaire leurs divers besoins) les citées du logement social construites récemment ne sont pas mieux loties. La nouvelle ville de ALI MENDJELLI , à Constantine dans l'est algérien, créée dans les années 1990, censée remédier aux tares du zonage notamment la mono-fonctionnalité résidentielle des grands ensembles par la programmation d'équipements divers répondant aux besoins des habitants est aujourd'hui « une ZHUN » à grande échelle »(prévue pour 300.000 habitants) , c'est à dire dépourvue des conditions de la vie urbaines , selon les remarques faites par des architectes de l'université de Constantine³².

Ce constat est valable sur tout le territoire algérien, à en croire l'argumentaire d'un colloque sur l'habitat organisé (2014) par le département d'architecture et d'urbanisme de l'université d'Alger. Ainsi, nous lisons dans cet argumentaire que « La majorité des quartiers nouvellement conçus restent dépourvus de plusieurs équipements de première nécessité (écoles, centre de santé, espaces de loisirs, etc.). »³³. Cette situation est également constatée récemment par un rapport des Nations Unies sur le logement social en Algérie où on pouvait lire que du fait que « l'approche du Gouvernement sur les questions du logement était encore tout récemment exclusivement quantitative (...) cela a conduit la production de logements et non pas au développement d'habitats convenables »³⁴.

Indéniablement ce péché originel pèse toujours sur la qualité de vie dans ces espaces habités, mais la mal gouvernance urbaine a encore aggravé cet état des choses, car non seulement rien n'a été entrepris pour réhabiliter architecturalement et urbanistiquement ces espaces mais leur gestion est des plus approximatives.

2 .Mal-gouvernance et déficit d'urbanité dans l'habitat social.

Trois principaux acteurs sont censés coopérer dans la prise en charge des cités d'habitations collectives :

Les organismes administratifs et institutionnels qui sont les OPGI, l'A.P.C d'une part et l'habitant d'autre part.

a.Les offices de promotion et de gestion immobilière(OPGI)

La gestion de ces espaces habités est, pour ce qui est des logements proprement dit, en grande partie du ressort des offices publics de gestion et de promotion immobilière (OPGI) ; d'autres organismes, très minoritaires gèrent le logement promotionnel. Pour ce qui est de l'espace résidentiel ou public, la gestion revient à l'Assemblée populaire communale (APC).

Prenant la relève des organismes OPHLM (Office public d'habitation à loyer modéré) créés en 1965 pour suppléer les organismes de gestion de l'habitat de l'époque coloniale, les OPGI, créés en 1976, et réorganisés dans les années 1980 et 1990, pour les adapter aux nouvelles réorientations de l'économie vers le libéralisme et l'économie de marché, ont la charge de produire et de gérer pour le compte de l'état, au niveau de chaque wilaya, le logement social, et ces derniers temps le logement promotionnel destiné aux classes moyennes. Simple organe administratif de 1976 à 1985, chargé de gérer un service public au profit d'une collectivité « socialiste » où le logement est un droit, l'OPGI est devenu, après les réformes de 1985, et surtout celle de 1991, un établissement public à caractère industriel et commercial (EPIC).

Ainsi, ce nouveau statut lui confère la personnalité morale et l'autonomie financière, et fait de lui « un organisme commerçant soumis aux règles du droit commercial » (décret du 12 Mai 1991). Les deux missions principales de ces organismes sont la production et la gestion du logement. Cette dernière mission comporte, selon le décret cité :

- La location ou la cession des logements ou locaux à usage professionnel, commercial et artisanal
- Le recouvrement des loyers et charges locatives ainsi que les produits de la cession des biens immobiliers qu'il gère.
- La préservation des immeubles et de leurs dépendances en vue des les maintenir en état permanent d'habitabilité.
- L'établissement et la tenue à jour de l'inventaire des immeubles constituant le parc immobilier dont il assure la gestion
- L'organisation et la coordination de toutes les actions destinées à permettre une utilisation optimale des ensembles immobiliers qu'il gère.

Ces tâches, comme on le voit, sont considérables. Cependant, et comme d'ailleurs dans beaucoup de domaines, l'écart est grand entre la théorie et la pratique, entre ce que l'organisme gestionnaire doit faire et ce qu'il fait réellement. Parmi toutes ces missions de gestion indiquées, seules la cession des logements et le recouvrement des loyers sont plus ou moins assurés, et ce n'est pas sans problèmes : les logements à céder ne trouvent pas acquéreur pour leur cherté et le recouvrement des loyers ne dépasse pas la hauteur des 40 %³⁵, ce qui prive ces organismes d'un moyen important de leur action. En fait, il ne suffit pas de décréter qu'un organisme doit fonctionner selon les règles de la commercialité qu'il le devienne : dans la production du logement social, l'état est toujours le bailleur de fonds : c'est lui qui décide des catégories sociales qui doivent en bénéficier et c'est lui qui fixe administrativement le montant des loyers ; c'est lui également à travers le ministère de l'habitat qui décide de la typologie du

logement à construire. Au bout du compte, ne disposant pas des moyens financiers nécessaires, des moyens humains (sous encadrement) et des moyens juridiques (attribution des logements, fixation des loyers, etc.), l'OPGI ne peut fonctionner selon les règles de la commercialité, il fonctionne en fait comme un organe administratif avec cependant les prérogatives de ce dernier en moins. Ainsi, en l'absence d'une politique de logement cohérente, politique du logement en général et le logement social en particulier, l'habitat géré par l'OPGI est caractérisé par une quasi-absence de gestion (la rencontre entre le locataire et l'organisme gestionnaire se limite au paiement du loyer quand celui-ci est effectué), et l'habitant est toujours un attributaire qui, en cette qualité, n'a pas droit au chapitre et surtout qu'il ne vienne pas réclamer une bonne gestion. Devant cette ambiguïté dans les statuts aussi bien du gestionnaire –bailleur que du locataire (celui-ci, tout en étant ignoré par les gestionnaires se comporte paradoxalement souvent en véritable propriétaire des lieux et les transformations qu'ils pratiquent sur le logement se font sans aucune référence à l'organisme bailleur) les intentions affichées ici et là par les pouvoirs publics de réformer ces organismes pour une gestion de proximité et une plus grande écoute des citoyens sont restées à ce jour des vœux pieux.³⁶

Un autre volet d'une gestion approximative par cet organisme des espaces habités en question, est cette décision nullement réfléchie qui a consisté en la cession d'une partie importante de son patrimoine aux habitants locataires et qui se trouve aujourd'hui dans une situation de totale non-gestion. Cette action

de cession des biens de l'état, justifiée lors de son lancement en 1981, par le besoin de renflouer les caisses de L'O.P.G.I, et de le décharger d'un fardeau insupportable pour qu'il puisse ainsi participer à la construction de logements neufs, a été faite dans une précipitation déconcertante. Ainsi, cette démarche de grande envergure, qui n'a pas été accompagnée d'une réflexion sur un mode de gestion approprié, a fait que du jour au lendemain des centaines de milliers de logements cédés³⁷ sont considérés comme relevant de la gestion privée du patrimoine dans le cadre de la copropriété. Or, les acquéreurs, nullement préparés à cette nouvelle situation juridique et souvent incapables d'assurer financièrement la gestion de leur nouveau patrimoine, car accédant à la propriété selon une logique non-marchande³⁸, continuent bonnement à croire qu'ils ne sont responsables de rien concernant la gestion de leur immeuble³⁹. Les conséquences de cette opération sur le patrimoine immobilier et le cadre de vie des habitants sont désastreuses⁴⁰ : en dehors du logement dont l'habitant est conscient qu'il en est le propriétaire, et donc peut lui faire subir toutes sortes de transformation, le reste n'est pas son affaire : Ni la porte de l'immeuble, souvent arrachée, ni la cage d'escalier ni la cave, généralement inondée, ni la toiture qui commence à se fissurer sous le poids des ans et des comportements des habitants, ni l'éclairage et le nettoyage de l'immeuble, ni la réfection de la peinture, bref une absence totale de gestion des parties communes de l'immeuble. Cette attitude, en partie explicable par l'ignorance des règles de droit en matière de copropriété, (65% sont dans ce cas

selon une enquête réalisée dans un quartier de Msila, ville de l'est algérien, par l'OPGI),⁴¹ est aussi le fait, d'une part, de certaines pratiques habitantes relevant d'un autre modèle d'habiter, mais aussi et peut être surtout d'une société pendant longtemps excessivement étatisée, ce qui l'a fragilisé et a développé chez les groupes et les individus ces comportements passifs d'assistés et a posé les pouvoirs publics comme la source de toute initiative d'autre part.⁴² En effet, malgré les efforts déployés par les anciens organismes gestionnaires de ce parc cédé pour organiser les copropriétaires en assemblées pour qu'ils prennent en charge les parties communes de l'immeuble à travers un administrateur des biens (syndic) prévu par la loi sur la copropriété⁴³, l'échec est total et les copropriétaires sont toujours récalcitrants à s'organiser.⁴⁴

Cette transition brutale, dans le cas du logement comme dans beaucoup d'autres, du tout Etat à l'absence totale de l'Etat a, en effet, de graves conséquences sur le fonctionnement d'une jeune société en cours de formation, en général, et dans la gestion du domaine qui nous occupe en particulier. Ceci est d'ailleurs fortement ressenti par la population qui ne trouve pour l'exprimer que cette expression désabusée et largement répandue : « il n'ya plus d'Etat »

b. L'assemblée populaire communale (APC)

L'autre partenaire de la gestion de ces espaces habités, à savoir l'A.P.C, (assemblée populaire communale) souffre lui aussi des inadéquations

entre les missions qui lui sont confiées et les moyens dont il dispose.

Institution territoriale politique, sociale, économique et culturelle de base de l'état algérien, dotée de la personnalité morale, de l'autonomie financière et d'organes de délibération et d'exécution propres, la commune est, depuis la promulgation du premier code communal en 1967, considérée comme un relais très important de l'état dans les opérations de développement économique et social, et un organe de gestion du service public de proximité. Les textes réglementaires et législatifs successifs organisant et réorganisant cette institution insistent tous sur le rôle primordial des communes, au nombre de 1541 aujourd'hui à travers les 48 wilayas du territoire national, dans toute politique de développement et de ce fait la surcharge d'attributions diverses.

En effet, les tâches des communes sont immenses et embrassent tous les secteurs de la vie : La commune est censée concourir avec l'état, notamment, « à l'administration et à l'aménagement du territoire, au développement économique, social et culturel, à la sécurité, ainsi qu'à la protection et l'amélioration du cadre de vie des citoyens. » (Art 3, code communal)

Les communes doivent s'acquitter ainsi d'un plan de charge dans lequel figure non seulement les attributions propres aux communes, mais également des activités, des prestations ou des interventions que ces collectivités doivent accomplir au titre de divers transferts et délégations de missions incombant aux services de l'état. Outre les différentes structures et équipements des différents secteurs

économique, social, culturels etc., dont la charge incombe à la commune avec le concours de l'état, en matière de cadre de vie urbain précisément, domaine qui nous occupe ici, cette dernière doit assurer l'hygiène, la salubrité et le fonctionnement normal de la voirie de la commune. Elle « prend en charge en matière d'amélioration du cadre de vie du citoyen (...), l'aménagement des espaces verts, la mise en place du mobilier urbain et participe à l'entretien des espaces récréatifs etc. ». En réalité, toutes ⁴⁵ces missions dont est chargée la commune ne sont jamais effectuées de manière satisfaisante. Pour n'en rester qu'au cadre de vie dans les cités d'habitation collective, les voiries défoncées, les espaces non-traités et non-aménagés, boueux l'hiver et poussiéreux l'été, les déchets domestiques amoncelés un peu partout⁴⁶, les espaces verts et récréatifs inexistant, sont les éléments composant le décor (presque normal) de ces espaces habités. Doit-on s'étonner de cet état de fait quand on sait que le dispositif réglementaire et législatif surcharge les APC de missions gigantesque sans leur donner en contrepartie les moyens d'action juridiques, techniques et humains ? Ainsi, selon le conseil national économique et social (CNES) dans un rapport sur les villes algériennes publié en 1997 « les pouvoirs publics ne semblent pas s'être investis dans la recherche des conditions susceptibles de favoriser l'émergence d'un pouvoir local suffisamment autonome... »⁴⁷. Autrement dit, suffisamment doté des moyens d'action nécessaires à la gestion des villes dont la démographie est galopante et les problèmes sont de plus en plus croissants. A titre d'exemples, sur le plan financier,

le système fiscal est de très faible efficacité, accentuant ainsi l'inadéquation entre les ressources et les missions à accomplir : le nombre des communes endettées s'élève ainsi, en 1999, à 1472 communes sur 1541 et le nombre des communes déficitaires en 2008 dépasse les mille cents(1100), soit les trois quarts des communes du pays, ⁴⁸autant dire la quasi-totalité souffre d'insuffisance financière, et cela se répercute négativement sur la qualité des services censés être fournis par les APC . Ainsi, qualifiant de crise la situation dans laquelle se trouve les finances locales, un organisme relevant du ministère de l'intérieur et des collectivités locales, le CNEAPE, observe en 2008 que « Dans leur grande majorité, les communes éprouvent aujourd'hui encore des difficultés à équilibrer leurs comptes et à subvenir aux lourdes charges qui leur incombent. Cette situation qui les entraîne dans la "spirale du déficit" et les contraint à l'endettement répété, se répercute négativement sur le niveau et la qualité de prestations. La gestion des services publics locaux, dans la plupart sinon dans toutes les communes du pays, se distingue aujourd'hui par ses faibles performances. Ce constat est partagé de façon quasi unanime, à la fois par les responsables politiques et administratifs, les gestionnaires locaux et les citoyens. »⁴⁹

Sur le plan des moyens humains, à l'insuffisance du personnel en général(200.000 agents environ en 2009 pour 35.000.000 h)⁵⁰ et du personnel qualifié en particulier, non-attiré par des emplois sous-payés et mal-considérés(sur les 85% d'agents d'exécution près de la moitié sont

analphabètes)⁵¹ vient s'ajouter un sous-encadrement alarmant : sur l'ensemble des ressources humaines activant dans les collectivités locales, seuls 2% environ sont considérés comme cadres en l'an 2000, et après un effort de recrutement des diplômés de l'enseignement supérieur dans les années qui ont suivi on a atteint le chiffre de 6% en 2008, alors qu'il devrait se situer autour du double selon l'étude du CENEAP déjà citée.

Les conséquences de cette absence de formation du personnel et de savoir-faire sont visibles dans tous les services relevant des municipalités chargés de gérer l'espace public de l'habitat social. Les espaces verts ne figurent plus en pratique dans le registre des missions de l'APC, les rares arbres plantés ici ou là dans ces habitats sont le fait d'habitants qui essaient tant bien que de créer un paysage agréable devant leurs demeures .La voirie est souvent défectueuses par manque d'entretien et quand ce dernier est fait il ne dure pas longtemps parce que les normes techniques qui devraient être appliquées sur cette action sont complètement ignorées. Les trottoirs, ces lieux de circulation piétonne, ne sont pas revêtus et sont difficilement praticables quant ils ne sont pas appropriés illégalement par les riverains sans être jamais inquiétés. A ces quelques exemples cités en guise d'illustration de l'incapacité des services communaux à gérer ces espaces en question, attardons-nous sur un exemple hautement révélateur de la déficience de la gestion municipale de la ville algérienne et témoin de l'absence de cet « élément primordial(le propre) de l'urbanité et du même coup de la civilité » selon M SEGAUD⁵², il s'agit en

l'occurrence de la collecte des déchets ménagers .Si l'insuffisance des moyens financiers paralysent l'action municipale dans beaucoup de communes, comme il a été signalé plus haut, les carences dans l'organisation des services communaux y est pour beaucoup dans leur dysfonctionnement. S'agissant des pratiques de collecte des déchets ménagers dans les quartiers de l'habitat social, elles se font sans aucune action rationnelle ou concertée avec d'autres acteurs dans ces cités. Sans aucune collaboration ni avec les organismes gestionnaires des logements sociaux, logements dans des immeubles sans gardiens ou concierges par ailleurs, ni avec les associations de quartiers, les services de collecte de déchets accomplissent très approximativement cette tâche .Ainsi , aux insuffisances de moyens humains et matériels, souvent invoqués pour justifier ces dysfonctionnements des services d'hygiène, s'ajoute l'absence de rationalité dans l'utilisation de ces moyens : aucune évaluation des quantités de déchet dans les différents quartiers et par conséquent mauvaise répartition de ces moyens ; les bacs à ordures communs installés au cœur des quartiers quand ils existent sont en quantités insuffisantes et mal répartis et souvent détériorés sans être remplacés ; les heures de ramassage fixées au hasard et sans régularité ; aucune information et sensibilisation à destination des habitants n'est effectuée ...et la liste n'est pas exhaustive sur cette gestion approximative d'un espace public qui sans prise en charge approprié devient facilement un dépotoir.

A coté de cette faiblesse des services techniques des APC, s'ajoute un système de recrutement des

élites politiques locales qui n'a pas été en mesure de fournir les compétences nécessaires au bon fonctionnement de la collectivité urbaine. Ainsi, outre leur incompétence et l'inefficacité de leur gestion urbaine, plusieurs membres de ces élites sont souvent mêlés à des pratiques de corruption et népotisme, ce qui les rendent rarement crédibles aux yeux de larges pans de la société (Semmoud, 2009)⁵³ .En effet, le nombre élus locaux poursuivis par la justice pour de détournement de deniers publics, pillage du patrimoine foncier, passation illicite de marchés publics et enrichissement illégal, est tout simplement phénoménal : ils sont 450 en 2007 selon le ministre de l'intérieur, 1650 selon un expert international en économie en 2012, ⁵⁴

Dans ces conditions , la ville algérienne ne peut être suffisamment administrée et convenablement gérée ainsi que le note le CNES dans un rapport: « la collecte des déchets, leur traitement, le nettoyage, l'entretien des réseau d'eau et l'assainissement de la voirie, l'espace vert, l'éclairage public ou encore le contrôle des règles de l'urbanisme, l'organisation des transports, la circulation, la sauvegarde des sites, la préservation du patrimoine et du domaine public en général, présente le cas d'une gestion partielle et aléatoire ou carrément défailante. » Ce descriptif concerne bien entendu la ville en général, mais dans lequel les périphéries urbaines figurent en bonne place.

c .L'habitant.

L'habitant en tant qu'acteur de la ville n'est pas associé à la gestion de la cité. En effet, dans un système politique où le gestionnaire de la chose publique est coopté⁵⁵, le citoyen ne jouit pas de la

citoyenneté qui lui confère un droit de regard et de participation dans les affaires publiques. Ainsi, ne pouvant peser quant au choix des responsables de la ville, ces derniers n'ont aucun compte à lui rendre. Absent sur le plan politique, l'habitant, vu la faiblesse de la société civile, est faiblement organisé dans des structures associatives, et de ce fait éloigné de la gestion de son habitat et lieu de vie aussi bien en amont, quant il s'agit d'initier des projets urbains, ou en aval au moment de faire fonctionner ces projets. Ce déficit de citoyenneté et cette absence des structures de médiation font qu'il y a un hiatus entre les administrateurs et les administrés, deux acteurs majeurs de la vie urbaine, qui ne fait qu'aggraver le désordre urbain. Or, la ville est l'œuvre de ses citoyens d'abord comme on sait.

Le mouvement associatif qui aurait pu compenser la non participation politique est, en général, dans un état embryonnaire⁵⁶. Dans une société qui entre difficilement dans la modernité, l'association en tant que mode de regroupement des citoyens afin de poursuivre des objectifs communs, marquant ainsi le passage du communautaire au sociétal, est aujourd'hui du domaine de l'idéal à atteindre. La concrétisation de cet idéal pourrait être, cependant, accélérée si les pouvoirs publics prennent conscience du rôle d'intermédiaire et de partenaire que pourrait jouer l'association.

Dans le développement urbain, les associations peuvent être des instruments de mobilisation des habitants autour d'objectifs concrets divers. Ainsi, s'agissant du cadre de vie dans l'habitat social, l'administration pourrait trouver dans le mouvement associatif un prolongement de son action dans un

projet de prise en charge réelle de cet espace urbain. Encore faut-il avoir la volonté de susciter ce mouvement. Longtemps méfiants de toute participation du citoyen à la gestion de l'espace public, les pouvoirs publics algériens ont en effet, depuis l'indépendance en 1962, exercé une surveillance étroite de la vie sociale dans toutes ses manifestations à travers « des organisations de masse » embrassant les différentes catégories sociales et professionnelles : jeunes, femmes, paysans, travailleurs urbains, fédérations de parents d'élèves, associations sportives, unions des étudiants, etc. Fondées par l'état, toutes ces organisations étaient destinées à encadrer la société et diffuser l'idéologie du parti-état, le front de libération nationale (FLN), parti unique au pouvoir. Après les émeutes d'octobre 1988 et l'ouverture politique intervenue à leur suite, notamment l'avènement du multipartisme et la fin de l'idéologie socialiste en vigueur depuis l'indépendance, un nombre non négligeable d'associations investissant tous les domaines ont vu le jour. Cependant, et malgré le foisonnement d'un mouvement associatif sans précédent, les pouvoirs publics n'ont pas réellement encouragé le mouvement associatif, et quand ils le font c'est souvent pour l'instrumentaliser et le dévier de sa véritable mission : « la dépendance matérielle et financière de presque la majorité des associations vis-à-vis de l'état va permettre à ce dernier de prolonger sa stratégie d'intégration et d'assigner aisément les fonctions de collaboration passive d'une partie importante du monde associatif à défaut d'une participation active dans le règlement des affaires et

la satisfaction des besoins des sociétaires », conclut une enquête menée dans la deuxième ville d'Algérie, Oran, à la fin des années 1990⁵⁷.

Ainsi, il en est de ces comités de quartier initiés par l'administration, censés représenter la population des cités et faire connaître ses besoins auprès des autorités. Totalisant en 2011, un nombre important de 20137 comités selon les statistiques du ministère de l'intérieur, soit 22% environ des associations locales agréées, ils sont au mieux pas très efficaces faute de moyens suffisants (leurs ressources sont exclusivement des subventions de l'état) ou parce qu'ils ne sont pas associés aux décisions concernant leur quartier ; et au pire ils n'ont aucune audience chez les populations car, parachutés d'en haut, ils ont vite adopté les méthodes bureaucratiques de leurs concepteurs, et leurs membres ont développé des stratégies individuelles d'ascension sociale⁵⁸. Ces méthodes de parachutage et non-reconnaissance du mouvement associatif en tant qu'intermédiaire et partenaire autonome dans la gestion de la cité et agent du développement urbain discréditent ce dernier et creusent davantage le fossé qui sépare l'administration de l'administré. Pourtant les tâches urbaines de demain plus encore de celles d'aujourd'hui ne peuvent être assumées par les seuls pouvoirs publics.

Il semble cependant que les pouvoirs publics aient pris aujourd'hui conscience du rôle d'intermédiaire et de partenaire que pourrait jouer l'association dans la gestion urbaine. Ainsi, on lit dans le nouveau code communal promulgué en 2011 que l'APC doit favoriser le développement du mouvement associatif. (art 122, cc), et en matière d'habitat,

elle « encourage et organise, notamment, toute association d'habitants visant la sauvegarde, l'entretien et la rénovation d'immeubles ou de quartiers. (art 119, cc)

Pour réaliser les objectifs de démocratie locale, dans le cadre de la gestion de proximité prôné par le nouveau code, il est également prévu que « l'assemblée populaire communale veille à mettre en place un encadrement adéquat des initiatives locales, visant à intéresser et à inciter les citoyens à participer au règlement de leurs problèmes et à l'amélioration de leurs conditions de vie (art 12, cc). Il est aussi rappelé dans l'art 13 dudit code que pour appliquer les nouvelles orientations dans la gestion des collectivités locale favorisant la démocratie participative « le président de l'assemblée populaire communale peut, chaque fois que les affaires de la commune l'exigent, faire appel, à titre consultatif, à toute personnalité locale, à tout expert et/ou tout représentant d'association locale dûment agréée qui, en raison de ses compétences ou de la nature de ses activités, est susceptible d'apporter toutes contributions utiles aux travaux de l'assemblée ou de ses commissions ». Ces orientations sont assurément des outils qui peuvent mettre la gouvernance urbaine sur la bonne voie à condition de combler le fossé qui, comme dans de nombreux autres domaines, sépare les codes et textes de lois des faits et de la réalité du terrain.

En guise de conclusion: Une bonne gouvernance urbaine pour recréer l'urbanité dans nos villes.

Au terme de cette réflexion, nous arrivons à la conclusion que les cités d'habitations collectives

souffrent d'un énorme déficit d'urbanité. Celui-ci est imputable, en partie, à une précipitation dans la construction des logements pour faire face à une crise endémique de logements qui fait passer les qualités architecturales et urbanistique au second plan. Mais la manière dont est géré cet espace a encore aggravé la situation.

En effet, pour que cet espace fournisse les conditions d'une pleine urbanité, il faut qu'un système de normes déterminé soit mis en pratique pour fonctionner pleinement (équipements de toute sorte), il exige des institutions qui veillent à l'application de ces normes, (administration, organismes de gestion, mouvement associatif). Or, on l'a observé, le fossé entre ces conditions requises et les pratiques de gestion en vigueur dans l'habitat social est trop grand, non seulement tous les acteurs censés intervenir dans la gestion de ces espaces présentent des lacunes criardes mais encore n'entreprennent aucune action concertée entre eux, la « fragmentation gestionnaire » est érigée ici en norme. S'il est souhaitable de concevoir des formes architecturales et urbaines plus adaptées aux besoins psychiques, culturels et sociaux des habitants, ou introduire des innovations dans les formes du logement collectif qui ne se limitent pas à fournir le gîte mais constituent des lieux où il fait bon vivre ensemble par leur localisation intégrée à la ville, par

leur mixité sociale et fonctionnelle, par leur qualité environnementale. etc., il est de la plus grande importance de revoir tout le dispositif de gestion de l'habitat social dans le sens de sa rationalisation et de sa modernisation. Autrement dit, une prise en charge réelle et efficace d'un espace qui s'étend de plus en plus, et qui risque de se transformer de fragment physique de la ville à un fragment social ou espace d'exclusion.

Cela requiert nécessairement des moyens techniques, des moyens financiers et humains, mais il exige aussi l'existence d'un projet global de développement urbain où la ville doit jouer le rôle d'intégration qui est le sien, mais aussi le rôle de vecteur des transformations sociales à l'œuvre dans notre société.

Dans cette gigantesque tâche une gouvernance urbaine qui associerait à tous les niveaux les différents acteurs de la ville à la gestion des affaires urbaines; qui définirait des objectifs clairs guidés par l'intérêt général et mobiliserait les moyens efficaces pour les atteindre; qui fonctionnerait en toute transparence notamment vis-à-vis de la société civile, cette forme de gouvernance, qui doit être inscrite dans nos législations et concrétisée sur le terrain, est apte à injecter une bonne dose d'urbanité spatiale mais aussi sociale dans nos villes.

Notes et références

En 2013, malgré les chantiers initiés par les autorités algériennes, Alger est classé par le célèbre magazine londonien The Economist parmi les 10 villes les moins vivables sur la planète ! Pour établir ce classement annuel, The Economist prend en considération une trentaine de critères autour de cinq domaines : stabilité, soins de santé, culture et environnement, éducation et infrastructures.

² Voir à ce propos les écrits entre autres des sociologues BENATTIA Farouk : Alger, agrégat ou cité ? Ed SNED. Alger 1980, et LESBET Djaafar, La casbah d'Alger en réhabilitation et réanimation. In Peuples méditerranéens, n°43, avril-juin 1988.

³ Cette thèse est plutôt avancée par certains auteurs européens qui dénoncent une certaine hégémonie urbanistique et architecturale du modèle de la ville occidentale. Voir par exemple Marc Gosse. Les enjeux de la crise urbaine : les modèles urbains au Maghreb. In Espaces et sociétés n°65, 1991/2

⁴ Voir notamment les travaux de Seffar-Zitoune Madani sur la ville d'Alger et Sidi-Doumediene Rachid.

⁵ Durkheim Emile .les règles de la méthode sociologique(1885), Paris, PUF 1985 et De la division du travail social (1893), Paris, PUF 1981.

⁵ SIMMEL George(1903). Métropoles et mentalités et Wirth Luis (1938). Le phénomène urbain comme mode de vie. In Grafmeyer Y et JOSEPH I, l'école de Chicago., Naissance de l'écologie urbaine .Paris, FLAMMRION.2009

⁶ H RAYMOND. Urbain, convivialité, culture, in Annales de la recherche urbaine n°37. Déc. 1987-Fév. 1988.p 3-8.

⁷Frey J.-P., 1986, La Ville industrielle et ses urbanités. La distinction ouvriers/employés. Le Creusot 1870-1930, Bruxelles, Éd. Pierre Mardaga, coll. « Architecture + Recherches », n° 25, 386 p, cité par N. SEMMOUDNouvelles significations du quartier, nouvelles formes d'urbanité : la périphérie du Sud-est d'Alger. Les Cahiers d'EMAM n° 18— Juillet 2009. pp. 45 à 54.

⁸ H.Mendras. La France que je vois, Ed Autrement. Paris, 2002

⁹ Voir entre autres ouvrages de l'auteur, Le droit à la ville. Ed Anthropos, Paris 1968, 1972.

10 M .LUSSAUT et J LEVY. Dictionnaire se géographie et de l'espace des sociétés. Ed BELIN, Paris 2003.p 966

¹¹ Berry-Chikhaoui I Les notions de citoyenneté et d'urbanité dans l'analyse des villes du Monde arabe, Essai de clarification in Cahiers d'EMAM n° 18— Juillet 2009 — pp. 9 à 20.

¹²L'urbanité primaire, la vie sociale inorganisée de la rue – Nicolas Soulier, « Villes bonnes à vivre, villes invivables » Revue du MAUSS, No 14 – 2ème semestre 1999

¹³Dubois-Taine G. et Chalas Y., (1997), La Ville émergente, LaTour-d'Aigues, L'Aube.

¹⁴ Sieverts Thomas, Entre-ville, une lecture de la Zwischenstadt, Editions Parenthèses, 2004, cité par Catherine Foret Urbanité : une manière de faire société mise à l'épreuve par la fragmentation urbaine.in<http://www.millenaire3.com>. <http://www.millenaire3.com>. Accueil.Société.Pratiques urbaines/Temps

¹⁵ Sieverts Thomas, Entre-ville, une lecture de la Zwischenstadt, Editions Parenthèses, 2004, cité par Catherine Foret Urbanité : une manière de faire société mise à l'épreuve par la fragmentation urbaine.<http://www.millenaire3.com>. <http://www.millenaire3.com>. Accueil.Société.Pratiques urbaines/Temps

¹⁶ On peut entre autres citer M Roncayolo pour qui la ville se caractérise de par une double structure : l'une matérielle, son dispositif écologique et la cité, espace politique ou religieux (Roncayolo, M., 1990. *La Ville et ses territoires*, Paris, Gallimard).Mais aussi H Raymod qui affirme que l'histoire des moyens matériels de la convivialité(la rue, le centre, les services) sont inséparables de la création de l'urbanité » cf H RAYMOND op.cit

¹⁷Roncayolo, M., 1990. *La Ville et ses territoires*, Paris, Gallimard).

¹⁸cf H Raymond op.cit p3

¹⁹DE OLIVEIRA BARATA (M.), Étymologie du terme «gouvernance», http://ec.europa.eu/governance/docs/doc5_en.pdf

²⁰ Raphaël CANET. Qu'est-ce que la gouvernance ?<http://www.chaire-mcd.ca/>

²¹Gouvernance et Développement » (Banque Mondiale, Washington DC, USA 1992)

²²United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. What is Good Governance?

En ligne, www.unescap.org/pdd. Nous avons utilisé la traduction française de ces principes in Document de la commission européenne pour la démocratie par le droit (commission de Venise), intitulé « Bilan sur les notions de « bonne gouvernance » et de « bonne administration », publié en 2011.www.venice.coe.int

²³ Outre les multiples définitions qu'on trouve chez de nombreux auteurs et dans de nombreuses disciplines, les institutions internationales, ont-elles aussi essayé de définir la gouvernance. Entre autres, la banque mondiale la définit dans un rapport paru en 1992 et intitulé "Gouvernance et développement", comme étant « la manière dont le pouvoir est exercé dans la gestion des ressources économiques et sociales d'un pays ». L'OCDE la définit comme « la manière dont la société résout ses problèmes et satisfait ses besoins collectivement ». Le PNUD comme « l'action des autorités économiques, politiques et administratives pour gérer les affaires d'un pays à tous les niveaux [...], ce qui comprend les mécanismes, processus et institutions à travers lesquels les citoyens et les groupes articulent leurs intérêts, exercent leurs droits légaux, remplissent leurs obligations et apaisent leurs différences »

²⁴ Bruno Jobert et Pierre Muller ont qualifié de « référentiel... est une image sociale de toute la société, c'est-à-dire une représentation globale autour de laquelle vont s'ordonner, se hiérarchiser les différentes représentations sectorielles. » cf. Bruno JOBERT et Pierre MULLER, *L'État en action. Politiques publiques et corporatismes*, Paris, PUF, 1987.

²⁵ Stocker G., 1998. Cinq propositions pour une théorie de la gouvernance. *Revue internationale des sciences sociales*, n°155, pp. 19-30.

²⁶ L'eau courante distribuée H/24 est rare

²⁷Jacques LEVY, « Penser la ville : un impératif sous toutes les latitudes », *Cahiers d'Etudes sur la Méditerranée Orientale et le monde Turco-Iranien* [En ligne], 24 | 1997, mis en ligne le 28 février 2005, consulté le 06 septembre 2013. URL : <http://cemoti.revues.org/1458>

²⁸Descloîtres, Robert et ad. *L'Algérie des bidonvilles : le tiers monde dans la cité*, École pratique des hautes études, Mouton, Paris, 1961, 127 pages

²⁹ Selon le ministère de l'habitat algérien le nombre de demandes de logement enregistrées actuellement (juillet 2013) se l'élève à 1,667 .000. voir l'entretien accordé à la radio algérienne chaîne 03, le 05 juillet 2013

³⁰ Les ZHUN ou zones d'habitat urbain nouvelles sont des grands ensembles de 200 à 1000 logements, inspirés des ZUP françaises, au nombre de 275 zones répartie à travers toute l'Algérie, lancés en 1975 pour faire face à la crise du logement qui se faisait sentir à partir des années 1970 suite à un exode rural massif vers les villes.

³¹ Cf Mohamed Foura et Yasmina Foura Ville nouvelle ou ZHUN à grande échelle? L'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine. In *Les Annales de la recherche urbaine* n°98,

³² Voir l'argumentaire du colloque dans Calenda, publié le mercredi 24 juillet 2013. <http://calenda.org/256089>

³³ Rapport réalisé par Raquel Rolnik, pour l'ONU après une visite officielle en Algérie du 9 au 19 juillet 2011. Voir résumé de ce rapport en ligne http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/A-HRC-19-53-Add2_fr.pdf

³⁴ Les recettes des loyers ne suffisent même pas à couvrir le budget de fonctionnement de ces organismes. Ainsi selon le ministre de l'habitat « les offices chargés de la gestion des patrimoines immobiliers, leurs seules ressources provenant des charges incluses dans les loyers sont insuffisantes pour assurer un entretien et une rénovation exigés par une grande partie du parc public : 40% environ des loyers et charges sont recouverts par ces offices. » Cf. Comte rendu dans la presse du 11 juin 2008 du colloque sur la gestion immobilière. Alger Juin 2008. Ce taux est encore plus bas en 2011 puisque il ne dépasse pas 35%, selon le ministère de l'habitat. cf le journal numérique, chiffre d'affaires .com. du 03/01/2012

³⁵ Évoquant le non paiement des loyers par un grand nombre d'occupants de logements sociaux, un ministre de l'habitat n'a pas manqué dans une réunion avec les responsables des dits organismes de relever un déficit de communication entre ces

derniers et les locataires « Sachez que le manque de communication avec les citoyens a fait que ces derniers rejettent toutes les initiatives de l'OPGI et donne lieu au refus de payer même les redevances locatives » leur a-t-il déclaré. Voir compte rendu du journal Liberté du 22/07/2007

³⁶ Le nombre de logements cédés en 2008 s'élève à plus de 400.000 unités.

³⁷ Les logements cédés par l'état à leurs occupants sont payés très en-deçà de leur valeur vénale

³⁸ Pour les pouvoirs publics « le niveau de maturité des citoyens n'est pas atteint pour que ces derniers fassent appel aux services d'un professionnel, l'administrateur des biens » cf. note 12, plus haut

³⁹ N'ayant retenu de cette expérience aucun enseignement, l'opération de cession de l'habitat social, est reprise en 2004, après 4 ans d'arrêt, sans aucun souci de la préservation de ce patrimoine.

⁴⁰ Voir Dossier sur la gestion immobilière in La revue de l'habitat n°2, Novembre 2008

⁴¹ Optant pour une idéologie socialiste ou populiste, c'est selon, l'état-national algérien suppléant une société très déstructurée au sortir de la colonisation, était présent dans toutes les sphères d'activité. S'érigeant en tuteur de la société, il s'est rendu par là-même redevable vis-à-vis de celle-ci aussi bien pour l'accès à l'emploi, à l'instruction, aux soins, aux commodités de la vie moderne ou au logement »cf. K Boukhobza Octobre88. Ed Oucene Alger 1991 p 34

⁴² La loi sur la copropriété stipule qu'au titre des charges communes, un syndicat des occupants doté de la personnalité morale est chargé de la surveillance et de la gestion des parties communes

⁴³ Le nombre d'administrateurs accrédités s'élève à 345 en 2007

⁴⁴ En dehors de métropoles millionnaires divisées en districts urbains, toutes les autres villes sont gérées par une seule administration municipale

⁴⁵ Pour le CNES dans son rapport sur les villes algériennes en 1997 « les opérations de collecte et traitement de déchets solides et le nettoyage de la rue publique sont souvent considérés comme une préoccupation secondaire par les instances communales. »

⁴⁶ CNES Rapport sur les villes 1997.

⁴⁷ CENEAP Janvier 2008. rapport de synthèse sur Réforme des finances et de la fiscalité locales document en ligne www.ceneap.com.dz/Pdf/RefFinLoc.pdf

⁴⁸ ibidem

⁴⁹ Comparée à d'autres pays l'Algérie paraît sous-administrée. Pour environ le double de la population algérienne, la France par exemple, compte en 2012 près de 1 million 800.000 agents travaillant dans les collectivités territoriales. Voir Rapport annuel de la DGAFP. Ministère de l'intérieur français 2012

⁵⁰ Dans une statistique parue en 2000, le nombre d'analphabètes parmi les agents des collectivités territoriales (wilaya, daïra et communes) s'élève à près de 40% ? alors que les diplômés de l'université ne dépassent pas les 5%. Voir CENEAP: Étude sur l'encadrement de la Wilaya de la Daïra et de la Commune -: juillet 2000

⁵¹ SEGAUD M. Le propre de la ville, pratiques et symboles. Ed, l'espace européen, 1992, p 10

⁵² Bouziane Semmoud. Appropriations et usages des espaces urbains en Algérie du Nord Cahiers de géographie du Québec, vol. 53, n° 148, 2009, p. 101-118.

⁵³ Pour le premier chiffre, voir les propos du ministre délégué aux collectivités locales rapportés par le journal l'Expression du 24/10/2007, pour le second chiffre, le journal gouvernemental Horizons du 13/11/2012

⁵⁴ Les élections municipales qui se tiennent tous les cinq ans ne sont en fait que formelles. Les problèmes locaux ne sont jamais abordés dans les programmes des candidats à ces élections ou pas sérieusement abordés. Les assemblées « élues », avec un taux de participation au vote de moins en moins élevé, ne reflètent pas les volontés des citoyens.

⁵⁶ Ce n'est qu'en 1987 avec la loi du 21 juillet 1987 et surtout celle du 4 décembre 1990, que l'Algérie post-indépendante va connaître un foisonnement sans précédent du fait associatif. Cependant, les taux d'adhésion demeurent relativement faibles et les associations ne regroupent qu'une infime partie de la population

⁵⁷Derras Omar Le fait associatif en Algérie. Le cas d'Oran **in** Insaniyat n°8, mai-août 1999, pages 95-117.

⁵⁸ Les responsables de ces comités ont mauvaise presse auprès de la population des cités. C'est le cas d'ailleurs de presque tous les responsables d'associations accusés d'instrumentaliser les associations pour se rapprocher des sources du pouvoir. Il faut dire que ce dernier a aiguisé l'appétit de ces responsables.

قراءة النادرة بين وهم المماثلة ومبدأ المغايرة

محمد عبد البشير مسالتو

جامعة سكيكس2

ملخص

تبتغي هذه الدراسة استنطاق جملة القراءات التي تشكلت حول نواذر الجاحظ ، وتفجرت حولها منذ ذلك الوقت ، قراءات متباينة ، وتفسيرات متعارضة لطبيعتها وقيمتها الجمالية ، والدراسة هي بحث في أنماط التلقي التي دارت حول هذه النواذر ؛ وذلك من أجل الكشف عن الدور الكبير الذي تمارسه القراءة والتلقي في "تصنيع النص" وتحديد قيمته ومعناه ، كما نروم من وراء هذه الدراسة أن نتحقق أن القراءات والتلقيات لأي نص/نادرة إنما هي محكومة بأفقها التاريخي وسياقها الثقافي ، فهي تتحرك وفق ما يتيح لها أفقها وسياقها من "ممكنات" ، وفي المقابل فإنها ترضخ تحت الإكراهات التي يمارسه عليها هذا الأفق وهذا السياق ، وهو ما يجعل من دراسة أنماط التلقي وسيلة جيدة ليس لاستكشاف نص النادرة فحسب ، بل لاكتشاف طبيعة الإكراهات التي يمارسها أفق الانتظار في توجيه القراءات ، وأثر هذه القراءات في تصنيع النص المقروء وتشكيل دلالاته.

الكلمات المفتاحية: تأويل ، تعدد المعاني ، تغيير الأفق ، سرد ، القراءة

Résumé

Cette étude aborde l'ensemble des lectures des œuvres textuelles d'EL DJAHIZ afin de les interpréter. Elle a pour ambition d'inventorier des typologies de réception qui ont marquées les œuvres de cet auteur. Tout cela est décrit afin d'en déceler le rôle prépondérant de la nouvelle lecture et de la réception dans l'élaboration du sens et de la sémantique du texte. Par le biais de cette modeste étude , nous souhaiterions mettre en évidence le fait que les lectures et les réceptions émanant de tout texte sont tributaires de leur dimension historique et de leur contexte culturel . Nous visons aussi à travers cette étude d'éclaircir, et de mettre en place une méthode fonctionnelle de l'écrit DJAHITIEN

Mots-clés : Interprétation- Polysémie- Changement d'horizon - Narration - Lecture

Summary

This study addresses all textual readings of El Djahiz's works for interpretation purposes. This will generate new controversial readings and differing explanations regarding their nature and their characteristics and even their aesthetic values. This study is not a rudimentary search about EL Djahiz's texts but has rather the ambition to inventory reception typologies that marked the works of this author. The purpose was to identify the dominant role of the new readings and receptions in the development of meaning and semantics of the text. We would like to highlight the fact that readings and receptions from any text are dependent on their historical dimension and their cultural context. Emerging readings are in relation with well-defined contexts. Thus the study of the types of receptions is a new orientation that will help both exploring EL Djahiz's textual works and the nature of the constraints imposed by dimensional visions in the orientation of these new readings based on the meaning or semantics. We also aim through this study to establish a functional method of the DJAHIZIAN writing

Keywords: Interpreting- Polysemy- Changing `horizon - Narration – Reading

توطئة

يمثل الوعي بترائنا الثري لحظة أخرى من اللحظات التي ما فتئت تقلق تفكيرنا الأدبي، منذ أصبح ما سمي بـ"الأصالة والمعاصرة" هاجسا تصدر عنه جميع الكتابات النقدية عن وعي أو لا وعي، فليس الاهتمام بتراث ثري متنوع وخصب إلا وجهاً لإشكال ثقافي يتجسد في موقفنا من التراث والحداثة، وموقفنا من قضية التجديد والإبداع. ولعلّه حان الوقت كي نجعل من الاهتمام بترائنا الثري لحظة تأمل فيما ينبغي صنعه من أجل تطوير الحقل النقدي من غير الجهة التي سعى إليها معظم نقادنا في السنوات العشرين. إن إشكال الثثر العربي القديم هو إشكال قراءته؟ وإشكال هذا الثثر هو أيضاً أحد أوجه الحضارة: كيف السبيل إلى فهم طبيعته؟

إن أي قارئ حصر اهتمامه لزمن طويل في قضايا الثثر العربي القديم ليتساءل عن موقع هذا الثثر من الأدب كلما قرأ حديث الدارسين المحدثين عن انفتاح النص وتعدد المعاني Polysémie، وقابلية التأويل اللامتناهي وما إلى ذلك من العبارات والاستعارات التي تضع نصب عينها نصوصاً محددة من الإبداع الحديث في مجال السرد خاصة؛ ففي وقت مبكر من عصرنا الحديث بدأت نصوص الجاحظ السردية من جديد تشكل موضوعاً للمناقشة وإبداء الرأي؛ كان التهج في البداية يسير على منوال الأحاديث القديمة التي لا تكاد تخرج عن وضع سرد الجاحظ في موضعي الدفاع أو الهجوم، ولكن مع تقدّم الزمن والتطورات التي حدثت في مناهج الدراسات الأدبية في الثقافة العربية تحول سرد الجاحظ إلى موضوع نظر وتأمل في ضوء تعاقب سلسلة من الأسئلة، أسهمت في الكشف عن أسرارهِ وتفسير سماته والوقوف على معانيهِ المتجددة.

لم يتوقف الثثر الجاحظي «عن إثارة الأسئلة المتجددة بتجدد الآفاق، وعلى الرغم من تباين استراتيجيات القراءة ومناهج التحليل ومعايير الحكم، فإننا نستطيع أن نستخلص من هذا التواصل التاريخي الطويل بين القراء ونثر الجاحظ جملة من السمات والمكونات التي شكّلت نسيج بلاغة نثرية استطاعت أن تنافس بلاغة الشعر وأن تستأثر بنظر القراء الذين أسهموا

بشكل من الأشكال في وصفها وضبط حدودها وتقري آلياتها وأصولها»¹

ولا شك أن تجديد أفق التلقي الأدبي في العصر الحديث، والتحول في النظر إلى الأدب بمعايير مختلفة، أسهم في الكشف عن أبعاد جديدة في أدب الجاحظ وإبراز مكونات وسمات ظلت محجوبة عن القراءات القديمة؛ فشيوع الأشكال والأنواع السردية والموضوعات المرتبطة بنماذج إنسانية واقعية، وهيمنة الوظيفة التخيلية في الأعمال الأدبية الحديثة، شكلاً معايير جديدة في تلقي الأدب وتقييمه. وكان من نتائج هذا التحول في معايير أفق انتظار القراء العرب المعاصرين، تحول في الأفق البلاغي لنثر الجاحظ نفسه، الذي انتقل من محور الوظيفة البيانية بمفهومها الأسلوبي الحجاجي إلى محور الوظيفة التخيلية بمفهومها التصويري السرد.

إن الفاحص للمدونة الأدبية الجاحظية يلحظ أنّها تثوي رصيذاً غنياً من النصوص السردية تكشف أن تاريخ الأدب العربي نسيج مركّب من أنواع الخطاب وصيغه، وأنماطه المختلفة، وأن قيمة الجاحظ لا تكمن في إسهامه في البلاغة النظرية أو في القدرة على البيان والحجاج، بل تظهر كذلك في قدرته على التصوير السرد للعالم من حوله، وقد كان له أسلوب متميز في السرد²

تعد النادرة جنساً أدبياً سردياً طريفاً، يندرج ضمن الأدب الهزلي الساخر، الذي يتميز عن الأدب الجاد، غايته الأساس إمتاع السامع أو القارئ بتسليته، وانتزاع ضحكته، من مقاصده التداولية النقد والتهمك والسخرية والإصلاح والتهذيب وتعديل السلوك وتقويم الأخلاق.

وعلى الرغم من قلّة النصوص النقدية في موضوع النادرة فإن ما توافر منها يكشف عن وعي القدماء بوجود جنس أدبي يتطلب التسمية، ويتطلب التفكير في صياغة معايير وضبط حدوده البلاغية؛ ورد في كتاب أبي حيان التوحيدي «البصائر والدخائر» أن «ملح النادرة في لحنها، وحرارتها في حسن مقطعها، وحلاوتها في قصر متنها، فإن صادف هذا من الرواية لساناً ذليلاً، ووجهاً طليقاً، وحركة حلوة، مع توحي

طائفة لغتها التي تميّز بها ، إذ إنّ لغة الأعراب تختلف عن لغة المولّدين ، ولغة العلماء تختلف عن لغة العوامّ.

إنّ انكباب التّقد القديم على أجناس أدبيّة معيّنة كالشّعير والتّرسل حال دون الاهتمام الواسع بأجناس السّرد ، ومنها النّادرة التي ستحتفي بها الدّراسات الحديثة.

إنّ المقاربة المؤسسة على مبدأ التّمائل بين الأدب القديم والأدب الحديث -سواء بالنّظر إليه بوصفه أدباً ناشئاً في طور التّموّ ، أم باعتبار ما ينبغي أن يكون عليه- تجعل من الأدب القديم يسقط ضحيّة نموذجيّة الأدب الحديث ، تارة عندما يجد فيه الباحث ما كان يجب أن يلقاه ، وتارة عندما لا يجد فيه ما كان ينبغي. في الحال الأولى-القراءة التي تنظر إلى الأدب القديم بما هو أدب ناشئ في طور النمو- يتمّ إلغاء خصوصيّة الأنواع القديمة ومغايرتها لمصلحة أدب يتعالى على الزّمان والمكان ولمصلحة قيم كونيّة تتبلغ الخصوصيّة الجماليّة التّاريخيّة لآداب الأمم والحضارات ، وفي الحال الثّانيّة-القراءة التي تنظر إلى الأدب باعتبار ما ينبغي أن يكون عليه- يتمّ إلغاء هذه الأنواع واستبعادها كليّة لمصلحة أنواع أفرزتها ثقافات حديثة وآداب جديدة. إنّ القراءة القائمة على المماثلة هي قراءة «منحازة إلى التّموذج الجماليّ الأدبيّ الحديث ، تستخدمه أحياناً معياراً نعيد في ضوءه صياغة أنواع أدبيّة قديمة ، وتستخدمه أحياناً معياراً لمحاكمة هذه الأنواع واستبعادها»⁷. أمّا القراءة القائمة على مبدأ المغايرة بين الأدب الحديث والأدب القديم ، فهي قراءة «تؤمن بالخصوصيّة الجماليّة للأنواع السّرديّة القديمة واستقلالها عن النّصوّات الجماليّة الحديثة»⁸ ؛ بمعنى أنّها تبحث في هذه الأنواع عن الأسئلة التي أثّرت في الزّمن الذي تشكّلت فيه ، وعن طبيعة الإجابات المقدّمة.

يتأكّد التذكير في البدء أنّ الأشكال الجمالية التي رسّختها أنواع القصص الحديثة في وعي القراء وذوقهم الفني ، شكّلت أفقا بلاغيا انطلق منه بعض هؤلاء في حوارهم مع نصوص الجاحظ النثرية ؛ هذا الحوار الذي تفتق عن بلاغة مغايرة للبلاغة التي رفعت من شأن الجاحظ وحلقت به في الآفاق⁹.

إنّ القراءة التي تجعل الأدب الحديث معياراً لأدبيّة الأدب القديم أُنْتُجت فيما يقول الباحث عبد الواحد التهامي العلمي

وقتها ، وإصابة موضعها ، وقدّر الحاجة إليها فقد قضى الوطر ، وأدركت البغية»³. هذا النّصّ ، يدفع المتأمّل إلى التّساؤل عن سرّ الاقتران بين النّادرة واللّحن ، والإجابة بقدمها الجاحظ في النّصّ الآتي بقوله: «وإذا كان موضع الحديث على أنّه مضحك ومله وداخل في باب المزاح والطيب ، فاستعملت فيه الإعراب ، انقلب عن جهته ، وإن كان في لفظه سخف وأبدلت السّخافة بالجزالة صار الحديث الذي وضع على أن يسرّ النفوس يكرهها ويأخذها بأكظامها»⁴.

ينبغي التأكيد في هذا السياق أنّ الجاحظ اعتنى عناية خاصة بالنّوادر بوصفها نوعاً أدبياً قائم الذات ، قصده الإضحاك والإعجاب يحكيها المتكلمون ويتناقّلها الناس ، ولشدة ارتباط وظيفتها ببنيتها وهيئة الكلام فيها وجب على حاكياها ونقلها احترام خصائص اللغة لدى الطبقة التي ينقل عنها ويشمل ذلك صورة الكلام ومخارجه وعاداتهم في أدائه ، ذلك أنّ المقاصد «قد تتم بالخصائص السلبية كالسخف والعجمة وهذا يعني أنّ الوظيفة ليست دائماً رهينة مكانة النص في الفصاحة والبيان بل إنّ فصاحتها وبلاغتها في خروجها عن المألوف منها»⁵.

يقول الجاحظ : «إنّ الإعراب يفسد نوادر المولدين ، كما أنّ اللّحن يفسد كلام الأعراب ؛ لأنّ سامع ذلك الكلام إنّما أعجبه تلك الصورة وذلك المخرج ، وتلك اللغة وتلك العادة ، فإذا دخلت على هذا الأمر – الذي إنّما أضحك بسخفه وبعض كلام العجمة التي فيه – حروف الإعراب والتحقيق والتثقيل وحولته إلى ألفاظ الأعراب الفصحاء ، وأهل المروءة والنجابة ، انقلب المعنى مع انقلاب نظمه ، وتبدلت صورته»⁶.

تعتمد النّادرة كما يفهم من النصوص السابقة إلى إقحام اللّهجات الحيّة والعجمة ، والمزج بين الجدّ والهزل ، والازدواجيّة اللّغويّة والمزج بين الفصحى والعاميّة ، ومناسبة الكلام للمقام. فهل يعني هذا أنّ ملاحظتها تقتصر باللّحن؟ وأنّ الانزياح عن قواعد اللّغة في الإعراب ، والعدول عن الصّيغ الصّحيحة يضيفان إلى النّادرة قيمة جماليّة تعدها في حال الالتزام بالإعراب وتحامي اللّحن؟

إنّ ملحة النّادرة تكمن في ارتباطها بصاحبها ، وعلى الكاتب أن يراعي المستويات اللّغويّة والاجتماعيّة لشخصيّاتها ، فلكلّ

(Histoire) فتدبر فيه الأعمال والفواعل ، وفي ثانيها اهتم به خطابا قصصيا (Discour narratif)، فخاض في الزمن ، وصيغ التمثيل ، والصوت السردى ، ونظر في المستوى الثالث في الدلالة.

ومن الآفات للتطر أن الباحث يرى أن خطاب الجاحظ السردى «أثسم باقتصاد أساليبه ، وأما ترتيب أحداثه فكان تعاقبيا»¹³ كما استخلص أن خطاب الجاحظ فيه تناوب بين السرد والحوار ، علاوة على رؤية مصاحبة أضفت عليه مزيدا من الحيوية والإيهام بالواقع ولئن بدا في ظاهره كلاما متواترا مداره على الاتباع فإنه في باطنه تخيل وابتداع¹⁴

وقد أنهى الباحث مقاربته بخاتمة تثوي بين طياتها معيارية واضحة ، يقول «هكذا نتيبن أن نص الجاحظ هذا وإن اندرج في نطاق الخبر الأدبي الذي راج في القرن الثالث للهجرة وألم بخصائصه الفنية فإنه انطوى أيضا على جنس محدث آخر هو النادرة نستشفه فيه من سمات لعل أبرزها التنصيص على مقام التندر وقاعدتي الاسم واللغة ومراعاة قانون المشاكلة والتوسل بالايجاز والإضحاك فضلا عن التهكم والسخرية. ولعل في هذا التعالق/التنازع ما بين الخبر والنادرة ما يعزز القول بعلاقات التفاعل بين الأجناس (Les rapports de genericite) في النصوص الأدبية ولا سيما القديمة منها»¹⁵.

إن قراءة الباحث كما وقفنا عليه كشفت عن تصور يقيم تطابقاً بين القصة القصيرة الحديثة وبين نوادر الجاحظ على الرغم من الاختلاف الشاسع بين هذين الجنسين ؛ وهذا التماثل بين الجنسين -الذي انطلق منه الباحث- كان مسؤولاً عن إسقاطه لمعايير القصة الحديثة والقصة القصيرة على قصص الجاحظ ، وقد صرفه هذا التماثل عن التماس وجوه الاختلاف بين الجنسين أو عن أي فحص للسمات المميزة للقصص القديم. ومنثم لم تراعى قراءة الباحث على عبيد الفروق البلاغية النوعية بين القص القديم وآليات القراءة الحديثة ، ولم تقم التفاعل المطلوب بين الأفق البلاغي للسرد الجاحظي / القديم والأفق البلاغي السردى الحديث.

ومن هذا المنطلق نلاحظ أن قراءة على عبيد للقصص القديم صدرت عن معيار «الجنس القصصي الحديث» أي فن القصة القصيرة ؛ وإذا كان من حقّه ، بل وهو شيء منطقي ، أن يقرأ

« نمطين من المواقف التقدّية بصدد الأنواع السردية القديمة. يتمثل الموقف الأول في إدانة السرد القديم بحجة ابتعاده عن معايير الأدب الحديث أو كسره لمبدأ المماثلة الضروي. ويتمثل الموقف الثاني في تقييد السرد القديم بحجة استيعابه لجملة من معايير الأدب الحديث أو تجسيده بمبدأ المماثلة. وفي الحالتين معاً (أي موقف الإدانة وموقف التقييد) تتبنى القراءتان مبدأ المماثلة ، أي البحث عن نظير تراثي للأنواع الحديثة»¹⁰.

1- علي عبيد ومأزق المماثلة *

في مقاربة بعنوان «في تحليل النص السردى القديم النادرة أنموذجاً»¹¹ صدرت في 2012 يرى الباحث على عبيد أن نادرة «مدار بين رمضان وشيخ أهوازي» تستوعب جلّ خصائص جنس الخبر التي ضبطها الدارسون المحدثون «فقد كانت بنيتها الحديثة بنية بسيطة وشخصياته علامتين موظفتين لأداء أدوار محدد ، ومقاطعته محتكمة إلى علاقة سببية»¹²

تصدر قراءة على عبيد إذن عن معايير فن القصة القصيرة الحديثة في تفسيره للسمات الفنية التي تشكلت منها نوادر البخلاء ؛ إذ لا يكتفى الباحث باستثمار خبرته الجمالية القصصية الحديثة في تحليله للنوادر ، بل يتخذ من القص الحديث معياراً يقيس به بلاغة النوادر ويحدّد به قيمتها الجمالية.

لقد فحص الباحث نادرة «مدار بين رمضان وشيخ أهوازي» باعتبارها تتوافر على عناصر القصة كالشخصيات والحوار ، والأحداث ، والمكان ، والزمان ، والتصوير النفسى للشخصيات ، والحبكة Intrigue ؛ لذلك فقد حلل هذه النادرة في ضوء المنهج السردى الحديث ، مستعينا بنظريات متنوعة ؛ نحو نظرية جيرار جنيت (Gerard Genette) في تحليل الخطاب القصصي ، و نظريات تزفتان تودوروف T. Todorov ، كما استفاد من منجزات فلاديمير بروب ، ومن بعض نظرية قريماس.

والحال هذه فقد عكف الباحث على تقسيم مقاربته إلى مستويات ثلاثة ؛ تناول في أولها النص من حيث هو حكاية

من خلال عرض النماذج التحليلية التي أفرزتها آداب أخرى ، فجاءت النصوص العربية على خلفية بعيدة لتضفي شرعية على إمكانات النموذج التحليلي المستعار وكفاءته ، وبدل أن تستخدم المقولات دليلاً للتعرف إلى النص ، جرى العكس ، إذ جئى بالنصوص لتثبت مصداقية الإطار النظري للسردية .

إنَّ علاقة مقلوبة بين السردية والنصوص الأدبية الجاحظية ستفضي لا محالة إلى قلب كل الأهداف التي تتوخاها العملية النقدية ، فليس النقد والقول لعبد الله إبراهيم «ممارسة يقصد بها تلفيق نموذج تحليلي من نماذج أنتجت سياقات ثقافية أخرى ، إنما اشتقاق نموذج من سياق ثقافي بعينه دون إهمال العناصر المشتركة بين الآداب الإنسانية الأخرى ، ثم الاستعانة به أداة للتحليل ، والاستكشاف ، والتأويل ، وليس تمزيق النصوص لتأكيد كفاءة ذلك النموذج الافتراضي . تلك العلاقة المقلوبة بين السردية والنصوص قادت إلى هوس في التصنيف الذي لا ينتج معرفة نقدية ، ولا يتمكن من إضاءة النصوص ، ناهيك عن التصميم المسبق لفرض النموذج على نصوص لا يفترض فيها أن تستجيب له إلا بعد تخريبها»¹⁷ .

2- مُجْدُ مشبال والوعي بالمغايرة

يبدو أنَّ مرحلة الانبهار بالأدب الغربي وتبخيس الموروث الأدبي القديم ، قد انقضت بحكم بروز تصوّرات نقدية تؤمن بأنَّ الأدبية مفهوم سوسيو- اريخي¹⁸ يحددها الوعي الجمالي المهيمن في فترة تاريخية معينة . على هذا النحو لم تعد الأدبية أو مجموع المعايير المحددة للأدب ، مفهوماً لا زمنياً أو مطلقاً . وفي ضوء ممارسة هذا التّصوّر حظيت نصوص الجاحظ السردية بنظرة جديدة أعادت اكتشافه وتحديد هويته .

تؤمن القراءة القائمة على مبدأ المغايرة بين الأدب الحديث والأدب القديم كما مرّ بنا بالخصوصية الجمالية للأنواع السردية القديمة واستقلالها عن التّصوّرات الجمالية الحديثة ؛ بمعنى أنَّها تبحث في هذه الأنواع عن الأسئلة التي أثّرت في الزّمن الذي تشكّلت فيه ، وعن طبيعة الإجابات المقدّمة .

وفي هذا النمط من القراءة يؤمن الباحث بمبدأ الاختلاف والهوية وديموقراطية وسائل التّعبير الإنساني ؛ بمعنى أن قراء الجاحظ ضمن هذا النمط من الفحص سعوا إلى صياغة أسئلة

التّصّ السردية القديم في ضوء الخبرة القصصية الحديثة ، وفي ضوء الوعي القصصي الحديث ، وأسئلة التّقد القصصي الماثلة في سياقه المعاصر ، فإنّه ليس من حقّه أن يغيب الأفق الجمالي القديم وأسئلته الجمالية ؛ فدمج الأفق الحديث في الأفق القديم لا يعني إلغاء أحد الطرفين لمصلحة الآخر .

إنَّ كثيراً من قراء الجاحظ وفق معيار الماثلة وقع أسير الإبهام ، والغموض ، والتطبيق الحرفي للمقولات السردية* دون الأخذ بالحسبان اختلاف الأسيقة الثقافية للنصوص الأدبية . وتعضيدا لهذه الرؤية يذهب عبد الله إبراهيم إلى أن كثيرا «من المفاهيم الجديدة أقحمت في غير سياقاتها ، وفي حالات كثيرة وقع تعسّف ظاهر في تطبيق نماذج تحليلية اشتقت من نصوص أجنبية بالفرنسية أو الإنجليزية على نصوص عربية من دون الانتباه إلى مخاطر التعميم . واستعيرت طرائق جاهزة غدّت أنظمة تحليلية ثابتة وكلية لا تتغير بتغير النصوص وسياقاتها الثقافية . ومن الطبيعي أن يرتسم في الأفق تكلف لا يخفى ؛ إذ تنطع للنقد أفراد أرادوا إبراز قدرتهم على عرض مفاهيم السردية ، وليس توظيفها في تحليل نقدي جديد . وكل هذا جعل تلك الجهود تحوم حول النصوص ، ولا تتجرأ على ملامستها . ويمكن تفسير كثير من تلك العثرات على أنها نتاج الانبهار بالجديد ، وادعاء الاقتران به ، وتبني مقولاته ، دون استيعابه ، وهضمه ، ودون تمثيل النظام الفكري الحامل له»¹⁶ .

وفي ضوء علاقة بعض قراء الجاحظ — وفق ما سميناه القراءة بالمماثلة- الشائكة بالسردية ، انصرف الاهتمام إلى المفاهيم والنماذج التحليلية ، ونذر أن جرى اهتمام معمق باستكشاف مستويات النصوص الأدبية الجاحظية ، فالأكثر وضوحا كان استخدام النصوص لإثبات صدق فرضيات السردية ، وليس توظيف معطياتها لاستكشاف خصائص تلك النصوص ، إذ قلبت الأدوار ، وأصبحت النصوص دليلاً على أهمية النظرية وشمولها ، وانتهى الأمر إلى أن أصبحت المقولات السردية شبه مقدّسة لدى عدد كبير من ممارسي النقد . وكل نص لا يستجيب للإطار النظري الافتراضي يعد ناقصا وغير مكتمل ، ولا يرقى إلى مستوى التحليل ، وينبغي إهماله ، أو نفيه من قارة السرد ، ولهذا شغل بعض النقاد بتركيب نموذج تحليلي

سمة أخرى من سمات الهزل في أدب الجاحظ عامة ونوادره خاصة ، وهي ما أسماه بـ«التضمين التّهكمي».

و«التضمين التّهكمي» سمة أسلوبية يتضافر مقومان بلاغيان في تكوينها ، يتمثل المقوم الأول في «التضمين» والثاني في «التّهكم».

وتعدّ «المقابلة» سمة أخرى في النادرة ، وهي تتجلى في بعض النّوادر في التّقابل بين فخامة الأسلوب وبين تفاهة الموضوع وضآلة قيمته ، وتقابلاً يتمثل في تجاوز محاسن الشيء ومساوئه ، وتقابل السلامة ، والتّقابل بين موقفين أو مشهدين تصويريين.

يرى الباحث أنّ الجاحظ صارع فكرة عجز اللغة عن تمثيل الأشياء وأخذ يعتصر ما تختزنه اللغة من طاقة تصويرية كقيلة بمضاهاة الرؤية العيانية ؛ فالجاحظ كان بارعاً في التّصوير اللّغويّ القائم على تشغيل جميع مظاهر الطّاقة اللّغويّة التي يتطلّبها موضوع مخصوص كتصوير الأكل الشره.²¹

هذه خلاصة تصور الباحث الذي يبدو أنّه يوسّع البلاغة لتعانق رحابة الأعمال الأدبية بشتّى أشكالها وأنواعها وأنماطها. هذا الطّموح العلميّ إلى تأصيل البلاغة الذي عبّر عنه في كتاباته الأخرى ، هو ما كانت ترومه الاجتهادات البلاغية العربيّة الحديثة مع أمين الخولي الذي لا يفتأ يستلهمه الباحث في أكثر من مناسبة.

يتبيّن ممّا سبق أنّ النّادرة نوع سرديّ هزليّ يندرج ضمن جنس الخبر ، وقد يستقلّ بذاته ؛ وتشير قراءات أخرى إلى أنّ ما وصف بالنّادرة عند أصحاب هذه القراءات يصنّف في إطار الخبر كما نجد ذلك عند شكري عياد ومحمّد القاضي* . فلا فرق عندهما بين جنسي الخبر والنّادرة ؛ إلّا أنّ فرج بن رمضان يجعل نصوص الجاحظ السردية الهزلية على الرّغم من انتمائها إلى مجال الأخبار ، تتميز بمكوّنات تضيف عليها صفة الاستقلالية عن جنس الخبر إذ إنّها تعدّ «جنساً قائماً بذاته صالحاً للدراسة على حدة»²² . لقد حدّد الباحث ثلاثة روابط على الأقلّ تشدّ كتاب البخلاء إلى المدونة الخبرية: رابطة التّسمية ، ورابطة السّند ، ورابطة القصصيّة.

رابطة التّسمية: لا يميّز الجاحظ بين مصطلحي: النّادرة

لا تنطلق من إحساس بتفوق الآداب الحديثة ؛ أي إنهم انطلقوا من ضرورة اكتشاف أدب الجاحظ في ذاته بصرف النظر عن تطابقه مع الأدب الحديث.

ومن هؤلاء القراء نذكر الباحث مُجّد مشبال الذي تعدّ مقارباته لنوادر وأخبار الجاحظ من أطراف القراءات الحديثة التي جسدت أفق المغايرة في أثناء فحصها للموروث السردى الجاحظي.

أفصحت مقاربة محمّد مشبال المعنونة بـ«بلاغة النّادرة»¹⁹ عن طموح إلى الإسهام في تجنيس النّادرة التي يراها الباحث نوعاً سرديّاً ينطوي على سمات ومكوّنات. فالنّادرة —حسب المؤلّف— جنس أدبيّ مخصوص ينزع منزع الطّرفة والفكاهة والضّحك²⁰ ويقصد الباحث بالمكوّنات ، العناصر الضّروريّة التي يقوم عليها جنس النّادرة وهي: الطّرفة ، وصورة اللّغة ، والعبارة الختامية. وتعدّ الطّرفة مكوّناً بلاغيّاً في جنس النّادرة ، حيث تعمل مختلف الوسائل السردية على تشكيله ؛ فلا وجود لجنس النّادرة من دون هذا المكوّن.

وتعني «صورة اللّغة» اقتران الكلام بصاحبه ومستواه الاجتماعيّ. حيث تعمد النّادرة إلى التّنوع الأسلوبيّ ، عندما تدخل في تكوينها البلاغيّ لغات المتكلّمين. وتنتهي كلّ نادرة من نوادر الجاحظ بـ«عبارة ختامية» تعمل على إثارة الضّحك والموقف المتوتر ، وتنبئ العبارات الختامية على المفاجأة والتّلاعب بالألفاظ والمهارة في التّعبير عن الموقف.

بيد أنّ هذه المكوّنات التي تحدّد جنس النّادرة لا بدّ لها من سمات تسندها ، إذ لا يقوم بالعناصر الضّروريّة فقط ، ولكن أيضاً بالعناصر الثّانويّة التي تحضر وتغيّب ، وهو ما يسمّيه المؤلّف بالسمات كـ«الحجّة الطّريفة» وهي حجّة تتناقض مع مقتضيات المقام. و«الحيلة» وهي تتجسّد في مواقف وأفعال طريفة ، و«التّعجب» الذي يقوم على جملة من المظاهر ، ويستدلّ المؤلّف ببعض النّوادر التي تصوّر أعاجيب بخلاء الجاحظ ، نادرة أبي عبد الرّحمن المعجب بأكل الرّؤوس ، ونادرة ليلي النّاعطيّة التي ترقّع قميصاً لها وتلبسه ، حتّى صارت لا تلبس إلّا الرّقعة... ، ثمّ نادرة المغيرة بن عبد الله.

ويؤكد المؤلّف أنّ هذه السمات الثّلاث (الاحتجاج والحيلة والتّعجب) لا ينفصل بعضها عن بعض ، ويقف الباحث على

ضمن النّوادر لتوقّرها على عنصر الهزليّة. وبهذا انتهى الباحث فرج بن رمضان إلى أنّ كتاب البخلاء مصنف أدبي يضم أجناساً خطابية مختلفة الملحة الخاطفة، النادرة المكتملة، النادرة التي تتضمن رسالة، الرسالة المستقلة مقاطع و صفة تصور نماذج هامشية، فقرات في الحديث عن صنوف الأطعمة، كما أشار فرج بن رمضان إلى أنّ التدخل بين مواد أدبية متنوعة يشكل سمة في تكوين بلاغة الرسالة الأدبية عند الجاحظ.

لقد لامست هذه القراءات مكوّنات النّادرة والخبر على الرّغم ممّا نجد فيها من أفكار متعارضة، بحيث كانت واعية بما يميّز به هذا الجنس الأدبيّ القديم (وإن كان غالباً ما يعرض على المتلقّي شكلاً من أشكال القصص يختلف تماماً عن أشكال القصّة الحديثة).

وقد رصد إبراهيم بن صالح وهند بن صالح الشويخ مكوّنات النّادرة وسماتها في «البناء القصصي» الذي يشتمل على نواة أو نواتين سرديّتين، وفي «الرواية» التي تقوم على السند والمتمن، وفي «بناء الشخصية» التي تقوم على التصوير الفكاهي والإحالة على الواقع، وفي «القصديّة» التي تتمثل في الإضحاك والتّقد لأجل الإصلاح.²⁶

إنّ جعل النّادرة مساوية للخبر يحصرها في النّصوص السردية. فالنّادرة في أصلها خبر هزليّ، تتحدّد بالهزل الذي يتجسّد في السرد. والجدير بالذّكر أن الباحثين اعتمدا في دراستهما لنصوص كتاب «البخلاء» على النّصوص الهزليّة؛ فالنّادرة في جوهرها لا تستوعب إلا النّصوص الهزليّة.

وقد سعيا إلى اقتراح تصنيف «أكثر تأليفاً وأقل تفصيلاً»²⁷ يقوم على ثلاثة أصناف كبرى²⁸:

نادرة الاقتصاد في النفقة، وتقوم على نواة سردية واحدة تتمثل في استخدام الشيء بطريقة غريبة لأجل التوفير.

نادرة الضيافة، وتقوم على نواتين سرديّتين؛ الدعوة إلى الضيافة وإبطالها بحيلة أو حجة، حيث ينجح البخيل في انتحال صفة الكرم.

نادرة البخيل المريض، وتقوم أيضاً على نواتين سرديّتين؛ الاستيلاء على ممتلكات البخيل وفرض الضيافة، ثم التعبير عن الفشل في منع الإساءة إلى حد المرض.

والخبر؛ فهما في نظره مفهومان متقاربان من حيث المعنى وخصوصاً حين تردان عنده في صيغة الجمع «النّوادر»، «الأخبار».

رابطة السند: لقد لاحظ الباحث أنّ السند «شائع» في كتاب البخلاء؛ إذ إنّ الجاحظ يسلك فيه طرقاً مختلفة. فقد يحيل السند إلى أشخاص وأعلام مشهورين ومعروفين بأسمائهم، وقد يحيل إلى راوٍ غير معروف أو أنّ الجاحظ تعمّد التّستر عليه، وقد يلجأ الجاحظ إلى «التّصرف في فنون الإسناد»²³.

رابطة القصصيّة: يرى الباحث أنّ «القصصيّة» صفة ثابتة في الخبر متغيّرة في النّادرة بحيث تصبح مقوّمات ثانويّة فيها.²⁴

ويرى أنّ النّادرة والخبر يشتركان في مكوّنين هما: قصر الحجم وبساطة التّركيب، كما أنّهما معاً يعتمدان على السند والقصصيّة مكوّنين نوعيّين، بيد أنّ النّادرة قد تستغني عن السند. أمّا ما يميّز النّادرة عن الخبر فهو «الهزليّة» التي يفترق إليها الخبر وتتوافر في النّادرة.

يرى الباحث أنّ النّادرة لا تكون نوعاً أدبيّاً إلاّ بحضور مكوّنين أساسيين هما: القصصيّة والهزليّة؛ وأمّا الاقتصار على الهزليّة فإنّه غير كافٍ لإقامة النّادرة: «إذا كانت نادرة النّادرة تكمن في هزليّتها وقدرتها على إثارة ضحك المتقبّل، فإنّها إذا ما اقتصرت على شرط الهزليّة فقدت أهمّ مقوّماتها إذا أضيفت إلى أجناس أخرى من قبيل: الأحاديث والأخلاق والأشتات والمتلفّظات الشّبيهة بها من قبل هزليّتها لا أكثر»²⁵.

وعلى هذا الأساس لا يقبل فرج بن رمضان تصنيف مجموعة من نصوص البخلاء الهزليّة في إطار النّادرة لأنّ «النّادرية» أو «الهزليّة» تتحقّقان في البخلاء فعليّاً من دون اللّجوء إلى القصصيّة. أمّا محمّد الخبو فإنّه ينظر إلى النّادرة باعتبارها نمطاً خطابيّاً وليس نوعاً أدبيّاً، إذ يرى أنّها تشمل كل النّصوص الهزليّة في كتاب «البخلاء» كالقصص، والأقوال المطوّلة في شكل رسالة أو ردّ أو وصيّة، والأقوال المتبادلة من نوع ما جرى بين أبي عثمان والحزامي ومن نوع ما دار بين الجاحظ ومحمّد ابن أبي المؤمل. ومن هذا المنطلق، يظهر -في نظر الباحث- أنّ كل نصوص كتاب «البخلاء» تندرج

الجاحظ: «إنَّ حشد أفعال مثل جحظت-سكر-سدر-انبه-تربّد-عصب، وإيرادها متلاحقة هي التي تخلق في نفس القارئ نوعاً من التوتّر والتحفّز إلى معرفة ما سيقع للبخل للربّيع وهو في حالة تشنج مرضية، لقد ظل الجاحظ يكتّف من القرائن اللّغوية ويضخّم من مدلولاتها حتّى يهتدي إلى العنصر الذي يجعل من هذه الصورة صورة قوية ذات نفوذ، وهذا العنصر هو عنصر الخوف»³²

إنَّ التوتّر والتحفّيز والتكثيف والتضخيم والخوف تشكّل جميعها سمات صورة البخل أو بلاغة التصوير النثري في هذه النادرة، على نحو ما تشكلها سمة النقل الواقعي الدقيق العاري عن المجاز³³.

وهكذا نصل إلى أنّ النادرة الجاحظية كما وقفت عليه معظم الدراسات تراوح بين شكلين مختلفين: نادر موجزة تركز على حدث واحد، أو شخصية محوريّة واحدة، ولا تولي للبنية الزمكانية اهتماماً، وتنحو نحو الإيجاز في القصّ، بدل التفصيل والإسهاب. ونوادير قصصية ممتدة تتسم بالامتداد السردى والخطابى، وتعتمد على مجموعة من الأحداث المتسلسلة والمتراصة، ولا تكتفى بحدث واحد، كما تعتمد عنصر الإثارة والتشويق، وتتمحور حول شخصية رئيسة وشخصيات ثانوية، وتقوم على الوصف والتصوير الدقيق للشخصية المحورية، بالتركيز على ما هو خارجي (ملامح الشخصية وحركاتها وسكناتها...)، وما هو داخلي مرتبط بانفعالاتها، وبخوالجها النفسية الدفينة.

وإجمالاً، فقد وقفنا على القراءات المختلفة التي عملت على النظر في نوادر الجاحظ، بحيث اختلفت رؤية ومنهجها وتصنيفها وتجنيسها، وهذا طبيعى نظراً لاختلاف المنطلقات والمراجعيات التي انطلق منها كلّ باحث من جهة، وهو ما أفضى إلى تباين واختلاف النتائج وطبيعة المعايير المعتمدة من لدن الدارسين في تصنيفهم وتجنيسهم؛ كاعتماد معيار الموضوع أو المضمون، أو اعتماد معيار الصيغة، أو معيار الأسلوب أو معيار الأنساق بمفهومه البنيوي، أو غيره.

إنّ الذي نحرص على تأكيده من خلال ما تقدم بيانه هو تأكيد المبدأ النظريّ القائل «إنَّ التحوّلات التي يخضع لها وعي القراء وحاجاتهم وتصوّراتهم ورؤاهم، تؤثر في بنية النصّ المقروء

والحق أنّ هذا التصنيف المقترح، لا يخلو هو أيضاً من النقص نفسه الذي لاحظته صاحبه في تصنيف توفيق بكار؛ ففي كتاب "البخلاء" نوادر كثيرة ذات أهمية سردية وأدبية لا يشملها هذا التصنيف؛ أشير هنا إلى نادرة محفوظ النقاش ونادرة علي الأسواري ونادرة أبي مازن وغيرها من النوادر.

ولقد قدم الباحثان تحديداً للنادرة لم يخل من مشكلات، على الرغم من أنّه لامس أبرز سمات بلاغتها المخصوصة. فالنادرة في تصوّرهما: «تعني الخبر الطريف أو القصة المستملحة التي تثير في السامع أو القارئ عجباً أو دهشة أو ابتسامة أو ضحكا، وغايتها التسلية والاستمتاع بما يحكى أو النقد والسخرية والوعظ والإصلاح»²⁹.

إنّ وصف النادرة بالخبر يلحقها حسب مشبال بحقل السرد، ويمكن الخبر أن يحتوي عدة أنواع سردية؛ هكذا تكون النادرة في الأصل خبراً هزلياً، تتحدد هويتها الجنسية بالهزل المجسد سرداً. غير أن الباحثين عندما يسندان إلى النادرة سمي التعجيب والدهشة، فإنهما يثيران الغموض حول مفهوم النادرة باعتبارها جنساً أدبياً هزلياً، ذلك أن سمة التعجيب تحيل إلى حقل بلاغي مغاير لبلاغة الضحك. فهل تستوعب النادرة نصوصاً غير هزلية؛ نصوصاً توصف بالغرابة والتعجيب؟³⁰

إنّ نصوص كتاب "البخلاء" التي اعتمدها الباحثان في دراستهما، نصوص هزلية لا يوجد بينها نص يخرج عن النمط الهزلي إلى النمط العجيب أو الغريب المفارق للواقع الطبيعي، الذي لم يكن الجاحظ يقبله في حكيه، يقول في كتابه "البخلاء": «الإفراط لا غاية له. وإنما نحكي ما كان في الناس، وما يجوز أن يكون فيهم مثله»³¹ وهذا يعنى أنّ النادرة تقوم في جوهرها على النمط الهزلي. ولعل هذا هو موقف الباحثين، حتى وإن أفصح تحديدهما للنادرة عما يخالفه.

وإجمالاً فقد قامت قراءة الباحثين على مطابقة التصوير بالوصف في جانبيه الحسي والنفسي، مما سيمكن التحليل الدقيق من الوقوف على جملة من السمات التي تجسّدت بها صورة البخلاء والأكلة، مما أفضى بهما إلى الاقتراب من بلاغة الصور النثرية بصرف النظر عن وعيهما النظري بالخصوصية النوعية للتصوير النثري. لتأمل هذه القراءة في إحدى نوادر

وفي دلالاته ووظائفه وقيمه ؛ فالأجناس السردية القديمة ؛ لم تكف عن التحقق في وعي قرائها وفي تمثلاتهم المختلفة لها.³⁴.. والحال هذه فقد لاحظنا أنّ نصوص الجاحظ (النادرة ، الخبر...) اكتسبت دلالاتٍ وقيماً مختلفةً عبر تاريخ تلقّيها ؛ فقد خضعت في البداية إلى ضرب من المقارنة غير المتكافئة مع فنون السرد الحديث ، ممّا عرضها للإدانة والتحقير ، وفي أحيان أخرى كان القراء يستظلّون بخبرتهم القصصية الحديثة بحثاً عن نظائر جاحظية /تراثية في ضرب من الدفاع عن

الذات والإعلاء من قيمتها ممّا جعل الفن السردى الجاحظي يتحوّل إلى نسخ أولية غير ناضجة لفنون السرد الحديث. ثمّ تشكّل بعد ذلك وعي مغاير صدر عن رؤية استكشافية لا تدافع ولا تهاجم ؛ إنّ الوعي الذي تسلّح به مجموعة من القراء الذين أسهموا في فهم تراث الجاحظ السردى والكشف عن هويته وخصوصيته بغض النظر عن علاقته بأجناس السرد الحديث. وإجمالاً فقد تبين لنا أنّ السرد الجاحظي ظلّ مرتين إلى تحولات سياقات القراءة وتبدلات وعي القراء.

الهوامش

- 1 مُجَّد مشبال ، البلاغة والسرد ، جدل التصوير والحجاج في أخبار الجاحظ ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عبد الملك السعدي ، تطوان -المغرب ، 2010 ، ص 101.
- 2 مُجَّد مشبال: السرد العربي القديم والغربة المتعقبة ، محلة الراوي ، العدد 25 ، سبتمبر 2012 ، ص 59.
- 3 التَّوْحِيدِيّ أبو حَيَّان ، البصائر والدَّخَائِر ، تحقيق إبراهيم الكيلاني ، مكتبة أطلس ومكتبة الإنشاء ، 1964. ج 01/ص 11.
- 4 الجاحظ ، الحيوان ، تحقيق عبد السلام مُجَّد هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط 02. ج 3/ ص 39.
- 5 حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب ، أسسه وتطوره إلى القرن السادس ، مشروع قراءة ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، ط 03 ، 2010 ، ص 192
- 6 الجاحظ ، الحيوان ، 282/1. ولا يقف الأمر عند هذا الحد ذلك أن عدم احترام القصد والغفلة عن علاقة صورة الكلام بوظيفته قد يتجاوز الإخلال بها عند الجاحظ إلى خلق حالة في السامع معاكسة لما كنا نروم منه يقول «وإذا كان موضع الحديث على أنه مضحك وملهِ ، وداخل في باب المزاح والطيب ، فاستعملت فيه الإعراب ، انقلب عن وجهته ، وإن كان في لفظه سخف وأبدلت السخافة بالجزالة ، صار الحديث الذي وضع على أن يسر النفوس يكرهها ، ويأخذ بأكظامها » المصدر نفسه ، 39/3.
- 7 عبد الواحد التهامي العلمي ، قراءة السرد العربي القديم بين وهم المماثلة ومبدأ المغايرة ، مجلّة عالم الفكر ، العدد 1 يوليو-سبتمبر 2012 ، المجلّد 41 ، ص 75 بمعنى أن هذا النمط من القراءة ، يتّصف بالمعيارية والهيمنة والإقصاء ؛ فكثير من الأنواع السردية القديمة لم تحظ بالتقدير بسبب ما كانت تقوم عليه من مكشّفات تتعارض مع التّوجّه الجماليّ لمفهوم الأدب الحديث.. بمعنى إن مثل هذه القراءات لا تراعي الفروق البلاغية النوعية بين القص القديم وفنون القصة الحديثة ، ولا تقيم التفاعل المطلوب بين الأفق البلاغي السردى القديم والأفق البلاغي السردى الحديث
- 8 المرجع نفسه ص ن . ، وفي هذا النمط من القراءة يؤمن الباحث بمبدأ الاختلاف والهوية وديموقراطية وسائل التعبير الإنسانيّ ؛ بمعنى أن أصحاب هذا النمط من القراءة سعوا إلى صياغة أسئلة لا تنطلق من إحساس بتفوق الآداب الحديثة ؛ أي إنهم انطلقوا من ضرورة اكتشاف أدب الجاحظ في ذاته بصرف النظر عن تطابقه مع الأدب الحديث.
- 9 مُجَّد مشبال ، التصوير والحجاج نحو فهم تاريخي لبلاغة نثر الجاحظ ، ص 175 ، مجلّة عالم الفكر ، العدد 02 أكتوبر - ديسمبر ، 2011 ، المجلّد 40
- 10 عبد الواحد التهامي العلمي ، قراءة السرد العربي القديم بين وهم المماثلة ومبدأ المغايرة ، ص 76.
- * اقتصرنا على هذه القراءة مع أنّ هناك قراءات أخرى لها علاقة بهذا المحور. منها مثلاً قراءة محمد المبارك ، فنّ القصص في كتاب البخلاء للجاحظ ، دراسة ونصوص مختارة ، دار الفكر ، ط 2 ، 1974. وقراءة سيد حامد النساج ، رحلة التّراث العربيّ ، دار المعارف بمصر ، ط 1 ، 1984 وقراءة ضياء الصديقي ، فنّية القصّة في كتاب البخلاء للجاحظ ، مجلّة عالم الفكر ، المجلّد 20 ، العدد 4 ، سنة 1990 هذه الأخيرة تعد أوضح القراءات الحديثة التي تمادت في استخدام معيار المماثلة. لقد كانت المقارنات غير المتكافئة بين السرد الجاحظي /القديم والنثر الحديث خطة معمولاً بها صراحة أو ضمناً في الدراسات الحديثة ذات أفق المماثلة ، وكان النّثر الجاحظي كثيراً ما يقع ضحية هذه الخطة التي لا تبحث فيه عن خصائصه الذاتية بقدر ما تفرض عليه خصائص نموذج جمالي غريب عنه.
- 11 علي عبيد ، في تحليل النص السردى القديم النادرة أنموذجاً ، محلة الراوي ، العدد 25 ، سبتمبر 2012.
- 12 المرجع نفسه ، ص 53.
- 13 المرجع نفسه ، ص ن
- 14 ،:المرجع نفسه ، ص ن.
- 15 المرجع نفسه ، ص 53.
- * السردية *Narratology* ، جهزت التطورات التي عرفتتها نظرية الأدب في القرن العشرين (بكثير من الركائز الأساسية التي أصبحت من أركانها الأساسية. موضوعها استنباط القواعد الداخلية للأشكال السردية ، ثم وصف مكوناتها الأساسية من تراكيب ، وأساليب ودلالات. ومعلوم أن مصطلح السردية مرتبط بمصطلح أقدم وأشمل ، هو الشعرية *Poetics*.) والعلاقة بين (السردية) (و) الشعرية (صحيحة في التصور العام لنظرية الأدب ، إذ ما لبثت أن انفصلت الأنواع الأدبية بعضها عن بعض ، واستقام لكل منها خصائصه الأدبية المميزة ، فانبثقت حاجة منهجية ومعرفية لتوسيع مفهوم نظرية الأدب لتتمكن من شمول الأنواع الجديدة. من أقطاب السردية ، (فلاديمير بروب) *V.propp* ، غريماس ، *Greimas* وبريمون ، وتودروف ، وجنيت و قد جرى تثبيت مفهوم السرد ، وتنظيم حدود (السردية) (في كتاب) خطاب السرد (لجنيت في عام 1972. ، عبد الله إبراهيم : الدراسات السردية العربية واقع وآفاق ، مجلة الراوي ، المملكة العربية السعودية ، جدة ، العدد 21 ، سبتمبر 2009 ، ص 27 ، 28
- 16 عبد الله إبراهيم ، الدراسات السردية العربية واقع وآفاق ، ص 30

- 17 المرجع نفسه ، ص 31
- 18 هانس روبرت يابوس: نحو جمالية للتلقّي ، تاريخ الأدب تحدّ لنظرية الأدب ، ترجمة محمد مساعدي ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، ص 49.
- 19 محمد مشبال ، بلاغة النّادرة ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء-المغرب ، 2006 و قد كرس الباحث هذه القراءة لدراسة الحكمي عند الجاحظ ، أو «الأديب البارع» كما ينعته ، ولا تخلو هذه القراءة من أهمية مادامت قد حاولت «الإنصات» إلى نصوص الجاحظ ، مثلما حاولت الاستناد إلى خلفية ترمي- على حد تعبير صاحبها- إلى «الوعي بخصوصية التفكير الجمالي الأدبي العربي الموروث» ص 07. ويتوسل صاحب «بلاغة النادرة» بـ «أدوات تحليلية» نجد في طليعتها «الصورة» و «السمة». وهما مفهومان بارزان في مقاربة محمد مشبال ، وفي هذا المنظور يبحث في «بلاغة النادرة» في خطاب الجاحظ المتعدد الأبعاد والأنواع ، ويتصور أن النادرة هي الإطار الموحد أو التسمية الأكثر شيوعا والأقوى تمثيلا لهوية حكايات الجاحظ بتنوعاتها وتسمياتها التي أطلقها الجاحظ نفسه على حكمه. ص 11. ، وفي ضوء الكتاب يستخلص مشبال أن بلاغة النادرة تفيد فناء السرد (بدلا من هيكل الشعر) ، والعري (بدلا من البديع) ، والفكاهة والسخرية والملاحظة. بيد أنّ الملاحظة التي قد تفرض نفسها هنا هي أن الجاحظ لم يكن يفكر بـ «الصور» و «السمات» فحسب ، وإنّما كان يفكر في التاريخ أيضا أو أن التاريخ كان يسند هذه الصور والسمات ، فحكمي الجاحظ كان محكوما بـ «نسق ثقافي» أو «رؤية ثقافية عميقة»
- 20 المرجع نفسه ، ص 71.
- 21 المرجع نفسه ص ن
- * محمد القاضي، الخبر في الأدب العربيّ .
- 22 فرج بن رمضان ، الأدب العربيّ القديم ونظرية الأجناس ، دار محمد علي الحامي ، صفاقس ، تونس ، ط 1 ، 2001 ، ص 94.
- 23 المرجع نفسه ، ص 97.
- 24 المرجع نفسه ، ص 98.
- 25 المرجع نفسه ، ص 122.
- 26 إبراهيم بن صالح وهند بن صالح الشويخ ، النّادرة في بخلاء الجاحظ ، صفاقس ، تونس ، دار محمد علي الحامي ، 2004 ، ص 146.
- 27 المرجع نفسه ص ن.
- 28 المرجع نفسه ، ص 61.
- 29 المرجع نفسه ، ص 48.
- 30 محمد مشبال ، التصوير والحجاج نحو فهم تاريخي لبلاغة نثر الجاحظ ، ص 183.
- 31 الجاحظ ، البخلاء ، تحقيق طه الحاجري ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1971 ، ص 07. ، ص 132.
- 32 إبراهيم بن صالح وهند بن صالح شويخ ، النادرة في بخلاء الجاحظ ، ص 115.
- 33 المرجع نفسه ، ص 117.
- 34 عبد الواحد التهامي العلمي ، قراءة السرد العربي القديم بين وهم المماثلة ومبدأ المغايرة ، ص 93.

الشرف والسلطة في المغرب الأوسط الزياني

رضا بن النية
جامعة مكناس²

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى معاينة التفاعل بين الشرف والسلطة في المغرب الأوسط خلال العصر الزياني، ورصد آليات استثمار سلاطينها - من ورثة الموحدين - للشرف الذي تحول فيها إلى "أيديولوجية سياسية" لتبرير اختياراتهم السياسية وتوجهاتهم المالية.

الكلمات المفتاحية: الشرف، السلطة، المغرب الأوسط، العصر الزياني

Résumé

Il est communément connu que les mouvements réformistes dans le Maghreb - islamique - ont débuté dans le milieu rural - et qui s'est terminé par la la création de nouvelles entités politiques sur les traces d'autres mouvements et basées sur des doctrines religieuses orientales portant un projet réformiste et conduisant à une insurrection sociale critiquant le pouvoir et la gestion des crises de la communauté . L'époque Almohade voit la naissance d'un nouvel élément celui d'un mouvement évoquant la légitimité du pouvoir existant car associé à la descendance du prophète . On assiste aussi à l'émergence d'une nouvelle théorie politique de l'honneur (al sharaf) politique . Cette étude vise à présenter un aperçu de l'interaction entre al sharaf et le pouvoir au Maghreb Central à l'époque des Zianides. C'est une étude qui explique aussi les choix idéologiques et politiques de l'époque.

Mots clés : Al Sharaf , Pouvoir , Maghreb Central, L'époque zianide

Summary

Traditionally, most reformist movements in the Islamic Maghreb resulted in the appearance of new political entities . These were based on Oriental ideologies with reformist projects leading social mobility against the existing power and the way it managed crises that carved the cohesion of society. On the basis of the Almohad era, noble lineage became a crucial element in supporting the legitimacy of power

Hence, the purpose of this article is to view the interaction between honour and authority in the Maghreb during the Zayyanid era and how honour was used as a political ideology to justify political and financial choices;

Keywords : Honour , Authority , Central Maghreb , Zayyanid Dynasty.

مقدمة

لا جرم أن الانتصارات التي أحرزها بنو عبد الواد في ابتداء أمرهم قد أسهمت في التوسيع لملكهم ، إلا أن أعقد ما أهمهم كان عسر التأسيس لوسط داخلي يوازن بين مصالح السلطة وطموحات النخب المتوثبة بشكل يكسب هذه السلطة شرعية سياسية ودينية ، ويضمن لها ولاء العصبية الكبرى وقرار العائدات الجبائية .

وعلى الرغم من قدرة مؤسسة الزاوية على احتواء هذه المبادرة وضمان نجاحها في ظل تجدرها السوسيو.روحي في أوساط المجتمع وتناغم أنشطتها مع مختلف فعالياته ، إلا أن السلاطين الزيانيين لم يأمنوا جانبها وأوجسوا من قدرتها على خلق سلطة موازية لهم تعارض توجهاتهم وتهدد كياناتهم ، مما اضطرهم للتنقيب بين الشرائع المغيبة عن بديل - يحظى بنفس الاحترام لدى الرعية ويكسب ثقتهم - يكون لهم سندا في وصد الأبواب أمام الزحف الصوفي ، ومُعينا في تدبير شؤون السلطنة ومباركة سياستها ، وأفرز هذا المخاض عن بزوغ فئة الشرفاء .

وعلى ضوء هذا المتغيرات تسعى هذه الدراسة لمُعاينة التفاعل بين الشرف والسلطة في المغرب الأوسط خلال العصر الزياني ، ورصد آليات استثمار سلاطين هذه المرحلة لخطاب الشرف الذي تحوّل فيها إلى "أيديولوجية سلطة" لتبرير اختياراتهم السياسية وتوجهاتهم المالية .

1/ الشرف ومسألة الشرعية في المغرب الأوسط

شكّلت مسألة الشرعية هاجسا متجددا ظل يورق تفكير حكام الغرب الإسلامي بصفة مستديمة طوال فترة العصور الوسطى ، كونها الوسيلة المثلى لكسب رضى الرعية وتأييد العصبية الكبرى ضد الحركات المناوئة ، وسبيلا يضمن لهم تزكية مشاريعهم السياسية ومباركة خياراتهم .

وقد جرت العادة أن الحركات التصحيحية التي انطلقت في معظمها من البادية ونجم عنها قيام كيانات سياسية جديدة على أنقاض أخرى متأكلة ، أن تستند إلى دعوات مذهبية مشرقية المنبت والمنهل تحمل مشروعا إصلاحيا وتقود حراكا اجتماعيا يقدر في السلطة القائمة وينتقد إدارتها للأزمات التي نخرت تماسك المجتمع .

ويقود هذا الحراك في العادة قبيل جديد من الأوساط المغمورة الذي مازال يحافظ على نقاوة عُصبته ويتسم بوفرة عدده وقوة شكيمته وخشونة طباعه ، فكثيرا ما مكّنت هذه الخصائص العصبية الحاملة لها من حسم صراعها مع العصبية الحاكمة في الحواضر التي ركنت إلى حياة الدعة والانغماس في الملذات¹ في صورة الحركات التي قادتها كرامة في كنف الشيعة الإسماعيلية وصنهاجة اللثام التي تبنت دعوة عبد الله بن ياسين .

وبدءً من العصر الموحدي أنضاف عنصر جديد لدعم شرعية السلطة القائمة ارتبط بالنسب الشريف ، إذ لم يكنف المهدي بن تومرت بربط نسبه بالقرشية بل رفعه لمرتبة أعلى تتصل بالبيت النبوي² ، ولئن كانت مقتضيات المهدوية فرضت ادعاء هذا النسب فإنه من منظور آخر فتح بابا لنظريات سياسية جديدة أسهمت في إعادة ترتيب متغيرات الحقل الديني التي ستكون المحرك الفعلي للأحداث في المرحلة التالية

وتبعا لهذا الواقع ظل توظيف شعار الشرف خلال هذه الفترة صوريا ولم تترتب عنه تأثيرات سياسية واجتماعية بارزة ، ففي المغرب الأوسط - مجال دراستنا - تكاد تنعدم الإشارات إليه وما وجد منها يحمل دلالات سوسيو- دينية خالية من أية توجهات سياسية ، ونقل لنا في هذا المضمار الغبرين³ (ت 704 هـ/ 1304 م) بعض صور مكانة الشرفاء في بجاية ومظاهر تبجيل الناس لهم ، كما هو مبين في الجدول التالي :

العالم	التاريخ	مجال نبوغه	الامتياز	الصفحة
عائشة بنت أبي طاهر عمارة بن يحيى الشريف	القرن 7هـ/13م	الأدب	كانت أديبة شاعرة حظيت بتقدير ابن الفكون وأعجب الغبريني كثيرا بخطها (خطت يتيمة الدهر للثعالبي).	ص/78 - 79
أبو عبد الله محمد الشريف	القرن 7هـ/13م	الفقه	كان خياطاً وتاجر صوف بسوق بجاية ورعياً لشرفه استثناه أهل حرفته من أداء المكس	ص/177
أبو الحسن الحرالي	ت 638 هـ/1239 م	الفقه	كان موقراً لآل البيت محترماً لهم يقف احتراماً لهم لكل من يقدم منهم على مجلسه .	ص/157

قطع الطريق أمام المعارضة الداخلية والفئات المتوثبة خاصة المتصوفة .

ضمان الاستقرار وقرار الأداءات الجبائية واستمراريتها مما يجعل الدولة في منأى عن الأزمات خاصة أمام ارتفاع النفقات العسكرية في ظل توتر علاقاتها الخارجية .

وبغض النظر عن ملابسات تبني الزيانيين لمسألة النسب الشريف وتوظيفه السياسي فإن الأمر الذي يستدعي المناقشة هو مدى مصداقية هذا الطرح ، وهل هو مرتبط بإحياء نسب تمتد جذوره إلى نسل علي وفاطمة رضي الله عنهما ، أم أنه انتحال للنسب الشريف (خطاب شرافي) اقتضته الضرورة السياسية ؟

2/شرف بني زيان : إحياء أم إدعاء ؟

بدأت مرحلة صناعة الشرف الزياني منذ نهاية القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي ، وتضاربت بشأنه الروايات بين من يجعله شرف متأصلي القدم تمتد جذوره إلى القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي في أعقاب انقراض ملك الأدارسة ، وبين من ينفيه عن بني عبد الواد ويديرهم ضمن أدياء الشرف(المتشرفة)الذين استغلوا التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة لدعم مشروعهم السياسي .

أ/مثبتو الشرف الزياني

تزعّم هذا التيار نخبة من العلماء الذين تدرجوا في خدمة الدولة الزيانية ، وتصدوا لمختلف الوظائف الإدارية (الكتابة والحجابة ...) والخطط الشرعية (الخطابة ، القضاء ، الفتيا ...)، وكانت هذه الصلة الوثيقة التي تربطهم بالقصر الزياني مدعاة للتشكيك في مصداقية روايتهم ، بل أن بعض مخالفهم جزم بأن مصدرها البلاط نفسه خدمة لأغراض

ومع تداعي قوة الموحيدين بعد موقعة حصن العقاب سنة 609 هـ/1209 م اندلعت حرب الوراثة بين الإمارات الثلاث التي قامت على أنقاضها ، ورغم حسم الحفصيين لمسألة الشرعية منذ البداية لصالحهم بفضل احتمائهم بالنسب القرشي وقوة عصبيتهم ، إلا أن هذا التفوق كان ظرفياً فما أن توفي المستنصر الحفصي(ت 675 هـ/1277 م) حتى أعيد طرح القضية بشدة في ظل منافسة زناتة لهم .

وكان السلاح الجديد الذي أشهره الزناتيون هو رفع " شعار الشرف "إلا أن أسلوب توظيفه تباين بين بني مرين الذين عمدوا إلى احتواء نخبة الشرفاء فقرّبوهم وأجزلوا لهم العطاء واستعانوا بهم في تركية سياستهم العسكرية والمالية⁴ ، في حين اختصر بنوعيد الواد المراحل تبعا لتحوّلات الساحة السياسية فتنبوا النسب الشريف : صحيح أنهم لم يدّلوا بذلك صراحة ولم يستظهروا رسوم الإثبات التي كان يُعامل بها في مثل هذه المسائل ، إلا أن عدم نفيتهم له وظهور كتابات بلاطية تزوّج لشرفهم وتسعى لترسيخه في المخيال الشعبي يزيد من فرضية تشجيع السلاطين الزيانيين لها وأنها كانت بإيعاز مباشر منهم تحت تأثير جملة من العوامل ، أبرزها :

قلة بيوتات الشرفاء بالمغرب الأوسط مقارنة بإفريقية والمغرب الأقصى فلم يبق من خيار أمام أمراء بني عبد الواد إلا رفع نسبهم إلى العترة النبوية .

منافسة الحفصيين والمرينيين حول مسألة الخلافة- ومن ثم أحقيتهم في الظفر بالإرث الموحيدي - والتخفيف من حدة ضغوطاتهم العسكرية ، كما تشهد بذلك مؤلفات مؤرخيهم⁵ وشواهد قبور سلاطينهم (تشهد بخلافاتهم لكنها تنكر شرفهم = ليس بالضرورة أن يكون الخليفة شريفاً)⁶ .

بيت النبوة ، وحسبنا قرينا على ذلك مؤلفه المعروف بـ " نظم الدر والعقيان في شرف بني زيان " إكراما لولي نعمته المتوكل الزياني (866 - 879 هـ/1462 - 1475 م) وحمدا له على آلائه كما أخبر بذلك في مقدمة هذا الكتاب " ... عسى أن أقوم ببعض واجب حقه علي ... " ¹³.

ولعل المميز لأسلوب التنسي في معالجة مسألة الشرف الزياني أنه أفرد قسما كاملا (يتفرع إلى سبعة أبواب) من مؤلفه لبيان شرف بني عبد الواد ، وألحق في مستهل نسب سلطان عصره المتوكل بالسلالة النبوية ثم عرج على أصوله المشرقية ، ورغم أنه خص الباب السابع منه لـ " بيان شرف بني زيان وتتبع دولهم إلى دولة مولانا المتوكل فخر الزمان " ¹⁴ إلا أن ما يُعاب عليه أنه اكتفى فيه بعرض بعض الإشارات القليلة المرتبطة بهذا الشرف ، وأهمل ذكر قرائن ثبوته وأوجه اتصاله بالدوحة النبوية للرد على المشككين فيه ، وكأنني به أراد من خلال استرساله في ذكر مناقب ملوك بني عبد الواد - ونزر من الأحداث التي عرفتها دولتهم حتى عهد المتوكل - شرف الدنيا وما حاق بالزيانيين من رفاه وجاه ونعماء بعد ارتقائهم إلى مصاف الملك كما أشار إلى ذلك يغمراسنين زيان (633 - 681 هـ/1236 - 1282 م) " وأما الدنيا فلنلناها بسيفنا " ¹⁵.

ويبد وأن يحيى بن خلدون وعبد الله التنسي قد استطاعا استقطاب بعض العلماء والمؤرخين الذين لهم صيت واسع في الغرب الإسلامي لدعم طرحهما بشأن الشرف الزياني ، فهذا ذو الوزارتين لسان الدين بن الخطيب ¹⁶ (ت 776 هـ/1374 م) الذي كانت تجمعه صداقة علمية وسياسية بآبن خلدون يبارك هذه النسبة - رغم خلفياتها السياسية - في قصيدته السينية التي نظمها في مدح السلطان أبي حمو الثاني عندما أحس منه تغييرا تجاهه :

لترى دخيلا في بنيه دسيسا
تحمي الملائك دوحه المغروسا

سياسية داخلية وخارجية تمت الإحاطة بها آنفا .
وأول من طرق هذه المسألة هو الأديب والمؤرخ يحيى بن خلدون ⁷ (ت 780 هـ/1378 م) الذي شغل منصب الكتابة في دولة أبي حموموسى الثاني (760 - 791 هـ/1359 - 1389 م) ، إذ أكد في المؤلف الذي وضعه له وأسماه " بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد وما حازه مولانا أبو حمومن الشرف الشاهق الأطواد " على صحة انتساب الزيانيين لآل البيت .

وتربط رواية ابن خلدون الشرف الزياني بشخص يعرف بالقاسم من فلول الأدارسة الذي تفرقوا أوزاعا شرقا وغربا بعد انقراض ملكهم ⁸ ، فنزل في بادية تلمسان بين بني عبد الواد فأكرمهم وقدموه وصاهروه حتى كثر نسله وتشعبت فروعه ⁹ (بنو طاع الله وبنو دلول وبنو مطهر وبنو وعزان وبنو معطي وبنو حجي) ، وتبركا به وتعظيمها لنسبه جعلوا الرياسة في عقبه ¹⁰.
وتحسُن الإشارة إلى أنه رغم اتفاق النسابة - حسب ابن خلدون ¹¹ دائما - حول مصدر شرف بني زيان إلا أنهم اختلفوا في الفرع الذي ينحدر منه ، وربطوه بثلاث أوجه :

القاسم بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل .

القاسم بن إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل .
القاسم بن مُجَّد بن عبد الله بن إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل .

وإلى الطرح الأخير يميل يحيى بن خلدون لاشتهاره وإجماع النسابة عليه ، وقربه إلى الواقع لتوافقه الزمني مع تاريخ انقراض دولة الأدارسة ¹².

وعلى نهج ابن خلدون سار مُجَّد بن عبد الله التنسي (ت 899 هـ/1493 م) الذي كان أكثر إلحاحا على انتساب الزيانيين إلى

والمنتمي العلوي عيصك لم تكن
بيت البتول ومنبت الشرف الذي

وعلى كثرة النسابة والعلماء والمؤرخين الذين انساقوا وراء مسألة ثبات الشرف لبني عبد الواد إلا أن طرقهم للمسألة ورد بشكل عرضي أو استكمالا لدراسة عامة أوفي معرض حديثهم عن خريطة انتشار الشرفاء في المغرب الأوسط ، وقد جاءت نصوصهم حولها مقتضبة وخالية من التفاصيل وهي في معظمها تقليد لأقوال ابن خلدون (يحيى وعبد الرحمان)

والتنسي ، وأمام محدوديتها ووحدة مصدرها آثرنا سوقها في جدول على النحو الموالي :

العالم	تاريخ الوفاة	موطنه	مجال نبوغه	الفرع الذي ينتمي إليه الزيانيون	المصدر
لسان الدين بن الخطيب	ت 77 هـ/1374م	الأندلس	أديب ومؤرخ	لم يخصص فرعاً بعينه	أزهار الرياض ⁽¹⁷⁾ 254
أبو عبد الله محمد الشريف الحسني	سنة 848 هـ/1445م	تلمسان	فقيه	محمد بن سليمان بن عبد الله الكامل	ديوان الشرف ⁽¹⁸⁾ و. 28.
عبد الله بن محمد العبدوسي	ت 849 هـ/1446م	إفريقية	فقيه	شرفاء حسنيين	روضة النسر ⁽¹⁹⁾ 162
الشيخ إبراهيم التازي	ت 866 هـ/1462م	وهران	فقيه	لم يخصص فرعاً بعينه	النجم الثاقب ⁽²⁰⁾ ج 1/42
أبو زيد عبد الرحمان القيرواني	القرن 11 هـ/17م	إفريقية	فقيه	حمزة بن إدريس الأصغر	تحفة روضة الأزهار ⁽²¹⁾ و. 13.
محمد بن أحمد المقرئ	القرن 12 هـ/18م	تلمسان	فقيه	محمد بن عبد الله بن إدريس	الأنوار وكنز الأسرار ⁽²²⁾ 120
العشماوي	1142 هـ/1729م	المغرب الأقصى	فقيه	القاسم بن عبد الله بن إدريس	التحقيق في النسب الوثيق ⁽²³⁾ و. 15.
أبوراس الناصري	1238 هـ/1323م	معسكر	مؤرخ وأديب	القاسم بن عبد الله بن إدريس	لقطة العجلان ⁽²⁴⁾ 147
أبو القاسم الزياني	1249 هـ/1833م	المغرب الأقصى	مؤرخ	محمد بن سليمان بن عبد الله الكامل	تحفة الحاديا لمطرب ⁽²⁵⁾ 87
لسان الدين المشرفي	1313 هـ/1895م .	غريس	أديب ومؤرخ	محمد بن عبد الله بن إدريس	اليواقيت الثمينة الوهاجة ⁽²⁶⁾ 18

وتلميذه عبد الرحمان ابن خلدون .

وتعكس حالة التقلبات في الولاء السياسي للأخوين ابن خلدون - وسعيهما لتحصيل منصب سياسي يليق بسمعتيهما العلمية والسياسية - اختلاف نظرتيهما لمسألة الشرف الزياني ، فبينما قاد يحيى التيار الذي بارك هذا التوجه راح عبد الرحمان (ت 808 هـ/1406 م) يتزعم تياراً مناقضاً شكك فيه في نسب بني القاسم من بني عبد الواد إلى البيت النبوي "... زعماء لا مستند له إلا اتفاق بني القاسم هؤلاء عليه ..."²⁸.

وبرر عبد الرحمان بن خلدون²⁹ موقفه الراض لشرف النسب الزياني بجواب يغمراسن بن زيان لما طرحت المسألة في حضرته " إن كان هذا صحيحاً فينفعنا عند الله ، وأما الدنيا فنلناها بسيوفنا ... " . صحيح أن جواب يغمراسن قد يفهم منه كما ذهب إليه كثير من الدارسين أنه إقرار ضمني بأنه لا حظ

ويستشف من الجدول أن دائرة المؤيدين للشرف الزياني في اتساع مستمر وتعدت حدود انتشارها مجالات المغرب الأوسط ، وظلت في منحائها التصاعدي يتناقلها النسابة والمؤرخون على صورتها الأولى (كما وردت عند الذين شهروا لها أولاً من غير تدليل أو تمحيص) حتى بعد انقراض ملكهم وزوال مبررات استثمارها السياسي .

ب/ ثفاة الشرف الزياني

يستند أنصار هذا الطرح إلى المعطى التاريخي لتبرير موقفهم من مسألة النسب الشريف ، إذ يرفضون الخوض فيها مطلقاً لأن مرور سبعة قرون كاملة عن ظهور الإسلام يجعل البت فيها أمراً معقداً والنتائج المترتبة عنها تفتقر إلى المصدقية ، ويقدم لنا دعاة هذا الاتجاه بديلاً للشرف السلالي بالشرف المكتسب المقرون بالعلم ومن كبار رواده المقرئ الجد²⁷

برد الله ضريحه ...³⁸

وعلى الرغم من تعدد الروايات (التي لا يمكن أن نحملها أكثر من طاقتها) حول الشرف الزياني وتأرجحها بين النفي والإثبات إلا أن متون هذه النصوص تسوق لنا المسألة دون سند تاريخي أو شرعي يجعلنا نرجح هذا الرأي عن ذاك ، ويؤجل البت فيها إلى مراحل لاحقة وما ستسفر عنه عملية التنقيب في المخطوطات وآثار السلطنة الزيانية .

3/ السلطة الزيانية وخطاب الشرف

يلمح الدارس لمستوى حضور الشرف في السياسة الزيانية تغيرا واضحا في ملامح خطابها الشريف تباعا لمتغيرات الحقل السياسي لاسيما بعد استعادة الدولة لهيبتها وتوطيد أركانها ، إذ لم يعد الشرف بذلك المحرك الفاعل لمواجهة تحديات الداخل وتحركات الخارج ، وهو أشبه بانتهاء فترة الوصاية الزيانية على الشرف في المغرب الأوسط (حصر الشرف في بني زيان وتهميش الفروع الأخرى أو احتوائها) ، أو بالأحرى نحن أمام حدوث طلاق بائن بين الزواج السياسي بين الشرف والسلطة ، وصرنا نقر الأول في المتون المصدرة عن نخبة للشرقاء خارج دائرة الشرف الزياني بغض النظر عن طبيعة العلاقة بينهما (انتقلنا من شرف السلطة إلى ثنائية نخبة الشرفاء والسلطة على شاكلة النموذج المريني) .

إلا أنه على عكس المغرب الأقصى وإفريقية نلاحظ أن الشرفاء بالمغرب الأوسط على العهد الزياني لم يشكلوا هيئة مؤطرة اتخذت طابعا مؤسساتيا نظاميا لها حضور سياسي واجتماعي فاعل على ساحة الأحداث ، إذ لا تمدنا الروايات التاريخية إلا بنزير يسير من الإشارات على حالات متفرقة للتقارب بين الشرفاء والسلطة الزيانية أو التباعد بينهما ، وتبرز هذا الواقع جملة من المعطيات ، أبرزها :

أن معظم الأخبار التي ساقتها لنا المصادر التاريخية ومصنفات المناقب والنوازل عن شرفاء المغرب الأوسط ارتبطت بنماذج فردية أغلبها من الوسط العلمي والصوفي .

ندرة الإشارات والتلميحات إلى مؤسسة نقابة الأشراف التي تعد فضاء رسميا وروحيا لهذه الفئة التي تسهر على رعاية حقوقهم

لبن زيان في الشرف ، إلا أنه لا يشير صراحة إلى رفضه مطلقا³⁰ ، ويمكن حمله على وجهين :

- أن جواب يغمراسن يفصل بين شرف الدنيا من جاء وسلطان وعلو شأن الذي حاق ببني عبد الواد بفضل اعتلائهم سدة الحكم وانتصاراتهم الخارجية ، وبين شرف النسب الذي حسبه لا ينفع صاحبه إلا في الحياة الآخرة ، ويؤكد هذا الطرح جواب يغمراسن بالصيغة التي أوردها يحي بن خلدون³¹ ... إن كان شرف الدنيا فهوما نحن فيه ، وإن كان القصد به شرف الأخرى فهو عند الله سبحانه ... " .

أن الشرف السياسي لم يلق بظلاله بعد على الحياة السياسية والاجتماعية خلال عهد يغمراسن بن زيان بدليل أن المصادر تهمل التلميح له حتى زمن أبي تاشفين الأول (718 - 738 هـ/1336م) .

وإلى هذا الرأي مال صاحب " قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان "³² الذي يجعل من ترجمان العبر مصدرا له - ، وفيه أنكر نسبة زناتة إلى العرب وأسقط النسب الشريف عن فرع بني عبد الواد منها " ... ومن زناتة بنوعبد الواد ملوك تلمسان القائمين عليها الآن ... "³³ .

أما محمد بن علي السنوسي³⁴ (ت 1276 هـ/1859 م) فيجعل من مصطلح بني زيان لفظا جامعا يطلق " ... على قبائل عديدة وأنساب مديدة منهم شرفاء وعرب وبربر ... " ، وينفي الشرف عن أمراء تلمسان من بني عبد الواد .. وقد علمت أنهم بربر ليس لهم في العربية أصل فضلا عن الشرف³⁵ ، ويحصره في بني زيان الأدارسة القصبيين³⁶ الذين حكم أسلافهم إمارة تاقدامت³⁷ بالمغرب الأوسط ، ودخلوا بعد سقوط الدولة الزيانية في حروب طويلة مع الوطاسيين ملوك المغرب الأقصى .

كما أن شواهد قبور سلاطين الدولة الزيانية - حسب الدراسة القيمة التي أنجزها Brosselard حولها - تدعم طرح هذا التيار ، إذ لا يوجد ضمن نصوص أنساب هؤلاء الحكام المنقوشة عليها ما يشير إلى أنهم ينحدرون من السلالة النبوية فقبر السلطان أبي حمو موسى الثاني مثلا نقش على شاهده " ... هذا قبر مولانا السلطان أمير المسلمين الملك العادل الحافل ... مولانا أبوحموبن مولانا الأمير الشهير الكبير ... مولانا يعقوب

ورغم كراهته لذلك لأنها تشغله عن دينه وتلقين العلوم لطلابه .
ومن أكثر أولياء (زاده نسبه الشريف بركة على بركة = الشرف +
الولاية) المغرب الأوسط الشرفاء الذين وهبوا أنفسهم لخدمة
الناس ونجدة مسلوبهم ونصرة مظلومهم والعطف على
مفروغهم الشريف أحمد الغماري⁴³ (ت 874 هـ/ 1469 م) الذي
كان منقطعاً للتعب وخدمة العلم في زاويته بأحواز وهران من
أعمال بني زيان .

فلما أطاح السلطان المتوكل على الله بالسلطان أحمد العاقل
(834 — 866 هـ/ 1430 - 1462 م) لجأ كتابه وعماله وكبار موظفي
دولته إلى دار الولي الشريف أحمد الغماري واستجاروا بحماه
، ولما جد المتوكل في طلبهم قال له الشيخ " ... إن الله
أحسن إليك فأحسن لعبيده وأعفو عن هؤلاء الولاة"⁽⁴⁴⁾ فعفا
عنهم السلطان التماساً لرضا الشيخ وطمعا في بركة دعائه ،
كما أثر عنه أن بركته هذه وصدق سريرته كانت سببا في
افتكاك أسير من سجن أحد عمال السلطان بعد التجاء والده
إليه⁴⁵.

وكانت لكبير هؤلاء الفارين الناصر بن ربيعة استجابة مع
أحمد الغماري مفادها أن أحد بني ورنيد أثقلت كاهله المغارم
وعجز عن أدائها في وقتها فتعقبه جنود ابن ربيب ولم يمنعه
احتماؤه بحرم الشيخ من أخذه بالقوة فرد الغماري " ... هذا
حرم فمن ضيعه لابد من الالتجاء إليه ... "⁴⁶ فكان من شأنه ما
سبقت الإشارة إليه .

ويزداد حرص أحمد الغماري في الدفاع عن حقوق الضعفاء
ورعاية مصالحهم وتفريغ ضائقهم إذا كانوا شرفاء من نسل
النبي ﷺ ، وحسبنا مثالا على ذلك وقفته الحازمة مع شرفاء
مغراوة في منطقة شلف الذين اشتكوا إليه " ... جور عامل
وطنهم وأنه تنقصهم وأهاليهم وسواهم على غيرهم من الرعية
... "⁴⁷ فاستشاط الشيخ غضبا وكاتب السلطان فيهم فنزل عند
طلبه وأمر بعزل العامل وأعاد الاعتبار لشرفاء مغراوة وأوصى
العامل الجديد بهم خيرا⁴⁸ ، فسر الشيخ من جوابه فشكر له
سعيه وأرسل إليه سفرا للزمخشري في شرحه للآية " إلا المودة
في القربى "⁴⁹ ليطلع على فضل من أكرم آل البيت وأحسن
إليهم وأنشد يقول :

والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية .

عدم وضوح السياسة الزيانية اتجاه الشرفاء³⁹ الذين كان
اهتمام السلاطين بهم مناسباتي-زبوني حسب متطلبات
الساحة السياسية والاجتماعية للمغرب الأوسط ، وعلى ضوءها
تحدد الامتيازات التي تجود بها عليهم .
غياب دواوين إحصاء الأشراف⁴⁰ ضمن السجلات الرسمية
للدولة - التي انتشرت لدى الحفصيين والمرينيين خاصة بعد
ظهور فئة من المتسلقين الذين اندسوا بين هؤلاء الشرفاء -
التي من شأنها أن تضبط أعدادهم وتحميهم من المتشرفة
وتحفظ لهم حقوقهم .

ولعل ما يبرر هذا كله أن السلاطين الزيانيين قد رفعوا نسلهم
إلى الدوحة النبوية (على الأقل خلال مرحلة التأسيس) ، وإنما
اقتربت حاجتهم إلى الأشراف بالقدر الذي يكفل لهم ترويض
المعارضة والقبائل المتمردة ، ومباركة قراراتها وإجراءات
إدارتها خاصة زمن الأزمات السياسية والمالية .

ومهما يكن من أمر فقد حاولت السلطة الزيانية استثمار
الخطوة الكبيرة التي كان يتمتع بها الشرفاء لدى العامة
لتعبئتها لخدمة مصالحها ودعم مشروعيتها حكمها ، إلا أن هذا
التوجه لم يكن دوما ذا نتائج مضمونة إذ كثيرا ما توترت
العلاقات بين الطرفين كما سيأتي بيانه .

أ/ سياسة الاحتواء

سلك الزيانيون منذ ابتداء دولتهم خطا دينيا محينا لظروف
ومتغيرات هذه المرحلة ، سعوا في بعض صوره إلى محاولة
تجنيد الشرفاء واستدراجهم بما يضمن ولاءهم السياسي
ووضعهم تحت الرقابة المباشرة للسلطة ، إلى جانب توظيفهم
لخدمة مصالح دولتهم ، ومن مظاهر هذا الخطاب :

قبول شفاعتهم : دأب أهل المغرب الأوسط الزياني أمام جور
عمال الدولة وكثرة المغارم غير الشرعية على الاستجابة
بالشرفاء خاصة الأولياء الصالحاء منهم تبركا بهم وطمعا في
حمايتهم ، حتى أن الشيخ محمد بن يوسف السنوسي
الحسني⁴¹ (ت 895 هـ/ 1489 م) كتب يوما " ... ثلاثين كتابا من
دون فترة ... "⁴² إلى الأمراء لقضاء حوائج الناس وفك كربهم

فرض من الله في القرآن أنزله
من لم يصل عليكم لا صلاة له

يا أهل بيت الرسول حاكم
يكفيكم من عظيم الفخر أنكم

التبرك بالشرفاء :

وحكامها - " من شخصية الرسول يعرف سيده - " ، وأمنهم
في الحفاظ على مصالحها ، وكذلك كان دأب السلاطين
الزيانيين الذين كانوا أشد حرصا على ذلك لطبيعة العلاقات
(متوترة في الغالب) التي تربطهم بدول الجوار.

وكانت نخبة الشرفاء في مقدمة هؤلاء المقربين من السلطة
خاصة أهل العلم والصلاح الذين تعدت شهرتهم الحدود
القطرية للسلطنة ، فهم بذلك يحظون بباركة السلطة
ويكسبون ثقة الطرف الآخر ، بدليل أن بعضا منهم حظي
برعاية خاصة من الأمراء المرينيين بعد دخولهم تلمسان وتبعاً
لما أوردته المصادر فقد حمل الفقيه محمد بن أحمد الشريف
الحسني صفة " سفير دولة أبي حمو موسى الثاني " بامتياز الذي
كثيراً ما أوفده في مهمات رسمية تستدعي أن يكون على رأسها
الليبب الراجح العقل ، ويعدّد لنا يحيى بن خلدون ثلاثة منها :
بُعث في أواخر جمادى الثانية سنة 763 هـ/ 1361 م لتوثيق
معاهدة الصلح وفداء الأسرى مع أبي الحسن المريني⁵⁶
أوفد للتفاوض حول الصلح الذي اقترحه أبو إسحاق بن أبي
يحيى (الأمير الحفصي لبجاية) في جمادى الثانية سنة 764 هـ/ 1362 م
لكن بعد فرار محمد بن السلطان أبي سعيد أرسل أبو
حمو الثاني من يسترد أبا عبد الله الشريف⁵⁷.
أرسل رفقة محمد بن عمر البريطل إلى المغرب لعقد مهادنة مع
بني مرين في 24 ربيع الأول 767 هـ/ 1365 م⁵⁸.

امتيازات الأشراف

اعتبر الكثير من الدارسين أن هذه المسألة هي عصب خطاب
الشرف في الغرب الإسلامي قاطبة لها لها من تداعيات روحية
ومادية على شرائخ واسعة من المجتمع الزياني التي تباينت
مواقفها منها — ولو أنها لا ترقى إلى مستوى التنظيم والتنوع
والاستمرارية التي وجدت عليها في المغرب الأقصى وإفريقية -
، ففي الوقت الذي رأى فيها الشرفاء حقا شرعيا وبخاصة أن
الصدقة لا تجوز في حقهم بالنص على مذهب الجمهور ،
اعتبرتها السلطة الزيانية التزاما دينيا وسياسيا يدعم شرعيتها

ربط ابن السكاك⁵⁰ في نصح ملوك الإسلام استقرار الدول
وازدهارها بدرجة اعتنائها بآل البيت ، فببركة نسلهم الطاهر
يتوسع سلطانهم وتزدهر أيامهم وتدوم رياستهم ، وتقتصر مدتهم
وينحسر سلطانهم وتتكالب عليهم الأعداء ياهمالهم لحقوق آل
البيت ومصلحتهم .

وإلى جانب ما تجنيه السلطة الزيانية من إكرام الشرفاء سياسيا
 واجتماعيا ، فإن سلاطينها كانوا يدركون جدا بركة هذا النسل
 فحرصوا دوما على التقرب منهم تبركا بهم وطلبوا لرضاهم
ومساعدتهم في إدارة شؤون الرعية ، وإلى ذلك سعى المتوكل
على الله بقوله شفاعة أحمد الغماريفي كبار رجالات السلطان
أحمد العاقل في صدر دولته⁵¹ ، ومن مظاهر هذه السياسة :

مصاهرة الشرفاء استجلابا للخير وتبركا بعترتهم النقية الطاهرة
، واستمالة لها لإكساب شرعية لسلطتها مثلما فعل أبو حمو
موسى الثاني الذي صاهر الشريف محمد بن أحمد الحمودي
الحسني التلمساني⁵².

طلب الدعاء من صلحاء هذه النخبة وأوليائها ، ومن ذلك
طلب السلطان أبي عبد الله (879- 910 هـ/ 1475- 1505 م) لقاء
الشيخ محمد بن يوسف السنوسي الحسني وأمام اعتذار الأخير
التمس السلطان منه أن يكتب له أدعية يتحصن بها ببركته
من كل سوء فأجابه الشريف السنوسي إلى ذلك⁵³.

حضور مجالسهم العلمية ، فقد كان السلطان أبوحمو الثاني
يحضر أحيانا لمجلس أبي عبد الله الشريف التلمساني ليشهد
حلقات من تفسير القرآن⁵⁴ ، أما الإمام الشريف السنوسي فكان
يتخرج من حضور السلطان وحاشيته إلى مجلس إقرائه لأنه
عادة ما يكون مناسبتها ويرتبط بقضاء مآرب سياسية⁵⁵ ، كما قد
يفسّر البعض على أنه شكل من أشكال المبايعة للسلطان
والولاء له (الاحتواء).

أبو عبد الله الحسني سفيراً لأبي حمو موسى الثاني

ينتدب الملوك والسلاطين في العادة للمهمات الدبلوماسية
الرسمية الصعبة أكفأ رجالاتهم لإعطاء صورة مشرقة عن الدولة

شرفاء الحاضرة التلمسانية ظلوا بعيدين عنها ويقترون ذلك أساسا باستفادتهم المستمرة من امتيازات بني عبد الواد ووجودهم تحت رقابتهم المباشرة ، كما أن كثيرا من أشكال هذه المعارضة اتخذ طابعا فردانيا خال من أي تأثيرات سياسية ، ولعل أبرزها :

رفض عطايا السلاطين

قاد هذا التيار نخبة من الأولياء الشرفاء الذين فرغوا أنفسهم للتعبد وأعرضوا عن الدنيا وملذاتها ، ووهبوا وقتهم للعلم وقضاء حوائج الناس ، فزاد احترام الناس لهم وتعاضمت منزلتهم حتى أخرجت السلطة التي حاولت احتواءها واستثمارها لتمرير أيديولوجيتها ومخططاتها ، إلا أنها لم تجد قبولا لديهم لأنهم كانوا يعتبرون قادتها أهل دنيا قد ينجم عن مجالستهم وإتباعهم مفساد عظيمة .

ويشير محمد فتحة⁶³ أن ما زاد من قوة هذه النخبة وتعاضم هيبتها التوجه الجديد للتأليف المنقبية بعد العهد الموحي الذي انتصر فيها أصحابها للأولياء (الأشراف والمتصوفة) - الذين كانوا قَبلاً مضطهدين من طرف السلطة وتعرض بعضهم للسجن والمتابعة - ، لتشهد هذه المرحلة تعاضم هذه الكتابات التي تروج لكرامات الأولياء وتحذر من مخاطر تعدي الحدود معهم الأمر الذي عَقَد من مهمة السلطة في تمرير خطابها الشرافي وشعرت بحاجز روحي - بشري يحول دون مراقبتهم ومعاينة مخالفيهم لاسيما في ظل كثرة مريديهم .

فعلى الرغم من الموقف الواضح لبعض عناصر هذه الفئة الراض للتعاضد مع السلطة إلا أن سلاطين بني عبد الواد لم ييأسوا من محاولة خطب ودهم على الأقل التماسا لبركة دعائهم وتلييننا لجانبهم وأمن شرهم ، فكثيرا ما سعوا لإقناعهم بقبول هداياهم وعطاءاتهم للاستعانة بها لقضاء حوائج الناس إلا أنهم ظلوا يرفضونها درءا للشبهات .

وكان الإمام محمد بن يوسف السنوسي الحسني أكثر هؤلاء عزوفا عن قبول الإعانات المادية من السلطة فكان " لا يقبل شيئا مما يأتي إليه من قبل السلطان وغيره من أقاربه وخاصته كالوزراء والقواد ونحوهم ممن يتعلق بالسلطان"⁶⁴ ، فقد حدث أن ساق إليه أمير زياني مالا كثيرا فرفض الشيخ أخذه منه حتى على سبيل الهدية فما كان منه إلا أن فرقه على

ويوطد سلطانها إلا أنه كثيرا ما أرقق خزيتها لاسيما في أزمنة الأزمات ، وشكّلت لفريق ثالث إغراء ماديا ومعنويا قادة المتشرفة لإعادة ترتيب تموضعهم الاجتماعي والسياسي في المجتمع الزياني .

وعلى الرغم من تأكيد مؤرخي البلاط الزياني على أن سلاطينه كانوا معظمين لآل البيت حافظين لحقوقهم ومصالحهم ، إلا أن ما بين أيدينا من نصوص ووثائق لا يرقى لرسم معالم لسياسة زيانية رسمية واضحة في منح الامتيازات لشرفاء الدولة وتراتبها لاسيما في ظل غياب السجلات الرسمية والإشارات الواضحة إلى وجود دواوين إحصاء بيوتات الأشراف وضبط امتيازاتها وتطهيرها من المندسين والأدعياء .

ويستشف من التلميحات القليلة المتناثرة بين نصوص المصادر الإخبارية ومصنفات المناقب إلى امتيازات الأشراف التي اجتهد سلاطين بني عبد الواد في منحها لشرفاء دولتهم (اضطرتنا محدودية النصوص وتخصصها إلى التركيز على نخبة هذه الفئة) أنها اتخذت أشكالا متنوعة انحصرت في :

الرعاية المادية⁵⁹ (منح الهبات ، ترتيب الجرايات ، وقف الأراضي والمحلات كالأفراد والمعاصر والحوانيت الممتلكات على المؤسسات التي يديرونها من زوايا ومساجد ومدارس....) . توليتهم للوظائف الإدارية والخطط الشرعية⁶⁰ واستخدام بعضهم في مهام دبلوماسية كسفراء لحمل "الرسائل للأمور المهمة..."⁶¹ .

نصرة المظلومين منهم والاقتصاص من ظلمتهم كما حدث لعامل شلف الذي قصر في حقهم وأساء السيرة فيهم فعزله السلطان وأوصى خليفته بالإحسان إليهم وحفظ حقوقهم⁶² .

خصهم بالقباب ترفعمن شأنهم وتميزهم عن العامة ، من مثل السيد الشريف ... وهي مصطلحات تحفل بمصادر المرحلة بها .

ب/معارضة الشرفاء للسلطة الزيانية

تكاد تنعدم الإشارة في المصادر التاريخية والمراسلات الرسمية للدولة الزيانية إلى توتر العلاقة بين السلاطين والشرفاء اللهم بعض التلميحات المنعزلة التي تقتقر إلى صلة بينها ، وعلى قلة هذه النصوص يتبين للدارس أن معارضة الشرفاء للسلطة كانت في معظم الأحيان غير مباشرة ، وأن

أُتباعه⁶⁵.

لمواجهة الإسبان خاصة في أقاليم السلطنة الشرقية فكان ذلك إيذانا بكسر التحالف (حتى ولوائه أضحي سوريا في أواخر العهد الزياني) بين نخبة الشرفاء وسلطة بني زيان . في ظل ضعف التأطير وقلة العتاد واستمرار الضغوط الخارجية اعتمد أهالي هذه الأطراف على المتطوعة الذين انتظموا في جماعات تتناوب على العسّة (نظام محلي مستحدث) لرصد تحركات العدو والاستعداد لأي طارئ⁷⁰، وكان للأشراف دورا بارزا في دعم هذه الحركة وتأطيرها .

ففي الجزائر وأحوالها قاد الأشراف الجعفريون (ينحدرون من نسل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه) يؤمهم الشيخ العالم عبد الرحمان بن مُحمّد الثعالبي (ت 875 هـ/ 1471 م) الذي استغل مكانته العلمية ونسبه الشريف ليستحث الناس على مجاهدة النصارى⁷¹، واستعان بفضلائهم لإعانتته على تبليغ رسالته وتحسيس الأهالي بخطورة الوضع " ولو اطلّعت على ما اطلّعت عليه من التحريض لما وسعكم أن تشتغلوا بشئ من أمور مهماتكم بعد الصلاة إلا بألة الجهاد "⁷²، وحتى يقوّي من عزيمتهم كان يدعم دعوته برؤيا عن النبي ﷺ يخبره فيها أنه " من عمل درقة -يعني للجهاد - فإنها تحول بينه وبين النار "⁷³.

وبغض النظر عن صدق هذه الرؤيا أم أنها كانت السبيل الأوحى لتحريض خطابه وللملمة الشمل وتشجيع الأهالي على الاستعداد الجيد لمواجهة الخطر الذي يتهددهم ، فإن إستراتيجية الثعالبي هذه ما لبثت أن أتت أكلها وتنافس القوم في البوادي والحوضر (حتى النساء منهم) على صنع درق العود المصنوعة من الصفصاف والفرنان التي أضحت الوسيلة الأنجع في ظل ضيق الوقت لمواجهة التحرشات الأجنبية .

وعلى عكس الجزائر لم تلق دعوة عبد الرحمان الثعالبي القبول الكافي في بجاية - الذي استنجد به بعض فقهاءها - ربما لبعده عنها ، وهوما نلمحه في رسالته إلى الشيخ الفقيه أبي مُحمّد بن أحمد بن يوسف الكفيف " ... فما رأيت لكلامي تأثيرا كما أثر هنا ... "⁷⁴.

ولللشرفاء الأدارسة أيضا إسهام في تأطير حركة الجهاد واشتهر منهم يحيى بن عبد العزيز الفلتي⁷⁵ الذي نظم غوثية يستحث فيها كبراء فليتة (غليزان حاليا) على تأليب أهلها لمجاهدة

كما أرسل إليه السلطان أبو عبد الله كتابا يطلق فيه يده على أخذ جزء من غلات مدرسة الحسن أبركان فامتنع الشيخ فأرسل إليه السلطان ثانية وأمام إصراره أجابه الشريف السنوسي " فليرجع أمير المؤمنين سدّد الله تعالى خاطره من قبلنا ولا يتشوف منا إلى شيء من إمدادنا في العيش الدنيوي وإعانتنا فنحن قد أغنانا مولانا تبارك وتعالى عن ذلك ومن لم يقنع في الدنيا بالقليل لم يقنع بالكثير "⁶⁶.

ويكشف لنا هذا الوضع الرافض للنسيان وراء لخطاب الشرافي للسلطة الزيانية عن جرأة بعض الأولياء الشرفاء وترسخهم في المجتمع وأنهم صاروا مصدر رغبة وترقب من السلطة تجاه هذه الفئة ، التي تمادى تطاولها وأضحت ترفض حتى تسليم بعض مطلوبي السلطان كما حدث مع الشريف مُحمّد بن يوسف السنوسي الذي رفض تسليم امرأة استجارت بداره رغم إلحاح السلطان على ذلك ، لكنه - أي السلطان - اضطر أمام تمسك الشيخ بموقفه إلى التفاوضي عنه⁶⁷، كما أن من يتجرأ منهم على الاعتداء على حرمة هؤلاء الأولياء الشرفاء ستحل به الكائنة كما حدث لابن ربيب الذي أخذ مطلوبا للسلطان بالقوة من بيت الشريف أحمد الغماري فكان مصيره فيما بعد من مصير هذا المطلوب⁶⁸.

جهاد الإسبان ... نقطة الخلاف

على الرغم من سقوط غرناطة في يد النصارى عام 897 هـ/ 1492 م إلا أن تحرشاتهم بالمسلمين لم تتوقف وظلت جيوشهم تشن غارات متعاقبة على سواحل المغرب الإسلامي ، وسقطت في أيديهم مدن إستراتيجية في المغرب الأوسط كوهراة والجزائر - من أعمال بني زيان - منذ مطلع القرن السادس عشر

وأمام عجز الدولة الزيانية عن صد هذه الغارات وتقاعسها عن جهاد الإسبان لاسترجاع مدنها التي تم الاستيلاء عليها توترت علاقتها مع أشراف هذه الأقاليم خاصة بعد دخولها في شبه تبعية للنصارى⁶⁹ ويتجلى ذلك من خلال ضعف التنسيق بين الطرفين ، وعزوف سلاطين بني عبد الواد عن تقديم المساعدات المادية والعسكرية للمتطوعة الذين تكتلوا

حليف الأتراك⁸².

ويبدو أن التقارب بين الأتراك والأشراف (وهو الآخر موضوع جدير بالدراسة) قد زاد تلاهما بعد سيطرة الأوائل على المغرب الأوسط وظهرت آثاره على الواقع مع مطلع الفترة الحديثة ، ويتجلى ذلك من خلال توسعهم في منح الامتيازات للأشراف وتنشيطهم لنقابتهم ، كما بدأت تبرز على عهدهم بعض التأليف التي تؤرخ لشرفاء المنطقة .

خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التفاعل بين الشرف والسلطة بالمغرب الأوسط خلال العصر الزياني أملت المتغيرات الجديدة التي طرأت على الحقل الديني في أعقاب سقوط الدولة الموحدية ، وعلى الرغم من أن التقارب بين الشرفاء والولاطين لم يُؤطر في هيئة مؤسسية نظامية وطفى عليه الطابع الزيوني - المناسباتي إلا أنه أحدث الدكليك الذي كانت تحتاج إليه السلطة الزيانية لفرض خياراتها وتجسيد مخططاتها على الجبهة الداخلية والتخفيف من حدة ضغوط دول الجوار على المستوى الخارجي ، وظل هذا التناغم في العلاقة بين الطرفين (خاصة في حاضرة تلمسان) إلى أن لاح الخطر الإسباني على سواحل المغرب الأوسط الذي كان موقف الزيانيين منه في مجمله سلبيا مما أثار حفيظة الشرفاء خاصة في الأقاليم الشرقية للدولة الذين حاولوا استغلال مكانتهم الاجتماعية والدينية لتعبئة الأهالي وتنظيم حركة الجهاد ضد النصارى واشتد ساعدتهم أكثر بقدم الأتراك

النصارى ليواصل ابنه مُحمَّد بن عودة⁷⁶ مسيرته بعد وفاته ، كما كانت زاوية مُحمَّد بن علي مولى مجاجة قاعدة للاستراحة والتموين ، ومركزا روحيا يترك به المجاهدون لتحقيق النصر على الأعداء⁷⁷.

كما تعاون الشرفاء مع الأتراك أثناء فترة الحكم المزدوج الزياني- العثماني للمغرب الأوسط لصد الهجمات الإسبانية ، فهذا الولي الصالح الشريف أبو عبد الله المغوفل يدفع بولديه للانضمام إلى الأتراك في مجاهدة النصارى وطردهم من سواحل بلادهم⁷⁸.

وعلى ضوء هذا الواقع الجديد صار أهالي الأقاليم الشرقية يرون أن الأتراك الأحق بحكم المغرب الأوسط لجهودهم في الدود عن حياضه ورد تحرشات النصارى به لاسيما في ظل تعاون الزيانيين معهم ، ولا أدل على ذلك من مساهمة بعض الشرفاء في الحملة العثمانية على تلمسان يتقدمهم ابنا الشريف أبي عبد الله المغوفل⁷⁹.

وانضم إلى الركب ولي مليانة أحمد بن يوسف الملياني⁸⁰ (ت 931 هـ/ 1526 م) - المختلف في نسبته إلى البيت النبوي - الناقم على السلطة الزيانية بسبب إطلاقها يد اليهود في السياسة المالية للسلطنة ، وتنامت حدة التوتر بين الطرفين بعد تقاعس الزيانيين عن مناجزة الإسبان ودخولهم في طاعتهم ، الأمر الذي جعله ينضم في خلق كثير من أتباعه إلى حملة عزّوج على تلمسان⁸¹ ، ورغم انتصاره في البداية إلا أن أبا حمو الثالث (916 - 933 هـ/ 1516 - 1528 م) سرعان ما قلب الأمور لصالحه سنة 924 هـ/ 1518 م ، وانتهى أمر الملياني إلى السجن ولم يفك أسره إلا على عهد السلطان المسعود

الهوامش

- 1- ابن خلدون أبوزيد عبد الرحمان بن مُجَدَّ ، المقدمة ، تحقيق : خليل شحادة وسهيل زكار ، دار الفكر ، بيروت ، 2001 (مواضع متفرقة من المؤلف) .
- 2 - البيهقي أبوبكر الصنهاجي ، المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب ، تحقيق : عبد الوهاب بن منصور ، دار المنصور ، الرباط ، 1971 ، ص 12 - 13
- 3 - الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد ، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تحقيق : راجح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1970
- 4 - مُجَدَّ القبلي ، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط ، ط 1 ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1987 ، ص 87 - 89
- 5 - ابن خلدون أبوزكريا يحيى ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، ج 1 ، تحقيق : عبد الحميد حاجيات ، المكتبة الوطنية ، الجزائر ، 1980 ، ص 190 وما بعدها ، التنسي مُجَدَّ بن عبد الله ، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان - مقتبس من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان - تحقيق : محمود بوعباد ، منشورات A . N . E . P ، الجزائر ، 2010 ، ص 119 - 120
- 6- M . C .Brosselard , Mémoire épigraphique et historique sur les tombeaux des émirs Beni - Zeiyane , et de Boabdil dernier roi de Grande découverts à Tlemcen , J . A , T 7, 1876 , P 5 - 201
- 7- يحيى بن خلدون ، المصدر السابق ، ص 190 ، لا يقدم ابن خلدون في هذا الباب أدلة دامغة في بيان شرف بني زيان الذي ربطه بشهادة السماع التي تعتبر في المذهب المالكي كافية لإثبات النسب الشريف . حول منزلة شهادة السماع في إثبات النسب الشريف ، راجع : البجيرالي مكناسي مُجَدَّ بن عبد السلام ، الإنصاف في القضاء بين النقيب وبين من انتسب إلى بيت النبوة من الأشراف ، مخطوط الخزنة الحسنية ، الرباط ، رقم 1994 ، ص 16 . ظوما بعدها
- 8 - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
- 9 - كما توجد فروع أخرى من بني عبد الواد لا حظ لها في الشرف منهم : بنويانكتن وبنو لولو ومصحوجة وبنو تومرت . أنظر : التنسي المصدر السابق ، ص 119 ، قارن : يحيى بن خلدون ، المصدر السابق ، ص 190
- 10 - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
- 11 - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
- 12 - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
- 13 - التنسي ، المصدر السابق ، ص 117
- 14 - المصدر نفسه ، ص 121
- 15 - ابن خلدون أبوزيد عبد الرحمان بن مُجَدَّ ، ديوان العبر والمبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، ج 7 ، تحقيق : خليل شحادة وسهيل زكار ، دار الفكر ، بيروت ، 2001 ، ص 97
- 16 - المقرئ شهاب الدين أحمد بن مُجَدَّ المقرئ التلمساني ، أزهار الرياض في أخبار عياض ، ج 1 ، تحقيق : أحمد السقا وآخرون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، 1939 ، ص 254
- 17 - المصدر نفسه .
- 18 - أبو عبد الله مُجَدَّ الشريف الحسني ، روضة الأزهار في التعريف بآل مُجَدَّ المختار ، مخطوط المكتبة الوطنية ، الجزائر ، رقم 2608 ، يختلف صاحب هذا المخطوط ، ص 28 . و عن باقي المصادر في الجهة التي وفد منها الشرفاء الزيانيون إلى تلمسان ، ويؤكد أن قدمهم إليها لم يكن مبكرا ، فقد كان حسبه جدهم زيان (ينحدر من ولد أحمد بن مُجَدَّ بن سليمان وليس القاسم) تاجرا أمينا في مصر فقتل واستحوذ صاحبها على ماله وفر غلبانه إلى تلمسان ومنه يتفرع الزيانيون .
- 19 - ابن سعد أبو الفضل مُجَدَّ بن سعيد التلمساني ، روضة النسر في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين ، ط 1 ، الديوان الوطني للنشر والإشهار ، الجزائر ، 2004 .
- 20 - ابن سعد أبو الفضل مُجَدَّ بن سعيد التلمساني ، النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب ، ج 1 ، مخطوط مكتبة الملك آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، رقم 1262 .
- 21 - ابن أبي زيد القيرواني عبد الرحمان بن عبد الله بن مُجَدَّ ، تحفة روضة الأزهار في تعريف آل النبي مُجَدَّ المختار ، مخطوط الخزنة الحسنية ، الرباط ، رقم 2020 .
- 22 - المقرئ أحمد بن مُجَدَّ بن عبد الله الكلبي ، كتاب الأنوار وكنز الأسرار في نسب آل النبي المختار ، مخطوط الخزنة الحسنية ، الرباط رقم 2231 .
- 23 - العشماوي أحمد بن مُجَدَّ بن أبي القاسم ، التحقيق في النسب الوثيق ، مخطوط الخزنة العامة ، الرباط ، رقم د 1351 - 23
- 24 - لقطة العجلان في شرف الشيخ عبد القادر بن زيان وأنه من ملوك بني زيان ، تحقيق : حمداو بن عمر ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، الجزائر ، 2011 .
- 25 - الزياني أبو القاسم ، تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب ، تحقيق : رشيد الزاوية ، منشورات وزارة الأوقاف ، المغرب 2008 .

- 26 - لسان الدين العربي بن عبد القادر المشرفي ، ياقوتة النسب الوهاجة في التعريف بسيدي مُجَّد مولى مجاجة ، مخطوط خاص .
- 27 - أبو العباس أحمد بن مُجَّد التلمساني ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، ج 5 ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت 1988، 281
- 28 - عبد الرحمان بن خلدون ، المصدر السابق ، ص 97
- 29 - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
- 30 - بعد استعراض ابن خلدون لمسألة شرف بني القاسم ختم بقوله " والله أعلم بصحته " وهو ما يفتح الباب أيضا للتأويلات ويجعل طرحه يكتسي طابع النسبية في نفي النسب الشريف عن الزيانيين . المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
- 31 - بغية الرواد ، المصدر السابق ، ص 205 ، ومن الغريب أن نفس المسألة (الشرف الميريني) لها طرحت على أبي الحسن الميريني وهو يحاصر تلمسان ، رد بجواب يقارب في معناه جواب يغمراسن ويترك تأكيد أوفيه مفتوحا " ... هذا شيء إن كان على ما قلته فترجو النفع به عند الله في العقبى . وإن كان غير ذلك فلا خير لنا في الشك بها فيه مطعن علينا ... " . راجع : ابن مرزوق أبو عبد الله مُجَّد بن أحمد بن مُجَّد التلمساني (الجد) ، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن ، تحقيق : ماريا خيسوس سيغيرا ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 ، ص 109
- 32 - القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ط 2 ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1982 ، ص 177 .
- 33 - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
- 34 - الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية ، ط 4 ، ليبيا ، 1966 ، ص 118
- 35 - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
- 36 - المصدر نفسه ، ص 119
- 37 - حول إمارة تاقدامت الشرفية التي امتد مجالها من جبال الونشريس إلى صحراء المغرب الأوسط . أنظر : بن عودة بن إسماعيل ، الشجرة الثبينة في نسب شرفة فليتة ومناقب أوليائهم الشثينة ، مخطوط خاص ، ص 2-5 ، الدرر السنية ، المصدر السابق ، ص 119 وما بعدها .
- 38- Mémoire épigraphique, op. cit , p.58
- 39 - القبلي ، المرجع السابق ، ص 87
- 40 - حول جهود السلاطين الميرنيين لإحصاء الشرفاء وتمييزهم عن المتشرفة . راجع : الزياني ، المصدر السابق ، ص 90 وما بعدها .
- 41 - صاحب العقائد ، من أشهر علماء تلمسان ، له مؤلفات في التفسير والفلك والطب والتصوف ، عاش ما بين (832، 895 هـ) أنظر حوله : المواهب القدسية ، المصدر السابق ، حسن بوقلي ، مُجَّد بن يوسف في الذاكرة الشعبية وفي الواقع ، الديوان الوطني للنشر والإشهار ، الجزائر ، 2003 .
- 42 - الهلالي ، المصدر السابق ، ص 108 . ط
- 43 - هو أبو العباس أحمد بن الحسن بن عبد الرحمان بن يحيى ، من عرب رياح ، سمي بالغماري لسكنائه إقليم غمارة ، وهو شريف من جهة أمه . حوله أنظر : ابن سعد ، روضة النسرين ، المصدر السابق ، ص 193
- 44 - المصدر نفسه ، ص 220
- 45 - المصدر نفسه ، ص 222
- 46 - المصدر نفسه ، ص 220
- 47 - المصدر نفسه ، ص 233
- 48 - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها
- 49 - سورة الشورى ، الآية 23
- 50 - أبو عبد الله مُجَّد بن أبي غالب المكناسي ، نصح ملوك الإسلام بالتعريف بما يجب عليهم في حقوق آل البيت الكرام عليه أفضل الصلاة والسلام ، طبعة حجرية ، المطبعة الجديدة ، فاس ، 3 ، 1898 وما بعدها
- 51 - ابن سعد ، روضة النسرين ، المصدر السابق ، ص 220
- 52 - ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمان بن مُجَّد ، التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا ، تحقيق : مُجَّد بن تاويتا الطنجي ، الطباعة الشعبية للجيش ، الجزائر ، 2007 ، ص 64
- 53 - الهلالي ، المصدر السابق ، ص 187 . و
- 54 - التنسي ، المصدر السابق ، ص 190
- 55 - الهلالي ، المصدر السابق ، ص 92 . ط
- 56 - ابن خلدون أبو زكريا يحيى ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، ج 2 ، تحقيق : بوزياني الدراجي ، دار الأمل ، الجزائر ، 2007 ، ص 223
- 57 - المصدر نفسه ، ص 278
- 58 - المصدر نفسه ، ص 334
- 59 - المصدر نفسه ، ص 283 ، عبيد بوداود ، قراءة في أوقاف مساجد وزوايا تلمسان في العهد الزياني ، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية الفكرية ،

- العدد التجريبي ، 2008 ، ص، 26 وما بعدها
- 60 - يحيى بن خلدون ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص ، 215
- 61 - التنسي ، المصدر السابق ، ص ، 189
- 62 - ابن سعد ، روضة النسرين ، المصدر السابق ، ص ، 233
- 63 - الامتحان المتبادل في علاقة الولي بالسلطان - ضمن كتاب السلطة العلمية والسلطة السياسية بالمغرب - ، ط 1 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، 2012 ، ص ، 149-150
- 64 - الملالي ، المصدر السابق ، ص ، 61 . و
- 65 - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
- 66 - المصدر نفسه ، ص ، 61 . ط
- 67 - المصدر نفسه ، ص ، 102 . ط وما بعدها
- 68 - ابن سعد ، روضة النسرين ، المصدر السابق ، ص ، 220
- 69 - عبد الله نجمي ، التصوف والبدعة بالمغرب — طائفة العكاكزة - ، ط 1 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، 2000 ، ص ، 98-99
- 70 - بن عودة بن سليمان ، المصدر السابق ، ص ، 15-17
- 71 - استندنا في تقصي دور الأشراف الجعفرين في جهاد الإسبان إلى رسالة - بعث بها عبد الرحمان الثعالبي لأحد فقهاء بجاية يحثه فيها على تأليب الأهالي على الجهاد — عثر عليها أبو القاسم سعد الله في ثنايا مجموع مخطوط بدار الكتب المصرية ، وهي تقع في ورقتين ويعود تاريخ نسخها إلى القرن السابع عشر . راجع : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، ط 4 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2005 ، ص ، 201 — 211
- 72 - المرجع نفسه ، ص ، 210
- 73 - المرجع نفسه ، ص ، 209
- 74 - المرجع نفسه ، ص ، 210
- 75 - مُجَدَّ شايب الدراع ، أعلام ومآثر فليقة ، الملتقى المنعقد بغليزان يوم 2005/06/29 ، ص/25 — 26 .
- 76 - ابن عودة بن إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ، 158 وما بعدها ، غير أن بعض الدارسين يدخلون نشاطه الجهادي ضمن الفترة العثمانية على اعتبار أنه من مواليد 972 هـ . راجع : مُجَدَّ شايب الدراع ، المرجع السابق ، ص ، 16-18
- 77 - لسان الدين المشرفي ، المصدر السابق ، ص ، 32-33
- 78 - أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 2 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998 ، ص ، 177 ، مُجَدَّ مفلح ، غليزان مقاومات وثورات ، دار الأديب ، الجزائر ، 2010 ، ص ، 24-25
- 79 - سعد الله ، المرجع السابق ، ص ، 177
- 80 - هو أحمد بن يوسف الملباني الراشدي شيخ الطريقة الراشدية (البوسفية) ، كان له نشاط سياسي بارز أثناء الصراع العثماني الزياني الإسباني على المغرب الأوسط ، واتهمه بعض معارضيه من العلماء بالإلحاد بسبب بعض آرائه الشاذة . حوله أنظر : الصباغ مُجَدَّ بن مُجَدَّ بن أحمد القلعي ، بستان الأزهار في مناقب زمزم الأخيار ومعدن الأنوار سيدي أحمد الراشدي النسب والدار ، مخطوط الخزانة العامة ، الرباط ، رقم ك 243 ، ابن الحاج موسى علي بن أحمد ، ربح التجارة ومغنم السعادة فيما يتعلق بأحكام الزيارة إلى ضريح الولي الصالح سيدي أحمد بن يوسف دخیل مليانة ، المكتبة الوطنية ، الجزائر ، رقم 928
- 81 - عبد الله نجمي ، المرجع السابق ، ص ، 100 — 101
- 82 - مُجَدَّ حاج صادق ، مليانة ووليتها أحمد بن يوسف ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989 ص ، 103

Les Relations Publiques et l'Image de l'Entreprise

Reflexions Theoriques et Methodologiques

Noredine Hamici
Universite Setif 2

ملخص

يهدف هذا المقال إلى توضيح طبيعة مختلف الرهانات التي يمكن أن تواجهها المؤسسات بكل أنواعها في ميدان الاتصال والعلاقات العامة، وذلك بالاعتماد على مفهوم "الصورة الذهنية للمؤسسة"، الذي يعد مفهوما خصباً للغاية على الرغم مما يكتنفه، في الوقت ذاته، من غموض يحتاج إلى توضيح علمي دقيق. وسنحاول من خلال هذه الورقة تقديم قراءة نظرية في مختلف التعاريف المقترحة لمفهوم الصورة الذهنية في المقام الأول ولمفهوم صورة المؤسسة، أنواعها وآليات تكوينها في المقام الثاني، قبل أن نصل في نهاية المطاف إلى الاقترب من أهم المناهج والأدوات المستخدمة في قياس الصورة الذهنية للمؤسسة.

كلمات مفتاحية: صورة، سمعة، هوية، مؤسسة، علاقات عامة.

Abstrait

Cet article vise à clarifier les différents enjeux aux quels fait face l'entreprise dans ses multiples formes dans le domaine de communication et des relations publiques, en s'articulant sur un concept très fructueux, qu'est «l'image de l'entreprise», un concept autant utilisé autant qu'il reste ambigu. On veut à travers cet article fournir quelques réflexions théoriques sur les différentes définitions de l'image mentale en premiers plan, et l'image de l'entreprise, ses types et ses composantes en deuxième plan, avant d'arriver enfin à démontrer les méthodes et les techniques utilisées pour mesurer cette image.

Mots clés : Image, Réputation, Identité, Entreprise, Relations Publiques.

Summary

This article aims to shed light on the nature of the various challenges faced by the company, whatever form it takes, in the field of communication and public relations relying on a very successful concept, i.e. "the corporate image", an oft-used concept and yet still ambiguous. The ultimate objective of the present article is to provide some theoretical reflections on the different definitions of mental image in the first instance, and subsequently the corporate image, its types, and its components before demonstrating in the final instance the methods and techniques used to measure this image.

Keywords: Image, Reputation, Identity, Corporation, Public Relations.

Introduction

La communication d'entreprise fait partie des éléments majeurs de la politique générale des entreprises. La communication dans ce cadre s'interprète en plusieurs formes. Selon Al Ries & Laura Ries¹, les relations publiques sont la forme la plus couramment dominante dans la communication d'entreprise alors que la publicité recule peu à peu, et c'est en ce sillage qu'on peut citer l'accroissement des activités basées sur des concepts tels que «l'image», «la réputation» et «l'identité». Dans cette perspective, l'entreprise vit dans un environnement social avec lequel elle a des contrats éthiques implicites, et elle n'est donc pas seulement un produit, un service ou un moyen pour remplir des satisfactions et des besoins matériels, elle est par contre un être social, une représentation et aussi une expérience humaine. L'entreprise dans ce sillage est avant tous une image, et les gens la perçoivent à partir d'une compilation d'impressions, de comportements et d'opinions.

Les concepts relatifs à l'image d'entreprise font de plus en plus d'exploit au milieu des recherches en communication et en relations publiques dans les dernières années. Depuis que le philosophe interdisciplinaire américain Kenneth Boulding écrivait son célèbre livre «The image: knowledge in life and society»² en 1956, les recherches ne cessent plus de l'avoir largement adopté avant de l'avoir renforcé à l'aide de l'analyse approfondie de Frank Jefkins et d'autres spécialistes.

1/ Définition de l'image de l'entreprise

L'image est un concept multidimensionnel très utilisé par les différentes disciplines des sciences humaines et sociales, il n'est donc pas un terme spécifique des relations publiques. Dans ce contexte, il n'a pris d'ampleur dans les recherches de communication d'entreprise qu'avec l'apport de Frank Jefkins³.

Malgré son statut comme terme-clé, ce concept crée le débat. Selon Mary Moffitt, l'image d'entreprise est l'une des constructions théoriques centrales des relations publiques, mais les études approfondies ont prouvé que l'entreprise n'a pas une seule image, mais plusieurs images⁴. Davantage, Moffitt dégage une distinction entre les apports des théoriciens et techniciens des sciences sociales en ce qui concerne le concept lui-même, alors que la définition proposée par les théoriciens des relations publiques reste inévitable⁵, dit-elle. Ainsi, il faut bien distinguer entre ce concept et d'autres qui lui sont proches tel que l'identité et la réputation d'entreprise. Frank Jefkins, un père fondateur pour ce concept, suggère une comparaison entre image et identité en s'articulant sur le fait que l'image est morale et influencée, alors que l'identité a un caractère physique inventé⁶.

Autrement dit, l'image se traduit comme une représentation mentale qui se forme à partir des évaluations mentales, alors que l'identité reste une perception des signes visuelles et des symboles physiques qui renvoient à l'entreprise.

Pour Mary Jo Hatch, la différence est plus simple, si l'identité est un composant interne ou qui se centre

sur lui-même, et pour l'entreprise, il est lié à la manière dont les membres d'une organisation se considèrent comme tels, l'image peut être un composant interne ou externe qui rend compte des impressions que les publics externes ont de l'organisation⁷. Cette conception de la différence entre les deux termes est basée sur la définition des publics ayant reçu et construit les impressions envers l'entreprise, et en plus de cela, sur les limites de chacun des deux: l'identité reste un phénomène purement organisationnel, ou bien interne, qui paraît à la portée des gestionnaires. L'image, par contre, est un mélange complexe de représentations des publics internes et externes, elle est donc certainement peu gérable à cause de la multitude des facteurs qui influencent sa finalité.

D'autre part, la réputation de l'entreprise signifie l'évaluation de ses valeurs et ses engagements éthiques par les différents publics, et les études spécifiques dans ce sens insistent sur le fait de distinguer entre l'éthique en tant qu'une moralité sociale et en tant que des normes professionnelles jugées par des spécialistes ou non.

A cet égard, Shirley Harrison pense que l'image de l'entreprise peut être représentée comme un puzzle comprenant l'identité, la personnalité et la réputation. L'identité visuelle d'une entreprise réside dans sa manifestation physique (logo, couleurs de l'entreprise, styles, etc...). la Personnalité est la somme de ses caractéristiques telles que perçues par le public extérieur et elle est souvent décrite en termes de caractéristiques humaines (Fun, dynamique, bienveillant, etc...). La réputation est ce que les gens croient pour les activités de l'entreprise

en fonction de leur expérience propre ou des autres (par exemple la valeur et le prix, la qualité, etc...) ⁸

Ainsi, on peut dégager notre définition pour l'image de l'entreprise, en disant qu'elle est:

«L'impression d'une organisation tenue par un public fondée sur la connaissance et l'expérience, ou bien sur l'acquisition par l'interaction sociale».

Dans le deuxième cas, on peut décrire l'image comme un «stéréotype», et cela a été prouvé par de multiples recherches empiriques qui ont démontré que l'acquisition sociale des impressions sans avoir une expérience envers l'entreprise reste la source principale des stéréotypes, et c'est le cas pour les impressions construites par les médias.

David Bernstein propose une définition bien précise pour l'image de l'entreprise. Selon lui, cette image est la perception globale qui se forme autour de l'entreprise par les différents publics à travers leurs expériences, leurs connaissances et leurs croyances envers elle⁹. Il affirme aussi que cette image puisse se poser délibérément à l'aide des efforts de l'organisation pour se présenter comme c'est le cas pour les campagnes de relations publiques, ou arbitrairement par ce qu'écrivent les médias ou ce qu'échangent les gens par la communication interpersonnelle dans leur vie quotidienne .

Et tant que la connaissance de tout le monde et l'expérience d'une organisation sera personnelle et sera différente, l'image de l'entreprise varie entre un public et l'autre, et même au sein d'un seul public. La tâche du professionnel des relations publiques consiste à augmenter les connaissances des gens et leurs expériences de manière uniforme, afin qu'ils aient une claire impression de l'organisation et la

corrigent si elle n'est pas une impression favorable.

2/ Les types des images de l'entreprise

On a cité précédemment que l'image de l'entreprise est un concept très dynamique, qui se distingue d'un contexte à l'autre, alors beaucoup de théoriciens insistent sur le fait que l'entreprise n'a pas une seule image, mais plusieurs types d'images. Dans ce sens, les études s'articulant sur cette hypothèse ont proposé plusieurs schémas et modèles théoriques qui essayaient de clarifier comment se composent la totalité de l'image d'entreprise, on peut noter dans ce sens les classifications suivantes:

A- La classification de Frank Jefkins

Jefkins indique que la multiplicité des interprétations du mot «image» pour décrire de différentes choses et par de différentes personnes reste l'une des malédictions de relations publiques qui cherchent toujours à avoir une impression uniforme et correcte. Selon Jefkins, ce n'est jamais le cas. Tant que chaque individu a sa propre perception unique de l'organisation et l'image peut se traduire par plusieurs aspects, avec tous ses défauts. Il se peut, toutefois, qu'elle soit mauvaise ou fautive tout simplement parce que les gens ne sont pas informés, ou bien mal informés. En conséquence, Jefkins confirme un classement qui détermine cinq types d'images qui se forment ¹⁰:

- Image miroir

Image miroir est la manière que l'entreprise pense être imaginée par son public externe. L'image miroir de ce fait peut être définie comme une auto-estimation de l'entreprise auprès de ses publics, mais

elle reste ailleurs loin d'être son image réelle. Jefkins explique ça en disant: «dans les confins du bureau du chef de la direction ou de la salle de réunion, il est supposé que les étrangers ont une vision particulière de l'organisation. Cela peut être fondé sur la fierté de la haute direction ou de confiance en soi, ou sur une situation qui existait autrefois».

- Image actuelle

Le but de l'analyse de la situation est d'établir l'image actuelle. C'est celle-là effectivement détenue par des étrangers, et cela pourrait bien entrer en conflit avec l'image miroir interne dite «illusoire». L'image actuelle est un consensus de la perception des gens sur ce qu'ils peuvent ou ne peuvent pas savoir, ou sur leurs expériences, bonnes ou mauvaises. Il est tout à fait possible pour des images différentes d'exister entre les différents publics. La communauté, le personnel, les distributeurs, les consommateurs et les politiciens peuvent détenir chacun assez d'images distinctes de l'organisation. La campagne des relations publiques, selon Jefkins, devrait être planifiée après l'analyse des tendances et prévoir leurs conséquences, par rapport à toutes les différentes images actuelles des multiples publics. La pertinence de l'image actuelle, et son écart avec l'image miroir, auront une grande influence sur la façon dont un programme des relations publiques devrait être prévu.

- Image souhaitée

Si le programme des relations publiques est conçu pour une nouvelle entreprise inconnue ou une autre

qui passe par une phase de repositionnement sur le marché, l'objectif pourrait être de créer une image désirable dans l'esprit des publics. Il existe de nombreux exemples d'organisations qui, parfois de façon spectaculaire, se repositionnent. Dans ce sens là, l'entreprise ne compte plus sur ce que pense le public externe, mais essaie de présenter l'image comme elle veut qu'elle existe.

- Images multiples

Les images multiples peuvent être une grande déforme. Elles surviennent lorsque les représentants de l'entreprise créent chacun une image personnelle de l'organisation, et en conséquence, il y a autant d'images qu'il y a de personnes. Dans les situations où il y a un contact personnel entre le client et le vendeur, l'image construite par le client peut dépendre de savoir si ce représentant est intelligent ou de caractère brouillon, ponctuel ou tardif, obligeant ou peu serviable, et ainsi de suite. Il s'agit d'un problème particulier dans les industries de services, où la prestation du service implique un degré élevé d'interface avec le personnel avec une gamme d'expérience, capacités et horizons. La question qui se pose est: comment peut-on faire face à ce dilemme?. Jefkins propose comme solutions de se baser sur la formation en vente et de développer uniformément des bons comportements, et mettre en place un système d'identité visuelle en utilisant un logo, des couleurs, uniformes ou une robe et d'autres apparences physiques standard, et comme ça, une image commune peut être créée. Le système d'identité d'entreprise physique contribue à uniformiser Les impressions des différents publics et

réduit la menace d'une multiplicité d'images déroutantes.

- Image optimale

Il peut être nécessaire d'accepter que, en raison de la complexité du sujet, le mieux que l'on peut obtenir est une image optimale. Avec ce genre d'image, l'objectif est d'essayer d'établir une impression assez précise de l'organisation, du produit ou du service. Ce type d'image peut être considéré comme le maximum de consensus entre ce que l'entreprise veut être perçue et ce que pensent ses publics réellement.

L'image optimale est pour le professionnel des relations publiques l'objectif des tous ses efforts, elle est en outre le critère pour évaluer l'efficacité des programmes en exécution.

B- la classification de Lee Roy Beach

Beach traite le concept de l'image dans une perspective paradigmatique spécifique, ses œuvres s'étaient axées sur le mécanisme par lequel se sont prises les décisions à l'aide des images. l'image est une structure de connaissance schématique différente qui organise la pensée au sujet des décisions¹¹. Beach songe que l'image est une composante qui inclut beaucoup d'éléments qui peuvent être intégrés dans des groupes similaires, et ainsi il propose la classification tridimensionnelle suivante:

- L'image de la valeur

Dont les constituants sont les principes du décideur. Ce sont les impératifs pour son comportement ou le

comportement de l'organisation dont il est membre et servent de critères rigides pour l'exactitude ou l'inexactitude d'une décision particulière d'un objectif ou d'un plan. Les principes servent à générer en interne des objectifs et des plans pour une éventuelle adoption, et ils guident les décisions sur les objectifs et les plans d'origine externe.

-L'image trajectoire

Ses constituants sont déjà les objectifs adoptés. Cette image représente ce que le décideur espère atteindre au futur. Beach ajoute que les objectifs peuvent être des états concrets, des événements spécifiques (obtenir de l'argent pour acheter une nouvelle voiture par exemple) ou des états abstraits (atteindre une carrière réussie). L'agenda des buts est appelé l'image trajectoire et il a comme fonction de transmettre l'idée d'extension, la vision du décideur pour un avenir idéal.

- L'image stratégique

Dont les constituants sont les différents plans qui ont été adoptés pour atteindre les objectifs de l'image trajectoire. Chaque plan est une séquence abstraite des activités possibles en commençant par adopter les objectifs et finissant par les atteindre. Un aspect des plans, ce sont les comportements concrets, s'appellent des «tactiques». Les tactiques sont des actions spécifiques, palpables qui sont destinées à faciliter la mise en œuvre d'un plan abstrait pour progresser vers un objectif. Le deuxième aspect des plans sont «les prévisions». Un plan est en soi une anticipation de l'avenir, une prévision de ce qui va se passer si certaines

catégories de tactiques sont exécutées dans le cadre de la mise en œuvre du plan. Cependant, le plan ne doit pas être inflexible pour qu'il puisse être modifié à la lumière des informations sur l'environnement changeable dans lequel il est mis en œuvre. Par conséquent, Beach indique que le plan sert à la fois pour guider le comportement et de prévoir ses résultats, et en surveillant ces prévisions par rapport aux objectifs sur l'image trajectoire, le décideur peut évaluer ses progrès vers la réalisation de l'agenda idéal sur l'image trajectoire.

Beach croit en plus que ces trois types d'images sont la vision du décideur de ce qui constitue un cours d'événements précieux et bien ordonné. Les constituants de ces images peuvent être encore divisées entre ceux qui sont pertinents pour la décision à portée de main et ceux qui ne le sont pas. les constituants pertinents définissent le cadre de la décision, ce qui donne un sens au contexte dans lequel la décision est intégrée et qui prévoit des normes qui limitent la façon dont il sera entendu¹².

Ce schéma analytique des images peut servir comme un plan théorique pour alimenter les programmes des relations publiques qui se forme en tant que décisions, et on constate bien comment s'ordonnent les étapes de ces décisions. Les finalités des programmes des relations publiques sont des corrélations entre les objectifs tracés et les objectifs atteints en termes de représentations construites par les publics de l'entreprise.

3- La structure de l'image de l'entreprise

Dire que les images de l'entreprise sont multiples n'embrouille pas le processus d'analyser la structure

de ces images. A la fin, on peut tirer une seule structure qui compose la totalité de l'image. Kevin killer distingue les éléments les plus importants de cette image comme suivant¹³:

A. Les produits et/ou services – les attributs et les bénéfices pour les consommateurs

- Qualité.
- Innovation.

B. Les personnes et les relations:

- Orientation de l'entreprise vers les consommateurs/parties prenantes

C. Les valeurs et les programmes:

- Responsabilité écologique.
- Responsabilité sociale.

D. Crédibilité des entreprises:

- Expertise.
- Confiance.
- Approbation générale du public.

L'image dans le domaine des produits englobe les attributs des produits, ainsi comme le consommateur bénéficie d'entre eux. Par exemple, si la qualité est une des associations en rapport avec les produits d'une entreprise, l'image se rapporte à une impression générale des consommateurs que l'entreprise fabrique des produits de qualité. Le deuxième facteur peut être l'innovation qui s'exprime à travers l'introduction de nouveaux produits sur le marché, la modification et l'amélioration intense des produits courants et des programmes marketing uniques développés par l'entreprise. Dans le processus de la formation de

l'image de l'entreprise, il est important de souligner le rôle des personnes et des relations prédominantes au sein de l'entreprise et dans ses relations avec l'entourage extérieur. Les valeurs, les façons de communication interne et externe et les actions de tous les employés réfléchissent aussi sur l'image perçue de l'entreprise.

Les valeurs et les programmes font référence aux préoccupations publiquement exprimées de l'entreprise pour les questions écologiques, sociales et humanitaires. Une entreprise démontre sa position concernant la protection et l'amélioration de l'environnement à travers une approche responsable de façon durable et l'utilisation efficace des ressources, ainsi que par le respect des normes écologique prescrites dans toutes les chartes de son activité. Une image d'un plan social responsable est également atteinte par une contribution volontaire, active et aussi par la participation à la solution des problèmes existants au sein de la communauté dans laquelle l'entreprise exerce ses activités. Afin d'améliorer leur réputation, les entreprises se sont tournées vers la notion «responsabilité sociale de l'entreprise». Cependant, les étapes initiales de la mise en œuvre de ce concept ne sont pas suffisamment comprises par une grande partie des entreprises même dans les pays développés¹⁴

4/ méthodologie de mesurer l'image de l'entreprise

Les méthodes utilisées pour révéler quantitativement l'image de l'entreprise ressemblent à celles appliquées à l'étude de l'identité réelle des entreprises. Au cours de la dernière décennie, plusieurs méthodes ont été développées ayant

comme objectif de mesurer les perceptions et les représentations construites autour d'une organisation. Beaucoup de méthodes disponibles proviennent de recherche sur le comportement traditionnel des consommateurs, qui s'appuie sur les techniques d'enquête afin de déterminer l'image interne et externe d'une organisation. Ces méthodes ont été adoptées pour une utilisation au sein des organisations. D'autres méthodes ont également préconisé notamment l'utilisation d'entretiens semi-structurés, l'ethnographie et l'heuristique des analyses de sources historiques¹⁵.

Une méthode populaire utilisée par les agences de design et d'autres est la vérification visuelle qui a pour objectif de révéler quelques-uns des traits fondamentaux d'une image ou d'une identité de l'organisation en interprétant le symbolisme organisationnel. Plus académique de caractère est l'analyse heuristique qui examine les racines historiques des regards de l'organisation pour les zones de conflit au sein de l'organisation¹⁶.

D'autre part, «l'audit d'affinité de Balmer» est une méthode spécialisée en utilisant les principes de l'ethnographie. Cela nécessite un large accès au sein des publics de l'organisation et combine un certain nombre de méthodes qualitatives de la collecte de données telles que les entretiens semi-directifs, l'observation et l'examen de la preuve documentaire¹⁷.

Il y a aussi la technique d'échelonnement qui s'appuie sur des entretiens moyens qui se traduirait par des cartes de valeurs hiérarchiques, tel que le test de «La Convention De Rotterdam» sur l'identification organisationnelle qui révèle le degré

de l'acceptation par le personnel de l'identité visuelle désirée comme articulé par les cadres supérieurs.

La technique d'échelonnement a été initialement développée pour déterminer l'image de produits et des marques, ce qui explique le comportement humain comme une série d'actions de fin significative. Les gens agissent volontairement par des moyens d'application à atteindre des fins comme gagner de l'argent, se faire respecter, etc... Ces fins sont classées hiérarchiquement à partir des attributs abstraits aux conséquences fonctionnelles. La méthode d'échelonnement de Van Rekom est utile à l'étude de l'image interne, ce qui aide à expliquer tous ce qui est important aux employés. Le processus comprend des entretiens ouverts où les employés sont demandés de décrire ce qu'ils font, comment ils le font, pourquoi ils travaillent de cette façon et pourquoi ils considèrent ce type de comportement assez important.

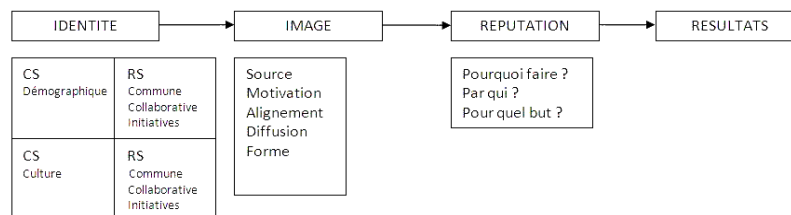
L'objectif de cela est de décrire le comportement du personnel et de révéler des informations importantes sur ce qui concerne les valeurs dominantes de l'employé. Dans leur ensemble, les valeurs du personnel donnent d'importantes perspectives dans l'étude de l'image d'une organisation¹⁸.

Reste en fin à définir les indices empiriques principaux pour entamer une étude portant sur l'image de l'entreprise. Patsy Lewellyn nous propose un schéma qui contient cinq indices qui peuvent également être mesurés: Source, motivation, alignement, diffusion, forme. Lewellyn insiste sur le fait que l'image de l'entreprise ne peut être mesurée que dans un cadre global qui nécessite de mesurer a priori l'identité de l'entreprise et a posteriori sa

réputation¹⁹. Contrairement aux intervenants externes, les gestionnaires sont dans la position unique d'être en mesure de réellement connaître le degré d'alignement entre les messages en cours de projection et l'image réelle de leur entreprise. Les disciplines de marketing et de relations publiques ont des méthodes bien établies pour mesurer la diffusion des messages. Bien que les entreprises ne

peuvent pas contrôler l'initiation de messages d'image par des sources extérieures (les médias par exemple), ils peuvent surveiller l'alignement des valeurs sûres avec les normes collectives concernant les questions d'intérêt au sein de leur entreprise et de gérer les risques associés à l'extérieur promulgués des messages d'image négative²⁰

Figure 1: plan empirique pour mesurer l'image de l'entreprise



Note: CS= collective/social; CP= collective/individuelle; RS= relationnel/social; RP= relationnel/personnelle.

Conclusion

Après ce bref aperçu sur les mystères du concept de l'image de l'entreprise, on peut conclure que ce concept est assez complexe, et nécessite de bien comprendre ses dimensions pour qu'il soit fructueux. Il peut nous servir dans une approche interdisciplinaire qui regroupe la psychologie, la sociologie d'organisation, la communication, le

marketing et le management. Ce concept peut être utilisé dans de nombreux domaines de recherche avec la nécessité de réserver l'importance des angles méthodologiques et l'efficacité de bien le mesurer pour arriver à définir exactement le statut communicationnel de l'entreprise et bien évaluer les plans et les programmes des relations publiques

Références

- 1- All Ries & Laura Ries: The fall of advertising and the rise of public relations. Harper Collins. New York. 2002
- 2- Kenneth Boulding : The image: knowledge in life and society. University of Michigan. Michigan. 1956.
- 3- Frank Jefkins: Public relations. Macdonald & Evans. London. 1980.
- 4- Mary Moffitt: Corporate image. In: Robert Heath et al.: Encyclopedia of public relations. Vol 1. Sage publications. California. 2005. p 203.
- 5- Ibid. P 204.
- 6- Paul Baines et al.: Public relations. Elsevier Butterworth-Heinemann. Burlington, 2004. PP 354-355.
- 7- Mary Jo Hatch: Théories des organisations, De boeck université. Bruxelles. 2000. P 271.
- 8- Paul Baines et al.: Op. Cit. P 100.
- 9- David Bernstein: Company image and reality: A critique of corporate communications. Holt, Rinehart & Winston. London. 1984. P 13.
- 11- Paul Baines et al.: Op.Cit. PP 97-100.
- 12- Lee Roy Beach: Image theory. Lawrence Elrbaum Associates. New Jersey. 2010. P 12.
- 13- Lee Roy Beach: Narrative thinking and decision making. P. 190. (Online). www.LeeRoyBeach.com.
- 14- Kevin killer: Strategic brand management. Upper Saddle River. New Jersey. 2003. P 145.
- 15- Dobrinka Veljković & Daliborka Petrović: The role of corporate image in the process of company takeovers, Megatrend Review. Vol. 8. No 1. 2011. P 80.
- 16- Cees Van Riel: Corporate identity: the concept, its measurement and management. European Journal of Marketing. Vol 31. No 5/6. 1997. P 342.
- 17- ibid. P 343.
- 18- ibid. P 343.
- 19- patsy lewellyn: corporate reputation: focusing the zeitgeist. Business & society. No 41. 2002. P 453.
- 20- ibid. P 452.

مسؤولية المحكم

نوال زروق
جامعة سكيكدة

ملخص

إن مهمة المحكم عند نظره النزاع يطغى عليها الطابع القضائي فيفترض إذن أن يعفى المحكم من المسؤولية وأن يتمتع بالحصانة التي تكفل له ممارسة وظيفته القضائية دون أن يتهدد خطر قيام هذه المسؤولية. ومع ذلك يجب ألا تكون هذه الحصانة الوظيفية مطلقة وإنما لا بد من السماح للمحتكين بمساءلة المحكم في حالة الخطأ الجسيم، أو عند الإخلال بالتزامات المحددة في عقد التحكيم. فمسؤولية المحكم بسبب الطابع المختلط لعمله – فهو في آن واحد طرف في العقد وقاض – تعد مسألة معقدة؛ هل المحكم مجرد قائم بمهمة وبالتالي يتحمل المسؤولية بشكل كلي، أم أنه قاض بآتم معنى الكلمة فيتمتع بذلك بالحصانة؟

الكلمات المفتاحية: التحكيم التجاري، المحكم، مسؤولية المحكم، حصانة المحكم، مسؤولية مؤسسات التحكيم

Résumé

La responsabilité de l'arbitre est devenue une question d'actualité. Les plaideurs insatisfaits à défaut de pouvoir contester la sentence se retournent contre ceux qui l'ont rendue. L'arbitrage étant d'essence contractuelle, il est habituel de ne considérer la responsabilité touchant à cette activité exclusivement sous cet angle. Mais la fonction juridictionnelle de l'arbitre doit primer sur l'origine contractuelle de sa mission. Ainsi, sa fonction commande une certaine immunité qui lui permet de mener à terme sa tâche juridictionnelle sans voir sa responsabilité engagée. Le fondement de cette immunité de fonction réside dans la nature juridictionnelle de la mission. En même temps, les parties doivent pouvoir mettre l'arbitre en cause si la manière dont il a accompli sa mission démontre une faute caractérisée de sa part, un manquement à des obligations spécifiquement définies par les parties dans le contrat de magistrature arbitrale ou un dévoiement de sa fonction. La responsabilité du corps arbitral, en raison de caractère mixte de son statut à la fois juge et partie à un contrat est assez complexe.

Motsclés : Arbitrage International , Arbitre , Responsabilité , Immunité , Institutions D'arbitrage

Summary

The responsibility of the arbitrator has become a topical issue. Dissatisfied litigants failing to challenge the sentence, turn against those who have made it. Given that arbitration is of a contractual essence, it does not consider the issue of responsibility relating to this activity exclusively in this light. But the judicial function of the arbitrator shall take precedence over the contractual origin of his mission. Thus, his function controls some immunity that allows him to complete his judicial task without being legally involved. The basis of this functional immunity lies in the legal nature of the mission. At the same time, the parties should be able to put at risk if the way the arbitrator accomplishes his mission shows serious misconduct, a breach of the obligations specifically defined by the parties in the arbitration agreement or a judicial malfeasance within his function. Because of mixed character of its status as both judge and party to a contract, the responsibility of the arbitrator is quite complex. Is the arbitrator just a service provider or is he a full judge who must be protected in the exercise of his function?

Keywords: Arbitrator, Immunity, Responsibility, Arbitral Institutions Responsibility.

مقدمة

نادى الفقه منذ أمد طويل بوضع نظام للمسؤولية المهنية بشتى صورها، وقد أخذ القضاء على عاتقه مهمة خلق قواعد ونظام للمسؤولية يتجاوز القواعد العامة التي يخضع لها عامة الناس.¹

فتمكن بذلك القضاء بمساعدة الفقه من إرساء قواعد للمسؤولية القانونية لعدة مهن لم يخصصها المشرع بقواعد خاصة، وذلك بعد جدال حول هذه المسألة بين مؤيد ومعارض، نظرا لصعوبة الموازنة بين مصلحة صاحب المهنة والحرص على تطورها ومراعاة مقتضياتها، من جهة، وبين مصلحة وحق المتضرر في الحماية القانونية، وكذا ضمان توافر الثقة والكفاءة في القائمين عليها من جهة أخرى.

من هنا تظهر صعوبة عملية وضع قواعد تنظم المسؤولية القانونية للقائمين بأي نوع من المهن. ورغم أن مهنة المحكم من أقدم المهن، باعتبار أن التحكيم ليس وليد اليوم أو الأمس القريب فقد سبق في نشأته القضاء بل نشأة الدولة ذاتها بمعناها القانوني وسلطاتها التنفيذية والقضائية والتشريعية،² إلا أن قواعد المسؤولية الخاصة بها لم يتم إرساؤها تشريعيا بعد؛ ولعل العلة في ذلك أن الكلام عن المسؤولية القانونية في مجال التحكيم يختلف عنه في غيره من القطاعات المهنية، نظرا للخصوصية التي يتصف بها العمل التحكيمي.

فإن كان من المتفق عليه أن التحكيم هو الوسيلة الأنسب لفض المنازعات الناشئة عن علاقات التجارة الدولية، إلا أن تحديد الطبيعة القانونية للتحكيم عموما، وطبيعة عمل المحكم بصفة خاصة كانت ولا تزال محل جدل فقهي؛ فهناك من يصبغ عمل المحكم بصبغة عقدية بالنظر إلى منشأ العلاقة بينه وبين الأطراف، وهناك من يصبغه بالطابع القضائي ناظرا إليه من زاوية العمل الإجرائي الذي يتجسد في الحكم الصادر عن المحكم، كما يوجد من يجمع بين الطابعين العقدي والقضائي، فيصف عمل المحكم بأنه ذو طابع مختلط، ويوجد أخيرا من يرى أن لحكم المحكم طبيعة مستقلة خاصة به.

هذا الخلاف حول طبيعة عمل المحكم، ألقى بظلاله على

مسألة تحديد طبيعة مسؤولية المحكم القانونية، ذلك أن طبيعة العمل الذي يقوم به المحكم تحدد طبيعة المسؤولية التي قد تقوم في حقه إذا لم يؤد عمله على الوجه المطلوب. كما أن من أهم أسباب اختيار المحكم من الأطراف، ما يتوفر فيه من نزاهة وخبرة وأمانة وثقة، ومع ذلك تبقى إمكانية أن يقصر هذا الأخير، أو أن يرتكب أخطاء عند ممارسة مهمته قد ترتب ضررا لأحد الأطراف أو كلهم، احتمالا واردا. فإن تحقق هذا الفرض، وجب تطبيقا للقواعد العامة لتقرير مسؤوليته عن هذه الأضرار. في الوقت ذاته، إن أعمالنا هذه القواعد العامة للمسؤولية بشكل تام، فإن ذلك قد يؤدي إلى عزوف الكثير من المحكمين عن القيام بالمهمة التحكيمية خوفا من إثارة مسؤوليتهم من قبل الأطراف الذين لم يستسيغوا الحكم التحكيمي.

استنادا للطرح أعلاه، يثور إشكال رئيسي يتمحور حول: مدى إمكانية مساءلة المحكم عند ممارسة مهمته التحكيمية باعتباره قاض خاص في نزاع أطرافه هم من عينوه للفصل بينهم فوضع المحكم مزدوج فهو في آن واحد قاض وطرف في عقد؟

في إطار هذا التساؤل الرئيسي تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية، نذكرها فيما يلي: ما هو الموقف الذي اتخذته الفقه بشأن تقرير مسؤولية المحكم خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار إغفال غالبية التشريعات اتخاذ موقف إيجابي بهذا الشأن؟ هل يتمتع المحكم بحكم الطبيعة القضائية لعمله بذات الحصانة التي يتمتع بها قاضي الدولة؟ وإن افترضنا قيام مسؤولية المحكم، فما هي طبيعة هذه المسؤولية، وبالأخص إذا ما تعلق الأمر ببيئات التحكيم في التحكيم المؤسساتي؟ وفيما تتمثل الحالات التي بناء عليها تقوم مسؤولية المحكم؟ في ذات المعنى، يطرح التساؤل فيما إذا كانت صور الجزاء الممكن تطبيقها على المحكم، إن توافرت إحدى الحالات المثبتة لمسؤوليته هي نفسها أنواع الجزاء المحددة ضمن القواعد العامة للمسؤولية، أم أن الجزاء الممكن تطبيقه على المحكم بحكم طبيعة عمله ومركزه القانوني له صور خاصة؟ في ظل التساؤلات المطروحة أعلاه، وقصد دراسة إشكالية

يقوم المحكم بوظيفة قضائية تمنحه حصانة تحول دون إمكانية طلب مراجعة حكمه بناء على طلب الخصوم.⁵ يتعين عدم تقرير مسؤولية المحكم والاكتفاء بإبطال حكم التحكيم، قصد توفير المناخ المناسب للمحكم عند قيامه بمهمته بكل راحة وطمأنينة. فضلا على أن النزاهة والاحترام الواجب توافرها للمحكم يحول دون تقرير دعوى المسؤولية حماية للمحكم ومركزه القضائي.⁶

إن مراعاة هيبة نظام التحكيم وما ينبغي أن يتوافر له من احترام وفعالية كوسيلة سريعة لتسوية منازعات التجارة الدولية، يحول دون إمكانية قبول دعوى المسؤولية ضد المحكم. فاستجواب المحكم من طرف محامي الطرف المتضرر، يفقد التحكيم قيمته كنظام قضائي مستقل، ويفقد المحكم هيئته في أداء مهمته التحكيمية.⁷

من الناحية العملية، يصعب إثبات خطأ المحكم بسبب الطابع السري المهيمن على خصومة التحكيم، وبسبب السلطات الواسعة التي يتمتع بها المحكم أثناء سير الإجراءات التحكيمية إلى حد يتعذر على الخصوم الحصول على دليل كتابي يثبت وجود الخطأ، في ظل ضعف الرقابة القضائية في واقع التحكيم.⁸ فالسرية المسدلة على إجراءات التحكيم تتعذر معها إمكانية وقوف الأطراف على حقيقة ما يحدث وراء منصة التحكيم، فضلا عن شبه استحالة الإمسك بدليل فعلي لإثبات التحيز أو أي خلل في الحكم.⁹

ثانيا: الاتجاه المؤيد لتقرير مسؤولية المحكم

يزهـب هذا الجانب من الفقه إلى القول بعد كفاية المبررات المختلفة التي جاء بها الاتجاه المناهض لتقرير مسؤولية المحكم لمنع تقرير هذه المسؤولية. فيؤيد ضرورة قيام مسؤولية المحكم على أساس أن القاضي رغم تمتعه بالعديد من الضمانات والحصانات المقررة قانونا، إلا أن ذلك لا يمنع من قيام مسؤوليته إذا أخل بواجباته الوظيفية. فحصانته ليست مطلقة وذلك في إطار إمكانية قيام "دعوى المخاصمة"، هذا من جهة. من جهة أخرى، فإن قياس مركز المحكم على مركز القاضي قياس غريب، ولا يؤدي الغرض الذي ينشده الاتجاه السابق من حيث منح المحكم الحصانة

الموضوع، تم التطرق إليه ضمن خمسة فروع: نعرض في فرع أول النقاشات الفقهية بشأن مسؤولية المحكم، ثم في فرع ثان نوضح مسألة مدى تمتع المحكم بالحصانة القضائية، لنأتي ضمن فرع ثالث إلى تناول الطبيعة القانونية لمسؤولية هذا الأخير، يتلو ذلك فرع رابع نحاول من خلاله تحديد الحالات المثبتة لمسؤولية المحكم. لنبين في فرع خامس صور الجزاء الممكن توقيع في حالة ثبوت مسؤولية المحكم.

الفرع الأول

الخلاف حول تقرير مسؤولية المحكم

لم تخص مختلف التشريعات مسؤولية المحكم بقواعد منظمة لها، الأمر الذي فتح الباب واسعا أمام الفقه لبحث في مدى إمكانية تحميل المحكم مسؤولية الأعمال التي يقوم بها عند ممارسة مهمته التحكيمية. فانقسمت بذلك الآراء إلى اتجاهين أساسيين؛ اتجاه يغلب مصلحة التحكيم فيعفي المحكم بشكل كليمن أية مسؤولية قانونية، وبالمقابل اتجاه يحمله المسؤولية الكاملة عن أية أخطاء قد يرتكبها عند ممارسته وظيفته التحكيمية أو بمناسبتها. تفصيلا لهذين الاتجاهين الفقهيين نعرضهما ضمن جزئيتين متتاليتين:

أولا: الاتجاه الرافض لتقرير مسؤولية المحكم.

يزهـب هذا الجانب من الفقه،³ إلى عدم تحميل المحكم أية مسؤولية قد تنشأ بمناسبة ممارسة مهمته التحكيمية، مؤسسا رأيه على مجموعة من المبررات نذكر منها:

ضرورة توفير الفعالية لأحكام التحكيم من خلال كونها أحكاما نهائية، ولا تقبل الطعن بالطرق المعتادة للطعن في أحكام القضاء. فالسبيل الوحيد للطعن في حكم التحكيم هو رفع دعوى أصلية بطلانه أمام القضاء المختص، وفق ما تنظمه نصوص القانون، بما يكفل استقلال التحكيم ويحقق فعاليته بالحد من طرق الطعن الممكنة في مجال التحكيم. بينما يعد السماح للخصوم برفع دعوى المسؤولية ضد المحكم الذي أصدر حكم التحكيم، وسيلة غير مباشرة للطعن في هذا الأخير، ويسمح بذلك للقضاء بمراجعته. وفي هذا إهدار للحكمة التشريعية من نهائية أحكام التحكيم.⁴

يتمتع بالحماية التي تمنحها إياه الحصانة ، كان عرضة لتحمل مسؤولية ما يقوم به من أعمال ناتجة عن مركزه القانوني كمحكم.

هذا الأخير يباشر مهمته استنادا على سلطة ناتجة عن عقد تحكيمي مبرم بينه وبين الخصوم ، لهذا يمكن القول بأن حصانة المحكم لا تنبثق مباشرة من عقد التحكيم ، بل هي ضمانة يتمتع بها المحكم حتى يصدر حكمه بكل حرية ، واستقلال ، وطمأنينة.¹³ وعليه وإن كان المبدأ أن المحكم يتمتع بالحصانة ، فإن حدود هذه الحصانة تختلف اتساعا وضيقا بين مختلف الأنظمة القانونية.

ف نجد أن القضاء في دول النظام الأنجلو أمريكي ، بعكس دول النظام اللاتيني يوسع من نطاق حصانة المحكم.¹⁴ بل ويذهب إلى مد الحصانة القضائية المقررة لقضاة الدولة إلى المحكمين ، تماشيا مع السياسة العامة الداعمة للتحكيم¹⁵ ، واعتمادا على أن مد الحصانة القضائية للمحكمين يقوم على طبيعة الوظيفة القضائية التي يؤديونها.

فكل شخص يمارس وظيفة قضائية ، لا يكون مسؤولا عن الأخطاء التي يرتكبها بسبب أو نتيجة ممارسته لهذه الوظيفة.¹⁶ ففي بريطانيا تعتبر حصانة المحكم من النظام العام ، شأنها شأن حصانة القاضي ،¹⁷ أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ذهب القضاء فيها إلى أبعد من ذلك ، بحيث تم الأخذ بمبدأ الحصانة المطلقة للمحكم ،¹⁸ مما يستفاد منه عدم إمكانية بل استحالة متابعة المحكم بأي شكل من قبل أطراف النزاع المعروض أمامه أو الذي فصل فيه.

وقد انتهجت غرفة التجارة الدولية الاتجاه نفسه بأن حصّنت المحكمين في إطار التحكيم الذي يتم وفقا لنظامها من أية مسؤولية قانونية ، فاتخذت بذلك موقفا صارما من إمكانية مساءلة المحكم عن الأعمال التي يقوم بها عند ممارسة وظيفته التحكيمية من قبل الأطراف.¹⁹

أما بالنسبة للقضاء الفرنسي ، فقد اتخذ من مسألة حصانة المحكم موقفا وسطا. فهو يربط حصانة المحكم بطبيعة المهمة القضائية التي تقرر له الحماية الضرورية لممارستها. فيتمتع بذلك المحكم بحصانة تحول دون قيام مسؤوليته المدنية لأنه أخطأ في الحكم L'arbitre a mal jugé ، ذلك

المطلقة من أية مسؤولية.¹⁰ ويستند هذا الاتجاه المؤيد لتقرير مسؤولية المحكم على المبررات التالية:¹¹

تتجسد ممارسة مهمة التحكيم عن طريق القيام بعمل مقابل استحقاق أتعاب تشكل ربعا ماليا للمحكم ، فمن المنطقي أن يتحمل هذا الأخير مقابل ذلك مسؤولية أي تقصير أو إهمال في أداء مهمته ، ولا شك في أن المحكم الحريص سيكون في منأى عن تحمل أية مسؤولية.

لا بد من قيام مسؤولية المحكم في حال وجود حالة من حالات رده ، والتي كان على علم بها وقت قبوله المهمة التحكيمية وأخفى ذلك على الأطراف. فالمحكم هنا يكون قد ارتكب خطأ جسيما لعدم إفصاحه عن وجود سبب محتمل للرد ، خاصة أن هذا الالتزام تنص عليه مختلف التشريعات المتعلقة بالتحكيم¹² ، مما يسبب ضررا للأطراف ، أقله إهدار الوقت والمال والجهد.

يتمتع المحكم أثناء نظره خصومه التحكيم بصلاحيات واسعة مقارنة بتلك الممنوحة للقاضي ، تجد أساسها في ثقة الخصوم في شخصه وفي نزاهته. وبعد تقرير مسؤولية المحكم من أهم الضمانات التي يعتمد عليها الأطراف لضمان عدم إساءة المحكم استعمال هذه الصلاحيات. خاصة وأن تدخل القضاء في مجال التحكيم يكون في نطاق ضيق احتراماً لخصوصية التحكيم ولسريته ولطابعه الرضائي.

هذه هي المبررات التي جاء بها الفقه الذي يؤيد تقرير مسؤولية المحكم عن أي عمل يقوم به عند ممارسة مهمته التحكيمية أو بمناسبتها. وإن كنا نؤيد هذا الاتجاه من حيث المبدأ ، إلا أننا لا نتفق معه من حيث إطلاق المسؤولية لتشمل كل ما قد يقوم به المحكم من أعمال ، خاصة تلك التي تتسم بطابع العمل القضائي البحت ؛ هذا يدفع بنا إلى ضرورة إثارة فكرة إمكانية تمتع المحكم باعتباره قاضيا خاصا بالحصانة من المسؤولية ، وهو الأمر الذي سيتم التطرق إليه في ما يلي.

الفرع الثاني

مدى تمتع المحكم بالحصانة

ترتبط فكرة الحصانة هنا بشكل واضح بمبدأ تقرير أو عدم تقرير المسؤولية ؛ ذلك أن التمتع بالحصانة يعني عدم إمكانية المتابعة القضائية للمحكم. وبالعكس ، إذا كان هذا الأخير لا

المسؤولية ، لهذا ندرس الطبيعة القانونية لمسؤولية المحكم في الفرع التالي:

الفرع الثالث

الطبيعة القانونية لمسؤولية المحكم

مركز المحكم المركب بين كونه طرفا في عقد التحكيم ، وكونه "قاضيا خاصا" تم تعيينه بشكل مباشر من أطراف العقد،²⁵ وكونه "موظفا" عندما يتم تعيينه بطريقة غير مباشرة بلجوء الأطراف إلى التحكيم المؤسساتي ، يؤثر على مسألة تحديد طبيعة هذه المسؤولية ، من حيث كونها مسؤولية مدنية ، أم جنائية ، أم مهنية ، كما يطرح امكانية مسؤولية المركز التحكيمي أو الهيئة التي يتم في إطارها التحكيم.

أولا: المسؤولية المدنية

يرتبط المحكم بأطراف التحكيم باتفاق تحكيم ، وهو عقد ملزم لجانبين ما يجعل امكانية قيام المسؤولية العقدية لمن يخل بالتزامه العقدي أمرا واردا. كما يمكن أن تقوم مسؤولية المحكم التقصيرية خاصة إذا كان عقد التحكيم باطلا لأي سبب من أسباب البطلان.

وفي غياب قواعد تشريعية خاصة بتنظيم مسؤولية المحكم المدنية ، يتوجب علينا الرجوع إلى قواعد العامة في المسؤولية المدنية المقررة في المادة 124 من القانون المدني الجزائري ، والتي تنص على أنه: "كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه ، ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض".

1- المسؤولية العقدية

يعتبر عقد التحكيم عقدا ملزما لجانبين ، يرتب على الأطراف والمحكم على حد سواء ، مجموعة من الالتزامات التي يتوجب تنفيذها على الوجه المنصوص عليه فيه. فإن أخل أي منهم بالتزاماته العقدية ، وتسبب هذا الإخلال في إلحاق ضرر بالطرف الآخر ، قامت المسؤولية العقدية في حق المخل بالالتزام.

فالمحكم إذن تربطه علاقة عقدية بأطراف النزاع بموجب اتفاق تحكيم ، قد يرتب مسؤولية المحكم العقدية في حال

أن القائم بوظيفة الحكم لابد أن يتمتع بالحماية القانونية.²⁰ إلا أن هذه الحصانة ليست مطلقة ؛ فهي تشمل فقط الحالات التي يثبت فيها وقوع المحكم في خطأ جسيم ، يرتبط بالغش أو التدليس ، أو التواطؤ مع الخصم الآخر.²¹

وقد أكد مجددا قضاء النقض في فرنسا هذا الموقف في حكم حديث له²² ، ليقرر صحة قضاء الاستئناف الذي يذهب إلى أن مسؤولية المحكم لا يمكن أن تقوم إلا في الحالات المذكورة أعلاه. فهو بهذا يتخذ موقفا وسطا بشأن حصانة المحكم ؛ فلا يطلقها إلى حد تنتفي معها امكانية مساءلة المحكم ، وإنما حصرها لتشمل الأعمال التي يقوم بها المحكم بوصفه قاضيا ، وحدد الحالات التي يمكن من خلالها مساءلة المحكم ، فلا يتمتع إن تحققت إحدى هذه الحالات بحصانة.

كما يربط القضاء الفرنسي مبدأ الحصانة بإمكانية الطعن بالبطلان في أحكام التحكيم ؛ فهو يعتبر أن الطعن في حكم التحكيم ضمانة كافية للمحتكمين ، وعليه فلا داعي لفتح المجال أمامهم لممارسة دعوى المسؤولية ضد المحكم لمجرد أنه أخطأ في الحكم ، لأن ذلك يؤدي إلى ازدواجية في المسؤولية،²³ وإلى خرق لاتفاقية التحكيم التي تعتبر اتفاقا ضمينا بين الأطراف على استبعاد مسؤولية المحكم.²⁴

نخلص إلى أن القول بالحصانة المطلقة للمحكم من الدعاوى المدنية ، يؤدي إلى عزوف الأطراف عن اللجوء إلى التحكيم ، لغياب أية ضمانات في حال تعرضهم للضرر الناتج عن عمل المحكم. كما أن القول بانعدام الحصانة بصورة مطلقة ، ليس فيه مسaire للاتجاهات التشريعية الحديثة المشجعة والداعمة للتحكيم ، ولدوره في فض المنازعات. وفي ذلك أيضا شغل لبال المحكم بتخليص نفسه من أية مسؤولية محتملة ، بدل انشغاله بفرض المنازعة المعروضة عليه بكل حرية وطمأنينة ، فضلا عن امكانية زيادة تكاليف التحكيم ؛ فقد يقوم المحكم بالمطالبة بمبالغ تأمين على احتمالات قيام مسؤوليته. لهذا وجب أن تكون الحصانة محددة المعالم ، بحيث تراعي مصلحة المحكم والمحتكم في آن واحد.

بعد أن حاولنا توضيح فكرة ونطاق حصانة المحكم من المسؤولية ، يقابلنا تساؤل منطقي يتعلق بتحديد طبيعة هذه

مثاله الالتزام بإصدار الحكم والالتزام بتوقيعه. أما النوع الثاني، فهو الإخلال بالالتزام ببذل عناية، وهنا تكون الأخطاء التي تتعلق بالطابع القضائي لمهمة التحكيم وحدها التي يمكن أن تثور بشأنها مسؤولية المحكم، ومثال ذلك عدم الحياد والاستقلالية، وعدم الإعلام والتصريح بوجود علاقات مع أحد الأطراف.³²

2- المسؤولية التقصيرية

قد تكون مسؤولية المحكم في بعض الحالات مسؤولية تقصيرية، تقوم على أساس الخطأ والضرر والعلاقة السببية، وفقا للقواعد العامة لهذه المسؤولية. ويتحقق ذلك إذا كان الاتفاق الذي يربط المحكم بأطراف النزاع باطلا. في هذه الفرضية لا يمكن محاسبة المحكم عن الإخلال بالتزامات ناشئة عن عقد باطل. فلا يبقى إلا ما يفرضه القانون من التزامات على مسلك الرجل العادي في قيام المحكم بهذه المهمة، فيتعين تكييف مسؤولية المحكم هنا على أنها تقصيرية.³³

ويسأل المحكم وفقا لقواعد المسؤولية التقصيرية في حالات الخطأ الشخصي الجسيم في أداء مهمته، وحالة الغش ونية الإضرار بأحد الأطراف أو التواطؤ معه. وهنا تقوم المسؤولية التقصيرية بتوافر عناصرها كاملة من خطأ وضرر وعلاقة سببية، ويحق للمتضرر المطالبة بالتعويض.³⁴ وتعد المسؤولية التقصيرية ضرورية لحماية التحكيم من المحكمين غير الأكفاء أو غير النزيهين، فهذا النوع من المسؤولية يفيد التحكيم بشكل سابق وبصورة وقائية.

ثانيا: المسؤولية الجنائية

إن قيام المسؤولية الجنائية للمحكم وهو بصدد ممارسة وظيفته التحكيمية مسألة واردة، ويتحقق ذلك إذا ما ارتكب فعلا يعاقب عليه القانون الجنائي.

مثال ذلك أن يقوم المحكم بالغش والانحراف في عمله بسوء نية، وبقصد الإضرار بأحد الخصوم، أو لتحقيق مصلحة خاصة شخصية أو لأحد الخصوم،³⁵ إلى درجة يمكن معها التكييف القانوني لهذا الغش والانحراف على أنه جريمة يعاقب عليها

تراجعه عن أداء مهمته، أو عند عدم أدائها ضمن المواعيد المحددة، مما قد يتسبب في إلحاق الضرر بالأطراف.²⁶ ويعتبر الالتزام الناشئ عن هذا العقد من الالتزامات التي تتركس أحد أبرز أهداف التحكيم، وهو سرعة الفصل في النزاع. فإذا تقاعس المحكم عن أداء مهمته خلال المدة المحددة قانونا أو اتفاقا،²⁷ يكون بذلك قد أخل بأحد التزاماته العقدية، كما يؤدي انقضاء هذه المدة إلى انقضاء التحكيم لتستعيد محاكم الدولة اختصاصها، فيضيع مع ذلك كل أثر للعقد التحكيمي.²⁸ وعليه، إذا لم يصدر المحكم حكمه خلال المدة المحددة وقع تحت طائلة المسؤولية لإخلاله بالتزامه المتمثل في ضرورة إصدار الحكم خلال مهلة التحكيم.²⁹

وقد تناول قانون التحكيم الانجليزي في المادة 25 منه مسألة إمكانية تحي المحكم قبل إتمام مهمته. واعتبر أنه ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، فإنه يمكن للمحكم الذي يستقيل بعد تبليغ الأطراف، أن يطلب من القاضي منحه براءة ذمة من كل مسؤولية يمكن أن يتحملها نتيجة هذه الاستقالة، وإذا رأى القاضي أن استقالة المحكم مشروعة بالنظر إلى ظروف الحال، أمكنه أن يمنحه براءة الذمة.³⁰

أما بالنسبة للقضاء الفرنسي، فقد قرر في عدة مناسبات قيام مسؤولية المحكم العقدية، حكم من خلالها على هذا الأخير بتعويض الأضرار التي لحقت أطراف النزاع، والتي نجمت عن عدم تنفيذه لعقد التحكيم. ويظهر أن منهج القضاء الفرنسي يضيّق من إمكانية تفعيل المسؤولية العقدية، لأنه يشترط أن يكون خطأ المحكم خطأ جسيما، أو أن يكون من قبل الأخطاء الشخصية، ومثال ذلك التدليس والغش.³¹

هذا الوضع متفق عليه في القانون المقارن؛ فغالبية التشريعات التي تنظم هذه المسألة، تقرر عدم إمكانية تفعيل المسؤولية العقدية للمحكم إلا بصورة استثنائية. ومن الناحية العملية، يصعب ترتيب هذه المسؤولية، لأن إثبات وجود الخطأ مسألة ليست سهلة، وذلك بالنظر إلى الطابع السري الذي يهيمن على العملية التحكيمية ككل.

وفي هذه النقطة بالذات يميز الفقه في المسؤولية العقدية للمحكم بين إخلاله بنوعين من الالتزامات؛ النوع الأول هو الإخلال بالالتزام بتحقيق نتيجة، وهو أمر يسهل تحديده،

القانون.

بالنسبة للتحكيم الحر. أما بالنسبة للتحكيم المؤسساتي، أي ذلك الذي يتم في إطار مراكز تحكيم دائمة، فإن ملامح المسؤولية المهنية للمحكمين التابعين لمراكز التحكيم قد بدأت تتبلور تدريجيا، فكل مركز يضع قواعد مهنية يلتزم المحكمون التابعين له بتطبيقها، وكل إخلال بهذه الالتزامات قد يعرض مرتكبها لجزاءات مهنية تتراوح في الشدة من مركز لآخر.³⁹

رابعا: مسؤولية مؤسسات التحكيم

من المتفق عليه، أن التحكيم هو أفضل وسيلة لفض منازعات التجارة الدولية، والأطراف الذين يختارون اللجوء إليه في حال قيام أي نزاع بينهم قد يعينون المحكمين مباشرة، فيكون التحكيم بذلك تحكيميا حرا « Ad.hoc »، كما قد يختارون تعيين محكميهم بطريقة غير مباشرة وذلك باللجوء إلى مراكز التحكيم الدولية،⁴⁰ أو الإقليمية،⁴¹ أو حتى الوطنية.⁴² والتحكيم المنظم بهذه الطريقة هو التحكيم المؤسساتي، الذي يتسم بانتشار واسع؛ نظرا لما تحققه قواعده اللائحية المعلنة من فعالية في إدارة التحكيم وسير إجراءاته. فأهمية دوره في فض المنازعات لا لبس فيها، واللجوء إليه مسألة مشروعة في مختلف التشريعات.⁴³

لكن رغم هذه المميزات الإيجابية التي يقدمها التحكيم المؤسساتي، فإنه يؤخذ عليه من الناحية الاقتصادية ارتفاع التكاليف الباهظة التي يتكبدها الأطراف، ومن الناحية القانونية عدم توافره على المبادئ الأساسية للتقاضي وفق المفهوم القضائي لخصومة التحكيم.⁴⁴ فأغلب لوائح هذه المراكز تنص على عدم امكانية الطعن بالبطلان في الأحكام التحكيمية الصادرة في إطارها ضمانا لتحقيق أكبر فعالية ممكنة للتحكيم، كما تنص كذلك على الإعفاء المسبق من المسؤولية وذلك في إطار التكييف التعاقدية للعلاقة بين الأطراف ومؤسسات التحكيم.⁴⁵ لهذا نتساءل عما إذا كان من الممكن مساءلة مركز التحكيم عن أي ضرر يلحق أطراف النزاع نتيجة الأخطاء التي قد يرتكبها المحكمون الذين تم اختيارهم واعتمادهم من قبل هذا المركز، رغم وجود شرط الإعفاء المسبق من المسؤولية؟

وقد أورد القانون المقارن عدة أمثلة لحالات توبع فيها المحكم جنائيا بسبب سوء ممارسته لمهمته، مثال ذلك قضية " TronicBel " التي فصلت فيها محكمة تحكيمية مشكلة من ثلاثة محكمين لصالح شركة فرنسية على حساب شركة كندية، وبعد مراجعة حكم التحكيم ورفض القضاء الفرنسي إلغائه، وبعد الأبحاث والتحريات التي قامت بها الشرطة، تبين أن الأمر يتعلق بمركز تحكيمي وهمي لا وجود له على أرض الواقع. وأن المحكمة التحكيمية مكونة من محكم واحد فقط ساعده شخصان لا علاقة لهما بالتحكيم، وأن المحاضر المنجزة عبارة عن وثائق مزورة. على هذا الأساس تمت متابعة هذا الشخص ومعاقبته جنائيا بالسجن لمدة ثلاث سنوات ودفع غرامة مالية، كما تمت كذلك متابعته مدنيا والحكم عليه بالتعويض عن الأضرار اللاحقة بالشركة الكندية.³⁶

ثالثا: المسؤولية التأديبية

يعتبر بعض الفقهاء المسؤولية التأديبية للمحكم أمرا لا يتماشى وطبيعة التحكيم. ذلك أن التحكيم لم يرق بعد إلى درجة المهن المألوفة، مثلما هو الحال بالنسبة للطب أو الهندسة. فالمحكم يعين ليفصل في نزاع معين وتنتهي مهمته بمجرد إصدار حكمه التحكيمي.³⁷

لكن مع تطور التجارة الدولية، واتساع نطاق مجال المبادلات التجارية الدولية وتشعبها، برزت مجموعة من الأشخاص المختصين في تسوية المنازعات في مجالات خاصة وبكفاءة عالية. ومع هذا التطور بدأت تبرز قواعد مهنية تنظم هذه الوظيفة القضائية الخاصة.

إلا أن غياب تنظيم قانوني موحد لقضاء التحكيم، وغياب نظام مهني يسهر على تسيير ورقابة التحكيم، يفسر عدم وجود مسؤولية مهنية بالمفهوم الدقيق. وبالتالي غياب الجزاء المهني المنظم الذي قد يتعرض إليه المحكم، وذلك رغم وجود بعض الجزاءات، كتعرض المحكم إلى دفع تعويضات مقابل الأضرار اللاحقة، أو الالتزام بإعادة المبالغ المالية التي تلقاها مقابل قبوله المهمة التحكيمية،³⁸ إلا أن هذه الجزاءات ليست جزاءات مهنية بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى. هذا

1- مسؤولية المحكم بسبب سلوكه الشخصي

من أهم الأسباب المثبتة لمسؤولية المحكم، والتي تكون بسبب فعله الشخصي ما يلي:

عدم الإفصاح للأطراف عن العلاقات التي تربطه بأحدهم والتي من شأنها التأثير على حيده واستقلاله.⁴⁸

تجاوز الاختصاصات المخولة له، أو عدم احترام قواعد الإجراءات الأساسية مما يسبب ضياعا في وقت الأطراف وجهدهم.

الانسحاب من الإجراءات دون توافر سبب مشروع لانسحابه. الإخلال بمبدأ أساسي من مبادئ التقاضي كالمساواة بين الأطراف، واحترام مبدأ المواجهة مما يؤدي إلى إمكانية بطلان حكم التحكيم.⁴⁹

إذا تسبب في صرف مبالغ كبيرة أثناء سير الإجراءات بما لا يتناسب مطلقا مع قيمة النزاع وظروف التحكيم.

2- مسؤولية المحكم بسبب ارتكابه خطأ في الحكم

خطأ المحكم المثبت لمسؤوليته هو الخطأ الجسيم المقصود بسوء نية، والذي ينتج عنه إحداث ضرر لأحد الأطراف أو كلهم أو للغير. ويختلف تقدير الخطأ بحسب شخصية المحكم، ومدى علمه وثقافته ومستوى خبرته.⁵⁰

ويعد من قبيل الخطأ، أن يصدر المحكم حكمه وهو يعلم بعدم وجود اتفاق التحكيم أو ببطلانه. أو أن يصدر حكمه بعد انتهاء ميعاد التحكيم وهو على علم بذلك. أو أن يتسبب في بطلان حكم التحكيم بسبب إهماله أو خطئه الجسيم لعدم احترامه لإجراءات تشكيل محكمة التحكيم المحددة اتفاقا أو قانونا. كما يعتبر من قبيل الخطأ الجسيم، إصدار حكم التحكيم دون مراعاة اتفاق الأطراف، لاسيما ما يتعلق بالقانون واجب التطبيق على الإجراءات وموضوع النزاع، فمسؤولية المحكم تثبت في هذه الحالة بسبب عدم احترام المحكم لأحد التزاماته الأساسية، والذي يتمثل في ضرورة التقيد باتفاق الأطراف. كما أن عدم احترام النظام العام من قبل المحكم في إصدار حكمه يعد خطأ من شأنه ترتيب مسؤوليته، مثال ذلك أن يحكم المحكم في نزاع يخرج عن اختصاصه، أو أن يحكم

من المهم أولا أن نشير إلى أن القضاء الوطني بصفة عامة، والقضاء الفرنسي بصفة خاصة، يبدي كراهية لممارسة أية رقابة قضائية على مؤسسات التحكيم، باعتبارها هيئات غير تابعة للسلطة القضائية في الدولة.

لكن هذا الوضع يجب ألا يحول دون تقرير مبدأ مسؤوليته بصورة مطلقة. كما أن وجود شرط الإعفاء المسبق من المسؤولية ضمن لوائح العديد من مؤسسات التحكيم أمر مخالف للقانون، وذلك تطبيقا للقواعد العامة التي تقرر أن الاتفاق المسبق على الإعفاء من المسؤولية يعتبر من قبيل الغش. وعليه لا يجوز الاتفاق المسبق على التنازل عن مسؤولية هذه المراكز بشكل كلي. بينما، يجوز للأطراف الاتفاق على تنظيم قواعد المسؤولية، إذا لم يتم تنظيمها من قبل مؤسسة التحكيم. أما إذا كانت منظمة مسبقا من قبل هذه الأخيرة، فإنه يجوز الاتفاق على تعديلها بطريقة تتناسب ومستوى مسؤولية القضاة.⁴⁶

لهذا نرى أنه تحقيقا لفعالية حقيقية للتحكيم، وجب أن يتم توحيد معايير وأسباب وحالات مسؤولية مؤسسات التحكيم باعتبارها مسؤولة عن الأخطاء الإدارية والتنظيمية والتعاقدية التي قد يرتكبها القائمون على هذه المؤسسات، أو العاملون تحت لواءها. وهو الأمر الذي يتماشى مع الالتزام ذو الطابع العقدي الذي يقع على عاتق هذه المؤسسات، والذي استحققت مقابلا لتنفيذه أتعابا ضخمة.⁴⁷

الفرع الرابع

الحالات المثبتة لمسؤولية المحكم

بعد أن تناولنا في الجزئيات السابقة مدى إمكانية مساءلة المحكم، وطبيعة هذه المساءلة، وجب علينا أن نحيط بالحالات التي يمكن على أساسها القيام بذلك.

وبما أن المحكم شخص طبيعي يقوم بعمل ذو طابع قضائي، نقسم الحالات التي تقوم بشأنها مسؤولية المحكم إلى طائفتين؛ تتعلق الأولى بالسلوك الشخصي للمحكم، بينما تتعلق الثانية بالحكم الذي يصدره.

في مسألة لا يجوز الاتفاق على حلها بطريق التحكيم.⁵¹

الفرع الخامس

جزء قيام مسؤولية المحكم

إذا ما توافرت الشروط اللازمة لقيام المسؤولية بصورة عامة ، وجب توقيع الجزاء القانوني المناسب لها. هذه القاعدة العامة تنطبق كذلك على مسؤولية المحكم. فإذا تحققت هذه المسؤولية، تحمل المحكم التبعات التي قد ترتبها من جزاءات تختلف باختلاف طبيعة المسؤولية التي قامت في حقه. فيختلف بذلك الجزاء الممكن توقيعه عليه باختلاف نوع المسؤولية القائمة.

وإلى جانب ما تنص عليه القواعد العامة في المسؤولية فيما يتعلق بالجزاء ، نجد صورا أخرى تنفرد بها بمسؤولية المحكم. في هذا السياق ، وتفصيلا لهذه الفكرة نفرق بين صور الجزاء المحددة في القواعد العامة للمسؤولية ، وصور الجزاء الخاصة بمسؤولية المحكم ، وذلك ضمن النقطتين التاليتين:

أولا: صور الجزاء المحددة وفقا للقواعد العامة للمسؤولية

نبين في هذه النقطة كلا من الجزاء المدني والجزاء الجنائي الممكن توقيعه على المحكم عند ثبوت مسؤوليته المدنية أو الجزائية:

1- الجزاء المدني

يتمثل الجزاء المدني الممكن توقيعه على المحكم في حال ما إذا ثبتت مسؤوليته ، في دفعه لتعويض نقدي يجبر به الضرر الذي تسبب فيه. وقد كانت محكمة باريس في قضية Raoul Duval قد أصدرت أول حكم قضائي يلزم المحكم بدفع تعويض عن الأضرار التي ألحقها بأطراف النزاع.⁵² سواء كانت هذه الأضرار مادية أو معنوية.

ويكون الضرر معنويا ، في حال ما إذا ما أفشى المحكم أسراراً اطلع عليها بوصفه محكما في النزاع المطروح أمامه. فمن الأسباب التي تدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى التحكيم سرية الخصومة التحكيمية ككل. ذلك أن العلانية التي تعد من ضمانات التقاضي ، قد تضر بالتجار لأنها قد تتسبب في إفشاء أسرارهم الصناعية أو التجارية التي يحرصون على إخفائها.⁵³

فإذا لم يحرص المحكم على كتمان هذه الأسرار ، يكون قد ارتكب خطأ يضر بأحد الأطراف أو كلهم مما يرتب مسؤولية المحكم ويوجب التعويض للمتضررين. ومن المهم أن نوضح هنا أن هذا الإفشاء قد يرتب المسؤولية ، لكنه ليس سببا لإبطال حكم المحكم.⁵⁴

كما قد يحكم على المحكم بدفع التعويض للأطراف إذا ما تسبب في رده. ويتحقق ذلك ، عندما يعتمد المحكم إخفاء الظروف التي تمس بحياده واستقلاله ،⁵⁵ وتم اكتشاف هذه الظروف قبل صدور حكم التحكيم. لأن الأمر يختلف إذا ما كان وقت اكتشاف سبب الرد بعد صدور حكم المحكم ، ففي هذه الحالة يكون الجزاء إبطال الحكم الصادر عنه.⁵⁶

ويستحق التعويض للأطراف في الحالة الأولى – الاكتشاف قبل صدور حكم التحكيم- ، على أساس أن في تعمد إخفاء المحكم لوجود أسباب قد تؤدي إلى رده ، إهدارا للوقت والمال. فلو أن المحكم كان قد أفصح عما قد يمس بحياده أو استقلاله ، لأمكن تقاضي بطلان حكم التحكيم. وذلك ، إما بقبول الأطراف هذا الوضع ، أو بتعيين محكم جديد بدلا عنه. وفي كلتا الحالتين ، كان من الممكن تقاضي بطلان حكم التحكيم بسبب المحكم. لهذا ، وجب تحميله النفقات والمصاريف التي تكبدها الخصوم ، لكونه أهدر وقتهم ومالهم بفعله الخاطئ وعدم كشفه عن هذه الظروف.⁵⁷

2- الجزاء الجنائي

إذا شكل عمل المحكم فعلا يعاقب عليه القانون الجنائي ، كأن يقوم مثلا بتزوير وثائق رسمية ، أو يستعمل هذه الوثائق وهو على علم بأنها مزورة ، أو إذا ما قام بتلقي رشوة⁵⁸ بمناسبة ممارسة مهمته التحكيمية ، فإنه في هذه الحالة يعد مرتكبا لجريمة يعاقب عليها قانون العقوبات. ويجب أن تطبق عليه العقوبات التي يحددها هذا القانون ، دون أن يتمتع في هذه الحالة بالذات بأية حصانة ممكنة.

وتجدر الإشارة هنا ، إلى إنه من الناحية الواقعية لم تثبت حالات المسؤولية الجنائية للمحكم إلا نادرا.⁵⁹ ولعل ذلك راجع إلى أن الأطراف عند اختيارهم للمحكمين ، فإنهم يحرصون على أن تتوافر فيهم يقع عليهم الاختيار إلى جانب الخبرة الفنية والقانونية طبعاً، السمعة الطيبة والسيرة

جديد.⁶³

أما إذا اكتشفت المخالفة بعد صدور حكم التحكيم، وتبين أن هذا الأخير قد صدر عن أشخاص لا تتوافر فيهم الشروط المطلوبة اتفاقاً أو قانوناً، فإن الجزء هو بطلان هذا الحكم إذا كان صادراً في الجزائر،⁶⁴ أو وقف تنفيذه،⁶⁵ إذا صدر خارجها عن طريق الطعن بالاستئناف في أمر تنفيذ حكم التحكيم التجاري الدولي.⁶⁶

ورغم أننا نتفق مع كون بطلان حكم التحكيم جزءاً من منظماً ومتفقاً عليه كنتيجة لقيام مسؤولية المحكم. إلا أننا نؤيد الرأي القائل بأنه من الناحية العملية، قد يتجاوز المحكم حدود سلطاته، ويرتكب أخطاء جسيمة تؤدي إلى الإضرار بأحد الأطراف. فيكون حكم المحكم المبني على خطأ جسيم، مشوباً بعيب جوهري قد يؤدي إلى إبطاله. إلا أن هذا الجزء، وإن كان جزءاً قانونياً ترتب نتيجة وجود عيب في خصومة التحكيم، ورغم أنه يحقق مصلحة المتضرر من الحكم بإبطال هذا الأخير. إلا أنه لا يمس المحكم بأية صورة، ولا يغطي كافة الأضرار اللاحقة بالأطراف، لاسيما مصاريف التحكيم وإهدار الوقت والمال طيلة الفترة الزمنية التي كانت الخصومة فيها قائمة.⁶⁷

لهذا توجب البحث عن مسؤولية المحكم عن الأضرار التي تلحق الأطراف بصفة مستقلة عن دعوى بطلان حكم التحكيم. لتبرز هنا فكرة المسؤولية القانونية للمحكم كجزء واقعي، يعبر عن ضرورة احترام القيم الأخلاقية، ويستجيب لنداء العدالة ويضمن سلامة مسلك المحكم.⁶⁸

2- رد المحكم

يعتبر رد المحكم جزءاً فعالاً يضمن حماية المحتكم بصفة وقائية ضد خطر تحيز المحكم وعدم استقلاله.⁶⁹ فالرد جزء يوقع في حالة قيام مسؤولية المحكم على أساس إخلاله بالتزامه بالحياد،⁷⁰ وهو العقوبة الطبيعية لذلك.⁷¹ فحياد المحكم واستقلاله وإفصاحه عن كل ما قد يؤثر على نزاهته، يعتبر شرطاً أخلاقياً والتزاماً مهنيًا، يؤدي الإخلال به إلى جزء قانوني، يكفل للمحتكمين حقوقهم وللتحكيم هيئته.

وقدثار جدل فقهي حول الأسباب التي يمكن بناء عليها رد

الحسنة. فلا نتصور بذلك إمكانية ارتكاب المحكم لفعل معاقب عليه جنائياً، إلا إذا كان ذلك بالتواطؤ من أحد الأطراف، أو ربما بدافع تحقيق المصلحة الشخصية للمحكم.

ثانياً: صور الجزء الخاصة بمسؤولية المحكم

يمكن أن نجتمع صور الجزء التي تطبق عند قيام مسؤولية المحكم فيما يلي:

1- بطلان حكم المحكم

بداية نقصد ببطلان حكم المحكم النتيجة الطبيعية لقبول دعوى البطلان كطريقة طعن أصلية في حكم التحكيم، ولا نقصد بهذا البطلان كجزء قانوني لمسؤولية المحكم ببطلان عقد التحكيم بين المحكم والأطراف.

وقد أخذت تشريعات دول النظام الأنجلو أمريكي بالبطلان كجزء قانوني وحيد لإخلال المحكم بالتزامه بالحياد،⁶⁰ وهي القوانين التي تتسم بمد نطاق حصانة المحكم من المسؤولية إلى أبعد الحدود. فجعلت بذلك الجزء الوحيد الممكن تطبيقه عند إخلال المحكم بالتزامه هو بطلان العمل القضائي الذي قام به وهو حكم التحكيم.

كما أخذت التشريعات اللاتينية كذلك ببطلان حكم التحكيم كجزء لإخلال المحكم بالتزاماته، ضمن حالات محددة يمكن بناء عليها الطعن المباشر ضد هذا الحكم.

فالمحكم يباشر مهمته بما أوتي من سلطة ناتجة عن العقد التحكيمي المبرم بينه وبين الخصوم الذين ينتظرون منه إظهار مستوى ومهارات معينة. فإن أخل هذا الأخير بأحد واجباته، طبقت عليه القواعد التشريعية التي تهدف إلى معالجة القصور والمخالفات المحتملة، عن طريق إبطال حكم التحكيم،⁶¹ وإزالة آثاره القانونية.

وبالنسبة للقانون الجزائري، فمن المهم أن نبين أثر الوقت الذي وقعت فيه مخالفة الشروط الواجب توافرها في المحكم على الجزء؛ فإذا وقعت المخالفة في مرحلة ما قبل صدور حكم التحكيم فإن الأثر المترتب على مخالفة الشروط الواجب توافرها في المحكم - حسب جانب من الفقه-،⁶² يقتصر على بطلان التعيين الذي أجراه الأطراف، ويكون لأي منهم الحق في اللجوء إلى المحكمة المختصة للقيام بتعيين محكم

يلحقه تعويض مالي.⁷⁷ ومن جانبنا نؤيد هذا الفرض ، على أن يتم الفصل بين الجزأين ، فلا يستحق التعويض إلا إذا قامت مسؤولية المحكم المدنية ، سواء كانت عقدية أم تقصيرية ، فلا يكون التعويض جزاء تبعا للرد أو العزل .

4- الحرمان من استحقاق الأتعاب

يلتزم المحكم عند قبوله المهمة التحكيمية ، بالسبر في إجراءاتها إلى حين إصدار حكم تحكيمي ينهي النزاع الذي تم اللجوء بشأنه إلى التحكيم. لهذا ، يمكن اعتبار أن كل انسحاب غير مبرر من قبل المحكم ، هو انسحاب ضار للأطراف ، لأنه يوقف المسار الطبيعي للعملية التحكيمية ، أو على الأقل يعرقله ، مما يكلف الأطراف المتنازعة ضياعا للوقت وربما المال أيضا .

لهذا قررت مختلف التشريعات قواعد الاستبدال المحكم عند انسحابه أو عزله ، بغية التخفيف من الأضرار التي قد تلحق بالأطراف جراء هذا الانسحاب أو العزل.⁷⁸ هذا الحل قد يفيد إذا ما كانت عملية التحكيم في بدايتها ؛ أما إذا كانت العملية في مراحل متقدمة ، فإن المحكم الجديد الذي حل محل المحكم المنسحب ، ملزم بإعادة الإجراءات. كما أنه سيستغرق وقتا لاستيعاب عمل المحكم الذي خلفه ، وليحيط بكافة معطيات النزاع. هذا التأخير الذي تسبب فيه المحكم المنسحب ، قد يضر بأحد أو كل أطراف النزاع ، وبما أنه لم يكمل المهمة المسندة إليه فإنه يحرم من الأتعاب التي يكون قد تلقاها كلها أو جزء منها مسبقا.⁷⁹

5- المنع من ممارسة التحكيم

تعتمد بعض مراكز التحكيم هذا الجزاء ، عن طريق شطب اسم المحكم من قائمة المحكمين المعتمدين لدى المركز.⁸⁰ ويعتبر هذا الجزاء جد فعال ، من حيث عدم إتاحة الفرصة أمام المحكم الذي يخالف قواعد العمل التحكيمي السليم ، لأن يتمكن من إعادة التصرفات التي قامت بشأنها مسؤوليته . هذا الوضع سيشجع المتعاملين الاقتصاديين على اللجوء إلى تحكيم المراكز التي تعتمد هذا النوع من الجزاءات ، لثقتهم بأن نزاعهم سيعرض على محكم يتمتع بكل الصفات الضرورية لضمان جدية وحسن سير الخصومة التحكيمية .

لكن ما يعاب على هذا الجزاء ، أن المحكم المشطوب يمكنه

المحكمين ، وهل تطبق في ذلك أسباب رد القضاة ، نظراً للتشابه القانوني والعملي بين مهمني القضاء والتحكيم ؟ ذهبت بعض التشريعات ، وجانب من الفقه إلى القول بوجود تطبيق حالات رد القضاة على المحكمين. إلا أن الراجح فقهاً والشائع قانوناً ، أن أسباب رد المحكمين تستوعب أسباب رد القضاة ، إضافة لأسباب تفرزها طبيعة التحكيم ، ومهمة المحكم الخاصة والتميزة. فكل ما يثير شكوكا حول حياد المحكم واستقلاله ، من ظروف ووقائع ، قد يصلح لأن يكون سببا لرد المحكم. وذلك بقصد تحقيق نوع من التوازن بين حماية المحكم والمحتكم في آن واحد.⁷²

3- عزل المحكم

يعتبر عزل المحكم عن مهمة التحكيم جزاء معترفا به بالإجماع في حال قيام مسؤولية المحكم. ذلك أن أصل العلاقة بين المحكم والأطراف ، هو عقد ملزم لجانبين. فإذا لم يلتزم المحكم بتنفيذ ما يقع على عاتقه من إلتزامات بموجب هذا العقد — اتفاق التحكيم- ، جاز للطرف المتضرر فسخ هذا العقد ،⁷³ تطبيقا للقواعد العامة في القانون المدني.⁷⁷ ويتمثل الفسخ هنا في عزل المحكم عن المهمة المسندة إليه . لكن ما يجب التنبيه إليه ، أن العزل يختلف عن فسخ العقد ؛ ذلك أن الفسخ هو جزاء لعدم تنفيذ أحد المتعاقدين لالتزامه ، وهو ما يعتبر خطأ من جانب المتعاقد الذي أخل بالتزامه. بينما لا يشترط بالضرورة ارتكاب المحكم لخطأ معين حتى يتم عزله .

وقد أصاب المشرع في عدم اشتراط ارتكاب المحكم للخطأ حتى يمكن عزله ، لأن اختيار المحكم يكون عادة لاعتبارات الثقة الشخصية ، فيكون من المنطق أن يعطى الأطراف الحق في عزل المحكم إذا زالت هذه الثقة ، ولو لم يصدر من المحكم خطأ واضح.⁷⁵ فاشترط المشرع فقط أن يكون قرار العزل بإجماع من الخصوم ،⁷⁶ وذلك في أية مرحلة كانت عليها خصومة التحكيم. وبهذا يكون العزل أوسع مجالا من الرد الذي لا تمكن ممارسته إلا إذا توافرت حالات الرد المحددة قانونا .

ويوجد من يرى أن العزل مثل الرد جزاء غير كاف لجبر الضرر الذي قد يلحقه المحكم بالأطراف ، لهذا يقترح ضرورة أن

لا يمكن أن يتمتع المحكم بالحصانة القضائية ، إذا كانت المسؤولية القائمة في حقه مسؤولية جزائية. يتمتع المحكم مقارنة بقاضي الدولة بصلاحيات واسعة. لهذا ، وضمانا لحسن استعمال هذه الصلاحيات ، يجب أن تقابلها إمكانية قيام مسؤولية المحكم عند انحرافه عن طريقة الاستعمال السليمة ، الأمر الذي قد يسبب أضرارا لأحد الأطراف أو كلهم.

تختلف طبيعة مسؤولية المحكم بحسب الزاوية التي ينظر إليه منها في علاقته بالأطراف ؛ فهي عقدية باعتباره طرفا في اتفاق التحكيم ، وهي مهنية باعتباره محكما في نزاع المحتكمين. كما تختلف طبيعتها بحسب العمل الذي كان سببا لقيامها ؛ فهي تقصيرية إذا كان العمل يشكل انتهاكا لقواعد القانون المدني ، وهي جزائية إذا كان الخرق يتعلق بقاعدة جزائية.

يتراوح الجزاء القانوني لمسؤولية المحكم بين الجزاءات التي تحددها القواعد العامة في المسؤولية ، وجزاءات خاصة بمسؤولية المحكم تفرضها طبيعة عمله ومركزه القانوني.

إن تقرير مسؤولية المحكم من شأنه دفع المحكم إلى تحري الدقة في الإجراءات ، وبذل الجهد لتحقيق العدالة بفعالية أكثر لإصدار حكم سليم. وإن صح أن حكم المحكم المعيب يمكن الطعن بإبطاله ، لكن جزاء البطلان هذا يشمل حكم التحكيم فقط فهو جزاء خاص بالحكم وحده ، ولا يرتب أي التزام على عاتق المحكم الذي أصدره ، و ليس فيه تعويض للطرف المتضرر منه.

ومساهمة منا في إثراء هذا الموضوع نقدم التوصيات التالية: نوصي المشرع الجزائري بسن قواعد قانونية تنظم مسؤولية المحكم ضمن النصوص المتعلقة بالتحكيم ، وهو الأمر الذي يختصر الكثير من الجهد والوقت ، ويحدد قواعد يتم العمل بها بمجرد تحقق عناصر هذه المسؤولية.

تقرير قواعد خاصة بمسؤولية المحكم ، تتناسب وطبيعة وظيفته القضائية دون تقييده. ويتحقق ذلك بتحديد الحالات التي تقوم فيها مسؤوليته ، والتي تكون عند إخلاله بالتزاماته الأساسية كمحكم ، وعند ثبوت عدم مشروعية مسلك المحكم في أداء مهمته ، وعند إتباعه أساليب تدليسية أثناء قيامه بمهمته.

أن ينتسب لمركز تحكيمي آخر ، ليباشر التحكيم بصورة عادية. لهذا فإن أفضل جزاء هو أن يتم إدراج أسماء المحكمين المخالفين ضمن قائمة سوداء تشترك فيها كل مراكز التحكيم ، وبهذا يتم إبعاد هذا المحكم نهائيا عن إمكانية تولي مهمة التحكيم ،⁸¹ على الأقل في إطار التحكيم المؤسساتي.

خاتمة

يتضح مما سبق أن مسؤولية المحكم تشكل حلقة مهمة في إنجاح عملية التحكيم ، وتعد صمام أمان لحقوق المحتكمين. لذا وجب وضع قواعد متفق عليها تنظمها وتبين حدودها سواء تعلق الأمر بمسؤولية المحكم الفرد أو مسؤولية مركز التحكيم كشخص اعتباري. ورغم دقة هذه المسألة إلا أنها ستساعد في ازدهار التحكيم بشكل أكبر مما هو عليه اليوم ، وتزيد في إقبال متعاملي التجارة الدولية بصورة خاصة عليه.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الموجزة لمسؤولية المحكم ، إلى مجموعة من النتائج نلخصه في النقاط التالية:

أغفل المشرع الجزائري تنظيم مسؤولية المحكم في النصوص التشريعية المتعلقة بالقواعد العامة للمسؤولية ، وفي النصوص الخاصة بالتحكيم (المرسوم التشريعي 09/93 المتعلق بتنظيم التحكيم التجاري الدولي ، والقانون 09/08 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية).

المحكم شخص طبيعي ، وهو حر في أن يقبل أو يرفض تولي المهمة التحكيمية. لكن قبوله لها يوجب عليه أن يكملها ، وإلا كان مسؤولا عن تعويض الأضرار التي قد تلحق الأطراف نتيجة عدم تنفيذ التزامه بالفصل في النزاع ، وفي الميعاد المحدد.

تباينت اتجاهات الفقه بين اتجاه انجلو أمريكي يرفض تحميل المحكم أية مسؤولية عن أعماله التي يقوم بها بمناسبة مهمته التحكيمية ، واتجاه لاتيني يقر بإمكانية تحميل المحكم هذه المسؤولية.

هذا الاختلاف في مدى تقرير المسؤولية أثر بشكل مباشر على نطاق الحصانة التي يتمتع بها المحكم ؛ فالاتجاه الأول يمنح المحكم حصانة مطلقة ، بينما يورد عليها الاتجاه الثاني مجموعة من القيود.

التحكيم.

تنظيم دورات تكوين وتدريب عامة للمحكمين ، يتم تأطيرها من طرف مختصين قانونيين. ودورات تكوينية خاصة تتعلق بمختلف المجالات التي يشملها التحكيم ، كالتحكيم في منازعات الاستثمار ، ومنازعات العمل ، والملكية الفكرية ويتم تأطيرها من طرف مختصين قانونيين وفنيين ، وهذا قصد تكوين محكمين مختصين في مجالات محددة ، بحيث يلمون بالجوانب القانونية والفنية للنزاع ، ويحققون بذلك مختلف الأهداف التي وجد لتحقيقها التحكيم.

ضرورة بذل جهود دولية للمهتمين بالموضوع ، قصد الوصول إلى صياغة قواعد دولية تنظم الأسس العامة لمسؤولية المحكم ومراكز التحكيم ، مثلما حصل بالنسبة لتنفيذ حكم التحكيم إذ جاءت اتفاقية نيويورك لسنة 1958 وغيرها من الاتفاقيات لحل الكثير من الإشكالات المتعلقة بمسألة التنفيذ. فلم لا يتم السعي لإرساء قواعد تنظم مسؤولية المحكمين ، مما يسمح للمحكم بممارسة وظيفته ضمن إطار واضح ومنظم يبين حقوقه ، وحدود وحالات مسؤوليته بشكل دقيق ، ويحمي حقوق المحتكمين إليه ؟ ما يعزز من مكانة التحكيم كقضاء خاص وأصيل بمنازعات التجارة الدولية.

تقديم الضمانات القانونية للمحكم عن أية دعاوى غير مبررة قد يرفعها ضده أطراف النزاع يطالبون فيها بتحميل المحكم مسؤولية الحكم الذي أصدره. فيتحقق بذلك التوازن بين الحفاظ على ضمانات الأطراف المتنازعة أمام المحكم وبين صون المحكم ومركزه من أي ضغط.

تقرير قواعد تأمين على مسؤولية المحكم ، فإذا صدر حكم بمسؤولية المحكم عن خطأ يوجب التعويض ، التزمت شركة التأمين بدفعه. خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتحكيم التجاري الدولي ، وذلك لما للطابع الدولي من أثر في العلاقة العقدية بين الأطراف وفي العملية التحكيمية ككل.

اعتماد قائمة إسمية بالمحكمين ، بحيث تظهر فيها مؤهلاتهم ، وخبراتهم. ليتسنى للأطراف التي ترغب في اللجوء إلى التحكيم — خاصة التحكيم الحر- الاختيار السليم والأمن للمحكم. وذلك في إطار اتحادات مهنية للمحكمين.

بالنسبة للتحكيم المؤسساتي ، يجب أن يتم التمييز بين حدود مسؤولية المحكم ومسؤولية مركز التحكيم. ويتحقق ذلك بتحديد الحالات التي تقوم فيها مسؤولية المحكم ، والتي تكون عند ارتكابه لخطأ جسيم. والحالات التي يتحمل فيها مركز التحكيم هذه المسؤولية ، والتي تتعلق أساسا بسلطته في اختيار المحكم ، وفي تنظيم ورقابة حسن سير إجراءات

الهوامش

- 1 محمد عادل عبد الرحمن ، "المسؤولية المدنية للأطباء وتطبيقاتها" ، رسالة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، مصر ، 1985 ، ص 26.
- 2 أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون التحكيم التجاري الدولي والداخلي ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2004 ، ص 120 وما بعدها.
- 3 Ph.fouchard, E.Gaillard, B.Goldman, Traité de l'arbitrage commercial international, Delta, Liban, Litec, Paris, 1996, p.906.
- 4 أبو العلا النمر ، المركز القانوني للمحكم في خصومة التحكيم ، الطبعة الأولى ، ص 130.
- كذلك: ماهر محمد حامد ، "دور المحكم في التحكيم التجاري الدولي و مسؤوليته القانونية" ، دراسة مقارنة ، مجلة الجامعة الخليجية ، المجلد 1 ، العدد 2 ، البحرين ، 2009 ، ص 136.
- 5 أبو العلا النمر ، مرجع سابق ، ص 131. كذلك: ماهر محمد حامد ، مرجع سابق ، ص 137.
- 6 أبو العلا النمر ، مرجع سابق ، ص 131. كذلك: ماهر محمد حامد ، مرجع سابق ، ص 137.
- 7 هدى مجدي عبد الرحمان ، دور المحكم في خصومة التحكيم وحدود سلطاته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997 ، ص 390.
- 8 أبو العلا النمر ، مرجع سابق ، ص 133. كذلك: ماهر محمد حامد ، ص 137.
- 9 أنظر: Ph.Fouchard, «Le statut de l'arbitre dans la jurisprudence française », Revue de l'arbitrage, N° 3, 1996, p. 326 et s.
- 10 أبو العلا النمر ، مرجع سابق ، ص 137.
- 11 إياس بن منصور الراعي ، "مسؤولية المحكم في نظام التحكيم السعودي" ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2008 ، ص 932 وما يليها.
- 12 في القانون الجزائري تنص المادة 2/1015 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه: "إذا علم المحكم أنه قابل للرد ، يخبر الأطراف بذلك ، ولا يجوز له القيام بالمهمة إلا بعد موافقتهم."
- 13 أحمد عبد الرحمان الملحم ، مرجع سابق ، ص 251.
- 14 Thomas Saint-Loubert-Bié, «Une analyse comparée de l'immunité de l'arbitre commentaire de l'Arbitration Act 1996 Section 29 à la lumière du droit français ». in : m2bde.u-paris10.fr.
- 15 يعد دعم قضاء الدولة الحديثة للتحكيم كوسيلة لفض النزاعات من أهم الأسباب التي تدعم تمتع المحكم بالحصانة من امكانية المتابعة القضائية بدعوى المسؤولية. أنظر في ذلك: محمد نظمي محمد صعبانة ، مسؤولية المحكم المدنية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008 ، ص 187 و 188.
- 16 محمد نظمي محمد صعبانة ، مرجع سابق ، ص 184 و 186.
- 17 أحمد عبد الرحمان الملحم ، أحمد عبد الرحمان الملحم ، "عقد التحكيم التجاري المبرم بين المحكمين والخصوم" ، مجلة الحقوق ، الكويت ، العدد 2 ، 1994 ، ص 254.
- 18 Ph.fouchard, E.Gaillard, B.Goldman, op.cit, p. 609.
- 19 تنص المادة 34 من نظام غرفة التجارة الدولية على أنه:
- « Ni les arbitres, ni la Cour ou ses membres, ni la Chambre de commerce internationale ou son personnel, ni les comités nationaux de la Chambre de commerce internationale, ne sont responsables envers quiconque de tout fait, acte ou omission en relation avec un arbitrage »
- 20 . G.Canivet, J.Joly-Hurard, « La responsabilité des juges », Revue international de droit comparé, N°4, 2006, p.1049.
- « L'exercice de la justice, en tant qu'expression d'un pouvoir souverain, a toujours été considéré comme ne pouvant pas emporter trop aisément la responsabilité de ceux a qui il était confié »
- 21 ورد في حكم قضائي فرنسي بشأن نطاق مسؤولية المحكم وبالتالي حصانته مايلي:
- « ... que l'ensemble de ces critiques recouvrent implicitement le reproche général fait aux arbitres d'avoir mal jugé ; qu'en ce domaine, sauf à restreindre la sécurité, l'indépendance et l'autorité des arbitres dans des limites incompatibles avec la mission de « trancher » qui leur a été confiée, la responsabilité de ceux-ci ne pouvait être recherchée qu'en cas de faute grave, équipollente au dol, de fraude, ou de connivence avec l'une des parties. »
- تم ذكره في: Ph.fouchard, E.Gaillard, B.Goldman, op.cit, p. 607.
- 22 أنظر: قرار محكمة النقض الفرنسية :

1 ère ch.civ, arrêt no 02 du 15 janvier 2014«...exclu l'existence d'un manquement des arbitres à leur obligation d'impartialité et de bonne foi, a écarté leur responsabilité en l'absence de preuve de fait propre à caractériser une faute personnelle, équi-pollente au dol ou constitutive d'une fraude, d'une faute lourde ou d'un déni de justice... »

القرار منشور في الموقع الإلكتروني: w.w.w.courdecassation.fr.

23 أنظر Marc Henry, Le devoir d'indépendance de l'arbitre, L.G.D.J., p.220.

24 أنظر في ذلك: Diane Sytsma, Responsabilité et immunité de l'arbitre, Le blog du master arbitrage et commerce international, p.p.1 et 2, maci-uvsq.Com مقال متوفر على الموقع

25 وذلك إذا كان التحكيم تحكيمًا حراً «Ad.hoc»

26 ترى الدكتورة سامية راشد في هذه النقطة أن من حق المحكم التنحي عن المهمة دون ذكر الأسباب ودون أن تقوم في حقه أية مسؤولية نظرا لحساسية مهمته وحتى يتمكن من مواجهة أي حرج ناتج عن الضغط الذي قد يتعرض له الإفصاح به. أنظر في ذلك: سامية راشد، التحكيم في إطار المركز الإقليمي بالقاهرة ومدى خضوعه للقانون المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1986، ص 119.

27 تنص المادة 1018 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "يكون اتفاق التحكيم صحيحا ولو لم يحدد أجل إنجائه، وفي هذه الحالة يلزم المحكمون بإتمام مهمتهم في ظرف أربعة (4) أشهر تبدأ من تاريخ تعيينهم أو من تاريخ إخطار محكمة التحكيم. غير أنه يمكن تمديد هذا الأجل بموافقة الأطراف..."

28 أحمد السيد الصاوي، الأسس القانونية للتحكيم الجاري وفقا للقانون رقم 27 لسنة 1997، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 190.

29 أحمد عبد الرحمان الملحم، مرجع سابق، ص 251.

30 صبري أحمد محسن الذيايات، "إجراءات التحكيم التجاري الدولي"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص 204.

31 أنظر Diane Sytsma, op.cit, p. 2.

32 أنظر: Thomas Clay, « L'arbitre », Thèse, Paris 2, Dalloz, Paris, p.708.

33 أبو العلا النمر، مرجع سابق، ص 147 و 148.

34 ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص 141.

35 أحمد هندي، أصول قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص 57.

36 أنظر: Thomas Clay, op.cit, p.714.

37 أنظر: Thomas Clay, op.cit, p.717.

38 محمد الحبيب، "مسؤولية المحكم، دراسة على ضوء التشريع المغربي والتشريع المقارن"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، سلا، المغرب، 2008، ص 66.

39 أنظر: Diane Sytsma, op.cit, p.3.

40 مثالها محكمة التحكيم على مستوى غرفة التجارة الدولية C.C.I..

41 مثالها: المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة.

42 مثالها: محكمة تحكيم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بالجزائر C.A.C.I..

43 تنص المادة 2/1014 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "إذا عينت اتفاقية التحكيم شخصا معنويا، يتولى هذا الأخير تعيين عضو أو أكثر من أعضائه بصفته محكم"

كما تنص المادة 1041 من القانون نفسه على أنه: "يمكن للأطراف، مباشرة أو بالرجوع إلى نظام تحكيم..."

44 هدى محمد مجدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 400.

45 هدى محمد مجدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 401.

46 هدى محمد مجدي عبد الرحمان، مرجع سابق ص 401 و 403.

47 Ph. Fouchard, « Les institutions permanentes de l'arbitrage devant le juge étatique », Rev.de l'arbitrage, 1987, p. 231.

48 تنص المادة 1016 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه "يجوز رد المحكم في الحالات التالية:

أو عائلية مع أحد الأطراف مباشرة أو عن طريق وسيط..." 3- عندما تتبين من الظروف شبيهة مشروعة في استقلاليتها، لا سيما بسبب وجود مصلحة أو علاقة اقتصادية

كما تنص المادة 2/1015 من القانون نفسه على أنه "إذا علم المحكم أنه قابل للرد، يخبر الأطراف بذلك، و لا يجوز له القيام بالمهمة إلا بعد موافقتهم"

49 هدى محمد مجدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 423.

- 50 هدى مُجدي مجدي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 247.
- 51 تعد مخالفة النظام العام الدولي من أسباب بطلان حكم التحكيم التجاري الدولي ، وقد نصت المادة 6/1056 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على هذه الحالة من حالات البطلان إلى جانب حالات أخرى.
- 52 أنظر: T.G.I. Paris, 12 mai 1993, Raoul Duval, Revue de l'arbitrage, 1996, p.411.
- 53 أحمد عبد الرحمان الملحم ، مرجع سابق ، ص 244.
- 54 هدى مجدي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 423.
- 55 تنص المادة 2/1015 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه : "إذا علم المحكم أنه قابل للرد ، يخبر الأطراف بذلك ، ولا يجوز له القيام بالمهمة إلا بعد موافقتهم."
- وتنص المادة 1016 من القانون نفسه على أنه: " يجوز رد المحكم في الحالات الآتية: ... 3. عندما تتبين من الظروف شبهة مشروعة في استقلاله ، لاسيما بسبب وجود مصلحة أو علاقة اقتصادية أو عائلية مع أحد الأطراف مباشرة أو عن طريق وسيط..."
- 56 هدى مجدي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 421.
- 57 أحمد أبو الوفا ، التحكيم الاختياري والإجباري ، الطبعة الخامسة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 320.
- 58 يعد المحكم قائما بوظيفة قضائية ، وهو بذلك يأخذ وصف "الموظف" ، ولا نقصد هنا بمصطلح "الموظف" المفهوم الذي يحدده قانون الوظيفة العمومي ، وإنما نقصد به مفهوم الموظف وفق مقتضيات القانون 01-06 المعدل والمتمم المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، لاسيما المادة 2 منه. تفصيلا لفهوم الموظف في قانون الفساد ، راجع: احسن بوسقبة ، الوجيز في القانون الجنائي الخاص جرائم الفساد جرائم المال والأعمال جرائم التزوير ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ، دار هومة ، الجزائر ، 2006 ، ص 74 وما يليها.
- 59 أنظر: Pierre Boubou, « L'indépendance et l'impartialité de l'arbitre dans le droit OHADA », Revue camerounaise de l'arbitrage, no 09, 2000, p.7. w.w.w.biblio.ohada.org:موقع
- 60 أنظر: Thomas Saint-Loubert-Bié, op.cit.
- 61 أحمد عبد الرحمان الملحم ، مرجع سابق ، ص 251.
- 62 مُجدي بدران ، "المشاكل الخاصة بتشكيل هيئة التحكيم" ، مجلة التحكيم العربي ، العدد 3 ، ص 65.
- 63 تنص المادة 1/1009 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري في هذه النقطة على أنه : "إذا اعترضت صعوبة تشكيل محكمة التحكيم ، بفعل أحد الأطراف أو بمناسبة تنفيذ إجراءات تعيين المحكم أو المحكمين ، يعين المحكم أو المحكمون من قبل رئيس المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها محل إبرام العقد أو محل تنفيذه". ويحكم تشكيل محكمة التحكيم عموما مبدآن أساسيان:
- الأول: أن تكون إرادة الأطراف المرجع الأول والأساسي في اختيار المحكمين ، فإذا اتفق الأطراف على طريقة اختيار المحكمين وجب الالتزام بها اتفاق عليه.
- الثاني: ضرورة مراعاة المساواة بين أطراف التحكيم من حيث اختيار المحكمين ، فلا تكون لأحدهما أفضلية على الآخر ؛ أي أنه لا يجوز أن يكون لأحد المختصين صلاحية تعيين جميع المحكمين ، وهذه قاعدة من النظام العام لا يجوز التنازل عنها إلا بعد قيام النزاع و يترتب على مخالفتها البطلان.
- أنظر في ذلك: منير عبد المجيد ، الأسس العامة للتحكيم الدولي والداخلي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 163.
- 64 تنص المادة 1/1058 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "يمكن أن يكون حكم التحكيم الدولي الصادر في الجزائر موضوع طعن بالبطلان في الحالات المنصوص عليها في المادة 1056 أعلاه". وتنص المادة 2/1056 على أنه: " إذا كان تشكيل محكمة التحكيم أو تعيين المحكم الوحيد مخالفا للقانون".
- 65 تنص المادة 1060 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه: " يوقف تقديم الطعون وأجل ممارستها ، المنصوص عليها في المواد 1055 و 1056 و 1058 تنفيذ أحكام التحكيم."
- 66 تنص المادة 1056 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "لا يجوز استئناف الأمر القاضي بالاعتراف أو بالتنفيذ إلا في الحالات الآتية: ... 2. إذا كان تشكيل محكمة التحكيم أو تعيين المحكم الوحيد مخالفا للقانون..."
- 67 ماهر مُجدي حامد ، مرجع سابق ، ص 138.
- 68 أبو العلا النمر ، مرجع سابق ، ص 138.
- 69 أبو العلا النمر ، المركز القانوني للمحكم في خصومة التحكيم ، الطبعة الأولى ، ص 169.
- 70 Marc Henry, op.cit, p.289
- Philippe Fouchard, Emmanuel Gaillard, Berthold Goldman, op.cit, p.60271
- 72 أبو العلا النمر ، مرجع سابق ، ص 168.
- 73 أبو العلا النمر ، مرجع سابق ، ص 171.

- 74 تنص المادة 1/119 من القانون المدني الجزائري على أنه: " في العقود الملزمة للجانبين ،إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعداره المدين ان يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه ، مع التعويض في الحالتين إذا اقتضى الحال ذلك."
- 75 أبو العلا النمر ، مرجع سابق ، ص 172.
- 76 تنص المادة 3/1018 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "لا يجوز عزل المحكمين خلال هذا الأجل إلا باتفاق جميع الأطراف."
- 77 أبو العلا النمر ، مرجع سابق ، ص 173 و 175.
- 78 راجع نص المادة 1024 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري والتي تحيل إلى المادة 1009 من ذات القانون.
- 79 هدى مجدي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 423.
- 80 أنظر: Diane Sytsma, *op.cit*, p.2.
- 81 أنظر: Diane Sytsma, *op.cit*, p.2.

التلفزيون والتنشئة السياسية للمشاهدين

دراسة ميدانية وتحليلية للبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري

وليدة حداد

جامعة سكيكدة²

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى إسهام التلفزيون الجزائري في التنشئة السياسية للمشاهدين من خلال الوقوف على مضمون البرامج الإخبارية ودراسة مدى ارتباطها بالتنشئة السياسية لجمهور المشاهدين. وقد اعتمدت الباحثة على أداتين لجمع البيانات ، تحليل المضمون لعينة من البرامج الإخبارية (نشرة الأخبار ، برنامج في دائرة الضوء) ، إضافة إلى استمارة الاستبيان التي وزعت على عينة من جمهور المشاهدين ، للتعرف على سلوك الجمهور فيما يتعلق بعادات وأنماط المشاهدة ، ومعرفة آرائهم ومواقفهم من البرامج الإخبارية التي يبثها التلفزيون الجزائري ، وعلاقتها بالتنشئة السياسية للجمهور. وقد أنجزت الباحثة هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2006 إلى شهر جانفي 2008.

الكلمات المفتاحية: التلفزيون ، التنشئة السياسية ، البرامج الإخبارية

Résumé

Les mass media jouent un rôle important dans la socialisation des téléspectateurs. Ils ont aussi un impact sur leurs prises de positions politiques et sociales. Ainsi ils contribuent activement à faire participer les téléspectateurs aux dynamiques de changement et dans le développement durable. En cette ère de modernité et de développement technologique, les mass media, constituent un moyen important de compréhension du système politique en effet ils sont considérés comme des canaux de communication et d'expression en mesure d'enrichir l'opinion publique et les connaissances politiques.

La télévision de par sa large diffusion dans la société algérienne, les images et le son qu'elle propage, contribue à la formation des prises de positions politiques et sociales des téléspectateurs. Elle a aussi un impact sur le changement de leur comportement sociopolitique.

Mots clés : Télévision, Programmes d'information, Socialisation Politique

Summary

Mass media play a major role in educating people, and influence their intellectual leniencies and social and political viewpoints, to make them take part in the change dynamics and durable development.

Television is considered one of the strongest and most influencing mass media the fact that it provides picture, sound and performance makes it an important tool in the making of the people's viewpoints, behaviours and leniencies politically as well as socially.

The Algerian TV in relation to the political and social socialization has tried to develop the news contents at the level of technologies and news programmes volumes and their diversification for the Algerian viewers.

Keywords : News programmes, Political Socialization, Television

مقدمة

تعمل التنشئة السياسية على تهيئة وإعداد الفرد حتى يصبح مؤهلاً لأن يشارك في الحياة السياسية لمجتمعه من خلال تلقينه المبادئ والقيم والمعايير والاتجاهات المشجعة على ذلك في جميع مراحل حياته، لتسهم بذلك في تدعيم المشاركة السياسية التي تمثل مؤشراً مهماً في إحداث التغيير السياسي داخل المجتمع وعاملاً حاسماً في سبيل بناء نسق سياسي اجتماعي متوافق ومتكامل.

وذلك من خلال أدوات ومؤسسات تشارك وظيفياً من أجل تدعيم النسق السياسي وتسخيره لخدمة التنمية الشاملة التي تقتضي بالضرورة تحقيق وعي الأفراد والارتقاء بقدراتهم السياسية من ناحية، وتكثيف حجم الجهود اللازمة لتحقيق النضج في قدرات النظام السياسي ووظائفه من ناحية أخرى. وتعدّ وسائل الإعلام خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي الهائل من أهم مؤسسات التنشئة السياسية، التي تؤدي دوراً ريادياً في كل المجتمعات في تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع وتعميق الوعي بالهوية الوطنية.

ويعد التلفزيون من أقوى وسائل الإعلام وأعظمها تأثيراً، لما يتوفر عليه من خصائص كالصورة الحية المعبرة والصوت. جعلته أداة مهمة في تشكيل اتجاهات ومواقف وسلوكيات الأفراد سياسياً واجتماعياً.

ومع تعاظم الدور الإخباري للتلفزيون، وتزايد معدلات استهلاك الأخبار لدى الجمهور، تعدّ البرامج الإخبارية اليوم من أبرز محتويات التلفزيون وأهمها في خلق رأي عام متبصر وواع بالعديد من القضايا ومنها التنمية وأهدافها من خلال تقييم وتفسير وشرح وتحليل الأخبار، حيث تؤكد البحوث والدراسات في هذا المجال أن الأفراد الذين يشاهدون الأخبار في التلفزيون بصفة مستمرة تكونت لديهم معرفة جيدة بالجانب السياسي، وأصبحوا أكثر احتمالاً للمشاركة السياسية، ومساندة للنظام السياسي أكثر من أولئك الذين لا يشاهدون الأخبار.

وقد شهد المجتمع الجزائري منذ استعادة السيادة الوطنية، تغيرات كلية وجذرية مست دور ووظيفة وهيكل المؤسسات القائمة فيه. والتنشئة السياسية من العمليات المهمة التي

سعت السلطة السياسية الجزائرية إلى تحقيقها في المجتمع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بتجديد كل الأدوات والمؤسسات لنشر الوعي السياسي وبث القيم الوطنية، خاصة التلفزيون الجزائري الذي حاول مسيرة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفت بها البلاد منذ الاستقلال، وأصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية إعداد المواطن الجزائري وتنشئته الاجتماعية والسياسية. حيث سعى كجهاز إعلامي لأداء دور مهم في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ولأسيما بعد أن استفاد من تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وذلك من خلال تطوير المضامين والمحتويات الإخبارية على مستوى التقنيات وحجم البرامج الإخبارية وتنوعها، لتزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات عن الأحداث والوقائع والقضايا المحلية والدولية، التي تعبر عن ثقافة المجتمع وتقاليد وعاداته في مشاهد متكاملة تعتمد على الصوت والصورة والحركة واللون لجذب انتباه المشاهدين والتأثير فيهم لخدمة أهداف الدولة والمجتمع وتحقيق التنشئة الاجتماعية والسياسية السليمة للأفراد على اختلاف فئاتهم العمرية، خاصة في مجتمع نام كان بحاجة ماسة إلى وسائل الإعلام قصد تحقيق التطور ومختلف أهداف التنمية.

وعلى هذا الأساس تأتي هذه الدراسة للكشف عن مدى إسهام التلفزيون الجزائري في تنشئة مشاهديه سياسياً.

أولاً- الإشكالية

تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً وفعالاً في تنشئة الجماهير، والتأثير في اتجاهاتهم الفكرية ومواقفهم السياسية والاجتماعية، من أجل إشراكهم في ديناميات التغيير والتنمية الشاملة، إذ أصبحت في ظل التطور التكنولوجي من أهم عناصر وأدوات النسق السياسي، حيث تسهم كقنوات للتعبير في صياغة مواقف الرأي العام والارتقاء به وبلورة اتجاهاته ومعارفه السياسية.

ويعدّ التلفزيون بما يتوفر عليه من خصائص تكاد تكون متفردة - كالصورة الحية المعبرة والصوت - أقوى الوسائل الإعلامية في تشكيل الاتجاهات والمواقف، وجزء لا يتجزأ من العملية التي تستهدف الفرد في مجال تنشئته سياسياً

ج- اتجاهات المشاهدين نحو البرامج الإخبارية فيما يتعلق بدورها في التنشئة السياسية.

ثانيا- تحديد مفاهيم الدراسة

تعد عملية تحديد المفاهيم خطوة أساسية من خطوات البحث العلمي، إذ كلما كان تحديدها تحديدا دقيقا أدى ذلك إلى فهم موضوع البحث ومتغيراته، مما يساعد على تحقيق أهداف الدراسة، ونظرا لأهمية هذه الخطوة فقد تم تحديد المفاهيم الأساسية التي يتمحور حولها موضوع هذه الدراسة، وهي: التلفزيون، البرامج الإخبارية، النشرة الإخبارية، المجلة الإخبارية، والتنشئة السياسية.

1- التلفزيون (télévision)

أ- من الناحية التقنية

ورد في معجم المصطلحات الإعلامية ما يلي: "تتكون كلمة (télévision) من كلمتين هما "télé" ومعناها من مكان بعيد والثانية هي "vision" ومعناها الرؤية، أي أنه نقل الصور والمرئيات من بعيد"¹.

ويعرف التلفزيون بأنه "مجموع طرق وتقنيات مستعملة للنقل الآتي للصور الثابتة أو المتحركة" كما يعرف بأنه "وسيلة لنقل المرئيات والأصوات الناشئة عنها أو المصاحبة لها من مكان إلى آخر، في شكل موجات كهرومغناطيسية عبر الأثير... ويتم نقل المرئيات والأصوات إلى جماهير في أماكن متفرقة بواسطة أجهزة إلكترونية خاصة"³

ب- من الناحية الأكاديمية

يعرف التلفزيون بأنه "وسيلة اتصال جماهيرية أكثر من مجرد أداة لنقل الأخبار المصورة مسجلة أو مباشرة، عبر الأقمار الصناعية، تتميز بقدرة خارقة على الإقناع والتأثير والسيطرة"⁴، حيث إنها "تقدم لنا الأحداث في مشاهد متكاملة تعتمد على الصوت والصورة والحركة واللون"⁵

2- البرامج الإخبارية

تعرف البرامج الإخبارية بأنها "تختص بشرح وتفسير الأحداث والتعليق عليها. وتتولى الإدارة المركزية للبرامج الإخبارية والتبادل الإخباري إعداد وتقديم البرامج الإخبارية"⁶،

واجتماعيا وتشكيل وجدانه وبلورة ثقافته.

وتعد التنشئة السياسية عن طريق التلفزيون في الدول النامية وخاصة في عصر تكنولوجيا الاتصال والقنوات الفضائية من أهم العمليات في إعداد الناشئة سياسيا وتعميق الشعور لديها بالهوية والانتماء والولاء الوجداني والفكري والسياسي للمجتمع والدولة.

والجزائر كواحدة من هذه الدول فقد شهد التلفزيون فيها تطورا سريعا خاصة خلال العقدين الأخيرين سواء على صعيد البث أم على صعيد التكنولوجيات المستخدمة أم على صعيد المحتويات والمضامين.

وقد عرفت المضامين والمحتويات الإخبارية تطورا ملحوظا سواء على مستوى التقنيات أم على مستوى حجم البرامج الإخبارية وتنوعها لدفع المشاهد الجزائري على الاهتمام بالشؤون السياسية وخطط التنمية وتهيئته للمشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

وقد تم تحديد مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة التلفزيون الجزائري في التنشئة السياسية للمشاهدين؟

وحاولت الدراسة الإجابة عليه من خلال:

1- الدراسة التحليلية: وتجب عن

ما مدى ارتباط مضمون البرامج الإخبارية بالتنشئة السياسية للمشاهدين؟ من حيث:

أ- موضوعات البرامج الإخبارية.

ب- اتجاهات موضوعات البرامج الإخبارية.

ج- وظيفة موضوعات البرامج الإخبارية.

د- الشخصيات المحورية التي تبرزها البرامج الإخبارية.

هـ- القوالب الصحفية المتضمنة في البرامج الإخبارية.

2- الدراسة الميدانية: وتجب عن

ما مدى تأثير مضمون البرامج الإخبارية على التنشئة السياسية للمشاهدين؟ من خلال:

أ- مشاهدة البرامج الإخبارية.

ب- شكل البرامج الإخبارية ومحتواها.

وتتمثل البرامج الإخبارية في "نشرة الأخبار والتعليقات وبرامج المناسبات والبرامج الخاصة والشؤون العامة والرياضية"⁷

3- النشرة الإخبارية

تعرف النشرة الإخبارية بأنها "البرنامج الإخباري الذي يقدم في أوقات محددة ثابتة يوميا على خريطة المحطة الإذاعية أو القناة التلفزيونية التي تقدمها، وتضم في مضمونها كافة أشكال تقديم الخبر من رسالة من مراسل بشكل فوري من موقع الخبر سواء على الهواء مباشرة أو مسجل، وسواء كانت هذه الرسالة صوتية فقط أو صوتية ويظهر خلالها المذيع، أو مصحوبة بمادة إخبارية أو أكثر من شكل معا. وكذلك يمكن للنشرة في التلفزيون أن تضم تقريرا إخباريا، أو تستضيف إحدى الشخصيات أو الخبراء داخل الاستوديو للتعليق على خبر أثناء النشرة، كما تضم المذيع الإخباري الذي يقرأ النشرة سواء بمصاحبة مادة فيلمية إخبارية أو بدونها"⁸

وتعرف بأنها "العرض الإخباري الذي يقدم للمشاهد على شاشة التلفزيون على الهواء مباشرة، ويعتمد هذا العرض أساسا على "الخبر" الذي يتوافر - فيه بالإضافة إلى العناصر المرئية - العناصر التالية أو أحدها على الأقل: الحادثة - الدقة - الصدق - الاهتمام - القرب"⁹

كما يعرف الدكتور شطاح مُجد نشرة الأخبار المصورة بأنها اصطلاح يشير إلى مجموع الأخبار والتعليقات والتحقيقات والأحداث، تقدم في فترة زمنية معلومة، بهدف الإعلام والشرح والتفسير لما يقع من أحداث ووقائع باستخدام الصورة والكلمة¹⁰

وتعد النشرة الإخبارية "وحدة أو قالب تليفزيوني تقدم من خلاله أحدث القصص الإخبارية سواء كانت مصورة أو غير مصورة بترتيب معين في وحدة زمنية محددة"¹¹

"وتتكون من 30 دقيقة إلى حوالي 20 موضوع، من 45 ثانية إلى دقيقتين لكل موضوع تكمل بمجلات الأحداث الراهنة التي تتناول موضوع أو عدة مواضيع بعمق"¹²

4- المجلة الإخبارية

تعرف المجلة الإخبارية بأنها "شكل من أشكال البرامج الإخبارية، تتضمن أشكالا مختلفة من الأنواع الصحفية كالخبر والتعليق والتحليل والتقرير والحوار والرأي، وتقدم المعلومة من خلال المقابلات والتحقيقات والمناقشات حول الأخبار والأحداث الجارية بالإضافة إلى عملية الإبراز والتوثيق"¹³

كما تعرف المجلة الإخبارية بأنها "برنامج إخباري يعتمد على الفنون الإذاعية والتلفزيونية في تناول موضوعين أو أكثر من خلالها يتم شرح الأحداث بالوسائل الممكنة"¹⁴

5- التنشئة السياسية

حسب موسوعة العلوم الاجتماعية "التنشئة السياسية هي العملية أو العمليات التي عن طريقها يكتسب شخص ما دورا سياسيا ينسجم انسجاما كبيرا مع الثقافة أو الثقافات السياسية في الوسط السياسي الخاص به"¹⁵ ويقابلها Socialization في اللغة الإنجليزية و Socialisation في اللغة الفرنسية من أصل الفعل To socialize و socialiser على التوالي"¹⁶

وتعرف التنشئة السياسية بأنها عملية تمر بمراحل متتابعة حسب مستويات التطور العاطفي والمعرفي للفرد، حسب التغيرات في بيئته وتنوع خبراته.

ومنه فهي بعد لعملية أكثر اتساعا، بناء الهوية الاجتماعية لكل فرد، متطلبة اكتساب عدد مهم لمجموعة من الرموز الشكلية، لمعايير القيادة، ضمن تلك التي تصور الاتجاهات والسلوكيات السياسية"¹⁷

وهناك من يرى أن التنشئة السياسية، هي التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للقيم والمعارف السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة"¹⁸ وفي مجمل الحديث عن تعريف التنشئة السياسية نجد أن هناك عدة عناصر تسهم في تحديد مفهومها، ويمكن تحديدها بأنها:

هي ببساطة عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية، ولقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية.

وهي عملية مستمرة، بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته من الطفولة وحتى الشيخوخة. وهي عملية تؤدي فيها عملية نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال أدوار رئيسة في

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار نشرة الثامنة لأنها النشرة الرئيسة في التلفزيون الجزائري وتعرض على القنوات الثلاث وبذلك تستحوذ على اهتمام الجمهور ، كما تناول التحليل أيضا برنامج "في دائرة الضوء" لأنه يتناول القضايا الدولية بالتفصيل ، وبذلك يكمل ما تقدمه نشرة الأخبار من مضامين ، حتى يمكن أن تكون نتائج التحليل واقعية ويمكن تعميمها ، خاصة وأنه قد تم ربط تحليل مضمون هذه العينة بعملية التنشئة السياسية.

وقد قامت الباحثة بتحليل عينة من النشرات الإخبارية من خلال تسجيل الأسبوع الإخباري المختار على أشرطة فيديو ، بالإضافة إلى تسجيل برنامج "في دائرة الضوء" ثم القيام بإعادة مشاهدتهما وحساب عدد الموضوعات وزمن كل موضوع ، بالاعتماد على استمارتي تحليل مضمون لعينة الدراسة لجمع البيانات ومن ثم تقييها وتبويبها وإصدار الأحكام بشأنها. وذلك باستخدام وحدتين للقياس هما:

وحدة الموضوع: وهي الأكثر استخداما في بحوث الإعلام ، ويقصد بها الوحدة الإعلامية المتكاملة التي يقوم الباحث بتحليلها ، إذ يتم تصنيف المحتوى -مثلا- إلى موضوعات سياسية ، اقتصادية ، علمية ، اجتماعية... الخ من التصنيفات المعتادة لموضوعات المحتوى ، ويتم بعدها تكرار كل من هذه الفئات مجدولة على كلاً حدة ثم عد تكرار الرصد لكل فئة.

وحدة الزمن: لقياس مدة الموضوع الواحد ، وقد استخدمت الدراسة وحدة الدقيقة.

رابعا. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من الدراسة التحليلية ، استخدمت الدراسة أداة الاستبيان قصد دراسة عينة من جمهور المشاهدين للبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري لمعرفة عادات وأنماط المشاهدة لديهم ، واتجاهاتهم نحو مضامينها وشكل تقديمها وتقييمهم لمساهمتها في التنشئة السياسية للمشاهدين. لأن أداة الاستبيان "تعد من أنسب الأدوات التي تطبق على المبحوثين خاصة المتعلمين ، بالإضافة إلى أنها تحقق إعطاء المبحوثين وقتا أطول وفرصة أفضل للإجابة بحرية واطمئنان

تحقيقها وكذا عملية خلق الثقافة السياسية وتشكيلها. هكذا يتسع مفهوم التنشئة السياسية ليشمل مفهوم السلطة ، والحكم ، وعلاقة الحاكم بالمحكومين وشروط ذلك ، والحقوق والواجبات بين الفرد والدولة ، وعلاقة الفرد بمؤسسات وأفراد المجتمع وقدرته على فهم ذلك كله ، وهكذا بدأت التنشئة السياسية تدخل مضمونا أوسع وهو التنشئة الاجتماعية عامة"¹⁹

ثالثا. الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية

استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المضمون بهدف الكشف عن مضمون البرامج الإخبارية في التلفزيون وما تثيره من قيم وأفكار ومعلومات وأخبار في إطار التنشئة السياسية للمشاهدين.

ويعد تحليل المضمون "أداة منهجية للدراسة الكمية والكيفية لمضمون وسيلة الاتصال فهو أداة للملاحظة ووصف مادة الاتصال ، أداة لاختبار فروض معينة عن مادة الاتصال وأداة للتنبؤ وهنا تظهر أهميته كأسلوب لدراسة الظاهرة محل التحليل في حالتها الديناميكية فهو إذن مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الإرتباطية بهذه المعاني"²⁰ وقد تم الاعتماد على الخطوات الآتية:

- عينة الدراسة

بما أن الدراسة عمدت إلى الموازنة بين تحليل البرامج الإخبارية وارتباطها بالتنشئة السياسية للمشاهدين ، ومعرفة اتجاهات الجمهور نحوها ، فقد عمدنا إلى حصر عينة من البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري ، تتمثل في النشرة الإخبارية الرئيسة وبرنامج "في دائرة الضوء" من خلال تسجيل أعداد متتالية على شرائط فيديو لمدة أسبوع كامل بالنسبة لنشرة الثامنة ابتداء من 2007/03/31 إلى 2007/04/06 ، أما بالنسبة للبرنامج الإخباري الأسبوعي "في دائرة الضوء" استقر الاختيار على شهر أفريل كاملا. واختيار هذه العينة في هذا التاريخ ، لم يكن لغرض التركيز على أحداث أو وقائع بعينها ، لذا فقد كانت عينة دراسية غير قصدية .

ودقة ودون تحيز²¹

وقد تم توزيع الاستمارة على العينة المبحوثة ، وتم الاعتماد على أسلوب الاتصال الشخصي لكي يجيب المبحوث على الأسئلة بطريقة حرة ودون توجيه.

مجتمع البحث وعينته في الدراسة الميدانية

يتمثل مجتمع البحث في الدراسة الميدانية في جمهور البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري من خلال عينة من المشاهدين والمتابعين للبرامج الإخبارية ، ويندرج هذا البحث في إطار بحوث العينات ، لأن مجتمع الدراسة واسع وكبير ، كما أن البحث تحكمه عوامل مادية وطاقات بشرية ، وفترة زمنية لالانتهاء من الدراسة.

وقد أشارت البحوث إلى أن العينة إذا اختيرت اختياراً ممثلاً للمجتمع الأصلي الذي تؤخذ منه فإن ذلك يؤدي إلى توفير طاقات كبيرة كما أنها سوف تأتي بنفس النتائج التي نحصل عليها لو لجأنا إلى طريقة الحصر الكامل خاصة وأن الإحصاء قد بلغ مرحلة التقدم ، الآن يمكن للباحث الاعتماد على العينة الصغيرة ليستخلص منها ما يود استنتاجه من المجتمع الأصلي بدرجة يمكن التأكد منها²² وقد اعتمدت الدراسة الميدانية على العينة القصدية ، وهي "العينة التي تختار عن عمد ما يتناسب مع تحقيق هدف بحثي معين ، حيث يقوم الباحث باختيار مفردات العينة (المبحوثين) في ضوء انطباق سمات أو خصائص معينة عليهم ، ويستبعد أولئك الذين لا تتوافر فيهم هذه السمات"²³ وتم اختيار طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة عنابة باعتبارهم من الشرائح المهمة في العمل الاجتماعي والسياسي ، وذات مستوى ثقافي يسمح لها بالتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة ، وتتميز مفردات العينة بالتجانس من حيث المرحلة العمرية ، درجة التعليم ومكان الدراسة.

ويرى بعض المختصين في المنهجية أنه في حالة تجانس مجتمع البحث فإن كبر حجم العينة ليس له فائدة ، فإذا كانت درجة التجانس كبيرة بين وحدات المجتمع أمكننا الاكتفاء بعينة صغيرة الحجم أما إذا كان التباين كبيراً فمن الواجب أن يكون حجم العينة كبيراً وذلك للتقليل من الخطأ الصدفة

²⁴ لذلك قدر أفراد عينتنا بـ 200 مفردة ، وقد روعي أن تمثل العينة كل مستويات المرحلة الجامعية ، وتم مراعاة تمثيل عينة البحث لمجموع التخصصات الموجودة بالقسم إلا أننا استبعدنا هذا المتغير في عملية تحليل وتفسير النتائج واكتفينا بمتغير الجنس أو النوع الذي كشف عن وجود فروق في العديد من الحالات في اتجاهات أفراد العينة نحو برامج التشعنة السياسية.

خامساً. نتائج الدراسة

توصلت الدراسة عموماً إلى النتائج الآتية :

1- نتائج الدراسة التحليلية لعينة من نشرات الأخبار الرئيسية

أ - نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري تميل إلى اعتماد الأخبار الطويلة والمتوسطة والقصيرة بشكل متقارب ، وهذا في اعتقادنا راجع إلى تنوع موضوعات النشرة ، حيث تأتي الأخبار المحلية في مقدمة النشرة بشكل مطول يتناول أغلبها أخبار الرئاسة والنشاط الوزاري ، وأخبار عالمية متوسطة ، وأخبار قصيرة في جملة مختصرات النشرة.

ب - نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري تميزت بهيمنة الأخبار الوطنية لدورها المهم في ربط المشاهد ببيئته المحلية وتدعيم مفهوم الولاء لديه ، حيث إن تداول أخبار رجال الدولة وتحركاتهم ونشاطات الأحزاب والحكومة يساعد على تنمية الوعي السياسي ، ويؤدي إلى زيادة تطلعات الأفراد إلى المشاركة السياسية والتي تعد من أهم غايات التشعنة السياسية ، لكن على التلفزيون أن يأخذ في اعتباره احتياجات واهتمامات ومشاكل المجتمع الجزائري ، وأن يلقي الضوء على حياة الأفراد ليس في نشرات الأخبار فقط بل في جميع برامجهم ، وحتى نشعرهم بذاتيتهم ، وأن يولي أيضاً اهتماماً بدول العالم العربي وما يحدث بها ، فما يحدث بها أهم للمشاهد الجزائري مما يحدث في باقي دول العالم.

ج - احتلال الأخبار السياسية المرتبة الأولى في نشرة الأخبار بين موضوعات الأخبار وبفارق كبير عن باقي المضامين الأخرى للأخبار ، وأن التوازن مفقود فيما بينها خاصة بين الموضوعات السياسية وباقي الموضوعات ، حيث أن

2- نتائج الدراسة التحليلية لعينة من البرنامج الإخباري الأسبوعي "في دائرة الضوء"

أ - البرنامج الإخباري - في دائرة الضوء - يركز على الموضوعات السياسية، وهذا راجع إلى أن هذه الموضوعات فرضت نفسها على الساحة الدولية في فترة التحليل، وعلى رأسها قضايا الشرق الأوسط، لتكوين الرأي العام المحلي في إطار توجهات الدولة الجزائرية.

ب - البرنامج الإخباري - في دائرة الضوء - يتميز بالطرح السلبي للموضوعات، وهذا راجع لطغيان الموضوعات التي تتضمن الحروب والمشكلات السياسية والاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، خاصة قضايا الشرق الأوسط.

ج - البرنامج الإخباري - في دائرة الضوء - تميز بتنوع الموضوعات من حيث المجال الجغرافي، إلا أنه يجب التركيز دائما على القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية، لأن التعريف بقضايا وطننا العربي يؤدي إلى تركية مفهوم العروبة وروح الانتماء إلى الوطن العربي في نفوس المشاهدين الجزائريين.

د - البرنامج الإخباري - في دائرة الضوء - تميز باعتماد طريقة طرح الموضوع وتقديم وجهات النظر حوله وطريقة طرح الموضوع والدعوى لموقف أو اتجاه معين، ذلك أن تناول القضايا الدولية بالتعليق والتحليل من زوايا مختلفة يعتبر ذا أهمية في تكوين الرأي العام المحلي، وإثارة اهتمام المشاهدين بالموضوعات والأحداث الدولية الراهنة لتكوين موقف تجاهها.

هـ - طغيان الحديث كقالب صحفي في البرنامج الإخباري - في دائرة الضوء -، وهذا راجع لطبيعة البرنامج الذي يعتمد بالأساس على الحوار مع الشخصيات المشاركة في البرنامج لتحليل الموضوعات والتعليق عليها.

و - البرنامج الإخباري - في دائرة الضوء - تميز بتنوع الشخصيات المشاركة في البرنامج لشرح وتحليل الموضوعات من مختلف وجهات النظر، حتى يقف المشاهد الجزائري على ما يحدث بالعالم، كما تمت الاستفادة من تكنولوجيات الاتصال خاصة الأقمار الصناعية في الاتصال بهذه الشخصيات.

المضمون السياسي في نشرات الأخبار يدعم الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه في عملية التنشئة السياسية، إلا أن التوازن بين مختلف الموضوعات ضروري، وبالنظر إلى مضامين الأخبار السياسية الواردة في نشرات أخبار التلفزيون نجد عدم التركيز بصورة كبيرة على قيمة "الديمقراطية"، والديمقراطية في أبسط صورها أن يتاح لجميع الأطراف التعبير عن رأيها بحرية كاملة وهو ما لم تبرزه نشرة الأخبار بشكل كاف، ولم يكن بها سوى آراء الوزراء ورجال السياسة.

د - نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري تركز على الجوانب الإيجابية خاصة في المضامين السياسية للتأثير على اتجاهات المشاهدين، إلا أن الإعلام السليم يجب أن يكون معبرا صحيحا وصادقا عن اتجاهات الجماهير وميولها.

هـ - طغيان الوظيفة الإخبارية على موضوعات نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري نظرا للطابع الإخباري الذي تتميز به النشرة. إلا أنه من المهم التوازن بين وظائف التحليل والتفسير، الإرشاد والتوعية، التثقيف، التعبئة والترفيه ضمن الوظيفة الرئيسة للنشرة وهي الإخبار والإعلام، لما تؤديه من دور في عملية التنشئة السياسية للمشاهدين وتكوين مواقفهم تجاه الموضوعات الإخبارية.

و - نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري تركز على الشخصيات الجزائرية، ومرد هذا اعتماد النشرة على الأخبار المحلية بشكل كبير. فالتركيز على الشخصيات الجزائرية التي اسهمت وتسهم في صنع الأحداث ينمي لدى المشاهد قيمة "الولاء وحب الوطن".

ز - نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري تميزت باعتمادها الكبير على الأخبار المصورة، حيث من المعروف أن قوة التلفزيون تكمن في تركيبته الثلاثية المتفردة وهي نص + صورة + صوتا، وهذا ما يسهم بشكل كبير في التأثير على اتجاهات المشاهدين.

ك - نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري تعتمد بنسبة كبيرة على الخبر كقالب صحفي، ولكنه من المهم التنوع في القوالب الصحفية في النشرة، نظرا لما يتميز به كل قالب والذي يسهم في تكوين مواقف واتجاهات المشاهدين تجاه كثيرا من الموضوعات خاصة المحلية منها.

هـ- تقوم البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري بنشر قيم سياسية متعددة، كالمشاركة السياسية، حقوق الإنسان، المواطنة، الديمقراطية، الحرية والعدالة والمساواة وتأتي قيمة الولاء للوطن في مقدمتها.

و- يشارك الجمهور في حوارات ومناقشات حول الأخبار والقضايا السياسية التي تعرضها البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري بشكل معتبر، مع الأصدقاء والأساتذة وأفراد الأسرة. كما يشاركون في مناقشة المضامين الإخبارية مع مقدمي البرامج، لكن بشكل ضعيف جدا (بنسبة 1.5%)، ويعتمدون في ذلك على البريد الإلكتروني والهاتف.

ز- تحفز مشاهدة البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري على الإطلاع على برامج ومشاريع التنظيمات والهيئات الرسمية بنسبة 63.89%، ثم المتابعة الدائمة لقضايا الوطن بنسبة 15.47%، والانضمام للحزب السياسي المفضل بنسبة 3.57%، وأخيرا على الانضمام إلى تنظيمات طلابية بنسبة 2.78%، في حين لم تبد نسبة 14.29% رأيا.

ك- يسهم التلفزيون الجزائري في التنشئة السياسية للمشاهدين، من خلال الإعلام عن مشاريع الدولة لخدمة المواطن، والدعوة إلى تبني مواقف الدولة إزاء القضايا المتعددة. كما يقدم ثقافة سياسية تسمح للمواطن بتحديد اتجاهه إزاء مختلف الموضوعات. إلا أن انعدام المصادقية أحيانا والديمقراطية في تناول القضايا خاصة الوطنية، وفقدان الموضوعية وعنصر التفاعل مع المشاهد في البرامج الإخبارية من شأنه التأثير سلبا على الدور الإيجابي للتلفزيون الجزائري في التنشئة السياسية للجمهور. لذلك قدم الجمهور جملة من الاقتراحات لتطوير البرامج الإخبارية من أجل التنشئة السياسية في التلفزيون الجزائري، ومن بين أهم الاقتراحات نجد المصادقية، الدقة وتجنب الغموض في طرح القضايا خاصة الوطنية، الموضوعية في تقديم الموضوعات من خلال الاهتمام بمشكلات المواطن والتقليل من الأخبار الرسمية والتركيز على تجديد شكل ومضمون البرامج الإخبارية وضرورة توفر التفاعلية فيها، بالإضافة إلى فتح المجال للقطاع الخاص في مجال الإعلام.

وعموما فإن البرامج الإخبارية استفادت من توظيف التكنولوجيات الجديدة وخاصة الأقمار الصناعية في إثراء مضامينها وتحسين خدماتها الإخبارية. إلا أنه يجب زيادة الاهتمام بالقضايا العربية، على أن يتجاوز هذا الاهتمام أخبار الاضطرابات والصراعات الداخلية إلى مظاهر التنمية والنواحي الإيجابية الأخرى.

ثالثا- نتائج الدراسة الميدانية

كشفت الدراسة عموما عن:

أ- تحتل البرامج الإخبارية من بين البرامج التلفزيونية الأخرى المرتبة الأولى من حيث المتابعة، حيث تحتل نشرات الأخبار المرتبة الأولى، تليها الحصص الخاصة، ثم المواجيز الإخبارية، تليها المجالات الإخبارية، فالبرامج التسجيلية، إلا أنه لا يتم الاكتفاء بالبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري كمصدر للأخبار والمعلومات، بل يتم اللجوء إلى مصادر أخرى تأتي القنوات التلفزيونية في مقدمتها.

ب- تعد مواعيد إذاعة البرامج الإخبارية مناسبة، في حين تعد البرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري متوسطة من حيث المصادقية، طريقة التقديم، الديكور والجنيريك، أما المدة المخصصة للبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري فتعد غير كافية، لذلك طرحت أغلب الاقتراحات ضرورة إنشاء قناة إخبارية متخصصة.

ج- لا يتم الاكتفاء بالبرامج الإخبارية في التلفزيون الجزائري كمصدر للأخبار والمعلومات بنسبة 98.5%، لذلك يتم اللجوء إلى مصادر أخرى، تأتي القنوات التلفزيونية في مقدمتها بنسبة 47.12، ثم الإذاعات بنسبة 20.55%، تليها الصحف بنسبة 13.15%، ثم الانترنت بنسبة 9.59%، والاتصال الشخصي بنسبة 6.85%، وأخيرا الكتب المتخصصة بنسبة 2.74%.

د- تعد المعلومات السياسية التي تقدمها البرامج الإخبارية غير كافية، رغم دورها في توعية المواطن وتشجيعه على الاهتمام ببيئته السياسية، لأنها لا تهتم بأراء المواطن، ولا بقضايا ومشكلاته الفعلية قدر الاهتمام بنشر ما يخدم السلطة السياسية.

خلاصة

أدرك النظام السياسي في الجزائر منذ استعادة السيادة الوطنية إلى يومنا هذا ضرورة الإعداد السياسي للنشئة بصفة تكون فيها هذه العملية كفيلة بربط اتجاه الشعور بالهوية الوطنية والانتماء القومي مترافقا مع اتجاه الولاء الوجداني والفكري والسياسي لهذا النظام. وهذا ما تجسد في الدور المهم الذي قامت به وسائل الإعلام لخدمة مصلحة المجتمع وتدعيم أواصر الصلة بين الفعل السياسي لمؤسسات وأجهزة الدولة والتعامل المتفاعل بإيجاب لدى عامة أفراد المجتمع، خاصة التلفزيون الذي لا يزال الناطق الرسمي للدولة الجزائرية التي سعت جاهدة لتطويره في ظل التطورات السريعة التي تشهدها لكسب ثقة الجمهور، وتشكيل مفاهيمه وتصورات في كافة مسالك الحياة، في سبيل بناء نسق اجتماعي متوافق ومتكامل، خاصة وقد استفاد من توظيف التكنولوجيات الجديدة في إثراء مضامينه وتحسين خدماته الإخبارية، للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للبلاد.

وفي ضوء النتائج السابق ذكرها فإننا نقترح لتحسين دور التلفزيون في التنشئة السياسية من خلال البرامج الإخبارية ما يلي :

- التركيز على المصادقية والموضوعية في تناول المضامين الإخبارية خاصة القضايا الوطنية لتعميق الشعور لدى الأفراد بالهوية والانتماء والولاء الوجداني والفكري والسياسي للمجتمع، ويستلزم ذلك تقديم البرامج الإخبارية التي تعكس قضايا المجتمع ومشكلاته الفعلية.
- أن تعبر المضامين أو البرامج الإخبارية تعبيرا صحيحا وصادقا عن اتجاهات الجماهير وميولها لتدعيم مفهوم الولاء لدى الأفراد، وزيادة تطلعاتهم إلى المشاركة السياسية والتي تعتبر من أهم غايات التنشئة السياسية.
- ضرورة توفر التفاعلية ومشاركة المشاهدين لإبداء آراءهم وطرح استفساراتهم بكل ديمقراطية في البرامج الإخبارية، وإفساح المجال أكثر لمختلف التيارات السياسية لتقديم آراءهم.
- تقديم نشرات خاصة بالأخبار غير مطولة على أن يتبعها متابعة لأهم أحداث تلك النشرة بالشرح والتحليل العميق في برامج إخبارية أخرى مكمله.
- الاستفادة من تكنولوجيات الاتصال خاصة الأقمار الصناعية لتجديد شكل ومضمون البرامج الإخبارية، للتأثير في اتجاهات المشاهدين، والذي من شأنه تحقيق الدور الإيجابي للتلفزيون الجزائري في التنشئة السياسية للمشاهدين.

الهوامش

1. شلبي، كرم، معجم المصطلحات الإعلامية (إنجليزي-عربي). ط 1. القاهرة: دار الشروق 1989، ص 603.
2. Balle, Francis (1998). *Dictionnaire des medias*. Paris : Larousse. 1998, p 246
3. شلبي، كرم، فن الكتابة للراديو والتلفزيون. ط 1. القاهرة: دار الشروق 1987، ص 22.
4. دلبو، فضيل، الاتصال (مفاهيمه، نظرياته، وسائله). ط 1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص 151.
5. معوض، مُجّد، الخبر في وسائل الإعلام. ط 1. القاهرة: دار الفكر العربي، 1994، ص 67.
6. عزت، محمود فريد، إدارة المؤسسات الإعلامية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1994، ص 116.
7. جاد، سهير وسامية أحمد علي، البرامج الثقافية في الراديو والتلفزيون (رؤية إسلامية). القاهرة: مكتبة الآداب، 2003، ص 78.
8. حسين، ماجي الحلواني ومُجّد مهني، مقدمة في الفنون الإذاعية والسمعية. القاهرة: مداخلات تكنولوجيا التعليم، 1999، ص 158.
9. إسماعيل، محمود حسن، التنشئة السياسية (دراسة في دور أخبار التلفزيون). ط 1. القاهرة: دار النشر للجامعات، 1997، ص 117.
10. شطاح، مُجّد، الإعلام التلفزيوني (نشرات الأخبار - المحتوى والجمهور). القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2007، ص 11.
11. مُجّد، خالد مجد الدين، صناعة الأخبار في عصر المعلوماتية (دليل إنتاج النشرات التلفزيونية). ط 1. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع 2005، ص 47.
12. Lamizet, Bernard et Ahmed Silem, *Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et de la communication*. Paris : Ellipses. 1997, p 331
13. عرفة، أحمد عامر، الأخبار والبرامج الإخبارية في الراديو والتلفزيون (رؤية إسلامية). القاهرة: مكتبة الآداب 2003، ص 110.
14. محمود، أدهم (د. ت). الصورة الإخبارية (دراسات في الصحافة المصورة). القاهرة ص 168
15. مان، ميشيل، موسوعة العلوم الاجتماعية. (ترجمة: عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1999، ص 543.
16. Guilbert, Louis , *Grand Larousse de la langue française. Tome 6*. Paris : Larousse. 1997, p 5556
17. Percheron, Annick , *La Socialisation politique*. Paris : Armand Colin , 1983, p8
18. بيومي أسماء غريب، التربية السياسية في أدب الأطفال، دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل. القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2004، ص 27.
19. داود، عبد الباري محمود، التنشئة السياسية للطفل. ط 1. الإسكندرية: توزيع البيطاش سنتر للنشر والتوزيع 2005، ص 32.
20. عبد الحميد، مُجّد، تحليل المضمون في بحوث الإعلام. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1983، ص 20.
21. شفيق مُجّد، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 1998، ص 119.
22. الجوهري مُجّد محمود وعبد الله الخرجي، مناهج البحث الاجتماعي. القاهرة: مطبعة المجد 1980، ص 108.
23. راسم مُجّد الجمال، مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية. القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 2002، ص 132-133.
24. زيان، مُجّد عمر. البحث العلمي ومناهجه وتقنياته. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 278.

دور التوصيات والآراء في تفعيل تدخلات السلطات الإدارية المستقلة

العام خرشو

جامعة سكيكس 2

ملخص

التوصيات والآراء بعدها آليات لتدخل السلطات الإدارية المستقلة هي مظهر من مظاهر تطور التقنية القانونية على المستوى الإجرائي وعلى مستوى مضمون القانون ، والذي تزامن مع التطور الذي شهده العالم منذ عشرينيات على الأقل في جميع المجالات (الاقتصادية ، المالية ، التكنولوجية ، المعلوماتية ، الإدارية ، ومجال الاتصالات) ومازال يشهده. وقد تلاءم هذا النوع من القواعد المرنة مع تدخلات هذه السلطات لأدائها وظيفة ضبط القطاعات ، على الرغم من افتقادها لعنصر الإلزام وهو العنصر الأساس في تركيبة القانون الكلاسيكي ، ولكنها ، في المقابل ، تتمتع بالمصادقية الناتجة عن اقتناع وثقة المعنيين بها بالخصوص والرأي العام بالعموم.

الكلمات المفتاحية : توصيات ، آراء ، ضبط ، مرونة ، قانون مرن.

Résumé

Les recommandations et les avis utilisés comme mécanismes d'intervention des autorités administratives indépendantes constituent des aspects de l'évolution de la technique juridique au niveau procédural et celui du contenu des normes, ce qui coïncide aussi avec l'évolution qu'a connu le monde au cours des deux dernières décennies, un perpétuel développement dans tous les domaines : économiques, financiers, technologiques informatiques, administratifs ainsi que celui des communications.

Ces autorités interviennent afin de faire adapter ce type de règles et pour exercer la fonction de régulation des secteurs, en dépit du fait que ces normes sont dépourvus de l'élément d'obligation, celui-ci est jugé principal dans la composante de la loi classique, toutefois ces recommandations bénéficient d'une crédibilité résultante de la conviction et de la confiance que leur portent en particulier les personnes concernées et l'opinion publique en général.

Mots clés : Recommandations , Avis , Régulation , Souplesse , Soft-Law.

Summary

The Recommendations and opinions as mechanisms of intervention at the disposal of independent administrative authorities, are one of the aspects of technical legal developments at the procedural level, and that of the content of law, which coincides with the development that the world has experienced over the past two decades at least, and continues to experience, in all areas ; economic, financial, administrative, computing and technology, as well as in communications.

This type of flexible rules adapted to the interventions of these authorities to exercise their function of sectors' regulation, even if it is devoid of the element of obligation which is the main element in the component of the classical law, however it benefits from credibility resulting from the conviction and trust of the concerned persons in particular and the public opinion more generally.

Keywords : Recommendations, Opinion, Régulation, Flexibility, Soft-Law.

مقدمة

إذا كان قياس مدى فعالية الصلاحيات الممنوحة لأي هيئة، ومن بينها السلطات الإدارية المستقلة¹، يكون من خلال مدى إلزامية هذه الأخيرة وصرامتها، فإننا سنصل إلى نتيجة مفادها أن منح هذه السلطات أو الهيئات الصلاحيات التنظيمية وإصدار القرارات الفردية التنفيذية سيكون مظهرًا أو مؤشرًا بارزًا على فعاليتها في التدخل. لكن، بالنظر إلى التطور الذي شهدته التقنية القانونية والذي أصبحت بموجبه تركز على آليات وطرق جديدة في صنع القانون، تحول هذا الأخير من قانون وحيد الطرف إلى قانون متعدد الأطراف، من قانون أمر إلى قانون من، من قانون عقلائي (أي مستمد من العقل فكل ما هو عقلي فهو قانوني) إلى قانون براغماتي².

وبالنظر إلى محدودية الصلاحيات الصارمة الممنوحة لمجموع السلطات الإدارية المستقلة، وبالأخص ما تعلق منها بالسلطة التنظيمية. وبالنظر إلى وظيفة الضبط الموكولة لهذه السلطات، والتي تتطلب إشرافًا ومتابعة ورقابة مستمرة ودائمة للقطاعات والسوق، فإن آلية أو صلاحية إصدار التوصيات والآراء أصبحت من أهم الوسائل التدخلية وأكثرها تلاؤمًا مع المهام المسندة لهذه الهيئات، على أساس أنها لا تعد مجرد أعمال استشارية مثل تلك المعتمدة في المجال الكلاسيكي، ولكنها تتمتع بوظيفة خاصة وهي متابعة تنفيذ القوانين والتنظيمات في القطاع الذي تشرف عليه السلطة المستقلة. فما هو دور هذه الوسائل والصلاحيات في تفعيل تدخل السلطات الإدارية المستقلة؟ كيف تلاءمت مع الوظيفة الأساس لهذه الأخيرة وهي الضبط؟ ما هي الخصائص التي تميزها عن نظيرتها في المجال الكلاسيكي؟ وما مدى القوة والمصادقية التي تتمتع بها على الرغم من كونها صلاحيات مجردة من قوة الإلزام؟ ومن أين تستمد هذه الأخيرة؟

سنجيب على هذه الإشكالية من خلال العناصر الثلاثة التالية: العنصر الأول سأتناول من خلاله تطور التقنية القانونية ودورها في تفعيل العمل بالقواعد المرنّة. العنصر الثاني يدرس دور وأهمية التوصيات والآراء في تفعيل تدخلات السلطات الإدارية المستقلة. أما العنصر الثالث فسأبرز من خلاله مدا القوة والمصادقية التي تتمتع بها التوصيات والآراء الصادرة عن هذه

الهيئات في غياب خاصية الإلزام.

أولاً: تطور التقنية القانونية عامل أساس في تفعيل العمل بالقواعد المرنّة

لم تقتصر تداعيات الأزمة التي طالت دولة الرفاه³ التأثير على التنظيم الهيكلي والوظيفي لهذه الأخيرة، بل طال تأثيرها وانعكاساتها بصورة مباشرة مجال صنع القانون في جانبه الإجرائي والموضوعي، وهو ما برز في الجانب الأول من خلال إدخال طرق وأساليب جديدة في وضع القانون بصفة عامة، ارتكزت على إشراك الفرد في عملية سن هذا الأخير من خلال عديد الوسائل من أهمها التفاوض والاستشارة. وفي الجانب الثاني من خلال التحول الذي طال طبيعة القانون في حد ذاته ومضمونه، بتحوّله من قانون صارم، ملزم يعتمد على عنصر الجزاء إلى قانون مرّن متكيف مع الواقع ومتجذر من خاصية الإلزام، تبرز أهم صوره في التوصيات والآراء. فكيف تم هذا التحول على المستوى الإجرائي وعلى مستوى طبيعة القانون؟

1/ تطور التقنية القانونية في جانبها الإجرائي

يبرز تطور التقنية القانونية في الجانب الإجرائي لصنع القانون في إدخال العديد من الوسائل والتقنيات تتمحور حول إشراك المعنيين بالقانون في عملية وضعه من خلال التفاوض معهم واستشارتهم والتحاوّر معهم. ولعل من أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى هذا التحول تطور وعي الأفراد بضرورة إشراكهم بطريقة مباشرة في الحكم سواء على المستوى المركزي أم المحلي واقتناع السلطة السياسية بذلك، وهو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالديمقراطية المشاركة إلى جانب التمثيلية أو النيابية⁴.

ويتم هذا التفاوض من خلال العديد من الوسائل الاستشارية سواء الرسمية من خلال الهيئات والأجهزة الرسمية التي تمثل فئات معينة من المواطنين كالتنظيمات المهنية ومختلف الجمعيات، أم غير الرسمية من خلال استشارة المعنيين بالقانون مباشرة، ويتم ذلك اليوم عبر وسائل الانترنت، أو من خلال عقد المؤتمرات واللقاءات المباشرة مع المواطنين

وإذا كانت الميزة البارزة لهذه الآليات في الإطار الكلاسيكي هي كونها غير منتجة لآثار قانونية ، على اعتبار أنها غير ملزمة ، فإنها في مجال تدخل السلطات الإدارية المستقلة تصحح ضرورة لتلاؤمها مع الوظيفة الموكولة إليها.

وتندرج هذه التوصيات والآراء في إطار ما يعرف بالقانون غير المسمى¹¹، أو الوسائل شبه القانونية¹²، أو الوسائل غير الرسمية للقانون¹³، بحكم عدم وجود نظام قانوني محكم ودقيق يحكمها ويحدد طبيعتها. فكيف تحولت هذه الوسائل التدخلية لدى فئة السلطات الإدارية المستقلة إلى وسائل فعلية ؟ وكيف تلاءمت مع الوظيفة الأساس لهذه السلطات وهي الضبط ؟ للإجابة على هذه التساؤلات سنتناول ضمن هذا العنصر نقطتين أساسيتين: الأولى تتناول طبيعة التوصيات والآراء كأعمال منتجة وفعالية. أمّا الثانية فستتناول تلاؤم صلاحية إصدار التوصيات والآراء مع وظيفة هذه الهيئات وهي الضبط.

1. طبيعة التوصيات والآراء كأعمال منتجة وفعالية

يعتقد العديد من الفقهاء أن التوصيات والآراء ما دامت مجردة من عنصر الإلزام، ومنه غياب الجزاء الذي يمكن أن يترتب على عدم احترامها، فهي إذن مجرد أعمال تدخل في إطار الإجراءات التحضيرية للقانون، مثل تلك المعروفة في المجال الكلاسيكي، وهي الأعمال التي تندرج ضمن إجراءات الاستشارة التي تعتمد عليها بالخصوص السلطة التنفيذية أثناء عملية وضع القواعد سواء كانت مشاريع قوانين أو تنظيمات.

فقد عرّفها الأستاذ M.Gentot بأنها دعوة السلطات الإدارية المستقلة للحكومة أو الإدارة لاتباع سلوك معين أو إجراء تعديل معين أو اقتراح موجه للبرلمان لإجراء تعديل في قانون ما¹⁴. لكنّ كثيرا من الفقهاء يميزون بين التوصيات والآراء التي تصدرها السلطات الإدارية المستقلة ونظيرتها في المجال الكلاسيكي من خلال البعد الفعلي الذي يسمح بإقصائها من الفئة الكلاسيكية وإعطائها قيمة في ذاتها¹⁵. وقد اعتبرها الأستاذ J.Chevallier أنها أبعد من كونها مجرد وظيفة استشارية، حيث يمكن التمييز بين الاستشارة الكلاسيكية التي تصدرها الهيئات الإدارية من جهة، والتوصيات والآراء

لر طرح مشروع قانون معين للنقاش وأخذ الآراء.

وتلجأ الدول الغربية عموما لهذه التقنيات كفرنسا، ألمانيا، بريطانيا وإسبانيا وسويسرا وكذلك كندا وأستراليا⁵. وتتم هذه الآلية بالتشاور والتحاور سواء على مستوى السلطة السياسية أم على مستوى العديد من الهيئات الأخرى كالسلطات الإدارية المستقلة خصوصا في فرنسا⁶. كما وسعت الولايات المتحدة الأمريكية من تطبيق هذه الوسائل من خلال إصدارها قانون الإجراءات الإدارية لسنة 1946 والذي يلزم هذه الأخيرة على إتباع وسيلة التفاوض مع المعنيين بالقواعد التي تصدرها⁷.

2. تطور التقنية القانونية وتأثيرها على طبيعة القانون

أدى إدخال إجراءات التشاور والحوار مع المعنيين بالقانون عموما إلى تراجع خاصية الإلزام، والتي تعد من أبرز خصائص القانون الحديث⁸، فتحول بذلك القانون من قانون صارم إلى قانون مرن. فبعدما كانت الوسيلة الأساس في يد السلطات العمومية لتنظيم أمور الدولة هي إصدار القواعد العامة والأوامر التي تحمل في مضمونها أوامر محددة لأداء عمل والتزام معين، والتي تندرج ضمن تقنية التنظيم القانوني الأمر للسلوكات والتصرفات⁹، أصبحت هذه الأخيرة وغيرها من الهيئات مثل السلطات الإدارية المستقلة تعتمد على قواعد مرنة تفتقد لخاصية الإلزام وتعتمد على التحفيز والإقناع، من خلال الحوار مع المعنيين بتلك القواعد والتي تندرج ضمن إطار التنظيم القانوني غير الأمر للسلوكات والتصرفات، ومن أهم صورها أو أشكالها التوصيات والآراء¹⁰.

ثانيا: دور وأهمية "التوصيات والآراء" في تفعيل تدخلات السلطات الإدارية المستقلة

إذا كانت التوصيات والآراء آليات ووسائل تدخل معروفة في القانون الإداري الكلاسيكي بالخصوص كوسائل استشارية تتمتع بها العديد من الهيئات الإدارية الكلاسيكية أو حتى القضائية كمجلس الدولة، فإنها كوسائل تدخل بمنحها المشرع لمعظم السلطات الإدارية المستقلة – بل حتى إن لم يمنحها إياها تصدرها إن رأت فيها ضرورة - تأخذ معنى آخر وتتمتع بخصوصيات أخرى.

كانوا مؤسسات أم أفراداً أم متدخلين في القطاع على العموم على التطبيق الجيد لتلك القواعد من خلال إصدارها للتوصيات أو الآراء الملائمة، وذلك من دون إهمال الجانب القهري الذي تتدخل بموجبه هذه السلطات من خلال صلاحية إصدار القرارات أو فرض الجزاءات إن تطلب الأمر ذلك في حدود ما تنص عليه قوانين إنشائها.

2 تلازم صلاحية إصدار التوصيات والآراء مع وظيفة الضبط

إن ظهور وتطور نموذج السلطات الإدارية المستقلة جاء بالموازاة مع بداية تطور التقنية القانونية مع بداية سنوات الثمانينيات²¹، حيث أثبت القانون الكلاسيكي الصارم عدم قدرته على مواجهة تطور وتركيب المجتمع وتطور الأخطار فيه نتيجة التطور التكنولوجي الهائل والرهيب في العديد من المجالات، وكذا تجدد احتياجاته ومشاكله بشكل وجدت السلطات الإدارية المستقلة نفسها عاجزة عن مواجهة هذا التجديد من خلال آليات وأجهزة القانون الكلاسيكي وحده²². وفي خضم هذه التطورات وجدت هذه الهيئات نفسها مؤهلة للتدخل في إطار وظيفتين أساسيتين، وهما وظيفة الضبط وحماية الحقوق في القطاعات التي تشرف عليها²³، من خلال مجموعة من الصلاحيات التي منحتها إياها قوانين إنشائها والتي تتدرج في الصرامة بواسطة السلطة التنظيمية²⁴، أو سلطة إصدار القرارات الفردية في إطار رقابتها للسوق²⁵، أو سلطة الفصل في النزاعات²⁶، والأخطر منها سلطة فرض الجزاءات²⁷، إلى المرونة بواسطة التوصيات²⁸ والآراء والمقترحات التي تسهم من خلالها هذه الهيئات في أداء وظيفتها وهي ضبط القطاعات²⁹. وقد عدا الأستاذ Y.Gaudemet في إطار تعريفه للضبط أن من أبرز المعالم المميزة له استعمال قواعد غير أكيدة وغريبة عن الأشكال العادية والكلاسيكية للقانون لتفادي الأوامر واللجوء إلى الاستشارة والتحفيز والإقناع، إنها ليست لغة القانون العادية³⁰. أمّا بعض الفقهاء فقد وصفوا الآراء التي تصدر عن السلطات الإدارية المستقلة أنها شكل جديد لصناعة القانون، وأن المرونة التي تتميز بها التوصيات تتدرج في إطار سلطة

التي تصدرها السلطات الإدارية المستقلة من جهة أخرى، من حيث الجهة الموجهة إليها، ففي النوع الأول توجه غالباً للإدارة، أما في النوع الثاني فتوجه للمواطنين والمعنيين بها في مختلف القطاعات عموماً سواء كانوا متعاملين أم متدخلين.

أما ميزة الفعلية فتشكل العنصر المميز بين التوصية والرأي الاستشاري، حيث تعد التوصيات الصادرة عن السلطات الإدارية المستقلة في الغالب أداة لتبيان كيفية تنفيذ القاعدة القانونية وليست مجرد إجراء يندرج ضمن سلسلة إجراءات تحضير القواعد¹⁶، بينما يبقى جانب من الآراء تقوم من خلالها السلطات الإدارية المستقلة بالدور الاستشاري لدى الحكومة، فهذه الأخيرة لا تتميز بشيء عن مثيلاتها في المجال الكلاسيكي¹⁷.

إذن هناك فئة من الآراء والتوصيات تصدرها السلطات الإدارية المستقلة تشكل فئة جديدة متميزة عن تلك الكلاسيكية، والتي كيفها بعض الفقهاء بالآراء التنفيذية les avis - application بحكم تدخل السلطات الإدارية المستقلة بموجبها في مرحلة تنفيذ القانون¹⁸، مقابل الآراء المنشئة les avis- création لأنها تشارك في مرحلة وضع القاعدة¹⁹، ويصنفها البعض إلى آراء مشاركونية les avis - cooperatif، وهي التي تصدر في إطار المشاركة والتعاون بين مختلف السلطات الإدارية المستقلة في المجالات التي تتداخل فيها اختصاصاتهم وخصوصاً بين مجلس المنافسة ومختلف هيئات الضبط القطاعية²⁰.

لكن هل افتقاد هذه الأعمال لخاصية الإلزام وتأسيسها على عنصر التحفيز والدعوة، يقلل من طبيعتها كعمل تنفيذي؟ يمكن اعتبار من جهة أولاً غياب عنصر الإلزام هو الذي يميز هذه الوسائل عن الوسائل التنفيذية التقليدية التي يكون تدخلها بعد فشل التنفيذ الطوعي أو الاختياري من طرف المعنيين بالقاعدة، بواسطة فرض الجزاءات المختلفة أو من خلال آلية التنفيذ الجبري. فعلى خلاف ما تسعى السلطات الإدارية المستقلة من خلال عملها التدخلي الدائم والمستمر في القطاع إلى تحقيقه، فهي لا تنتظر حتى يحصل الامتناع، وإنما تعمل على الدوام لتحفيز وإقناع المعنيين بالقواعد سواء

التأثير³¹.

إن وظيفة الضبط تتطلب التدخل الدائم والمستمر لمعالجة ومواجهة وقائع وحالات ومعطيات جد متحركة ومتطورة في قطاعات تتميز بالتركيب، فوضع القواعد القانونية بالطريقة الكلاسيكية لم يعد يتلاءم مع طبيعة المشاكل المطروحة، حيث أصبح الأمر يتطلب مواجهة تلك المسائل بصفة وقائية ومستمرة، مع التأسيس على منطق الإقناع بدل الإكراه³². إن وظيفة الضبط تقوم على المحافظة على التوازنات الأساس في القطاعات والحقوق دون الرجوع الدائم إلى التأطير القانوني الصارم، في إطار البحث عن عقلانية أقل صرامة وأكثر مرونة، وعن قواعد تقنية أكثر تأقلمًا وتكيفًا مع الواقع. فمن أين اكتسبت هذه الوسائل قوتها ومصداقيتها مع افتقادها لعنصر الإلزام؟

ثالثًا: قوة ومصداقية التوصيات والآراء في غياب خاصية الإلزام

من أهم المبررات التي دفعت إلى وجود نموذج السلطات الإدارية المستقلة بالإضافة إلى المبررين الأساسيين، الضبط وحماية الحقوق، الخصوصيات التي تتميز بها هذه الهيئات، والتي ارتبطت بمجالات تدخل هذه الأخيرة المتميزة بالتركيب والتطور، والتي تحتك فيها حقوق الأفراد التي أضحت تواجه تهديدات خطيرة بالنظر من جهة للتطور التكنولوجي الذي مس المجالات التي تحتك بها، والذي انعكس من جهة ثانية على التقنية العالية التي تتطلب معارف علمية، اقتصادية، قانونية واجتماعية متطورة³³.

واستطاع نموذج السلطات الإدارية من خلال الخصوصيات التي يتميز بها على خلاف أجهزة الإدارة الكلاسيكية: وهي التشكيلة الجماعية لأجهزتها والتي تضم من بين أعضائها أشخاصًا متخصصين في المجالات التي تشرف عليها هذه الهيئات. بالإضافة إلى اعتماد هذه السلطات في عملها على إشراك الفاعلين والمتدخلين في مختلف القطاعات سواء كانوا متعاملين، شركات، مؤسسات أم أفرادًا في أعمالها التي تصدرها، من خلال طلب آرائهم حولها للوصول إلى اقتناعهم بها واتباعهم لها من دون الحاجة إلى إلزامهم بها.

هذه الخصوصيات منحت التوصيات والآراء التي تصدرها هذه السلطات مصداقية وقوة منبثقتين عن الثقة التي تتمتع بها هذه السلطات لدى الرأي العام. لتوضيح هذه العناصر سنقسم هذا العنصر إلى نقطتين أساسيتين: تتناول الأولى الخبرة والتقنية العالية المتوفرة لدى نموذج السلطات الإدارية المستقلة، أما النقطة الثانية فستتناول إشراك المعنيين بهذه التوصيات في عملية وضعها.

1 الخبرة والتقنية العالية المتوفرة لدى نموذج السلطات الإدارية المستقلة

إن التطور التكنولوجي الذي بدأت مظاهره في الانتعاش منذ عشرينيتين تقريبا، وما زال مستمرا في العديد من المجالات من أهمها الاتصالات، المعلوماتية والمجالين الاقتصادي والمالي من خلال تطور المفاهيم والآليات، قد أدى إلى ضرورة تطور الميكانيزمات والوسائل التي تضبط بواسطتها مختلف قطاعات النشاط في الدولة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أدى ظهور حقوق جديدة لم تكن مكرسة من قبل كالحق في موضوعية وتعددية الإعلام بعد فتح القطاع بكل أشكاله وأنواعه للخصوصية، الحق في المعلومة الصحيحة، الحق في حماية الحياة الخاصة من التجسس³⁴، وكذا تطور الإطار المفاهيمي لحقوق قديمة كحقوق المستهلك في أمنه وصحته³⁵ وحق المواطن في الاطلاع على الوثائق الإدارية التي تهمه، وغيرها من الحقوق إلى إيجاد آليات حماية وتمكين من نوع خاص.

حفز هذا التطور في المجال الحقوقي إلى إنشاء نموذج السلطات الإدارية المستقلة³⁶، وترك مسألة ضبط القطاعات التي تحتك فيها هذه الحقوق وتواجه فيها تهديدات خطيرة لهذه الأخيرة، بحكم ما تمتلكه من خبرة عالية في المجال بسبب:

تشكيلتها التي تضم أشخاصًا متخصصين حسب القطاع الذي تشرف عليه، والذين يملكون مؤهلات علمية سواء في مجال المعلوماتية أم الاتصالات أم المجالات الاقتصادية والمالية. بالإضافة إلى وجود شخصيات من ذوي الخبرات والتجارب من مهنين ومحترفين وغيرهم. هذا التنوع في التشكيلة منح هذه

تستمد بالأساس من الإجماع الذي تحظى به من خلال جعل المعنيين بهذه القواعد شركاء في عملية صنعها من خلال العديد من الوسائل، أهمها الاستشارة والتفاوض، وهو ما وصفه الأستاذ J.Chevallier بالتداول الجماعي الذي ينتج لنا قانونا تفاوضيا يتمتع بمشروعية خاصة مؤسسة على طرق وإجراءات وضعه.⁴⁰

وتجد هذه الآليات والوسائل إلحاحا كبيرا في عملية صنع القانون المرن، ذلك لأنه يفقد لخاصية الإلزام والإكراه، ومنه فمسألة احترامه وإتباعه تتطلب حصول توافق على مضمونه. فإجراءات التفاوض والاستشارة تبدو جوهرية في إصدار التوصيات والآراء، وضرورية لأنها تدعم فعالية تدخل هذه السلطات وتقوي العلاقات بينها وبين المعنيين في القطاعات المختلفة.

وحتى أن بعض السلطات الإدارية المستقلة تشرك المواطنين والفاعلين في القطاع للاستفادة من ملاحظاتهم وتجاربهم، ولا تقتصر هذه المشاركة في مرحلة وضع التوصيات وإنما تمتد إلى مرحلة تنفيذها أو متابعة تنفيذها. ففي تقديمها أو عرضها لحصيلة نشاطها تعمل بعض السلطات الإدارية المستقلة، مثل سلطة الأسواق المالية الفرنسية على إبراز انشغالاتها، بفتح باب الحوار مع المهنيين لمعرفة اهتماماتهم وانشغالاتهم، ولشرح أسباب تدخلاتها من خلال هذه التوصيات والتي تشير فيها إلى أنها تهدف إلى التعريف الجيد بتطبيق النصوص.⁴¹

ويشير بعض الفقهاء إلى أنه ليس من شأن السلطات الإدارية المستقلة اللجوء إلى إجراء الاستشارة مع الفاعلين، لكن وظيفة الضبط الموكولة لها تدعوها إلى تدعيم لجوئها إلى مثل هذه الإجراءات للحصول على فعالية ومصادقية تدخلاتها في السوق وجعلها أكثر تلاؤما مع الواقع.⁴² إن الهدف من إشراك الفاعلين لم يعد يقتصر فقط على ضمان الشفافية الإدارية، بل يهدف إلى الوصول إلى تحقيق فعالية التدخل والتأكيد على أصالة وتميز هذا النموذج من السلطات.⁴³

وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي في تقريره لسنة 2001⁴⁴ أنه من الضروري أن تفتح السلطات الإدارية المستقلة على الرأي العام، حتى ولو كانت المسائل المعروضة تتصف

الهيئات القدرة على التحكم في تلك القطاعات والتطورات التي تشهدها، وسمح لهؤلاء بالتحكم في المعلومة ومنه إصدار قواعد تقنية متلائمة مع واقع القطاع³⁷ إن الخبرة التي تمتلكها هذه الهيئات تستجمعها من عصارة تدخلات دائمة ومستمرة لضبط القطاعات، هذه التدخلات تسمح لها بالإحاطة بكل صغيرة وكبيرة فيها، والتدخل من خلال القواعد التقنية³⁸ أو التوصيات والآراء في الوقت المناسب، دون أن تكون هناك حاجة للسلطة التقريرية (سواء تعلق الأمر بقرارات تنظيمية أم فردية) لعدم ملاءمتها للتدخل في جميع الحالات، حيث تجد هذه السلطات في التوصيات والآراء الوسيلة الأكثر فعالية لمواجهة واقع متغير ومتطور.

رأى أحد الفقهاء أن السلطة السياسية فقدت مشروعيتها تدخلها خصوصا في القطاعات الحساسة (مثل المعلوماتية، قطاع السمع البصري، القطاعات الاقتصادية والمالية وعلى رأسها البنوك، البورصة، الاتصالات والتأمينات) بسبب فقدانها لثقة الرأي العام لوضع كثير من القواعد في مثل هذه القطاعات. فهذه السلطات التي تنشئ هذه الهيئات وتحدد اختصاصاتها من الأفضل لها أن تترك لها مهمة ضبط القطاعات التي كلفت بالإشراف عليها خصوصا في المجالات المتسمة بالتركيب التقني العالي المستوى، بسبب صعوبة التحكم فيه من طرف هذه السلطة السياسية نفسها، وذلك من خلال قواعد جديدة ومختلفة، لكنها تشترك معها في أنها تهدف إلى تعويض انحرافات التنظيم التلقائي للسوق والتنظيم الكلاسيكي المفروض من الدولة بتنظيم تفاوضي قائم على الحوار مع من يخضعون له.³⁹

2إشراك المعنيين بهذه التوصيات والآراء في عملية وضعها بعد التطور الذي شهدته التقنية القانونية، وعلى الرغم من تعميم إجراءات إشراك المعنيين بالقواعد القانونية في عملية وضعها حتى بالنسبة لتلك التي تتمتع بخاصية الإلزام، على أساس أنها تتمتع بقوة الإكراه ولا تحتاج إلى إجراء آخر يدعم قوة إتباعها، فإن القاعدة القانونية لم تعد مشروعيتها مستمدة من كونها قاعدة ملزمة فحسب، إنما أصبحت مشروعيتها

الانترنت من تأثير على اقتناع المعنيين بها ، حيث تجد صدى لأعمالها على مواقعها الالكترونية وممارستها سلطة تأثير معنوية عندما تلجأ للرأي العام ، ومنه تدعيم لمصادقيتها ومصادقية أعمالها ، وهذا ما يميزها عن باقي الهيئات الإدارية التقليدية.

خاتمة

إذا كانت فعالية التدخلات العمومية تتم من خلال إصدار القرارات التنظيمية والفردية الملزمة في الغالب ، فهناك جانب من الوظيفة التي تؤديها الدولة بواسطة نموذج السلطات الإدارية المستقلة لا يتطلب دائما التدخل الصارم ، إنها وظيفة الضبط التي تتطلب الاستمرارية والمرونة في التدخل. وبالنظر للتطور الذي شهدته التقنية القانونية والذي كان عاملا أساسيا في تدعيم التدخل بواسطة التوصيات والآراء ، فقد وجدت فيها هذه الهيئات الوسيلة الملائمة لتفعيل تدخلاتها.

وعلى الرغم من افتقارها لعنصر الإلزام ، لكنها تتمتع بالمصادقية والقوة الناتجتين مباشرة عن:

الخصوصيات التي تتمتع بها السلطات الإدارية المستقلة ، والتي حولتها إلى هيئات أصيلة ومتميزة عن أجهزة الدولة الكلاسيكية ، من حيث تشكيلتها الضامنة لعنصري التخصص والخبرة.

الإجراءات التي تعتمدها هذه السلطات في غالب الأحيان عند إصدارها لهذه التوصيات أو الآراء ، والمتمثلة أساسا في إشراك الفاعلين والمتدخلين والمعنيين بتلك القواعد على العموم في عملية وضعها ، من خلال استشارتهم والتفاوض معهم. وذلك يعدّ تطورا نحو إدارة جديدة تفاوضية وتداولية للتصرفات والسلوكات ، ينتج لنا قانونا آخر يوصف بقانون ما بعد الحداثة.

بالتقنية ، كأن يتعلق الأمر مثلا بمنح التراخيص بالنسبة للهواتف النقالة من الجيل الثالث. فهذه الطريقة معتمدة اعتمادا كبيرا في فرنسا ، حيث قامت سلطة ضبط الاتصالات ببث 20 استشارة عمومية وطلب انتقادات وآراء المواطنين في الفترة ما بين سنة 1996 و1998. وكذلك المجلس العالي السمعي البصري الذي يلجأ كثيرا من خلال الحوار مع مستعملي الراديو والتلفزيون لمحاولة معرفة آرائهم بواسطة موقعه على الانترنت⁴⁵ ، ليس هو فقط بل معظم السلطات الإدارية المستقلة تستعمل مواقعها الخاصة على الانترنت لقيامها بهذه الإجراءات.

كما تلجأ بعض السلطات الإدارية المستقلة إلى الاستعانة بفرق عمل تقوم بتشكيلها لتكون مهمتها الإشراف على عملية التفاوض حول موضوع بعض التوصيات التي ستصدرها هذه الهيئات ، ومن بينها لجنة ضبط الكهرباء التي أنشأت مجموعة عمل الكهرباء لسنة 2007 ومجموعة عمل الغاز لسنة 2007 المكونتين من مختلف المتدخلين والمعنيين في القطاع⁴⁶. وقد استعملت سلطة ضبط الاتصالات هذه الطريقة عند إصدارها لتوصيتها المؤرخة في 2000/11/16 المتعلقة بتطوير الانترنت المحمولة.

كما قد يتم إشراك المعنيين من خلال تواجدهم في التشكيلة الجماعية ، حيث يصف بعض الباحثين هذا الأسلوب بالضبط التشاركي co-régulation. ويكون هذا النوع من المشاركة في غالب الأحيان منصوفا عليه في قوانين إنشائها ، فطبقا لنص المادة 130 من قانون البريد والاتصالات الالكترونية الفرنسي ، تتكون سلطة الضبط من سبعة أعضاء بسبب تخصصاتهم الاقتصادية ، القانونية والتقنية في مجالات الاتصالات الالكترونية ، البريد والاقتصاد الإقليمي⁴⁷.

كما لا ننسى أخيرا ما لنشر هذه الأعمال بالخصوص عن طريق

الهوامش

- 1 تمثل أهم هذه السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر:
- في المجال المالي: - مجلس النقد والقرض الذي أنشئ بالقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الملقى بالأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض، اللجنة المصرفية المنشأة بموجب الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22/07/09 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26/08/10. لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة المنشأة بالمرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 23/05/1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة. لجنة الإشراف على التأمينات المنشأة بموجب القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20/02/2006 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم لقانون التأمينات.
- في المجال الاقتصادي:- مجلس المنافسة المنشأ بموجب الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 25/01/1995 المتعلق بالمنافسة الملقى بأحكام الأمر 03/03 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بالمنافسة. سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية المنشأة بالقانون رقم 03/03 المؤرخ في 05/08/2003 المتعلق بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. الوكالتين المنجيمتين الممثلتين في الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية والوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية المنشأتين بموجب القانون رقم 01/01 المؤرخ في 03/07/2001 المتعلق بالمناجم. لجنة ضبط الكهرباء والغاز المنشأة بموجب القانون 01/02 المؤرخ في 05/02/2002 لمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته المنشأة بالقانون رقم 01/06 المؤرخ في 13/08/2008 المعدل والمتمم للأمر رقم 05/85 المؤرخ في 16/02/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها. وكذلك سلطتي ضبط الصحافة المكتوبة والسمعي البصري المنشأتين بقانون الإعلام رقم 05/12 المؤرخ في 12/01/2012 وخلية معالجة الاستعلام المالي المنشأة بالأمر رقم 02/12 المؤرخ في 13/02/12 المعدل والمتمم للقانون رقم 01/05 المؤرخ في 06/02/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويلهما.
- 2 Jacques Chevallier, l'Etat post –moderne, Droit et société, 2e éd., L.G.D.J, Paris, 2004, p. 121, et Jacques Chevallier, la régulation juridique en question, <http://www.reds.msh-paris.fr>, p.5.
- 3 Jacques Chevallier, l'Etat post –moderne, Op.Cit., pp.158-201.
- 4 Paul Amselek, l'évolution générale de la technique juridique dans les sociétés occidentales, RDP, 1982, pp. 291-292, et Elisabeth Zoller, les agences fédérales américaines, la régulation et la démocratie, RFDA, 2004, p.759.
- 5 وقد استعملت هذه الوسائل أول مرة في فرنسا بخصوص شرعية استعمال المواد المعدلة جينيا "les O.G.M" في مجالي الزراعة والغذاء سنة 1998، ونفس التقنية استعملت سنة 2002 حول موضوع ارتفاع درجة حرارة الأرض ثم حول قانون المياه سنة 2004.
- 6 Martine Lombard, institutions de régulation économique et démocratie politique, AJDA, 14/03/2004, pp. 537-538.
- 7 Elisabeth Zoller, Op.Cit., pp.757-765.
- 8 Jacques Chevallier, l'Etat post –moderne, Op.Cit., p. 85.
- 9 Paul Amselek, Op.Cit., p.287.
- 10 وقد أكد المجلس الدستوري الفرنسي في قراره بتاريخ 01/07/1980 سلطة كل من البرلمان والسلطة التنفيذية في إصدار التوصيات. أنظر : Paul Amselek, Op.Cit., p.289.
- 11 Bertrand Marais, droit public de la régulation économique, p.s.p/Dalloz, Paris, 2004, p.525.
- 12 Laurence Calandri, , recherche sur la notion de régulation en droit administratif Français, préface de Serge Regourd, L.G.D.J, Paris, 2008, pp. 146-149.
- 13 Ibid
- 14 M.Gentot, les autorités administratives indépendantes, 2° éd., Montchrestien, Paris, 1994, p.71.
- 15 Laurence Calandri, ,Op.Cit., pp. 146-149.
- 16 Des fonds, la notion de mesure préparatoire en droit administratif Français, AJDA, 2003, p.12.
- 17 مثل الآراء التي يصدرها مجلس المنافسة طبقا لنص المادة 35 من الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة إذ تنص على أن " يبيدي مجلس المنافسة رأيه في كل مسألة ترتبط بالمنافسة إذا طلبت الحكومة منه ذلك ويبيدي كل اقتراح في مجالات المنافسة". كما أن المادة 36 من هذا الأمر نصت على أن " يستشار مجلس المنافسة في كل مشروع نص تنظيمي له صلة بالمنافسة أو يدرج تدابير من شأنها على الخصوص إخضاع ممارسة

- مهنة أو نشاط أو دخول سوق ما إلى قيود من ناحية الكم، وضع رسوم حصرية في بعض المناطق أو النشاطات. فرض شروط خاصة لممارسة نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات.
- تحديد ممارسة موحدة في مجال شروط البيع. "كما تختص أيضا سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بتقديم الاستشارة فيما يتعلق بالنصوص التنظيمية المتعلقة بالقطاع طبقا لنص المادة 13 من القانون رقم 2000/03 المتعلق بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. وأيضا لجنة ضبط الكهرباء والغاز التي تختص بالمساهمة في إعداد التنظيمات التطبيقية المنصوص عليها في القانون رقم 01/02 والنصوص التطبيقية المرتبطة به طبقا لنص المادة 115 من هذا القانون. ولكنها تبقى على العموم أقل أهمية من سابقتها.
- 18 ومن أمثلتها تلك التي يطلبها المهنيين حول كيفية تطبيق بعض النصوص التشريعية والتنظيمية عندما يتعلق الأمر بمسائل غير واضحة فيها.
- 19 M.Collet, le contrôle juridictionnel des actes des autorités administratives indépendantes, L.G.D.J, Paris, 2003, p.21.
- 20 مثلا من أجل معرفة الممارسات المنافية للمنافسة يتم اللجوء إلى مجلس المنافسة لطلب الرأي، حيث يمكن مثلا لسلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية طلب رأي مجلس المنافسة في أي مسألة تدخل في اختصاصه دون أن يدخل هذا الرأي في إطار عملية وضع قرار معين. ونفس الأمر بالنسبة لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية ARCEP طبقا لنص المادة 10/36 من قانون البريد والاتصالات الالكترونية. أنظر:
- Romain Godet, la participation des autorités administratives indépendantes au règlement des litiges juridictionnels de droit commun : l'exemple des autorités de marché, RFDA, septembre- octobre, 2002, pp. 961-962.
- 21 Paul Amselek, Op.Cit., pp. 275-294.
- 22 J.Chevallier, régulation et polycentrisme dans l'administration Française, la revue administrative, vol., 51, janvier- février, 1998, p.45.
- 23 I.bid., pp.46-47.
- 24 Arnaud Haquet, le pouvoir réglementaire des autorités administratives indépendantes Réflexions sur son objet et sa légitimité, RDP, n°2, 2008, pp.393- 417, José Lefebvre, un pouvoir réglementaire à géométrie variable, in Nicole Décoopman, le désordre des autorités administratives indépendantes. L'exemple du secteur économique et financier, PUF, Paris, 2002, pp.97-109, Rachid Zouaïmia, le pouvoir réglementaire des autorités administratives indépendantes, actes du colloque national sur les autorités administratives indépendantes, université de Guelma, 13-14 novembre 2012, pp. 1-19.
- 25 M.J- Guédon, les autorités administratives indépendantes, LGDJ, Paris, 1991, pp.106-118, Rachid Zouaïmia, les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, éd. Maison Belkeise, Alger, 2012, pp.88-96.
- 26 Rachid Zouaïmia, les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, Op.Cit., pp. 118-151.
- 27 Rachid Zouaïmia, les fonctions répressives des autorités administratives indépendantes statuant en matière économique, revue Idara, n°28, 2004, pp.123-165.
- 28 تندرج التوصيات ضمن نوع القانون المرن كما تم توضيحه أعلاه في العنصر الأول ، وترجع أصول هذا القانون إلى مصطلح soft-law الانجلوسكسوني والذي يتأسس على خاصية جوهرية تتمثل في افتقاده لعنصر الإلزام وقيامه على عنصر التحفيز والإقناع. وقد أدرجه الأستاذ Jacques Chevallier ضمن قانون ما بعد الحداثة وهو مغاير جذريا للقانون الكلاسيكي قد تطلق عليه عدة تسميات مثل القانون الغامض le droit flou. وقد وصفه الأستاذ Y.Gaudemet بنقطة الضعف في النظام الإداري الكلاسيكي القائم على القرار التنفيذي الملزم القابل للطعن فيه أمام القضاء. راجع:
- Jacques Chevallier, vers un droit post-moderne ? les transformations de la régulation juridique, RDP, n° 3, 1998, pp. 659-690, Yves Gaudemet, la régulation nouveaux modes ? nouveaux territoires, RFAP, n° 109, 2004, p.13.
- 29 على خلاف اهتمام المشرع الفرنسي بتكريس صلاحية إصدار التوصيات بالنسبة لمعظم السلطات الإدارية المستقلة ، بل وهذه الأخيرة التي تلجأ لهذه الوسيلة بالرغم من غياب النص عليها في قوانين انشائها. لا يبدى المشرع الجزائي أي اهتمام بهذه الوسيلة القانونية ، بدليل أن نصوص إنشاء هذه الهيئات لا تمنحها هذه الصلاحية ، ولا تلجأ إليها هي تلقائيا من خلال غياب أي أثر لها في مواقعها الخاصة على الانترنت.

- 30 Yves Gaudemet, Op.Cit., p.15.
- 31 Laurence Calandri, Op.Cit., p.187.
- 32 M.J- Guédon, Op.Cit., p.20.
- 33 M.J- Guédon, l'hétérogénéité des données organiques, in Nicole Décoopman, le désordre des autorités administratives indépendantes. L'exemple du secteur économique et financier, PUF, Paris, 2002, pp. 57-62.
- 34 Fabrice Cassin, le rôle des autorités administratives indépendantes au regard des libertés fondamentales thèse de doctorat, université Panthéon Assas, Paris2, 1995, pp.197-210.
- 35 Nicolas Dupont, le droit mou professionnel d'initiative privée, quel intérêt pour les consommateurs ? <http://mineco.fgov.be/protection-consumer/concils/consumption/pdf>.
- 36 فأنشئت مثلاً في فرنسا اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات ، بموجب قانون الإعلام الآلي المؤرخ في 1978/01/06 ، كما أنشئ المجلس العالي للسمعي البصري بموجب القانون المؤرخ في 1989/01/17 الذي حل محل اللجنة الوطنية للاتصالات والحريات واللجنة الوطنية لحق الاطلاع بموجب القانون المؤرخ في 1978/07/18. راجع :
- Jacques Chevallier, réflexions sur l'institution des autorités administratives indépendantes, JCP, n° 23, 04/06/1986, 3254.
- 37 Jean- Francois Lepetit, Etat juge et régulateur, in Marie-Anne Frison Roche, les régulations économiques : légitimité et efficacité, <http://www.concurences.com/revue-bib-rdr>. p.122.
- 38 Jacques Chevallier, l'Etat poste-moderne, Op.Cit., p.124.
- 39 Arnaud Hacquet, Op.Cit., p.417.
- 40 Jacques Chevallier, l'Etat poste-moderne, Op.Cit., p.119, et Jacques Chevallier, vers un droit post-moderne, Op.Cit., pp.673-675.
- 41 www.cob.fr.
- 42 Laurence Calandri, préface de Serge Regourd, Op.Cit., p.356.
- 43 Gérard Timsit, les deux corps du droit, Essai sur la notion de régulation, RFAP, n° 78, 1996, p.387.
- (44) Rapport du conseil d'Etat, 2001, pp.371-372.
- 45 www.csa.fr, rubrique « communication ».
- 46 www.cre.fr, rubrique « ressources- délibérations »
- 47 www.legifrance.gouv.fr.

تجليات الاغتراب النفسي في شعر بلند الحيدري

حنان بومللي
المركز الجامعي ميله

الملخص

كشف شعر ما بعد التّكبة عن تراجع واضح للشّعر العربيّ الحديث ، كما كان إعلانا لميلاد الشّعر العربيّ المعاصر الذي يعدّ نقطة انعطاف في منحنى دالّة الشّعر العربيّ ، ذلك لأنّه لم يتغيّر على مستوى المضمون فحسب بل على مستوى الشّكل أيضا ، وهذا التّغيّر الذي طال الشّكل و المضمون معا ما هو إلا انعكاس للاغتراب الذي بات طرديا في حياة الشعراء ، ويعدّ بلند الحيدري شاعرا من جيل الرّواد الذين واجهوا صراعات مختلفة مع المجتمع و السّلطة و الاستعمار و الأنظمة القمعيّة ، فقد تجلّت مظاهر الاغتراب عنده بصور مختلفة و خاصة منه الاغتراب النّفسيّ.

الكلمات المفتاحية : للاغتراب ، بلند الحيدري ، السّلطة و الاستعمار ، و الأنظمة القمعية ، الاغتراب النفسي

Résumé

La poésie post désastre montre un recul clair en poésie moderne arabe et en même temps une déclaration de la naissance de la poésie contemporaine arabe , considéré comme un point de déviation dans une courbe de fonction de la poésie arabe car elle a connu des changements non seulement sur le fond mais aussi sur la forme, celui-ci toucherait le fond et la forme et reflète l'immigration des poètes, qui se sont vus dans un monde dépourvu de valeur morales et où la vie est devenue plus dure et plus compliquée.

Boulend Elhaideri était considéré comme l'un des pionniers qui ont confronté, les conflits divers dans la société, et avec le pouvoir, la colonisation et les systèmes autoritaires. Les aspects de l'étrangeté se voient à travers plusieurs images, notamment 'l'immigration psychique.

❖ **Mots clés** : Emigration, Boulend Elhaideri, Société, Pouvoir, Colonisation, Systèmes Autoritaires

Summary

Post disaster poetry shows a clear decline in modern Arabic poetry and at the same time a declaration of the birth of contemporary Arabic poetry. That birth can be considered as a point of rebound of the Arabic poetry that has experienced change not only in substance but also on form. The change that affected the content and form reflects emigration as it is part of the lives of poets who found themselves in a world of depleted amoral values where life became harder and complex, making human love relationships disappear and demeaning circumstances of the society. Boulend Elhaideri was considered as one of the pioneers who confronted the various conflicts with society, regime, colonization and authoritarian systems. Aspects of strangeness occur in more or less different kinds, including mental emigration.

Keywords : Emigration, Boulend Elhaideri, Society, Regime, Colonization, Authoritarian Systems

مقدمة

تختلف طبيعة الأدب عن طبيعة الفلسفة فهو لا يقدم حلولاً وإنما يرسم تجارب ، وإذا كان الفلاسفة يرون بصيصاً من الأمل للخروج من أزمة الاغتراب المعاصرة في حلولهم ، فإن الأدباء أكثر تشاؤماً ولذلك تزايدت الظاهرة في الأدب الأوروبي منذ الحرب العالمية الأولى ، فمن قصائد " إليوت " وبأسه الروحي واغترابه الكلي عن الحضارة الأوروبية إلى الأدب الوجودي المتشائم .

هذا الأدب الذي استيقظ على الشقاء وسيطرت عليه فكرة " تفاهة الحياة " فولدت لديه شعوراً فاجعاً أدى بالأدباء إلى رؤية الإنسان سجين ذاته ، وقد ماتت روحه قبل أن يموت جسده وهو في أشد حيرة لأنه يرى العالم " فوضى شيطانية " ولا يجد نفسه متأكداً من ميزاته الذاتية في هذا العالم.¹

وإذا كانت هذه حال الإنسان الأوروبي عامة والمثقف خاصة ، فلقد عانى الإنسان العربي عموماً والمثقف على وجه الخصوص من اغترابات شتى ، واتسمت ردود فعله بأشكال شتى تراوحت بين الانسحاب من الواقع إلى هامش الحياة أو الرضوخ للنظام القائم والاندماج في مؤسساته ، أو التمرد بنوعيه الفردي والثوري الجماعي ، أو الهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص أفضل في الحياة .

وإذا انعطفنا نحو الشاعر العربي المعاصر كفرد من الجماهير العربية سنجد أن انعكاس الاغتراب عليه بات طردياً مع تعقيد الحياة وتعفن أوضاع المجتمع و« الشاعر أسرع من غيره إلى الإصابة بهذا الداء لأنه يتمتع بقدر عال من الحساسية والتوتر والرهافة ، ولهذا فقد عاش في اغتراب مركب لأنه إنسان جمعي يستطيع أن ينقل ويشكل اللاشعور أو الحياة الروحية للنوع البشري ».²

والاغتراب النفسي أشد العواطف عمقا في الشعر ، لأنه حالة لا يشعر فيها الفرد بالانتماء إلى المجتمع أو الأمة حيث العلاقات الشخصية غير ثابتة وغير مرضية ، كما يتميز هذا المعنى للاغتراب بكونه ينضوي على شعور الفرد بانفصاله عن ذاته وهو نمط من التجربة يرى الفرد نفسه فيها كما لو كانت غريبة عنه ، فيتطلع إلى « الانعتاق عن العالم المحيط به إلى عالم من صنع نفسه ».³

والفرد في الماضي كان يرى نفسه عضواً في عائلة أو جماعة أو حزب أو طائفة ، أما الآن فيرى ذاته مستقلاً ومنفصلاً فالإنسان الحديث محاط بالآخرين ولكنه وحيد بينهم ، لأن صلتهم بهم واهية وسطحية ورسية في آن ، واحتكاكهم بهم تصادمي وكونه قريباً من الآخرين وبعيداً عنهم في الوقت نفسه يزيد من شعوره بالوحدة ، فالمسافات النفسية الاجتماعية متباعدة على الرغم من انعدام المسافات الجغرافية ، وكون الإنسان معزولاً ووحيداً يسهل تغيير هويته هديه .

فالاغتراب النفسي إذن هو نتاج تراكم عدة أنواع اغترابية كالاقتصادي والعاطفي وسواهما ، إذ أن تعاقب الإخفاقات والاحباطات تؤدي بالإنسان إلى اعتزال واقعه اعتزالاً كلياً أو شبه كلي وسعيه إلى بلوغ واقع آخر لا وجود له إلا في تصوره ولا يتم له هذا الواقع الذي يريده إلا بالتمرد والثورة على الواقع المعيش جملة ، والتطلع إلى عالم تسقط فيه كل الأسوار بعيداً عن الشعارات التي استهلكت ، خاصة وأن الإنسان المعاصر قد استطاع نتيجة التطورات الاجتماعية أن يتخلص من سيطرة العقل الجماعي.⁴

وحينما حاول الشاعر العربي الحديث كإنسان معاصر أن يكون مخلصاً لذاته « اهتز أمامه النظام الخارجي واهتزت القيم والمعايير التقليدية »⁵ ومن ثم تولدت مشاعر ذاتية إلى جانب الموقف الاجتماعي كالحزن والالانتماء والغربة والضيق ، وربما جاهد بعضهم في سبيل أن يحقق المعادلة بين الذات والوجود ، ولكن جهداً كهذا لا بد أن يصيب الذات بالتمزق ، ولن تتحقق هذه المعادلة إلا على حساب الذات والوجود معاً . ولا شك أن للتباين الفردي آثاره في موقف الشاعر الذي يتخذ من الواقع مما ينتج عنه بالتبعية أشكال متعددة ، وإن جمعها في إطار واحد من حيث وجود سمات مشتركة وخصائص أساسية سائدة ، ولقد نتج عن هذا التباين أن أخذ الموقف الاجتماعي شكل الثورة المتحمسة الانفعالية عند كل من سليمان العيسى ويوسف الخطيب ومُجد الفيتوري ومعين بسيسو أما عند شعراء المقاومة أمثال : سميح القاسم ومحمود درويش وتوفيق زياد فقد اتخذ شكلاً ملتزماً أكثر تحديداً إلى جانب الحماس الانفعالي ، وقد تطور هذا الموقف من خلال موقف جدلي عند عبد الرحمان الشراوي وسعدي يوسف

واللامنتمي إنسان استيقظ على الفوضى ، ولم يجد شيئاً يدفعه للاعتقاد بأن الفوضى أمر إيجابي بالنسبة للحياة وأنه استيقظ على الحياة فجأة فوجدها تبعث على الرعب ، وأحس بعد فترة سيطرة العقل التي سادت قبل هذا القرن بأنه موجود في عالم لا سند له فيه ولا ملاذ ، عالم يعود بنا باستمرار إلى أنفسنا ، ولهذا يواجه الواقع بشجاعة متحدية وتعلمه شجاعته هذه أن يعيش بلا نداء وأن يكتفي بما لديه ، واستدلّاه ينبئه بحدوده فهو يتابع مغامراته في مدى حياته ضامنا لحريته ذات الأجل ولتمرده تمردا بلا مستقبل⁹.

ولها كان كذلك فإن الأعمال الشعرية لبلند تعد البدايات الأولى التي أحاطت باللامنتمي كوجود مزعج ومقلق ، تشعر الذات بمحاصرته لها ولا تملك شيئاً تواجهه به ، لقد كانت البداية في "خفقة الطين" رومانسية قلقة اشتملت على بعض الخصائص الرومانسية كالانسحاب من المجتمع ورفضه ، والإحساس بالسأم وتمني الموت وذلك في إطار الأنانية الفردية فيقول في قصيدة "سأم" مثلاً :

يا طيوف الفناء هذي حياتي

دمريها

فقد سئمت الوجودا.

بدلي النور.

بالظلام.

ودوسي

تحت رجلتي عمري المكدودا.

قد سئمت الحياة أطلال صمت

ودموعا

ينسجن حولي الشقاء¹⁰.

كل ما في القصيدة يوحي بالاغتراب والسأم وتمني الموت بدءاً من العنوان ، لقد ضاق ذرعاً بالحياة وبالنور وبالعمر ولم يعد يحلو له شيء منها ، ولهذا يريد لطيوف الفناء أن تدمر حياته ، وأن تبدل النور بالظلام وتدوس عمره المكدود ، لأنه سئم من كل شيء في حياته ينسج له الشقاء والحزن ، ولأن « الموت وجود الحقيقة الإنسانية في النهاية ، وهذا يعني أن الحقيقة الإنسانية " وجود للموت " أي أن الموت نهاية طريق وجودها ، لذا هي تموت كل لحظة لأنها كل لحظة تتجه في

وأمل دنقل... ووصل إلى شكله المتكامل في الدعوة إلى الحرية الاجتماعية من خلال أعمال عبد الوهاب البياتي⁶. وهكذا حاول كل شاعر أن يعيد صياغة الواقع على طريقته ووفق رؤيته الشعرية التي يراها بديلاً عن اغترابه الاجتماعي الذي قاده إلى اغتراب نفسي ، وكذلك بلند الحيدري الذي عانى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عانت منها الشعوب العربية ، فقد كان اغترابه الاجتماعي خطوة أولى إلى اغترابه النفسي ويبدو أن انسلاخه عن الإطار الثقافي الكردي واتصاله بالإطار الثقافي العربي بعد انتقال عائلته إلى بغداد أحد أسباب اغترابه النفسي والروحي ، وقبله الجو العائلي الذي قدم له حالة نفسية بدأت من إثارة أمه لأخيه ، وإثارة والده لأخته الصغيرة فأحس بأنه الشخصية الضائعة في جو البيت.

وهذا الاضطهاد الذي كان يحسه الشاعر وهو صبي كان سبب الاغتراب الذي نشأ في داخله بإزاء المجتمع ، وثمة عامل آخر عمق اغترابه النفسي فقد كان يعيش مع أمه التي انفصلت عن أبيه ، وحين تنتقل الأم إلى جوار ربها ينتقل إلى دار أبيه ، وبهذا تكون عذاباته مزدوجة ، فقد شهد انفصال أبويه عن بعضهما وهو الذي حرم عطفهما مجتمعين ، وها هو يعيش انفصالهما فضلاً عما لحقه من أذى بسبب تنقله من دار إلى دار⁷. والأذى النفسي أقسى ما يتعرض له الشاعر ، فحين تمكنت منه العزلة تولدت لديه مشاعر الحزن واللائتواء ، وانكفاً على نفسه وسعى إلى ما يعمقها فأخذته العزة بها وتصور الحب مرتبطاً بالموت ، تأثر بأبي العلاء المعري شاعراً وإنساناً ، وبإنسان المتمرد في شعر إلياس أبي شبكة.

وتوج هذا الاغتراب النفسي بتمثل الفكر الوجودي ، واستيعاب فلسفي لمفهوم اليأس والزمن والحرية ، وهكذا يدخل مرحلة الضياع واليأس فينزح نحو الموت طلباً للهدوء ويفقد إحساسه بالحياة لأن التمرد بالرغم من انتصاره على العالم يظل بلا أمل⁸. وبالرغم من أن النغمة الرئيسية في شعر بلند الحيدري هي الحزن ، فإن في أعماله الشعرية بعضاً من ملامح الاغتراب النفسي والانكفاء على الذات والتي تجلت عنده في مشاعر اللامنتمي ورفضه لكل المعطيات الخارجية والبحث عن ذاته في ذاته أو عن صيغ تعويضية أخرى.

سيرها صوب نهاية طريقها في الوجود»¹¹.

ويستمر في الإعلان عن موقفه المتمرد مبشرا بميلاد لا منتم عصري يرفض كل المعطيات الخارجية خاصة بعد أن تبدت له مهزلة الوجود الحادة :

ولدت شقاء للحياة جديدا

ولكم ستجبنني

من آسأه شقاء

وغدا

سأرجع للفناء كأني

ما جئت إلا لكي أكون فناء

ولأشتري كفنا

أضم بجوفه

أدوار عمر قد مضين خباء»¹².

لقد جاء لكي يموت ، إذا فما معنى الشقاء واللذة والحياة ، وما الذي جناه من هذه الحياة ، وحينما يبحث حقيقة شعوره وموقفه من الأشياء يكتشف أنه يحيا بلا أمنيات حتى في الجنة أو النار لأنه لم يعرف الجنة الأرضية في حياته ، وقد تخطط طويلا في نيران الحياة وعذاباتها غير المتناهية :

لست أهوى جنة الله ولا .

ولا أتمناها رجاء في شعوري

لا ... ولا أخشى سعيرا

خالدا

فلكم أدخلني الدهر سعيري¹³

ويستمر الشاعر في طرح الهموم النفسية والاعتراب الذاتية من خلال مواقف رومانسية كهجرة المحبوبة والعجز الحياتي اليومي والإحساس بالتعاسة و الشقاء ، ولم تقدم من خلال موقف فكري إلا حينما تخطى حدود الفردية الرومانسية في أعماله التي تلت خفقة الطين ، أين « بدأت مباحثه الفكرية بمعابنته للوجود واتجاهه إلى إعادة اكتشاف هذا الواقع من جديد ، فرآه وجودا زائفا حدد إطاره ضمن العناوين التي وضعها لقصائد " أغاني المدينة الميتة " (عبث ، عقم ، شيخوخة ، عبودية ، خطوة ضائعة)»¹⁴

لقد أعاد بلند اكتشاف وجوده منفصلا لاهيا في هذا الديوان

وجودا عابثا لا قيمة للإنسان فيه ، وجد نفسه غربيا وضائعا في كون غريب عنه لا يهتم به ، فهو وجود تافه مكورر :
لا شك فما من جديد
تحمله الأرض لهذا الطريد.

ما كان

ما زال على عهده.

يلحم

أو يدفن

أو يستعيد¹⁵.

إن مأساة الوجود الحقيقية كما يراها تكمن في أن الموضوع الخارجي المتمثل في الكون المادي والقيمي وجود ناقص ، والذات المدركة هي الوجود الأكمل ، وهي الوجود الخالق بالإدراك والوعي ، وبرغم هذا « ففي ممارسة الحياة تتحول هذه الذات إلى عبد سيزيفي يمارس لعبة العبث الوجودية بلا معنى ولا قيمة. »¹⁶ :

أسطورة تمحي

و دهر يعيد

و لم يزل للأرض سيزيفها

و صخرة

تجهل ماذا تريد¹⁷.

لقد أضحت العلاقة التي تتعامل معها ومن خلالها الذات الكاملة بالوجود الناقص هي علاقة تحكمها عبودية الوجود الذاتي لاستعباد الوجود الخارجي ، لأن الشاعر الحديث يجب أن يثبت فرديته وحرته في كل شيء ، ولو كان ذلك باختطاط سبيل شعر معاصر يصب فيه شخصيته الحديثة التي تتميز عن شخصية الشاعر القديم إنه يرغب في أن يستقل ويتحرر ويبدع لنفسه شيئا يستوحيه من حاجات العصر ، وهو في هذا أشبه بصبي يتحرق إلى أن يثبت استقلاله عن أبويه فيبدأ بمقاومتهم¹⁸ ، يقول في قصيدة " عبودية " مثلا :

عبدٌ

أكاد أثور لكني

أحس الغل في أذني

يولول هازئا

مني

و يصرخ ضاحكا...عبد

عبد...¹⁹

تحدث بلند في هذه الدواوين عن أمور كثيرة منها : القضية العربية وثورة العراق وزنوج الألباما وأطفال الحرب العالمية الأولى وهبروشبما وغيرها ، ولكنه حين تأملها وجدها أمورا تبعث على القرف والإحساس بعبثية الواقع ، وعلى تأكيد أعمق لمفهوم اللانتمى:

صوت المذيع

متخشب

شاء واله أن لا يحس بما يذيع

" لندن "

وتدق بك بن

دن دن

" عشرون ألفا " ²²

عندما يعلن راديو لندن في قصيدته " عشرون ألف قتيل ... خبر عتيق " عن الضحايا وأنهم عشرون ألف ، ويضطرب الناس تمتمة بصلوات ودعوات حتى يحفظ الله حياتهم ، ويصرخ الجريح إلى جوار أمه يستبقها ، يرى بلند أن لا شيء يستحق الشهادة والموت ، بل إن كل شيء لا يعدو أن يكون أكثر من أكذوبة :

قتلوا ليحيا الآخرون

و أنا أتمتم :

يكذبون ويكذبون

وتقول أنت:

من الحفاة

« قتلوا لتزدهر السنون »

وأنا أتمتم

يكذبون ... ويكذبون ²³.

إنه يرفض تصديق أي شيء ، وأي خبر ، لأنه أدرك أن الحياة خدعة وما فيها أكاذيب حتى ولو كان الخبر هو الشهادة من أجل حرية الأوطان ، وفي حديثه عن أمل اللاجئ وإصراره على العودة والانتظار ، يسوق الأمل والانتظار داخل تساؤلية متشككة وقلقة تنم عن الخوف من الماضي والحاضر والمستقبل ، وبهذا حول بلند القضية الاجتماعية والسياسية من خلال فكره الخاص إلى رؤية فكرية ملحة ازدادت نبرتها حدة في قول هذا اللاجئ المهياً دوما للفرار والرحيل طلبا

لقد اتضحت أمامه خدعة الحياة ، وأدرك أنه عبد لها يقيده الغل في كل مكان حتى في أذنيه ليذكره دائما بأنه عبد لهذه الحياة التي تزين للإنسان طريقها ثم تضحك عليه وتحزأ به ، لكن إلى متى ستظل هذه الخدعة ؟ إلى متى هذا الإحساس بالآنية وتلاشيها أمام استبعاد الوجود ؟.

يرفض الشاعر الغرق في الظلال وخدعة الحياة ، لأنها غربت منذ بداياته الأولى وجعلته ينشأ في تربة الموت وحيدا كعشبة صفراء في ضفة الموت والصمت والسكون ، وكلها رموز للاغتراب والألم والضيق والسأم :

" وحدي "

هكذا أنت نموت

عشبة صفراء في ضفة موتي

وحديثا مسرفا بالهمس

كالهجس

كصمتي

هكذا أنت نموت

من سكوني ²⁰.

إن رفضه للوحدة والصمت والسكون والموت جعله يفتح على واقع مجتمعه العراقي نافضا عنه الثياب المزركشة المبهجة ثياب الرومانسية الحاملة ، وبدأ ينظر إلى الأشياء والكائنات المحيطة به نظرة واقعية شاملة دون أن تغالي في تقدير ما تراه وتشاهده. ولهذا حاول أن يجرب الانتماء الجماعي بالانخراط في هوم وقضايا الإنسان خلال مرحلة "خطوات في الغربة" و"رحلة الحروف الصفر" و"أغاني الحارس المتعب"، ولكن هذا المنتمي المؤقت كان مبعثا لإثارة أحزانه السابقة أكثر من منحه لحظة أمان، لقد اتسع له من خلاله مجال رؤية اللانتمى باستيعابه قدرا لا بأس به من القسوة البشرية والأحزان ومحالات الصراع المختلفة ²¹

للأمان :

ما اسمك ... ؟

هذا ... أنا

لم أعرف لي اسما ... لا أذكر ما اسمي²⁷.

ملقى هناك ... حقيبتان

وبهذا أدرك الشاعر من خلال العجز والمحاصرة خلو وجوده

وإذا الحياة

الذاتي والعيني من أي تبرير ، إنه وإن كان سيد هذا الوجود

كما تقول لنا الحياة :

يادراكه له ، إلا أنه أعجز من أن يقاومه ، وأن هذا الوجود يقلقه

يد تلوح في رصيف لا يعود إلى مكان²⁴.

بعيبيته اللامبررة ، ولا يمكن مثوله إلا من خلال إدراك هذه

كل هذا ساهم في تعميق إحساسه ببعيبيته الوجود ، فصرخ

الذوات العاجزة المزيفة. كل ما في الوجود زيف وعبث ، أرضه

صرخته المتوهجة الحادة في وجه هذا الوجود معلنا رفضه

وعصره وحتى البشر مزيفون ولكن إدراكه الحقيقي لبعيبيته

لكل معطياته ، ومنطلق هذا الرفض هو طبيعة الأرض -

الوجود وتقاهته جعله يرجح كفة الانسحاب الرفض المتمرد ،

الوطن - الذي لا ينبت شيئا فتذهب جهود أبنائه وثوراتهم

ويعلن ثورته على كل ما حوله ، فيتحول إلى سيل من اللعنات

ومحاولاتهم هباء منثورا :

في وجه العالم :

لا تلق.

عد مثلما نريد

مرساة

ككل شيء كاذب يضحك ملء دارنا

لا تبذر

ككذبة الصباح في تحية لجارنا

بذره

لأننا نريد أن نعرف في الخطيئة الإنسان.

من يدري

لأننا

قد نرحل قبل الفجر²⁵.نريد أن نعبد فيك الله والشيطان²⁸.

ومن أهم الأمثلة على تصدع الأنا " الذات " في الوجود وما

واجه الشاعر العالم على أنه عدواني يهدد ذاته ووجوده بصورة

يولده ذلك من إحساس بالتوتر والمأساوية ، ما نجده في

مستمرة آملا في أن تتكشف أسرار الذات بالرفض والتهمرد بعد

مطلوته " حوار عبر الأبعاد الثلاثة " فمحور هذه القصيدة -

أن تأت عليها أسرار الحياة والوجود ، فكانت مشاعر

الديوان - هو تصدع الذات في الوجود ، و« تتولد المأساوية من

اللامنتمي عند بلند إحدى صور الاغتراب النفسي التي بينت أن

وعى التصدع ومن إرادة مزدوجة في الانفصام والالتئام ، حيث

القضية الأساسية التي حاصرت أبعاده الوجودية هي قضية

يتداخل العنف الرفض في صورة قتل الأب والحنين إلى

الحرية وموقف الذات منها ، ولأنه حاول أن يحل هذه القضية

الالتئام بالتشبه بكسرة صغيرة من وجه الطفل ، فيما

من منطلق أنه على الذات أن تدرك المطلق الذاتي والواقعي

يحتضن الأصوات جميعها صوت " الأنا " الممثلة هنا

معا ، فقد تمخضت تجربته عن إحساسه بزيف الوجود

بالمجنون الذي لا يملك اسما لأن امتلاك الاسم علامة على

الواقعي وقصوره وخلو الذات والواقع من التبرير وبالتالي من

توحد الهوية.²⁶

إمكانية الحكم والوصول.

اسقط في بعدي الأول

وليست مواجهة العالم بكل مشاعر الحقد والكراهية والرفض

وجهي يفرق في وجهي

والتهمرد هي الصورة الوحيدة لاغترابه النفسي ، بل إن العودة

عيني تبحث عن عيني

إلى الماضي والهروب من الواقع الأليم إلى واقع ماضٍ مفعم

ها إنني

بالسعادة والبراءة شكلت إطارا آخر لاغترابه الذاتي النفسي

أنمزق بين اثنين

وهو « هروب إلى حضن الأم الدافئ ، إلى أطفال الحي واللعب

فأنا وحدي المقتول بقتل أبي

معهم ، غير أن بعض من اغتربوا من الشعراء لا يعودون عودة

والذنب وحيد مثلي

حميدة إلى الطفولة لأن غربتهم نشأت معهم منذ تلك الفترة

وتعمقت مع مرور الزمن وتعاقب الأحداث»²⁹ وبلند واحد من هؤلاء الذين لا يعودون إلى الطفولة (الماضي) عودة حميدة ، لأن اغترابه نبت في البيت بذرة ثم نمت فيما بعد فهو يعي طفولته المعذبة ، وحين يتذكرها يستعيد لها كما كانت رملا وتلالا من تراب ، يبني منها أحلامه ولكنها لا تلبث أن يهدمها ليعيد تشكيلها من جديد :

ذلك الأفق الذي ينمو برعب واضطراب
و الدروب

إنما ملعب أحلام شبائي
هي بعضي

إنها تلفت كالأفعى ... ولكن
لا تهايي

هي بعضي
هي أعماقي التي تجهل ما بي

ها هنا
كم شيد الطفل أمانيه
رمالا

وتلالا من تراب³⁰.

وعلى الرغم من ارتباط طفولته بالألم والشقاء ، فإنه يحاول أن يتلمس لنفسه العزاء: لماذا النفور من الحاضر ما دام شبيها بالماضي ؟ إنه يقر بأن الدنيا في الماضي كانت صغيرة والدروب معتمات ، ولكنه مع هذا يهرب إليه ، لأنه بالنسبة إليه ليس زمنا منقزيا ، أو ذكرى ميتة لا يمكن استعادتها ، أو بعث الحياة في رمادها المتجهم ، بل هو على العكس من ذلك تماما حياة متفردة وطاقة روحية جياشة :³¹

بالأمس إذ كنا صغار

كم كانت الدنيا صغيرة

ما زلت أذكر كل هاتيك السنين

تلك الدروب المعتمات

إيه يا فجر صباباتي انته

لهم الآن صبابات المنى

كل شيء قد طوى تاريخه

اتكأ الماضي على أحلامه³².

هرب إلى الماضي نافرا من الحاضر نفور المغترب الذي سحقته

أوجاع العزلة وأسباب الإحباط ، بأن الحاضر خواء وتلاشي حتى الحب هرب من الحاضر إلى الماضي ، لأنه أصبح سأمًا وليس حبا ، وماضي الشاعر وإن كان هو الآخر ماض حزين ، تسكنه المنغصات وتهب عليه ريح الاغتراب من كل الجهات إلا أنه يوهم نفسه أن فيه مأوى له يلتجئ إليه فرارا من وحشة الحاضر وخوائه :

ها هو الحب يولي

هربا

بعدها أودى بدنياه السأم

لم يعد كالأمس

إن غارت به

مدينة الحزن تغني بالألم³³

وربما يضفي على الماضي الحزين ما ليس فيه من الجمال والصفاء ، لكي يوجه ثقل اغترابه الراهن بوهم الماضي اللامعترب ، فليس « الخلق الفني في جميع تجلياته إلا تعويضا تصعيدا عن رغبات غريزية أساسية ظلت بلا ارتواء بسبب عوائق في العالم الداخلي أو العالم الخارجي ».³⁴

وفي محاولة منه لاستعادة الماضي والتخفيف من حدة اغترابه يولي بلند اهتماما بالغا بالزمن ، فهو في مطلع شبابه واحد من جماعة " الوقت الضائع " وهذه التسمية تحمل مفهوم الزمن والإحساس به³⁵ ، وإذ لا يتناسى الآخرون الزمن فإنهم سيقنعون بالتلاشي في طريق ما ، فإن ثورته على هذا التلاشي تدفعه إلى أن يوغل في الزمان وهو يتربص به في كل طريق لأنه واع به لا ينساه :

وتلاشيت في طريق ولكن ...

كل هذي الدروب تقفو مصيري³⁶.

غير أن يقظته ووعيه لا يغنيانه عن الزمن المنسل شيئا فشيئا ، ولعل الجهل بالزمن خير من الوعي به ، وما دام الإنسان لا يملك إزاء مروه مهربا ، فإن الوعي والجهل ليلتقيان في النهاية عند الخاتمة المفجعة المؤلمة ، تموت الرؤى ويمحي النور إلا ضباب هذا السر المغلق ، ودقات قلب الساعة ناعية الزمن ، تلك العجوز التي لا تموت :

أتعبد الأوهام في أفق يظله السراب

تتنفس الآلام في صمتي وينتحب اكتئاب

فأكاد

أخفق في دمي

تلك البقية من شباب

وأعود للماضي البعيد

وكل أحلامي

تراب³⁷.

ويرد الزمن عنده بأجزائه كثيرا، وبخاصة الليل بدلالاته كاليأس والتشاؤم والخوف والرغبة، وهو عنده وقت الألم والعذاب وظلامه مخيف، وقد يتفرع منه أو يرتبط به إحساس أو أكثر، فيريد أن ينسى حاضره بالعودة إلى ماضيه حتى لو كان هذا الماضي ليلا مظلمًا أعمق من الظلمة التي تستبق الفجر، لأنه ليل لا فجر له وإنما هو إحساس بالنهاية التي ترادف الغربة في الوجود، فالظلام محنة الغريب لأنه يسرق كل شيء حتى الظل وهو مرادف للموت :

ومددنا كفيًا

مديها

أكثر... أكثر

لن تصلي... أكثر... أكثر... لن تصلي

ها نحن نعود لصمتينا

نسقط في عتمة عينينا

... لا شيء سوى الليل يلهم ظلي³⁸

يلمح ضياع واحد، لأن الظلمة والعتمة مؤشرات للاغتراب من جهة والقلق والتوتر من جهة أخرى، ويبقى الزمن فاتحة هذه الحالات النفسية جميعها، فينظر إلى الحياة بمنظار أسود، ويصور الليل على أنه زمن اليأس والخوف والتشاؤم، وفيه من الأشباح والقلق ما يوحي بأنه ليث جائع يريد تمزيق الذات الإنسانية والتهاهما، لكن الطريف في شعر بلند هو محاولته الخروج عن نطاق هذا الزمن فهو يود أن يوقفه بقتله والخروج من أسرته، أو يوجد لنفسه زمنا خاصا، فماضيه حزين ويومه أسود وغده فوق يد الغيب يملأه الأسى والذعر :

لكن... ويح نفسي أي إنسان

تراني

ليس لي ماض

ومالي غير يوم

يرسم العمر على سود أغاني

وغدي

فوق يد الغيب دني

لتهاويل رماد

ودخان³⁹.

لا بد أن توقف الزمن سيرافقه توقف في مسيرة الحياة، ومن ثم تظهر معالم الموت والفناء والعدم، فأدرك بلند أن لا جدوى من الاستمرار في منظومة الحياة، وهذا يعني أن مرور الزمن على ذلك الإدراك سيكون طويلا مملولا، وينبع الإحساس بدافع نفسي حيوي إيجابي في ذاته ليجعل الزمن متحركا مواكبا للحياة، ولعل الحياة متوقفة بالنتيجة لتوقف الزمن النفسي، وعليه فالموت هو الحل الأمثل والقبر أرحم مثوى. ولقد ترافق الإحساس بوطأة الزمن بصورة الذات المعتمة، وهذا ما يوطد عمق العذاب وعمق الإحساس بالفناء القادم خلف وقوف هذا الزمن :

ما زلت أشتاق الحياة

وأني سأموت والنسيان يقبر مطلعي

سأموت لا ماض يحن لرؤيتي... يوما

ولا خل سيدرك ما أعني.

وحدي أكفن بالظلام وتعاستي

وأرى سواد الليل يملأ أدمعي⁴⁰.

إنه يشترك إلى الحياة لأنه يعلم أن الموت نهايته وخلاصه من كل العذابات ولأنه وحيد بلا رفيق، حتى الماضي الذي كان في يوم ما يحن إليه ويشتاقه أصبح مثل باقي الأزمنة، لا شيء في هذه الدنيا إلا الظلام الذي يوحى بالظلام النفسي الدائم، وما الليل إلا زمن مقيد لا يتزحزح كما الصخور ويترافق هذا التحجر للزمن بصورة مرعبة لتهديم الذات مما يزيد الإحساس بالفناء والعدمية ورؤية قاتمة للمستقبل.

وبهذا اتسع الاغتراب النفسي عند بلند الذي حاول أن يخفف من وطأته باستعادة الماضي إلى وضع نفسي يشي بالإحباط والانكسار وينم عن اليأس، فلا أمل يرتجى في الخلاص من الواقع الأليم فتتوقف لديه كل العوالم المشرقة، ولا يبقى إلا الظلام المفزع، فيهرب من الماضي البعيد المفجع ويرضى بحاضره متوجعا متألما منطويا على ذاته المتألمة من كل

مظاهر الحياة .

من الخضوع لقوانين الحياة ما دام الوجود عبثا وما دامت حقيقة الوجود تنبع من حقيقة الذات الإنسانية ولا تقوم إلا بكينونتها ، وحتى في العودة إلى الماضي تتلبس بوعي الشاعر ، لأن طفولته لم تكن خالية من الجذب وماضيه بمنجى من العقم ، وهو إذ يتذكر تلال التراب والأميرة الصغيرة يتذكر أيضا أن لون السماء كان داء وأن داره مخيفة كالوباء والدروب المعتمات الضريرة ، وهيهات فهو لا يرتضي عوالم الوهم ولهذا يسأل دائما : أنظّل تخدعنا الحياة ؟ أنظّل نفرق في الظلال ؟ وتلتقي هذه الأسئلة وتتفاعل وتثمر تمردا وصعلكة وثورة أوفى بها إلى ذروة سامقة من ذرى الشعر العربي الحديث ، لأنه وحده الثوري والرافض الذي يأبى التزام الكلمة في فكر أو سلوك ما لم تكن نابعة من اختياره وإرادته وتجاربه الحية .

خاتمة

هكذا نرى أن كل مظاهر الحزن والقلق وفقدان التوازن والثقة في كل شيء هي تجليات مختلفة لمظهر واحد هو الاغتراب النفسي ، الذي أراد بلند أن يتخلص منه أو يخفف من وطأته بطرق مختلفة وإن أسفرت جميعها عن مشاعر الضياع والقلق والتشتت التي عانى منها منذ بدايات حياته الأولى ، إلى أن خرج إلى المجتمع وتعرب فيه وفقد الاستقرار والطمأنينة التي لم يعيشها يوما في حياته ولم ينعم بها ولو بالحلم .

لقد كانت تتقاذفه أحاسيس ومشاعر نفسية مأزومة مختلفة أولها مشاعر اللامنتمي التي صبغت شعره بهجوم العصر وتقلباته والرغبة الجامحة في تعريته ، لأنه أدرك أن لاجدوى

الهوامش

- 1 خليل الموسى ، بنية القصيدة العربية المعاصرة. منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق. 2003. ص 151-152
- 2مُجد راضي جعفر ، الاغتراب في الشعر العراقي المعاصر " مرحلة الرواد ". منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق . 1999. مقدمة الكتاب.
- 3 عبد الله أحمد المهنا ، تجربة الاغتراب عند نازك الملائكة . مجلة الشعر . يوليو 1986 . السنة 11. ع 43. ص 19.
- 4السعيد الورقي ، لغة الشعر العربي الحديث "مقوماتها الفنية وطاقتها الإبداعية". دار النهضة العربية ، بيروت. 1984. ط 3. ص 288.
- 5 عز الدين إسماعيل ، الشعر العربي المعاصر "قضايا وظواهره الفنية والمعنوية ". دار العودة و دار الثقافة ، بيروت. 1980. ط 3. ص 357.
- 6 السعيد الورقي ، لغة الشعر العربي الحديث . ص 232-233.
- 7 مُجد راضي جعفر ، الاغتراب في الشعر العراقي المعاصر . ص 45-46.
- 8 السعيد الورقي ، لغة الشعر العربي الحديث . ص 233.
- 9 المراجع نفسه . ص 283-284.
- 10 بلند الحيدري ، الديوان " خفقة الطين " . دار العودة ، بيروت . 1980. ط 1. ص 127 — 128.
- 11 مُجد العبد حمود ، الحداثة في الشعر العربي المعاصر " بيانها و مظاهرها " . الشركة العالمية للكتاب ، بيروت 1985 . ط 1. ص 289.
- 12 بلند الحيدري ، الديوان " خفقة الطين " . ص 205-206.
- 13 المصدر نفسه . ص 174-175.
- 14 السعيد الورقي ، لغة الشعر العربي الحديث . ص 286.
- 15 بلند الحيدري ، الديوان " أغاني المدينة الميته " . ص 272 — 273.
- 16 السعيد الورقي ، لغة الشعر العربي الحديث . ص 288.
- 17 بلند الحيدري ، الديوان " أغاني المدينة الميته " . ص 273.
- 18 نازك الملائكة ، قضايا الشعر المعاصر . دار العلم للملايين ، بيروت . 1981. ط 6. ص 57-58.
- 19 بلند الحيدري ، الديوان " أغاني المدينة الميته " . ص 319.
- 20 المصدر نفسه . ص 278.
- 21 السعيد الورقي ، لغة الشعر العربي الحديث . ص 289.
- 22 بلند الحيدري ، الديوان " خطوات في الغربة " . ص 247.
- 23 المصدر نفسه . ص 350 — 351.
- 24 المصدر نفسه . ص 442.
- 25 المصدر نفسه . ص 375.
- 26 خالدة سعيد ، الملامح الفكرية للحداثة . مجلة فصول . مايو — يونيو . 1984 . مج 4. ع 3. ص 29.
- 27 بلند الحيدري ، الديوان " حوار عبر الأبعاد الثلاثة " . ص 666 — 668.
- 28 المصدر نفسه . ص 572.
- 29 ماجد قاروط ، المعذب في الشعر العربي الحديث . إتحاد الكتاب العرب ، دمشق . 1999. ص 150.
- 30 بلند الحيدري ، الديوان " أغاني المدينة الميته " . ص 269-270.
- 31 علي جعفر العلاق ، في حداثة النص الشعري . دار الشروق ، عمان . 2003 . ط 1. ص 33.
- 32 بلند الحيدري ، الديوان " خفقة الطين " . ص 112-113.
- 33 المصدر نفسه . ص 113 — 114 .
- 34 مُجد راضي جعفر ، الاغتراب في الشعر العراقي المعاصر . ص 52.
- 35 عايدة كنعان ، بلند الحيدري . دار سعاد الصباح ، الكويت . 1998 . ط 1. ص 147.
- 36 بلند الحيدري ، الديوان " خفقة الطين " . ص 239.
- 37 المصدر نفسه . ص 230-231.
- 38 المصدر نفسه " أغاني الحارس المتعب " . ص 635 — 636.
- 39 المصدر نفسه " خفقة الطين " . ص 116.
- 40 المصدر نفسه . ص 161 — 162.

قيم الثقافة التنظيمية السائدة داخل مؤسسات التعليم الثانوي في الجزائر دراسة ميدانية امتصلاعية على مستوى مدينة سكيك

علي صوفية
جامعة سكيك²

ملخص

تبحث هذه الدراسة في واقع القيم التنظيمية السائدة داخل بعض مؤسسات التعليم الثانوي على مستوى مدينة سطيف ، وذلك من خلال تشخيص مستواها وكذا مدى اختلافها بين المؤسسات حسب النتائج التي تحققها هذه الأخيرة في شهادة البكالوريا. لذا فقد تم انتقاء عينة عشوائية من الأساتذة للمؤسسات الأربع محل الدراسة ، وقد طبق عليهم مقياس القيم التنظيمية تضمن ثمانية قيم. وقد أفضت النتائج النهائية إلى أن مستوى القيم السائدة متوسط ومقبول ، مع بروز بعض القيم كقيم الانضباط والنظام وغياب كبير لعدد منها. كما اتضح أن مستوى القيم التنظيمية يختلف بين المؤسسات حسب نتائج ترتيبها في شهادة البكالوريا.

الكلمات المفتاحية: الثقافة التنظيمية ، القيم التنظيمية ، مؤسسات التعليم الثانوي ، نسب النجاح في شهادة البكالوريا.

Résumé

Cette étude examine la réalité des valeurs organisationnelles en vigueur dans certains établissements de l'enseignement secondaire au niveau de la ville de Sétif, il s'agit de diagnostiquer la présence de ces valeurs, ainsi que le degré de différence entre les institutions selon les résultats obtenus au baccalauréat. Donc, un échantillon aléatoire de professeurs des quatre institutions a été sélectionné pour l'étude, et sur lequel nous avons appliqué un questionnaire à propos de huit valeurs organisationnelles.

Les résultats obtenus ont démontré que le niveau des valeurs existant est moyen, acceptable, avec l'émergence de certaines valeurs telles que les valeurs de la discipline et de l'ordre et l'absence d'un grand nombre de valeurs. Il s'est avéré aussi que le niveau des valeurs organisationnelles varie selon le classement des institutions dans les résultats du baccalauréat.

Les mots-clés: Culture organisationnelles, Lesvaleurs organisationnelles, établissementsd'enseignement secondaire, Les taux de réussite en baccalauréat.

Summary

This study examines the reality of organizational values prevailing in some secondary education institutions at the city of Setif level, and thus through diagnosing their level, as well as the difference scope between the institutions according to the results they achieved in baccalaureate exam. For that, a random sample has been selected among teachers working in the four under-study institutions, with the application of an eight-value questionnaire of organizational values. The final results have confirmed that the values prevailing level are average and acceptable, with the emergence of some values like those of discipline and order, and the absence of many others. Also, it has been recognized that the organizational values level differs among institutions according to their ranking results in baccalaureate exam.

Keywords: Organizational culture -Organizational values -Secondary education institutions - Success rates in baccalaureate.

إشكالية الدراسة

المؤسسات على اختلاف أنواعها ونشاطاتها هي تركيبة اجتماعية تحتضن فئات، أفكار، ومعتقدات متقاربة في حالات قليلة ومتباينة في أغلب الحالات، من هنا تبحث أي منظمة اليوم في إطار الفكر الإداري المعاصر عن محاولة بلورة فكر وسلوك موحد يتفق مع أهداف التنظيم ويساير معتقداته الراسخة عبر الزمن، فميزة المنظمات وفعاليتها لا ترتبط فقط بإمكاناتها المادية وما قد تقدمه من عائد لأعضائها بل ترتبط أكثر بنوعية المنظومة القيمية للتنظيم وللأعضاء وبالخصائص الثقافية للمجتمع الذي تنتمي إليه وهذا ما أكدته عديد الدراسات مثل دراسات ديل وكيندي وكذا أبحاث وكتابات شين.

كما أثبتت التجربة اليابانية بالدلائل والبراهين العملية أنمبادئ نظرية² التي تبنتها مؤسساتها في الإدارة قد حققت لها نجاحا باهرا على عكس تجارب دول أخرى، ومرجعية ذلك التميز: طبيعة الفرد العامل في حد ذاته وارتباطه الشديد بمنظّمته وإخلاصه لها وتقديسه للعمل ولقيمة الوقت وتركيبته القيمية التي تعي أن مصلحة الفرد الشخصية هي من مصلحة المنظمة.

وينطلق الفكر الإداري للقيم اليوم من مبدأ أن لا شيء يبقى ثابتا، فالقيم قابلة للتعليم والاكتساب كما أنها أيضا قابلة للتعديل، خاصة بعد أن تأكد أن هذه الأخيرة تقوم بعدة أدوار ووظائف حاسمة، أهمها¹: منح الأعضاء هوية تنظيمية، تسهيل وتيسير الالتزام الجماعي، دعم استقرار النظام الاجتماعي، تشكيل السلوكات المساعدة على التفاعل مع البيئة ومتطلباتها.

وقد جاءت بعض الدراسات لتشخص هذه القيملدى فئة مهمة داخل المنظمة ألا وهم القادة والمديرون، ونخص بالذكر دراسة ديف فرانسيس ومايك وودكوك للقيم التنظيمية الذين حاولا فيها دراسة القيم من خلال أربعة مجموعات هي: إدارة الإدارة، إدارة المهمة، إدارة العلاقات الإنسانية، إدارة البيئة وموزعة على اثني عشرة قيمة، وقد ترجم عبد الرحمان الهيجان مقياسهما واستخدمه في دراسته لأهمية قيم المديرين في تشكيل ثقافة المؤسسات السعودية.

وقد تحول منذ فترة ليست ببعيدة (الثمانينات والتسعينات) الاهتمام والبحث في موضوع القيم والثقافة التنظيمية نحو المجال التربوي والتعليمي، من منظور أن المدرسة جزء لا يتجزأ من مجتمعها ومن أفكاره ومعتقداته. حيث أصبحت الحاجة ملحة أكثر من أجل الوقوف على النسق القيمي داخل المؤسسات التعليمية خاصة مع وجود تغيرات دائمة ومستمرة تمس المدرسة، منها ما يتعلق بالتركيبة الاجتماعية والعرقية لها، أو ما يتعلق بتغير الأنظمة التسييرية أو بإصلاح السياسات التعليمية.

إن المؤسسة التعليمية هي فريق عمل متكامل، مجتمع صغير أعضاؤه في تفاعل دائم، يخططون لأهدافهم ويبلغونها وفقا لمنظومة من القيم التي طوروها عبر الزمن سواء ما اختص بطرق العمل، مدى الارتباط بالعمل والولاء للمنظمة، آليات مكافأة الجهد وتحفيز الأداء، مدى تماسك العلاقات داخل جماعة العمل... وغيرها من القيم المكونة لثقافة مدرسية مبدعة، تحفز إنتاج الطالب المبدع وتسعى لحل مشاكلها التنظيمية بطريقة فاعلة ومبتكرة وتعطي للمعلم فرص تنمية قدراته والتعبير عن طاقاته والمشاركة في الأنشطة والقرارات كما تكفل بناء علاقات قوية بين المعلمين ومع الإدارة ما يدفعهم لتقديم خدمات متميزة.

إن جملة القنوات التي يؤمن بها مسيرو المدرسة والتي تبناها فريق العمل تشكل مفترقا حاسما في نجاح العملية التعليمية أو فشلها. ونحن حين نتحدث عن طور التعليم الثانوي إنما نتجه لدراسة مرحلة تعليمية مهمة وحساسة ضمن المسيرة الدراسية لأي فرد وللمنظومة التربوية كافة، ما يبرز أهمية دراسة وتحليل الإطار الثقافي لمؤسسات التعليم الثانوي وضرورة فهم وتفسير سلوكات الأعضاء من إداريين وأساتذة ومدى اتفاقها مع أهداف العملية التعليمية. من هنا تأتي هذه الدراسة لتشخيص البعد القيمي لهذه المؤسسات كمحددات تنظيمية، ومحاولة الإجابة عن التساؤلات التالية: ما مستوى القيم التنظيمية السائد داخل مؤسسات التعليم الثانوي في الجزائر من وجهة نظر الأساتذة، وهل يرقى مستواها لمتطلبات وأهداف هذه الأخيرة؟

هل يؤثر مستوى القيم التنظيمية السائد داخل مؤسسات

-عرفها شين-1986, Schein- بأنها: مجموع المبادئ الأساسية التي اخترعتها الجماعة أو اكتشفتها أو طورتها أثناء حل مشكلاتها للتكيف الخارجي والاندماج الداخلي والتي أثبتت فعاليتها ، ومن ثم تعليمها للأعضاء الجدد كأحسن طريقة للشعور بالمشكلات وإدراكها وفهمها³.

القيم التنظيمية

تقيس العديد من الدراسات والأبحاث ثقافة المنظمة من خلال بعد القيم التنظيمية وهذا لما تكتسبه هذه الأخيرة من أهمية تكاد تغطي على بقية جوانب ومستويات الثقافة ، فماذا يقصد بها ؟

-يشير مصطلح القيم إلى تلك المعايير المشتركة والتي تجمع أعضاء التنظيم الاجتماعي الواحد حول ما هو مرغوب ومقبول بينهم وما هو غير مقبول.

-أما مصطلح القيم التنظيمية فيقصد به فلسفة المنظمة من ناحية الخطوط العريضة التي حددت للسلوك داخل التنظيم ، والتي لا غنى عنها في تحديد الاختيارات وتحفيز السلوك وصنع القرارات⁴.

-عبارة عن المعتقدات بخصوص ما هو حسن أو سيء وما هو مهم أو غير مهم ، فالقيم تشكل الاتجاهات التي تحدد السلوك ، لا سيما قيم أصحاب السلطة داخل المنظمة⁵.

-هي مجموعة من التصورات و الاعتقادات والمبادئ والأفكار التي يكتسبها الفرد من خلال تفاعله مع المحيط ويتبناها كمحددات لسلوكه التنظيمي. و تؤدي هذه الأخيرة دورا استراتيجيا في نجاح المنظمات أو فشلها كما قد تتعرض لعدد من العوامل والتغيرات التي قد تمس بتركيبها ونوعيتها ، من هنا يكون على المنظمات دعم منظومة القيم التي تبحث عنها وتقوية المعايير التي بنتها بكل الطرق والوسائل. في هذا الإطار يشير "وينر"-1988, weiner- إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على استمراريتها وبقائها داخل التنظيم نذكر منها⁶: ضرورة توافق قيم العامل الجديد مع قيم التنظيم ، ما يعني حسن اختيار وتوظيف الأفراد الراغبين في الانضمام للمؤسسة.

-الاهتمام بعمليات التنشئة الاجتماعية لكل عضو جديد

التعليم الثانوي على نجاحها في تحقيق أهدافها (نسب النجاح في شهادة البكالوريا كمؤشر)؟

أهداف الدراسة

-تشخيص المنظومة القيمية للتنظيم للمؤسسة التعليمية في الجزائر.

-التمحيص والتدقيق في مستوى القيم التنظيمية السائد داخل مؤسسات التعليم الثانوي كنموذج ، ومدى مساهمته لنجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها التعليمية.

-الوقوف على درجة أهمية القيم التنظيمية وترتيبها داخل هذه المؤسسات ، ومعرفة القيم الثابتة والحاضرة من تلك الغائبة في مدونة التعليم الثانوي.

-تحليل مدى تأثير البعد القيمي للتنظيم وأهميته في نجاح المؤسسة ، من خلال التدقيق في مدى اختلاف القيم التنظيمية بين المؤسسات الرائدة في تحقيق نسب النجاح العالية في شهادة البكالوريا وتلك التي تعاني في مؤخرة ترتيب المؤسسات من حيث هذه النتائج.

مفاهيم الدراسة

الثقافة التنظيمية

يجمع الباحثون في مجال التنظيمات أن الثقافة التنظيمية لأي مؤسسة ما هي إلا ترجمة لمبادئ المجتمع وخصائصه وقيمه ، ما يعني أن تكوين ثقافة المنظمة ينبثق بدرجة أولى من تلك المحددات الاجتماعية للسلوك الإنساني داخل المجتمع مجتمعة مع محددات أخرى شخصية وتنظيمية.

-هي مجموعة من القيم ، الاتجاهات ، العادات ، الأخلاق ، القوانين والأفكار ، الهياكل والأدوات والرموز أي مختلف الجوانب المادية وغير المادية التي يتم تناقلها بين الأفراد والأجيال.

-في هذا الصدد ، نجد تعريف "جيبسون"-Gibson - وزملائه بأن ثقافة المنظمة هي "نظام من القيم المشتركة والمعتقدات التي ينتج عنها قواعد السلوك ، حيث تعني القيم: ماهو الأهم؟ بينما الاعتقادات تعني كيف تعمل الأشياء؟ ولكل منظمة ثقافة خاصة إما إيجابية أو سلبية من حيث أثرها على الأداء ودرجة الميزة التنافسية التي تحققها"².

وقد تبين فيما يخص القيم التنظيمية وجود علاقة قوية وهي تختلف من كل قيمة لأخرى، حيث تكون كل من: القيم التشجيعية، قيم التركيز على الأهداف، الانضباط، النمط الحر (بهذا الترتيب) علاقة متينة مع الاتجاهات والسلوك.

أما دراسة ذياب البدائية وعلي مُجد العضيلة (1996): حول قيم المديرين كمؤشر لثقافة المنظمات-دراسة مقارنة بين الأردن والسعودية-⁸ وتساءلت عن ماهية القيم التي يعتقدونها الأفراد ذوو النفوذ في المنظمات الأردنية والسعودية؟ فيما يخص أسلوب إدارتهم لمهامهم، للعلاقات مع الأشخاص، وللبيئة؟ وهل تختلف بين المنظمين؟ وقد استخدم في الدراسة مقياس "دافيد فرانسيس" و"مايكل وودكوك" -1990. أوضحت النتائج شيوع ثقافة اجتماعية شبه مشتركة بين البلدين، وأن أهم القيم التي ركز عليها المدبرون، كانت: قيم الدفاع، النفوذ، الفعالية، الكفاءة، العدالة، الصفوة لدى الأردنيين وهي جد متقاربة مع السعوديين. أما أهم القيم التي جاءت ضعيفة فكانت أيضا متقاربة بين المنظمين والاختلاف كان بالنسبة لترتيبها فقط، وكانت: استغلال الفرص-فرق العمل-المكافأة-الاقتصاد-القانون والنظام-التنافس.

ودرست نورة خليفة تركي السبيعي (1998) بعض قيم العمل لدى الأكاديميين والإداريين بجامعة قطر⁹، وتساءلت عن درجة القوة التي تتسم بها قيم العمل (ممثلة بقيم: الرقابة، الاعتداد بالنفس، النظام، العلاقات الاجتماعية، المخاطرة) وهل يتأثر هذا المستوى ببعض الخصائص الشخصية؟ تبين سيادة مستوى متوسط لأربع قيم هي: الرقابة، النظام، العلاقات الاجتماعية، المخاطرة، لدى كل من الأكاديميين والإداريين، في حين حلت قيمة "الاعتداد بالنفس" كأعلى القيم لدى الفئتين، تليها العلاقات ثم النظام فالرقابة وأخيرا المخاطرة. وتدنى مستوى قيم المخاطرة لدى القطريين وغير القطريين في حين تفوقت الفئة الثانية على الأولى في كثير من القيم.

أما دراسة مؤيد السالم وسان الرويح (1999): حول القيم الإدارية للمدير الصناعي في العراق¹⁰، فقد أظهرت أن المديرين أظهروا اهتماما متباينا بالقيم الإدارية الخمس المقترحة، حيث جاءت أولا القيم الإنسانية ثم قيم المشاركة الجماعية، فالقيم

والعمل على إكسابه مبادئ ومعتقدات المنظمة.

ثم استخدام المحفزات الداعمة لاكتساب قيم التنظيم وتعزيزها ببعض الإجراءات والطقوس والمراسيم والشعائر التي تثبت نظرة المنظمة.

القيم التنظيمية إجرائيا

هي جملة الاعتقادات، المبادئ، الأحكام، المعايير والقوانين التي يؤمن بها أعضاء التنظيم لمؤسسات التعليم الثانوي من إداريين وأساتذة، والتي طورها هؤلاء بمرجعية تنظيمية تخص قوانين المؤسسة وطبيعة عملها أو بصفة ذاتية، من أجل تحديد السلوك المقبول والمرفوض من طرف كل عضو ينتمي إليها، هذه المعايير والمحددات القيمية للسلوكات ضمن الدراسة الحالية تتمثل في ثمانية أنواع، هي: قيم السلطة واستخدام النفوذ داخل المؤسسة التعليمية، قيم الإنجاز والفعالية، قيم الانضباط والنظام، قيم العلاقات والتواصل، قيم التمكين والمشاركة، قيم التوجه بالعمل الجماعي، قيم التميز والإبداع، قيم العدل.

بعض الدراسات العربية السابقة

تم إجراء دراسات عديدة في موضوع القيم التنظيمية بسبب أهمية هذا البعد ومدى تأثيره على جوانب الحياة المهنية للفرد والمنظمة وعلى فعاليتها التنظيمية بالخصوص، وسنحاول في هذا المجال ذكر بعض منها فقط ليس على سبيل الحصر وإنما من باب ارتباطها بالدراسة الحالية.

من أهمها دراسة عبد الحفيظ مقدم (1994) بعنوان: علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع الاتجاهات والسلوك⁷، والتي حاولت التأكد: فيما إذا كان هناك ارتباط دال بين كل من القيم الفردية - القيم التنظيمية والاتجاهات والسلوك (الاتجاهات ممثلة في: الرضا، الالتزام، الدوافع- أما السلوك: فيترجمه سلوك الأداء، الحضور)، وهل تتأثر طبيعة هذا الارتباط بالخصائص الفردية؟ وهل تتغير طبيعة الارتباط بتغير نوع القيم؟ أخيرا، هل تأثير القيم الفردية والتنظيمية مجتمعة أكثر على الاتجاهات والسلوك منه في حالة التأثير المستقل؟

طبيعة القيم التنظيمية السائدة-الإيجابية منها والسلبية-
مستواها ومدى مساهمتها لخطط العملية التعليمية.

-مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات التعليم الثانوي لمدينة سطيف، التي تعد إحدى الولايات النموذجية لمثل هذا الموضوع لاحتوائها على نسبة معتبرة من المتدربين وكذا المؤسسات التعليمية.

وتحتوي الولاية لوحدها على 79 ثانوية حسب إحصاءات 2011، موزعة على 20 دائرة 60 بلدية، أين تتربع عاصمة الولاية فقط على 15 ثانوية.

ولأن الدراسة الحالية هي مدخل لدراسة أكبر مجالا، سنكتفي بالوقوف على النسق القيمي لعدد من مؤسسات البلدية. وعليه بلغ عدد المؤسسات محل الدراسة 4 ثانويات، كما يلي:

-ثانوية ابن الرشيقي: 93 أستاذا.

-ثانوية مليكة قايد: 51 أستاذا.

-ثانوية فاطمة الزهراء: 56 أستاذا.

-ثانوية ابن خلدون: 40 أستاذا. وقد تضمنت عينة الدراسة الأساتذة: وهي عينة عشوائية طبقية من مجموع المؤسسات الأربع، حيث تم انتقاء 15 أستاذا بطريقة عشوائية من كل مؤسسة، ومن ثمة بلغ العدد النهائي 60 أستاذا.

أداة الدراسة

لبلوغ أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم اعتماد استبيان للقيم التنظيمية من إعداد الباحثة بعد الرجوع لأدبيات الموضوع وللدراسات المتاحة وكذا المقاييس المعروفة.

تضمن الاستبيان محور البيانات العامة: من اسم المؤسسة، الجنس، السن، المؤهل العلمي، الرتبة الوظيفية، عدد سنوات الخدمة.

-مقياس القيم التنظيمية: شمل 68 عبارة مقسمة على 8 محاور (قيم)، كالآتي:

-قيم السلطة والنفوذ: 10 عبارات.

التنظيمية وقيم أخلاقيات العمل، وأخيرا قيم الراحة والفراغ. وفي دراسة لـ منذر عبد الحميد الضامن (2006): حول العلاقة بين قيم العمل ومجموعة من المتغيرات لدى أعضاء هيئة التدريس في عدد من الكليات بسلطنة عمان¹¹، أفصحت النتائج عن أهمية قصوى لبعض القيم في العمل ضمن كليات سلطنة عمان أهمها على التوالي: ضرورة توفر وتوظيف القدرة اللازمة على الأداء، المعرفة، الإنجاز، وجود فرص للتقدم والنمو.

دراسة محمد حسن محمد حمادات (2006): لبحث قيم العمل والالتزام الوظيفي لدى المديرين والمعلمين في المدارس الثانوية¹²، من خلال تحديد درجة الالتزام بقيم العمل لدى المديرين والمعلمين في المدارس الثانوية العامة في الأردن من وجهة نظر كل فئة بالأخرى؟ وهل توجد فروق دالة في درجة الالتزام بهذه القيم تعزى لمتغيرات: الجنس، الخبرة، المؤهل العلمي من وجهة نظر كل فئة بالأخرى. تبين أن هناك مستوى عاليا من الالتزام بقيم العمل لدى المديرين، وقد جاءت قيم الامتثال، الأمانة، القدوة الحسنة، الخيرية، التقدير، وجاءت مؤخرا قيم العدل. أما بالنسبة للمعلمين فقد احتلت قيم الأمانة الصدارة، أما قيم الصدق والقيادة فجاءت في ذيل الترتيب.

دراسة عبد الله بن عطية الزهراني (2007) لأثر الثقافة التنظيمية على أداء العاملين بالملكة العربية السعودية - دراسة مقارنة بين المنظمات الحكومية والخاصة-¹³، من أهم تساؤلات الدراسة كان: ما هي قيم الثقافة السائدة لدى العاملين؟ وما أكثرها سيادة لديهم؟ وقد توصل إلى أن مستوى القيم التنظيمية السائد جاء متباينا من ناحية الترتيب، كما يلي: قيم الدفاع، الكفاءة، القوة، التنافس، فرق العمل والاقتصاد، الفعالية، القانون والنظام، العدل، استغلال الفرص، المكافأة والصفوة.

-إجراءات الدراسة الميدانية

-منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على منهج وصفي يحاول تشخيص واقع المنظومة القيمية داخل المؤسسة التعليمية في الجزائر،

مثل نموذج شين وهوفستيد ، والاطلاع على بعض الدراسات المهمة والمعروفة مثل مقياس القيم التنظيمية لودوكوك ووالاك في نسخته المترجمة إلى العربية من طرف الهيجان.وهذه يعني ان المقياس يستند لصدق بنائي ، فبعد تجميع عدد كبير من العبارات وتحديد أنواع القيم باستشارة بعض المختصين وتوظيف التراث النظري ، قدم المقياس في صورته الأولى على عدد من أفراد عينة الدراسة للحكم على عباراته ومدى مساهمتها لخصوصية مجال التطبيق وكذا مدى وضوحها ، تم في الأخير الخروج بهذه القائمة من العبارات والقيم.عرض المقياس أيضا على عدد من المحكمين الباحثين في موضوع الثقافة والقيم وسجلت ملاحظاتهم واقتراحاتهم. أما فيما يخص خاصية الثبات فقد تم اعتماد ثبات الاتساق الداخلي من خلال معامل α كرونباخ للمقياس ككل ولكل محور من محاوره ، وجاءت النتائج كما يلي:

- قيم الإنجاز والفعالية: 9 عبارات.
- قيم الانضباط والنظام: 7 عبارات.
- قيم العلاقات والتواصل: 9 عبارات.
- قيم التمكين والمشاركة: 8 عبارات.
- قيم التوجه بالعمل الجماعي: 8 عبارات.
- قيم التميز والإبداع: 9 عبارات.
- قيم العدل: 8 عبارات.

وقد صمم وفقا لمقياس ليكرت خماسي الاستجابة: موافق تماما (5 درجات) ، موافق (4 درجات) ، غير متأكد (3 درجات) ، غير موافق (درجتين) ، غير موافق على الإطلاق (درجة واحدة).وقد تضمن المقياس عبارات إيجابية وأخرى سلبية.

تقنين أداة الدراسة

استبيان القيم التنظيمية المصمم جاء بعد الاطلاع على أدبيات الموضوع وحصر محتوى أهم النماذج المفسرة للثقافة والقيم

جدول(1): يوضح معاملات ألفا كرونباخ لثبات المقياس ومحاور

رقم المحور	نوع القيمة	قيمة معامل الثبات
1	السلطة والنفوذ	0.815
2	الإنجاز والفعالية	0.73
3	الانضباط والنظام	0.89
4	العلاقات والتواصل	0.94
5	التمكين والمشاركة	0.96
6	التوجه بالعمل الجماعي	0.87
7	التميز والإبداع	0.91
8	العدل	0.79
	ثبات المقياس الكلي	0.89

المعالجة الإحصائية

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية (الوصفية والاستدلالية) المناسبة لتحليل ومعالجة تساؤلات الدراسة الحالية ، أهمها:

إذن ، فالمقياس ذو نسبة ثبات كلية عالية ، وحتى لمختلف محاوره الثمانية ، لذا فهو صالح لأغراض الدراسة الحالية. الصدق الذاتي لأداة الدراسة تساوي: 0.94 ، وهي أيضا عالية.

-التكرارات والنسب المئوية.

-معامل α كرونباخ لثبات الاتساق الداخلي ، ومعادلة الصدق الذاتي.

-اختبار (ت) لقياس الفروق بين المتوسطات.

- المتوسطات الحسابية: وذلك لتقدير مستوى كل قيمة من القيم التنظيمية ، سواء حسابه بالنسبة للعبارات أو للمحاور (لكل قيمة) ، أو لمقياس القيم التنظيمية بصفة عامة.-
قد تمت مقارنة قيم الوسط الحسابي المحصل عليه ضمن فئات تقديرية ، حددت كما يلي:

-الفئة من: 1-1,8 مستوى ضعيف جدا ، 2,6-1,8 مستوى

ضعيف ،

3,4-2,6 مستوى متوسط ، 3,4-2,6 مستوى عال ، 4,2-3,4 عال جدا.

وذلك باحتساب المدى: 4=1-5

طول الفئة=المدى/عدد الفئات=5/4=0,8

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

عرض ومناقشة نتائج السؤال البحثي الأول

ما هو مستوى القيم التنظيمية السائد داخل مؤسسات التعليم

الثانوي محل الدراسة ؟

جدول (2): يوضح متوسطات تقدير مستوى القيم التنظيمية ضمن المؤسسات

الترتيب	التقدير	الوسط الحسابي	القيمة التنظيمية
2	متوسط	2.98	1- قيم السلطة والنفوذ
3	متوسط	2.79	2- الإنجاز والفعالية
1	عال	3.51	3- الانضباط والنظام
4	متوسط	2.54	4- العلاقات والتواصل
7	ضعيف	2.51	5- التمكين والمشاركة
6	ضعيف	2.58	6- التوجه بالعمل الجماعي
8	ضعيف	2.12	7- التميز والإبداع
5	متوسط	2.93	8- العدل
/	متوسط	2.75	مستوى القيم التنظيمية

هيئة التدريس.

-أما إذا تمعنا في كل قيمة من القيم التنظيمية ، فإننا نلاحظ أن قيم الانضباط والنظام قد تصدرت مقدمة القيم التي تؤكد عليها المؤسسة التعليمية بمستوى عال ، تليها قيم أخرى لكن بمستويات متوسطة ، هي قيم: السلطة والنفوذ ، قيم الإنجاز والفعالية ، قيم العلاقات والتواصل ، ثم قيم العدل.

التحليل والمناقشة

-تظهر نتائج الجدول بوضوح أن مستوى القيم التنظيمية السائد داخل مؤسسات التعليم الثانوي الأربعة محل الدراسة هو مستوى متوسط أي أنه ضمن الحد المقبول ، إلا أنه يبقى بعيدا كلية عن تلك المستويات المرجوة لمنظومة هامة وحساسة بهذا القدر ألا وهي المنظومة التعليمية ، هذا هو التصور والواقع الذي يراه أهم أعضاء المؤسسة التعليمية: عضو

- في حين ، كادت أن تغيب بعض القيم وحقت مستويات ضعيفة من حيث درجة الاهتمام بها وتأتي ترتيبها كما يلي:

قيم التوجه بالعمل الجماعي ، قيم التمكين والمشاركة ، وأخيرا قيم التميز والبحث عن الإبداع.

و يؤكد لنا الواقع أن هذا المستوى المتوسط للقيم التنظيمية إنما يترجم نسقا ثقافيا تنظيميا متماسك إلى حد ما في بعض الحالات إلا أنه في حالات أخرى لا يزال ضعيفا ومهترئا ولا يرقى لمستوى العملية التعليمية والتربوية. إذ توضح لنا جليلة أن أهم ما يؤمن به أعضاء الفريق المدرسي ويتحكمون فيه جيدا هو عامل الانضباط وحفظ النظام سواء من ناحية أعضاء الإدارة أم الأساتذة ، إذ يتصف نظامنا المدرسي بالصرامة وهي مبدأ معروف ومكرس منذ زمن لدى هذه المؤسسات لأنها حسب الأعضاء والمسيرين أهم عامل يضمن سيرورة العملية التعليمية وبلوغ أهدافها ، حيث تعمل على محاولة ضبط الحضور والمداومة للجميع في الوقت خاصة الأساتذة وكذا انضباط الطلبة وعدم تأخرهم ، عدم التساهل مع السلوكات اللامقبولة والضبط قدر الإمكان سلوكات الأعضاء.

تبين أيضا أن أعضاء الفريق المدرسي وعلى رأسهم الطاقم الإداري أكثر حرصا وسهرا على حسن إدارة شؤون المؤسسة وحسن استخدام السلطات المفوضة لهم ، وتقدير حجم المسؤوليات الممنوحة للطاقم الإداري ولكل عضو من الهيئة التدريسية والتوظيف الجيد للصلاحيات الممنوحة لكل منصب وعدم تجاوزها ، العمل أيضا على ضرورة احترام القرارات وسلم السلطة والامتثال للقواعد والنظم التي تسيطر ، وكل ذلك يعود بدرجة أولى ربما لطبيعة العمل في هذه المؤسسات والذي يخضع على الدوام لنظام رقابة داخلي وخارجي ونظام تفتيش مستمر من طرف الهيئة الأعلى ، إلا أنها تبقى ضمن المستوى المقبول وقد ظهرت عدة فجوات بالنسبة للقدرات التسييرية في توظيف سلطاتها وفي الاستغلال السيئ للنفوذ في أمور شخصية أو في غير محلها.

وقد أكدت المؤسسة التعليمية على قيم الإنجاز لأنها تعي ويعي كل عضو فيها كما تعي الهيئات المشرفة عليها ، أن النتائج والإنجازات هي ما تترجم الأداء المدرسي وهي ما تبحث عنه

الهيئات التربوية فإن غابت لا مبرر لذلك.

-أما الأمر الآخر الذي لم نتوقعه هو بقاء العلاقات التي تربط الأسرة المدرسية محكومة بالعلاقات التنظيمية أكثر من العلاقات الإنسانية والطوعية خاصة ، على الرغم من عدم افتقادها المطلق إلا أن فلسفة الاندماج في الحياة المدرسية بعيدة نوعا ما عن مدرستنا فالموظف ينتهي عمله بمجرد أداء المهام الممنوحة بمنصبه.

أما في ما يخص قيم المساواة والعدل فتبقى نسبية وهي أحسن بالموازاة مع بعض أنماط المؤسسات الأخرى ، إلا أنه بالنظر للرسالة التي يقدمها التعليم للمجتمع أين نحن من الإحساس والشعور بعدالة المعاملة ، الإحساس بموضوعية التقييم للجميع...وغيرها.

هذه هي القيم التي أثبتت ولو بقدر معين تشكيلة الثقافة التنظيمية لمؤسسات التعليم الثانوي موضوع الدراسة ، في حين غابت كثير من القيم عنها كقيم العمل الجماعي وسياسات التعاون وتشكيل الفرق التي لا غنى عنها في العمل المدرسي ، غياب آليات المشاركة و تمكين الأعضاء-أساتذة وطلبة- من اتخاذ القرارات والمساهمة في تطوير المؤسسة والإحساس أن كل ما يتحقق أو لم يتحقق هو من صنع أيديهم ما سيدفعهم لتحسين أنفسهم. وقد جاءت أهم قيم المؤسسات العصرية والتكيفية القائمة على الإبداع وتنمية معايير التميز وإدارة الابتكار غائبة عن الطاقم الإداري وعن فلسفة عمل الأستاذ ومختلف الأعضاء.

نتائج الدراسة الحالية جاءت على عكس ترتيب قيم الانضباط بالنسبة لكل من دراسة البدانية والعضائية (1996) ودراسة عبد الله بن عطية الزهراني (2007) وهذا ربما لاختلاف مجالات الدراسة من غير المؤسسات التعليمية و اختلاف المجتمعات وكذا الفئة المتوجه إليها. واتفقت معها في أهمية قيم القوة(أو النفوذ) وقيم الإنجاز والفعالية ، واتفقت مع دراسة نورة خليفة تركي (1998) حول أهمية قيم الانضباط وهذا لتقارب ميادين الدراسة-تعليمية- وبنفس الحال جاء مستوى قيم العدل متدنيا في مختلف الدراسات (البدانية ، منذر الضامن ، محمد حمادات ، عبد الله بن عطية الزهراني).

2 - عرض ومناقشة نتائج التساؤل البحثي الثاني:

هل يختلف مستوى القيم التنظيمية بين المؤسسات باختلاف نسب النجاح المحققة في شهادة البكالوريا كمؤشر لنجاح مؤسسات التعليم الثانوي في تحقيق أهدافها؟ للإجابة عن هذا التساؤل سوف نعرض النتائج في جدولين، الأول يخص نتائج متوسطات وتقديرات القيم التنظيمية لكل مؤسسة بشكل منفرد، وجدول ثان يعرض نتائج المتوسطات ودلالة اختبار (ت) بين المؤسسات التي احتلت صدارة الترتيب والتي احتلت ذيل الترتيب بالنسبة لنسب النجاح في شهادة البكالوريا، ولموضوعية أكبر لنتائج الدراسة تم اعتماد نسب النجاح للمؤسسات منذ 2003 (تاريخ الإصلاح الذي أقرته الوزارة بالنسبة للتعليم الثانوي) حتى سنة 2011، ما يعني قرابة 8 نتائج لكل مؤسسة وتم في الأخير الخروج بالترتيب النهائي للمؤسسات، ولأننا تعمدا اختيار مؤسستين ذات المراتب الأولى في البلدية وتقريبا على مستوى الولاية

ككل(ملاحظة: الترتيب بعد استثناء بعض الثانويات التي تأسست بعد 2003 أو التي كانت نظام متاقن من قبل، أي أن الرتب المعطاة هي من مجموع 40 ثانوية)، وهما كل من: ثانوية مليكة قايد: المرتبة الأولى ولائيا. ثانوية ابن خلدون: المرتبة الثانية في البلدية والثالثة ولائيا. أما الثانويتين المتبقيتين، فقد احتلتا ذيل الترتيب، حيث: ثانوية فاطمة الزهراء: جاءت رتبتهما تقريبا 31 ولائيا و8 ضمن البلدية. ثانوية ابن الرشيقي: الرتبة 35 ولائيا و9 والأخيرة ضمن البلدية. على هذا الأساس سيتم اعتماد تقسيم ثنائي للمؤسسات أثناء المقارنة، هو: المؤسسات التي حققت نتائج جيدة(مليكة قايد/ابن خلدون)، المؤسسات التي حققت نتائج ضعيفة(فاطمة الزهراء/ابن الرشيقي).

جدول(3): نتائج متوسطات القيم التنظيمية لكل مؤسسة بشكل منفرد

القيمة التنظيمية	ث.مليكة قايد	ث.ابن خلدون	ث.فاطمة الزهراء	ث.ابن الرشيقي
السلطة والنفوذ	3.29	3.27	2.71	2.66
الإنجاز والفعالية	3.51	3.42	2.12	2.09
الانضباط والنظام	3.77	3.78	3.27	3.2
العلاقات والتواصل	2.71	2.75	2.31	2.4
التمكين والمشاركة	2.6	2.7	2.51	2.24
التوجه بالعمل الجماعي	2.86	2.79	2.36	2.32
التميز والإبداع	2.34	2.35	2.01	1.75
العدل	3.16	3.1	2.66	2.81
مستوى القيم. ت. لكل مؤسسة	3.03	3.02	2.5	2.44

ولتوضيح نتائج الفروق بين المؤسستين سنعرض الجدول التالي، بعدها سنحاول تحليل محتوى الجدولين مع بعض:

جدول (4): دلالة الفروق في مستوى القيم التنظيمية بين المؤسسات حسب نتائجها في شهادة البكالوريا

القيمة التنظيمية	نتائج جيدة		نتائج ضعيفة		دلالة اختبار (ت)
	الوسط الحسابي	التقدير	الوسط الحسابي	التقدير	
السلطة والنفوذ	3.28	متوسط	2.69	متوسط	دالة **
الإنجاز والفعالية	3.47	عال	2.11	ضعيف	دالة **
الانضباط والنظام	3.78	عال	3.24	متوسط	دالة *
العلاقات والتواصل	2.73	متوسط	2.36	ضعيف	غير دالة
التمكين والمشاركة	2.65	متوسط	2.38	ضعيف	غير دالة
التوجه بالعمل الجماعي	2.83	متوسط	2.34	ضعيف	غير دالة
التميز والإبداع	2.35	ضعيف	1.88	ضعيف	غير دالة
العدل	3.13	متوسط	2.74	متوسط	دالة *
م. القيم التنظيمية	3.03	متوسط	2.47	ضعيف	دالة **

حيث:
** دالة عند 0.01
* دالة عند 0.05

التحليل والمناقشة

تظهر نتائج الجدولين بوضوح دلالة الفروق في القيم التنظيمية عامة بين المؤسستين حسب نتائجها في البكالوريا طوال هذه المدة الزمنية المعتبرة ، وقد تفوقت المؤسسات ذات النتائج الجيدة والتي تصدرت شهادة البكالوريا طوال ثمانية مواسم دراسية. وكانت الفروق دالة لها بالنسبة لكل من قيم السلطة والاستغلال الجيد للنفوذ وتوظيف المسؤوليات والصلاحيات ، وإن دل ذلك على شيء فإنها يدل على أن المؤسسة التعليمية الرائدة هي التي يحسن مسيرتها وحتى مدرستها استعمال سلطاتهم حسب ما هو مطلوب منهم.

تفوقت أيضا هذه الأخيرة بالنسبة لقيم الإنجاز والفعالية وأبدت استعدادا واضحا وبحثا متواصلا عن التفوق والمحافظة على المكاسب والنتائج التي حققتها ، وهذا ما يميز المؤسسات الناجحة التي تثبت وجودها بكل السبل والقدرات وتعمل على استمرارية ما تحققه وتحسنه ، وإن أخفقت لسنة فذلك ليس بالنهاية بل تحاول استعادة صدارتها مرة أخرى وهي ثقافة ليست متاحة لدى الجميع ، على عكس نظيرتها من المؤسسات التي تدهورت لديها قيم النجاح والإنجاز وتمكنت أعضاؤها قيم

الفشل وجر أذبال الخيبة.

-الأمر الثاني الذي يلفت نظر المتمعن في محتوى الجداول ، أنه على الرغم من كون قيم الانضباط والنظام هي تقريبا أكثر القيم التي أكدت تواجدها في المؤسسة التعليمية في المرتبة الأولى على حساب بقية القيم لجميع مؤسسات الدراسة ، إلا أنها كانت أكثر معنوية ودلالة للنوع الأول من المؤسسات التي أبرزت تفوقا أكبر من ناحية ضبط النظام وسلوكات الانضباط لدى الأساتذة والطلبة على الرغم من المرجعية الموحدة للأنظمة ، هذا ما يعكس أن ليس كل ما يفرض قد يطبق بل يتعلق بضرورة ترسيخ الوعي والإيمان الذاتي بمبادئ الانضباط وقيمه والقدرة على تعزيزه من طرف كل عضو فاعل داخل المؤسسة.-النتائج أكدت أيضا تفوق المؤسسات الرائدة في نسب النجاح في قيم العدل ومبدأ المساواة ومراعاة الحقوق والواجبات بين الجميع وعدم إيجاد الاستثناءات مع ضرورة الشعور بالرضى عن المعاملة ومصادقية توزيع الأدوار وعمليات التقييم وغيرها ، في المقابل لوحظت بعض الظواهر السلبية المعاكسة لذلك على مستوى المؤسسات ذات النتائج الضعيفة ، على الرغم من أن هذه القيم جاء بمستوى متوسط

التقدير لجميع المؤسسات.

في حين ، جاءت نتائج الدراسة لتبرز أن لا فروق دالة في بقية القيم التنظيمية ونعني بها: قيم العلاقات وآليات التواصل داخل المؤسسات ، قيم التمكين وإتاحة الفرص للمشاركة والإحساس بالنفع ، قيم التوجه بالعمل الجماعي وخلق بؤر التعاون وأسلوب الفرق في العمل ، قيم التميز ودعم الإبداع والأفكار الابتكارية ، حيث كانت جميعها على حد جد متقارب من السيادة والاعتماد لنمطي المؤسساتين ، وهذا قد يكون منطقيا ومفهوما عندما تأكد لنا أن هذه القيم هي على مستوى ضعيف من التطبيق والممارسة والاعتقاد وتفتقدها جميع المؤسسات على حد سواء ، لذا ننوه بضرورة انتباه المسؤولين لمثل هذه العوامل الخفية التي قد لا تكون بارزة كثيرا للعيان في حالات كثيرة.

خاتمة وتوصيات الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع المدروس وهو القيم التنظيمية باعتبارها محددات دينامية للسلوك تؤثر وتتأثر بها حولها من ظروف وعوامل.

لقد تم البحث في هذا الموضوع منذ زمن ولا يزال البحث فيه جاريا لا سيما مع توغله في المجال التربوي ، حيث تفتلنت المؤسسة التعليمية اليوم ونعني بالأصح قياداتها أن لكل عضو في المدرسة اعتقاداته ومبادئه وأفكاره التي نشأ عليها ضمن المجتمع وتعلم على جعلها معايير الخاصة المحددة خاصة لسلوكاته في العمل ، كما أن أي تنظيم يطور منظومة من القيم يتكيف بها مع بيئته ، لذا يترتب على كل من ينظم لهذا التنظيم الاندماج والتوافق معها. إن أهم ما يعزز نجاح أداء المؤسسات هو قدرتها على تطوير ثقافة قيمية تخدم جميع الأطراف وتوافق حاجاتهم وخصائصهم دون المساس بالأهداف الرئيسة للتنظيم ، لا سيما والحديث اليوم عن مؤسسات لها وزنها ودورها القيم بالنسبة للفرد والمجتمع عامة.

هذا ما أثار شغف الباحثة وحفيظتها لدراسة الموضوع وتقييمه على مستوى المؤسسة التعليمية في الجزائر ، وبالتحديد مؤسسة التعليم الثانوي. على هذا الأساس تم إجراء هذه الدراسة التي تعد منطلقا لدراسة أكبر ، وشملت بعض

مؤسسات التعليم الثانوي على مستوى مدينة سطيف وهي أربع مؤسسات ، وقد تم التوجه في تقدير القيم السائدة إلى أعضاء الهيئة التدريسية لكل مؤسسة.

على العموم ، أثبتت الدراسة نتائج مهمة على الرغم من كونها استطلاعية فقط ، حيث أن أهم ما توضح هو مستوى قيم متوسط إلا أنه بعيد عن الحد المطلوب لأهداف العملية التعليمية ، وأن أهم القيم التي غلبت على مؤسساتنا هي : قيم الانضباط والنظام بمستوى عال ، تلتها قيم السلطة والنفوذ ، ثم قيم الإنجاز والفعالية ، قيم العلاقات والتواصل ، فقيم العدل ، وكلها بمستويات متوسطة. في حين أهم ما برز من نقائص في تركيبة القيم وشكل ضعفا لديها هي: قيم التوجه بالعمل الجماعي ، قيم التمكين والمشاركة ، قيم التميز والإبداع. وفيما يخص نتائج التساؤل الثاني ، اتضح أن مستوى القيم التنظيمية السائد داخل المؤسسات التعليمية له تأثير واضح على أدائها وتحقيق أهدافها لا سيما على نتائجها في شهادة البكالوريا أهم الامتحانات الرسمية لهذا الطور ، حيث برزت دلالة واضحة بين المؤسسات المتصدرة الترتيب وذات النتائج الجيدة لسنوات والمؤسسات ذات النتائج الضعيفة لصالح الأولى ، لاسيما بالنسبة لبعض القيم مثل السلطة والنفوذ ، الانجاز ، الانضباط والنظام ، قيم العدل. في إطار هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

بما أن الدراسة الآتية هي دراسة استطلاعية لواقع القيم التنظيمية داخل المدرسة الجزائرية عموما وللمؤسسة التعليمية الثانوي خاصة والتي ستندعم لاحقا بإذن الله بنتائج أخرى أكثر مجالا ، فإننا نوصي بمحاولات بحثية أكثر لتشخيص هذا الجانب الخفي لعوامل التسيير وإدارة المؤسسات ومعرفة مدى تأثيره على عدة جوانب مهمة. نوصي أيضا بضرورة بحث نقاط الضعف في ثقافة المؤسسة التعليمية ، جذورها ، خلفياتها ، تأثيراتها على سيرورة العملية التعليمية وأداء المؤسسة ، والعمل على إقرار خطط عمل تسير طبيعة وخصائص تركيبة الفرد الجزائري.

ينبغي تدعيم هذه المنظومة القيمية بعوامل مدعمة ومعززة للسلوكات والمعتقدات الإيجابية من خلال مكافأة

الإنجاز المتميز، تتمين الأداءات النوعية للطلبة أو الأساتذة ،
 خلق طقوس جديدة ودائمة للابتكارات وتشجيع الأفكار
 الخلاقة.
 ضرورة تصميم برامج خاصة بالقادة الإداريين لهذه
 المؤسسات وإكسابهم القدرات اللازمة للتعامل وإدارة تركيبة
 متنوعة من القيم.
 خلق ورشات وفرق عمل مدرسية في شتى المجالات (ثقافية ،
 رياضية ، نوادي ، ملتقيات...) تجمع بين الطلبة والأساتذة
 وبينهم وبين الطاقم الإداري ، من أجل تعزيز العمل التعاوني
 وتدعيم أواصر التواصل بين كل الأطراف.

الهوامش

- (1): سمير أحمد عسكر وعادل محمد زايد، المحددات الشخصية لقيم العمل وعلاقتها بالرضا الوظيفي-دراسة تطبيقية بدولة الامارات العربية المتحدة-المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 1، العدد 1994، 2، ص 210.
- (2): جمال الدين محمد المرسى، ثابت عبد الرحمان إدريس، السلوك التنظيمي، د.ط، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 436.
- (3): مصطفى عشوي، أسس علم النفس الصناعي والتنظيمي، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1992، ص 273.
- (4): عبد الحفيظ مقدم، علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع الاتجاهات والسلوك-دراسة إمبريقية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني، المجلد 22، جامعة الكويت، 1994، ص 149.
- (5): ديف فرانسيس ومايك وودكوك، القيم التنظيمية، ترجمة الهيجان، الإدارة العامة للبحوث، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 17.
- (6): Weiner, y: Commitment & organization, a normative view, academy of management Review, No 7, 1988, p: 418.
- (7): عبد الحفيظ مقدم، المرجع السابق، ص: 145-180.
- (8): ذياب البدائية وعلي محمد العضائيلة، قيم المديرين كمؤشر لثقافة المنظمات-دراسة مقارنة بين الأردن والسعودية-مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 8، العلوم الإدارية 1، 1996، ص: 5-15.
- (9): نورة خليفة بن تركي السبيعي، بعض قيم العمل لدى الأكاديميين والإداريين بجامعة قطر، مجلة مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، السنة السابعة، العدد 1998، 13، ص 245-273.
- (10): مؤيد السالم و سنان الرويح، القيم الإدارية للمدير الصناعي في العراق، مجلة أبحاث اليرموك-سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، منشورات جامعة اليرموك، المجلد 15، العدد 1، 1999، ص 9-33.
- (11): Monther Al-Damen, The relationship between work value and some variables of faculty member at different colleges in the sultanate of Oman, The education journal, university of Kuwait, No.80, volume 20, September 2006, p: 11-29.
- (12): محمد حسن محمد حمادات، قيم العمل والالتزام الوظيفي لدى المديرين والمعلمين في المدارس، ط 1، دار الحامد للنشر، الأردن، 2006.
- (13): عبد الله بن عطية الزهراني، أثر الثقافة التنظيمية على أداء العاملين بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007.

التوجيهات الصوتية لقراءة الإمام خلف العاشر

بوزيد صبح

جامعة سحيف 2

ملخص

تعد قراءة خلف بن هشام البزار البغدادي المرأة العاكسة للواقع الصوتي الذي كان سائدا في البيئة البدوية العراقية ، وخاصة لغة تميم ، فلهجتهم تميل إلى التثقيل ، والإشمام ، والروم ، والهمز والإدغام ، ويتصرفون في الصائت بالاختلاس والإشباع ، وكلها مظاهر صوتية تهدف إلى الاختصار في الجهد العضلي ، وهذه الدراسة تركز على بعض الظواهر الصوتية لهذه القراءة ، وتحاول توجيهها وفق الدرس اللساني (الصوتي) الحديث .

الكلمات المفتاحية: قراءة خلف بن هشام ، علم الأصوات التشكيلي ، الظواهر الصوتية ، الدرس اللسان ، لغة تميم ، ياءات الإضافة ، هاء الكناية .

Résumé

La lecture de Khalaf ibn Hicham El-Bazzar est considérée comme le miroir réflecteur de la réalité sonore qui prévalait dans la région Irakienne, notamment la langue de Tamim, où était prononcé la modification des lettres sonores des lèvres de façon muette, l'allégement vocal et son inverse, la modification des lettres sonores par leur prolongation, l'accélération vocale, les « ya » additives et les « ha » surnuméraires. cette étude se base sur la formation sonore de ces phénomènes et essaie de les orienter selon le cours linguistique (sonore) contemporain.

Mots clés : La lecture de Khalaf ibn Hicham, phonologie, cours linguistique, la langue de Tamim, les « ya » additives et les « ha » surnuméraires

Absrtract

Reading Khalaf ibn Hisham El-Bazzar is considered the mirror reflector of sound reality that prevailed in the Iraqi region, including the language of Tamim, where was pronounced changing the sound letters lips so mute, voice relief and its inverse, changing the sound letters by their extension, voice acceleration, the "ya" additive and supernumerary "ha". this study is based on sound training of these phenomena and tries to steer by contemporary language course (sound).

Keywords: Reading Khalaf ibn Hisham, phonology, language course, the language of Tamim, the "ya" additive , supernumerary "ha"

تمهيد : علاقة القراءات القرآنية باللهجات العربية

تشعب اللسان العربي منذ قديم الزمان إلى لهجات متعددة مختلفة ، في كثير من المستويات الصوتية والدلالية ، وأيضاً على مستوى القواعد والمفردات. وهناك أسباب أدت إلى هذا الاختلاف من أهمها : أن أعضاء النطق تختلف في بنيتها واستعدادها ومنهج تطورها. تبعاً لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب من الشعوب المختلفة ، والتي تنقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف. بالإضافة على عاملي الانعزال ، والاختلاط ؛ لأن العرب كانوا يرتحلون في المفاوز والفيافي يتبعون منازل القطر ومنابت العشب.

والعرب الذين أنزل إليهم القرآن الكريم ، كانوا مختلفي اللغات (اللهجات) ؛ من أجل ذلك أنزل الله (سبحانه تعالى) كتابه على لهجات العرب ليتمكنوا من قراءته ، وينتفعوا بما فيه من أحكام وشرائع. إذ لو أنزل بهجة واحدة — وهم مختلفو اللهجات - لحال ذلك دون قراءته والانتفاع بهديته ؛ وقد وضّح هذه الصورة ابن الجزري حيث قال : « وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ، ويعسر على أحدهم الانتقال من لفته إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ، ولا بالتعليم والعلاج ، لا سيما الشيخ والبرءة ومن لا يقرأ كتاباً ... فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم ، لكان من التكليف بما لا استطاع¹. » ولكان ذلك منافياً ليسر الإسلام وسماحته ، التي تقتضي درء المشقة والحرّج ، وجلب اليسر والتسهيل لمعتقيه فاقترضت رحمة الله تعالى بهذه الأمة وإرادة التخفيف عنها ، ووضع الإصر عنها ، أن ييسر لها حفظ كتابها فأنزله على سبعة أحرف ليسهل على كل قبيلة تلاوته. وقد كان بين القبائل العربية اختلاف في نبرات الأصوات وطريقة الأداء: فكان فيهم من يدغم ، ومن يظهر ، ومن يخفي ، ومن يبين ، ومن يميل ، ومن يفتح ، ومن يفخم ، ومن يرقق ، ومن يمد ، ومن يقصر ، ومن يشمم ، ومن يروم ، ومن يثقل ، ومن يخفف إلى آخر ذلك من طرق النطق وكيفيات الأداء المختلفة . ولأنّ الدين دين يسر ، أمر الله نبيه أن يقرئ كل قبيلة بلهجتها وما جرت عليها عادتها.

ثم إن الصحابة (رضوان الله تعالى عليهم) قد تلقوا من في رسول الله ﷺ القرآن الكريم ، بقراءته ورواياته ولم يهملوا حرفاً أو سكوناً أو حركة. ونقله عن الصحابة التابعون على هذا الوجه والإحكام. ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم ، وأفتوا أعمارهم في قراءة القرآن وإقراءه وتعليمه ، وكان ذلك شغلهم الشاغل حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ، وتشد الرحال إليهم. ولتصديهم لذلك نسبت القراءة إليهم. فهي نسبة ملازمة ودوام لا نسبة اختراع وابتداع ، ومن هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم والتلقين: القراء العشرة وهم : نافع (ت169)، وأبو جعفر (ت130) المدنيان. وأبو عمرو (ت155)، ويعقوب (ت250) البصريان. وابن كثير (ت120) المكي. وابن عامر (ت118) الدمشقي. وعاصم (ت128)، وحزمة (ت156)، والكسائي (ت189) الكوفيون وخلف (ت229) البغدادي. و قد أجمع من يعتدّ بهم من العلماء على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام .

وهذه القراءات جميعها بمنزلة سواء في الأسلوب والغاية والتواتر ، فهي كلها معجزة - ولا عجب في ذلك - ما دامت كل قراءة أنزلت من عند الله ، أو أذن بها الله ، والقراء مجرد ناقلين ، وليسوا مجتهدين كالفقهاء.

ففي هذه الدراسة أردنا أن نسلط الضوء على بعض الظواهر الصوتية ، وندرس الوحدات الصوتية عندما تتركب وتتجاوز في سياقات أو تراكيب صوتية معينة ، فنرصد ما يطرأ عليها في السياق من تثقيل وتخفيف ، ومن تغيير في الصائت بالاختلاس والإشباع ، وندرس الإشمام ، وباء الإضافة ، وهاء الكناية ؛ لنبرهن أن هذه الاختلافات هي اختلافات لهجية طبيعية ، وأن هذا الخلاف ما هو إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ، والقراءات القرآنية تعد الميدان الخصب لهذه التغيرات التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً زمن نزول القرآن الكريم ، وقد وقع اختيارنا على قراءة خلف ؛ لأنها قراءة غير مشهورة ، وهي التي حفت بالرواية من أمامها ومن خلفها.

ترجمة القارئ خلف بن هشام البغدادي (العاشر): لُقّب بالعاشر لأنه هو عاشر القراء العشرة

الصوت لكي يسمع في تلك الصحارى والمفاوز المترامية » وهذا أمر طبيعي بلاء ما عرف عن البدوي من غلطة وجفاء في الطبع³. إذ يلجأ البدوي إلى طرق متعددة منها : التشديد والجهر والتفخيم ، والتثقيب ، والذي يقوم بدوره فيدخل على الحرف سمناً يمتلىء الفم بصداه .

«أما القبائل المتحضرة فقد سارت على عكس ذلك في لهجاتها ، فقد مالت إلى خفة النطق وسهولة الأداء حيث ينسجم ذلك مع بيئتهم وطبيعتهم»⁴. وطبقاً لما قرره النحاة من أن كل زيادة قلت أو كثرت في لساننا المبين تستدعي بالضرورة زيادة في المعنى ، «وكل تغيير في الشكل ؛ في حركة أو سكون تستدعي تلويحاً بالصوت وتغيّراً في المعنى والأثر والهدف والتأثير»⁵.

قال سيوييه : « نقول : كَسَرْتُهَا وَقَطَعْتُهَا ، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَرْتَهُ وَقَطَعْتَهُ وَمَزَقْتَهُ (...) واعلم أنّ التخفيف في هذا جائز ، كله عربي ، إلا أن (فَعَلْتُ) إدخالها ههنا لتبيين الكثير»⁶.

والتشديد كما نسب إلى بني تميم وسفلى قيس وربيعة ، والتخفيف لأهل الحجاز وقريش نُسب كذلك إلى قریش مقابل التخفيف في ألفاظ أخرى لتيميم⁷

أ. ما قرأ بالتثقيب (التشديد)

قال تعالى : ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ [البقرة : 280] .

قرأ خلف [تَصَدَّقُوا] بتشديد الصاد والدال .

الأصل أن (تتصدقوا) ، من خفف حذف التاء الثانية اكتفاء بعلامة الاستقبال منها ، ومن شدد أدغم التاء في الصاد لقرب المخرج .

قال تعالى : ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة : 222] .

قرأ خلف (يطهرن) بتشديد الطاء والهاء ، وهي قِراءة حمزة والكسائي وعاصم برواية أبي بكر . والأصل يتطهرن ، فأدغم . فقراءة التشديد معناها يغتسلن وقراءة التخفيف معناها ينقطعن دمهّن . ورجّح الطبري قراءة التشديد ؛ وهي بمعنى يغتسلن لإجماع الجميع على تحريم قربان الرجل امرأته بعد انقطاع الدم حتى تطهر ، وإنما الخلاف في الطهر ما هو؟ هل هو الغسل أو الوضوء ، أو غسل الفرج فقط ؟ أما ابن عطية فقد

هو أبو مُجَدِّد خلف بن هشام بن خلف بن ثعلب بن هشيم بن ثعلب ابن داود ابن مقسم الأسدي ، البزار البغدادي . أحد القراء العشرة ، أصله من "فم الصلح" . مولده : ولد سنة خمسين ومائة (150هـ).

شيوخه: وقرأ على إسحاق المسيبي قراءة نافع. وقرأ على إسماعيل بن جعفر ، وعبد الوهاب ابن عطاء قراءة أبي عمرو. وقرأ على يحيى بن آدم رواية شعبة عن عاصم. وقرأ على عبيد بن عقيل قراءة ابن كثير ، وقرأ رواية قتبية عنه. وسمع الكسائي يقرأ إلى خاتمته وضبط ذلك عنه بقراءته عليه. وأخذ قراءة الأعمش عن زائدة ابن قدامة.

تلاميذه : أخذ القراءة عنه عرضا وسماعاً. أحمد بن إبراهيم بن علي القصار ، وأحمد بن زيد البرائي ، وسلمة ابن عاصم ، وعبد الله بن عاصم شيخ الغضائري ، وعلي بن الحسن بن سلم ، ومُجَدِّد ابن إسحاق شيخ ابن شنبوذ ومُجَدِّد بن الجهم .

روايته للحديث: روى له الحديث : الإمامان البخاري و مسلم في صحيحيهما ، والإمام أحمد في مسنده وابن حبان والحاكم في مستدركه ، وغيرهم .

راويه: روى القراءة عن خلف كل من إسحاق الوراق وإدريس الحداد.

مؤلفاته : ألف خلف عدداً من الكتب في القراءات لم يصلنا منها شيء وهي :

- 1- كتاب القراءات . 2- كتاب الوقف والابتداء . 3- كتاب اختلاف المصاحف . 4- كتاب متشابه القرآن . 5- كتاب العدد في عدّ آي القرآن . 6- كتاب حروف القرآن².

وفاته: توفي الإمام أبو مُجَدِّد خلف بن هشام البزار ، ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين (229هـ).

1. التثقيب والتخفيف

من المسائل الصوتية التشديد والتخفيف . فشدة الأصوات وخفتها تتفاوت نسبتها تبعاً لتفاوت الظروف والبيئات ، لأن له علاقة وثيقة باللسان العربي .

فالتشديد سمة من سمات نطق القبائل البدوية التي تميل إلى شدة الأصوات في نطقها ، فقد حرص البدوي على توضيح

إلزام الحالفين الكفارة على عددهم ، وفيه إيهام ترك الكفارة ممن لم يكرر اليمين ، فالقراءتان حسنتان ، كان التشديد أحب إلي ، لأن أكثر القراء عليه ، وعليه أهل الحرمين.¹²

2. تغيير الصائت بالاختلاس والإشباع

الاختلاس والإشباع ظاهرتان صوتيتان جاءتا في كلام العرب وذلك لحاجة الفصاحة إليهما ، فالاختلاس هو الإتيان بثلاثي الحركة ويرد من أجل التخفيف ، أو الفاصلة أو التقاء الساكنين ، والإشباع هو إشباع الحركة ، والذي يؤدي إلى حرف لين من جنسها . فمثلا الضمة المشبعة تؤدي إلى واو مدية وهكذا .

قال سيبويه : «الفتحة من الألف ، والكسرة من الياء والضمّة من الواو»¹³.

فالمعروف أن العرب الحضريين يميلون إلى الثاني في النطق وإعطاء كل صوت حقه ، فإذا كان الضمير -الهاء- موصولا بزايدة من واو أو ياء أثبتوها ، على حين أن القبائل البادية تميل إلى سرعة النطق بالأصوات وهذا يؤدي إلى الحيف على بعض أصوات اللين بحذفها تارة وتقصيرها تارة أخرى .

وبنو عقيل وكلاب من القبائل البدوية التي تميل إلى اختصار أصوات اللين ولا تأبه بالثاني في النطق ، ومعروف أن أصوات اللين عرضة لتغيرات كثيرة في اللهجات العربية المختلفة ، ولها كثر فيها هذا النوع من التغيرات لجأ علماء اللغة إلى وضع القوانين الضابطة لطريقة نطقها ، وإعطائها حَقّها من المدّ وغيره ، ولا سيما عند مجاورتها لأصوات يخشى عليها أن تذوب فيها ، أو تفقد بعض خصائصها الصوتية ونحن نلاحظ ، في اللهجات الدارحة تغيرا واسع النطاق في أصوات اللين جرّه عليها عدم الاهتمام بها وتركها خاضعة للتطور¹⁴.

بين الاختلاس والإشباع

قراءة "عليهم":

قرأ خلف وحمة ، (عليهم) بضم الهاء ، وقرأ ابن كثير ونافع : (عليهم) بكسر الهاء وضم الميم ويصلون بواو في اللفظ ، وقرأ الباقون: (عليهم) بكسر الهاء وسكون الميم .

وقد ذكر ابن الأنباري¹⁵ أن هناك عشر لغات في (عليهم) :

- قرئ ببعضها: عليهم بكسر الهاء وضمها مع سكون الميم .
"عليهمي" بكسر الهاء ، وزيادة الياء وبكسر الميم فقط .

ذهب إلى أن كل واحدة من القراءتين تحتل أن يراد بها الاغتسال بالماء وأن يراد بها انقطاع الدم وزوال أذاه. قال : » وما ذهب إليه الطبري من أن قراءة التشديد مضئها الاغتسال وقراءة التخفيف مضئها انقطاع الدم غير لازم ، وكذلك ادّعاؤه الإجماع وفي رد ابن عطية عليه ، نظر ، إذ لو حملنا القراءتين على معنى واحد لزم التكرار»⁸ ، ورجّح الفارسي ، قراءة التخفيف إلا أنها من الثلاثي المضاد لطمث الثلاثي⁹.

ب. التخفيف

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: 114]

قرأ خلف (مُنَزَّلٌ) : بإسكان النون مخففة وتخفيف الزاي .

من قرأ بالتشديد من (نَزَلَ) (يُنْزِلُ) جمعا بين اللغتين¹⁰

وهما بمعنى واحد ، لكن في التشديد معنى التكرير .

ومن قرأ بالتخفيف جعله من أنزل .

قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة : 89] .

قرأ خلف (عقدتم) بتخفيف القاف ، و هي قراءة حمزة و الكسائي و عاصم برواية أبي بكر .

عقدتم بمعنى أوجبتم .

من قرأ «عقدتم» بالتشديد ، فحجته ذكرها أبو عمرو فقال : «عقدتم أي وكدتم ، وتصديقها قوله: ﴿وَلَا تَنْفُسُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل : 91] . والتوكيد هو ضد اللغو في اليمين ، واللغو ما لم يكن باعتقاد ، وأخرى هي جمع (الأيمان) فكأنهم أسندوا الفعل إلى كل حالف عقد على نفسه يمينا. والتشديد يراد به كثرة الفعل وتردده من فاعلية أجمعين ، فصار التكرير لا لواحد ، فحسن حينئذ التشديد»¹¹.

وحجة من خفف أنه أراد به عقد مرة واحدة ، لأن من حلف مرة واحدة لزمه البر أو الكفارة ، وليست الكفارة لا تلزم إلا من كرّر الأيمان ، فيحتاج ضرورة إلى التشديد ، والتشديد للتكثير ، وتكرير الأيمان يوهمان الكفارة ، لا تلزم إلا من كرر اليمين ، وإذا لزم الكفارة في اليمين الواحدة كانت في الأيمان المكررة على شيء بعينه ألزم وأكد ، فالتخفيف فيه إلزام الكفارة ، وإن لم يكرر ، وفيه رفع للإشكال ، فالتشديد فيه

أي أن تكون على هذه الصورة.

اَعْ / اَلْ-يَ / هِمْ / بعد الاختلاس.

اَعْلَىٰ / اِلٰى / هُمَّ / قبل الاختلاس .

أو الكسر فقط "عليهم" بكسر الهاء وضم الميم .

ثانياً: نلاحظ أن المقاطع الصوتية في كلا القراءتين مستساغة ، والقراءتان بالاختلاس والإشباع متوازيتان ، لكن حذف الواو أخف في القراءة .

والذي حصل في الإشباع هو زيادة صائت وإطالته وبذلك تحول المقطع إلى مقطع مفتوح .

الأصل في (عليهم) : (عليهمو) بضم الهاء والميم ، وواو بعد الميم ، والدليل على ذلك : أن هذه الهاء للمذكر تُضم وتشبع ضمته فيتولد منها الواو ، ومنه قوله عزّوجل : (أنلزمكموها) فهذا مما يبين لك أن الأصل (عليهم) بضمّتين وواو.

وحجة من قرأ (عليهم) أنهم قالوا : ضم الهاء هو الأصل ، وذلك أنها انفردت من حروف تتصل بها ، قيل هُمْ فعلوا. والواو هي القراءة القديمة ولغة قريش ، وأهل الحجاز ، ومن حولهم من فصحاء اليمن ¹⁷ .

«والإشمام من قولك : شممت كذا ، إذا وجدت ريحه ، فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم* فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام ، وما لا يسمع بالروم»¹⁹. وقيل : الإشمام : « هو ضم الشفتين من غير صوت »²⁰.

فأجريت على أصل حركتها، وطلبت الخفة تحذف الواو والضمّة.

ووجه قراءة (عليهمو) استئثار الضمة على الهاء بعد الياء فكسرت حملا على الياء ، وأما ضمة الميم لأجل الواو التي بعدها ، ووجه قراءة (عليهم): أن الهاء ، إذا وقعت بعد الياء أو كسرة كسرت نحو (به) و (إليه) و (عليه)¹⁸

ومن الكتابة الصوتية الآتية يمكن أن نرى أن الصائت الطويل (عليهم) تحول بعد الاختلاس إلى صائت قصير (عليهم).

أولا نكتب القراءتين كتابة صوتية.
الاختلاس: (عَلَيْهِم)

الاختلاس : (عَلَيْهِمْ)

عَ - اَلْ-ي-هَمْ / صامت + صائت قصير+صامت+صائت

قصير+صامت+صامت+صامت+صامت

الإشباع: (عليه مو)

ع - /ال-ی/هـ-مُ/

صامت + صائت قصير / + صامت + صائت قصير + صامت /

+صامت+صامت قصير+صامت+صائت طويل.

« والسين والصاد والزاي أخوات »²³. ومخرج حروف الصفير الصاد والزاي والسين من بين طرف اللسان ومن فوق الثنايا السفلى بينها وبين العليا ، ويلاحظ ارتكاز طرف اللسان على الثنايا السفلى ، وتسمى : الصاد والزاي والسين (الحروف الأسلية).

ويلاحظ أن لا علاقة للشفتين في هذه الأحرف الثلاثة وتتميز هذه الحروف عن بعضها :

- بأن الصاد حرف مفخم دائماً يرتفع فيه أقصى اللسان إلى الحنك الأعلى وينطبق عليه بينما يستقل في السين والزاي.

- وتتميز الزاي بانحباس النفس وعدم جريانه كما في السين والصاد²⁴.

وكما هو معلوم فإن (حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً)²⁵

وهناك حروف فرعية منها الصاد المشمة صوت الزاي ؛ وهي صاد يختلط معها حرف الزاي وهو صوت يشبه نطق العوام لحرف الطاء (في مصر) ؛ أي بدون إخراج طرف اللسان بين الثنايا²⁶.

والصَّراط والسَّراط والزراط: الطريق²⁷.

- وحجة من قرأها بالسين : «أنها أصل الكلمة»²⁸.

- وحجة من قرأ بالصاد أنها أخف على اللسان ؛ لأن الصاد حرف مطبق كالطاء فتقاربان وتحسنان في السمع ، والسين حرف مهموس ؛ فهو أبعد من الطاء .

- وحجة من قرأ بالزاي أنها أبدلت منها حرفاً مجهوراً ، حتى يشبه الطاء في الجهر ، وزُمت الخفة ، ويحتج بقول العرب : سقر ، صقر ، وزقر .

- وحجة من قرأ بالإشمام بين [الزاي والصاد]: أنه رام الخفة ، ولم يجعلها زايًا خالصة ، ولا صادًا خالصة ، فتلبس بأحدها .

وقد عدل ابن جني عن القراءة بالصاد المشمة زايًا : « لأنه تكلف حرف بين حرفين ، وذلك أصعب على اللسان ، لأنه إنما استعمل في هذه الحال فقط ، وليس هو بحرف يبنى عليه الكلم ، ولا هو من حروف المعجم ولست أدفع أنه من كلام الفصحاء من العرب ، إلا أنَّ الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم»²⁹.

وليس لابن جني أن يفاضل بين القراءات المتواترة التي نقلها

العلماء الأثبات .

وحجة من قرأ بالإشمام أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في صفة الجهر ، أشم الصاد لفظ الزاي للجهر الذي فيها ، فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الإطباق والجهر ، وحسن ذلك لأن الزاي تخرج من مخرج السين والصاد مؤاخية لها في صفة الصفير - والرخاوة³⁰.

قال تعالى : ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يَصْدُرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [الفصص: 23].

أشم خلف الصاد زايًا.

يقول سيويو : « قربوا الصاد من الزاي حيث قالوا (صدر) فجعلوها بين الزاي والصاد فقربوها من الزاي والصاد التماس الخفة»³¹ ومثال ذلك [الطويل] :

وَدَعُ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى تَرَكَ ذِي الْهَوَى مَتِينُ الْقَوَى خَيْرٌ
مِنَ الصَّرَمِ مَزْدَرًا
يريد : مَصْدَرًا.

وقال آخر [الرجز] :

يزيد زاد الله في خيراته حامي نزار عند مزدوقاته

أي مصدوقاته ، وقد جعل ابن جني هذا من (باب تقرب الحرف من الحرف) أي المماثلة ومثال ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالُهُمْ ﴾ [الزلزلة: 6] .

4. ياءات الإضافة

ياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم ، وتتصل بالاسم والفعل والحرف نحو: (سبيلي) و (لَيْبُلُونِي) (فَانِي) (ولي) والأولى مجرورة المحل ، والثانية منصوبته ، والثالثة منصوبته ومجرورته ، فإذا اتصلت بالاسم كان تسميتها بياء الإضافة حقيقة لسمة الإضافة في الاسم ، وإذا اتصلت بالفعل والحرف أبقى عليها ذلك الاسم توسعا .

والفتح والإسكان في ياء الإضافة من التغيرات الصوتية العائدة إلى اختلاف اللهجات ، فالفتح من ظواهر لهجة الحجاز ، والإسكان من ظواهر لهجة تميم وأسد وهذيل ، وتكون ياء الإضافة مرة مفتوحة ، ومرة ساكنة والفتح والإسكان كما أسلفنا له علاقة وثيقة بالتغيرات الصوتية التي تعود إلى

تنوع اللهجات واختلافها.

وقد اختلف العلماء في أيهما الأصل : التسكين أو الفتح ، فذهب بعض العلماء إلى أن الأصل في ياء الإضافة الحركة ؛ لأنها اسم على حرف واحد ولا ينطق باسم على حرف واحد ساكناً ، فحركات لتقوى بالحركة «واختير الفتح لأنه أخف الحركات ، ولأن الياء إذا انضمت أو انكسرت أعلوها بالحذف والقلب ، والإسكان في ياء الإضافة إنما هو تخفيف ، وأجازوا إسكانها استخفافاً لأن الياء ثقيلة فإذا تحركت ازداد ثقلها»³².

وذهب آخرون إلى أن الإسكان هو الأصل ؛ لأنها (ياء الإضافة) حرف مبني والسكون هو الأصل في البناء . وتسكين الياء يؤدي إلى صوت اللين الطويل ، والذي يحتاج إليه البدو عندما تفصل بينهم المسافات. وفتح الياء يؤدي إلى صائت قصير ، والذي يتفق مع الحياة الحضرية لتقارب المساكن والمجالس فليس من داع لمد الصوت حين يتخاطبون³³ والقول الراجح: أن السكون حركة الأصل والفتح يأتي بعدها لأجل التخلص من التقاء الساكنين ، وما يشهد لهذا الرأي الآيات الكريمة :

قال الله تعالى : ﴿ قَالَ أَبَشِّرْهُنَّ عَلَىٰ أَن مَّسِّنِي إِلَيَّْ كِبَرٍ فِيمَ ثُبْرُوهنَّ ﴾ [الحجر: 54].

نلاحظ أن الياء في (أبشرتهموني على) ساكنة وبعدها حرف متحرك وهو العين من (على) وفي (مسيني الكبر) الياء مفتوحة وبعدها حرف ساكن وهو اللام من (الكبر).

وقال عز وجل : ﴿ قَالَ رَبِّ السَّجْنَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف: 33].

فالياء في (يدعونني) ساكنة وبعدها همزة مكسورة ، وقيل : » يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن ذا لين متحركاً ما قبله ، وتفتح الياء أو تسكن ، أو تحذف ، أو تبدل ألفاً بعد فتح المكسور ، أو يستغنى بالفتح عن الألف»³⁴.

علماً أن تسكين ياء المتكلم في ضوء علم الصوت من خلال الكتابة الصوتية للكلمة:

في حالة الإسكان : (مَسْنِي) : /م-س/س-ن/-/

وإذا كانت

في حالة الفتح : (مَسْنِي) : /م-س/س-ن/-/ي-

ففي تسكين الياء : تتكون ثلاثة مقاطع : الأول مغلق طويل ،

والثاني مفتوح قصير ، والثالث مفتوح طويل. وفي فتح الياء: تتكون أربعة مقاطع : الأول مغلق طويل ، والثاني والثالث والرابع مقاطع مفتوحة قصيرة ، وهنا تحصل كراهة تتابع ثلاثة مقاطع مفتوحة قصيرة ، فنحصل على الجهد الأقل في النطق مما يؤدي إلى اختصار الزمن.

وخلف كغيره من القراء قرأ بإسكان ياء الإضافة تارة وبفتحها أخرى.

أولاً: ما قرأه بالفتح

قال تعالى : ﴿ قَالَ لَا يَأْتَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: 124].

قرأ حمزة وحفص بالإسكان ، والياء محذوفة من اللفظ في الوصل ، لالتقاء الساكنين.

وقرأ خلف والباقيون بفتح الياء وحجتهم في ذلك لو لم تتحرك الياء ذهبت في الوصل فلم يكن لها أثر في اللسان ، فحركوها ليعلم أن في الحرف ياء ، فإذا ظهر على اللسان أرسلوها فقالوا ﴿ وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ ﴾ [الحج: 26]

ومن خلال الكتابة الصوتية الآتية لكلمة (عهدي) سيظهر لنا الاختلاف بين حالتي الفتح والإسكان :

في حالة الإسكان : /ع-ه/د-/-/

في حالة الفتح : /ع-ه/د-/-/ي-/-/

ففي حالة الإسكان الأولى حصلنا على مقطعين : طويل مغلق + طويل مفتوح .

أما في حالة فتح الياء فيتكون عندنا ثلاثة مقاطع : طويل مغلق + قصير + قصير .

وبعملية الفتح هذه يكون المقطع الثاني قد انشطرت قمته إلى (صائت قصير ونصف صائت) وزدنا الفتحة (الصائت القصير) فيكون التشكيل المقطعي :

/ع-ه/د-/-/

-ي- - مجتلبة .

/ع-ه/د-/-/ي-/-/

ثانياً : ما قرأه بالإسكان:

أسكن الياء في المواضع التالية : (بيتي) [البقرة: 125] و [الحج :

26] و [نوح: 28] و (وجهي) [آل عمران: 20] و [الأنعام: 79] و (يدي)

[المائدة: 28] و (أمي) [المائدة: 116] و (أجري إلا) في مواضعها

الحالة الثالثة: أن تقع بين متحركين كقوله تعالى: ﴿كُلُّ لَهْ قَانُونٌ﴾ [البقرة: 116] وحكمها أن توصل بياء مدية أو واو مدية ، وذلك لأن الهاء حرف خفي فقويّ بصلة حرف من جنس حركته³⁹

قال الشاطبي :

— وما قبله التحريك للكل وصلا.

قرأخلف : قوله تعالى: ﴿فَالْقَهْ﴾ [النمل: 28] . و: قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: 111] و[الشعراء: 36] بكسر الها مع الصلة ، وكذلك ﴿يَتَقَهْ﴾ [النور: 52] مع كسر القاف ، و﴿يَرْضَهْ﴾ [الزمر: 7] ياشباع ضم الهاء . وصل الهاء بياء مدية أو واو مدية ، لأن الهاء حرف خفي فقويّ بصلة حرف من جنس حركته⁴⁰ الحالة الرابعة: أن تقع قبل متحرك وقبلها ساكن كقوله تعالى: ﴿فِيهِ مَهَانَا﴾ [الفرقان: 2] قصرها خلف — بدون صلة — على القاعدة.

خاتمة

انتهى هذا البحث إلى جملة من النتائج :

1- القراءات القرآنية هي المرآة العاكسة للواقع اللغوي الذي كان سائدا في شبه الجزيرة العربية ، وهي من الأصول الأولى التي يمكن الرجوع إليها من أجل تسجيل ذلك الواقع اللغوي.

2- إنَّ القراءات القرآنية متواترها وشاذها ، من أهم المعارف التي ينبغي الاعتماد عليها والوقوف عندها ؛ فهي خزّان يعج بالمفردات ، وثروة غنية تجمّعت فيها الألسنة واللهجات ، لذا فإنها من أهم المصادر في دراسة الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية.

3- قراءة خلف فيها سمات لهجات القبائل البدوية ، التي تميل إلى الهمز والإدغام والإمالة والإشمام والتضعيف ، والتثقيب ، والاختلاس.

4- المتتبع لقراءة الإمام خلف يجدها قريبةً من قراءة الإمامين حمزة والكسائي ، وكذلك تقترب من قراءة عاصم برواية أبي بكر .

5- لم يخرج الإمام خلف في اختياراته عن سنن الفصحى ولم ينفرد بقراءة خاصة.

6- خدمت قراءة الإمام خلف المدرسة الكوفية بشكل كبير.

التسعة (مع الاتيان بالمد المنفصل) ، (معي) في مواضعها الأحد عشر ، وياء (لي) في [إبراهيم : 22] و[طه : 18] و[النمل : 20] و[يس : 22] و[الكافرون : 6] و[يا عبادي الذين] [العنكبوت : 56] و [الزمر : 53].

ثالثا: الحذف والإثبات:

أثبتت خلف الياءات ولم يحذف شيئا منها — فيما وقفنا عليه من مصادر إلا في :

﴿فَهْمَاءَانِي﴾ [النمل : 36] وصلا ووقفا .

اختلفوا في قوله عز وجل : ﴿فَهْمَاءَانِي اللَّهُ﴾ [النمل : 36] ، في فتح الياء ، وإثباتها وجزمها.

قرأ خلف "أتان" بحذف الياء وكسر النون. ومن قرأ بسكون الياء (إذا أدرج) يحذفها لالتقاء الساكنين الياء ولام التعريف ، وحذفوا في الوقف اتباعا للمصحف .

ومن فتحها فعلى أصل ما يجب لهذه الياء من الفتحة ، وثبتت ولم تحذف لأنها لم تلتقي ساكنة مع ساكن فيلزم حذفها³⁶ والأصل في ياء الإضافة الإثبات في الوصل والوقف وهو لغة أهل الحجاز .

أما الحذف فيها فلغة للعرب مشهورة ، ويحذفون للاستخفاف ؛ وذلك لدلالة الكسرة التي قبل الياء ، ولسكونها..

5. هاء الكناية:

هاء الكناية في عرف القراء هي: هاء الضمير التي يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب³⁷ ، والأصل فيها الضم إلا أن تقع بعد كسرة أو ياء ساكنة فنكسر للمناسبة ، كما يجوز ضمها مراعاة للأصل ، والخلاف بين القراء في هاء الكناية دائر بين ضمها وكسرها (القصر) وبين الإشباع (الصلة) وبين الإسكان. ولهاء الكناية أربعة أحوال:

الحالة الأولى: أن تقع بين ساكنين كقوله تعالى: ﴿مِنْهُ أَسْمُهُ﴾ [آل عمران: 45].

الحالة الثانية: أن تقع قبل ساكن وقبلها متحرك كقوله تعالى: ﴿لَهُ أَلْمُلْكُ﴾ [التغابن: 1].

وحكمها في هاتين الحالتين القصر لخلف وباقي القراء العشرة ، أي بكسر ما كسر منها وضم ما ضم من غير إشباع³⁸.

قال الشاطبي :

ولم يصلوا ها مضمّر قبل ساكن —

7- القراءات حجة لإثبات قواعد اللغة العربية ، فضلا عن الأحكام الشرعية ، فكيف تكون هذه القراءات مصدرا للمعاني ولا يحتج بها في المباني ، وما كانت هذه المباني إلا للتعبير عن المعاني.

8- القراء أو النحاة حين ينسبون القراءة إلى لغة من لغات العرب يصفون واقعا لغويا لا سبيل إلى إنكاره مادام النقل صحيحا ، وما كان ينبغي لبعض النحاة أن يورطوا أنفسهم في تخطئة القراءات المنسوبة إلى اللغات ، فالاعتراف بها اعتراف

بواقع لغوي.

7- وينبغي لنا أن نعيد النظر في دراسة علم توجيه القراءات ، وذلك باستبعاد القواعد التي لا نطمئن إلى صحتها ، لكونها مبنية على الاحتمال دون الاستعمال ، وعلى شواهد تبدو مختلقة مصطنعة وعلى تأويلات وتخريجات لا يسوغها إلا إمكان الوجود في حدود الفلسفة والمنطق ، والاقتصار على أيسر الوجوه في القراءات وألطفها في التعليل والتأويل .

الهوامش

- 1- ابن الجزري مُجَّد بن مُجَّد بن مُجَّد ، النشر في القراءات العشر ، ت: علي مُجَّد الضباع ، د/ط ، دار الكتب الفكر ، د/ت ، (22/1).
- 2- ابن النديم ، الفهرست ، ت: يوسف علي طویل ، د/ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان : 2002 م ، ص (85-55).
- 3- الجندي ، أحمد علم الدين ، اللهجات العربية ، في التراث ، د/ط ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا 1983 ، ص 100 .
- 4- ينظر ، المرجع نفسه (657/2).
- 5- طبيان ، نشأت مُجَّد رضا ، علوم اللغة العربية في الآيات المعجزات ، ط 1 ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، 1997 ، ص 160.
- 6- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، ت: إميل بديع يعقوب ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1983 ، (175/4).
- 7- ينظر ، أبو حيان ، البحر المحيط (98/8).
- 8- ينظر ، الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار ، الحجة في علل القراءات السبع ، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و آخرون ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2007 م ، (150 – 144/2).
- 9- ينظر ، الحنبلي ، أبو حفص عمر بن علي بن عادل ، اللباب في علوم الكتاب ، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و آخرون ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1998 ، مج 4 ، ص 74.
- 10- أبو زرعة ، عبد الرحمان بن مُجَّد بن زنجلة ، حجة القراءات ، ت: سعيد الأفغاني ، ط 5 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 268 .
- 11- المصنف نفسه ، ص 234 .
- 12- القيسي ، أبو مُجَّد مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ت: عبد الرحيم الطرهوني ، د/ط ، دار الحديث ، القاهرة ، 2007 ، (455/1).
- 13- سيبويه ، الكتاب (363/4).
- 14- الجندي ، اللهجات العربية في التراث ص 423 .
- 15- ينظر ، ابن عادل ، اللباب (214/1 ، 215) .
- 16- أبو علي الفارسي ، الحجة (148/1).
- 17- ينظر ، أبو زرعة ، حجة القراءات ، ص (81 ، 83) .
- 18- ينظر ، الأهرري ، أبو منصور بن أحمد ، معاني القراءات ، ت: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي ، د/ط ، دار المعارف ، ج 1 ، ص 112 ، 114
- * - الروم : هو إضعاف حركة الحرف الموقوف عليه وإبقاء صَوْت خفيّ يدرك بحاسة السمع .
- 19- القيسي ، الكشف (194/1).
- 20- ينظر ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، ت: مُجَّد علي النجار ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، 1952 م ، (74/1).
- 21- سيبويه ، الكتاب (285/4).
- 22- إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، دار النهضة العربية ، ط 3 ، القاهرة ، مصر ، 1961 ، ص (222 – 223).
- ** - فقد أنكر (رحمه الله) ظاهرة الإعراب ، وقال إنَّها من وضع النحاة ، وأنكر الروم والإشمام وقال إنَّها من وضع النحاة .
- 23- أبو علي الفارسي ، الحجة (140/1).
- 24- حوا ، مُجَّد بن محمود ، الشرح العصري على مقدمة ابن الجزري ، ط 1 ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، 2008 ، ص 29 .
- 25- ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ت: مُجَّد إسماعيل ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2007 م ، ص 55 .
- 26- ينظر ، حوا ، مُجَّد بن محمود ، الشرح العصري على مقدمة ابن الجزري ، ص 37 .
- 27- الرازي ، مختار الصحاح ، مادة (ص ر ط) .
- 28- أبو علي الفارسي ، الحجة (139/1).
- 29- أبو علي الفارسي ، الحجة (140/1).
- 30- ينظر ، القيسي ، الكشف (123/1).
- 31- سيبويه ، الكتاب (259/2).
- 32- ينظر ، محيسن ، مُجَّد سالم ، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، د/ط ، بيروت ، 1988 ، مج 1 ، ص 117.
- 33 - ينظر ، إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، 1961 ، ص 26 .
- 34 - ابن مالك ، أبو عبد الله مُجَّد جمال الدين ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت ، ت: عدنان عبد الرحمن بدوي ، د/ط ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1977 ، ص 510 .

- 35 - أبو زرعة ، حجة القراءات ، ص 122 .
36 - ينظر ، أبو علي الفارسي ، الحجة ، ص 107 .
37 - ابن الجزري ، النشر (304/1) .
38 - المصدر نفسه ، (304/1) .
39 - المصدر نفسه ، (304/1) .
40 - المصدر نفسه ، (304/1) .

La Phobie scolaire

Angoisse de séparation ou syndrome d'inadaptation scolaire

Bouteldja Mokhtar

Université de Sétif 2

المخلص

يهدف هذا العمل إلى مناقشة إشكالية اضطراب الفوبيا المدرسية، هذه الإشكالية التي طالها طرحت بين المختصين في حقل علم النفس المرضي و الطب العقلي حيث ضل الجدل قائما بين و جهتي نظر، الأولى ترى بان الفوبيا المدرسية مرتبطة بعوامل أسرية (قلق الانفصال)، أما وجهة النظر الأخرى فتري بان الاضطراب ما هو إلا شكل من أشكال سوء التكيف المدرسي ولمناقشة هذا العمل حاولنا الوقوف عند، مفهوم الاضطراب، تاريخه، الجدول العيادي، الآليات المرضية الكامنة، العوامل الأسرية المحددة لهذا الاضطراب، ثم مدى مساهمة المدرسة في ظهور هذا الاضطراب و في الأخير ناقشنا هذه الجدلية مستعينين بآراء مختلف المختصين في هذا الحقل.

الكلمات المفتاحية: الفوبيا المدرسية، العوامل الأسرية، المدرسة، التمدريس

Résumé

Dans une société où la réussite scolaire est de plus en plus valorisée, l'école est devenue le lieu le plus convenable pour l'émergence des troubles psychologiques, le présent article mis le point sur un trouble fréquemment connu dans l'école, c'est le refus scolaire anxieux ou la phobie scolaire, ce trouble qui ne pouvait naître qu'avec l'obligation de la scolarité, et qui depuis sa description continue à soulever bien des questions dans la plupart des pays, dans ce travail Nous aborderons au préalable l'histoire et la classification du concept, les processus et les mécanismes psychopathologique ainsi que le diagnostic. Puis le rôle de la famille et de l'école dans l'émergence de ce trouble, et à la fin on a essayé de discuter la problématique concernant l'étiopathogénie de ce trouble entre la famille et l'école.

Les mots clés : Phobie Scolaire, Facteurs Familiaux, L'école, Scolarisation.

Summary

In a society where academic success is increasingly valued, the school became the most suitable place for the emergence of psychological disorders, this article put the focus on a commonly known in school disorder, is anxious school refusal or school phobia, this disorder could arise with the obligation of education, and from his description continues to raise many questions in most countries in this work will be discussed prior history and classification of the concept, processes and psychopathological mechanisms and diagnosis then the role of the family and school in the emergence of this disorder, and in the end we tried to discuss issues concerning the pathogenesis of this disorder between the family and the school

Keywords : School Phobia, Family, School.

1-introduction

A l'époque contemporaine tous les pays sont préoccupé par le problème de l'école mais de manières différentes, dans des pays ils n'ont même pas les moyens pour la bonne scolarisation de leurs enfants, dans d'autre pays tous les enfants vont à l'école et ont l'obligation d'y aller pendant un temps qui ne cesse de s'allonger, jusqu'à 16 ans en Algérie par exemple, un certain nombre d'enfants ne considèrent pas cela comme une chance et le manifeste de façon variée. Aujourd'hui nous considérons que la fréquentation régulière de l'école est nécessaire et importante pour l'éducation et la scolarisation des enfants, une absence longue pour quelque raison que ce soit peut avoir de grandes conséquences pour l'apprentissage et le développement social.

Sur le plan du développement de l'enfant, la scolarisation repose sur deux axes principaux :

- la séparation du milieu familiale.
- l'acquisition d'apprentissage non immédiatement utilisable, essentiellement véhiculés par le langage, pour Winnicott " réussir à l'école, c'est être capable de s'intéresser à ce qui ne nous concerne en rien"¹. Lorsque l'enfant ne peut supporter les exigences développementales imposées par l'école qui devient un milieu de souffrance, un des moyens de s'en protéger sera de ne plus y aller. On parlera alors de phobie scolaire (terme plutôt utilisé dans la terminologie française), même si se n'est pas la scolarité qui est crainte et que l'angoisse est déclenchée par la séparation d'avec la mère et la maison, d'où la terminologie anglo-saxonne qui

décrit la même pathologie sous le terme d'anxiété de séparation ou refus scolaire anxieux.

La prévalence de ce trouble est difficile à évalué avec exactitude, elle reste modeste mais non négligeable ; 1% des enfants d'âge scolaire et jusqu'à 50% des consultations en milieux pédopsychiatrique. Il semble toutefois que la phobie scolaire soit en augmentation dans tous les pays ²

La phobie scolaire est une pathologie lourde de conséquences, scolaires, familiales, et sociales, et s'accompagne toujours d'une détresse émotionnelle importante, les conséquences immédiates de la phobie scolaire sont grave, d'une part la somatisation importante qu'elle entraîne souvent, pousse à la mise en place de bilan médicaux et qui est à l'origine d'un retard de diagnostic, d'une autre part l'échec scolaire et qui est le résultat de la phobie scolaire.

De ce fait il est important de comprendre cette pathologie que se soit sur le plan clinique et les déferents symptômes observé, ou bien les déferents mécanismes psychopathologiques impliqués, et le rôle de l'école et de la famille, et c'est la question soulevée dans notre article la phobie scolaire est-elle liée à l'angoisse de séparation ou bien ce n'est qu'un syndrome d'inadaptation scolaire?

2-histoire et classification

La naissance du concept de la phobie scolaire est relativement récente, mais sa ne signifie pas qu'avant il n'existe pas des travaux pour déterminer cette pathologie. Dans un travail sur les peurs de l'enfant en 1887, A. Benet a souligné un cas d'un

enfant dont le mutisme était contemporain à son arrivée à l'école, ce qui décèle d'après l'auteur un refus de travail scolaire³, de son côté I.T, Broadwin en 1932 note que l'absentéisme peut représenter un acte de défiance, une tentative pour obtenir de l'amour, ou s'évader de situations réelles pour les quelles il est difficile de faire face, et c'était la première fois où Broadwin mis le point sur l'importance psycho-affectif du symptôme scolaire⁴, en outre dans ces années (trentaines) ils n'avaient connu que l'absentéisme, et l'école buissonnière, et ce n'est qu'en 1941, Adélaïde Johnson et al., isolent la phobie scolaire comme une entité clinique, distinguant aussi d'un côté les enfants qui présentent des désordres de la conduite s'accompagnant parfois de tendance délinquantes, d'un autre groupe d'enfants pour des raisons irrationnelles refusent d'aller à l'école et résistent avec des réactions d'anxiété très vives, ou de panique quand on essaie de les y forcer⁵, donc on distingue deux types d'enfants qui présentent des difficultés scolaires, ceux qui désirent aller en classe et ont des ambitions scolaires mais refusent d'aller à l'école c'est les phobiques scolaires, et ceux qui n'aiment pas aller à l'école par manque d'intérêt et préfèrent flâner dans les rues et actent souvent leur refus dans l'école buissonnière, c'est les écoliers de buissons. D'ailleurs ce concept est actuellement englobé dans le "trouble: angoisse de séparation", inclus lui-même dans les "troubles anxieux de l'enfance et de l'adolescence" dans les classifications internationales (DSM III et IIIR) et même dans le (DSMVI-TR), à défaut de la nommer, la réduit à un simple élément d'une phobie de

situation, voir à une anxiété de séparation, et c'est dans la classification française des troubles mentaux de l'enfant et de l'adolescent⁶ qui accorde une place pour la phobie scolaire, à même de refléter quelques aspects de la singularité⁷, La CIM 10 n'emploie pas le terme de phobie scolaire et range la description afférente dans les « troubles anxieux phobiques de l'enfance » qui possède une parenté avec le « trouble panique ». très rapidement dans la période où la pédopsychiatrie conquiert ses lettres de noblesse, l'entité phobie scolaire soulève des controverses... certes, elle s'éloigne des classiques concepts des phobies de la psychopathologie de l'adulte et s'autonomise par son organisation psychopathologique non fondée sur l'objet de la peur.

Il convient de souligner un point concernant la dénomination utilisée dans le champ de psychopathologie, entre phobie scolaire ou refus scolaire anxieux, c'est à la fin des années 60 que des auteurs ont commencé à utiliser l'expression de refus scolaire à la place de phobie, Certains continuent encore à l'heure actuelle à privilégier une distinction entre ces deux termes, distinction reprenant en partie au moins les différences cliniques liées à l'âge auquel se manifestent les troubles comme le souligne Lobovici" La phobie scolaire constitue un symptôme névrotique et caractérise l'organisation d'une névrose invalidante de l'enfance.

De ce fait elle est une forme très particulière de ce que l'on appelle refus scolaire"⁸ En fait, de nos jours, le terme de phobie scolaire, faisant référence à l'origine à une définition psychanalytique, est

fréquemment remplacé dans la littérature par la dénomination plus théorique et descriptive de refus scolaire ou de refus scolaire anxieux.

3- clinique

le tableau clinique le plus classique dans la phobie scolaire est la crise d'anxiété aigue liée aux premières fréquentations scolaires, avec rage, colère et opposition violente qui se manifestent soit à la maison, au moment de partir pour l'école, soit au retour.

Il arrive que l'anxiété se somatise, elle s'exprime alors par des vomissements, des douleurs abdominales, des céphalées ; ces manifestations disparaissent si l'enfant ne va pas à l'école ou lorsqu'il rentre de l'école. L'enfant phobique utilise également des mécanismes régressifs tels que l'énurésie ou l'encoprésie⁹. La phobie scolaire surgit souvent dès le début de l'année scolaire ou bien après une période de vacance ou encore à l'occasion de tout événement à type de décès d'un proche, de séparation parentale, de déménagement, d'un redoublement, de changement de place dans la classe, d'une dispute avec un camarade, etc¹¹. En fait les événements à l'origine d'une phobie scolaire ont en commun d'avoir une valeur de séparation. Ils représentent une menace à la sécurité de l'enfant et suscitent une angoisse qui ne peut pas être contrôlée loin de la maison¹² et dans ce contexte l'ensemble des auteurs distinguent différents types de phobies scolaires : précoces, entre 5 et 7 ans essentiellement corrélées à l'angoisse de séparation, et plus tardives, après 10 ans, avec des mécanismes psychopathologiques plus complexe¹³. de son

coté M. Sperling (1967) a distingué trois formes de phobie scolaire :

- la phobie scolaire aiguë, secondaire à un traumatisme : La manifestation phobique permet alors au sujet de maintenir un holding-handling autour de ses entourages immédiats et de prévenir un effondrement somato-psychique contingent. Il s'agit d'une modalité réactionnelle à tonalité de coping négatif.
- la phobie scolaire induite, secondaire à une relation mère-enfant, voire père-enfant pathogène et/ou pathologique : Celle-ci s'observe notamment chez l'enfant qui s'investit de la mission de soigner un parent en souffrance (dépressif, éthylique, phobique, etc.). D'autres, sur le prototype de l'angoisse de séparation maternelle originaire, prennent en charge l'angoisse parentale. Le tout se rapproche de l'anxiété de séparation.
- la phobie scolaire chronique : qui se présente comme l'installation de l'une des deux formes cliniques sus développées à même d'interférer¹⁴. En fait l'expression symptomatique est liée à l'école lors du départ, l'enfant s'agite, manifeste une angoisse importante. Cette angoisse apparaît parfois seulement dans la salle de classe. Ce malaise ira croissant en intensité s'étendant à tous les cours et au chemin de l'école. On peut noter des crises d'anxiété voire de panique au moment de quitter la maison.

4-mécanismes et processus psychopathologique

Différentes approches théoriques ont été développées au sujet du refus scolaire anxieux, apparaissant comme une conduite surdéterminée.

Les études portant sur les refus scolaires anxieux de l'enfant ont largement insisté sur l'angoisse de séparation, en tant que vecteur de cette expression pathologique. Néanmoins, ce modèle théorique et explicatif ne peut être suffisant à l'adolescence, caractérisée par un travail psychique spécifique, en particulier la nécessité du désengagement du lien aux objets œdipiens et par la qualité nouvelle des relations aux pairs.

En 1956, Johnson et son équipe mettent en avant la problématique de l'angoisse de séparation, qui leur semble au cœur de la phobie scolaire. Selon eux, cette dernière constitue une variante clinique de l'angoisse de séparation. Après eux, de nombreux auteurs ont soutenu cette même hypothèse (Gittelman-Klein 1995), par exemple, considère le refus de l'école comme la plus sévère des formes cliniques de l'angoisse de séparation.

Pour Sperling les phobies scolaires sont liées à une phase psycho-affective précoce sadique-anale (préœdipienne), Elles témoignent d'un conflit autour de la séparation et de l'autonomisation de l'enfant par rapport à la mère et traduisent des défaillances dans l'organisation narcissique. Le lien infantile à la mère est ainsi maintenu, grâce à la relation d'objet phobique, et les fantasmes d'omnipotence sont préservés¹⁵ de son côté. Iobovici (1990) suggère que le refus scolaire anxieux ou bien la phobie scolaire est un symptôme de caractère névrotique. La phobie transforme l'angoisse simple en une peur, peur d'une situation, ou de l'évocation d'une situation, le passage de l'angoisse à la peur est le témoignage du déplacement qui caractérise l'élaboration phobique (Iobovici 1990). La phobie scolaire rend compte de

l'échec de refoulement (la phase de latence étant caractérisée par un refoulement massif) et ouvre la voie aux projections de la situation familiale sur le milieu scolaire, on outre plusieurs auteurs évoquent un profil type chez ces enfants, il s'agit d'un élève plus ou moins brillant, mais sérieux selon Dugas et Gueriot, étudiés sur 68 sujets 57, ils sont de bons élèves ou tous au moins moyens, leurs intérêts pour le travail scolaire est notable, ils ont souvent une anxiété un peu exagérée pour les examens et les contrôles, ce sont également d'après les auteurs des enfants peu tournés vers les divertissements extrascolaires, il y a parfois eu une difficulté d'adaptation à l'école maternelle, l'enfant très dépendant de sa famille parfois avec une note d'agressivité ambivalente. Dugas et Gueriot insistent sur la pauvreté des manifestations pathologiques avant la phobie en dehors de l'anxiété manifestée dans les séparations. Quelque fois on pourra mettre en évidence un absentéisme supérieur à la normale pour des maladies normales¹⁶.

5-dynamique familiale

dans la maturation et la croissance psychiques de l'enfant et dans leurs troubles interviennent des facteurs endogènes propres à l'enfant (son tempérament, son organisation psychique..) et des facteurs exogènes environnementaux.

La dynamique relationnelle et familiale est considérée pour certains comme fondatrice du symptôme (Didier, H., 2004.) Des enquêtes familiales ascendantes ont permis de mettre en évidence une augmentation des troubles thymiques ou des troubles anxieux et thymiques au 1^{er} et 2^{ème} degré d'enfants

et d'adolescents présentant des phobies scolaires¹⁷). Les travaux de Dugas et Gueriot ont révélé des traits de personnalité spécifique chez les parents de ces enfants: la mère est alors en apparence très indulgente et permissive mais inconsciemment son discours dissimule une «rigidité profonde». Schématiquement elle insiste en apparence l'enfant à s'éloigner d'elle, "va à l'école", dit-elle, mais avec une signification en fait bien différente, perçue par lui " je ne supporterais pas que tu m'abandonnes". D. Marcelli et A.Braconnier insistent également sur l'anxiété excessive de ces mères et sur le lien d'hyperdépendance précoce mère-enfant. Pour ces auteurs, le lien mère-phobique/fille-phobique est fréquent, ce qui a conduit à parler de " névrose mutuelle ". Plusieurs auteurs soulignent également un état dépressif chronique chez les mères d'enfants phobiques scolaires. Cette dépression maternelle, accompagnée d'une culpabilité importante, conduit l'enfant à intérioriser une imago maternelle fragile, donc insuffisamment contenant pour lui assurer une autonomie psychique, et les bases d'un narcissisme solide. Le désir d'autonomie suscite alors un sentiment de culpabilité chez le sujet . D'autre part ces éléments de dépression maternelle activent chez lui des représentations de mort de la mère, très difficile à refouler (Golse,B.2002). L'incapacité à se séparer d'elle implique non seulement la crainte qu'il puisse lui arriver quelque chose en son absence, mais aussi la difficulté à élaborer un auto-érotisme suffisant pour être un temps autonome et pour changer d'objet, notamment pendant le temps scolaire, désinvestir la mère pour investir l'instituteur. Ainsi cette insécurité interne est à

l'origine d'une grande dépendance à l'environnement. Elle se traduit par un hyper-accrochage à la mère déprimée, ce qui renforce encore, en un cercle vicieux, l'insécurité interne de l'enfant et alimente une blessure narcissique intense. Dans ce jeu relationnel, le père dans la majorité des cas semble peu capable de tenir son rôle viril et paternel. Il est soit absent (divorcé, décédé, éloigné pour raisons professionnelles ...) ou inaccessible, soit déchu de son rôle et de sa fonction. Présent, il est dévalorisé par la mère, malade chronique ou invalide. Il souffre également fréquemment d'anxiété chronique, et présente des éléments dépressifs¹⁹.

En fait les images parentales sont trop contrastées, les pères sont très souvent des personnes absentes, ou peu accessibles, qui ne jouent pas de rôle central dans l'éducation. On note une grande fréquence d'éloignement du père par divorce, séparation ou motifs divers, et de leur côté les mères présentent aussi des particularités comme on a cité avant, mais peut-on vraiment lier la phobie scolaire par cette spécificité familiale (maître les parents en cause) ou bien faut-il interroger l'école?

6- l'école peut-elle engendrer la phobie scolaire?

L'impossibilité d'aller à l'école heurte le bon sens des adultes, et d'abord des parents, il est évident pour l'entourage que l'école est responsable de la phobie scolaire, puisque le Week-end et les vacances se déroulent sans la moindre angoisse, l'enfant exprime rarement sa peur de y aller à l'école sans bien savoir pourquoi, par contre il est très fréquent qu'il invoque des faits comme la peur d'un

camarade, la réprimande d'un professeur, la peur de ne pas plaire aux autres, a cette rationalisation les parents vont rependre par des démarches adaptés , rencontre avec les enseignants, mise au point avec les camarades, changement d'établissement.Donc La phobie scolaire est l'une des troubles dans la quelle l'école se trouve directement.

Accusée, et dans l'objectif de rependre sur cette question ; Christine Moreau- Pascalepropose deux possibilité dans l'école soit impliquer directement dans la phobie scolaire, la premièreconsiste à marginaliser l'enfant en difficulté en faisant de lui un déviant ou un malade donc à soigner si possible dans une structure adaptée.

La seconde consiste au contraire à prôner la toxicité de l'école, en évoquant tout un panel de cause concernant tantôt le contenant ou le contenu ; rythme scolaire, effectif chargés, variabilité des élèves, méthodes pédagogiques, formation des enseignants²⁰. De son coté Lebovici, suggère une approche socio-pathologique de la phobie scolaire, et dans ce cadre il écrivait » la classe ne peut être conçu par les observateurs comme une zone dangereuse, l'école est l'endroit ou l'on apprend, grandi et se socialise, s'autonomise et ou l'on devient en un mot un grand ou un adulte». Pour Ajuriaguerra(1980), il est bien question de comprendre la phobie scolaire dans le cadre de la relation quadrangulaire, enfant-père-mère-école, donc pour lui la phobie scolaire soit une pathologie qui recouvre des mécanismes psychopathologiques complexes et amarrée dans le développement très précoce, nul n'en doute mais le fait même que cette souffrance s'exprime par rapport à l'école devrait

permettre de ne pas négliger le choix de l'objet phobogène en incluant le rapport à l'école tant dans les élaborations théoriques que dans la prise en charge thérapeutique²¹. Diatkine,R, s'interroge aussi sur le bien être de l'enfant à l'école, l'épanouissement de l'élève est sous la dépendance du développement psychoaffectif de l'enfant, mais dépend également de la qualité des premiers contacts avec l'école.²² De son coté J.Lacan, suggère un lien entre la phobie scolaire et le rapport au savoir, pour lui ce que nous appelons savoir, c'est une certaine position par rapport à l'ignorance ; ainsi Lacan a parlé de « la passion de l'ignorance », ce qui ne veut pas dire mettre une passion à ne rien savoir, mais être animé par ce qu'on ne sait pas. C'est par rapport au manque structurel dans le savoir (le traumatisme) que va se manifester chez le sujet une urgence de savoir articulée à la nécessité de trouver rapidement un sens à ce qui se présente pour lui comme une énigme. C'est une contrainte irrépressible, dit Freud. ces questions : Comment fait-on les enfants? Pourquoi fait-on des enfants? D'où viennent les Enfants? De quel désir suis-je issu?

L'éducation sexuelle ne donnera jamais la réponse à la question du désir particulier qui a procédé à notre venue au monde.Quelle est sa place dans le désir de l'Autre? Qu'est ce qui justifie notre existence? NeSommes nous pas toujours en trop? C'est cette absence de savoir qui le pousse à se tournervers l'Autre dans l'espoir d'y trouver une repense.Il essaye d'arracher à l'Autre des bribes de savoir sur le sexe et sur la mort et en mêmetemps, paradoxalement, il peut être écrasé par les signifiants qui lui viennent de l'Autre.

Cesavoir peut devenir insupportable, car il veut inventer sa propre réponse ; c'est là que le savoir de la pédagogie trouve ses limites, au bénéfice de ce qui s'appelle le savoir de L'inconscient.

Transmettre un savoir et susciter un désir de savoir ne sont pas du même ordre. Cet autre savoir, qui s'oppose aux savoirs articulés, c'est celui de la psychanalyse, que Lacan appelle vérité du sujet (c'est la jouissance propre à chacun qui fait l'originalité, la singularité du savoir inconscient). Il n'est pas le même pour tous, ni du côté de la norme. Apprendre et savoir « à prendre »²³.

7- discussion et conclusion

la discussion de cette problématique concernant l'étiopathogénie de la phobie scolaire entre la famille d'une part et l'école d'une autre part nous mène devant plusieurs hypothèses, des hypothèses qui suggèrent un rôle fondamentale de la dynamique relationnelle et familiale, comme les travaux de Dugas et Gueriot sur les traits de personnalité spécifique chez les parents de ces enfants : la mère est alors en apparence très indulgente et permissive mais inconsciemment son discours dissimule une « rigidité profonde » d'autre comme D. Marcelli et A. Braconnier insistent également sur l'anxiété excessive de ces mères et sur le lien d'hyperdépendance précoce mère-enfant. Pour ces auteurs, le lien mère-phobique/fille-phobique est fréquent, ce qui a conduit à parler de « névrose mutuelle », de l'autre côté des hypothèses qui mettent l'école en cause comme on a souligné avant²⁴.

Dans tout cette dialectique entre la famille et l'école, et les différents points de vues il faut souligner un point important ; l'école ce n'est qu'un alternatif affectif de la famille, dont l'enseignant remplace les parents, et les collègues de classe remplacent la fratrie, donc toute altération dans la relation au niveau de l'école soit d'avec l'enseignant ou les camarades peut éveiller des défaillances psychoaffectif précoce vécu par l'enfant (ça peut être liée à des traits de personnalité spécifique chez les parents soit pathologique ou non pathologique, ou bien des situations conflictuels non résolu).

En fait la discussion de cette problématique (famille, école) n'a pas d'importance c'est en la mettre pas dans sa relation quadrangulaire, enfant-père-mère-école comme l'a souligné Ajuriaguerra(1980), donc pour lui la phobie scolaire soit une pathologie qui recouvre des mécanismes psychopathologiques complexes et amarrée dans le développement très précoce, et aussi comprendre les limites de la contribution de l'école dans le rôle psychoaffectif de la famille.

Références

1. Christine.M,P ;Role du medecin de l'éducation nationale dans le reperege de la phobie scolaire these pour le (DESC) en medecine,faculté de medecine, Renne, france,2004
- Didier.Houzel ; influence des facteurs familiaux sur la santé mentale des enfants et des adolescents.la psychiatrie de l'enfant, presses universitaires de France, 2003/2 -462.
2. Lebovici,S . Point de vue d'un psychanalyste sur les phobies scolaires. In Chiland C. et Young J.G. eds. Le refus de l'école, un aperçu transculturel. Paris, PUF 1990 ; 47-59.
3. J.-L. Sudres. G. Brandibas. R. Fourasté : La phobie scolaire: symptôme, entité spécifique, syncrétisme ou syndrome d'inadaptation? Neuropsychiatrie de l'enfance et de l'adolescence 52 , 2004, 556–566.
4. Broadwin.I.T.: A contribution to the study of truancy. In: American Journal of Orthopsychiatry. p. 253–9.1932.
5. J-De Ajuriaguerra ; manuel de psychiatrie de l'enfant ,deuxième tirage .masson C éditeurs , boulevard sain germain ,paris ; 1972..
6. Classification française des Troubles Mentaux de l'Enfant et de l'Adolescent-R-2000. Sous la direction de R. Misès. Éditions du CTNERHI, Quatrième édition, Paris, 2002. EMA.
7. J.-L. Sudres. G. Brandibas. R. Fourasté : La phobie scolaire (2004) : symptôme, entité spécifique, syncrétisme ou syndrome d'inadaptation? Neuropsychiatrie de l'enfance et de l'adolescence 52 , 556–566. 2004
8. L.Fridirique ;perte, renoncement,et dimenssion suicidairesdans les phobies scolaires a l'adolescence, mmoire D.E.S de psychiatrie, faculté de medecine d'angers.
9. J-De Ajuriaguira ; manuel de psychiatrie de l'enfant ,deuxième tirage .masson C éditeurs , boulevard sain germain ,paris.1972
- 10.S. Lebovici et A. LeNestour ; A propos des phobies scolaires graves. La psychiatrie de l'enfant; XX, 2 ,1977, p 383-432.
- 11.Dugas.M, Guriot.C ; les phobies scolaires, étude clinique et psychopathologique, psychiatrie de l'enfant, N° 20 ,2.1977
- 12.S. Lebovici et A. LeNestour ; A propos des phobies scolaires graves. La psychiatrie de l'enfant; XX, 2, 1977, p383-432.
- Birraux, A. Eloge de la phobie. Paris : PUF, 1993; ; J.-L. Sudres. G. Brandibas. R. Fourasté : La phobie scolaire : symptôme, entité spécifique, syncrétisme ou syndrome d'inadaptation? Neuropsychiatrie de l'enfance et de l'adolescence 52 , 2004, p556–56 ;SperlingM . School phobia: classification dynamic and treatment. Psychology Analytic School of Child;22; 1967; p375–401.
- 13.Alexandre Cailleau ; Les refus scolaires anxieux à l'adolescence aspects cliniques, et psychopathologiques et éléments de réflexion sur la prise en charge. Mémoire pour le DESC de pédopsychiatrie Faculté de Médecine de Nantes.2010.
14. Dugas.M, Guriot.C; les phobies scolaires, étude clinique et psychopathologique, psychiatrie de l'enfant, n 20 ,2. 1977.
15. Bernstein G.A., Hektner J.M., Borchardt C.M., McMillan M.H. (2001), « Treatment of school refusal: one year follow-up », **J Am Child Adolesc Psychiatry**, 40 (2), p. 206-213.
16. L .Fridérique,; pertes, renoncements et dimensions suicidaires dans les phobies scolaires à l'adolescence, mémoire DES de psychiatrie .faculté de médecine d'Angers.2004
- L .Fridérique,; pertes, renoncements et dimensions suicidaires dans les phobies scolaires à l'adolescence,

mémoire DES de psychiatrie .faculté de médecine d'Angers.2004

Christine.M,P ;Role du medecin de l'éducation nationale dans le repereage de la phopie scolaire these pour le (DEMS) en medecine,faculté de medecine, Renne, france,2004

17. S. Lebovici et A. LeNestour ; A propos des phobies scolaires graves. La psychiatrie de l'enfant; XX, 2 : 383-432. 1977
18. J-De Ajuriaguira ; manuel de psychiatrie de l'enfant, masson ,paris 2eme édition, 1980 pp 915-919.
19. F.Lamotte. Les phobies scolaires à l'adolescence. Neuropsych Enf Adol.(2004) ,58pp 256-262
Golse.B ; phobie scolaires, nervure.avril2002, 26(6).
20. Christine.M,P ;Role du medecin de l'éducation nationale dans le repereage de la phopie scolaire these pour le (DEMS) en medecine,faculté de medecine, Renne, france,2004
21. S. Lebovici et A. LeNestour ; A propos des phobies scolaires graves. La psychiatrie de l'enfant; XX, 2, 1977, p383-432.
22. -. DIATKINE R. Note sur le refus de l'école. In Chiland C, Young JG Le refus de l'école ; un aperçu transgénérationnel . Paris, Coll. Fil Rouge, PUF, pp 255-268
23. Christine.M,P ;Role du medecin de l'éducation nationale dans le repereage de la phopie scolaire these pour le (DESC) en medecine,faculté de medecine, Renne, france,2004
24. Gittelman Klein.R ; is panic disorder associated with childhood séparation anxiety.clinique neuropharmacol,18(supplement2),7-14
Christine.M,P ;Role du medecin de l'éducation nationale dans le repereage de la phopie scolaire these pour le (DEMS) en medecine,faculté de medecine, Renne, france,2004
S. Lebovici et A. LeNestour ; A propos des phobies scolaires graves. La psychiatrie de l'enfant; XX, 2, 1977, p383-432

محور نخضر المعلومات الجغرافية في دراسة الولوجية الجغرافية

حالة الجماعة القروية مولاي عبد الله بظهير الجديلة (المغرب)

عبد البعيد هلال

جامعة القاضي عياض - مراكش

ملخص

تعدّ شبكة الطرق وكفاءتها من المعايير الأساسية التي تحدّد مستوى تطور المجالات الريفية نظرا لدورها الكبير في سهولة أو صعوبة النقل والتنقل بشكل عام ، فسهولة التنقل لها أثر إيجابي مباشر على الحياة الاجتماعية ، كما أنّ النقل يعتبر بمثابة عملية متممة للإنتاج عبر نقل السلع والمنتجات إلى الأسواق الريفية ومختلف نقاط البيع. لذا تعد دراسة حالة الطرق ذات أهمية بالغة لها لها من دور فعال في ولوجية هذه المناطق وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وربطها بالمناطق والحواضر المجاورة. وتعتبر نظم المعلومات الجغرافية بمثابة أداة لها إمكانيات عالية في التحليل المجالي سواء تعلق الأمر بالطواهر الحضرية أو الريفية ؛ وفي هذا السياق سنحاول من خلال تناول تراب الجماعة القروية مولاي عبد الله بالظهير الجنوبي مدينة الجديدة إبراز مظاهر ولوجية الدواوير السكنية بهذا المجال الريفي ، مركزين على سهولة أو صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية ، وتوزيع وتسويق المنتجات والمواد التجارية الاستهلاكية الأساسية ، وتحديد الزمن المستغرق وفقا لحالة شبكة الطرق كوسيلة للولوجية الجغرافية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات الجغرافية ، النظام العالمي لتحديد المواقع ، الولوجية ، التنقل في المجال ، جغرافية التجارة ، ولوجية العلاجات الصحية.

Résumé

Le réseau routier est l'un des critères pertinents permettant de mesurer à la fois les potentialités du développement et d'insertion d'un espace rural dans le système des transports et de mobilité ou au contraire l'enclavement conséquent de cet espace. Ce qui influe positivement ou négativement sur la vie économique et sociale communale. L'exemple de la commune rurale Moulay Abdellah dans l'arrière pays sud d'El Jadida se prête bien à la mesure de l'accessibilité des entités rurales dans son aspect géographique, économique et temporel. Les paramètres choisis pour cet effet s'articulent autour de l'accès aux services de santé, de la distribution-redistribution des produits de consommation et du temps d'accès tout en tenant compte du réseau routier comme moyen d'accessibilité.

Mots clés : SIG, GPS, accessibilité, mobilité dans l'espace, géographie de commerce, accessibilité aux soins.

Abstract

The road network and its qualities is one of the relevant criteria to measure either the potential of the development and of the insertion of a rural area, due to its huge importance in the system of transport and mobility in general, or the enclosing of that space. Leisure of mobility has direct positive or negative impacts on the social life. The example of the rural district Moulay Abdellah in southern suburbs city of El Jadida lends itself well to the measure of the accessibility of the rural entities in its geographical, economic and temporal aspect. The parameters chosen for this purpose articulate around the access to the services of health, the distribution-redistribution of consumer goods and the access time while taking into account the network road as means of accessibility.

Key Words: SIG, GPS, accessibility, mobility in space, geography of commerce, health care accessibility.

تقديم

تعني الولوجية¹ سهولة وصول الأشخاص والبضائع والمنتجات من مكان جغرافي معين إلى آخر²؛ أي عدم قطع مسافات طويلة وعدم هدر وقت طويل وتكاليف كثيرة، وكذا عدم وجود معيقات وإكراهات في طرق ومسالك التنقل بالمجال الريفي. ومعلوم أنّ الولوجية لا تتعلق أساسا بسهولة الوصول إلى مكان معين وإنما بصعوبته أيضا³ بل أحيانا باستحالته، وتدخل في هذا الإطار عناصر متعددة وعديدة منها ما هو موحد بين جميع المجالات الجغرافية ومنها ما هو خاص بمجال دون آخر، كما أنّ الولوجية تعني طبعا صعوبة التنقل تبعا لإكراهات زمكانية.

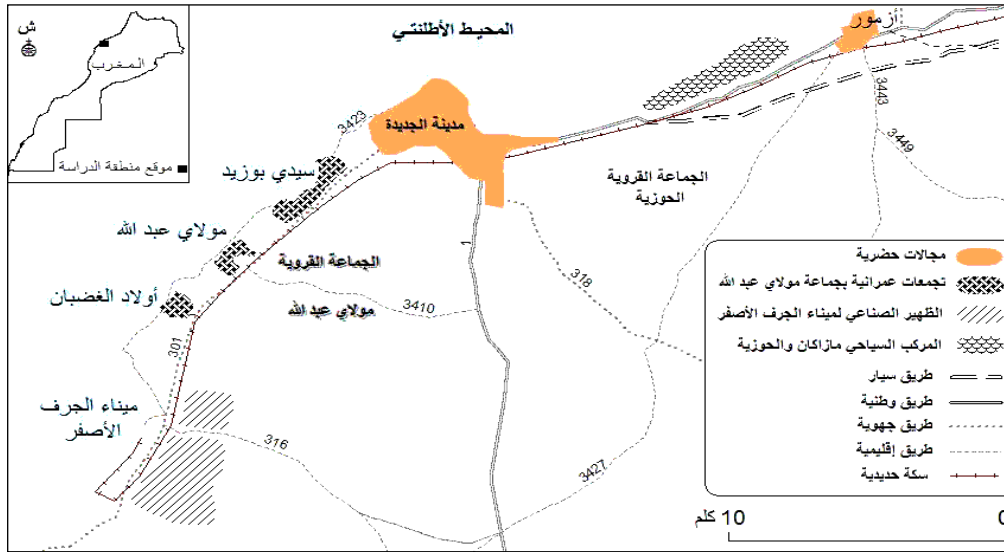
وتأتي أهمية دراسة الولوجية من حيث كونها من بين أهم الخصائص التي تبرز نمو وتطور العديد من الأماكن الجغرافية. وهي ظاهرة تهم إمكانية الوصول إلى مكان معين والتنقل والمواصلات، وتموضع أماكن الانطلاق وأماكن الوصول بصفة خاصة؛ فاختيار أحسن موقع جغرافي للتجهيزات والمرافق الأساسية يلعب دورا مهما في تنظيم وهيكلية المجال، ومن بين المعايير الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لولوجية الأماكن اعتماد أقصر المسافات داخل المجال الجغرافي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى وجود نوعين من المسافات على الأقل، هما المسافة الجغرافية أو المجالية والمسافة الزمنية.

وتعتمد طريقة القياس على تحديد الأماكن وعلى معطيات كمية وكيفية ذات بعد مجالي، مثل المسافات والطبوغرافيا...، كما تؤخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل حالة الطرق وبنيتها وحالة العربات وقوانين السير...

في هذا السياق، تعدّ شبكة الطرق وكفاءتها من المعايير الأساسية التي تحدد مستوى تطور المجالات الريفية نظرا لدورها الكبير في سهولة أو صعوبة النقل والتنقل بشكل عام، وفي هذا الصدد نشير إلى أنّ الوضع السوسيو اقتصادي لتراب جماعة مولاي عبد الله - الإطار المجالي لهذا البحث (شكل رقم 1) - لم يكن يتطلب وجود شبكة طرق ريفية متطورة، فالتنقلات والاحتياجات كانت قليلة، ذلك أن الكثافة السكانية في الستينيات من القرن الماضي لم تكن تتجاوز 80 نسمة في الكلم المربع⁴.

لكن بعد إنجاز المحطة السياحية لسيدي بوزيد في نهاية الستينيات وإقامة المركب المينائي الصناعي بالجرف الأصفر في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وتزايد الغزو الحضري لمدينة الجديدة، شهدت المنطقة تحولات عميقة ومتسارعة وحصل تغيير جذري في المشهد الجغرافي⁵، حيث استقطب المجال الترابي لجماعة مولاي عبد الله خلال السنين الأخيرة أكثر من 57% من المشاريع الاستثمارية التي تم الترخيص لها بتراب مدينة الجديدة ومحيطها⁶، كما انتقل عدد ساكنة جماعة مولاي عبد الله من 24725 نسمة خلال إحصاء 1982 إلى 45780 نسمة وفقا لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2004، ووصلت الكثافة السكانية إلى 284 ن/كلم². وقد كان لهذه الدينامية الديموغرافية والسوسيو اقتصادية نتائج متعددة لعلّ من أهمها زيادة الحاجة لتوفير السكن والعديد من الخدمات الجماعية، وكذا الرفع من مستوى كفاءتها وإتاحة ولوجيتها لكلّ الفئات العمرية ومختلف الطبقات الاجتماعية، ثم زيادة الحاجة لإقامة شبكة طرق قوية تتحمل الحركة المتزايدة بين مدينة الجديدة وميناء الجرف الأصفر.

شكل رقم 1: توطين جماعة مولاي عبد الله



المصدر بتصرف: هلال عبد المجيد، في دراسات مجالية، العدد 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية براكش، 2013، ص 17.

1- المنهجية المتبعة في الدراسة

تصدر العمل الميداني أحدهم مصاد والمعطيات، إذ تمّ اعتماد الزمن الميداني في القياس كمؤشر لسهولة أو صعوبة الوصول إلى الخدمات العامة وكذا نقط توزيع البضائع، حيث تنس بسهولة الوصول إلى الزمن المستغرق للانتقال من مكان جغرافي إلى آخر، مثلاً من الدوار إلى المناطق الخدمات العمومية بمرکز مولاي عبد الله وبالعكس.

في هذا السياق، تم قياس المسافة المقطوعة قياساً زمنياً بالدقائق من خلال السير على الطرق والمسالك بتداول السيارة. وتتلخص أساليب وإجراءات هذه الدراسة بشكل عام في تسجيل متوسطات السرعة المختلفة لأجزاء الطرق وفقاً لموقعها في المجال (وجود مناطق سكنية متجمعة قرب الطريق، مجالات فارغة من التعمير على جنبات الطريق، عرض الطريق...)، ثم تسجيل الوقت المستغرق في كل جزء من الطريق، فضلاً عن مقابلات مع الساكنة وتصوير وتسجيل العديد من المعطيات التي يمكن أن تفيد في الدراسة.

وفي أفق قياس زمن الوصول ميدانياً، تم اتباع مراحل وخطوات أساسية يمكن تلخيصها كما يلي:

ومن جهة أخرى شهد علم الخرائط تطوراً مهماً في مجالات مختلفة خلال العقود الأخيرة، حيث أظهر استعمال برامج نظم المعلومات الجغرافية في العديد من البحوث العلمية عن إمكانيات عالية لهذه الأداة في جمع وإدخال ومعالجة وتحليل المعلومات ذات البعد المجالي، سواء تعلق الأمر بظواهر ريفية أم حضرية. ومن هنا جاءت أهمية توظيف هذه التقنية في دراسة وتحليل ولوجية الأماكن الجغرافية بظهير مدينة الجديدة، من خلال برنامج "ماب أنفو"⁷ وكذا استعمال "النظام العالمي لتحديد المواقع"⁸ كرافد أساسي من روافد التوطين الخرائطي الرقمي.

وهكذا تحتوي الإشكالية العامة لهذه الدراسة على أكثر من سؤال، ونجمل الأسئلة الفرعية المنبثقة من الإشكالية المحورية كما يلي:

- ما هي خصائص شبكة الطرق بهذا المجال الريفي الذي شهد تحولات ديمغرافية وسوسيو اقتصادية أدت إلى زيادة الاحتياج لتوفير العديد من المرافق والبنيات التحتية؟
- كيف يمكن أن تؤثر حالة الطرق وخصائصها في الأبعاد السوسيو اقتصادية بالمجال المدروس؟
- ما مدى إمكانية استخدام نظم المعلومات الجغرافية في دراسة وتتبع حالة الطرق والتعرف على الاختلافات المجالية في الولوجية إلى الخدمات الاجتماعية والتداولات الاقتصادية؟

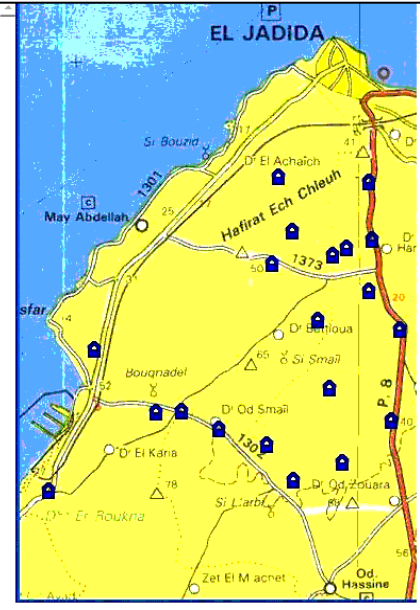
1-1 تحديد النقطة المرجعية الجغرافية للدواوير السكنية

أو المساكن الخطية أو المتناثرة فالمركز الجغرافي لا يرتكز على الدوار بقدر ما يستند إلى المكان العام المتردد عليه من طرف سكان الدوار (مسجد ، محل تجاري ، مدرسة ، ضريح ، مصدر مائي...).

لتحديد المركز الجغرافي ؛ أي مركز ثقل الدوار ، تم الاعتماد على النقطة التي يتجمع حولها أكبر عدد من المساكن الريفية بالنسبة للدواوير المتجمعة. أما بالنسبة للمتفرقة منها

شكل رقم 2: مواقع النقط المرجعية الجغرافية لدواوير من عينة الدراسة.

Code	Nom_douar_francais	Nom_douar_arabe	Point_GPS	X	Y
1	LAHOUAOURA	الياهوورة	6	-8.494494	33.212882
2	TIKNI	تيكني	31	-8.493340	33.192054
3	LAKHDOUR	لخضور	14	-8.503993	33.189106
4	OLD M BAREK	أولاد مبارك	17	-8.509839	33.186457
5	OLD LAMKADEM	أولاد لمقدم	27	-8.515984	33.163029
6	LAHDADOUA	الحدادوة	10	-8.535663	33.183151
7	ED DHOUC	الدحوش	36	-8.527091	33.195050
8	OLD CHAIB	أولاد الشايب	40	-8.494419	33.173718
9	LAKRADDA	لكرادة	45	-8.511024	33.138154
10	LBBACHTA	لباشطة	48	-8.505640	33.111414
11	JRIOUATE	جريوات	54	-8.484819	33.126387
12	CHOUREF	شوريف	58	-8.481404	33.159636
13	LOUJAJNA LOUTA	لوجاجة لوطا	2	-8.526287	33.104756
14	OLD EL HAYANI	أولاد الحاياني	8	-8.557888	33.123352
15	OLD ABBOU	أولاد عبو	12	-8.537701	33.117625
16	KRAKCHA	كرنشة	19	-8.574025	33.129907
17	SRAHNA	سراحنة	23	-8.584560	33.129417
18	CHKHALBA	شخالبة	32	-8.630350	33.100775
19	OLD BRAHIM	أولاد براهم	41	-8.611073	33.152189
20	LAACHAICH	لعاوش	50	-8.533145	33.214790



نقطة مركز كل دوار في برنامج نظم المعلومات الجغرافية انطلاقا من	نقط مراكز بعض الدواوير من جماعة مولاي عبد الله، وجزء من قاعدة المعطيات الموازية وفقا لنظام الإحداثيات العالمي "WGS84"
العمودين X و Y بقاعدة المعطيات المرافقة	
WGS84: هو النظام الجيوديزي العالمي لسنة 1984، وهو المستخدم كأساس لقياسات جهاز GPS، هذا الأخير يقوم بحساب الإحداثيات الجغرافية وفقا لهذا النظام الجيوديزي. وطبعاً يمكن تحويل الإحداثيات إلى أي مرجع وطني أو محلي من خلال برامج تشغيل جهاز الاستقبال GPS أو برامج نظم المعلومات الجغرافية.	

1-2 ربط النقطة المرجعية الجغرافية لكل دوار بموقع الخدمة عبر مسارات معينة

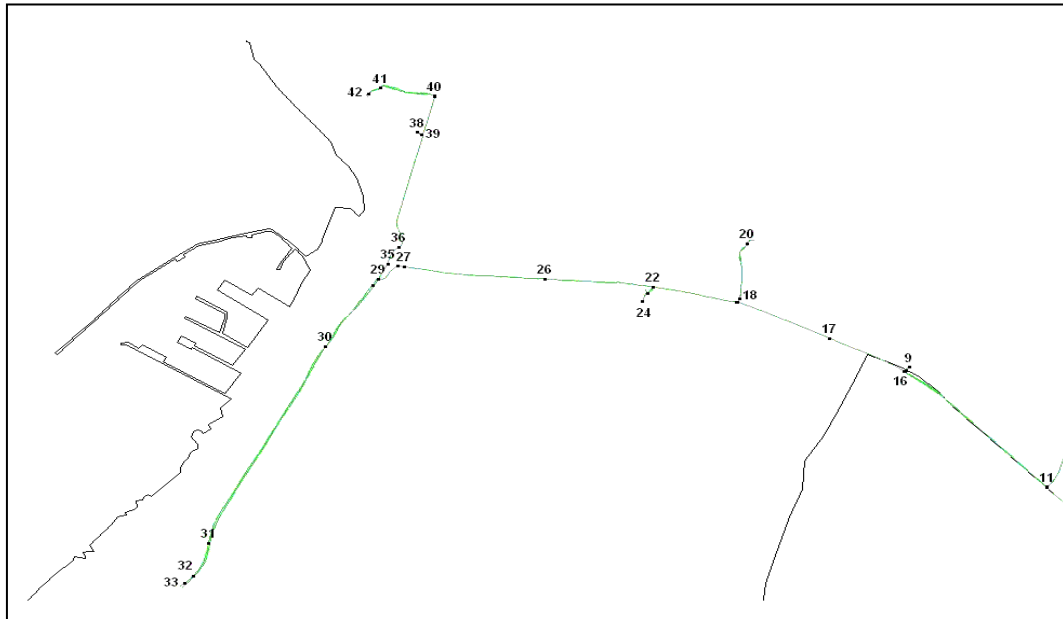
من النقط فوق المسار بغية وصف الطريق فيما بينها من حيث نوعها ، حالتها ، معدل السرعة بها...

وقد تم اختيار 21 دوارا من مجموع 57 دوارا تتواجد بجماعة مولاي عبد الله وفقا للإحصاء الرسمي الأخير سنة 2004، إضافة إلى المراكز الحضرية وشبه الحضرية (مركز مولاي عبد الله ، سيدي بوزيد وأولاد الغضبان). وقد حاولنا في اختيارنا للدواوير المدروسة مراعاة توزيعها ما بين

بعد تعيين النقط المرجعية الجغرافية كنقاط رئيسة للانطلاق من داخل كل دوار ، تم استعمال جهاز الاستقبال للنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) الذي أفاد في رسم مسارات الطرق التي تربط ما بين بعض مراكز دواوير المجال المدروس ومواقع الخدمات العامة ، فضلا عن تحديد مجموعة

المنطقة الساحلية والداخلية وكذا موقعها بالنسبة للطرق المعبدة.

شكل رقم 3: يبرز استعمال "جهاز الاستقبال للنظام العالمي لتحديد المواقع" في توطين مراكز الدواوير ورسم الشبكة الطرقية.



المعطيات الميدانية التي تم الحصول عليها عن

طريق استعمال "GPS" بهدف توطين مراكز الدواوير ورسم الشبكة الطرقية:

- الخط الذي توجد به أرقام، يمثل المسار الذي رسمه "GPS" وهو موضوع بسيارة سلكت نفس المسار في المجال.

- الأرقام تعبر عن النقط التي تم أخذها بواسطة "GPS"، بعضها يمثل مراكز بعض الدواوير، والبعض الآخر يمثل بداية ونهاية قطع متجانسة بالمسلك أو الطريق من حيث نوعها، حالتها، معدل السرعة بها...

2- المناقشة والنتائج المتوصل إليها

لمناقشة النتائج المتوصل إليها اخترنا في محور أول الحديث عن حالة الطرق، وفي المحورين المواليين اخترنا قطاعين رئيسيين هما قطاع الصحة وقطاع التجارة.

2-1 حالة الطرق: مؤشر على الولوجية إلى الخدمات الاجتماعية والتداولات الاقتصادية

بعد التعرف على حالة كل جزء من الطريق وإدماجها ضمن قاعدة معطيات نظام المعلومات الجغرافية، يمكن الحصول على مجموعة من المعطيات المميزة لكل جزء من الطريق، الشيء الذي يعكس القدرة العالية لنظم المعلومات الجغرافية في الرصد والتوثيق وإظهار المعطيات الوصفية لحالة شبكة الطرق؛ ثم التحليل المجالي. وبالتالي إدراك القيمة المضافة في إدارة وتخطيط وصيانة الطرق، الشيء الذي ينعكس على دعم اتخاذ القرار في شقيه التخطيطي والتدبري.

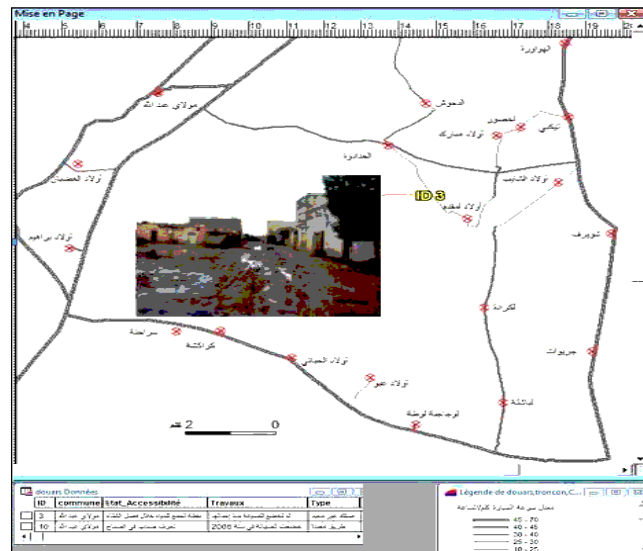
1-3 قياس الزمن الميداني من مراكز الدواوير إلى مواقع الخدمات

اعتمدت طريقة القياس الميداني على المؤشر الموجود داخل السيارة، حيث تم تسجيل الزمن المستغرق بالدقائق وقراءة المسافة المقطوعة بالكيلومتر ومتوسط سرعة السيارة لكل مسار وتسجيل تلك القراءات لتحليلها، وتنعكس هذه المؤشرات مدى الولوجية إلى مناطق الخدمات العامة المختلفة.

الشتاء ، حيث تتحول بعض الأجزاء من الطرق غير المعبدة إلى مستنقعات وبرك مائية كما يوضح الشكل رقم 4 من خلال الصورة وبعض المعطيات الميدانية الوصفية بالجدول المرفق (نقطة تجمع للمياه خلال فصل الشتاء ، لم تخضع الطريق للصيانة منذ إحداثها ، مسلك غير معبد....).

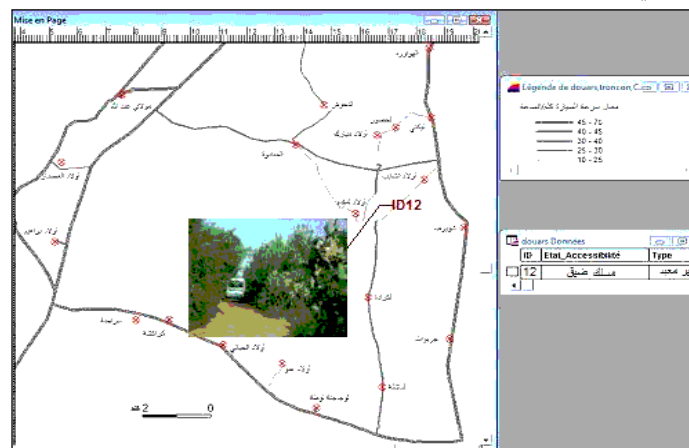
ونسوق في هذا الصدد مثالين لبعض المعلومات الجغرافية الوصفية التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل حركة وتنقلات السكان وتوزيع البضائع والمنتجات على بائعيها محليا. يتعلق المثال الأول بتحديد عوامل تساهم في صعوبة النقل والتنقل ، أو استحالتهم تبعاً لإكراهات تتزامن مع فصل

شكل رقم 4: تتواجد بالمسلك المؤدي من وإلى مركز دوار أولاد المقدم نقطة (الرمز ID3) تتحول إلى مستنقعات في فصل الشتاء.



أما المثال الثاني فيتعلق بوسيلة النقل أو الشحن التي يمكن استعمالها على اعتبار أنّ هناك مناطق بها ممرات ومسالك غير معبدة ضيقة تعرقل المرور بين نقطتين أو أكثر في طريق المرور كما توضح الصورة بالشكل رقم 5.

شكل رقم 5: يتواجد بالطريق المؤدي من وإلى مركز دوار كراة ممر ضيق (الرمز ID12) تمر معه السيارات الصغيرة بصعوبة.



بناء على حالة الطرق والمسالك إذن ، يتدخل الزمن في الوصول إلى مختلف الخدمات الاجتماعية والتداولات

المدنية...، كما أن للزمن المستغرق أيضا دورا مهما في عمليات توزيع ونقل المواد والسلع والمنتجات التي يستعملها

الاقتصادية ، حيث أنّ للزمن المستغرق للوصول إلى نقطة محدّدة دورا مهما في الحياة اليومية للسكان خصوصا بالنسبة للإسعافات المستعجلة وعمليات الولادة وتدخلات الوقاية

معروضاتها...⁹. لذلك نلاحظ أنّ ملامح استعمال الخرائط الرقمية والمعطيات ذات البعد الجغرافي بدأت تتضح في أعمال العديد من الشركات والمقاولات سواء تلك التي تقدم هذه الخدمة تحت الطلب أم تلك التي تستعملها كأداة في سياستها التجارية والتسويقية. حيث تم في هذا الصدد إنجاز بحوث ميدانية لمجموعة من الشركات الكبرى¹⁰ التي تنشط بالمغرب، كما تم إنجاز تطبيقات عملية للتتبع المباشر للسيارات في الخرائط الرقمية عن طريق وضع جهاز النظام العالمي لتحديد المواقع (Appareil GPS portable) بالسيارات وأجهزة للاتصالات تقوم بإرسال معلومات حول الإحداثيات الجغرافية، والسرعة، اسم الطريق...، وذلك بهدف تحديد المسارات (L'optimisation d'itinéraires)؛ أي اختيار الممرات المناسبة والمسارات الطرقية، التي يمكن أن تأخذها سيارة أو شاحنة في المجال لتوزيع البضائع والمنتجات، بناء على متغيري المسافة والزمن.

وقصد الوقوف على أهمية بعض العناصر الجغرافية في التداولات التجارية بالمجال الريفي المدروس، عملنا على جمع معطيات وإحداثيات المحلات التجارية استنادا للبحث الميداني واستخدام جهاز النظام العالمي لتحديد المواقع، ثم معطيات وصفية تتعلق بالطرق (أسماء الطرق، أنواعها، عرضها، وحالتها حسب فصول السنة، أماكن أشغال التهيئة، السرعة المسموح بها في الطريق...).

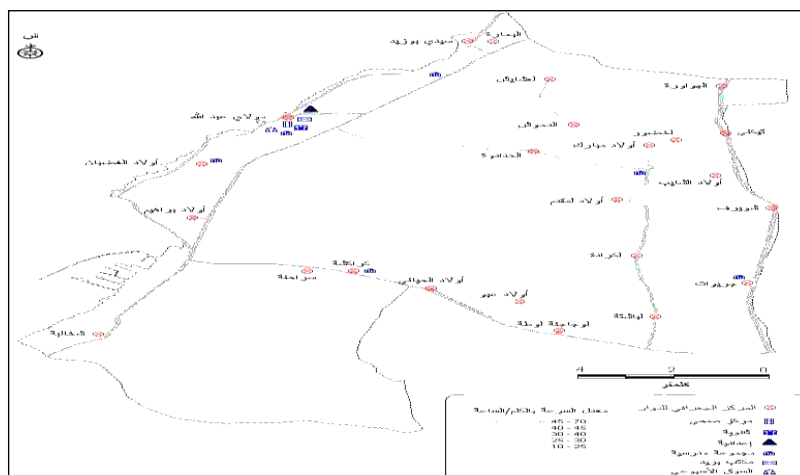
السكان إلى الأسواق الريفية ومحلات البيع بالتقسيط بالدواوير السكنية.

وبالتالي فحالة الطرق تعد بمثابة مؤشر بارز في سيرورة الوصول في ظروف لائقة، وبقدر ما تعانيه حالة ووضعية الطرق والمساكن من إكراهات ومعيقات بقدر ما تساهم بنصيبها في إضعاف مؤشرات الولوجية الجغرافية والتأثير بشكل سلبي على إطار العيش. غير أنّ هذا الأخير لا يتأثر فقط بإكراهات مجالية-زمنية، بل بمؤشرات أخرى متعددة نذكر منها على الخصوص: توفر التجهيزات والمرافق الخدمائية الأساسية، وشبكة النقل، وشبكات الماء والكهرباء، ودينامية الساكنة والخصوصيات السلوكية المجتمعية، وتجارة المواد الاستهلاكية الأساسية.

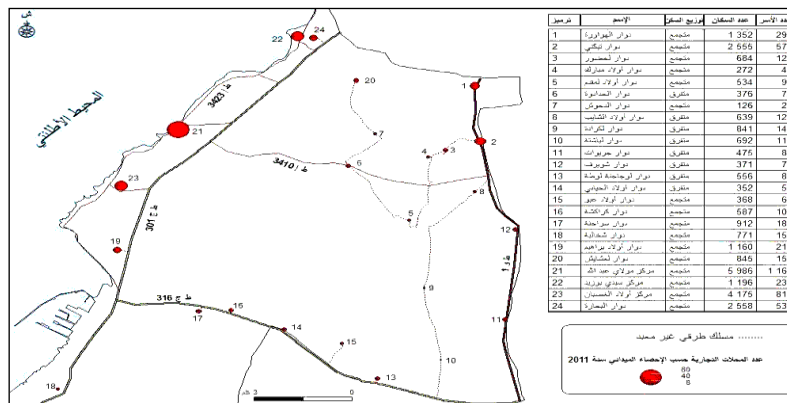
2-2 القيمة المضافة لنظم المعلومات الجغرافية في ميدان جغرافية التجارة

تتحدد أهمية ومكانة البنيات التجارية ضمن النسيج الاقتصادي وفق مجموعة من العوامل أهمها تلك الاجتماعية (كالعادات الاستهلاكية، والتردد الكمي والنوعي للاستهلاك...) والاقتصادية (كمستوى النمو الاقتصادي، والدخل الفردي...) والجغرافية (كموقع الدواوير الريفية ضمن المجالات المحيطة بها...). فالموقع الجغرافي له دور فعال في ازدهار أو ركود البنيات التجارية (ككثافة المحلات التجارية وتنوع حجمها وتجهيزاتها، وحسن تنظيمها وجودة

شكل رقم 6: نتائج القياس الميداني لسرعة تنقل سيارة ما بين بعض دواوير جماعة مولاي عبد الل



الطرق المعبدة وتقاطعاتها ، لما توفره من سهولة تردد السكان وإمكانيات الولوجية الجغرافية (شكل رقم 7). ولا شك أنّ هذا التوزيع المتفاوت يتولد عنه تفاوت في الولوجية إلى المنتجات والمواد الفلاحية والتجارية الأساسية وبالتالي تفاوت في دعم وتطوير هذه الأنشطة التي تشكل رافدا أساسيا من روافد تطوير المجال الريفي وتحسين إطار العيش به. شكل رقم 7: جانب من قاعدة المعطيات والخريطة المرافقة تتضمن بالإضافة إلى المعطيات المذكورة بيانات أخرى¹¹.



التجارية ، ثم تصنيفها بعد الجرد الميداني إلى ثلاث فئات رئيسة: محلات تجارة المواد الأساسية ، محلات الإنتاج والصيانة والإصلاح ، ومحلات خدمات تجارية مختلفة

من ناحية أخرى ، وفي ظل صعوبة التمييز بين المحلات التي تمارس فيها أنشطة التجارة والإنتاج والخدمات ، وإدراك أصحاب المحلات أنهم يمارسون بها أنشطة تجارية بالدرجة الأولى ، عملنا على إدراج مختلف المحلات في نطاق البنيات

جدول رقم 1: تصنيف المحلات حسب طبيعة النشاط التجاري سنة 2011.

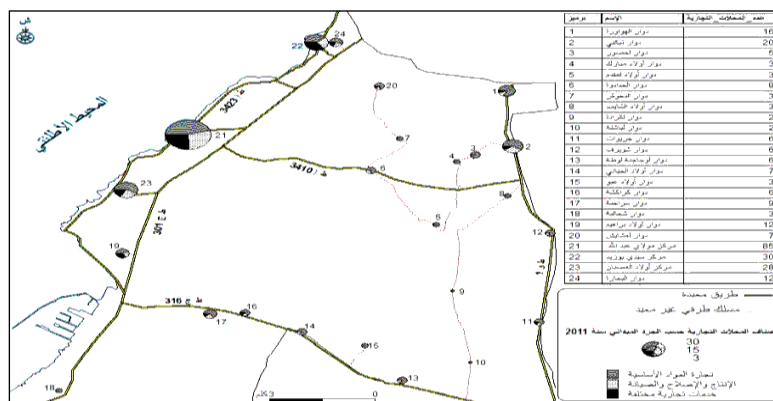
أنواع المحلات	العدد	%
تجارة المواد الاستهلاكية الأساسية (التغذية العامة، أدوات منزلية، تجهيزات إلكترونية، ملابس، أحذية...)	172	60
الإنتاج والصيانة والإصلاح (اللحام، النجارة، الخياطة، الأفرشة، مواد البناء، إصلاح وسائل النقل...)	62	22
خدمات تجارية مختلفة (فنادق، مقاهي ومطاعم، محطات البنزين، مهن وخدمات حرة، أبنك، صيدلية...)	51	18
المجموع	285	100

المصدر: البحث الميداني.

وتستأثر المحلات الخاصة بالإنتاج والصيانة والإصلاح إضافة إلى محلات الخدمات التجارية المختلفة ب 40% من إجمالي المحلات التجارية ، ويلاحظ أن هذا النوع من المحلات يغيب بشكل شبه تام بالدواوير الريفية الداخلية التي تصلها مسالك طريقية غير معبدة ، في حين يتواجد بالتكتلات العمرانية الساحلية (مولاي عبد الله ، سيدي بوزيد وأولاد الغضبان) ، كما يتواجد بحجم أقل على جنبات الطرق المعبدة.

وقد تبين من خلال التحليل المجالي غلبة النوع الأول من المحلات بنسبة 60% وتمارس بجلهم تجارة المواد الغذائية على مستوى المجال المدرس ككل ، حيث إن هذا النوع من المحلات يقوم بتقديم سلع يحتاجها المستهلك بصفة يومية أو شبه يومية ، مما يعكس جانبا من خضوع بنية الأنشطة لقانون العرض والطلب.

شكل رقم 8: أصناف البنيات التجارية.



إرسالها وفقا لحالة الطرق والعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية ، والتخطيط القبلي لمسار جولات توزيع البضائع... ومن شأن ذلك أن يزيد من مستوى المنافسة في أسواق المنتجات مما يمكن ، لا محالة ، سكان المجال الريفي من الاستفادة من هذه الفرص التنافسية في الولوجية إلى المواد الأساسية. ولا شك أن توفر معطيات من قبيل تقييم حالة الطرق الريفية سيساعد أيضا أصحاب القرار على توجيه أهداف التنمية المحلية نحو المناطق الأقل ولوجية إسهاما منهم في التنمية المتوازنة والمستدامة. كما أن إنجاز دراسات جغرافية من هذا القبيل من شأنه أن يجعل البحث العلمي الجامعي أكثر انفتاحا وارتباطا بالقضايا الحديثة ، كمسألة الجيوماركتينك (Le géomarketing) التي تشكل الخرائط والمعطيات ذات البعد الجغرافي وسائلها الأساسية¹³. وقد لامست ميدانيا من خلال مشاركتي في بحوث لتطبيق الجيوماركتينك¹⁴ افتقارها النظرة الشمولية وغلبة المقاربة التقنية للمعلومات والنظرة التجارية ، مما يفتح آفاقا واعدة للبحث العلمي وخلق فرص شغل لمتخرجين جغرافيين متمكنين من تقنيات البحث الميداني والخرائطية ونظم المعلومات الجغرافية والتخطيط التنموي وتصور المشاريع ومواكبتها وتقييمها على أرض الواقع.

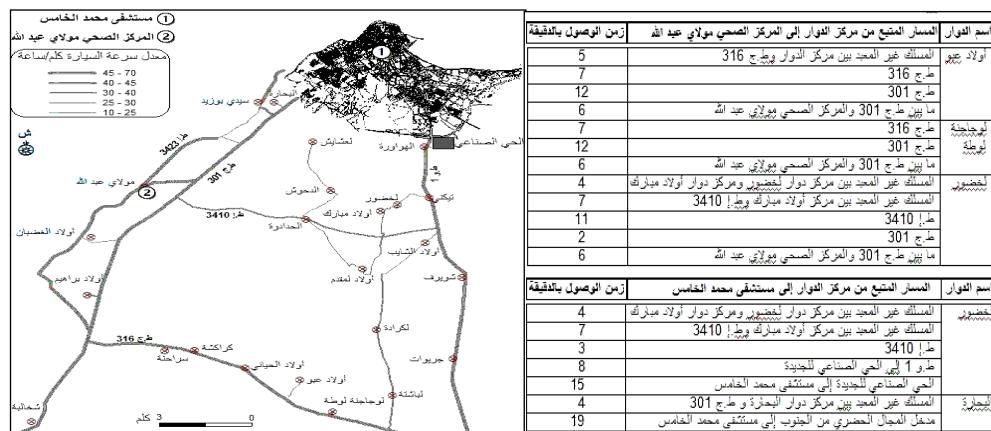
2-3 القيمة المضافة لنظم المعلومات الجغرافية في تحليل سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية
تركز التحليل في هذه الدراسة علّت وزيعم واقع الخدمات الصحية ومواقع الدواوير السكنية داخل مجال الدراسة ،

وفي نفس السياق ، تبين من خلال دراسة أخرى¹² أن السوق الأسبوعي لمولاي عبد الله يعاني من منافسة غير متكافئة مع سوق الأحد لمدينة الجديدة الذي يعقد هو الآخر في نفس اليوم (يوم الأحد) ، مما يجعل مدينة الجديدة تهيمن حتى على البنيات التجارية ذات الطبيعة الريفية. وهذا أيضا ما تبين لنا من خلال المقابلات التي أجريناها مع الساكنة المحلية وما عايناه ميدانيا بالملاحظة المباشرة ، حيث يتوجه الكثير من سكان الدواوير القريبة من مدينة الجديدة إلى سوقها الأسبوعي ، وإلى بناياتها التجارية العصرية التي يعتبرونها أفضل بالنسبة لجودة المعروضات والمنتجات. ونفس الشيء على مستوى الأنشطة الناذرة والممتازة مثل وكالات شركات التأمين ، أطباء مختصين... إذ يظل الارتباط وثيقا كذلك بمدينة الجديدة على مستوى سد حاجيات سكان تراب جماعة مولاي عبد الله.

هكذا ، يمكن بناء نظام معلومات جغرافي شامل خاص بالبنيات التجارية من معرفة استراتيجية للمجال المستهدف من قبل المقاولات المنتجة التي ترغب في تدبير أنجع لعلاقتها التجارية مع محيطها الجغرافي ، حيث إنّ التمثيل الكرتوغرافي وتحليل المعطيات السوسيو ديموغرافية والسلوكية والاقتصادية والإحصائية تعدّ بمثابة عناصر ومفاتيح لتحسين شبكة توزيع وبيع المنتجات ، لكونها تساعد المقاولات في معرفة الحالة الطرقية المؤدية إلى بائعي المنتج محليا ، ودرجة تنافسية المنتج ، ونوعية وسيلة الشحن التي يمكن

الصحي لمولاي عبد الله الذي يخدم سكان الدواوير الموجودة بتراب جماعة مولاي عبد الله. تمّ قياس الزمن الميداني للوصول إلى هاتين الخدمتين وذلك بتعيين المركز الجغرافي لكلّ دوار، وهو يشكّل نقطة بداية وانطلاقاً من الدواوير إلى مراكز الخدمات الصحية (شكل رقم 9). وتبيّن المعطيات المرافقة نتائج القياس الميداني للزمن المستغرق من مراكز بعض الدواوير السكنية إلى مستشفى مُجّد الخامس بمدينة الجديدة والمركز الصحي لمولاي عبد الله.

شكل رقم 9: مواقع الخدمات الصحية ونتائج القياس الميداني للسرعة والزمن من مراكز بعض الدواوير



أما بالمجال الريفي المجاور لمدينة الجديدة، فقد تبين أنّ هناك معايير أخرى يمكن من خلالها تقييم سهولة الوصول بالخدمات الصحية، ومن بين هذه العوامل نذكر حالة الطرق والمسالك غير المعبّدة على الخصوص، حيث خلصنا من خلال سؤالنا للسكان المحلية حول رأيهم عن حالة الطرق أنّ نسبة قليلة أشارت إلى أنّ حالتها متوسطة أو جيدة، وهذا مؤشر مهم على الولوجية إلى الخدمات الصحية.

وطبعا هناك عوامل أخرى يمكن من خلالها تقييم سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية، نذكر منها على الخصوص: توفر وفعالية وسائل النقل الجماعية، استعمال السيارات الشخصية، استعمال سيارات الإسعاف... الخ. وهذا ما أدّته دراسة ميدانية استهدفت المرضى الوافدين على مستشفى مُجّد الخامس من بعض الجماعات المكوّنة لإقليم الجديدة¹⁷، حيث تبين أنّ عدم توفّر وسائل النقل تشكّل نسبة 20% من الأسباب الأساسية التي تعيق ولوجية شبكة العلاجات الصحية بالنسبة للمرضى المنتهين لجماعة مولاي عبد الله

إن أول ما يثير الانتباه من خلال قراءة الشكل أنّ زمن الوصول إلى الخدمات الصحية يختلف تبعا للقرب أو البعد من المجال الحضري لمدينة الجديدة. فداخل هذا الأخير يتأثر زمن الوصول إلى الخدمات الصحية بمجموعة من العوامل، نذكر منها على الخصوص كثافة المرور بالشوارع، ثم توقيت المرور وخاصة في أوقات الذروة، ولاسيما مع تضاعف حظيرة السيارات بمدينة الجديدة أكثر من 6 مرات منذ سنة 1983، وانتقال عدد سيارات الأجرة بصنفيها الأول والثاني من 457 سنة 1997 إلى 855 سنة 2006¹⁶، إضافة إلى وجود إشارات المرور بالطريق والتي وصل عددها إلى ثمانية من المدخل الجنوبي للمدينة في اتجاه مستشفى مُجّد الخامس، وأخيرا السرعة القصوى المسموح بها في الطريق... وبالتالي فمحسنة تداخل هذه العوامل تؤثر في زمن الوصول كلما تمّ الاتجاه من المجال الريفي المدروس جنوبا نحو مركز المدينة شمالا وخاصة موقع مستشفى مُجّد الخامس القريب من وسط المدينة.

درجة الصعوبة قليلة ، وبالتالي يعتبر زمن الوصول مؤشراً
لسهولة الوصول إلى الخدمات الصحية.

نسبة ميعقات الولوجية

100 %

- 0-10%
- 11-20%
- 21-30%
- 31-40%

تأثير العائلة

سوء الاستقبال

ضعف الموارد المائية

عدم توفر وسائل النقل

ش

المحيط الاطلسي

إقليم سبيدي بنور

القياس 1:150 000

وقد تبين كذلك أنّ الفوارق في التوزيع المجالي للخدمات الصحية والموارد البشرية الطبية تؤدي هي الأخرى دوراً في الولوجية إلى الخدمات الصحية، ذلك أنّ جماعة مولاي عبد الله لا زالت تعاني انعدام الطب المتخصص، إضافة إلى قلة الأطر الطبية من فئة الطب العام، حيث لا تتوفر إلا على طبيبين وثمانية ممرضين بالمركز الصحي لمركز مولاي عبد الله، وطبيب واحد وثلاثة ممرضين بالمستوصف الصحي بسيدي بوزيد¹⁸؛ أي بمعدل طبيب واحد لكل 15260 فرداً، وممرض لكل 4162 فرداً، مع غياب تام لدار الولادة، مما يستدعي توجه المرضى إلى مركز التشخيص المتعدد التخصصات التابع للمستشفى الإقليمي محمد الخامس بمدينة الجديدة. وهذا ما بينته لنا المقابلات التي أجريناها مع ساكنة الدواوير الريفية، إذ لا زالت النساء الحوامل وكذلك المرضى يقطعون مسافات مهمة طلباً للعلاج والولادة بالمستشفى الجهوي محمد الخامس أو عيادات خاصة بمدينة الجديدة في ظل ندرتها بمركز الجماعة.

وهكذا، يستدعي هذا الوضع تحسين الخدمات الصحية من خلال دعم الأطر الصحية بإضافة موارد بشرية أخرى، وتحقيق كل المستلزمات الضرورية لتيسير استفادة الساكنة المحلية من العلاجات الضرورية عن قرب لأنّ الاهتمام بصحة الأسر بعد استثمارها تنموياً يؤدي إلى تحقيق العيش الكريم. ولا

خاتمة

لقد كان من المفروض أن تعرف المنطقة المدروسة كمجال متحول تغيرات شمولية تتعدّى الجوانب الصناعية والسباحية إلى الجوانب الاجتماعية ، إلا أنّ واقع الحال يثبت

كما أنّ استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية يساهم كثيرا في تطور الأعمال بالمؤسسات العمومية والخاصة ، والتي تنعكس إيجابا على المجتمع ، حيث تبين هذه الورقة أنه يمكن استخدام هذه التقنيات في معالجة كل المعطيات ذات البعد المجالي مثل مساعدة الأعمال التجارية على توسيع أسواقها والاهتمام بزبائنها ، إضافة إلى أنّ التخطيط للخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية يمكن إنجازه عبر نظم المعلومات الجغرافية ، لما تتمتع به من قدرة على تحليل توزيع السكان ودراسة كيفية وصولهم إلى المراكز المعدة للخدمات الصحية ؛ أي تعريف نقط قوة ونقط ضعف الولوجية إلى الخدمات الاجتماعية.

اعتمادا على المعلومات المستعرضة يمكن تلخيص القيمة المضافة لنظم المعلومات الجغرافية في متوالية أساسية قوامها ثلاثة مراحل وخطوات متكاملة ومتراصة فيما بينها: رؤية جيدة للظواهر في المجال ، وتحليل جيد ، فقرار صائب.

ونؤكد في الختام ، أن دراسة وتحليل الولوجية الجغرافية لا يقتصر فقط على المؤشرات والجوانب التي أثرتها ، ولكن على جوانب أخرى يمكن أن تشكل موضوع دراسات وبحوث أخرى لمناقشة الجوانب المختلفة لموضوع الولوجية سواء من حيث الوسيلة أو الغاية

عكس ذلك ، حيث ظلت التجهيزات والخدمات الاجتماعية ضعيفة موازاة مع الدينامية الاقتصادية والديموغرافية التي شهدتها المجال الساحلي على الخصوص. فما هو متوفر بتراب جماعة مولاي عبد الله يعرف تفاوتات ما بين التجمعات السكنية الساحلية (سيدي بوزيد ، مولاي عبد الله وأولاد الغضبان) من جهة ، والدواوير الداخلية التابعة للجماعة من جهة ثانية ، مما يجعل الارتباط وثيقا بمدينة الجديدة ليس فقط على مستوى الولوج إلى المرافق والخدمات الأساسية ، ولكن أيضا على مستوى البنيات التجارية ، وهذا ما يساهم في تزايد تبعية جماعة مولاي عبد الله لمدينة الجديدة ، وبالتالي هجرة السكان من الدواوير الريفية كلّما توفرت الفرص.

إنّ التنمية سواء بالعالم القروي أم الحضري تعتبر بمثابة سيرورة جماعية مركبة يتداخل فيها البعد الاقتصادي مع البعد الاجتماعي ، ونجاحها يتوقف على مدى تكامل البعدين المذكورين عوض تنافرها في الزمان والمكان. لذا ، فتنمية الجماعة القروية لمولاي عبد الله لا تركز فقط على الاهتمام بالقطاع الصناعي والسياحي بالشريط الساحلي ، بل تستدعي الاهتمام كذلك بالبنيات التحتية ممثلة في الطرق والمسالك والمرافق الأساسية ممثلة في البنيات الصحية في أفق تحسين مؤشرات الولوجية الجغرافية وبالتالي تحسين مؤشرات جودة إطار العيش بظهير مدينة الجديدة.

الهوامش

- 1 - يلاحظ غياب مرادف عربي موحد لمصطلح "L'accessibilité"، إذ تقابل عدة مصطلحات تعريبية منها: الموصلية، الإيصالية، النفودية... وتبقى الولوجية هي أكثر هاته الألفاظ تداولاً واستعمالاً.
- 2- Bavoux J.-J., Beaucire F., Chapelon L., Zembri P.: «Géographie des transports», Armand Colin, Collection U, Paris, 2005, p 41.
- 3 - Borgès Da Silva R., Contandriopoulos A.-P., Pineault R., Tousignant P.: «Pour une approche globale de l'évaluation de l'utilisation des services de santé: concepts et mesures», In: Pratiques et Organisation des Soins, Vol. 42, n° 1/Janvier-mars 2011, p 14.
- 4 - Fosset R. et Noin D.: «Utilisation du sol et population rurale dans les Doukkala», In: Revue de géographie du Maroc, n° 10, 1966, p 13.
- 5 - هلال عبد المجيد، وادريم مصطفى: "مظاهر تطور السكن الريفي بالبحال الجنوبي لمدينة الجديدة"، أعمال ندوة السكن القروي: التحولات وآفاق التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، سلسلة ندوات ومناظرات، العدد 10، 2011، ص 94-103.
- 6- هلال عبد المجيد: "مشاريع التعمير الاستثنائي ورهان التنمية العمرانية المستدامة: حالة مدينة الجديدة ومحيطها". ورد في: دراسات مجالية، العدد 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مراكش، 2013، ص 21.
- 7 - استعملنا في هذه الدراسة الإصدار 8.5 من برنامج "MapInfo". هذا الأخير يتيح كباقي برامج نظم المعلومات الجغرافية إمكانية ربط مختلف المواقع الجغرافية والظواهر بقواعد المعطيات، ويسمح بإنجاز مجموعة من الوظائف أهمها ترقيم الخرائط، إنجاز قواعد للمعطيات وخرائط موضوعاتية، والتحليل المجالي وعرض واستخراج جداول ورسوم بيانية... وبشكل عام يستخدم في إعداد واستغلال المعطيات ذات البعد المجالي وتمثيل الظواهر الموجودة في حيز مجالي معين من خلال عدة ملفات أو ما يعرف باسم الطبقات "couches/layers"، حيث تكون كل طبقة ممثلة لنوع محدد من الظواهر الجغرافية، ويمكن عرضها على شاشة الحاسوب في نفس الوقت للحصول على تمثيل للواقع الموجود في المنطقة الجغرافية المعنية.
- 8 - GPS (Global Positioning System): يستخدم لتحديد المواقع الجغرافية والملاحية وتحديد الوقت وسرعة العربات... ويستعمل في تطبيقات عسكرية، كما له تطبيقات مدنية أيضا في ميادين عدة منها: اللوجيستيك والنقل، الخرائطية، الفلاحة والصيد، البحث العلمي...
- 9- حزوي محمد: "تقنية البحث الميداني لدراسة البنيات التجارية"، أعمال ندوة الهجرة والتنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس، سلسلة رقم 18، مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والكرطوغرافية، 2012، ص 128.
- 10 يمكن الاطلاع في هذا الشأن على المواقع الإلكترونية التالية (تم الولوج إليها بتاريخ 13 أكتوبر 2013):
http://www.geoconseil.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=16&Itemid=13&reference=15
<http://fr.slideshare.net/fchraibi/qnav-sales-and-distribution-2010>
http://www.geoconseil.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=16&Itemid=13&reference=4
- 11- النشاط الرئيسي لسائكة الدوار، السوق الأسبوعي المفضل من طرف الساكنة المحلية، عدد المحلات التجارية التي أغلقت أبوابها، مدى الربط بشبكات الماء والكهرباء، الإذاعات المفضلة للاستماع...
- 12 - Agence urbaine d'El Jadida : « Etude de la zone périurbaine de la ville d'El Jadida, mission 1: Rapport diagnostic prospectif », 2009, p 41.
- 13 - Latour P., le Floch J.: «Géomarketing : Principes, méthodes et applications». [Editions d'Organisation](#), France. 2001, p 171.
- 14 - اشتغلت كرئيس فريق للبحوث الميدانية ضمن شركة Geoconseil (المواقع الإلكترونية المشار إليها سلفا).
- 15 - الأسعد محمد: "الإقليمية ومسألة العدالة الاجتماعية في التخطيط المكاني بالمغرب"، أعمال الملتقى الرابع للجغرافيين العرب: نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الجزء الأول، التنمية المحلية، 2008، ص 31.
- 16 - هلال عبد المجيد: "دينامية البيئة والمجتمع بساحل الجديدة"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، 2010، ص 276، 277.
- 17 - هلال عبد المجيد، منيب مريم: "تحليل الولوجية إلى الخدمات الصحية من خلال حالة إقليم الجديدة: مقارنة جغرافية في خدمة التخطيط"، أعمال اليوم الدراسي الوطني حول "علوم تنظيم المجال وأولويات البحث العلمي في ظل التطورات الراهنة"، 6 دجنبر 2012، قيد الطبع في مؤلف جمعاء يحمل عنوان "جوانبنا لاهتمامات الراهنة لعلوم تنظيم المجال"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير.
- 18 - إحصائيات المندوبية الإقليمية للصحة بالجديدة برسم سنة 2011.

19 - Ouadrim M., Hilal A. : «Accès à l'eau et enjeux de développement durable, cas des espaces périurbains défavorisés de la ville d'El Jadida», In : Pistes d'une recherche appliquée, Série Cahiers de la recherche scientifique, n°3, publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines –Moh^{ammedia}, 2013, pp.213-231.

المهارات الاجتماعية وعلاقتها بتقبل داء السكري

"دراسة استقصائية على عينة من المرضى المصابين بالسكري" من 30 إلى 50 سنة بمدينة
سكيف

حربوش سميرة

جامعة سكيف²

الملخص

تناولت هذه الدراسة محاولة اكتشاف مدى علاقة المهارات الاجتماعية بتقبل داء السكري لدى عينة من المصابين بالسكري بمدينة سطيف، تم انتقاء أفرادها من بعض المراكز المتخصصة، ومن خلال تطبيق مقياسي المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري الذي هو من إعداد الباحثة، كشفت نتائج المعالجة الإحصائية عن تحقق الفرضية الرئيسية، وتأكيد تواجد علاقة قائمة وقوية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري، وكشفت أيضا أن كل من متغيري الجنس والمستوى التعليمي يلعبان دور المتغير الثالث المعدل في هذه العلاقة، حيث أوضحت النتائج وجود اختلاف في العلاقة القائمة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري بين الرجال والنساء وكذا بين مرتفعي التعليم ومنخفضي التعليم

الكلمات المفتاحية: المهارات الاجتماعية، تأكيد الذات، الضبط الاجتماعي، التواصل الاجتماعي، داء السكري، تقبل المرض

Résumé

Cette recherche s'inscrit dans le cadre d'une réflexion sur la relation entre les compétences sociales et l'acceptation du diabète par un échantillon de personnes diabétique dont l'âge varie entre 30 et 50 ans. Elle s'appuie sur deux variables: le sexe et le niveau intellectuel

L'étude était effectuée sur un échantillon contenant 100 personnes diabétiques choisies volontairement dans quelques centres spécialisés à SETIF.

Les résultats statistiques de l'étude ont confirmé l'hypothèse initiale définissant l'existence d'une relation entre les compétences sociales et l'acceptation du diabète, et ont démontré également que la variable de sexe et le niveau intellectuel jouent le rôle d'une troisième variable régulatrice.

Mots-clés: Adresses Sociales, Affirmation Du Soi, Contrôle Social, Communication Sociale, Diabète, L'acceptation De La Maladie

Summary

This research is part of a reflection on the relationship between social skills and acceptance of diabetes on a sample of 100 persons with diabetes aged between defining the existence of a relationship between social skills and acceptance of diabetes, and also 30 and 50 years. It is based on two variables: gender and intellectual level. To test the hypotheses, two tests were developed (social skills and acceptance of diabetes). The statistical results of the study confirmed the initial hypothesis demonstrated that the gender variable and intellectual level play the role of a third regulatory variable.

Keywords: Social Skills, Self-affirmation, Social Control, Social Communication, Diabetes, Disease Acceptance

أولاً: مدخل إلى الدراسة

مقدمة الدراسة

يشهد العالم اليوم حوصلة من التغيرات على أصعدة شتى، منها ما كان نعمة على الفرد ومنها ما كان نقمة، حيث وقع العالم في دوامة من الأمراض، أصبحت شائعة في حاضرتنا، وتتفاوت من بلد لآخر حسب الظروف المحيطة بالمجتمع.

ونظراً لتغير أسلوب الحياة المستمر من جميع النواحي، الاجتماعية منها والاقتصادية وظهور التصنيع وزيادة التحضر مع الأغذية المتنوعة التي ترافقها عادات غذائية سيئة لدى الفرد، أدى إلى خلق مشاكل صحية عويصة، منها: تقشي أمراض جديدة لم تكن مسجلة في قائمة الأمراض الخطيرة، وهي أمراض العصر كأمراض القلب، السرطان، السيدا، وداء السكري، حيث أصبح هذا الأخير يمثل أكبر مشكل صحي على الصعيد العالمي، وذلك بالرغم من قلة الإحصاءات الخاصة به في بعض الدول كالجائز مثلاً، فهو من الأمراض المزمنة الوراثية الخطيرة التي لها عواقب وخيمة تمس بالفرد المصاب، كما أنه يؤثر ويتأثر بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها المصاب به، حيث يجد هذا المصاب نفسه أمام تحدي كبير لمواجهة هذا المرض، فهو جزء منه ومن محيطه الاجتماعي، وعليه فلا بد له من إدراك حقيقة العلاقة بين الظروف الاجتماعية الاقتصادية والثقافة الصحية وبين صحته. وهذا ما اهتم به علم نفس الصحة، حيث سعى جاهداً إلى تقديم مجموعة من الإسهامات التربوية والعلمية والمهنية لعلم النفس من أجل تحسين الصحة والمحافظة عليها، ومنع الأمراض وتقديم العلاج لها وتحديد المتعلقات الشخصية الخاصة بأسبابها والاضطرابات المتعلقة بها، وتحليل وتنظيم نظم الرعاية الصحية.

فضلاً على التنظير الذي بحث فيه العلماء في هذا المجال، حيث كان أحدهم يفسر الصحة من منظور اجتماعي بحيث توصل إلى وجود علاقة حتمية بين سلوك الفرد الصحي والبيئة التي يعيش فيها وخصائص الفرد النفسية، كما أبرز حتمية الإلهام بالمهارات الاجتماعية اللازمة للقيام بهذا السلوك (السلوك الصحي).

وبذلك فهذا المجال من علم النفس يعترف بالمهارات الاجتماعية كآلية من آلياته من أجل فهم سلوك الفرد في إطار الصحة والمرض والرعاية الصحية، حيث يحاول بذلك الابتعاد عن النموذج البسيط للمرض، والنظر إليه على أساس أنه نتيجة لاشتراك مجموعة من العوامل البيولوجية، النفسية والاجتماعية.

عموماً فقد كانت البداية المبكرة للدراسات المتعلقة بالمهارات الاجتماعية في العشرينيات من القرن الماضي، حيث بدأت محاولات علماء النفس في تعريف وقياس الذكاء الاجتماعي، باعتباره مفهوماً متعدد الأبعاد يشتمل على مهارات التواصل الاجتماعية الأساسية، مثل الإرسال والاستقبال، فهم المعلومات، المشاركة الاجتماعية والتعبير اللفظي¹. وبالرغم من هذه البداية المبكرة، إلا الاهتمام بدراسة المهارات الحركية قد أدى إلى تأخير البحث في مجال المهارات الاجتماعية، حتى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إلى أن بدأ كروسمان² في دراسة العلاقات الاجتماعية في المجال الصناعي، ثم مع ميشيل أرجايل بدراسة المهارات الاجتماعية، والمقارنة بينها وبين المهارات الحركية.

وبهذا اتسع البحث في مجال المهارات الاجتماعية وذلك بتسليط الضوء أكثر على أهم الجوانب المكونة لسلوك الفرد ومدى ملاءمتها الموقف الاجتماعي، وكيفية تطبيع الفرد لسلوكه من أجل الحصول على التدعيم الاجتماعي من البيئة التي يعيش فيها بالشكل الذي يحقق له التوافق النفسي والاجتماعي³ وباتساع البحث في هذا المجال تعددت الدراسات المنادية بأهمية المهارات الاجتماعية، وأثرها الواضح في نجاح العلاقات الاجتماعية بين الفرد والآخرين، وإسهامها بدور إيجابي في تأكيد الصحة النفسية للفرد وتوافقه الاجتماعي وفي نجاحه في الحياة اليومية عموماً والحياة الأكاديمية والعلمية بصورة خاصة.

وعلى أساس ما تقدم ذكره وما حظيت به المهارات الاجتماعية من تعريفات متعددة لكونها مفهوماً مرناً يدخل في جوانب عديدة، وله دلالاته النظرية وتطبيقاته العلمية، فضلاً

عنه⁷ وبالتالي فإدراكنا لها يخلّفه هذا المرض من آثار نفسية واجتماعية تعيق سير الفرد بشكل عادي في حياته اليومية، الاجتماعية وحتى العملية، خاصة وإن لاق مثل هذا المرض رفضاً من قبل المصاب به، هو الذي أحوجنا إلى معرفة ما إذا كانت المهارات الاجتماعية الرامية إلى تحقيق علاقة تكيفيه سليمة للفرد مع مجتمعه قادرة على جعله متقبلاً لمرضه، لما قد يساهم به هذا القبول من التخفيف النسبي من حدة الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الإصابة بالمرض.

والجدير بالذكر أنّه يدخل في المهارات الاجتماعية عدد كبير نسبياً من المهارات النوعية، ولقد ارتأينا إلى الاكتفاء بمهارة تأكيد الذات، ومهارة الضبط الاجتماعي، ومهارة التواصل الاجتماعي، لما تحويه هذه المهارات من كفاءة اجتماعية تساهم في تحقيق نمط تكيفي اجتماعي.

، وبهذا زاد دافعنا إلى البحث أكثر في موضوع المهارات الاجتماعية وبالخصوص في علاقتها بتقبل داء السكري، كدراسة استطلاعية تحاول فهم حقيقة هذه العلاقة، وذلك في ضوء أبعاد محددة كالجنس والمستوى التعليمي.

الدراسات السابقة

فيما يخص موضوع البحث الحالي وجدنا ندرة في الدراسات السابقة التي تهتم بالمهارات الاجتماعية في سياق المرض العضوي، أودراسات تناولت موضوع تقبل داء السكري مرتبطاً بمتغيرات البحث محور الدراسة، ولذلك أدرج هذا البحث ضمن الدراسات الاستطلاعية التي تسعى إلى تقصي طبيعة العلاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغيري الجنس والمستوى التعليمي.

ولكن هذا لا يمنع من عرض بعض الدراسات التي تناولت المهارات الاجتماعية وعلاقتها بمتغيرات البحث الراهن، حيث تقتصر في عرضنا على بعض دراسات الفئة الارتباطية أو الفارقة، لاتفاقها مع طبيعة هذا البحث.

- الدراسات التي تناولت المهارات الاجتماعية وعلاقتها بمتغير الجنس يعد الفرق بين الذكور والإناث في المهارات الاجتماعية أحد المشكلات التي يواجهها الباحث في هذا المجال، حيث

عن تعدّد اتهامات الباحثين به في مختلف أوجه التفاعل الاجتماعي من جانب الفرد، حيث يركز البعض منهم على المهارات التوكيدية والبعض الآخر على مهارات التواصل غير اللفظي، في حين يهتم آخرون بطبيعة العلاقات الاجتماعية فيما بين أفراد المجتمع وبإمكانيات قياسها.

بالإضافة إلى ما ينطوي ضمن هذا المفهوم (المهارات الاجتماعية) من مفاهيم سيكولوجية متعددة وجوانب نفسية أساسية مثل: الشخصية، الذكاء، اللغة، الإدراك، التقدير والاتجاه والتفاعل السلوكي البيئي.... أوحى لنا بإجراء دراسة استطلاعية تسعى إلى معرفة مدى علاقة المهارات الاجتماعية بتقبل المرض، استناداً إلى ما تناوله الباحثون عن هذا المفهوم كالباحث فيلبس 1970م الذي اعتبر المهارات الاجتماعية سلوكاً تكيفياً يبرز قدرة الفرد على التواصل مع الآخرين، وتحقيق الأهداف والالتزامات والواجبات بدرجة مقبولة، دون إضرار بالآخرين.⁴ ومن خلال ما جلبه أيضاً موضوع التوافق مع المرض وخاصة داء السكري، من اهتمام العديد من الباحثين في مجال سيكولوجية الصحة. وتعدد الدراسات والبحوث التي حاولت الكشف عن الاستراتيجيات الموظفة لمواجهة الإصابة بالأمراض المزمنة كالسكري مثلاً، الذي يعد مرضاً مزمناً ذا مضاعفات خطيرة، يبرز للوجود بطريقة مفاجئة⁵.

والذي شجعنا أكثر للقيام بهذا البحث ما يحتله داء السكري، كمرض مزمن من نطاق شاسع في جميع ميادين البحث، حيث زاد الاهتمام به، بسبب انتشاره المذهل في الآونة الأخيرة، وما يخلّفه من آثار على أصدّة شتى، نفسية، اجتماعية وحتى اقتصادية، حيث أكدت الدراسات أنّه بلغ عدد المرضى بالسكري بالعالم في عام 1998م 150 مليون شخص وأكدت أنّه سوف يتضاعف هذا العدد عام 2025م بحيث يندر وجود بلد لا يعاني منه⁶. فضلاً عن الدراسات التي أكدت أن السكري كغيره من الأمراض المزمنة الأخرى التي تشكل مصدر ضغط كبير ينعكس على نمط حياة المصابين به، ويؤثر على معاشهم النفسي والسلوكي بحيث يتم توافقههم السيكولوجي مع المرض إلى حد كبير بنوع الاستجابة التي يبديها الفرد في تعامله مع الضغط الناجم

حصل الذكور على درجات أعلى من الإناث في الضبط الانفعالي.

- أما الدراسة التي قام بها السيد السبادوني على عينة من طلبة وطالبات الجامعة كشفت عن وجود فروق جوهريّة بين الذكور والإناث في المهارات الاجتماعية. وأوضحت نتائجها تفوق الذكور على الإناث في ثلاث مهارات هي : التعبير الاجتماعي، الضبط الانفعالي والضبط الاجتماعي، كما حصلت الإناث على درجات أعلى من الذكور في ثلاث مهارات هي: التعبير الانفعالي، الحساسية الانفعالية والحساسية الاجتماعية¹².

- الدراسات التي تناولت المهارات الاجتماعية وعلاقتها بتغيير المستوى التعليمي

- أكدَّ محمد الخالدي (1975) في دراسته التي استهدفت الكشف عن العلاقة بين التفوق وبعض جوانب التوافق الشخصي والاجتماعي لدى تلاميذ المدارس، والتي استخدم فيها عينة مكوّنة من ألف (1000) تلميذ من مرحلة الإعدادية بالعراق، أن العقلي يرتبط ارتباطاً موجباً بمختلف جوانب التوافق الشخصي والاجتماعي، والتي تشمل: الاعتماد على النفس، الشعور بالقيمة الذاتية، الشعور بالانتماء والتوافق الشخصي، الاعتراف بالمسؤوليات الاجتماعية واكتساب المهارات الاجتماعية، والتحرر من الميول المضادة للمجتمع، والعلاقات في الأسرة والمدرسة، والبيئة المحلية، والتوافق الاجتماعي والتوافق العام.

- كما كشفت دراسة لوم Lum التي أجريت على عينة من الموهوبين وغير الموهوبين، والتي استهدفت تقدير مدى التكيف النفسي والاجتماعي لهؤلاء من خلال التركيز على الأبعاد الخمسة الآتية: السلوك الاجتماعي، التكيف العائلي، الأداء العاطفي (خصائص الشخصية والقلق والاكتئاب)، الأداء الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية فيما بين الأفراد والمهارات الاجتماعية)، والكفاءة الاجتماعية (مفهوم الذات وتقدير الذات وضبط الذات)، أنه لا وجود لفروق بين الموهوبين وأقرانهم غير الموهوبين، فيما

يواجه بيانات متناقضة وغير متسقة، ولذلك لا يزال المجال في حاجة إلى بحوث أكثر حتى يمكن صياغة إطار نظري متكامل.

ومن خلال استقراءنا الدراسات السابقة التي تمت في هذا الشأن يمكننا عرض بعضها في الآتي:

- أجرى ديفيد David⁸ دراسة عن الفروق بين الجنسين في مهارة تأكيد الذات. واشتملت عينة الدراسة على 42 أنثى و189 ذكراً، وطبق مقياس "بلاسي ويك Scale of Balswick" وكشفت نتائج هذه الدراسة عن أن الإناث أقل تعبيراً وتأكيذاً وإظهار الذات من الذكور.

- وكشفت نتائج الدراسة التي قام بها حمدي حسن حسانين عام 1990 على 412 طالباً وطالبة بالنسبة النهائية بكلية التربية بالمنيا، بواقع (144 ذكراً، 126 أنثى) من قسم اللغة الانجليزية و(74 ذكراً، 68 أنثى) من قسم الطبيعة. حيث استخدم الباحث مقياس المهارات الاجتماعية من إعدادة، وتبين عند تثبيت التخصص لمعرفة أثر الجنس أن الذكور أعلى من الإناث في أبعاد المهارات الاجتماعية⁹. - كما كشفت نتائج الدراسة التي قامت بها معصومة إبراهيم على 226 طفلاً باستخدام "مقياس كوهن للمهارات الاجتماعية إعداد مارتن كوهن 1988" أن الإناث أفضل في اكتشاف المهارات الاجتماعية¹⁰. وكشفت نتائج الدراسة التي قام بها ورييل Worell (من خلال: عبد اللطيف خليفة، 1997) عن وجود فروق بين الذكور والإناث في المهارات الاجتماعية، فقد تبين أن الإناث أكثر ميلاً للارتفاع في كل من مهارات الإرسال والاستقبال بالمقارنة بالذكور. كما أنهن أكثر ميلاً للحكم بدقة على هاديات التعبير غير اللفظي، وإدراك الملامح الوجهية، والتناسق أو التناغم بين الرسائل اللفظية وغير اللفظية.

- وكشفت نتائج الدراسة التي قام بها راجي و Riggio¹¹ عن وجود فروق جوهريّة بين الذكور والإناث في المهارات الاجتماعية، فقد تبين أن الإناث أعلى من الذكور في أربع مهارات هي : التعبير الانفعالي، التعبير الاجتماعي، الحساسية الانفعالية والحساسية الاجتماعية، في حين

المضاد للمجتمع ، بالمقارنة بغير المتفوقين ، وأنهم أكثر تكيفا في الجوانب الاجتماعية والسلوكية من غير المتفوقين ، وإن تكن هناك نسبة صغيرة من المتفوقين ، أقل من زملائهم في الكفاءة الاجتماعية ، ولديهم معدل أعلى في المشكلات السلوكية.

مشكلة الدراسة وأهدافها

تمثل مشكلة الدراسة في طرح التساؤلات الآتية :

- هل توجد علاقة دالة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري؟
- هل توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغير الجنس؟
- هل توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغير المستوى التعليمي؟
- في ضوء ما قدم فإن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى الكشف عن وجود علاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري ، كما تحاول تقصي إمكانية ثبات هذه العلاقة في ضوء متغيرات الدراسة (الجنس والمستوى التعليمي).
- ومن خلال ما يتم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة يمكن تصور طبيعة الإجراءات التي يجب أن تتخذ في مواقف رعاية الأشخاص ، وذلك بمحاولة تنمية المهارات الاجتماعية الأساسية التي بدورها تساهم في تحقيق نظام تكيفي سليم لجميع المواقف الاجتماعية.

فرضيات البحث

- توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري.
- توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغير الجنس.
- توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغير المستوى التعليمي.

يتصل بجوانب الشخصية ، الاكتئاب والقلق. وبأن المتفوقين بمهارات اجتماعية عالية ، ولكنهم دائما عرضة للوقوع في مشكلات فيما يتصل بعلاقاتهم مع الأقران.¹³- وكشفت أيضا دراسة وولفل Wolfe عام 1991 ، التي استهدفت محاولة اكتشاف حدود الفجوة القائمة ، فيما بين القدرات العقلية العالية وبين الأداء الأكاديمي والاجتماعي ، لدى المتفوقين عقليا من طلاب الثانوي ، وذوي التحصيل الأكاديمي المتدني ، إلا أن المتفوقين عقليا والمتدنيين تحصيلًا ، تنقصهم المهارات الاجتماعية بصورة واضحة ، وينقصهم التشجيع والمساندة الاجتماعية من جانب الآباء والمعلمين ، والتي يعتبرونها ضرورية لتحقيق المستوى من النجاح الأكاديمي المناسب مع تفوقهم العقلي.

-كما استهدفت دراسة أخرى ، اكتشاف العلاقة بين الموهبة والتكيف النفسي والاجتماعي ، من خلال المقارنة بين مجموعتين من طلاب وطالبات الثانوي ، المتفوقين عقليا (ن = 134) ، وغير المتفوقين (ن = 134) ، في متغيرات: تقدير الذات ، العزلة الاجتماعية ، الإحساس بالنز ، القلق والضبط الذاتي. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: * إن المتفوقين الذكور بوجه خاص كانوا أكثر تكيفا نفسياً واجتماعياً بمؤشر درجاتهم في كل المتغيرات السابقة ، وكان ذلك مرتبطا بنجاحهم الأكاديمي. * إن المتفوقات كن أقل تكيفا نفسياً واجتماعياً من الذكور ، وكانت لديهن قابلية عالية للتعرض لأزمات تقدير الذات ، العزلة الاجتماعية ، القلق ، والضبط الذاتي¹⁴ . أما الدراسة التي قام بها ميريل وجيل Merrell&gill عام 1994م ، والتي هدفت إلى مقارنة السلوك الاجتماعي والمقدر ببعدي الكفاءة الاجتماعية والسلوك المضاد للمجتمع ، فيما بين الطلاب المتفوقين وغير المتفوقين ، حيث تكونت عينة الدراسة من مجموعتين من طلاب المرحلة المتوسطة: الأولى تضم 81 طالبا متفوقا ، والمجموعة الثانية تضم 81 طالبا غير متفوق ، ماثلين لطلاب المجموعة الأولى في السن . فقد توصلت إلى أن المتفوقين عموما يتميزون بمستويات عالية من الكفاءة الاجتماعية ، ومستويات دنيا من السلوك

ثانياً: مفاهيم الدراسة

المهارات الاجتماعية

طالما واجهت عملية تعريف المهارات الاجتماعية مشكلة أثارت جدلاً جديراً بالاهتمام، ويرجع هذا الجدل فيما يبدو إلى عدم الاتفاق على مفهوم واحد للمهارات الاجتماعية يمكن الاعتماد عليه أو قبوله بصورة شاملة وواضحة، وذلك لكونه مفهوماً مرناً، يدخل في جوانب عديدة، وله دلالاته النظرية وتطبيقاته العلمية.

ويرى العديد من الباحثين وعلى رأسهم دودج¹⁵ بأن جزءاً من مشكلة التعريف هذه ترجع غالباً إلى تعدد اتهامات الباحثين في مختلف أوجه التفاعل الاجتماعي من جانب الفرد، حيث يركز البعض منهم على المهارات التوكيدية، والبعض الآخر على مهارات التواصل غير اللفظي، في حين يهتم آخرون بطبيعة العلاقات الاجتماعية فيما بين أفراد المجتمع، بإمكانيات قياسها، بالقدرات المعرفية وإدراك الذات.

فضلاً عن تناول الباحثين لمفهوم المهارات الاجتماعية تحت عناوين ومسميات مختلفة مثل مهارات التخاطب، ومهارات العلاقات بين الأشخاص، ومهارات الأداء¹⁶. مما أدى إلى تضارب نواحي ومجالات تناوله من قبلهم.

عموماً بالرغم من الغموض المحيط بمفهوم المهارات، سنعرض بعض التعريفات:

عرّف أرجيل المهارات الاجتماعية بأنها أحد الجوانب النفسية الاجتماعية المهمة في الفرد، حيث اعتبرها إطار سلوك الفرد الاجتماعي، الذي يكون لديه القدرة على التفاعل الكفاء، وإقامة علاقات مع الآخرين تؤهله لتحقيق الكفاءة الاجتماعية، والتي تتضمن كفاءة الفرد في التعامل مع الآخرين، وإقامة علاقات إيجابية معهم، وإحداث صور التأثير المرغوبة فيهم، والقدرة على تحقيق الأهداف في إطار التفاعل الاجتماعي¹⁷. كما تعرّفها كيلي (Kelly, 1982) بأنها سلوكيات متعلمة متميزة يستخدمها الأفراد في مواقف تفاعلاتهم الاجتماعية مع الآخرين وذلك للحصول على الحد الأقصى للتعزيز في بيئتهم.

وعرفها أيضاً بوك¹⁸ بأنها قدرة نوعية للتعامل الفعال مع الآخرين في مواقف محددة بالشكل الذي يحقق أهدافاً

معينة، سواء فيما يتعلق بالشخص ذاته أم بالأشخاص الآخرين.

وعُرفت كذلك على أنّها مجموعة من السلوكيات المحددة التي تعتبر ضرورية لكي يتحقق معها الأداء الكفاء لأية مهمة محددة، وفي موقف معين¹⁹. ويعرفها كامبس وسلابي (Combs&Slaby, 1977) بأنها القدرة على التفاعل مع الآخرين في سياق موقف اجتماعي، بطريقة خاصة، مقبولة اجتماعياً وذات قيم، وفي الوقت نفسه لها فائدتها الاجتماعية للآخرين. كما عرفت أيضاً بأنها عبارة عن ذخيرة من السلوكيات اللفظية وغير اللفظية والتي يمكن للأطفال من خلالها التأثير في استجابة الأفراد الآخرين من أقران وآباء ومدرسين، وذلك في إطار العلاقات المتبادلة بينهم²⁰. وبالتالي يتضح لنا أن المهارات الاجتماعية أنماط من السلوك الاجتماعي التي تجعل الأفراد ذوي كفاءة من الناحية الاجتماعية، أي يكونون قادرين على إحداث التأثير المرغوب في الآخرين، والذي يؤدي إلى نتائج إيجابية مرغوباً فيها، تعتبر أساسية لصور التواصل المؤثر وجهاً لوجه بين الأفراد. فضلاً على أنّها تقاس إجرائياً (المهارات الاجتماعية موضوع البحث) بالدرجة التي يتحصل عليها الفرد في مقياس المهارات الاجتماعية.

تأكيد الذات

لقد اقترح شامبلين وجولدستاين Chambless&Goldstrein تعريف السلوك التوكيدي بأنه التعبير الملائم، ويشير لفظ "ملائم" هنا إلى أن التعبير لا بد أن يحمل بالضبط مشاعر الفرد، ويؤدي هذا بدوره إلى أكثر النتائج إيجابية، ويعني لفظ "التعبير" طريقة توصيل ما يشعر به الفرد فعلاً من مشاعر⁴² كما يعرف بعض الباحثين مهارة تأكيد الذات على أنّها: "سلوك يمكن الفرد من التصرف لمصلحته الخاصة، والتعبير عن أفكاره ومشاعره ومعتقداته بطريقة مباشرة، باستخدام الوسائل الملائمة، والدفاع عن حقوقه الشخصية دون إنكار حقوق الآخرين"²¹.

وتجدر الإشارة إلى أن لازاروس Lazarus أشار إلى أنّ المهارات التوكيدية تتضمن أربعة مكونات رئيسية هي: القدرة على رفض الطلب، طلب الخدمة، التعبير عن المشاعر الإيجابية

ومع أن هذا التصميم وضع لأغراض هندسية، إلا أصبح يشكل الإطار العام لتحليل عمليات التواصل ومكوناتها في مجالات مختلفة بعد ذلك، حيث تقدم مجال التواصل بسرعة وأصبح موضوعاً مهماً في علم النفس الاجتماعي، وعلوم الإدارة، والإعلام وغير ذلك من العلوم²⁴. وتعدد مجالات البحث حول التواصل الاجتماعي، يسعى الباحثون على مستوى جميع الميادين للوصول إلى تعريفات شاملة تلمّ بهذا المفهوم وذلك بوصفه: "عملية يتم من خلالها نقل وتبادل المعلومات أو الأفكار أو الآراء أو الانطباعات بين طرفين أو أكثر، سواء بطريقة مباشرة أمغير مباشرة، باستخدام وسيلة أو عدة وسائل، وذلك بهدف الإعلام أوالدعاية أوالإقناع أوالتأثير العقلي أوالوجداني، أوالإيحاء بأفكار وأهداف معينة"²⁵ إذن فمهاراة التواصل الاجتماعي هي مهارة عامة تدخل في إطار ما يعرف باسم "السلوك الاجتماعي الإيجابي" والذي يهتم بتكريس الرعاية للآخرين، والحرص عليهم، مما يحقق أفضل صور التفاعل في مختلف المواقف الاجتماعية، ولذلك تنطوي هذه المهارة على عدد من المهارات النوعية:

المبادرة لتكوين علاقات جديدة.

السعي لتوثيق العلاقة مع الآخرين.

التعامل مع المشاعر الإنسانية.

كف الاتجاهات العدائية من جانب الآخرين.

التعامل مع الضغوط المترتبة عن العلاقات الاجتماعية.

التخطيط واتخاذ القرار فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية²⁶. كما تعتبر مهارات التواصل الاجتماعي إحدى مهارات القيادة الناجحة، إلى جانب ما يمكن أن يتميز به القائد الفعال من مهارات قيادية أخرى. كما أكدت ذلك دراسات عديدة، والتي أوضحت أيضاً أن القيادة الفعالة تتضمن بالضرورة مهارات التواصل الاجتماعي المختلفة²⁷. وبهذا يمكننا تلخيص هذه المهارة على أنها القدرة على استقبال وإرسال معلومات وإشارات، أو رسائل من خلال الحركات والتصرفات، أو الكلمات والرموز، حيث يتم التعبير عن الأفكار، أو المشاعر بهدف نقل معنى للآخرين وهي تشمل على صور شديدة التنوع من الكلام والكتابة والعلامات

والسلبية، وبدء واستمرار وإنهاء الحديث العام مع الآخرين²². إذن هذه النوعية من المهارات تعادل أحياناً الكفاءة الاجتماعية، وتناقض كل من العدوان، والسلوك السلبي، وتتمثل في قدرة الفرد على التأثير، أو السيطرة أو التحكم في الآخرين، والتعبير بحرية عن آرائه، سواء اتفقت أم اختلفت مع آراء الآخرين، ومقاومة كل المحاولات التي تهدف الضغط عليه لأشياء لا يرغبها، والدفاع عن حقوقه ضد من يحاول انتهاكها، مع عدم انتهاك حقوق الآخرين.

الضبط الاجتماعي

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه استخدام القوة البدنية أوالوسائل الرمزية لفرض أوإعمال القواعد أوالأفعال المقررة ويكون الفرض بالإجبار والقهر، أمّا إعمال القواعد والأفعال فيكون بالإيحاء والتشجيع والثناء وغير ذلك من الوسائل²³.

وتوضّح نظرية الضبط الاجتماعي أن الأسرة تعتبر من أهم مصادر الضبط الاجتماعي، لذلك فإن الآباء عن الأسرة يؤدي إلى ضعف القيود على الأبناء، وعدم تعلمهم الطاعة والامتثال، الأمر الذي يؤدي إلى عدم ضبط سلوكهم.

وبهذا يمكن الاستخلاص أن اكتساب الفرد للضبط الذاتي والضبط الاجتماعي معاً، تمكّنه من اكتساب مهارات تتدرج تحتها مهارة لعب الأدوار وحضور الذات، والتكيف مع المواقف الاجتماعية المختلفة بجميع ضوابطها، فالشخص الذي يتمتع بمستويات عالية من الضبط الاجتماعي، هو الذي يمكنه أن يقوم بأدوار اجتماعية متنوعة بكلّ حنكة ولباقة.

4- التواصل الاجتماعي

ويمثّل التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن مقوّمًا أساسياً من مقومات الشخصية، وركناً من أركان الحضارة البشرية المعاصرة، ومع ذلك فإنّه لم يصبح علماً بالمعنى الدقيق للكلمة إلا في عهد قريب نسبياً، حيث كانت البداية المبكرة لهذا المجال على يد مهندس في شركة "بل Bell" للهاتف هو كلود شانون Shannon "حيث كان أول من وضع ما عُرف بالتصميم خماسي الأبعاد⁴⁸ لعملية التواصل، في نظم الاتصالات الهاتفية أساساً.

دون سبب واضح³². أما فيما يخص الأعراض النفسية فنجد القلق والاضطراب النفسي والأرق ومشاكل في الذاكرة، حيث يصبح المصاب بداء السكري قلقاً جداً وخائفاً³³. وبالتالي تتأكد إصابة الفرد بالسكري من خلال ظهور أعراض السكري المعروفة وكذا من خلال نتائج التحاليل الطبية.

6- تقبل المرض

إن تقبل المرض عبارة عن استجابة نفسية، معرفية وسلوكية أيضاً، يتضح من خلالها قدرة الشخص على التكيف مع المتغيرات الحياتية المختلفة، والتي تمس حالته على أصعدة شتى، كما تمكّنه من تطبيع كل طارئ لها يتماشى وحياته الخاصة، بحيث لا تمثل له هذه التغيرات أي عائق في سير حياته النفسية والاجتماعية وغيرها.. ولذلك من المهم التحدث عن تقبل الشخص المريض لمرضه العضوي، أيّاً كان نوع هذا المرض، إذا ما لم يستدع ذلك تكفلاً نفسياً تكيفياً للمرض، فيما عدا ذلك لا يمكن إدعاء مشكلة تكيفٍ أوتقبلٍ مع المرض³⁴.

ويعتبر مارك كايس MarcKEIPES أن تقبل المرض عبارة عن إستراتيجية تتم عبر مراحل ويخص بالذكر المصابين بداء السكري، حيث وضّح هذه المراحل كالتالي:

- **الصدمة:** تعتبر الصدمة أول هجوم على نفسية الشخص المتلقي لخبر إصابته بالمرض، حيث ينشأ من ورائها عدّة سلوكيات لا شعورية من قبل الشخص. وذلك لعلّنا أنّ الصدمة النفسية تنشأ نتيجة ظهور مفاجئ وغير منظر لعنصر جديد في حياة الفرد، والذي يغير وجوده بصفة كبيرة ومهمة، حيث بسببه يصل الفرد مؤقتاً إلى عدم التكيف³⁵.

- **الإنكار:** وهولي مباشرة مرحلة الصدمة، حيث يرفض الفرد المصاب بالمرض حقيقة إصابته، كما أنّه ينكر إمكانية تعرّضه لمثل هذا المرض (السكري).

- **التمرد:** هو ثالث حالة يتعايش معها الفرد بعد تشخيصه لحالته المرضية وهوميثل التعبير المصاحب لعدم الرضا عن وضع معين سواء للفرد أمالجماعة، وعادة ما يربط الفرد سلوكه التمردى هذا (حسب وجهة نظره) بقدر غير عادل

والإشارات، وتعبيرات الوجه أوالتعبير من خلال حركات الجسم أوالأساليب الفنية في التعبير بالتصوير والموسيقى.

5 - داء السكري

لقد عرف هذا النوع من الأمراض تعريفات متعددة ومختلفة من حيث المنطلقات المعرفية، لكنها كلها تصبّ في المعاني نفسها، ولكن في البداية، يجب الإشارة إلى أنّ كلمة Diabète²⁸ كلمة مشتقة من جذر يوناني يعني "الانتقال عبّر Passer à travers" وهذا يعني أن الكلية لا تقوم بتصفية المواد التي تمر بها²⁹ عرّف داء السكري بأنّه: وصف لأمراض تتميز بأعراض مشتركة، أهمها التبول الشديد المرتبط عادة بارتفاع نسبة السكر في الدم وليس انخفاضها، وتندرج ضمن هذه الأعراض المختلفة، المسميات المتعدّدة لأنواع داء السكري³⁰. وتعرفه المنظمة العالمية للصحة OMS في أول تعريف لها لهذا الداء بأنّه: "حالات الإفراط السكري (Hyperglycémie)، ويعني ذلك زيادة معدل الغلوكوز في الدم. وأنّه من الأمراض المزمنة التي تتوقف على عوامل وراثية ويعتبر الأكثر شيوعاً"³¹. على العموم تعددت تقسيمات هذا الداء وتعددت تسمياته تبعاً للجداول الإكلينيكية المختلفة، ولكنه يتميز بنوعين رئيسين، والذي يرجع الفضل للفرنسي إميلونسيرو Emile LANCEREAUX عام 1979 فيتمييزهما: السكري الصبوي⁴⁹ أو السكري المتعلق بالأنسولين، وهو ما سمي فيما بعد بالسكري نمط 1، وسكري النضج أو السكري غير المتعلق بالأنسولين، والذي يسمى حالياً سكري نمط 50 تبعاً للتصنيف الحالي.

إن هذا الداء يتميز بمجموعة من الأعراض تعطي مؤشرات واضحة تثير الاهتمام للتقصي عن احتمال الإصابة به، يمكن تلخيصها في: كثرة التبول - كثرة العطش، جفاف في اللسان مع الإعياء والخمول - فقدان أوهبوط الوزن - نهم زائد أو الإحساس المفرط بالجوع بسبب اختلال التمثيل الغذائي في الجسم - مشاكل الرؤية - الحكة وخاصة في منطقة الأعضاء التناسلية - التأخر في التئام الجروح - مشاكل لها علاقة بالجهاز العصبي مثل الإحساس بالتنميل أوالخدر في الأطراف وخاصة الطرفين السفليين - الضعف الجنسي ومولود كبير الحجم لحد غير طبيعي عند السيدات، أوإسقاطات متكررة عند الحامل

- **التقبل:** نصل إلى مرحلة تقبل المرض أوبالأحرى التعود عليه والتكيف معه ، وعادة ما يصاحب هذه المرحلة هدوء تام من قبل المريض ، وتعاون واضح مع الطبيب ، بحيث يحاول المريض إدراج مرضه كجزء من حياته ، ويتطور هذه المرحلة يجد المريض نفسه في حالة من الخضوع التام.

-**الخضوع:** وهو امتداد للمرحلة السابقة ، حيث يكون هناك استسلام كلي من قبل المريض لحالته ، وانصياع تام لأوامر الطبيب ، حيث يفوض المريض أمره لطبيبه وينقاد لنصائحه. لكن قد تتعدى مراحل تقبل المرض هذه حسب كاييس Keipes مرحلة أخيرة وطارئة ، والتي عبّر عنها بالتقبل الزائف .

-**التقبل الزائف :** وهي مرحلة يرفض فيها الفرد شعوريا الإحساس بالمرض ، وينتابه تخوفا شديدا من مضاعفاته ، وذلك بعد إدراكه التام ومعرفته الكلية بمرضه.

وبتلخيص هذه المراحل سنحاول عرض الجدول الذي وضعه الأخصائي النفسي الفرنسي لacroix ، والذي وضّح فيه مراحل تقبل مريض السكري لمرضه ، مرفقا بأمثلة حول سلوك المريض والأخصائي المتابع للحالة ، فيما يلي:

أومحيط عدواني ، وبالتالي فهذا السلوك التمردى ناتج عن نظرة مبهمّة وغير واضحة ، وبهذا يكون التمرد رد الفعل الطبيعي للإحباط³⁶

-**المفاوضة :** تمثل هذه المرحلة بوادر استيعاب فكرة المرض ، حيث يلجأ الفرد المريض إلى الطبيب ويحاول قدر مستطاعه إتباع تعليماته ، لكنّه بين الحين والآخر يحاول التفاوض مع طبيبه على حالته الصحية ، مثل التدخل في مواعيد الدواء كيفية أخذها وغير ذلك ... (أنظر الجدول بالصفحة التالية).

-**الاكتئاب:** بعد استيعاب المريض لحاله ، يصيبه نوع من الاكتئاب ، وهو حالة نفسية تؤدي بالفرد إلى حالة مرضية تتميز بالشعور بالدونية واللامبالاة اتجاه الحياة مع تباطؤ نفسي حركي ، وإمكانية ظهور عجز معرفي ، فالاضطرابات المعرفية تصبح ذات أهمية والحياة العاطفية لا يصبح لها معنى ، فالفرد تسيطر عليه الكآبة. وشدّد فرويد Freud على الملامح الشائعة للحن والاكتئاب ، كالشعور بالخسارة وانعدام الاهتمام بالعالم الخارجي³⁷

جدول يوضح مراحل تقبل داء السكري (Keipes.M; 20)

المرحلة	المريض	مثال	الموقف المناسب
الصدمة	المفاجئة والصدمة	لست متصورا الفكرة	مساعدة المريض على استيعاب الموقف
الإنكار	إنفصال عن الذات ، وتبذيل الموقف والحقيقة	هناك أمراض أكثر خطورة	خلق جوقة والبحث عن عوامل التهديد
التمرد	عدواني وإدعائي	إنه خطأ...	البحث في موضوع التمرد
المفاوضة	أكثر مساعدة وتهمين	لا أقبل حقنة رابعة...	المفاوضة حول النقاط الثانوية
الاكتئاب	حزين وتألمي	أدرك أنني سأبقى خاضعا لدائي	تقوية الإستماع للمريض
التقبل	هادئ ومتعاون	أعيش مع مرضي وليس بالرغم منه	تقوية التوعية
الخضوع	طائع ومستسلم	أفوض أمري لك يا دكتور	تفادي تأزم المرض
التقبل الزائف	الرفض شعوريا بالإحساس بالمرض	أرفض أن أكون معاقا	محاولة إعادة المستوى الإنفعالي اللازم

ثالثا: إجراءات الدراسة

1-العينة

أجريت الدراسة على عينة قوامها مئة (100) شخص مصاب بداء السكري تم اختيارها من (المستشفى ، العيادات الخاصة

عموما يتم قياس تقبل داء السكري إجرائيا (ضمن هذه الدراسة) من خلال الدرجة التي يحصل عليها الفرد المصاب بالسكري في مقياس تقبل داء السكري.

وجمعية المصابين بالسكري) لمدينة سطيف وذلك بطريقة قصدية ، وفيما يلي توضيح لمواصفات وخصائص هذه العينة

جدول يوضح: توزيع عينة البحث حسب الأماكن المنتقاة منها، وحسب الجنس والمستوى التعليمي

المكان	أفراد العينة				المجموع	%
	الرجال		النساء			
	مرتفعي التعليم	منخفضي ت	مرتفعي التعليم	منخفضي ت		
المستشفى	/	/	/	/	7	7%
العيادات	25	21	23	10	79	79%
جمعية السكري	/	04	02	08	14	14%
المجموع	25	25	25	25	100	100%
%	25%	25%	25%	25%	100%	/

فيما يتعلق بالمتوسط والانحراف المعياري لأعمار العينة في ضوء متغيرات البحث فيوضحها الجدول التالي:

جدول يوضح: المتوسط والانحراف المعياري للعمر في ضوء متغيرات الدراسة

المتغير	العينة الكلية			ذكور			إناث			مرتفعي التعليم			منخفضي التعليم		
	ن	م	ع	ن	م	ع	ن	م	ع	ن	م	ع	ن	م	ع
العمر	100	40,1	5,8	50	40,3	6,03	50	40,02	5,7	50	39,2	5,34	50	41,1	6,2

من طرف الباحثة، وذلك بما يتماشى وخصائص عينة البحث وهدفه، وتمثلت المقاييس المختارة منها في:

- مقياس توكيد الذات لغريب عبد الفتاح غريب .
- مقياس الضبط الاجتماعي من قائمة المهارات الاجتماعية لرونالد ريجيو ، ترجمة: عبد اللطيف خليفة.
- مقياس التواصل الاجتماعي لجولد شتاينو ماكجينس ترجمة الباحثة: سمية إبراهيم التحو.

وبناءً عليه تم إعداد مقياس للمهارات الاجتماعية ، والذي يغطي مختلف أنماط السلوك التي تكشف عن درجة كفاءة الفرد في المهارات الاجتماعية النوعية السابقة الذكر (مهارة تأكيد الذات ، مهارة الضبط الاجتماعي ومهارة التواصل الاجتماعي).

-مقياس تقبل داء السكري

يغطي مقياس تقبل داء السكري مختلف أنماط السلوك التي تكشف عن درجة تقبل المريض بالسكري لمرضه ، حيث

وبناءً على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعمر الأفراد على متغيرات الدراسة ، يمكن القول بأنها تقترب من خصائص التوزيع الاعتدالي ، وهي خطوة مبدئية مهمة من أجل القيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة بالدراسة الراهنة.

2- أدوات الدراسة

استخدمت لأغراض هذه الدراسة المقاييس الآتية:

- مقياس المهارات الاجتماعية

يتكون مقياس المهارات الاجتماعية من مجموعة من البنود أو العبارات ، التي تغطي مختلف صور السلوك في مواقف التفاعل الاجتماعي بين الفرد والآخرين. ويحدد المحجب على المقياس (في ضوء ملاحظته لنفسه في المواقف المختلفة) موقفه من كل عبارة (باختيار بديل واحد فقط من خمسة بدائل).

وقد اعتمدت الباحثة على مجموعة من المقاييس في إعداد المقياس الحالي حيث تم أخذ مجموعة من البنود من كل مقياس وإضافة أخرى

يمثل تقبل هذا الداء أو تقبل المرض عموماً استجابة نفسية، معرفية وسلوكية أيضاً، تتضح من خلال ما يتحصل عليه الفرد من درجة كلية على هذا المقياس، بحيث يشير ارتفاع الدرجة إلى عدم تقبل الفرد المصاب بالسكري لمرضه، في حين تعبر الدرجة المنخفضة على قدرة المصاب في التكيف مع مرضه وتقبله.

وقد اعتمدت الباحثة في تصميمها للمقياس الحالي، على التراث العلمي في هذا المجال، وبصورة أخص على الجدول

جدول يوضح: معاملات الثبات لمقياسي المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري

معاملات الثبات المقياس	قيم معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية (ن) = (100)	قيم معاملات الإتساق الداخلي "ألفا كرومباخ" (ن) = (100)
مقياس المهارات الاجتماعية	0,75	0,79
مقياس تقبل داء السكري	0,71	0,76

حساب الصدق: وتم حساب معاملات الصدق للمقياسين بطريقتين: صدق المحتوى، والصدق الذاتي والذي يمثل الجذر التربيعي للثبات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح: معاملات الصدق لمقياسي المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري

معاملات الصدق المقياس	صدق المحتوى	الصدق الذاتي
مقياس المهارات الاجتماعية	0,88	0,86
مقياس تقبل داء السكري	0,93	0,84

بذلك أسفرت نتائج حساب الخصائص السيكمومترية أن يتمتعان بدرجة جيدة من الثبات والصدق

المعالجات الإحصائية المستخدمة

معاملات الارتباط بارسونبين الدرجة الكلية للمهارات الاجتماعية والدرجة الكلية لتقبل داء السكري لدى عينة الرجال وعينة النساء.

معاملات الارتباط بارسونبين الدرجة الكلية للمهارات الاجتماعية والدرجة الكلية لتقبل داء السكري في ضوء متغير الجنس.

معاملات الارتباط بارسونبين الدرجة الكلية للمهارات الاجتماعية والدرجة الكلية لتقبل داء السكري في ضوء متغير المستوى التعليمي.

صدق المحتوى والصدق الذاتي لمقياس المهارات الاجتماعية ومقياس تقبل داء السكري.

معاملات الثبات للمقياس المهارات الاجتماعية ومقياس تقبل داء السكري بطريقتي التجزئة النصفية ومعامل الإتساق الداخلي ألفا كرومباخ.

المتوسطات والانحرافات المعيارية لعمر أفراد العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي.

رابعاً: عرض النتائج ومناقشتها

1- نتائج الارتباط بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري

جدول يوضح: معاملات الارتباط بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري.

	المهارات الاجتماعية	تقبل داء السكري
	ن = 100	ن = 100
	1	- 0,777*
	- 0,777*	1
المهارات الاجتماعية		الارتباط دال عند 01 ، للطرفين
تقبل داء السكري		

إنَّ معرفة القيمة العددية لمعامل الارتباط سوف تعطي مؤشراً لقوة الارتباط بين المتغيرات موضوع الدراسة، فالقيم المنخفضة أو القريبة من الصفر تشير إلى وجود ارتباط ضعيف، في الحين القيمتين (+1، -1) تشيران إلى وجود ارتباط قوي سواء بالإيجاب أم السلب³⁸. وعلى هذا الأساس يتبين لنا من خلال قيمة الارتباط المتحصل عليه وكذا دلالاته الإحصائية، إنَّه توجد علاقة قوية وحقيقية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري. (ر = -0,77، دال عند 01).

ويتضح من خلال هذا الجدول وجود علاقة ارتباطية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري. وبما أن مقياس تقبل داء السكري كان يقيس درجة عدم تقبل الأشخاص المصابين بداء السكري لمرضهم (يعني كلما زادت الدرجة دلَّ ذلك على ازدياد مستوى عدم التقبل)، جاءت نتائج الارتباط سالبة، بمعنى أنَّه كلما ارتفع مستوى المهارات الاجتماعية لشخص ما، نقص عدم تقبله لمرضه. عموماً بعد حساب معامل الارتباط تبقى مشكلة تفسيره، وغالباً ما ينشأ السؤال التالي: ما حجم الارتباط المطلوب حتى يصبح ذا دلالة؟ ويمكننا الإجابة عن هذا السؤال إما عن طريق تقدير قوة الارتباط أو عن طريق معرفة الدلالة الإحصائية للارتباط.

2- نتائج الارتباط بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغير الجنس

جدول يوضح: معاملات الارتباط بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغير الجنس

	المهارات الاجتماعية لدى الذكور	المهارات الاجتماعية لدى الإناث	تقبل داء السكري لدى الذكور	تقبل داء السكري لدى الإناث
	ن = 50	ن = 50	ن = 50	ن = 50
	1	/	- 0,73*	/
	/	1	/	- 0,478*
	- 0,73*	/	1	/
	/	- 0,478*	/	1
المهارات الاجتماعية لدى الذكور				
المهارات الاجتماعية لدى الإناث				
تقبل داء السكري لدى الذكور				
تقبل داء السكري لدى الإناث				

وتقبلهم لداء السكري أقوى من الارتباط بين المهارات الاجتماعية للإناث وتقبلهن للداء، هذا ما يوحي إلينا أنَّ الجنس يؤدي دوراً هاماً في هذه العلاقة.

يتضح لنا من خلال عرض نتائج هذا الجدول، أن الارتباط يبقى قائم ودال بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري، ولكن يختلف في قيمته من بعد تثبيت متغير الجنس. بالمعنى إنَّ الارتباط بين المهارات الاجتماعية للذكور

نتائج الارتباط بين المهارات الاجتماعية وتقبل السكري في ضوء متغير المستوى التعليمي

جدول يوضح: معاملات الارتباط بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغير المستوى التعليمي

	المهارات الاجتماعية لمرتفعي التعليم	المهارات الاجتماعية لمنخفضي التعليم	تقبل السكري لمرتفعي التعليم	تقبل داء السكري لمنخفضي التعليم	
	ن = 50	ن = 50	ن = 50	ن = 50	
المهارات الاجتماعية لمرتفعي التعليم	1	-0,373*	/	/	* الارتباط دال عند 01، للطرفين
المهارات الاجتماعية لمنخفضي التعليم	/	/	1	-0,212*	
تقبل داء السكري لمرتفعي التعليم	-0,373*	/	1	/	
تقبل داء السكري لمنخفضي التعليم	/	-0,212*	/	1	

- وجود علاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري لدى الذكور.

- وجود علاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري لدى الإناث.

- وجود علاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري لدى مرتفعي التعليم.

- عدم وجود علاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري لدى منخفضي التعليم.

وإنه مما يساعد في تفسير هذه النتائج العودة إلى التراث النظري الذي أوضح أنَّ المهارات الاجتماعية عبارة عن سلوك اجتماعي، يحقق للفرد الكفاءة الاجتماعية المطلوبة، وعلى أنَّها أيضا نشاط منظم ومتأزر يرتبط بموضوع وموقف معين، حيث يتضمن هذا النشاط مجموعة أو سلسلة من الميكانيزمات الإدراكية والحسية والمعرفية والحركية³⁹ فضلا عن لبيت وليفنسون Libet&Lewinson اللذين أوضحا أن المهارة الاجتماعية عبارة عن القدرة المركبة على زيادة التدعيم الإيجابي، وتناقص التدعيم السلبي⁴⁰. إذن ومن خلال ما تمّ توضيحه سابقا بأن المرض عموما أوتقبل داء السكري بصورة خاصة ما هو إلا عملية معرفية، ترتبط بمعرفة الفرد لمرضه وإدراكه التأم لوضعه من شتى النواحي، يوحي لنا ذلك بإمكانية تواجد علاقة واضحة بين المهارات الاجتماعية، وتقبل المرض لها احتواء مفهوم المهارات من صيغة معرفية تساهم في إبقاء الفرد في حالة تكيف شامل. وما يزيد توضيحا

نستطيع أن نلاحظ من نتائج هذا الجدول أنه يوجد ارتباط دال بين المهارات الاجتماعية لمرتفعي التعليم وتقبلهم لمرضهم، بالرغم من أن قيمة هذا الارتباط ليست قوية (ر=0,373 دالة عند 01)، في حين يتضح عدم وجود علاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري لمنخفضي التعليم (ر=0,212 غير دالة)، هذا ما يجعلنا نستنتج أن للمستوى التعليمي دخلا قويا في تقبل داء السكري. إذن فإن ما يمكن أن نخلص إليه مما سبق عرضه من نتائج هو الآتي:

- توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري.

- توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغير الجنس

- توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري عند مرتفعي التعليم.

- لا توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري عند منخفضي التعليم.

مناقشة وتحليل النتائج

بيّنت نتائج الارتباط صحة الفرض الرئيسي للبحث، الذي يقرّ أنه توجد علاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري، كما جاءت نتائج الارتباط الفرعية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري، وذلك في ضوء متغيري الجنس والمستوى التعليمي على:

الاجتماعي لما تقضيه هذه المهارة من تأثير عقلي ووجداني على الفرد المريض.

يبقى علينا التنويه بما جاءت به نتائج الارتباط الفرعية وذلك بعد تثبيت تأثير المتغيرين موضوع البحث الدراسة (الجنس والمستوى التعليمي)، وذلك للتأكد من أثر المتغير الثالث على هذه العلاقة وفي الوقت نفسه التعرف على مدى تأثيره عليها، وذلك باعتبار كل متغير من المتغيرات الثلاثة متغيراً معدلاً لهذه العلاقة، ولا مانع للتذكير أن المتغير المعدل هو متغير كيفي (مثل الجنس أو العرق) أو كمي (مثل مستوى المكافأة مثلاً)، وهو يؤثر على اتجاه أو قوة العلاقة. وفي إطار التحليل الإرباطي، فإن المتغير المعدل هو متغير ثالث يؤثر على معامل ارتباط الرتب الصفري بين متغيرين آخرين.

ومن ثمّ يمكن القول: إنّ النتائج أكدت أنّ العلاقة ظلت قائمة بين المهارات الاجتماعية وتقبّل داء السكري بالنسبة للذكور وبالنسبة للإناث أيضاً، لكن الاختلاف يظهر في قوة هذا الارتباط، فالارتباط بين المهارات الاجتماعية وتقبّل داء السكري لدى الذكور كان أقوى منه لدى الإناث، هذا ما يوحي لنا بأنّ للجنس تأثيراً بارزاً في هذه العلاقة، وسيوضح لنا ذلك أكثر من خلال النتائج اللاحقة.

أما فيما يخص متغير المستوى التعليمي، فقد أوضحت نتائج الارتباط أنّه توجد علاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبّل داء السكري بالنسبة لمرتفعي التعليم، في حين تنفي نتائج الارتباط وجود علاقة قائمة بينهما لدى الأشخاص ذوي التعليم المنخفض. هذا ما يزيدنا يقيناً بأن الجنس والمستوى التعليمي يلعبان دور المتغير الثالث المعدل في هذه العلاقة، لأنّهما أمكنا من إبراز تفاوت قيم الارتباط بين المهارات الاجتماعية وتقبّل داء السكري.

* أما فيما يتعلق بتفسير نتائج المعالجة الإحصائية لفرضيات البحث الجزئية، فيمكن توضيحها كالآتي:

- توجد علاقة دالة إحصائية بين المهارات الاجتماعية وتقبّل داء السكري في ضوء متغير الجنس.

- توجد علاقة دالة وقوية بين المهارات الاجتماعية وتقبّل داء السكري لدى الذكور.

لكلّ هذا، المهارات الاجتماعية النوعية موضوع البحث الراهن (تأكيد الذات، الضبط الاجتماعي، والتواصل الاجتماعي)، والتي تمّ انتقاؤها بعناية لتمثّل المهارات الاجتماعية كمحور واحد يرأس البحث والتقصي، وذلك لاعتقادنا بأنّها أكثر المهارات علاقة بموضوع تقبّل المرض وذلك استناداً على:

أ- هذه المهارات الثلاث تحوي مفهوم الكفاءة الاجتماعية والتي تعني قدرة الفرد على التعامل مع البيئة الاجتماعية، وكذا الكفاءة الانفعالية والتي تشير إلى القدرة على التعامل مع البيئة الداخلية الخاصة بالمشاعر والرغبات.

- أنّ هذه المهارات أيضاً تحوي مهارات التخاطب اللفظي والتخاطب غير اللفظي، استناداً إلى تعريف ولكنسون وكانتر Wilkinson&cantar للمهارات الاجتماعية: بأنّها عبارة عن سلوكيات أساسية شاملة للتخاطب اللفظي وغير اللفظي⁴¹.
- وأخيراً أنّها أكثر المهارات الاجتماعية التي تشتمل على قدرة الفرد على الضبط المعرفي لسلوكه.

فمن خلال ذلك يمكن توضيح حقيقة العلاقة بين تقبّل داء السكري والمهارات الاجتماعية النوعية سابقة الذكر. فقد أوضح وولب Wolpe بأن تأكيد الذات هو التعبير الملائم بأي انفعال⁴² وما تقبّل المرض إلا عملية معرفية انفعالية، وأشار ريجيو Riggio إلى أنّ الضبط الاجتماعي عبارة عن مهارة لعب الدور وحضور الذات اجتماعياً، وأنّ الأشخاص المرتفعين في الضبط الاجتماعي يتسمون بالثقة في النفس، والقيام بأدوار اجتماعية عديدة، والتكيف مع المواقف الاجتماعية، والقدرة على تحديد اتجاه ومضمون التخاطب أثناء التفاعل الاجتماعي⁴³. وبذلك فإن الضبط الاجتماعي سلوك أساسي لعملية تقبّل المرض، وأخيراً أقرّ عادل الزبادي بأن التواصل الاجتماعي عملية يتم من خلالها نقل وتبادل المعلومات أو الأفكار أو الآراء أو الانطباعات بين طرفين أو أكثر، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، باستخدام وسيلة أو عدّة وسائل، وذلك بهدف الإعلام أو الدعاية أو الإقناع أو التأثير العقلي أو الوجداني، أو الإيحاء بأفكار وأهداف معينة⁴⁴. وبذلك تتضح حقيقة العلاقة بين تقبّل المرض ومهارة التواصل

- توجد علاقة دالة وغير قوية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري لدى الإناث.

الذي يزيدنا يقينا بهذه النتائج (اختلاف قوة العلاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري)، هو معاودة الإطلاع على بعض الدراسات التي سبق وتم عرضها، كدراسة ديفيد David التي بحث فيها عن الفروق في المهارات الاجتماعية بين الذكور والإناث، والتي توصل فيها إلى أن الفرق قائم بين الجنسين ولكن في اتجاه الذكور⁴⁵ فضلا عن دراسة حمدي حسانين التي توصل فيها بعد تثبيته للتخصص إلى أن الذكور أعلى من الإناث في أبعاد المهارات الاجتماعية⁴⁶. أما معصومة إبراهيم فقد توصلت من خلال دراستها إلى التحقق من تواجد فروق بين الذكور والإناث في المهارات الاجتماعية، وأن الإناث أفضل في اكتشاف المهارات من الذكور⁴⁷. وغير ذلك من الدراسات التي أكدت وجود فروق واضحة بين الذكور والإناث في المهارات الاجتماعية، حيث هذه الفروق تكون تارة في اتجاه الذكور وفي أخرى في اتجاه الإناث، وذلك على حسب المهارات الاجتماعية النوعية المراد دراستها وحساب الفروق فيها. وبهذا نتمكن من استنتاج سبب اختلاف قوة العلاقة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في ضوء متغير الجنس.

وانطلاقا من هذه الدراسات المفسرة لنتيجة الفرضية وإن كانت غير مباشرة، تميل الباحثة إلى تفسير حقيقة هذه النتيجة بالرجوع إلى الواقع المعيش في الوطن العربي بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة، وذلك من خلال إلقاء النظر على التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الأطفال في مثل هذه المجتمعات، والتي تبرز الفروق الواضحة بين الذكور والإناث في تنشئتهم اجتماعيا، حيث يتمتع الذكور بامتيازات دون الإناث في مجالات عدة بدءا من الأسرة ووصولاً إلى المجتمع. وبما أن التنشئة الاجتماعية هي عملية اكتساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه، ممثلة في القيم والاتجاهات والأعراف السائدة ومعايير السلوك الاجتماعي المرغوب فيها، والممثلة في المهارات الاجتماعية المكتسبة، يتضح لنا سبب بلوغ الرجال مستويات أعلى من النساء في المهارات الاجتماعية. وكذا النظر إلى موقع المرأة من

دائرة التأثيرات النفسية في المجتمع، حيث تتلقى النصيب الأكبر من هذه التأثيرات الناجمة عن مجموعة من المتغيرات النفسية والاجتماعية وغيرها، فضلا على الأدوار المتعددة التي تلعبها. حيث تمارس هذه المتغيرات تأثيرا قويا على نفسية المرأة وسلوكها، وبما أن المرض في الواقع عملية نفسية ومعرفية فلا بد أن تتأثر بالمعاش النفسي للمرأة.

- وبخصوص الفرضية القائلة: توجد فروق دالة إحصائية بين مرتفعي التعليم ومنخفضي التعليم في المهارات الاجتماعية فقد كشفت المعالجة الإحصائية على :

- تواجد علاقة دالة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري عند مرتفعي التعليم.

- وعدم تواجد علاقة دالة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري عند منخفضي التعليم.

وهذا ما يزيدنا يقينا أن للمستوى التعليمي تأثيرا قويا على العلاقة القائمة بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري، حيث أن نتائج الفرضية الرئيسية أكدت تواجد علاقة قوية بين المهارات الاجتماعية وتقبل داء السكري في حال التوزيع العشوائي للمتغيرات الثلاثة. أما في حال تثبيت متغير المستوى التعليمي ظهر الاختلاف القائم في هذه العلاقة.

وبهذا يمكننا فهم حقيقة النتائج الإحصائية لهذه الفرضية بالرجوع إلى مفهوم تقبل المرض الذي يعتبر بالدرجة الأولى عملية معرفية لا بد لها من الارتقاء والتطور بالتعلم.

إن محصلة نتائج هذا البحث تلزمن الاهتمام بمجال علم نفس الصحة الذي يسعى جاهدا إلى تقديم مجموعة من الإسهامات التربوية والعلمية والمهنية، من أجل تحسين الصحة والمحافظة عليها، ومنع الأمراض أو علاجها وتحليل وتنظيم نظم الرعاية الصحية، وذلك من أجل التوصل إلى إدماج وتنمية السلوكات الصحية في الحياة اليومية لتلك الفئة التي تعاني من أمراض تكون ملازمة لها طول حياتها، والتي من خلال إدراكها للسلوك الصحي، تتمكن من التعايش والتكيف مع المرض وبالتالي تقبله.

وكذا الاعتراف بالمهارات الاجتماعية كآلية من آليات تعليم وتنمية مفهوم السلوك الصحي، من أجل فهم أكثر لسلوك الفرد في إطار الصحة والمرض والرعاية الصحية، وبذلك

الابتعاد عن النموذج البسيط للمرض ، والنظر إليه على أساس أنه نتيجة لاشتراك مجموعة من العوامل البيولوجية ، النفسية والاجتماعية.

الخاتمة

في الختام ، يمكن القول: إنّه من مقومات أي أمة ناهضة أن تمتلك أكبر عدد من العلماء والمفكرين ، والقياديين والمبدعين ، الذين يمثلون دائماً عقلها المفكر ، ونبضها الحساس. وإنّ أي مجتمع يأخذ سبيله إلى النهضة والتقدم ، مطالب ببذل الجهد في الدراسة والعمل والتفكير الخلاق للنهوض بالوطن ، حيث يتطلب ذلك الاهتمام بالثروة البشرية التي هي عماد المجتمعات المعاصرة ورقّيتها.

ومن خلال النتائج التي تمّ التحصل عليها في هذه الدراسة فإن الدعوة ضرورية وخاصة في هذه الآونة الأخيرة التي تزايدت فيها نسب الإصابة بالأمراض المزمنة إلى الاهتمام بهذه الفئة من المصابين ، ونخص بالذكر المصابين بداء السكري ، والذين يصطدمون فور إصابتهم بالمرض عوامل نفسية ، واجتماعية وحتى اقتصادية تحول دون تحقيق توازنهم النفسي والاجتماعي ، وبالتالي إخفاقهم في بلوغ أقصى طاقاتهم اللازمة لتحقيق الرفاهية لهم ولمجتمعهم.

ووقوفاً على ما سبق وعلى ما توصلت إليه نتائج الدراسة ، اتضح بأنّ عملية تقبّل داء السكري ترتبط بمستوى المهارات الاجتماعية لدى الفرد المصاب ، وبأنّ المستوى التعليمي وجنس المصاب أيضاً يؤديان دوراً مهماً على مستوى هذه العلاقة. إذن فاستناداً لما أوضحه الوصف السابق للمهارات الاجتماعية ، بأن لها دوراً فعالاً في تأكيد الصّحة النفسية للفرد وفي نجاحه في حياته بصورة عامة وحياته الأكاديمية والعملية بصورة خاصة ، تتجه إلينا ضرورة الاهتمام بالمهارات الاجتماعية وبتنميتها والعمل على إعداد برامج تأهيلية من أجل تطويرها ومحاولة إكسابها بمستوى أكبر للمصابين بالأمراض المزمنة وخصوصاً المصابين بداء السكري ، سواء كان للرجال أم للنساء ، وذلك طبعاً من خلال العمل الجاد والتعاون مع الأطباء المختصين والأخصائيين النفسيين ، لما للمهارات الاجتماعية من دور فعال في تطوير الحس المعرفي بالمرض وتقبله من دون اعتباره أحد عراقيل سير الحياة ، بل العكس جعله أحد الأسس القائمة عليه الحياة ، بمعنى جعله جزءاً لا يتجزأ من حياة المريض وإعطائه الحيز اللازم من دوائر الحياة النفسية ، الاجتماعية وغيرها ، من أجل تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي اللازمين لبلوغ أرقى مستويات التنمية

الهوامش

- 1- Riggio.R.E. Assessment of basic social skills; Journal of personality and social psychology. 51, 1986pp 649-660
- 2- معتز سيد عبد الله-بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية ، المجلد الثالث. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة ، 2000. ص 253
- 3- نفس المرجع
- 4- عبد اللطيف خليفة (2006). قائمة المهارات الاجتماعية. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. مصر
- 5- Bertagne.P & Quichaud.J (). Le diabète insulino-dépendant ;une maladie invisible et indolore. Revue de médecinepsychosomatique, vol 24, 1990 pp09-24.
- 6- Le fascicule de la santé N°5. Maison de la presse.Alger 2006
- 7- Lazarus,R.S & Folkman, S. Stress, appraisals and coping.Springer publishing company. NY.1984
- 8- Blier.M.J & Blier-Wilson.L.A. Gender differences in self-rated emotional expressiveness ; Sex roles.Vol 21. N 3 / 4 1989pp (287-295)
- 9- محمد الحسانين. المهارات الاجتماعية كدالة بكل من الجنس الاكتئاب وبعض المتغيرات النفسية الأخرى. مجلة الدراسات النفسية ، عدد 32 ، 2003 ، ص ص129-150
- 10- معصومة إبراهيم. العلاقة بين اكتساب المهارات الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طفل الروضة بدولة الكويت. مجلة الإرشاد النفسي ، مجلد3 ، العدد 4 ، 1986 ، ص ص141-176.
- 11- عبد اللطيف خليفة ، المهارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الإبداعية لدى طالبات الجامعة ،حولية كلية الآداب. جامعة الكويت ، 1997 ، ص ص 11-121
- 12- نهي يوسف اللحامة ، المهارات الاجتماعية المدرسية وعلاقتها بعض المتغيرات النفسية لدى الأطفال المتخلفين عقليا والعاديين. مجلة مركز معوقات الطفل ، العدد11 ، 2003 ، ص ص141-176.
- 13-Lum. M .Gifted population and adjustment, emotional functioning, Social functioning and perceived competence. A Doctoral Dissertation, unpublished. Biola University. 1988.
- 14- Kwan, P. Effects of intellectual giftedness and some implications for programme planning. An international journal of experimental educational psychology.vol12,1 ;1992, pp 37-62.
- 15- Dodge, K.A; Factes of social interaction and assessment ofsocial competence in children. In B.H. Schneider, K.H. Rubin &J.E. Iredinghan Eds, Children's peer relations : Issue inassessment and intervention.springer –verlag. New York, 1985
- 16- عبد اللطيف خليفة، المهارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الإبداعية لدى طالبات الجامعة.حولية كلية الآداب، جامعة الكويت، 1997، ص ص 11-121
- 17- Argyle, M; The psychology of interpersonal behavior, 4 thed. Harmondsworth : Penguin. 1983
- 18- معتز سيد عبد الله ، بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية ، المجلد الثالث. القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع. ، 2000 ، ص 251

- 19- Kratochwill, T.R. & French, D.C ; Social skills training forwithdrawn children. School psychology review. Vol 13.1984, pp. 301-338.
- 20- Rinn, R &Markle, A; Modification of social skill deficits inchildren. In A.S. Bellack, M. Hersen Eds Research and practicein social skills training. Plenum press. New York , 1979 ,pp 109-111.
- 21- Alberti& Emmons, Social skills training manual, in:Wilkinson,J, Canter.S. 20. Chichester: John witey& sons.1974
- 22- سمية إبراهيم التحو ، الفروق في كفاءة المهارات الاجتماعية بين المتفوقات معرفيا وغير المتفوقات. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الخليج العربيالبحرين ، 2001 ، ص 25
- 23- أحمد فوزي المفكر ، الضبط الاجتماعي للفرد.متنديات مجلة العلوم الاجتماعي: السعودية ، 2003.<http://www.swmsa.com>
- 24- مصطفى حجازي ، الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة ، الطبعة الثانية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.بيروت ، 1997
- 25- عادل الزبادي. العلاقات العامة. كلية تجارة عين شمس.القاهرة ، 1988
- 26- Goldstein, A. McGinnis, E; Skills streaming theadolescent: New strategy and perspectives for teaching prosocial skills. Champaign, TL:Research press. 1997.
- 27- وليد هوانة ، و علي تقي ، مدخل إلى الإدارة التربوية ، الوظائف و المهارات. مكتبة الفلاح. الكويت1994
- حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، الطبعة الخامسة. القاهرة: عالم الكتاب ، 1996
- عباس عوض ، و رشاد دمنهوري ، علم النفس الاجتماعي: نظرياته و تطبيقاته. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1994
- 28- Diabainen :الكلمة اليونانية المشتق منها كلمة Diabète
- 29- Pacaud.G ; Le dibète et ses complications, prévention,prise en charge et traitement. édition dahlab. Alger, 1995, P 11
- 30- Sillamy.N, Dictionnaire encyclopédique de psychologie. bordas. Paris, 1980, P 290
- 31- Pacaud.G, Le dibète et ses complications, prévention,prise en charge et traitement. édition dahlab. Alger 1995, P 12
- 32- فاروق الزربا ، التعريف بداء السكري ، 2002.. <http://www.sokkari.com>
- 33- أمين رويحة ، داء السكري:أسبابه ، أعراضه وطرق مكافحته ، الطبعة الأولى. دارالقلم. لبنان ، 1973 ، ص 13
- 34- Amar.L ; Endocrinologie «Dcem-Epreuves classantesnationales ». ed : Estem.2005, P 01
- 35- Sillamy.N ; Dictionnaire encyclopédique de psychologie. Paris : bordas. 1980 ; P 280
- 36- Sillamy.N ; Ledictionnaire de la psychologie. larousse.France 2004 ; P 176
- 37- ماكليون.ل. ، الاكتئاب ، أعراضه ، أسبابه ، تشخيصه ، والخلاص منه ، ترجمة: أحمد رمو ، الطبعة الأولى .منشورات دار علاء الدين. دمشق ، 2003 ، ص 15

- 38- لويس كوهين ولورانس مانين ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ، ترجمة: وليم تاووضروس عبید وكوثر حسينكوچك ، مراجعة: سعد مرسي أحمد. الدار العربية للنشر والتوزيع. القاهرة ، 1990 ، ص 194
- 39- عبد اللطيف خليفة ، قائمة المهارات الاجتماعية. دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع. مصر ، 2006 ص 10
- 40- Libert ,J&Lewinson , P ; The concept of social skill withspecial reference to the behavior of depressed persons. Journal ofconsulting and clinical psychology. 40, 1973;pp 304-312
- 41- عبد اللطيف خليفة ، قائمة المهارات الاجتماعية. دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع. مصر ، 2006 ، ص 14
- 42- غريب عبد الفتاح غريب ، مقياس تأكيد الذات ، الطبعة الثانية. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 1995 ص 04
- 43- عبد اللطيف خليفة ، قائمة المهارات الاجتماعية. دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع. مصر. ، 2006 ، ص 17
- 44- عادل الزيايدي ، العلاقات العامة. كلية تجارة عين شمس. القاهرة ، 1988
- 45- Blier.M.J & Blier-Wilson.L.A ; Gender differences in self-rated emotional expressiveness ; Sex roles. Vol 21. N 3 / 4, 1989, pp 287-295
- 46- مد الحسانين ، المهارات الاجتماعية كدالة بكل من الجنس الاكتئاب وبعض المتغيرات النفسية الأخرى. مجلة الدراسات النفسية ، عدد 32 ، 2003ص 150-129
- 47- معصومة إبراهيم ، العلاقة بين اكتساب المهارات الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طفل الروضة بدولة الكويت. مجلة الإرشاد النفسي ، مجلد3 ، العدد 4 ، 1995 ، صص 176-141
- 48- التصميم خماسي الأبعاد:المُرسل ،الشفرة ،الرسالة ، فك الشفرة ، والمستقبل
- 49- Diabète Juvénile
- 50- Diabète maturité

أسلوب اختيار شريك الحياة لدى طلبة الجامعة

دراسة ميدانية بجامعة قلمة

حواوسة جمال
جامعة قلمة

ملخص

يعتبر الاختيار للزواج ، من المواضيع الهامة التي شغلت اهتمام الكثير من علماء الاجتماع وعلماء النفس ، فهو موضوع يعني كل فرد من أفراد المجتمع ، وخاصة فئة الشباب كونها الفئة المعنية بذلك أكثر .
لقد حاولت هذه الدراسة الكشف عن أسلوب اختيار شريك الحياة لدى طلبة الجامعة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الراهنة التي يعيشها المجتمع الجزائري ، حيث كشفت الدراسة أن التغيرات الحاصلة في مجتمعنا ، كانتشار النزعة الفردية ، والاستقلال الهادي ، وخروج المرأة للعمل... الخ ، أعطى حرية أكبر للطلبة في اختيارهم للزواج وفقاً لرغباتهم ، دون تدخل الأهل ، أي سيطرة الأسلوب الذاتي أو الشخصي في الاختيار للزواج على حساب الأسلوب الوالدي الذي كان سائداً في الماضي .

الكلمات المفتاحية: أسلوب الاختيار ، الزواج ، اختيار شريك الحياة ، طلبة الجامعة

Résumé

Choisir le conjoint est une question délicate. Une question, disons-nous, des plus importantes, attirant l'attention des sociologues, des psychologues. Un sujet qui touche tout individu social .

Cette étude a essayé de détecter le style ou la méthode de choisir le conjoint parmi les étudiants de l'université à la lumière des changements sociaux et culturels et la crise économique ayant touché la société Algérienne. L'étude a révélé que les changements qui s'opèrent dans notre société, tels que la propagation de l'individualisme , l'indépendance financière, et le travail de femme... etc., ont donné une plus grande liberté pour les étudiants dans leur choix du conjoint selon leurs désirs, et qui est donc choisir leurs partenaires eux-mêmes, sans la participation des parents, une méthode de contrôle de soi ou de choix personnels du mariage au détriment du style parental qui a dominé la société dans le passé .

Mots clés: Mode Du Choix, Mariage , Choix D'un Partenaire De Vie, Etudiants Universitaires.

Summary

Spouse choice is a delicate matter that appeals the attention of both sociologists, of psychologists. Such an issues pertains to all people especially the youth. This study tried to shed light on the choice of a future life partner among university students under the present social, cultural and economic changes in Algeria

There study has shown that some changes which came into being in our society such as overspread of individualism, financial independence and women work outdoors and so on, have given rise to more freedom among students who have a wide range of choice concerning their life partner according to their desires. They tend to choose their partners without their parent's involvement as it was done in the past.

Keywords: Style to choose, Marriage, partner selection, University students.

مقدمة

يعدّ الزواج المدخل الرسمي لتكوين الأسرة من الوجهة الشرعية، قال الله تعالى: "وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً" (سورة الرعد، الآية: 38)، وفي حديث للترمذي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أنه قال: "أربع من سنن المرسلين: الحياء، والتعطر والسواك والنكاح"¹، فالزواج في ديننا الحنيف ليس فرضاً كالصلاة والصوم، ولكنه مستحب، أو سنة مؤكدة، إذا كان الإنسان قادراً عليه، وعلى نفقاته المالية، واثقاً من إقامة العدل في معاملة الزوجة.² وهو يحمل معنى استمرار الأسرة واستقرار العلاقات الاجتماعية والجنسية بداخلها³، ومن أهم الأحداث الثلاثة الكبرى في حياة الإنسان: الميلاد، الزواج، الموت.

ومن الواضح أنّ أهم قرار في الزواج، هو الاختيار، فنحن نعيش في عصر الاختيار، ذلك أنّ الإنسان في حياته اليومية يختار نوع طعامه وشرابه، وملبسه وتعليمه، وعليه أن يختار أصدقاءه، وهو أيضاً مطالب باختيار شريك الحياة، فنحن نسلك طريقة معينة حين نكون بصدد الاختيار الذي يعتبر رد فعل شخصية بكاملها لموقف برمته، وكلّ ذلك يتأثر إلى حد كبير بالثقافة السائدة في المجتمع، ومن هنا تقوم فكرة الاختيار في الزواج على سؤالين: من الذي يختار؟، ومن الذي يقع عليه الاختيار؟⁴.

وبعبارة موجزة فإنّ الاختيار للزواج هو أهم خطوة في حياة الإنسان، فهو أمر يعني الرّجل والمرأة معاً، وسلوك اجتماعي لا يتحدّد فقط برغبات الفرد بل يتحدّد وفق معايير المجتمع وقيمه سواء كانت هذه المعايير والقيم واضحة جلية كالتحريم والإباحة أو مستترة في شكل توقّعات يسير في فلکها الاختيار للزواج بشكل معيّن.

لقد تزايدت وتيرة حركة التغير في المجتمع الجزائري، حيث انعكست على مختلف مكونات البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، وأصبح يتعيّن على الفرد أن يتكيف حسب النظم والقيم السائدة في مجتمعه، كما أنّ بروز القيم والاتجاهات الجديدة، والتغيّر السريع في أنماط الحياة وظهور وسائل الإعلام والاتصال، وخروج المرأة للعمل وتعلّمها

واشتغالها...، كل هذا أعطى طابعاً متغيراً للأسرة الجزائرية، واختفت تلك القيم التي كانت بارزة في الأسرة التقليدية كالزواج المبكر، وسيادة الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج، والذي لا يراعي في أغلب الأحيان الجوانب العاطفية والشخصية للشريكين، بل يكون وفق مصالح الأسرة واحتياجاتها، حيث يقول معن خليل عمر: "ثم حصل تبدّل في التدخّلات عند اختيار نوع القرين، إذ أصبحت الأسرة بدلاً من الجماعة تتدخّل في اختيار القرين دون أخذ رأيّه أو مراعاة رغبته في ذلك".⁵

ولكن المجتمعات لا تختلف في مسألة الزواج بالذات وضرورته، وإنّما يكمن الاختلاف في كيفية اختيار الشريك والأسباب التي تدفع إلى نوع معين من الاختيار، والتي يتفاوت فيها الأفراد فيما بينهم حسب ثقافة كل مجتمع، حتّى إنّ في أكثر الثقافات استقراراً وثباتاً لا ينقل أي جيل ثقافته إلى الجيل التّالي بنفس الشّكل تماماً.⁶

وتتنوّع أساليب الاختيار للزواج في مجتمعنا، وتختلف باختلاف المكان والزّمان، حيث عرف المجتمع الجزائري عدة أساليب متميزة منطلقة من طبيعة واقعه وثقافته، فهناك من الأشخاص من يختارون شركاءهم بأنفسهم دون تدخل أي طرف آخر، وهو ما يسمى بالأسلوب الشخصي، وهناك من يفوّض اختياره إلى الأمّ خاصة أو إلى الأب، وهو ما يسمى بالأسلوب الوالدي، وهناك أيضاً من يعتمد طرقاً مباشرة ووسائط أخرى (الجيران، الأصدقاء، إعلانات الزواج في الجرائد، وكالات ونوادي الزواج... الخ).

أولاً- مشكلة الدراسة

لقد شهدت الأسرة الجزائرية تحولات عديدة أدّت إلى تغيّر وظائفها وفقدان بعض قيمها، وتقلّصت أدوارها وسقطت صورتها التقليدية، فأخذت أساليب الحياة الحضرية، وهذا ما أكسبها طابع الأسرة المتغيرة، وأصبح الفرد في علاقته بها مستقلاً عنها تماماً، وأخذت سلطة الأب الصارمة تتلاشى وتنحسر، وبدأت صلات القرابة بين أفراد الأسرة تضعف، واشتدّ الصّراع بين أعضائها، واتّسعت الفوارق والهوة بين الآباء والأبناء، وأصبحت النزعة الفردية هي السائدة نتيجة

للاستقلال المادي وحرية التصرف، ليتحرر الفرد بذلك من ضوابط الأسرة التقليدية التي كانت تفرض عليه قواعد معينة عند اختيار الشريك المناسب للزواج.

ومن هنا يرى البعض أنّ الاختيار الشخصي للقرين أصبح أكثر تداولاً بحكم نقص تأثير العائلة في الحياة الفردية⁷، وبالتالي فإنّ هذا الأسلوب ما هو إلا نتيجة لتلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مرّ بها المجتمع الجزائري، والتي سمحت بظهور الاختيار الحر الذي يختار فيه الفرد المقبل على الزواج شريك حياته وفق مقاييسه ورغباته وإرادته، كما أنّ اشتغال الأبناء أتاح لهم إمكانية الاستقلال المادي على آبائهم، وبالتالي عدم السماح لأي شخص بالتدخل في شؤونهم الخاصة.

ورغم تقلص هيمنة الوالدين لصالح الاختيار الحر فإنّ الفرد لا يمكن أن يتعد كثيراً عن عاداته وتقاليده بسبب ضغط المحيط الأسري عليه ولو نسبياً، ومن هنا فإنّ نسبة الابتعاد أو الاقتراب من نمط اختياري معين تختلف من فرد إلى آخر، ومن بيئة ثقافية إلى أخرى.

وغالباً ما تعتبر الجامعة سبباً مباشراً في عملية اختيار الشريك (ة)، والتي تنتهي بالزواج، فعلاوة على كونها مؤسسة تعليمية، فهي تستقبل سنوياً أعداداً كبيرة من الطلبة، من مختلف الانتماءات والأصول الاجتماعية والثقافية، حيث تتيح الجامعة فرص الالتقاء بين الجنسين في أماكن مختلفة كقاعات الدراسة، والنوادي الثقافية والترفيهية... الخ، وهذا الاختلاط أعطى حرية أكبر للطلبة في الاختيار للزواج على حساب العائلة. ومن هنا فإنّ الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لاستجلائها تتمثل في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- هل طلبة الجامعة يختارون شركاءهم في الزواج بأنفسهم على أساس أنهم مثقفون، ووصلوا إلى مستوى عال من التعليم؟ أم أنهم يفوضون اختيارهم إلى أطراف أخرى كالأهل والجيران والأصدقاء، ولماذا؟.

2- هل أسلوب اختيار شريك (ة) الحياة يختلف باختلاف الطلبة ذكوراً وإناثاً؟.

3- ما علاقة سن الطلبة بأسلوب اختيارهم للزواج؟.

4- هل هناك علاقة بين مكان سكن الطلبة وأسلوب اختيارهم

للزواج؟.

ثانياً- أهمية الدراسة

لعلّ أهم سمة في هذه الدراسة اتجاهها الديناميكي، فهي تحاول وصف وتحليل وتفسير أسلوب الاختيار للزواج لدى طلبة الجامعة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري، وتنبع أهمية هذا الموضوع من حقيقة أنّ معظم الدراسات الاجتماعية التي أجريت حول الزواج تركز عليه بصفة عامة، ومهملة في ذلك أول خطوة في الزواج ألا وهي أسلوب الاختيار، ولهذه جاءت هذه الدراسة لتمحور اهتمامها ببحث هذا الموضوع كونه حديث العام والخاص، وعندما يرغب الباحث المساهمة فيه مستخدماً لغة البحث العلمي يكتشف أن هناك اختلافات كبيرة بين الباحثين حول هذه الظاهرة.

ثالثاً- أهداف الدراسة

تتلخص أهداف هذه الدراسة في:

1- محاولة التعرف على أسلوب الاختيار للزواج لدى طلبة وطالبات جامعة قالمة ممن أوشكوا على التخرج، ورصد وتوضيح أهم التغيرات التي طرأت عليه.

2- الكشف عن مدى انتشار وشيوع أساليب وأنماط أخرى جديدة في الاختيار للزواج في مجتمع البحث.

3- التعرف على علاقة بعض المتغيرات (الجنس، والسن، ومكان السكن بأسلوب اختيار شريك (ة) لدى طلبة وطالبات الجامعة.

رابعاً- فرضيات الدراسة

على ضوء مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- يختار طلبة الجامعة شركاءهم في الزواج بأنفسهم دون تدخل أطراف أخرى كالأهل والجيران والأصدقاء.

2- يختلف أسلوب اختيار شريك (ة) الحياة باختلاف الطلبة ذكوراً وإناثاً.

3- توجد علاقة بين سن الطلبة وأسلوب اختيارهم للزواج.

4- توجد علاقة بين مكان سكن الطلبة وأسلوب اختيارهم للزواج.

خامساً - الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من الخطوات الهامة في أي بحث علمي، وفي هذا البحث هناك مجموعة دراسات ذات صلة، بحثت في هذا الموضوع من جوانب عدة، وبالمقابل تبين أن هناك نقصاً في الدراسات الأجنبية.

1-دراسة صباح عياشي⁸ (1993): أجرت الباحثة دراسة بعنوان: "اختيار مقاييس تكافؤ القرينين والتغير الاجتماعي الثقافي"، دراسة سوسولوجية حول اختيار القرين (ة) لدى الشباب في منطقة الجلفة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، هدفت الباحثة من ورائها إلى التعرف على اتجاهات وميول شباب منطقة الجلفة في اختيار القرين (ة) في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع الجزائري.

وقد صاغت الباحثة ثلاث فرضيات: الأولى تتعلق بتقلص الهيمنة الكلية للوالدين في عملية اختيار القرين (ة)، إذ أصبح الشخص يختار بنفسه (ها) من تناسبه (ها) وتكافئه (ها)؛ الثانية ترى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لدى الجنسين تعددت وتوسعت تفسيرات مقاييس الاختيار؛ الثالثة تعتبر أن تدين الجنسين من أهم المقاييس التي يتم على أساسه اختيار القرين (ة). وركزت الباحثة على التغيرات التي طرأت على أسلوب الاختيار للزواج، وأهم مقاييس الاختيار، ودرجة تدخل الأهل في عملية الاختيار، ورد فعل الأهل في حالة رفض المعني (ة) اختيارهم، ومن جهة أخرى رد فعل المعني (ة) في حالة رفض أهله اختياره، وأخيراً موقف المبحوثين من الشكل التقليدي للاختيار المتمثل في انتهاء القرين لنفس المنطقة، والتنظيم الأسري المنشود، والتغير في التطلعات وتوزيع الأدوار. تميزت العينة بتمثيلية واسعة للمجتمع الكلي، إذ تتكون من 303 شخصاً (150 شاب و 153 فتاة) من مختلف الفئات الاجتماعية بمنطقة الجلفة: إداريين- أساندة- عمال- أطباء- ممرضين متواجدين في قطاعات مختلفة: صناعية (وحدات صناعية، وصحية وإدارية، بالإضافة إلى مهن حرة، طلبة من أصل جلفاوي في مختلف الجامعات في الجزائر العاصمة.

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج هامة نذكر بعضها: أن عدم ضبط عملية اختيار القرين، وعدم مراعاة شروط التكافؤ قبل الزواج عند القرينين له دور كبير في خلق

المشكلات الأسرية وفي مقدمتها الطلاق، وأن المستوى التعليمي أهمية كبيرة في ترتيب مقاييس الاختيار حسب الجنسين والتعمق في فهمها، وتوسيع أبعادها من خلال صياغة معاني جديدة تماشى والتطلعات الاجتماعية الحديثة لمقاييس الجمال والتدين والحسب والمال...

أما فيما يخص التنظيم الأسري المنشود وتوزيع الأدوار فنسبة كبيرة من الرجال تعتبر أن مهارة المرأة ضرورية في استقرار الأسرة وإعطاء وجه مشرف للرجل، كما أن الاعناء بموقف مساعدة الرجل للمرأة يزداد كلما ارتفع المستوى التعليمي بعدم وجود مساعدة كافية، وأن تربية الأبناء عملية مشتركة بين الزوجين.

2-دراسة بلخير حفيظة⁹ (2012): جاءت هذه الدراسة بعنوان: "تصور الشباب غير المتزوج لعملية الاختيار الزوجي"، دراسة ميدانية في مدينة سيدي بلعباس على عينة قوامها: 206 مبحوث من موظفين بمختلف القطاعات وطلبة، حيث ضمت المجموعة الأولى الشباب غير المتزوجين (100)، والمجموعة الثانية المتزوجين (100). وتوصلت الدراسة إلى أن الأسلوب الشخصي هو الأسلوب الأكثر انتشاراً في عملية الاختيار الزوجي، حيث لاحظت الباحثة أن مجموعة المتزوجين وغير المتزوجين اختارت الأسلوب الشخصي في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 68.00%، و52.00% على التوالي، يليها الأسلوب الوالدي كاختيار ثاني بنسبة 30.00%، و47.00% على التوالي، وترى الباحثة أن الشباب المتزوجين وغير المتزوجين يرون أن التعارف قبل الزواج يسمح لكليهما معرفة الآخر وتحديد توقعات ودور كل واحد منهما.

3-دراسة سامية الساعاتي¹⁰ (1981): أجريت هذه الدراسة حول: "الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي"، ما بين سنة 1967-1969، على عينة قوامها 125 فرد، أي بين جيلين هما جيل الآباء وجيل الأبناء. وتوصلت الدراسة إلى سيادة الأسلوب الوالدي في الاختيار عند معظم جيل الآباء الحضرين بنسبة 60.00%. أما عن الأبناء الحضريين فأغلبهم يفضلون الأسلوب الشخصي في الاختيار بنسبة 96.00%. أما عن جيل الآباء الريفيين فإن الأسلوب الوالدي هو القاعدة، ذلك أن 68.00% من هؤلاء الآباء لم يختاروا زوجاتهم بأنفسهم بل كان عن طريق الأهل. أما عن

التقليدي (16.00%) أقرت أن المبحوث اختار زوجته بنفسه. أما فيما يخص الاختيار عن طريق الأقارب فهناك اختلاف بين المجتمعين (المجتمع المستحدث 10.44%، والمجتمع التقليدي 03.00%)، ثم جاء أخيراً الاختيار عن طريق الأصدقاء بنسب ضعيفة. وبالتالي مازالت العادات والتقاليد والقيم التقليدية متأصلة إلى حد كبير في قيم اختيار شريك الحياة بالنسبة للمرأة سواء في المجتمع التقليدي أو المستحدث، حيث نجد أن الغالبية أقرت على أن الاختيار تم عن طريق الأهل (المجتمع المستحدث 29.33%، والمجتمع التقليدي 30.00%).

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة على المستوى النظري في تحديد مشكلة الدراسة ومفاهيمها، وإعداد الإطار النظري للدراسة وخاصة دراسة الباحثة صباح عياشي، أما على المستوى التطبيقي فتظهر الاستفادة في عدة جوانب منها إعداد أداة جمع البيانات، واختيار العينة، وتفسير النتائج على ضوء ما قدمته الدراسات السابقة.

كما أن هذه الدراسات تؤكد على أن مشكلة الدراسة جديرة بالبحث والاهتمام، وتحفيز الباحثين على القيام بدراسات علمية موسعة حول أسلوب الاختيار للزواج ومشكلاته.

سادساً- مفاهيم الدراسة

1- مفهوم الزواج: لا يوجد هناك تعريف شامل للزواج Mariage يمكن أن نقف عليه بل هناك العديد من التعريفات نذكر منها أن الزواج هو تزاوج منظم بين الرجال والنساء¹⁴، وفي معجم علم الاجتماع الزواج هو مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى.¹⁵ فالزواج علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبرر وجودها المجتمع، أي أنه اتحاد جنسي رسمي دائم لعدد من الرجال وعدد من النساء وما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات.¹⁶

2 - مفهوم الاختيار للزواج: الاختيار للزواج سلوك اجتماعي يهدف إلى تحقيق رغبة نابعة عن حاجة أساسية لدى الفرد، ويختلف هذا السلوك باختلاف ثقافة كل مجتمع، فما يرتضيه مجتمع كدابة للزواج أو تمهيداً له قد يرفضه مجتمع آخر.¹⁷ ويشمل هذا الاختيار ثلاثة عناصر هامة هي: صفات الاختيار (صفات اجتماعية، ثقافية، نفسية...الخ)، ومجال

جيل الأبناء الريفيين فإنهم يفضلون الاختيار عن طريق الوالدين بنسبة 72.00%.

4-دراسة سيد عويس¹¹ (1977): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة رأي الشباب المصري المعاصر في اختيار الزوج أو الزوجة، وقد شملت فئة من شبان غير متزوجين وشابات غير متزوجات خلال سنتي 1973-1974 بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، وشملت العينة 70 فرداً، منهم 35 شاباً، و35 شابة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشبان اختاروا الزوجة المقبلة وحدهم بنسبة 77.10%، ولم يرغب الباقي منهم بنسبة 22.90%، في حين أن الشابات رغبن في اختيار الزوج المقبل وحدهن بنسبة 82.90%، ولم ترغب الباقيات منهن بنسبة 17.10%.

5-دراسة إياد عماوي¹² (2006): تناولت هذه الدراسة الاختيار الزوجي في الريف الفلسطيني، حيث كشفت أن ما نسبته 44.00% ممن تزوجوا في مرحلة الأردن قام آبائهم باختيار زوجاتهم، مقابل 14.00% في مرحلة الاحتلال، وفي مرحلة الانتفاضة الأولى ارتفعت نسبة من قام آبائهم باختيار زوجاتهم لتصل إلى 20.00%، وفي مرحلة السلطة تراجعت النسبة مرة أخرى لتصل إلى 08.00%، وفي مرحلة الانتفاضة الثانية وصلت النسبة إلى 20.00%، أما نسبة من قام باختيار زوجاتهم من أصدقائهم زمن الانتفاضة الثانية بلغت 24.00%، في الوقت الذي بلغت نسبة من قاموا باختيار زوجاتهم بأنفسهم في المرحلة نفسها بلغت 72.00%، وهي أعلى نسبة لاختيار الزوجات من قبل الأزواج عبر المراحل المختلفة.

6-دراسة قسم علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية¹³ (1979): جاءت هذه الدراسة نتيجة تعاون مثير بين قسم علم الاجتماع جامعة الإسكندرية، وبين المركز الدولي للتنمية الريفية بهربوط. وقد بدأت هذه الدراسة سنة 1979 على عينة قوامها 1000 فرد، منهم 900 من قرى مستحدثة و100 من قرى تقليدية، وهدفت إلى الوقوف على دور القيم وأثرها على مواقف واتجاهات الأسرة في المجتمعات المستحدثة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الغالبية من كلا المجتمعين (المستحدث والتقليدي) أقرت أن الاختيار للزواج تم عن طريق الأهل (المجتمع المستحدث 39.11%، والمجتمع التقليدي 38.00%)، وهناك نسبة متقاربة (المجتمع المستحدث 16.44%، والمجتمع

كالجد أو العم أو الخال مثلاً. ويؤكد الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج دائماً على الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولكنه نادراً ما يعطي أدنى اهتمام لعاطفة الحب أو الصفات الشخصية الحميمية، التي قد تربط بين الأبناء المقبلين على الزواج.²⁰ ففي الجزائر مثلاً عندما يكتمل نضج الأطفال، ويصبحون أهلاً للزواج، فالأسرة هي المسؤولة، إذ يقوم الأبوان بدرجة كبيرة بترتيب شؤون الزواج، ويقوم الشاب بالاختيار في حدود معايير الأب في اختيار الشريك.²¹ ومع ذلك هناك أساليب دخيلة ظهرت في المجتمع الجزائري نتيجة للتغيرات المختلفة كإعلانات الزواج في الجرائد والمجلات والصحف... الخ.

ثامناً - أسلوب الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري: يرتبط الزواج في المجتمع الجزائري بالتنوع الثقافي والإثني الذي يطبع مختلف مناطق البلاد، والتي عرفت أسلوب الاختيار الوالدي، حتى أنه في معظم الأحيان لا يتعارف الزوجان على بعضهما إلا في ليلة الزفاف، ولم يكن للحب أو التفاهم أية أهمية، وهذا ما يؤكد عليه فرانز فانون قائلاً: "يقرر الزواج بصفة عامة بين الأسر، وبصورة دائمة تقريباً يرى الزوج وجه زوجته بمناسبة الزفاف".²² ومن هنا فإن الاختيار للزواج في الماضي يتم عن طريق الأهل، فهم يرتبون له مسبقاً، ويميلون إلى اختيار شريك من الأقارب أو من نفس المكانة أو الطبقة الاجتماعية، حيث توصل بعض الباحثين في دراسة أجريت سنة 1971 بمنطقة القبائل إلى هذه النتيجة: "كنا مقتنعين ونحن في بداية البحوث بأن الزواج للحمي كان معتاداً، ولقد كانت دهشتنا كبيرة عندما وجدنا بأن الميل إلى هذا الزواج كان في الواقع معدوماً، وأن عدد الارتباطات بدا قليل الأهمية في عائلة الأم منه في العائلة الأبوية".²³

ولقد كان النمط الحياتي التقليدي للأسرة الجزائرية المتسعة يسيطر على أفرادها سيطرة كلية، ويحافظ على روابط القرابة بدرجة كبيرة، حيث يجد الفرد نفسه مشدوداً إلى العائلة، ويصعب الابتعاد عنها. كما يحاول الرجل، كأب وزوج مثالي، دائماً بأن يتصدر، ويلعب دور المسؤول عن كل أعمال وحركات كل واحد من أفراد العائلة، في حين أن بعض هؤلاء الأفراد يخرجون عن سلطته، ويحصلون على استقلال ذاتي²⁴،

الاختيار (مجال اللائقين)، وأخيراً أسلوب الاختيار (أسلوب شخصي، أسلوب والدي).

3 - مفهوم أسلوب الاختيار للزواج: أسلوب الاختيار هو الطريقة التي يختار بها الفرد المقبل على الزواج شريك (ة) حياته، وترتبط هذه الطريقة ارتباطاً وثيقاً بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، فلكل مجتمع قواعد تنظم عملية تدخل أفراد آخرين غير معينين بالأمر في عملية الاختيار للزواج. سابعاً - أنواع أساليب الاختيار للزواج: من أشهر أساليب الاختيار للزواج نجد:

1 - الأسلوب الذاتي (الحر): ويسمى أيضاً الأسلوب الشخصي أو التلقائي، وفيه تبدو رغبة الفرد الشخصية في اختيار الشريك، وهنا يكون تدخل الأهل أو الأقارب أقل تأثيراً في توجيه عملية الاختيار، أو قد ينعدم تماماً. ويبدو أن الزواج الاغترابي ساهم كثيراً في ظهور هذا الأسلوب، حيث رافق انتشار الزواج الخارجي تغيراً في طريقة اختيار الشريك، فلم يعد مقصوراً على الأبوين، بل أصبح هذا الاختيار مرهوناً بالشباب والفتاة، وبدأت ظاهرة الزواج المرتب بالانحصار لتحل محلها ظاهرة الاختيار بالمباشر، وهكذا بدأت قيم الزواج تتغير¹⁸، وأصبح الاختيار للزواج في المجتمعات العصرية مسؤولية الشباب أنفسهم، حيث أن الشاب لا يسمح في كثير من الأحيان بتدخل والديه أو أشخاص آخرين في الاختيار، على اعتبار أنها مسألة شخصية لا تهم سوى الشخصين المقبلين على الزواج، وهذا الأسلوب ما هو إلا نتيجة لتلك التحولات الاجتماعية والثقافية التي مرت بها هذه المجتمعات، حيث حدث تحول ثقافي واجتماعي في معظم أنحاء العالم سمح بظهور الاختيار الفردي أو النفسي، الذي يختار فيه الشخص المقبل على الزواج شريكه بمقاييسه ورغباته وإرادته¹⁹، كما أن نظام العمل الحالي أتاح للأبناء إمكانية الاستقلال المادي على آبائهم، وبالتالي عدم السماح لأي شخص بالتدخل في شؤونهم الخاصة.

2 - الأسلوب الوالدي (المرتب): وهو الأسلوب الذي يسمح بتدخل أحد الوالدين أو كليهما، أو بعض أقارب الشريكين المقبلين على الزواج في عملية الاختيار، وغالباً ما يكون هذا التدخل من جانب رب العائلة، أو شخص آخر معترف به

خبرات الآباء في مواجهة المواقف المستحدثة لا فائدة منها ، كونها جديدة بالنسبة لهم ولم يعتادوا عليها ، وبالتالي يرى الشباب أن خبرات هؤلاء الآباء لا تتماشى مع واقعهم. أي أنه كلما اتجهت حياة الجماعة للتعقد اتجه مؤشر الاختيار للزواج إلى الأسلوب الذاتي أو التلقائي.

تاسعاً- خطة البحث الميداني وإجراءاته

1-حدود الدراسة: بما أن البحث يدور حول أسلوب اختيار شريك الحياة لدى طلبة الجامعة ، فقد كان طلبة جامعة قالمة مجتمعاً للبحث ، وهو قطاع عريض ومتنوع يمكن أن يجسد تجسداً حياً إشكالية الدراسة ، فضلاً على أن فئة الشباب معنية أكثر بالزواج وأهميته ، فقد تجاوزت مرحلة المراهقة ووقفت على أبواب التفكير في الزواج ، لهذا الاعتبار بالذات رأيت أن يقتصر التطبيق على الطلبة المقبلين على التخرج. أما عن المجال الزمني للدراسة فقد استغرق قرابة ستة أشهر ، أي من أوائل شهر ديسمبر 2012 إلى غاية أواخر شهر ماي 2013.

2- عينة الدراسة: نظراً لصعوبة إجراء المسح الشامل والاتصال بعدد كبير من المبحوثين ، فقد لجأ الباحث إلى تطبيق أسلوب المعاينة الذي يستطيع أن يغطي أهداف البحث من حيث كونه مجتمعاً متجانساً تقريباً. ولهذا تم اختيار عينة قصدية أو عمدية Propositive sample قوامها 500 طالب وطالبة غير متزوجين ممن أوشكوا على التخرج موزعين على سبعة كليات بجامعة قالمة. وفي هذا النوع من العينات يكون الاختيار على أساس حر من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه ، مما يعطي فرصة أكبر لتحقيق أهداف الدراسة.

3- أداة جمع البيانات: لقد سبقت الدراسة الميدانية التحليلية دراسة استطلاعية pré enquête لعينة مكونة من 25 طالباً وطالبة عبر جميع كليات الجامعة ، بقصد جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع واستخلاص آراء وتصورات مبدئية حول أسلوب الاختيار للزواج لدى الطلبة. أما عن جمع المعطيات الميدانية فقد تم الاعتماد على وسيلة هامة وهي الاستبيان عن طريق المقابلة التي تستهدف بالدرجة الأولى الحصول على المعلومات التي يراها الباحث ضرورية لتحقيق فروض بحثه.²⁸

أي أن الأب الجزائري يحافظ على مكانته المركزية داخل العائلة ، وهذه المكانة تزداد شدتها وتظهر بصفة أكثر في العائلة المتسعة. أما حالياً وضعية الأسرة تختلف عن السابق بحيث أصبح نصيب الأولياء في التدخل في شؤون الزواج ضئيلاً ، بل هناك اتفاق بين الزوجين قبل أن يتفق الأولياء ، ويعتبر هذا اتجاهاً وأسلوباً جديداً يعتمد على الميل أو القبول العاطفي المتبادل بين الشاب والفتاة المقبلين على الزواج. إن التحول الذي نلمسه في العائلة الجزائرية اليوم ، وسيادة الروح التحررية والاستقلالية المادية ، وتعليم الفتاة ، وخروج المرأة للعمل... الخ ، كل هذا لعب دور المحرك في عملية الاختيار للزواج ، حيث أصبحت الفتاة الجزائرية مستقلة في اختيار شريك حياتها ، بعدما كانت في الماضي تخضع لسيطرة الأسرة بكاملها ، حيث يقول فرانز فانون: "إذ لا يستطيع أي شخص أن يقرر زواج فتاة ما لم يكن هذا الشخص هو أبوها ، وفي غياب أبيها عنهما أو أخيها"²⁵ ، أي أن تدخل الأهل في الاختيار لأبنائهم يشمل الذكور كما يشمل الإناث.

وفي الحقيقة هناك حالات يكون فيها الشاب والفتاة مصممين على اختيار الشريك المناسب وفقاً لرغباتهما ومقاييسهما الخاصة ، ففي الجزائر حالياً ينطلق الشباب من فكرة الاختيار الحر أو الأمثل للزواج المبني على الحب والتجانس العاطفي ، وفي هذه الحالة إذا لم يغير هؤلاء الشباب من آرائهم وأفكارهم الفردية يصبح الصراع مفتوحاً بين الأهل والأبناء ، والذي تكون فيه الكلمة الأخيرة عادة للأبناء الذين يستعملون كل الإمكانيات لإقناع الأهل.

إن التعقيد المتزايد الذي طرأ على الحياة أدى بدوره إلى ظهور هذا الأسلوب ، فنحن نلاحظ أنه عندما كان التغير الاجتماعي يسير بخطى بطيئة نسبياً ، كانت مواقف الحياة التي يواجهها الشباب لا تتغير في كثير من مواقف الحياة التي كانت تواجه آباءهم وأقاربهم المتقدمين سناً²⁶ ، وبالتالي فإن هؤلاء الشباب يرحبون بالنصيحة ويأخذون بخبرة الكبار على اعتبار أنها مبنية على سنين من التجربة والمعرفة ، أما في حالة التغير الاجتماعي السريع الخطى ، فإن الكبار — عندئذ — قد لا تتوفر لهم تلك الخبرة اللازمة لذلك النوع المستحدث من الحياة ، والذي يعيشه الشباب في الوقت الحاضر... الخ²⁷ ، وهنا تكون

وتفسيره ، وهو يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع... والتعرف على الاتجاهات والمعتقدات عند الأفراد والجماعات.³⁰ وقد تم الاستعانة بهذا المنهج للوقوف عند حقائق راهنة ، وتقديم دراسة وصفية تحليلية عن أسلوب التعارف بين طلبة الجامعة في اختيارهم للزواج ، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها والتعليق عليها واستخلاص النتائج.

عاشراً - تحليل النتائج ومناقشتها

1 - خصائص عينة الدراسة: يجدر بنا قبل البحث في أسلوب اختيار شريك الحياة لدى طلبة الجامعة أن نعرف أبرز الخصائص المميزة لعينة البحث ، التي تبين لنا أنها تتدخل بطريقة أو بأخرى في أسلوب الاختيار.

4- صدق الأداة وثباتها: صدق الأداة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه²⁹ ، ولتحقيق هذا الغرض استخدمت طريقة الصدق الظاهري حيث تم عرض الاستبيان على محكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قلمة وقسنطينة لإبداء أية ملاحظات حول الأسئلة ، وفي ضوء آرائهم تم حذف بعض الفقرات وإعادة صياغة بعضها وإضافة فقرات أخرى. وفيما يتعلق بثبات هذه الأداة تم إجراء اختبار مبدئي test Pré لها على عينة مكونة من 25 مبحوث ، للتعرف على مدى وضوح الأسئلة وقياسها للشيء المطلوب قياسه.

5- منهج الدراسة

لقد فرضت طبيعة الموضوع ونوعية الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يستخدم في وصف ما هو كائن

جدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	176	35.20
انثى	324	64.80
المجموع	500	100

يوضح الجدول رقم (01) أن أغلب المبحوثين من جنس أنثى بنسبة 64.80% في مقابل 35.20% ذكور. وفي الحقيقة الأمر أن معظم الجامعات الجزائرية عنصر الإناث يفوق الذكور بكثير ، وربما هذا راجع إلى أن الدولة شجعت وأتاحت فرص التعليم للمرأة وخاصة الجامعي منه.

جدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	طلبة		طالبات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 20	09	05.11	39	12.03	48	09.60
20-21	21	11.93	56	17.28	77	15.40
22-23	68	38.63	104	32.09	172	34.40
23-24	46	26.13	88	27.16	134	26.80
25 فأكثر	32	18.18	37	11.41	69	13.80
المجموع	176	100	324	100	500	100

يبدو من الجدول رقم (02) أن أغلب أعمار أفراد العينة يقع في فئة العمر الثالثة ما بين 22-23 سنة ، وهذا بنسبة 34.40% من مجموعهم ، أي بنسبة 38.63% لدى الطلبة ، و 32.09% لدى الطالبات ، تليها فئة العمر الرابعة ما بين 23-24 سنة بنسبة 26.80% ، أي بنسبة 26.13% لدى الطلبة ، و 27.16% لدى الطالبات ، وبالتالي فالعينة تقع تقريباً في منتصف مرحلة الشباب ، وهي سن النضج الفكري والعقلي ، مما يتوقع معه أن تكون اتجاهاتهم وأحكامهم صائبة على ظروف الحياة.

جدول رقم (03): يوضح توزيع العينة حسب متغير مكان السكن.

مكان السكن	طلبة		طالبات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ريف	26	14.77	53	16.35	79	15.80
قرية	94	53.40	178	54.93	272	54.40
مدينة	56	31.81	93	28.70	149	29.80
المجموع	176	100	324	100	500	100

والقرويون: هم ساكنو القرى الصغيرة والضواحي. أما الحضريون: فهم سكان الدوائر والمدن والأحياء الحضرية الكبرى. ولابد أن نشير هنا إلى أنّ الثقافة الفرعية (ريف - حضر) لها تأثير كبير على الاختيار للزواج ، ففي مجتمعنا مثلاً يعتبر الزواج المبكر ذا قيمة عالية عند الريفيين ، حيث أن الشاب في الحضر يتأخر زواجه إذا ما قورن بقرينه في الريف ، كما أن انتقال القرويين إلى المدن الكبرى بقصد تلقي التعليم العالي قد يغير من مقاييس اختيارهم في الزواج ، على أساس أن المدة التي قضاها الطلبة في الجامعات كافية لحدوث تغير ما.

2- تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

"يختار طلبة الجامعة شركاءهم في الزواج بأنفسهم دون تدخل أطراف أخرى كالأهل والجيران والأصدقاء".

لقد كانت الأسرة الممتدة هي السائدة في الماضي ، حيث يعيش الآباء مع أبنائهم وزوجاتهم وأحفادهم ، وبحكم معيشتهم معاً ، كان يحق للآباء أن يتدخلوا في اختيارات أبنائهم ، لأنهم سيعاشرون أيضاً هذا الشريك ، وبالتالي فالوالدان يريدان الحفاظ على علاقات متينة بين أولادهم ، لذلك ينصب اختيارهم على الأقارب أو الأصدقاء ، أما الأبناء فيريدون بناء علاقة قائمة أساساً على الحب والإرادة الحرة دون تدخل الأهل اعتقاداً منهم بأنه هو الاختيار الأمثل.³³ أما الآن فقد أصبحت العلاقة الاجتماعية بين الآباء والأبناء في

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (03) أن أكثر من نصف المبحوثين ساكني قرى بنسبة 54.40% من مجموعهم ، في مقابل 29.80% منهم ساكني مدن ، و 15.80% ساكني أرياف. ولابد أن نشير هنا إلى أنه ثمة صعوبات كبيرة لفهم أنماط الحياة الريفية والقروية والحضرية وأسلوبها ، وتنوع هذه الصعوبات وتزداد شدتها في مجتمعنا الذي عرف تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية ، فالصناعة مثلاً التي كانت تتميز بها المدن قد انتشرت في القرى والأرياف ، بل وتأصلت ، حيث توصل دنكن وريس من دراستها للتنظيم المكاني إلى أنه من الصعوبة بل يكاد يكون من المحال أن تحدد خصائص قاطعة تميز سكان الريف أو الحضر ، بل إن خصائص الريفيين تختلط مع خصائص الحضريين ، والاختلاف يكون في الدرجة وليس في النوع.³¹ كما أن سوروكين Sorokin وزيمرمان Zimmerman يذهبان إلى أن التحول من المجتمع الريفي الخالص إلى مجتمع حضري لا يتم فجأة ولكنه يحدث بشكل تدريجي ، فليس ثمة خط أو حد مطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فارق أساسي بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري³² ، كما أن تحرك بعض الخصائص الحضرية إلى الريف ليس انتشاراً للحضرية ، والعكس صحيح.

أما عن أفراد هذه العينة فإن تقسيمهم إلى (ريف- قرية - مدينة) يعتبر تقسيماً نسبياً وليس مطلقاً ، وكان على النحو التالي: الريفيون: هم ساكنو البوادي والمناطق الجبلية النائية.

أخرى كالجيران والأصدقاء وإعلانات الزواج على الانترنت وفي الجرائد...الخ، وللتعرف على الطريقة التي يفضلها طلبة الجامعة في اختيار شركائهم للزواج وسبب ذلك، نلاحظ النتائج الواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (04): يوضح أسلوب اختيار شريك الحياة لدى الطلبة وسبب ذلك.

أسلوب الاختيار	ك	%	السبب	ك	%
شخصي	314	62.80	للتقارب والتفاهم أكثر	121	38.53
			للتأكد من الأخلاق	95	30.25
			لأنها مسألة شخصية	66	21.01
			لتحمل مسؤولية الاختيار فيما بعد	19	06.05
			أخرى تذكر	13	04.14
			المجموع	314	100
الأهل	139	27.80	لأنهم أدرى بمصلحة الأبناء	70	50.35
			لأنهم أكثر خبرة	44	31.65
			لأن اختيارهم صائب	17	12.23
			أخرى تذكر	08	05.75
			المجموع	139	100
أطراف أخرى الجيران الأصدقاء إعلانات الجرائد مواقع الانترنت	47	09.40	لضمان معرفة الشريك أكثر	21	44.68
			للتأكد من سمعة وأخلاق الشريك	15	31.91
			لأنهم على دراية بالشريك المناسب	09	19.14
			أخرى تذكر	02	04.25
			المجموع	47	100
المجموع	500	100			

الاختيار فيما بعد بنسبة 06.05%، وأسباب أخرى تذكر بنسبة 04.14%. أما الذين فضلوا الاختيار عن طريق الأهل بلغت نسبتهم 27.80%، وكانت أسبابهم في ذلك أن الآباء أدرى بمصلحة الأبناء بنسبة 50.35%، ولأنهم أكثر خبرة بنسبة 31.65%، ولأن اختيارهم صائب بنسبة 12.23%، وأسباب أخرى تذكر بنسبة 05.75%. أما عن الذين فضلوا اختيار

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن أكثر من نصف مجموع الطلبة يفضلون طريقة التعارف الشخصي في اختيارهم لشركائهم، وهذا بنسبة 62.80% من مجموعهم، وأرجعوا ذلك لعدة أسباب منها التقارب والتفاهم أكثر بنسبة 38.53%، وللتأكد من الأخلاق بنسبة 30.25%، ولأنها مسألة شخصية تخص المقبل على الزواج بنسبة 21.01%، ولتحمل مسؤولية

للاعتزاز بالفرد وإرادته وسعادته ومصالحته الشخصية.³⁴ وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن مجتمعنا قد بلغت فيه الفردية حداً بالغاً نتيجة للتحضّر والتقدم، وأصبح الفرد يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية على حساب المصالح العامة، ومن هنا يمكننا القول: إنّه كلّما اتجه المجتمع للتعقيد اتجه مؤشر الاختيار للزواج إلى الأسلوب الذاتي، وبالتالي ينحسر تدخل الآباء في الاختيار. فقد زاد نصيب الإرادة الفردية في الاختيار للزواج عما كان سائداً من قبل على الأقل في بيئتنا الصناعية والحضرية، أي أن العلاقة واضحة بين التحضر والتصنيع من جهة، وفردية الاختيار للزواج من ناحية أخرى.³⁵

3 - تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: "يختلف أسلوب اختيار شريك (ة) الحياة باختلاف الطلبة ذكوراً وإناثاً".

شركائهم بواسطة أطراف أخرى كالجيران، والأصدقاء... الخ، كانت نسبتهم ضئيلة قُدرت بـ 09.40%، وأرجعوا ذلك إلى عدة أسباب منها: ضمان معرفة الشريك أكثر بنسبة 44.68%، وللتأكد من سمعته وأخلاقه بنسبة 31.91%، ولأنهم على دراية بالشريك المناسب بنسبة 19.14%، وأخيراً أسباب أخرى تذكر بنسبة 04.25%.

نستخلص من هذه النتائج أنّ مؤشر الاختيار للزواج يتجه من الأسلوب الوالدي إلى أسلوب التعارف الشخصي، الذي يعتبر الأمل في نظر الطلبة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنّ عملية اختيار الشريك أصبحت عملية فردية بالدرجة الأولى وليست أسرية، أما عن سلطة الأبوين المطلقة في الاختيار عند الزواج فهي قيمة لا تتجاوب مع النظرية الاجتماعية الشاملة للتححر والديمقراطية، قيمة تتعارض مع الاتجاه الجديد

جدول رقم (05): يوضح أسلوب اختيار شريك الحياة لدى الطلبة في ضوء متغير الجنس

أسلوب الاختيار		شخصي		الأهل		أطراف أخرى	
الجنس		ك	%	ك	%	ك	%
ذكر		103	58.52	58	32.95	15	08.52
أنثى		211	65.12	81	25.00	32	09.87
المجموع		314	100	139	100	47	100

تحقيقاً في مجتمع ريفي سنة 1978، أنه ضمن 1500 زوجاً منعقداً سنوياً، اكتشفت أن 20% منه تم عرفياً، إضافة إلى أن أغلبية الزوجات تزوجن عن طريق اختيار الأهل.³⁶

كما اتضح من إحدى الدراسات التي أجريت في وسط حضري على عينة تتكون من 60 زوجة بأن 63.34% منهن تزوجن بعد اختيار الأهل وموافقتهم، في حين تبين أنّ نسبة 16.66% ممن تزوجن عن طريق ذلك الاختيار ورفضهن، أي أنّ ذلك الزواج قد تم دون اقتناع.³⁷

إلا أنّ هذه الدراسة أجريت في السبعينيات حيث كانت الأسرة الجزائرية آنذاك ممتدة، وتسيطر على أفرادها سيطرة كلية، أما

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (05) أن أغلب الذكور يفضلون طريقة التعارف الشخصي في اختيار شريكة الحياة بنسبة 58.52% من مجموعهم، كذلك الأمر بالنسبة للإناث فأغلبهن أيضاً يفضلن هذه الطريقة بنسبة 65.12% من مجموعهن، وعليه فالاختيار الحر لا يقتصر على الذكور فحسب، بل وعلى الإناث أيضاً.

وقد ظهر الأسلوب الذاتي بعد الاستقلال بعدما أصبح كلا الجنسين يتقاسمان العديد من الوظائف، لكن في أكثر المناطق خاصة منها الريفية استمر الاختيار يفوز للأهل، وفي هذا الصدد بينت جريدة «الجزائر الأحداث» التي أجرت

على الزواج ، ولا يجوز له أن يزوجه دون موافقتها.⁴⁰ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن" قالوا: يا رسول الله ، فكيف إذن ؟ قال: "أن تسكت".⁴¹ وإذا كان الإسلام قد منحها حرية رفض أو قبول الرجل المتقدم للزواج منها ، فقد أعطاه أيضاً الحق في اختيار الرجل الذي تريده إذا رأت فيه السمات والأخلاق الفاضلة التي ترغبها ، ولكن ليس معنى إعطاء المرأة حق اختيار الزوج المناسب لها إطلاق العنان لها في أن تتزوج من تشاء ، ولو كان في ذلك ضرر على أقاربها وأسرته.⁴²

4- تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: "توجد علاقة بين سن الطلبة وأسلوب اختيارهم للزواج".

جدول رقم (06): يوضح أسلوب اختيار شريك الحياة لدى الطلبة في ضوء متغير السن

أسلوب الاختيار السن		شخصي		الأهل		أطراف أخرى	
		ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 20		16	05.09	32	23.02	00	00.00
21-20		21	06.68	54	38.84	02	04.25
23-22		110	35.03	32	23.02	30	63.82
24-23		122	38.85	08	05.75	04	08.51
25 فأكثر		45	14.33	13	09.35	11	23.40
المجموع		314	100	139	100	47	100

خبرات وتجارب الحياة مما يدفع بالفرد إلى الاختيار وفق ميوله ورغباته ظناً منه أنه تجاوز مرحلة الطفولة والمراهقة ، كما أن ارتفاع سن الفرد يعني النضج الفكري والعقلي وخاصة بالنسبة للمرأة ، مما يتوقع معه أن تكون اتجاهات وأحكام الفرد على ظروف الحياة صائبة وناضجة نوعاً ما.

إن الإقبال على التعليم وخاصة الجامعي منه ، وارتفاع معدل سن الزواج صاحبه عدة تغيرات في أسلوب الاختيار ، حيث أصبح الشباب الجزائري يواجه عدة صعوبات في عملية الاختيار ، في إطار معقد ومركب من الحياة الحضرية ، حيث

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (06) أن معظم الطلبة الذين تقع سنهم في فئة العمر الثالثة ما بين 23-22 سنة وفئة العمر الرابعة ما بين 24-23 سنة يفضلون طريقة التعارف الشخصي على الشريك (ة) ، وهذا بنسبة 35.03% و 38.85% على التوالي ، مما يدل على أنه هناك علاقة بين السن وأسلوب اختيار شريك الحياة. وهنا يعتبر السن عاملاً بيوسوسيولوجياً فعالاً في الاختيار للزواج ، لأنه كلما ارتفع السن زادت حرية الفرد في اختيار شريكه ، وكلما كان السن أقل كلما اتجه مؤشر الاختيار نحو الأسلوب الوالدي ، لأن زيادة السن تعني زيادة

والحصول على عمل ملائم وأجر مناسب يمكنهما من تكوين أسرة.

5 - تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: "توجد علاقة بين مكان سكن الطلبة وأسلوب اختيارهم للزواج".

لم تعد تتوفر لدى الشباب اليوم المعرفة الكاملة بالطرف الآخر، بالطريقة السهلة اليسيرة التي كانت تتوفر لآبائهم في الماضي، فالشاب والفتاة أصبحا لا يستطيعان الإقدام على الزواج إلا بعد إتمام فترة الدراسة التي تتطلب سنوات،

جدول رقم (07): يوضح أسلوب اختيار شريك الحياة لدى الطلبة في ضوء متغير مكان السكن

مكان السكن	أسلوب الاختيار		شخصي		الأهل		أطراف أخرى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ريف	12	03.82	60	43.16	07	14.89		
قرية	183	58.28	57	41.00	32	68.08		
مدينة	119	37.89	22	15.82	08	17.02		
المجموع	314	100	139	100	47	100		

أما في الحضر فالأمر يختلف تماماً عن الريف، ذلك أنّ المدينة تعقدت ظروف الحياة فيها، ويغلب على أفرادها النزعة الفردية التي عقدت من عملية الاختيار، فالريفيون يعرف كل منهم الآخر ويعيشون في جو عائلي واحد، أما في المدينة فلكل تقريباً غريب (غريب عن الآخرين، أو غريب عن المدينة نفسها)، لذلك تصبح مسألة التعرف على الطرف الآخر مشكلة، ومن هنا ظهرت وسائل ووسائط للتعرف على شريك الحياة كإعلانات الزواج، والجمعيات الخيرية، والانترنت... الخ.

وقد أشار وليام جود إلى عدد من التغيرات الهامة التي حدثت في أنماط الأسرة في جميع أنحاء العالم، وتتضمن هذه التغيرات زيادة الحرية في (الاختيار الزوجي) كما أصبح الزوجان الشابان أكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية، وارتفع سن الزواج بالنسبة للنساء، وتناقص فارق السن بين الزوجين، وتناقص معدل الزواج بين الأقارب.⁴³

إن عملية الاختيار للزواج لا تخضع إلى مسار ثابت وموحد، فهي تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر بحكم عوامل التغير وأشكاله، وفي هذه الدراسة نلاحظ أنّ التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، كانتشار التعليم، وزيادة الوعي، وخروج المرأة للعمل، وتطور وسائل الإعلام والاتصال،

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أنّ معظم الطلبة الذين فضلوا اختيار شركائهم شخصياً كانوا ساكني قرى ومدن، وهذا بنسبة 58.28% و 37.89% على التوالي، في حين نجد أنّ معظم الطلبة الذين فضلوا الاختيار عن طريق الأهل كانوا ساكني أرياف وقرى بنسبة 43.16% و 41.00% على التوالي.

وهذا يدل على أنّ النظرة الريفية للزواج القائمة على الاختيار الوالدي لم تتغير بالرغم من انتقال الطلبة إلى الحضر بقصد تلقي التعليم العالي، فالثقافة الريفية تتميز بتركز النشاط الاقتصادي والتربوي والديني... الخ داخل نطاق الأسرة، كما أنّ العلاقات بين الأفراد في الريف غالباً ما تكون علاقات قرابة يسودها التعاون والود والتعاطف، كما تفرض العادات والتقاليد ضغطاً على السلوك الاجتماعي للفرد في الثقافة الريفية التي يكون أفرادها متشابهين إلى حد كبير في الخلفية الثقافية والتربوية والدينية، وفي القيم التي يعتنقونها، ولم تكن هناك في يوم ما صعوبة بالنسبة للشباب الريفيين في الاختيار للزواج، فقد نشأ الشباب من الجنسين في الجماعة الريفية الصغيرة نفسها، وهم يعرفون الكثير عن بعضهم البعض، كما أنّ التفكير في الزواج وحق المطالبة به خاص بالرجال دون النساء وإن فكرن به، فمن غير الممكن التصريح به وليس من حقهن اختيار من يكون زوج المستقبل، فللرجال فقط حرية اختيار الزوجات.

علاقة بين السن وأسلوب الاختيار، أي أنه كلما ارتفع السن زادت حرية الفرد في اختيار شريكه، وكلما قل السن كلما اتجه مؤشر الاختيار نحو الأسلوب الوالدي، لأن زيادة السن تعني زيادة خبرات وتجارب الحياة مما يدفع بالفرد إلى الاختيار وفق ميوله ورغباته.

4 - بينت الدراسة أن معظم الطلبة الذين فضلوا اختيار شركائهم في الزواج شخصياً كانوا ساكني قرى ومدن، وهذا بنسبة 58.28% و 37.89% على التوالي، في حين نجد أن معظم الطلبة الذين فضلوا الاختيار عن طريق الأهل كانوا ساكني أرياف وقرى بنسبة 43.16% و 41.00% على التوالي، وهذا يدل على أن هناك علاقة بين مكان السكن وأسلوب الاختيار للزواج، ذلك أن النظرة الريفية للزواج القائمة على الاختيار العائلي لم تتغير بالرغم من انتقال الطلبة الريفيين إلى الحضر بقصد تلقي التعليم العالي.

* التوصيات

بعد استعراض كافة الجوانب المتعلقة بأسلوب الاختيار للزواج لدى طلبة الجامعة، يتضح أن قرار اختيار الزوج أو الزوجة من القرارات التي يحتمل فيها التوفيق أو عدم التوفيق وتخضع للصواب والخطأ، ومن هنا توصي هذه الدراسة بالآتي:

1- يجب على الأسرة توعية أبنائها بمعنى الاختيار للزواج السليم المبني على القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية، وهذا عن طريق الدروس والمحاضرات والندوات.

2- إن الزواج بدون معرفة مسبقة للشريك (ة) يهدد استقرار الزواج واستمراره، ولهذا ينبغي أن يكون للوالدين الحق في إبداء النصح لأبنائهم خاصة البنات، لأن التسرع في الاختيار سبب من أسباب الطلاق.

3- إتاحة الفرصة للأطراف المعنية بالزواج للبحث عن شركاء يناسبونهم، دون إطلاق العنان لهم في أن يتزوجوا من يشاءون ولو كان في ذلك ضرر على أسرهم وأقاربهم.

4- تقديم الاستشارات والخبرات والمهارات اللازمة للاختيار العقلاني والموضوعي الذي يأخذ في الاعتبار سلوكيات الفرد ومزاجه وميوله واهتماماته.

5- استحداث طرق أخرى للاختيار للزواج تتماشى ومتطلبات العصر ويقرها الشرع، مع المحافظة على عادات وتقاليد

والتفاعل الثقافي مع المجتمعات الأخرى، قد ساهم في إحداث تغييرات على أسلوب الاختيار للزواج في مجتمعنا، حيث أن النظرة التقليدية للزواج قد تزعزت أمام النظرة المعاصرة للجيل الجديد.

* الاستنتاج العام

بعد القيام بعملية تحليل ومعالجة البيانات الميدانية بالاعتماد المزوجة بين النظري والتطبيقي، ولتفنيده تلك الملاحظات العابرة والظنون والتكهنات التي لا تكفيها كباحثين إلا كفروض تطوع للبحث العملي للتأكد من صحتها أو خطئها، يمكننا أن نعرض خلاصة ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج على النحو التالي:

1 - توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف مجموع الطلبة يفضلون طريقة التعارف الشخصي في اختيارهم لشركائهم، وهذا بنسبة 62.80% من مجموعهم، وأرجعوا ذلك لعدة أسباب منها للتقارب والتفاهم أكثر فيما بينهم، وللتأكد من أخلاق الشريك (ة)، ولأنها مسألة شخصية تخص المستقبل على الزواج، ولتحمل مسؤولية الاختيار فيما بعد، إلى غير ذلك من الأسباب المختلفة.

2- توصلت الدراسة إلى أن أغلب الطلبة ذكوراً وإناثاً يفضلون طريقة التعارف الشخصي في اختيار شركائهم في الزواج، وهذا بنسبة 58.52% من مجموع الذكور، وبنسبة 65.12% من مجموع الإناث، وعليه فالاختيار الحر لا يقتصر على الذكور فحسب بل على الإناث أيضاً، هذا وإن الاختيار للزواج كعملية وإن كان يبدأ من جانب الذكور، فإنه يتوقف على موافقة الأنثى، ومن ثمة تدخل الأنثى طرفاً أساسياً في عملية الاختيار اليوم، حيث يتصور بعض الناس أن الرجل وحده هو الذي له حق اختيار الزوجة، وأن المرأة ما عليها إلا أن تبدي مشاعر الحياء وتلزم الصمت، ولكننا نستطيع القول أن المرأة، وإن كانت لا تأخذ زمام المبادرة لتقول: «أريد هذا الرجل»، فإنها تتمتع بحق الاعتراض على من يتقدم للزواج منها إذا لم يحظ بقبولها.

3 - كشفت الدراسة أن معظم الطلبة الذين تقع سنهم في فئة العمر الثالثة ما بين 22 - 23 سنة وفئة العمر الرابعة ما بين 23 - 24 سنة يفضلون طريقة التعارف الشخصي على الشريك (ة)، وهذا بنسبة 35.03% و 38.85% على التوالي، مما يدل على وجود

المجتمع وقيمه ، ومن هذه الطرق مواقع الانترنت ، وإعلانات الجرائد ، ونوادي الزواج...الخ.

خاتمة

إنّ ظهور الاختيار الحر لا يلغي دور الأهل في مسألة زواج أبنائهم وبناتهم ، ذلك أنّ اختيار شريك الحياة يكون ذاتياً ، ويبقى الشاب هو المقرر الأول والأخير في الزواج ، إلا أنّه من الطبيعي أن يستشير والده ، وهذا متعلق بمبادئ وأخلاق تتسم بها الأسرة الجزائرية بصفة عامة ، وكذا نفس الشيء بالنسبة للفتاة إذ لها الحق في اختيار الزوج ، ولكن في بعض

الأحيان قد يكون ذلك الاختيار من قبل الأهل ، بينما يتم الزواج بعد أن تبدي اقتناعها التام بالقبول ، كما أنّ تدخل الآباء قد يكون بطريقة غير مباشرة أو جزئية وذلك بالسماح للأبناء الإدلاء برأيهم ، لأنّ المراهق الذي نضجت عاطفته أوسع نظراً من أبيه ، لأنّه ملم بما يستطيع أن يعمل ويتقنه ، ولأنّه يفضل عملاً على عمل ومهنة على مهنة ، هذا دون إغفال دور الأصدقاء والجيران والوسائط الأخرى ، أو حتى إعلانات الزواج الموجودة في الجرائد ، والتي من شأنها أن تساعد على التقاء الشريكين.

الهوامش

- 1- سامية منسى ، المرأة وتنظيم الأسرة في الإسلام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1996 ، ص 15.
- 2- عامر عبد العزيز ، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1984 ، ص 312.
- 3- Scelsky. M, Sociologie de la sexualité, Galliarord, Hambourg, 1966, p 43.
- 4- سناء الخولي ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 219.
- 5- معن خليل عمر ، علم الاجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1994 ، ص 58.
- 6- مُجّد الجوهري وآخرون ، التغير الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 462.
- 7- صباح عياشي ، اختيار مقاييس تكافؤ القربين والتغير الاجتماعي والثقافي ، دراسة سوسولوجية حول اختيار القرين و(ة) لدى الشباب في منطقة الجلفة ، رسالة ماجستير (غير منشورة في علم الاجتماع الثقافي ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1993 ، ص 09.
- 8- المرجع نفسه.
- 9- بلخير حفظة ، تصور الشباب غير المتزوج لعملية الاختيار الزوجي ، دراسة ميدانية في مدينة سيدي بلعباس ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 09 ، جامعة ورقلة ، ديسمبر 2012.
- 10- سامية حسن الساعاتي ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1981.
- 11- سيد عويس ، حديث عن المرأة المصرية المعاصرة: دراسة ثقافية اجتماعية ، مطبعة أطلس ، مصر ، 1977.
- 12- إياد عماوي ، الاختيار للزواج في الريف الفلسطيني: المضامين والمسار ، مجلة التراث والمجتمع ، العدد 44 ، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني ، 2006.
- 13- إسماعيل علي سعد ، مُجّد أحمد بيومي ، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، دون سنة.
- 14- مُجّد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة ، مصر ، 1972 ، ص 239.
- 15- دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان الحسن ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1980 ، ص 138.
- 16- مُجّد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1960 ، ص 141.
- 17- أحمد النكلاوي ، الإنسان والتحديث ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، مصر ، 1980 ، ص ص 60-70.
- 18- مُجّد صفوح الأخرس ، تركيب العائلة العربية ووظائفها ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، سوريا ، 1976 ، ص ص 311-312.
- 19- علاء الدين كفاقي ، الإرشاد والعلاج النفسي الأسري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1999 ، ص 422.
- 20- المرجع نفسه ، ص 66.
- 21- Zerdouni. N, Enfant d'hier, l'éducation de l'enfant dans un milieu traditionnel Algérien, masper, 1982, p 62.
- 22- فرانز فانون ، سوسولوجية الثورة ، ترجمة قرقوط دوقان ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1970 ، ص 115.
- 23- Basagana. R & Sayad. A, Habitat traditionnel et structures familiales en Kabylie, Alger, Crape, 1974.
- 24- مصطفى بفتنوش ، العائلة الجزائرية: التطور والخصائص ، ترجمة دمري أحمد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 310.
- 25- فرانز فانون ، مرجع سابق ، ص 115.
- 26- سامية حسن الساعاتي ، مرجع سابق ، ص 68.
- 27- المرجع نفسه ، ص 69.
- 28- إحسان مُجّد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة للنشر ، ط 2 ، بيروت ، لبنان ، 1996 ، ص 104.
- 29- صالح حمد العساف ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض ، 1995 ، ص 429.
- 30- مُجّد منير مرسى ، البحث الوصفي ، مجلة التربية ، العدد 78 ، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر ، 1986 ، ص 96.
- 31- دنكن وريس ، الخصائص الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية والريفية ، تقديم: مُجّد علي مُجّد ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد 03 ، العدد 03 ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مصر ، نوفمبر 1966 ، ص 123.
- 32- أحمد غريب السيد ، علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 188.
- 33- Boutefnouchet. M, La famille Algérienne: évolution et caractéristiques récents, 2e éd, Alger, 1982, p 258.
- 34- فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1980 ، ص 324.
- 35- علاء الدين كفاقي ، مرجع سابق ، ص 421.
- 36- مسعودة كسال ، مشكلات الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1985 ، ص 118.
- 37- المرجع نفسه ، ص 119.

- 38- عائشة بن قطيب ، التحضر وبناء الأسرة الجزائرية ، رسالة ماجستير (غير منشورة في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1992 ، ص 195.
- 39- الصادق فريوي ، الولاية في الزواج ، مجلة التواصل ، العدد 02 ، جامعة عنابة ، الجزائر ، 1997 ، ص 78.
- 40- قانون الأسرة الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص 09.
- 41- عبد الغاني المقدسي ، عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ، دار الإمام مالك ، الجزائر ، 2002 ، ص 180.
- 42- صالح الفوزان ، تنبيهات على أحكام تختص بالمؤمنات ، وزارة الشؤون الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 1998 ، ص 954.
- 43- سناء الخولي ، التغير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 210.

إدارة الجودة الشاملة في جسر الدراسة حل المشكلات أمانة

يوان شامري

جامعة سفيان 2

ملخص

إن الحديث عن الجودة الشاملة ليس سهلاً؛ خاصة في ميدان يتميز بالتعقيد كالتربية؛ فهو يمثل تحدياً حقيقياً للباحثين والفاعلين التربويين؛ فدراسة طرق تحسين الأداء ليس أمراً ثانوياً أو ترفاً يمكن التغاضي عنه؛ وبلوغ مستوى من الجودة الشاملة يقتضي معرفة حقيقية لخصوصيات قطاع التربية ومجال الجودة الشاملة ومحاولة إيجاد مقاربة لحل المشكلات مناسبة للتوفيق بين هذين الميدانين.

الكلمات المفتاحية: الجودة، الجودة الشاملة، حل المشكلات

Résumé

Parler de qualité totale, en général, n'est pas facile ; discuter de la qualité totale en éducation est tout un défi, étudier des moyens susceptibles d'améliorer les performances dans les milieux de l'éducation n'est pas un luxe dont on peut se passer, cependant, pour le faire, il faut connaître tout aussi bien les particularités de ce domaine que celles de la qualité totale, et essayer de trouver une approche de résolution de problème adéquate.

Mots clés : Qualité, Qualité Totale, Résolution de problème

Summary

Talking about total quality in general is not easy; discuss total quality in education is a challenge, explore ways to improve performance in the areas of education is not a luxury we can happen, however, to do so, you must know as well the peculiarities of this area as total quality, and trying to find a suitable approach to solving the problem.

Keyword : Quality, Total Quality, Solving Problems

مقدمة

التربية مجموعة من المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع، والتي تسمح لنا بالبقاء والحياة والتقدم ومواجهة تحديات هذا العالم المتغير باستمرار، وتنمي أهم ثروة يمتلكها بلد ما، وأعلى عامل نشيط للأمة هو المواطن، واليابان ابلغ مثال على ذلك، فقير من جميع الثروات الطبيعية، يستورد جل المواد الأولية التي يستخدمها في الإنتاج، قطعة أرض صغيرة غير مستقرة جيولوجيا، إلا أنه استطاع أن يفرض نفسه كقوة اقتصادية عظمى، فالنجاح الاقتصادي والتكنولوجي الذي حققه هذا البلد قائم كلياً على التنمية الذكية للمادة الرمادية لمواطنيه، فنسبة التمدّس لديه مرتفعة جداً، النظام التربوي الابتدائي والثانوي غاية في الصرامة وذو جودة عالية.

1- مفهوم الجودة

الجودة كمفهوم لم يكن محل إجماع لدى جميع الباحثين، فمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE, 1989) ترى بأن الجودة هي خاصية تساعد لتحديد :

- درجة الامتياز (القيمة النسبية للامتياز وتوصيف حالة معينة بأنها جيدة أو ممتازة

- الخصائص والأحكام النوعية

وتعترف المنظمة بأن هذا المعنى غير واضح ويختلف حسب اهتمام الأشخاص والمنظمات، ولهذا نجد ميرغاتروي ومورغان (Murgatroy & Morgan, 1993) اقترحاً ثلاث كفاءات لتعريف الجودة:

الأولى : تركز على تحديد المقاييس والمعايير التي يجب احترامها والإجراءات المتبعة لبلوغ إنتاج أو خدمة معينة ذات جودة (ضمان الجودة)

الثانية : تنبثق من الأولى وتقتضي فرض معايير ومقاييس بشكل اتفاقي

وأخيراً يمكن أن تعرف الجودة من قبل المستفيدين من المنتج أو الخدمة، حينما تلبى منتظراتهم (Attentes)، ففي قطاع التربية مثلاً تعبر عن هذه المنتظرات : جميعيات الأولياء، مجالس التوجيه مجالس التلاميذ... كما يمكن أن يعبر عنها زبائن آخرون للمدارس مثل : المنظمات المدرسية الأخرى مسيرو المؤسسات، المجتمع عامة، في حين يوضح

كوبر (Cooper, 1975) مفهوم الجودة في التربية ويؤكد أن تحديدها يتم انطلاقاً من المنتج وهم التلاميذ و أو من العمليات و السيرورات (processus) يقر أن الجودة في التربية تكون جيدة، حينما تنجح في إنتاج عند التلميذ قدراً كبيراً من التحويل (Transformation) وهذا ما يتحدث عنه ميلز (Mills, 1984)، ويضيف التغيير الحاصل عند التلميذ من خلال مسار التعلم في المدرسة¹، وعليه يقترح ميلز (Mills) أربعة أبعاد للجودة في التربية، فهذه الأخيرة تكون ذات جودة إذا ضمنت لدى التلاميذ مايلي :

- نمو المعارف والمهارات والتفكير العقلاني

- نمو المهارات التطبيقية

- تنمية الجانب الأخلاقي

- ثراء الحياة الشخصية للتلميذ ومكانته في المجتمع

وفي نفس الاتجاه يحدد ليجوندر (Legendre, 1993) الجودة في التربية من خلال قياس مجموع العناصر المكونة لها مثل: القيم، المفاهيم، المعارف، الممارسات بهدف تنمية الإنسان والمجتمع، في حين الجودة في التعلم تعرف بقياس مؤشرات، الممارسة وتعزيز التعلم ومدى استجابتها لحاجات التلاميذ²

إن الجودة في التربية على غرار المجالات الأخرى تستدعي تغيير الذهنيات والروى وفلسفة العمل لبلوغ النجاح المرتقب، وإرضاء المتعاملين، وتلبية منتظراتهم، كما تفرض الجودة استخدام معايير ومقاييس لضمان توطئتها وديمومتها.

2- الجودة الشاملة

يعتري هذا المفهوم مشكلات الترجمة والتعبير الدقيق عن دلالاته اللغوية والاصطلاحية؛ إلا أن هذا المصطلح بدا وكأنه في استقرار بعد استخدام جلّ الباحثين لتعبير الجودة الشاملة (Total Quality) الذي ظهر ابتداء في عالم الصناعة، ثم انتقل إلى التربية شأنه شأن غالبية المصطلحات التربوية كالكفاءة والمهارة... فالجودة الشاملة كما يتصورها كوفي (Chové) هي توظيف لسياسة تهدف إلى التجنيد الدائم لجميع الموظفين لتحسين جودة نوعية منتجاتها وخدماتها وفعالية

أثبتت نجاعتها في المؤسسة التربوية وداخل حجرات الدراسة، إلا أنها، تقتضي تغييرا في مفهوم العناصر التالية:

1- الرسالة التربوية وعلاقة معلم-تلميذ

يتطلب اعتماد الجودة الشاملة داخل القسم (الصف) تغيير الباريديغم من قبل المعلم، وأن يعيد مساءلة اعتقاداته ومفاهيمه التربوية والتعليمية، وهذا ليس بالأمر اليسير فمن تعود على سلوك لأزيد من 25 سنة فان هذا السلوك أضحي جزءا من هويته الفردية والجماعية، الأمر الذي يقود المهتمين والمسؤولين على الشأن التربوي، إلى التفكير الجاد في إمكانات تغيير هذا التعود السلبي والتمثيلات المرتبطة به، عوض الاستمرار في تنزيل قرارات فوقية⁶، حيث تقتضي مهمة المعلم أولا لتطبيق الجودة الشاملة داخل القسم، التفكير وإعادة النظر في فلسفته التربوية وعملياته التربوية وتحسين السيرورة التعليمية، فإدارة الجودة الشاملة هي عملية لتحسين نوعية التعلم، فهي تبدأ بالتعلم وتنتهي به وتقدم أدوات للأفراد لمراجعة مهامهم، وتطوير وتحسين الطريقة التي يؤدون بها أعمالهم، فيتحقق التحسن المستمر، ويحدث التقدم وان كان بطيئا فهو ثابت على حد تعبير⁷ Arcaro، فالاهتمام بجودة التعليم هو محور رئيسي في السياسة التربوية التي لها علاقة بإعداد الفرد/المواطن، حاليا ومستقبلا لمواجهة تعقد الحياة، إذن من الغايات الأساسية للتربية تحقيق الذات، فقدرات المجتمعات تقاس برأس مالها البشري وقدرتها على حشد ذكاء أفرادها وجماعاتها ومؤسساتها في ذكاء جمعي قادر على التفكير الخلاق في كل مناحي الحياة، وفي مجتمع ينمو ويتقدم في ظل منافسة يسود ويفوز فيها الأقوى الذي يمتلك أرقى أنواع التربية والتعليم، فاعتبرت الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين النوعية والارتقاء بمستوى الأداء في عصر أصبح فيه البقاء للأجود حيث أشار بول روبرت (P.Robert) عند معرض حديثه عن نجاح المدرسة الفنلندية أن الإصلاح أعار الاهتمام لأولوية التلميذ على المعارف، بل أكثر من ذلك أدرك النظام التربوي أن الكشف والتعرف عن الحاجات الحقيقية لكل تلميذ، هو مفتاح نجاح التعليم كما شكّلت فكرة "إنهاء تلميذ

عملها ونجاعة أهدافها وانسجامها مع نموها ومحيطها (Chové,1992)، ومن جانبه فيلدس (Fields) يؤكد أن الجودة الشاملة هي الالتزام بالامتياز الذي تنبثق منه جميع الأعمال في المنظمة والتي تؤدي نحو التحسن المستمر بفرض رفع رضا الزبون (Fields,1993)، فهي تقتضي إرضاء حاجات المساهمين والزبائن والعمال بالتعاون مع الشركاء³، وقد قدمت جمعية الإرشاد في ميشيغان (Michigan) تعريفا للجودة الشاملة يعتبره برنابي (Barnabé, 1997) مقبولا وجيدا حيث اعتبرت الجودة الشاملة "فلسفة ومجموعة من المبادئ التي تبنى على القيادة القوية والطرق الكمية والتفكير النسقي ومنح السلطة للمستخدمين بهدف تحقيق التحسن المستمر لإمكانات المنظمة وإرضاء الحاجات الحالية الآنية والمستقبلية للزبائن"⁴

3- الجودة الشاملة داخل حجرة الدراسة

يؤكد لاقوست (Lacoste) ان للجودة الشاملة في التربية ثلاثة جوانب: خطابي (اعتماد خطاب واضحللجودة الشاملة في التربية واعتبارها كهدف، ديداكتيكي (استحضار مختلف المؤشرات المحددة للجودة الشاملة، وتوخي الامتياز والاتقان، العدل تساوي الحظوظ والفرص للجميع (lacoste,1985) ويقترح لابلونت (laplante,1995) مساءلة نماذجنا وطرق إدارتنا وتفكيرنا التي قد تعكس بارديغم سابق بال، ويشير الباحث نخلة وهبة أتناخر توطين الجودة الشاملة في غرف الصف في الدول العربية والنامية هو ضبابية الخطاب حول الجودة، وصعوبة إقناع المدرس والمدير والمتعلم والأسر بأن النقط المحصل عليها من طرف المتعلمين، والرهان على طرائق التدريس والوسائل التعليمية، لا تبرر بالضرورة جودة التعليم، كما أن وظيفة التقييم في غرفة الصف، هي في الحقيقة، تيسير التعلم وتحسين جودته وليس الحكم على أداء الطلبة وتصنيفهم بحسب علامتهم⁵، ويوصي خبراء الجودة الشاملة أمثال ادوارد ديمينغ، سينج، كوفي (Chové, Deming, Senge) بإستراتيجية التوطين لمخطط الجودة الشاملة التي تمتد من القمة إلى القاعدة تراتبيا وبشكل متسلسل، فالجودة الشاملة

المعلم أن يعرف تلاميذه بالجودة الشاملة، ويتم إشراكهم في تبني هذا المفهوم، منذ بداية السنة، فيتعلمون مختلف جوانب هذه الفلسفة¹²، فهم يتحملون مسؤولية أكبر عن تعلمهم¹³.

إن ما جاء به كبار منظري الجودة الشاملة يقتضي مراجعة ذهنية وثورة في العقائد التربوية والأساليب البيداغوجية، فلم يعد ينظر إلى التلميذ على أنه وعاء لحشو المعارف بل أنه شريك حقيقي في صناعة المعرفة والاستفادة منها لخدمة عملية التعلم، كما أن المعلم لا يمتلك سلطة المعرفة كما كان، بل رافدا من روافد المعرفة الغزيرة الموسوم بها هذا العصر، والنظر إلى المدرسة كوحدة نسقية تستوعب جميع الفاعلين في المجتمع وتستفيد منهم بدء بالأولياء والإدارة المحلية ورجال الأعمال وباقي المؤسسات، فيصير نجاح رسالة المدرسة مسؤولية الجميع على اعتبار كل مساهم في تفعيلها.

2- نظام القسم

غالباً ما نجد داخل الصف الدراسي التقليدي مدرّساً يلقي الدرس فيستحوذ على معظم وقت الحصة الدراسية دون أن يبالي أو يكثر لوقوع احتكاره حصة من المفروض أن تكون مخصصة للمتعلمين، فلا تمر عملية الإلقاء هذه والتمركز على المعرفة، دون أن تحدّ من تطور فكر المتعلم الذي لا يوظف عملياته الذهنية، وتمثلاته؛ لأنه حرم من البحث عن الحقيقة بنفسه؛ وهذا يجعله يحس بالتبعية التي يريد أن يتخلص منها¹⁴. وهذا يناقض مبادئ الجودة الشاملة التي تنادي بضرورة بناء

النشاط داخل القسم على مشروعات الجودة على أن يتم إعدادها وصنع القرار بشأنها من خلال إشراك التلاميذ والمعلمين والأولياء والمجتمع كله، وتتضمن هذه النشاطات عمل أشياء صغيرة أو كبيرة لكنها بصورة أفضل وتحقيق إنجازات على أعلى المستويات، فالجودة تعني الابتعاد عن مصنع المعرفة، حيث يصب المعلم حقائيق في عقول سلبية، والتلاميذ يتقيؤون نفس الحقائق مرة أخرى في الامتحانات¹⁵، فالصف الدراسي هو نظام له مدخلاته ومخرجاته، ويتضمن عناصر ذات علاقات بينية، ويتم تحويل

سعيد، حر" مبدأ أساسيا في توجيه العمل التربوي، كما جعلت فنلندا من احترام الفرد أساسا موجّها وراسخا في صنع القرار التربوي على جميع المستويات: الدولة، الجماعات المحلية، رؤساء المؤسسات، المدرسون، وتبنت المدرسة شعارا مفاده "أن كل تلميذ يعتبر مهما"⁸، فالعمل التربوي يكون منصبا حول التلميذ وللتلميذ معا، فالرسالة التي يجب أن يتبناها معلم الجودة الشاملة هي مساعدة التلميذ، ودفعهم لاستغلال قدراتهم وبذل أقصى جهودهم من خلال التحسينات المستمرة والمتواصلة في العملية التعليمية التعلمية؛ كما أن هذه الرسالة يجب أن تعترف بقدرة جميع التلاميذ دون استثناء على التعلم وتحقيق عمل ذو نوعية فالجودة تعني التوقع الأفضل من كل تلميذ وليس فقط ذوي المستوى المرتفع، فهي تسعى إلى التحسين المستمر⁹، لهذا يفترض لزوت (Lezotte, 1992) أن للمدرسة مهمة واحدة وأساسية تتمثل في تحقيق تعلم يتوج بنجاح جميع التلاميذ، ويلحكون نيسكولز أروس Cornesky & Lazarus, 1995 أن الرسالة العامة للقسم تقتضي إعداد التلاميذ من خلال امتلاك المعارف والمهارات والإمكانات الضرورية ليصبحوا مواطنين مسؤولين ومنتجين ضمن المجموعة العالمية، كما أن المعلم عليه أن ينشئ بنفسه عن الأحكام اتجاه التلاميذ، وأن يتقبل الفكرة القائلة أن لكل تلميذ قوى كامنة للنجاح، وأن يعلن احترامه للمتعلم¹⁰، فالجودة تعني إدراك المعلم أنه القوة المؤازرة للجودة في حجرة الدراسة وأن يدرك أيضا أن التلميذ هو مركز الأحداث داخل القسم، فالمعلم الذي يتبنى الجودة الشاملة في قسمه عليه أن يلتزم بهذه الأهداف والمبادئ:

- تقبل فكرة أن التلاميذ وباقي المعلمين هم بمثابة عملاء داخل المدرسة؛ في حين أن المستخدمين (Employeurs) والمجتمع هم زبائنه خارج المدرسة - يفترض أن جميع التلاميذ يرغبون في العمل الجيد والنجاح، ويفخرون بإنجازاتهم وتعلماتهم - يؤمن بأن نسبة تأثيره وإشرافه تقارب 85% لأنظمة التعليم والتعلم داخل القسم

- يجب أن يعترف بمسؤولياته تجاه التلاميذ غير الناجحين، كونه لم يوفر لهم نظاما تعليميا مناسباً¹¹، وعلى

والخاسرين ويسبب خلافا في القسم، ومع ذلك فالتنافس يأخذ مكانه عندما يناضل كل تلميذ لتحسين وضعه¹⁹، فالجودة إذن تعني الانتقال من التنافس الى التعاون وينصب الاهتمام على العمل الجماعي أكثر منه على الفرد وحده.

3- مناخ الجودة داخل القسم

إذا كان المطلوب من المدرّس التمكن من المضمون الدراسي فالمنتظر منه أكثر، هو إيجاد وضعيات تعلّمية متنوعة ومحفّزة في مناخ يطبعه التسامح والاحترام، بعيدا عن ممارسة السلطة²⁰، فالتسلّط لم يعد يجدي الآن، والمعلم الذي يعتمد على فلسفة الجودة الشاملة ليس مرشدا أو موجّها بل هو مستشارا لتلاميذه؛ فكلما قمع المعلم تلاميذه قلّ تعليمهم²¹، ويؤكد غلاسير Glasser أيضا أن علاقة النزال (Adversité) معلم - تلميذ تظهر في السنوات الأولى حينما لا يقوم التلميذ بما يأمره معلمه؛ فيقمعه، ويخلص بونستغل (Bonstingl, 1992) أن الأنظمة التي تركز على الرقابة والإذعان والسلطة تضيق الإبداع والأداء والأمانة، كما لاحظ بيرن وزملائه أن مدارس عدة، لازلت تشتغل في مناخ من الخوف والعقاب والسخرية والفشل... فالخوف يمكن أن يجعل التلاميذ خاضعين لما يطلب منهم، ولكن لا يوجد لديهم بالتأكيد الدافعية نحو التعلم، فرد الفعل الطبيعي لهؤلاء التلاميذ اتجاه هذه المخاوف هي الغطرسة (L'arrogance) واللجوء إلى آليات الدفاع التي تثير مشكلات متعلقة بالسيرة على حساب فرص التعلم، وعليه يقترح بيرن وكورنيسكي (Byrnes & Cornesky, 1994) مراقبة الأعراض التالية للخوف

داخل القسم لدى التلاميذ فهم :

- صامتين، كتومين، قليلي الشرّة

- يتكلمون خلف ظهر الآخرين

- يستجيبون للشائعات

- يتغيّبون كثيرا

- يتراجعون

- يخفون مشكلاتهم وتزداد أخطاؤهم

المدخلات إلى مخرجات في نظام القسم من خلال الدروس، طريقة التعلم، المهام المقررة للتلاميذ طرق التقويم... فالمعلم يراقب نظام القسم وجميع عناصره وله القدرة على تحسينها، فتغيير عنصر أو أكثر يمكن أن يؤثر في سلوك التلاميذ، إلا أن ما يجب أن يحظى بالتغيير المستمر في القسم هي عمليات وسيرورات التعليم لدى المعلم، وطرق التعلم عند التلاميذ، وتنوع التعليم باستخدام أكثر من إستراتيجية أو خطة أو أسلوب أو طريقة أو وسيلة لإحداث التعلم عند كل متعلم والأخذ بعين الاعتبار نمط تعلم هذا الأخير؛ وذلك انطلاقا من فرضية وجود أكثر من نمط تعلم لدى تلاميذ الصف الواحد¹⁶، إن التلاميذ يعملون داخل هذا النظام في حين المعلمون يعملون على النظام كما يشير غلاسير (Glasser, 1992)، فالمسؤول على هذا النظام هو المعلم، وتقع عليه مسؤولية تحسينه وتجويده، فليس من المفيد توبيخ التلاميذ، فالأحرى منه أن يوبخ نظام القسم، فاستخدام عمليات وسيرورات التعليم يجب أن تكون محل فحص حقيقي من قبل المعلم من خلال تحسين معارفه البيداغوجية كما أن على التلاميذ أيضا فحص عملياتهم التعلّمية¹⁷، فينبغي على المتعلم في نظام الجودة الشاملة، أن يتمتع بحرية التفكير، وأن يحس بوجوده من خلال ممارسة نشاطه الذاتي، فيما يتعلق بكيفية توظيف المعارف وحل المشكلات التي تقتضيها مهام التعلم؛ إذ يجب أن نعطي للمتعلم حق التفكير في معية الأمور انطلاقا من ذاته التي تبحث عن الحقيقة؛ ف"حق التفكير: تربية المتعلم على الاشتغال بالعقل وعلى ممارسة الأنشطة، وتوفير فضاء ممارسة تحرر السؤال وافتتاح التأويل ويقظة الشك، وانفجار الحوار، هي تربية على إنتاج المعرفة واكتساب آليات اشتغالها وتكوين متعلم يعرف ويتدخل في المعرفة التي يعرفها، متعلم يشك ويسأل وينتقد...، يدرك كيفية إنتاج الأفكار، منقب وباحث في المعرفة ويشغل كل إمكانياته الذهنية ويمارس مختلف العمليات العقلية¹⁸، كما أن الجودة تركز اهتمامها على التعاون؛ بدلا من التنافس، فالتعاون مهارة مهمة للنجاح مستقبلا، فهو يسمح لكل فرد أن يخلق مناخا يسوده "كلنا في نفس القارب معا"، أما التنافس بين التلاميذ يصنف الفائزين

التقييم في النظام الفنلندي ، يقوم على تمييز المكتسبات عند المتعلم ، بدل إبراز نقائصه²⁵. ففي الجودة الشاملة يمكن استخدام طرق أخرى لتقويم أعمال التلاميذ من خلال التوثيق مثلا (portfolio)، كل تلميذ يكون ملفا شخصيا يتضمن وثائق وأعمالا يعتبرها كدليل لتعلماته والتي تكون على قدر من الجودة مثل: مشاريع أبحاث معينة ، مشاريع شخصية ، أمثلة لتمرين ، امتحانات ناجحة إن مختلف هذه الأعمال يمكن أن تقدم صورة لجهد التلميذ وتحسنه ، ويتم تقييمها بملاحظات نوعية مثل: تحسن ملحوظ ، حسن ، واصل ، كما يمكن للمعلم أن يساعد تلاميذه على استخدام التقويم الإحصائي لأعمالهم المدرسية وأعمال زملائهم من خلال أدوات كمية²⁶ ، ويوصي لوغولت (legault,1991) إلى استخدام مجموعة من التقنيات لقياس مستوى الجودة والكشف عن مواطن الخلل وتحليل الأسباب والآثار وإيجاد الحلول ، كما يشير لنغ فورد (Langford 1995) إلأن فتح قنوات اتصال مع مدراس والأقسام السابقة للتلاميذ من شأنه أن يخفض من تكلفة التقويم.

5- القيادة داخل القسم

إن الهدف الأساسي من تطوير الجودة الشاملة داخل القسم يتمثل في ضمان نمو قدرات وقوى التلميذ ، وعليه فإن المعلم يجب أن يعتمد على نمط قيادي مناسب ، يركز على الافتراض القائم بأن جميع التلاميذ يمتلكون الإرادة والقدرة ، وأن أي تعلم يجب أن يتوج بنجاحات إذا حظي بشروط وظروف مشجعة يسعى المعلم لتوفيرها ؛ والحفاظ عليها ، فالمعلم الذي يمارس قيادة مشجعة للتعليم يحول سلطاته لتلاميذه بكيفية يشعرهم بمسؤوليتهم تجاه تعلمهم الذاتي ؛ وإحساسهم بالاحترام من قبل معلمهم²⁷ ، وأشار كونيسكيولا زاروس (Cornesky&Lazarus 1995) أن المعلم الناجح في قيادته داخل القسم يتمكن من:

- قيادة تلاميذه لتكوين فريق منسجم
- إقامة علاقات الثقة والمشاركة بين تلاميذه
- إقناع كل تلميذ بالمشاركة في الإنجاز وصقل المهام

- لا يقومون بمساءلة عمليات وسيرورات القسم ؛ ويحترسون من بعضهم

- يوبخون الآخرون (المعلم وبقية التلاميذ)

- لا يرغبون في المشاركة²².
فكلما لاحظنا هذه الأعراض دلّت على نقيض نموذج الجودة الشاملة في حجرة الدراسة ، فلا بد من إزالتها أولا قبل الشروع في تطبيقه ، كون الجودة الشاملة لا تؤسس إلا في مناخ من الاحترام والحرية والإيمان بقدرات المتعلمين ، والابتعاد عن كل أشكال القمع والترهيب والضغط والإساءة للمتعلم.

4- التقويم

إن أشكال التقويم التقليدية كالاختبارات وامتحانات آخر الفصل والتي تترجم إلى درجات يتخذ على إثرها قرارات تتعلق بتعلم التلاميذ أو حصول على شهادة معينة ، هذا الشكل من التقويم يعير الانتباه للنتائج ولا يأخذ في الحسبان السيرورات والعمليات التي أدت إلى هذه النتائج²³ ، إن مثل هذا النظام التقويبي يفرز وضعيتين: أولهما التلاميذ المتحصّلين على درجات جيدة هم عموما مفتونين ، ولا يعني أنهم قد استوعبوا ما تعلموه ، أو أن أعمالهم كانت ذات جودة أو لهم دافعية لمواصلة عملهم ، في حين الوضعية الثانية هم التلاميذ المتحصّلين على درجات أقل المقتنعين بأنهم قاموا بعمل جيد ولكنهم ثبطوا وأحسوا بالوهن ، فالمعلمون عموما لهم اتجاه للاهتمام بالتلاميذ الأقوياء وترك الآخرين جانبا ، ولهذا يؤكد بونستنغل (Bonstingel) على أن الامتحانات يجب أن تكون لديها هدف تشخيصي أكثر منه تقويم نهائي للتعلّمات²⁴ ، ويؤكد بول روبرت (P.Robert) أن في النظام الفنلندي الناجح ، لا يتم تنقيط التلاميذ إطلاقا إلى حدود سن التاسعة ، وابتداء من تلك السن يتم تقييمهم دون وضع النقط إلى حدود السن الحادي عشر ، ليتسنى اكتساب المعارف دون الإجهاد المرتبط بالمراقبة ؛ هكذا ، يمكن لكل طفل أن يتقدم حسب إمكاناته الفردية بدون تراكم الضغط الذي يفرضه المعيار ؛ مما قد يخلق عواطف وأحاسيس بالنقص ، قد تؤثر عليه في مساره الجامعي ، ويتم إخبار الأسرة بالتقدم المستمر لأطفالهم ، وعند بلوغ السن الثالثة عشرة ، ينقط التلاميذ من 4 إلى 10 ، كما يمنع منح الصفر للتلميذ ، وباختصار فإن

الإدارة العامة ، حينئذ تعرف لينغ فورد (Langford) على جيم مارتن (Jim Martin) مدير الجودة عند ماك دونيل دوغلاس هيليكوبتر Mc Donell Douglas Helicopter، الذي تلقى منه شروحا حول الجودة الشاملة؛ وقدم مارتن (Martin) للنغ فورد قائمة لبعض الكتب للقراءة وأعاره العديد من الأفلام حول الموضوع، انبهرنغ فورد بمفهوم الجودة الشاملة ، فقرأ جميع ما كتب دمينغ (Deming) أحد أكبر المؤسسين للجودة الشاملة عالميا ، كما اطلع على اسطوانات جوران (Jurans) والتقى بـ: ميرون تريبوس (Myron tribus) أحد طلبة ديمينغ. فصار مقتنعا بإمكانية إفادة التربية بالجودة الشاملة ومحاولة توطئتها (غرسها في هذا الحقل).

عاد لنغ فورد إلى ثانويته Edgumbe فحاول إقناع الإدارة لاعتماد الجودة الشاملة في الثانوية ، ولكن باءت محاولاته بالفشل فقرر غرس الجودة الشاملة في قسمه (فصله ، إلا أنه يشاء القدر أنيقرر روشلو (L.Rochelleau) مدير ثانوية Edgumbe ونائبه ، حضور ملتقى أقامه ديمينغ حول الجودة الشاملة ففهما واقتنعا بجذوى الجودة الشاملة ، وتفهما حماسة لنغ فورد ، وحين عودتهما إلى الثانوية قررا اعتماد الجودة الشاملة بالمؤسسة فشرا في تحضير وإعداد رسالة الثانوية ، وقد استغرقت الإدارة والطاغم المهني والتلاميذ وقتا معتبرا للوصول إلى إجماع حول أهداف الثانوية (Tribus 1990) ثم حوّل المعلمون والتلاميذ هذه الأهداف العامة إلى أهداف خاصة لأقسامهم ، وقاما روشيلو (Rocheleau) و لنغ فورد بتنظيم دورات تكوينية للمعلمين المعترضين والمترددin ، حول قيمة اعتماد الجودة الشاملة في مؤسساتهم فتمكن هؤلاء خلالها بتطوير مهاراتهم واستيعاب معنى التحسن المستمر ، فتلقى جميع الموظفين بالثانوية خلال السنة الأولى ، 15 ساعة من التكوين المكثف ، كما استفادوا من أوقات حرة للمناقشة ، وبعد هذا التكوين يستدعي الموظفين للتصويت لمعرفة مدى رغبتهم في متابعة ومواصلة تجربة الجودة الشاملة فكانت نتائج هذا التصويت دائما إجماعا لصالح الاستمرار في التجربة.

وخلال العام الثاني صارت الجودة الشاملة وضعا رسميا بالثانوية (Siegel & Byrne, 1994) فكثفت الإدارة من

- تحديد واضح للكفاءات الواجب اكتسابها من أجل تجسيد الأهداف المسطرة
- تنظيم القسم بطريقة تجعل بإمكان أي تلميذ التفكير بطريقة إبداعية وحل الصراعات مما يتيح الفرصة للاستمرار في التعاون المشترك
- جعل التلاميذ يفتخرون بإنجازاتهم الجيدة
- إشراك التلاميذ في المشاريع الجماعية
- ضبط وتحسين نظام تعليم - تعلم من خلال مشاركة متدخلين آخرين
- تقييم جهد كل تلميذ
- مساعدة التلاميذ لتحقيق ما يجب تحسينه انطلاقا من الخبرات السابقة²⁸.
إن القيادة التي تتوخاها إدارة الجودة الشاملة داخل الصف الدراسي ترفض الهرمية الصارمة المتوارثة " رئيس ومروؤوس " ، وهذا من شأنه إزالة بعض العوائق النفسية وتجعل من عملية تدفق المعلومات أمرا يسيرا ، وتصبح العملية التعليمية التعلمية متناغمة قائمة على الثقة والاحترام والتعاون المتبادل بدل الصراع والنزال والصفوط ، فقيادة الجودة الشاملة داخل القسم تقتضي تنازلا عن المسؤوليات التقليدية للمعلم لصالح المتعلم وإشراكه في مسؤولية تعلمه واكتسابه ، من خلال بيداغوجيا المشاريع والانجاز وحل المشكلات ، كما يمكن أغناء العمل المدرسي بمتدخلين آخرين لإثراء مكتسبات التلاميذ والتعرف على مختلف الفاعلين في المجتمع عن قرب ، مما يوفر له جسر بين المدرسة والحياة .

4- ثانوية إدجيكومب Edgumbe نموذجاً للجودة الشاملة في حجرة الدراسة

تقع ثانوية Edgumbe في مدينة سيتكا (Sitka) بالأسكا (Alaska) حيث تعرف هذه الولاية الأمريكية بتعدد الأثنيات والثقافات ، نتائج تلاميذ هذه الثانوية ضعيفة ، أكثر من 40% من تلاميذها سنويا يقعون في دائرة الخطر (الفشل)²⁹ قصة إدجيكومب (Edgumbe) بدأت حينما قرر معلم في هذه الثانوية ديفيد لينغ فورد David langford الذي أصبح ذائع الصيت فيما بعد العودة إلى الجامعة في ولاية أريزونا (Arizona) ومتابعة دراساته ، بغية الحصول على شهادة في

4- إعادة تنظيم التوقيت الأسبوعي ببرمجة ثلاث ساعات إضافية من أجل التنمية الشخصية (Développement) personnel وإعداد القسم (Préparation de classe)

5- مخابر العلوم وقاعات الإعلام الآلي والمكتبة مفتوحة مساءً وحسب طلب التلاميذ

6- قبول التلاميذ بالقيام بدور المرافق (tuteurs) لتلاميذ آخرين حيث وصل العدد إلى 25 تلميذاً مرافقاً.

7- اجتهد كل من التلاميذ والإدارة معا لتقليص حجم تأخر التلاميذ، فحلّت هذه المشكلة، فأصبح العمل يبدأ في الصباح الباكر.

8- يساعد التلاميذ في الرقابة والوقاية من مشكلات السيرة بواسطة تأثيرهم على نظرائهم في الفرق.

9- أولوية إدارة النظام على إدارة المعلمين بفصل مشاركة هؤلاء المعلمين في ذلك مما ساهم في ارتفاع الروح المعنوية لدى الموظفين.

10- تقيس الثانوية نجاحها من خلال نجاح تلاميذها بعد حصولهم على شهادات وليس من خلال النتائج المحصلة في الامتحانات المعيارية³².

كما تمكن كل من لينغ فورد وروشيلى من برمجة حصة دراسية جديدة أطلقت عليها تسمية "التحسن المستمر"، حيث يقوم التلاميذ في هذه الحصة بقراءة مؤلفات ديمينغ؛ ومساعدة معلمهم لينغ فورد لتكييف المبادئ 14 لـ ديمينغ في مجال التربية ويقوم في المقابل بمساعدة تلاميذه لتحقيق الجودة الشاملة في أعمالهم وأبحاثهم المدرسية، حيث يعدّ كراسات خاصة لكل واحد منهم، تجمع فيها عاداتهم واتجاهاتهم الدراسية بواسطة رسوم بيانية بسيطة تسمح لهم باكتشاف قصورهم وفعاليتهم في حياتهم الشخصية، حيث يؤكد أحد التلاميذ مثلاً أنه اكتشف أن ما كان يقوم به خلال ساعتين أصبح بمقدوره إنجازه في أقل من 35 دقيقة³³، كما نجح التلاميذ في استيعاب علاقة زبون-ممون Client-Fournisseur، فيمؤسستهم، وقاموا بمساعدة لنغ فورد بتطوير منحى بياني يوضح نمو الجودة وفق النتائج المدرسية كما يوضحها الجدول التالي:

تكوين موظفيها من خلال دورتين من 90 دقيقة لكل واحدة في الأسبوع تشمل التخطيط وحل المشكلات المتعلقة باعتماد الجودة الشاملة على كل المستويات، كما قامت الثانوية باقتناء كتب وأقراص وأفلام حول الجودة الشاملة، وجعلتها تحت تصرف واستخدام جميع موظفيها. فكان لنغ فورد وروشيلى يؤمنون مثل ديمينغ أنه لا توجد وسيلة أخرى لبلوغ الهدف المنشود إلا من خلال إشراك الجميع في هذا التحول والتغيير، فأصبحت عملية التفاوض بالثانوية سهلة بفضل الروح المعنوية العالية لدى موظفيها، شيئاً فشيئاً، تم احتواء التلاميذ ونشاطهم ضمن الجودة الشاملة عن طريق التكفل بهم والأخذ بأيديهم فرادى وجماعات، فألغت الثانوية مثلاً نظام التنقيط وترتيب التلاميذ كما حددت معايير الجودة الشاملة للنشاطات والأعمال، بمشاركة كلا من التلاميذ والمعلمين فمجزات التلاميذ ومهامهم لا تنتهي ما داموا لم يرتقوا إلى مستوى الجودة، فالجودة إذن دائماً مدمجة في أي مسار³¹، فمشروع جودة التلاميذ في إديغومب يبنى على التعلم الشامل للجودة³⁰؛ وتتم العملية التعليمية التعليمية داخل حجرات الدراسة من خلال عرض المعلم لموضوع دراسة معين، يعقبه قيام التلاميذ بمشاريع تتيح لهم فرص الاشتغال بالحواسيب؛ واستخدام المكتبات واستعمال أدوات النسخ وطبع هذه المشاريع ثم يقوم التلاميذ بعرضها أسبوعياً في القسم.

طُرأت تغييرات جذرية على الحياة المدرسية بثنائية Edgucumbe تمثلت في:

- 1- أصبح التوقيت اليومي يتضمن 4 فترات من 90 دقيقة والباقي مخصص للعمل في المخبر والمشاريع الفردية، الرحلات الميدانية، المناقشات، وغيرها.
- 2- يطلب المعلمون من تلاميذهم الإدلاء باقتراحاتهم حول إدارة القسم وتشجيعهم في صنع القرار.
- 3- يعتبر التلاميذ بمثابة زبائن (عملاء) حيث وقّرت لهم الإدارة أفضل الوسائل مثل: الحواسيب أقراص الليزر (laser Disques) وتجهيزات أخرى لمعلمي العلوم، كما وقّرت لهم مرافقين وأوقات إضافية للدراسة، فشهدت المكتبة إقبالا أحسن من ذي قبل.

المستوى I	المعارف	تذكر - استدعاء - سرد
المستوى II	الفهم	شرح - ترجمة - مقارنة
المستوى III	التطبيق	التنفيذ الميداني - نقد

جدول (01) رقم: تطور الجودة وفق النتائج التربوية المرغوبة³⁴

عن هذا النموذج الذي يرى فيه خلاصا لتلامذته ومؤسسته ، فحقق جميع مبادئ الجودة الشاملة بدء بتحديد رسالة المؤسسة والغايات المنتظرة ، وتكوين المعلمين والموظفين على مبادئ الجودة الشاملة وبث فيهم مهارات ومعنى التحسن المستمر ، من خلال أسلوب مرن وفي جو ديمقراطي حر ، يطبعه الحوار والمناقشة والنقد والاعتراض ، بل أكثر من ذلك تم التصويت عن قبول هذه الفلسفة الجديدة من عدمها فكانت نتائج التصويت دائما إجماعا لصالح الاستمرار في هذه التجربة الواعدة ، مما شجع الإدارة على ترسيخها وتعميقها ، فوضعت جميع مواردها البشرية والمادية لخدمتها في جو من التعاون والشراكة الحقيقية ، فاندمج التلاميذ في هذه المنظومة ، وألغي تدريجيا نظام التنقيط ، وحددت معايير جودة نشاطات ومشاريع وانجازات التلاميذ ، فتحزروا بذلك من ضغوط التصنيف والشعور بالنقص والعجز ، كما تغير التوقيت اليومي لصالح العمل في المخابر والمكتبات والمشاريع الفردية والجماعية والرحلات الميدانية والمناقشات ، وتم استحداث وحدة التحسن المستمر في المنهاج الدراسي ، واللجوء إلى نظام المرافقة ، وقضي بذلك على مشكلات السيرة ، وتم تكييف استراتيجيات التعلم وفق أنماط التعلم وطرق التفكير واتجاهات الدراسية لكل طالب ، كما تمكنت الثانوية من بث روح المقابلة لدى تلاميذها وموظفيها ، فأسس التلاميذ مقاولتهم الخاصة ، وحققوا بذلك مداخيل هامة لهم ولهموسستهم ، وبذلك حققت ثانوية ايدجيفومب نتائج باهرة بفضل اعتمادها على الجودة الشاملة ، فتراجعت نسب التسرب والفسل والتأخر الدراسي ، كما تبوء تلاميذها مناصب مهنية راقية في المجتمع ، وحققت الرضا لدى موظفيها ، إن هذه النتائج تشير بحق على مدى سلامة وقوة فلسفة الجودة الشاملة التي تستدعي تغييرا في العقل قبل الفعل والإيمان الراسخ بقدرات الإنسان.

فكل تلميذ يستشير مرافقه فيختار مستوى الجودة الواقعي الذي يرغب بلوغه ، وفي نهاية الحصة الدراسية عليه أن يحصل على نسبة 100% في المستوى الأول و 90% في المستويين الآخرين ، كما تمكنت Edgumbe بفضل اعتمادها على الجودة الشاملة إلى بث روح المقابلة Entrepreneurship لدى طاقمها المهني والتعليمي ، فالتلاميذ أسسوا شركة لتصدير السلمون المدخن (Saumon fume) حيث يتم دخن السمك وتعليبه ثم يبعه للشركات اليابانية (Sieg & Byrne, 1991) ، فحسب Schmoke&Wilson 1993 تحصل تلاميذ الثانوية في بعض الأوقات طلبات بقيمة 140000 دولار ، وهذا نتيجة لجودة المنتج وتطبيق مبادئ الجودة الشاملة في العملية الإنتاجية .

إنجازات أخرى لاعتماد الجودة الشاملة في Edgumbe

كشفت دراسة حول الشهادات الممنوحة خلال فترة 5 سنوات أن 46% من تلاميذ Edgumbe واصلوا دراستهم بعد الثانوية ، في حين 3% منهم التحقوا بالجيش ؛ ونسبة التسرب والفسل تراجعت من 40% إلى 1% في السداسي الثاني من سنة 1990 ؛ و تقلص حجم تأخر التلاميذ من 34% إلى 10% ؛ و لم يغادر أي معلماثانوية الواقعة في الألسكا في السنة الدراسية 1990-1991 كما غابت المشكلات المتعلقة بالسيرة³⁵ Discipline.

تعتبر ثانوية ايدجيفومب نموذجا حيا وناجحا بكل مقاييس ومبادئ الجودة الشاملة ، فرغم الظروف الصعبة التي تعاني منها كارتفاع نسب التأخر والفسل الدراسي فضلا عن العوامل الديمغرافية والطبيعية إلا أن عزم وتقاني المعلم لنع فوردي ، في إرساء نظام الجودة الشاملة في صفه ثم في مؤسسته فيما بعد ، غير مجرى هذه الثانوية رأسا على عقب ، فلم تثنيه الاحباطات ولا العقبات الإدارية والذهنيات للتنازل قيد أنملة

the seven habits of highly effective people and
principale centred leadership

على مدخل كامل وشامل متمركز حول مبادئ حل المشكلات
الشخصية والمهنية من خلال التغيير والاحترام المتبادل³⁶.

وصمم بل ساوورث (Bill Southworth) برنامجا حينما كان
يدرس في قرية إفريقية من خلال جمعيات السلام ، قائما على
مجموعة من المهارات يضعها البرنامج في بؤرة الاهتمام ، وعلى
رأس هذه المهارات التي ينبغي على التلاميذ اكتسابها هي حل
المشكلات ، وقد اعتبرها (Southworth) ومهارات أخرى
ذات أولوية في التعلّيمات داخل حجرة الدراسة وهذه المهارات
هي³⁷:

التفكير الإبداعي	حل المشكلات
الإدارة	التعاون
الاتصال	صنع القرار
القيادة	المشاركة
التنظيم	التفكير النقدي
التوثيق	التعلم المستقل

5- حل المشكلات أداة الجودة الشاملة في حجرة الدراسة .

افترض بيتر سينج Peter senge في النظام الخامس
The fifth Discipline أن المشكلات التي تواجه التجارة
والصناعة مشكلات ضخمة ومعقدة لدرجة لا يمكن معها حل
تلك المشكلات من خلال جهود شخص بمفرده ، مهما كان
ذكيا ولكن يجب أن يتعلم التلاميذ أن يتفاوضوا عن الفروق
الشخصية ويصلوا إلى الاعتماد المتبادل مع الآخرين في مكان
العمل ، كما أكد ستيفن كوني (Stephen Covey) في مؤلفه
العادات السبعة لذوي الفعالية المرتفعة والقيادة المتمركزة
حول القاعدة أو المبدأ

جدول رقم (02): مهارات برنامج بل ساوورث Bill Southworth

15- تثير حب الاستطلاع لدى المتعلم لما لها من أثر واضح في
جعل المتعلم منشغلا بحل الموقف المثير للشك والحيرة.
16- تركز على العمليات العقلية التي تدور في ذهن وعقل
المتعلم.
17- تربط المحتوى بالمشكلات الواقعية والحياتية المختلفة ،
مما يساهم في جعل التعلم مرتبطا بواقع وحياة المتعلم.
18- يقوم المنهج على مواقف حياتية بعيدا عن أسلوب السرد
والشرح الذي يعيد المتعلم إلى الأسلوب التقليدي في
التعلم³⁸. أشرنا فيما سبق أن الجودة الشاملة داخل حجرة
الدراسة تؤكد على الانجاز وتقاوم التلقين والحشو ، مما يقتضي
من المعلمين صياغة وضعيات مشكلات لها صلة بحياة
المتعلم ، والتي تكون كفيلة ببناء خطاطات (Schèmes)
وخوارزميات (Algorithmes) ذهنية تساعد التلميذ على حل
المشكلات المدرسية والمجتمعية مستقبلا ، شريطة أن تكون

إن طريقة حل المشكلات تقاطع مع ما تصبوا إليه الجودة
الشاملة فهي تتميز بما يلي:

11- تنمى إستراتيجية حل المشكلات مع طبيعة عملية
التعليم التي تقتضي أن يوجد لدى المتعلم هدف يسعى إلى
تحقيقه.

12- تتفق مع مواقف البحث العلمي ، لذلك فهي تنمي روح
الاستقصاء والبحث العلمي لدى الطلبة.

13- تجمع في إطار واحد بين محتوى التعلم أو مادته ، وبين
إستراتيجية التعلم وطريقته ، فالمعرفة العلمية في هذه
الإستراتيجية وسيلة التفكير العلمي ، ونتيجة له في الوقت
نفسه.

14- تجعل المتعلم محور العملية التعليمية فهو الباحث
والمفكر والمكتشف والمجرب والعالم.

مذهلة ولم يعد الأمر يقتصر على جمعها فقط ، ولكن كيفية استخدامها بطريقة فعالة في حل المشكلات ، ولم يعد هناك فردا مثلما كان في الماضي يتولى نفس الوظيفة في نفس الشركة إلى غاية إحالته على التقاعد ، فمعظم الناس يغيرون الوظيفة سبع مرات خلال سنين حياتهم ، فالوظائف ستتغير وتختفي وسيضيع غير القادرين أو غير الراغبين في التغيير⁴⁰ ، ومن ثم يجب التفكير في تعليم قائم على المرونة والفعالية لحل المشكلات الشخصية والمهنية ، فالموهلات والكفاءات المطلوبة للنجاح في القرن الواحد والعشرين هي:

19- معرفة كيف تتعلم.

20- القدرة على العمل بكفاءة في مجموعات.

21- القدرة على حل المشكلات (المراجع السابق ، ص29)

خلاصة

نجح الإنسان أيما نجاح في اختراع أدواته الصناعية ، وابتكر آليات الاتصال التكنولوجي فائقة الدقة والإتقان ، وبرع في إيجاد ظروف المنافسة والصراع ، في حين خاب وفشل في تحقيق التعاون والعمل المشترك لحل مشكلات التي تعيننا جميعا مثل: البيئة ، الفقر ، الصراع ، الاكتئاب ، الأمراض ، الإجرام ، القلق الاجتماعي ، تدني معايير الجودة في منتجاتنا وخدماتنا.

حان الوقت للتفكير في فلسفة تربوية جديدة تجعل من سلامة الإنسان وسعادته ؛ بؤرة اهتمامها وتركيزها وهدفها الاسمي ، وليس طموحها النهائي هو تطوير أداة أو آلة ، إذنعلينا أن ننتقل في ممارستنا التربوية من التفكير الادواتي الهادي إلىأنسنة التفكير ، والتهديب الروحي والقيمي ، فهل مشروع الجودة كفيل بإعادة الإنسان الى بؤرة العقل العاقل؟

هذه المشكلات " واقعية وغير مصطنعة ومنزوعة من سياقها"³⁹ ويقر بيرنو (Pernenoud) أن مفهوم الوضعية شكل ثورة "كوبرنيكية" أنجزتها البنائية لصالح البيداغوجيا ، فالوضعية المشكلة ، ليست وضعية ديداكتيكية عادية ، لأنها مطالبة بوضع المتعلم أمام سلسلة من القرارات التي يتعين عليه اتخاذها ، لبلوغ الهدف الذي اختاره لنفسه أو اقترح عليه أو كلف به ، فمن الممكن أن يحدد مشروعا في فهم أصل الحياة ، أو إرسال مركبة فضائية ، أو ابتكار سيناريو ، أو آلة معينة ، وهذا ما يتفق مع مبادئ الجودة الشاملة التي تنادي بضرورة إرساء نظام المشروعات والانجاز عند المتعلمين ، وبث روح المقاوله (entrepreneurship) كما تقتضي الممارسات البيداغوجية القائمة على حل المشكلات ، التحرر من حرفية البرامج وانفتاح نحو وضعيات لها صلة بحياة المتعلم ومجتمعه الذي يعيش ويحيا من أجله ، وهذا روح الجودة الشاملة.

6- التربية لمواجهة المشكلات

إن النظام التعليمي يخدم المجتمع الصناعي بامتياز ، حيث يتم التركيز على تعلم المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب ، من خلال الحفظ والسرود والإذعان والطاعة بدلا من التفكير والتحليل والإبداع وحل المشكلات ، وبما أن المهارات الأساسية هذه كافية لحاجات الصناعة ، فنجد المديرون يديرون والعمال تابعون ، المعلمون يلقنون والتلاميذ يحفظون ، ولا يوجد سوى عدد قليل من ذوي التدريب العالي يعملون من أجل إحداث التغيير ويهتمون بالتعلم النشط القائم على الإبداع وحل المشكلات ، واليوم نعيش عصر الإعلام ، وكمية المعلومات المتدفقة والواردة إلينا

الهوامش

- 1-Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation,Cap-Rouge .Presse inter Universitaire.1995,p42
- 2- Legendre,R. Dictionnaire Actuel de l'éducation, Montréal :Guérin.1993,p1056
- 3- Kélada,j..la qualité totale. les diplômés. Revue des diplômés de l'université de Montréal. Automne,n°2.1992,p12
- 4- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p27
- 5- نخلة وهبة ، جودة الجودة في التربية ، ط1، منشورات مجلة علوم التربية ، العدد:06 ، المغرب 2005 ، ص 99-100
- 6- عبد الكريم غريب ، بؤس المدرسة ، مجلة عالم التربية ، مطبعة النجاح ، دار البيضاء المغرب 1997.ص 367
- 7- جانيساركارو، اصلاح التعليم —الجودة الشاملة في حجرة الدراسة-، ترجمة سهير بسيونيدار الاحمدي للنشر ، القاهرة ، 2002 ، ص 13
- 8- بول روبرت ، التربية في فنلندا — أسرار نظام تربوي رائد عالميا-، ترجمة عبد اللطيف المجد الخطابي ، مجلة علوم التربية العدد:22-23 منشورات عام التربية ، الجديدة ، المغرب. 2013، ص 79
- 9- بول روبرت ، التربية في فنلندا — أسرار نظام تربوي رائد عالميا-، ترجمة عبد اللطيف المجد الخطابي ، مجلة علوم التربية العدد:22-23 منشورات عام التربية ، الجديدة ، المغرب. 2013، ص 15
- 10- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p476
- 11- Cornesky,R.et Lazarus,W. ContinuousQualityImprovement in the classroom: A Collaborative Approach,Port Orange (FL: Cornesky AndAssociates, Inc.in Barnabé,C. Op.cit.,p12
- 12- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p 477
- 13- جانيساركارو، اصلاح التعليم —الجودة الشاملة في حجرة الدراسة ، المرجع السابق ، ص 12
- 14- منى فياض ، الطفل والتربية في الفضاء الاسري ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، لبنان ، 2004، ص 215
- 15- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p26
- 16- نخلة وهبة ،جودة الجودة في التربية ، المرجع السابق ، ص 79
- 17- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p479
- 18- المجد أركون 2008 ، التربية على حقوق الانسان قراءة تركيبية لمنهاج التربية على حقوق الانسان من خلال درس الفلسفة ، مجلة عالم التربية ، العدد: 36، المغرب ، 2008 ، ص 116
- 19- جانيساركارو، اصلاح التعليم —الجودة الشاملة في حجرة الدراسة ، المرجع السابق ، ص 26-27
- 20- بول روبرت ، التربية في فنلندا — أسرار نظام تربوي رائد عالميا ، المرجع السابق ، ص 82
- 21- Glasser,W. The Quality School.2 ed, NewYork: Harper and Row.in Barnabé,C.op.cit.p29
- 22- Barnabé, C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p483
- 23- Barnabé, C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p477
- 24- Bonstingl, J.J.,The total quality classroom, Educational Leadership ,Vol 49,n°6. 1992,p69
- 25- بول روبرت ، التربية في فنلندا — أسرار نظام تربوي رائد عالميا ، المرجع السابق ، ص 83
- 26- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p481
- 27- Ibid, p 481
- 28- Ibid, p 483
- 29- Ibid., 454
- 30- Schmoker,M. et Wilson, R.B.1993,Total QualityEducation, Bloomington (INEducation Fondation, Phi Delta Kappa in Barnabé,C. op.cit.p135
- 31- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p456
- 32- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p456-57
- 33- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p457
- 34- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p457
- 35- Barnabé,C. Une introduction à la qualité totale en éducation ; op.cit., p458

- 36- جانيساركارو، اصلاح التعليم —الجودة الشاملة في حجرة الدراسة ، المرجع السابق ، ص28
- 37- جانيساركارو، نقس المرجع ، ص27-28
- 38- حسين أبو رياش ، غسان قطيط ، حل المشكلات ، ط1 ، داروائل ، عمان ، الاردن. 2007 ، ص65-66
- 39- فليب بيرنو ، مقتضيات مهنة التدريس — من أجل تعليم متسم بالجودة والنوعية ، ترجمة عز الدين الخطابي ، مجلة علوم التربية العدد:22-23 منشورات عام التربية ، الجديدة ، المغرب. 2013 ، ص330
- 40- جانيساركارو، اصلاح التعليم —الجودة الشاملة في حجرة الدراسة ، المرجع السابق ، ص29

وقف تنفيذ القرارات الإدارية وفي قانون الإجراءات المدنية والإدارية دراسة مقارنة

شفيفة بر كسيرة

جامعة سفييف 2

ملخص

تناولت هذه الدراسة وقف تنفيذ القرارات الإدارية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، ومدى توفيق المشرع الجزائري في وضع أحكامه مقارنة مع التشريعات الأخرى . سنتطرق إلى نظام وقف التنفيذ كإجراء استثنائي حتمي ، وضمانة فعلية للأفراد ، يمكنها أن تعالج مساوئ مبدأ الأثر غير الموقوف لدعوى الإلغاء ، وكذا بيان أنواعه في المطلب الأول ، أما في المطلب الثاني من الدراسة ، فسنستطرق إلى الشروط الشكلية والموضوعية للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري . دلت نتائج الدراسة أن نظام وقف تنفيذ القرار الإداري في الجزائر غير موفق ، عكس ما هو موجود في التشريعات المقارنة ، لأنه يصطدم بوجود مواد كثيرة غير منسجمة ومعقدة أمام جهات القضاء الإداري ، عرقلت أهدافه في الحصول على حماية عاجلة في ظل إجراءات بسيطة .

الكلمات المفتاحية : وقف تنفيذ القرار الإداري ، قضاء الوقف الاستعجالي ، التنفيذ الجبري .

Résumé

Cette étude comprend le sursis à exécution des décisions administratives dans le Code de Procédure Civile et Administrative, et la réussite du législateur Algérien dans le développement de ses dispositions par rapport aux autres législateurs. Dans la première partie, nous avons abordé le système de sursis à exécution comme procédure exceptionnelle et inévitable, et qui constitue une garantie essentielle pour les individus, afin de prévenir les inconvénients du principe de l'absence d'effet suspensif des recours. Dans la deuxième partie de cette étude, nous avons discuté les conditions formelles et objectives de cette procédure. Les résultats ont indiqué que le système de sursis à exécution des décisions administratives en Algérie n'est pas réussi par rapport aux autres législations comparées, à cause de l'existence de plusieurs articles incompatibles entre les juridictions administratives et qui entrave ces buts pour une protection urgente selon des procédures simples.

Mots-clés: Sursis A Exécution Des Décisions Administratives, Référé, Suspension, Exécution Forcée

Summary

This study deals with the stay of enforcement of administrative decisions in the Algerian Administrative and Civil Procedure Act, and the success of the Algerian Legislature in the development of its provisions compared to other legislators. This first section dealt with the system of the stay of enforcement of administrative decisions as an exceptional and vital procedure, and a genuine guarantee for citizens in order to prevent the drawbacks of the principle of non-suspensive effect in petitions of nullity. The second section of this study dealt with the formal and objective conditions to obtain this procedure. Our findings show that the stay of enforcement of administrative decisions in Algeria is not as successful as the other compared laws, since it is hampered by the existence of so many provisions, and the lack of harmony amongst the bodies of the jurisdictions which hindered its goals in getting urgent protection under simple procedures.

Keywords: Stay Of Enforcement Of Administrative Decisions, Interim Relief Suspension Order, Direct Enforcement.

مقدمة

إن علاقة الإدارة بالأفراد تختلف عن علاقات الأفراد فيما بينهم والتي تتسم بطابع المساواة. ففي نطاق النشاط الإداري تسعى الإدارة لتحقيق المصلحة العامة حين تدخل في علاقات مع الأفراد، ولا يمكن أن تقف معهم على قدم المساواة. لذلك يتميز النشاط الإداري بمجموعة من الامتيازات، تتمتع بها الإدارة في مواجهة الأفراد، وهذه الامتيازات تتسم بطابع السلطة العامة.

فالإدارة تستطيع أن تلزم الأفراد بإرادتها المنفردة، وأن تصدر من جانبها قرارات تكون نافذة من تلقاء نفسها، دون أن تتوقف على قبول الأفراد أو رضاهم، إنه امتياز التنفيذ المباشر. ولا شك في أن هذا الامتياز الخطير، من أهم المعايير التي تميز النشاط الإداري.

وباعتبار أن الإدارة تمارس جل نشاطها في المجتمع بواسطة القرارات الإدارية، بما يضمن للقرار الإداري قوة تنفيذية مباشرة بذات عمل الإصدار، لا تنال منها كقاعدة عامة مهاجمته أمام القضاء بدعوى الإلغاء، وهو ما يعرف بالآثر غير الموقف للطعن، فإن هذا الأمر قد يرتب إمكانية تنفيذه من قبل الإدارة خلال فترة سريان الدعوى. ولحين الفصل في دعوى الإلغاء، فإن تنفيذ القرار المطعون فيه، قد ينتج عنه آثارا يتعذر إصلاحها فيما بعد، حتى ولو كانت نتيجة حكم الإلغاء إنهاء وجود القرار، وبآثر رجعي من تاريخ صدوره.

فما الفائدة من صدور حكم بالإلغاء ضد قرار يهدم معلم تاريخي في حالة ما تم تنفيذه، أو ما فائدة حكم بالإلغاء ضد قرار منع من المشاركة في مسابقة أو معرض إذا كان هذا الأخير قد انتهى؟ وغيرها من الحالات التي يصبح فيها حكم الإلغاء دون قيمة عملية. فلن يبقى أمام الأفراد سوى التعويض الذي مهما كان مقداره، وهذا الأخير لن يكون عادلا في مثل الحالات التي ذكرناها.

لذلك لا بد أن يكون للأفراد ضمانات تحميهم من هذا السلاح الخطير، عندما تشهده الإدارة دون مبرر، وذلك بإيجاد حلول مناسبة تضمن حقوق وحماية مصالح المتعاملين مع

الإدارة، وإيجاد نوع من التوازن بين المصلحتين العامة والخاصة، وأهم هذه الضمانات هو نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية.

تحاول هذه الدراسة معرفة موقف المشرع الجزائري من آلية وقف تنفيذ القرارات الإدارية كإجراء وقائي مؤقت في مسار دعوى الإلغاء، وإلى أي مدى وفق في وضع أحكامها مقارنة مع التشريعات الأخرى خصوصا المشرع الفرنسي والمصري؟

سيتم الإجابة على هذه الإشكالية بتقسيم الدراسة إلى مطلبين:

المطلب الأول: القرار الإداري بين وجوب التنفيذ وجواز وقف التنفيذ.

الفرع الأول: مبدأ الأثر غير الموقف لدعوى الإلغاء.

الفرع الثاني: وقف التنفيذ كاستثناء

المطلب الثاني: شروط الحكم بوقف التنفيذ (تعدد إرائي أم إبهام في فلسفة المشرع

الفرع الأول: الشروط الموضوعية للحكم بوقف التنفيذ (نصوص تبحث عن تناسق

الفرع الثاني: الشروط الشكلية لطلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية (نظام غير موفق

الفرع الثالث: مدى تناسق المواد 833-837، 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

المطلب الأول: القرار الإداري بين وجوب التنفيذ وجواز وقف التنفيذ

يعد وقف تنفيذ القرارات بنوعيتها، الإدارية، والقضائية على السواء، إجراء استثنائي على القاعدتين التاليتين:

أ- نفاذ القرارات الإدارية وإنتاجها لآثارها القانونية منذ صدورها، حيث أن الطعن فيها بالإلغاء لا يوقف تنفيذها.

ب- اكتساب القرارات القضائية في المواد الإدارية قوتها التنفيذية بمجرد صدورها رغم الطعن فيها.

وهذا ما يعرف بالآثر غير الموقف للطعن¹ (L'effet non suspensif des recours)².

الفرع الأول: مبدأ الأثر غير الموقف للطعن بالإلغاء

إن الطعون بالإلغاء المقدمة ضد القرارات الإدارية من قبل الأفراد، لا يترتب عنها وقف تنفيذ هذه القرارات بحسب الأصل، حيث يستمر تنفيذها إلى أن يقضى بإلغائها، أو يتم سحبها من قبل الإدارة إذا ما شأها عيب من عيوب اللامشروعية، بالأصول المقررة لذلك. وهذا ما يعرف بمبدأ غياب الأثر الموقف لدعوى الإلغاء.³

إن مبدأ الأثر غير الموقف للطعن بالإلغاء، له أيضا طابع أساسي يفسر عمومية مداه، والذي يجد علاقة متينة وشديدة بقرينة سلامة القرارات الإدارية *La présomption de légalité des actes administratifs* والتي تنتج من جهة أخرى، القوة التنفيذية المباشرة لهذه القرارات (*La force exécutoire*)⁴. فالإدارة لها حق تنفيذ قراراتها تنفيذا مباشرا وجبريا⁵، بل إن الأثر غير الموقف لدعوى الإلغاء هو قاعدة أو مبدأ عام مطبق حتى في غياب النص حسب الأستاذ GUSTAVE Peiser⁶، غير أنه تم النص عليها في التشريعات المختلفة، فهي قاعدة مستقرة في كل من الجزائر وفرنسا ومصر.

فقد نصت المادة 170 من قانون الإجراءات المدنية القديم (الأمور رقم 154-66 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم على هذا المبدأ، وأكدته المادة 1/833 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد القانون رقم 09-08 المؤرخ في 25 فيفري سنة 2008 بنصها: "لا توقف الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الإدارية، تنفيذ القرار الإداري المتنازع فيه، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

وتم تأكيد هذا المبدأ أيضا في فرنسا في المادة 4. L من قانون العدالة الإدارية الفرنسية الجديد بنصها على ما يلي: "باستثناء النصوص التشريعية الخاصة، العرائض ليس لها أثرا موقفا إلا إذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك"⁷. وهو في أحكام القضاء الفرنسي من المبادئ الأساسية للقانون العام، حسب قرار مجلس الدولة المؤرخ في 2 جويلية 1982⁸، حيث قرر حماية فعالية الدعوى الإدارية، رغم وجود بعض الاستثناءات لا تخرج عن هذا الأصل العام، إلا بنص تشريعي خاص⁹.

و تم النص على هذا المبدأ في مصر في الفقرة 1 من المادة 49 من القانون رقم 47 لسنة 1972، والتي تقابل المادة 21 من القانون رقم 55 لسنة 1959 حيث جاء فيها: "...لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه..."¹⁰.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لكل من فرنسا والجزائر ومصر فإنها بالنسبة للأثر الموقف في ألمانيا على خلاف ما تم ذكره سابقا، هو النتيجة العادية لدعوى الإلغاء وليس استثناء لها طبقا للمادة 9 فقرة 4 من القانون الأساسي (BONN) لسنة 1949¹¹.

الفرع الثاني: وقف التنفيذ كاستثناء

كما سبق القول فإن القرار الإداري هو قرار واجب النفاذ متى استكمل شروط نفاذه من الناحية القانونية، وما دام لم يسحب أو يقضى بإلغائه بواسطة القضاء. فرفع دعوى الإلغاء لا يتضمن وقف تنفيذ القرار. ولكن قد تتوافر ظروف معينة تبرر الحكم بوقف التنفيذ، بل تجعل وجوده ضرورة لا مفر منها. فما وضع نظام وقف التنفيذ؟ وماهي مبرراته؟ وما هو أساسه القانوني في الجزائر؟

أولا: مبررات نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية

تتمثل غاية العمل الإداري في تحقيق الصالح العام، وإشباع الحاجات الاجتماعية، بما يقتضي أولويته على الصالح الخاص، فلا تهدر بحسب الأصل مصلحة عامة لأجل مصلحة خاصة. وحتى تبلغ أهدافها دون عوائق أو تأخير، فلا يسمح لأي فرد، أيا كان، أن يشل حركتها بمجرد رفع دعوى الإلغاء أمام القضاء، وإلا فمعناه إتاحة الفرصة لأي شخص سيئ النية لإيقاف تنفيذها، ليتعطل بالنتيجة سير المرافق العامة، ويفرق العمل الإداري في الفوضى، خاصة مع بقاء إجراءات التقاضي، أي في النهاية إضرارا واضحا بالصالح العام. لذلك ومن هذا المنطلق، يمكن القول، أن مبدأ الأثر غير الموقف للطعن بالإلغاء يعد من ضرورات عمل الإدارة. إلا أن وقف التنفيذ له مبرراته التي تجعله نظاما يفرض نفسه، وكما

عبر عن ذلك عبد الغني بسيوني عبد الله... حتى لا يحكم الواقع القانون...¹².
و تنبعضرة هذا النظام من ظاهرتين سلبيتين ، أحدهما من عمل الإدارة والأخرى من عمل القضاء.

1- الظاهرة السلبية في عمل الإدارة:

تتمثلالظاهرة السلبية في عمل الإدارة في تعسف الإدارة أحيانا ، وتمعدها مخالفة القانون واللوائح لتحقيق مصالح معينة لمصلحتها ، على حساب مصالح الأفراد المشروعة ، وأحيانا أخرى الإهمال والتكاسل في الدراسة والفحص لعدم مجانية صحيح أحكام القانون. وتظهر أهمية وفائدة نظام وقف التنفيذ في كبح جماح الإدارة ، وتوقي نتائج مخالفة القانون التي يتعذر أحيانا تداركها إذا قضي ببطلان القرار المطعون فيه. بل إن إسرار الإدارة وتنفيذها للقرار دون انتظار حكم القضاء في المنازعة ، يحول الحكم الذي يصدر بالإلغاء إلى حكم صوري مجرد من كل آثاره¹³.

وشيد مجلس الدولة الفرنسي بقضاء زيمرمان (Zimmerman) في 1902/02/27. مبدأ هام لصالح المتقاضين ، مقتضاه أن تنفيذ الإدارة لقراراتها ، وخاصة عندما يطعن فيها بالإلغاء وتقوم الإدارة رغم ذلك بتنفيذها بتعجل غير مبرر ، إنما يكون على مسؤوليتها ، وعليه تتحمل أخطاء التنفيذ عن طريق تعويض الأفراد عن أضرارها. فالتنفيذ السابق على الإلغاء لقرار الإدارة المطعون فيه ، لا يشكل خطأ كقاعدة عامة ، بل إنه في بعض الأحيان يكون حق للإدارة ، لكن رغم هذا ، فإن القضاء قد صادف حماسا في قرار مجلس الدولة كمحاولة جادة لإحباط محاولات التعسف ونوازع الإهمال لدى الإدارة.

إلا أن نسبة فعالية هذا الأخير ، وعدم كفايته قد جعلت من نظام وقف التنفيذ الأكثر أهمية. فكثير من الإدارات لا يكفي لردّها مجرد جزاء مادي. كما أن هناك من نتائج التنفيذ ما لا يمكن إصلاحه بأي مبلغ من المال ، مثل مجال الآثار التاريخية. وقد لاحظ "هوريو" كل ما سبق عرضه في تعليقه على حكم 6 ديسمبر 1913 (Abbé Lhuillier)¹⁴.

2- الظاهرة السلبية في عمل القضاء

وتتمثلالظاهرة السلبية في عمل القضاء ، في بطء الفصل في دعاوي الإلغاء أمام هيئات القضاء الإداري ، إذ يمكن أن تمضي عدة سنوات بين رفع الدعوى والفصل فيها ، مما يجعلها عدالة نظرية بحتة. ففي فرنسا مثلا دلت الإحصاءات الرسمية المنشورة في المجلة الفرنسية للقانون الإداري في شهر جانفي وفيفري 1996 ، أن معدلات الفصل في المنازعات الإدارية هي كما يلي:

- على مستوى المحاكم الإدارية معدل الفصل وصل إلى سنتين.

- على مستوى محاكم الاستئناف معدل الفصل أربعة عشر شهرا.

- على مستوى مجلس الدولة تجاوز المعدل سنتين.

وتسبب هذا البطء في مقاضاة الدولة الفرنسية أمام المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ، وهو ما دفع هذه الدولة إلىالاهتمامأكثر بالمحاكم الإدارية وتعويضها بالجانب البشري ، حيث تم انتداب 180 قاضيا و200 موظفا على مستوى المحاكم الإدارية ، حتى تؤدي الدور المنوط بها على صعيد المنازعات الإدارية¹⁵ ، وكذلك تعديل قوانينها الإجرائية الإدارية ، والذي تم تجسيده بصور قانون العدالة الإدارية الفرنسية الذي دخل حيز التنفيذ في 01-01-2001 بموجب الأمر رقم 387-2000 المؤرخ في 04-05-2000¹⁶.

غير أن البطء في الفصل في المنازعة أضحي يشكل ظاهرة لا تفرد بها فرنسا فقط ، وإنما أصبحت ظاهرة عامة ، نظرا لتراكم القضايا أمام الجهات القضائية الإدارية.

فإذا قامت الإدارة بتنفيذ القرار المطعون فيه ، واستنفذ كافة آثاره قبل الفصل في دعوى الإلغاء المرفوعة بشأنه ، يحول الحكم الصادر بالإلغاء إلى مجرد حكم صوريا طائل منه. وقد كان للفقه فضلاإبراز هذه المساوئ والآثار السلبية في حالة بطء التقاضي ، فكل تعويضات العالم لن يكون من شأنها أن تجبر ضرر هدم أثر تاريخي ، لأنه لا يمكن إعادة بناء الأثر ، أو كما يدل على ذلك الفقيه ليسونا (Lessona) بحالة الرسام الذي استبعد من معرض "بينالي فينيسا" ، فأقام دعوى أمام مجلس الدولة الإيطالي الذي ألغى القرار بعدم مشروعيته ، ولكن حين

مستوى أنواعه أو إجراءاته أو شروطه ، إلا أن النصوص الخاصة المتعلقة بالوقف لازالت موجودة وتمت المحافظة عليها ، وهو ما يعرف بالأنظمة الخاصة بالوقف

(Les régime spéciaux de suspension) ، والتي تبناها

قانون العدالة الإدارية الفرنسية في المواد من L. 1554-1 إلى L. 1554-12 منه أي بمعنى اثني عشر نظاما خاصا للوقف²¹.

وتعد هذه التقنية حسب الفقيه شابانول (Chabanol) ، الأكثر فعالية وتسمح بتوسيع عدد القرارات المعنية بالوقف للمتقاضي ، والتي تؤدي إلى أن الوقف الذي يتم النطق به من طرف القضاة يكون بالنسبة لآثار القرارات الأقل أهمية في الزمن²². ومن أمثلة النظم المقررة للآثار الموقف تلقائيا للطعن بالإلغاء في فرنسا:

- الجزاءات التي يصدرها المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التي صدرت طبقا للقانون رقم 17 يناير 1989²³.
 - قرارات إبعاد الأجانب إلى خارج الحدود لإقامتهم بالبلاد بغير مسوغ قانوني²⁴.
 - طلب ممثل الدولة أو الوالي بوقف تنفيذ بعض القرارات المحلية.
 - وقف تنفيذ القرارات الإدارية المتعلقة بالعمران وحماية الطبيعة أو البيئة قانون 10-07-1976 المتعلق بحماية البيئة²⁵.
 - القرار الذي يجبر المالك لمسكن مصنف من الآثار على الترميم... الخ²⁶.
- ويلاحظ أن المشرع الفرنسي ، عندما يقرر أثرا موقفا للطعن ، فيكون لبعض الاعتبارات ، بحيث يوازن الخروج من الأصل بتقرير مدة قصيرة وإجراءات مبسطة ، لحين الفصل في أصل الحق ، حتى يستقر بالنسبة للقرارات محل النظر سريعا²⁷.
- ويستحسن لو أن المشرع الجزائري وسع نظام الوقف عن طريق الوقف التلقائي في الحالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة ، خصوصا أن الفرد الجزائري لازال مترددا في مقاضاة الإدارة. كما أن القاضي الجزائري ليس له الشجاعة الكافية في بعض القضايا ، كقرارات الهدم مثلا للنطق بالوقف ، وغيرها في مجال العمران ، وكذا مجال البيئة الذي يعد من أهم المواضيع التي تطرح قضائيا.

صدر الحكم كان المعرض قد انتهى¹⁷. من هذه الناحية تبدو إذن أهمية وفائدة نظام وقف التنفيذ بغير شك ، فهو مكمل ضروري لدعوى الإلغاء.

ثانيا: أنواع الوقف

تحمل عبارة الأثر الموقف في طياتها ظاهرتين يجب التمييز بينهما ، فإما أن يكون وجود الدعوى هو الإجراء المولد لوقف التنفيذ ، وهو ما يعرف بالوقف التلقائي ، وإما أن يكون الاستعجال هو الذي يبرر الإجراء المطلوب ، وهو ما يعرف بالوقف القضائي¹⁸ وهو ما سنعرضه فيما يلي:

1-الوقف التلقائي (La suspension automatique):

يكون وقف التنفيذ في هذه الحالة مترتبا تلقائيا على مجرد الطعن بالإلغاء ، ومصدره القانون مباشرة¹⁹ وهذا هو الأصل العام في بعض البلدان كألمانيا كما سبق ذكره.

نجد حالات الوقف التلقائي في الجزائر - وإن كانت قليلة جدا- مبررات وجودها في الظروف الخاصة المتعلقة بها ، بغير أن تجمعها نظرية عامة في مجملها. ونصت المادة 1/833 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد على إمكانية الوقف التلقائي بنصها: "لا توقف الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الإدارية تنفيذ القرار الإداري المتنازع فيه ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك..." ومن أمثلة ذلك المادة 13 من قانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بنزع الملكية ، حيث تنص على إمكانية وقف تنفيذ قرار التصريح بالمنفعة العمومية لمجرد تسجيل دعوى الإلغاء²⁰.

أما في فرنسا فإن النصوص الخاصة بوقف التنفيذ كثيرة لدرجة أدت إلى انتقاده من قبل الكثير من الفقهاء. ونتيجة لذلك تمت تعديلات هامة في القانون الفرنسي في مجال القضاء المستعجل ، وانتهت بصور القانون الصادر رقم 597/2000 المؤرخ في 30 جوان 2000 المتعلق بالقضاء الاستعجالي أمام الجهات القضائية الإدارية والذي تم إدماجه في قانون العدالة الإدارية.

إلا أنه ، ورغم التجديدات التي جاء بها هذا القانون على كافة المستويات ، التي تخص القضاء المستعجل ، سواء على

2-الوقف القضائي:

وهو أن يخول القانون للقاضي سلطة تقدير وقف التنفيذ بتوافر شروط معينة ، فيكون المصدر المباشر للوقف هنا هو الحكم القضائي²⁸. وهذه هي الصورة الغالبة (وهي محل الدراسة ، وبغير النص المرخص بذلك ، لا يستطيع القاضي أن يقرر وقفا لتنفيذ القرار الإداري. وكما تم تبيانها ، فإن الأثر غير الموقوف لدعوى الإلغاء يعرف استثناءا تقليديا هو وقف التنفيذ ، والذي يتقرر بحكم من طرف الجهة القضائية المختصة بذلك وهذا ما تضمنته المادة 2/833 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بنصها على ما يلي: "...غير أنه يمكن للمحكمة الإدارية أن تأمر بناء على طلب الطرف المعني بوقف تنفيذ القرار الإداري ". وتم النص عليه أيضا في المادة 4 من قانون العدالة الإدارية الفرنسية المشار إليها سابقا بقولها "... إلا إذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك".

ونذكر في هذا الصدد ، أنه لم يكن باستطاعة مجالس الأقاليم في فرنسا (Les conseils de préfectures) ، قبل تعديلات مرسوم 30 سبتمبر 1953 ، القضاء بالوقف ، حيث أن مجلس الدولة كان يستأثر كلية بسلطة إلغاء القرارات الإدارية ، وذلك للارتباط الواجب بين طلب الوقف وطلب الإلغاء. فرغم منح هذه المجالس سلطة القضاء بإلغاء بعض قرارات السلطات المحلية بموجب مرسوم 5 ماي 1934 ، إلا أنها ظلت محرومة من النظر في طلبات وقف التنفيذ لعدم وجود النص ، فكان مجلس الدولة هو قاضي الوقف الوحيد²⁹.

واكتسبت المحاكم الإدارية فيما بعد هذا الحق ، والذي اكتسب أهمية وحيوية افتقدتها من قبل ، حيث كثرت طلبات الوقف أمام هذه المحاكم كقاضي أول درجة ، باعتبارها صارت قاضي المنازعات العام بمرسوم 30 سبتمبر 1953 ، وأدى ذلك بالتبعية إلى كثرتها أمام مجلس الدولة كقاضي استئناف ، مما أتاح له بسط رقابته الصارمة على ممارسة المحاكم الإدارية لاختصاصها الجديد ، وتذكيرها من حين لآخر بمبادئ الموضوع المستقر في أحكامه ، وأنتج ذلك كله وفرة التعليقات والتحليلات من جانب الفقه ، مما أدى إلى إضفاء

أهمية كبيرة في مسائل الوقف ، وتبوءها لمكان هام في الحياة القضائية³⁰.

يعد القرار الصادر من قبل مجلس الدولة بالوقف المؤرخ في 12/11/1938 الغرفة النقابية لمصممي محركات الطائراتهم هذه القرارات على الإطلاق ، حيث وضع هذا القرار شروط وقف التنفيذ والتي تم تقنينها فيما بعد من قبل المادة 54 من مرسوم رقم 766-63 المؤرخ في 30 جويلية 1963 المتعلق بتنظيم وعمل مجلس الدولة³¹.

غير أن قرار مجلس الدولة الصادر في 12 فيفري 2001 ، يعد أول قرار بعد صدور القانون الجديد ، يؤكد التغيير الواضح في فكر الهيئات القضائية الإدارية ، وذلك بالأمر ، لأول مرة ، منذ دخول قانون 30 جوان 2000 المتعلق بالقضاء المستعجل حيز التنفيذ ، بوقف قرار إداري ، مظهرا القطيعة مع آراء الاجتهاد القضائي السابق³².

المطلب الثاني: شروط الحكم بوقف تنفيذ القرارات الإدارية (تعدد إجرائي أم إيهامفي فلسفة المشرع)

نظم المشرع الجزائري وقف تنفيذ القرارات الإدارية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية في المواد 833 ، 834 ، 835 ، 836 و 837 ، الواردة في الباب الأول بعنوان: في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم الإدارية ، وفي المادة 911 والمادة 912 في الباب الثاني المعنون بـ: في الإجراءات المتبعة أمام مجلس الدولة. كما نظمته المواد 919 ، 920 و 921 من نفس القانون التي وردت في الباب الثالث المتعلق بـ: الاستعجال ، مما يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: هل فعلا نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية يحتاج إلى كل هذا الثراء في النصوص القانونية لاحتواء نظامه ؟ ولماذا المشرع الفرنسي لم ينظمه إلا فيمادة وحيدة من قانون العدالة الإدارية وهي المادة 5211L ؟ تحتاج الإجابة على هذه التساؤلات مناقشة المسألة في الفروع التالية:

الفرع الأول: الشروط الموضوعية (مواد تبحث عن تناسق)
تنص المادة 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: "عندما يتعلق الأمر بقرار إداري ولو بالرفض ، ويكون

بوقف تنفيذ القرار الإداري المطروح عليها إلا إذا كان هذا القرار تنفيذياً، وبالمقابل ليست لها سلطة الأمر بوقف تنفيذ قرار إداري بالرفض، إلا في الحالات التي يؤدي فيها القرار إلى إحداث تعديلات في المركز القانوني أو الواقعي الذي كان سائداً من قبل³⁵.

غير أن مسألة منع وقف تنفيذ القرارات السلبية قد تم رفعه. والتشريع الجديد خول للقاضي المختص وقف تنفيذ أي قرار إداري سلبي غير شرعي، ومجلس الدولة الفرنسي في قراره المؤرخ في 2000/12/20 ذهب إلى أبعد من ذلك وأشار أن القاضي، بعد تبيان الأسباب الموجودة، له أن يمنح وقف التنفيذ مع الالتزامات الناتجة عنه، وكذا باتخاذ كافة الإجراءات التحفظية، أخذا بعين الاعتبار موضوع النزاع في حالة الاستعجال، ووجود سبب يبرر ذلك. وذلك بتطبيق المادة L. 521-1 من قانون العدالة الإدارية الناتجة عن المادة الخامسة من قانون 30 جوان 2000 المتعلق بالقضاء المستعجل أمام الهيئات القضائية الإدارية³⁶، والتي اقتبسها المشرع الجزائري في المادة 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد بنصها: "...عندما يتعلق الأمر بقرار إداري ولو بالرفض.." مما دعم التدخل السريع والفعال للمحاكم الإدارية مع المرونة الواضحة في الشروط التقليدية لمنح وقف التنفيذ.

2 - حالة الاستعجال

إن حالة الاستعجال تحتل موقعا هاما واستثنائيا بخصوص طلب وقف التنفيذ، فهي شرط لانعقاد الاختصاص لقاضي الأمور المستعجلة الإدارية بنظر طلب الحماية، وبدونها لا تكون ثمة ولاية له ولا ينعقد الاختصاص بالفصل فيه، فهي شرط لقبول الطلب، فمن غير توافره لا يكون الطلب مقبولا، فهي شرط قائم حتى تاريخ الحكم فيه³⁷. فالاستعجال أساس ومناط القضاء المستعجل، لأن القضاء المستعجل إجراء استثنائي على القواعد العامة، والاستعجال وحده هو الذي يبرر وجود هذا الإجراء، كما يعد مناط إجراءات القضاء المستعجل، لأن سرعة الإجراء تتطلب قضاء متخصص، عدم حصر الاختصاص، وتحديد قواعد إجرائية ذات طبيعة سريعة³⁸.

موضوع طلب إلغاء كلي أو جزئي، يجوز لقاضي الاستعجال، أن يأمر بوقف تنفيذ هذا القرار أو وقف آثار معينة منه متى كانت ظروف الاستعجال تبرر ذلك، ومتى ظهر له من التحقيق وجود وجه خاص من شأنه إحداث شك جدي حول مشروعية القرار...

ونصت المادة 912 من القانون نفسه على ما يلي: "عندما يتم استئناف حكم صادر عن المحكمة الإدارية قضى برفض الطعن لتجاوز السلطة لقرار إداري، يجوز لمجلس الدولة أن يأمر بوقف التنفيذ بطلب من المستأنف عندما يكون تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه من شأنه إحداث عواقب يصعب تداركها، وعندما تبدو الأوجه المثارة في العريضة من خلال ما توصل إليه التحقيق جدية، ومن شأنها تبرير إلغاء القرار الإداري المطعون فيه".

اشتترطت هذه المواد للحكم بوقف التنفيذ أن نكون بصدد قرار إداري، توفر حالة الاستعجال، بالإضافة إلى وجود شك جدي حول مشروعية القرار.

1- محل وقف التنفيذ قرار إداري (تنفيذي أو سلبي)

تعد دراسة القرار الإداري أهم أبواب القانون الإداري الأساسية، لأنها مرتبطة بدعوى الإلغاء، وكون القرار الذي يجوز وقف تنفيذه هو القرار الذي يجوز إلغاؤه (ولا بد إذن من قرار إداري مرفق بطلب وقف التنفيذ، لأنه لا يمكن وقف تنفيذ قرار إداري وهمي³³). وبالتالي فالقرار الذي يجوز وقفه هو قرار إداري تنفيذي. ويشترط أن يرفع طلب وقف التنفيذ قبل تمام التنفيذ، لأنه إذا كان التنفيذ قد تم فلا يتصور إلا طلب الحكم بإلغاء القرار الإداري، وهو حكم موضوعي وليس بحكم وقتي³⁴.

وقد كان القرار القابل للإلغاء هو القرار الذي كان قابلا لوقف التنفيذ، ويتعلق الأمر بقرار إداري إيجابي تنفيذي، فلا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ قرار سلبي إلا إذا عدلت مراكز قانونية أو واقعية للأفراد. وهو ما سارت عليه اجتهادات مجلس الدولة الفرنسي في السابق، ومن أشهر الأحكام بهذا الخصوص، قرار (AMOROS) الذي بين أن المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، ومحاكم الاستئناف الإدارية، لا تستطيع الأمر

وقد نصت المادة 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على هذا الشرط ، كما نصت عليه المادة 171 مكرر من قانون الإجراءات المدنية القديم دون أن توضح معنى الاستعجال ، وهو نفس الأمر أيضا بالنسبة للتدابير الاستعجالية أمام القضاء العادي ، وهذا لا يعد عيبا بل هو ميزة القضاء المستعجل ، وذلك يترك المجال مفتوحا للقاضي باعتباره أقرب لمعايشة الواقع من المشرع الذي لن يستطيع ، مهما تنبأ ، أن يحصر حالات الاستعجال³⁹ ، لكن ماذا يقصد "بالاستعجال" في هذه المواد؟

لا تعد مهمة تعريف الاستعجال مهمة سهلة ، ولعل الصعوبة في ذلك تكمن في خصوصية مفهوم الاستعجال نفسه ، نظرا للفكرة التي ينطوي عليها ، فهي فكرة متحركة ، متغيرة ، بحسب الظروف والمكان والزمان ، ولا يمكن إحاطتها في صيغة عامة⁴⁰.

عبرت الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا الجزائرية عن حالة الاستعجال ، بالضرر الصعب الإصلاح ، حيث جاء فيه "...أنه من المستقر عليه فقها وقضاء أن الأمر بتأجيل قرار إداري يعد إجراء استثنائيا ، ومن ثم كان معلقا على نشوء ضرر يصعب إصلاحه من جراء تنفيذ القرار الإداري موضوع طلب التأجيل ، المعين رفضه عند عدم تأسيسه على هذا الاعتبار..."⁴¹. وقد ظل اصطلاح الضرر الذي لا يمكن إصلاحه ، هو الأكثر ترددا في أحكام مجلس الدولة الفرنسي ، وهو ما سارت عليه المحاكم الإدارية في غالب الأحوال⁴².

وبصدور قانون 30 جوان 2000 الخاص بتنظيم الأمور المستعجلة في فرنسا بدأت مرحلة جديدة ، فلأول مرة يستعمل مصطلح الاستعجال كشرط لقبول طلب وقف التنفيذ ، طبقا للمادة 521-1 من تقنين العدالة الإدارية الفرنسية ، وكشرط أيضا لقبول طلب إصدار أمر على الإدارة في حالة الاعتداء على الحريات الأساسية طبقا للمادة 521-2 من قانون العدالة الإدارية ، وبدخوله حيز التنفيذ في أول يناير عام 2001 ، بدأ القضاء الإداري الفرنسي يتخلى عن قضاؤه السابق ، حيث نص القانون على عبارة الاستعجال L'urgence محل الضرر صعبا لإصلاح Préjudiciable irréparable ، وهي عبارة تتسم بالمرونة والتوسع في مضمونها وإتاحة الفرصة

للتفسير القضائي الواسع من أجل تحقيق مصلحة المتقاضين⁴³. وهوما ظهر فعلا في قرار مجلس الدولة الفرنسي في 19 جانفي 2001 في قضية (الكونفدرالية الوطنية للإذاعات الحرة والذي رسم لأول مرة نطاق مفهوم الاستعجال في مواد قضاء الوقف (référé-suspension) بالنظر أو البحث في النتائج التي يحدثها تنفيذ القرار ، حيث قدم مجلس الدولة تفسيرنا لمفهوم الاستعجال كما يلي: "... عندما يسبب القرار المطعون فيه ضررا جسيما للمصلحة العامة أو لمصالح المعارض المراد الدفاع عنها..."⁴⁴.

ورغم أن المشرع الجزائري اقتبس نص المادة 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد من نص المادة 521-1 من قانون العدالة الإدارية الفرنسية ، غير أن المادة 912 من القانون نفسه اعتنقت المفهوم القديم للاستعجال ، عندما يعرض طلب وقف التنفيذ أمام مجلس الدولة عند نظر طلب الاستئناف فقد عبر المشرع عن ذلك بالنص: "... عندما يكون القرار المطعون فيه من شأنه إحداث عواقب يصعب تداركها..." وهو ما يجعلنا نفسر الاستعجال بالعواقب التي لا يمكن تداركها وبالتالي الرجوع إلى مسلك الاجتهاد القضائي القديم الضيق ، مما يؤدي إلى إفراغ المواد من محتواها ، رغم ما انتظرنا من محاولة المشرع الجادة في إحداث ثورة حقيقية في اختصاصات القاضي الإداري بالاستعجالي ، كما لم نفهم هذا الاقتباس المليء بالمعارضات ، والفراغات ، وتغيير مفهوم الاستعجال حسب الجهة القضائية المرفوع أمامها الطلب رغم أنهما نفس النوع ، وهو طلب وقف التنفيذ. فباستقراء المواد 833 إلى 837 نجدها لا تنص على شرط الاستعجال رغم أن التمكن في إجراءات تقديمه تؤكد طبيعته الاستعجالية.

إن هذا الأمر يزيد ، في رأينا ، الوضع تعقيدا ، وبالتالي الانحراف عن هدف الإصلاح الأساسي ، المتمثل في تبسيط الإجراءات للمتقاضين.

في الأخير يجب التنويه أن سلطة القاضي التقديرية مرتبطة بعدة اعتبارات ، منها: نوع الطلب المستعجل ، وموضوعه ، وأطرافه ، والمصالح المادية والمعنوية المهددة ، وغيرها...⁴⁵ وهو يخضع لرقابة جهة النقض إذا أخطأ في التكييف القانوني لها⁴⁶.

الرأي بخصوص وقف التنفيذ، دون أن تستبق قضاء الموضوع وتنتهي إلى تكوين عقيدة فيه، وهو ما أكدته محكمة القضاء الإداري في مصر بقولها: "... أن المحكمة- وهي بصدد وقف التنفيذ- تكتفي في تقدير جدية هذه المطاعن بالنظر إلى ظاهرها، ومحكمة الموضوع هي التي تتعمق في بحثها وتنظر فيما يؤديها أو سيدحضها من دلائل موضوعية يقدمها كل من طرفي النزاع...".⁵²

وكانت المادة R125 من قانون المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الفرنسية القديم تنص على أنه لا يمكن منح وقف التنفيذ إلا إذا كان "...تنفيذ القرار المطعون فيه يتسبب في نتائج لا يمكن إصلاحها، والأسباب الموجودة في العريضة تظهر أثناء التحقيق جدية ومن طبيعة تبرر إبطال القرار المطعون فيه..." وقد تعامل القضاء الفرنسي مع هذا الشرط بدقة⁵³، إلا أن المادة 521-2 من قانون العدالة الإدارية استحدث مصطلح (Un doute sérieux) أي السبب الذي ينبئ بوجود شك جدي في شرعية القرار الإداري، بدل السبب الجدي، حيث تنص هذه الأخيرة على ما يلي: "...وأن تكون هناك أسباب من شأنها، في الحالة الراهنة لتحقيق الدعوى أن تثير شكوكا جادة في مشروعية القرار..."، كشرط مرن عن الأول حسب الفقه الفرنسي، ويحرر القاضي الاستعجالي من التقييد التقليدي، الذي كان يعاني منه⁵⁴. والتعبير نفسه أخذ به المشرع الجزائري في القانون الجديد للإجراءات المدنية والإدارية، حيث يجوز للقاضي الحكم بوقف التنفيذ في المادة 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بنصها: "...متى ظهر له من التحقيق وجود وجه خاص من شأنه إحداث شك جدي حول مشروعية القرار..."

غير أنه، في المادة 912 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية استغنى عن هذا التعبير لصالح الجدية، حيث يجوز لمجلس الدولة عندما يتم استئناف حكم صادر عن المحكمة الإدارية قضي برفض الطعن لتجاوز السلطة للقرار الإداري، يجوز له أن يأمر بوقف تنفيذ هذا القرار، عندما يكون القرار الإداري المطعون فيه من شأنه إحداث عواقب يصعب تداركها.

ومن الأمثلة التي اعتبرها القضاء المقارن تتوفر على حالة الاستعجال في دعاوى وقف التنفيذ نجد ما يلي:

- طلب وقف تنفيذ قرار حرمان الطالب من دراسته وأداء امتحاناته وطلب وقف تنفيذ قرار التجنيد.
- وبالمقابل شرط الاستعجال غير متوفر في:
- طلب وقف تنفيذ قرار يرفض الترخيص لتقديم الخمر لنزلاء أحد الفنادق.
- طلب وقف تنفيذ قرار نقل تلاميذ من منازلهم إلى مدارسهم بالسيارات.
- طلب وقف تنفيذ قرار رفض إشهار إحدى الجمعيات، طالما لا تلبي مطالب ملحة⁴⁷.
-

3- شرط وجود الشك الجدي (المشروعية)

يقصد بشرط الجدية أو المشروعية، رجحان احتمال الحكم بإلغاء القرار الإداري لوجود أسباب جدية مؤسسة تبرر هذا الإبطال (الإلغاء)، بحيث من الضروري أن تكون الأسباب التي استند إليها الطاعن جدية أثناء التحقيق⁴⁸.

ويعبر عن ذلك عبد الغني بسيوني عبد الله بالقول: "... يتعين أن يكون ادعاء طالب وقف التنفيذ قائما - حسب الظاهر- على أسباب جدية تبرره، بمعنى أن يكون هناك احتمال لأحقية الطاعن فيما يطلبه من حيث الموضوع - أي إلغاء القرار الإداري - بصرف النظر عما إذا كان هذا الاحتمال محققا أو غير محقق..."⁴⁹. والأسباب الجدية لطلب الوقف، والتي تشمل موضوع هذا الشرط، يبحث في مفهومها بصفة أساسية من ناحية القانون وليس من ناحية الواقع⁵⁰. أما مجلس الدولة المصري فيعرفها بأنها "... تلك التي تعطي من أول وهلة - أكبر فرصة ممكنة لكسب الدعوى...".⁵¹

وتظهر جدية الأسباب، من العيوب التي يبني عليها الطعن، وهي العيوب التي تتمثل في عيب عدم الاختصاص، عيب الشكل، عيب مخالفة القانون أو اللوائح، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة.

وينبغي الإشارة إلى أن نظرة المحكمة في الأسباب الجدية، وهي بصدد وقف التنفيذ، يجب أن تكون نظرة أولية لا تتعرض فيها لهذه الأسباب إلا بالقدر الذي يسمح لها بتكوين

القضائية المختصة ، لتصبح عريضة بعد تعديل قانون 05/01 المؤرخ في 2001/05/22.

أما المادة 11-170 من القانون نفسه فتتص على مصطلح (طلب صريح من المدعي)، على النحو الموجود في النص الفرنسي (à la requête express) وهو نفس المصطلح الذي استعملته المادة 2/283 من قانون الإجراءات المدنية القديم ، عند طلب وقف تنفيذ القرارات المركزية أمام مجلس الدولة ، حيث نصت على ما يلي: "الرئيس مجلس الدولة...بناء على طلب صريح...".

يرى الفقهاء المقصود من طلب صريحه عريضة بسيطة وهي بالتأكيد عريضة مكتوبة ، ومستقلة أيضا ، وهو ما استقر عليه العرف العملي (العرف القضائي)⁵⁵.

إلا أن المشرع الجزائري أنهى هذا الإبهام والغموض ، وبينه صراحة في المادة 834 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بنصه على: "تقدم الطلبات الرامية إلى وقف التنفيذ بدعوى مستقلة..." وهو ما كان معمول به أيضا في فرنسا ، حيث أن عبارة عريضة مستقلة اشترطت فقط أمام المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف في فرنسا ولم تشترط أمام مجلس الدولة ، واعتبره هذا الأخير شرطا جوازا لا يترتب عليه البطلان⁵⁶. غير أنه بالنظر إلى الإصلاح الجديد ، وفق قانون رقم 597-2000 المؤرخ في 30 جوان 2000 الخاص بالقضاء المستعجل في الأمور الإدارية والمدمج في قانون العدالة الإدارية الفرنسية ، تنص المادة المتعلقة بوقف تنفيذ القرارات الإدارية 1-521 L بنصها: "...عندما يتعلق الأمر بقرار إداري ولو بالرفض ويكون موضوعا لدعوى إلغاء أو تعديل ، يجوز لقاضي الاستعجال ، بناء على طلب ، أن يأمر بوقف التنفيذ. . . "كما نصت المادة 3-521 L على "في حالات الاستعجال وبعريضة بسيطة تكون مقبولة حتى في غياب قرار إداري يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يأمر بكافة الإجراءات الضرورية دون اعتراض تنفيذ قرار إداري"⁵⁷.

غير أن المشرع المصري سلك طريقا آخر بنصه في الفقرة الأولى من المادة 49 من قانون مجلس الدولة المصري ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه ، إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، وهذا يعني وجود شرط

في رأينا ، كلا المعنيين يتجهان لتفسير واحد ، كون أن طلب وقف التنفيذ طلب استعجالي مؤقت ، وبالتالي فالقاضي مقيد بأن يتقصى الوقائع من حيث الظاهر فقط ، كما سبق وأن أوضحنا ، والاحتراز من الغوص في أصل الحق ، باعتبارهما ضابطين هاميين بالنسبة للقاضي الاستعجالي. وان كنا نعيب على المشرع الجزائري ، عدم توحيد المصطلحات في النصوص الاستعجالية.

الفرع الثاني: الشروط الشكلية لطلب وقف تنفيذ القرارات الإدارية (نظام إجرائي غير موفق)

نصت المادة 834 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: "تقدم الطلبات الرامية إلى وقف التنفيذ بدعوى مستقلة ، ولايقبل طلب وقف تنفيذ القرار الإداري ، ما لم يكن متزامنا مع دعوى مرفوعة في الموضوع ، أو في حالة التظلم المشار إليه في المادة 830 أعلاه".

كما تنص المادة 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على: "عندما يتعلق الأمر بقرار إداري ولو بالرفض ، ويكون موضوع طلب إلغاء كلي أو جزئي..." من خلال هذه المواد نستخلص أن المشرع اشترط شروطا شكلية لقبول طلب وقف التنفيذ للقرارات الإدارية وهي أن يكون طلب وقف تنفيذ القرار الإداري مقدم بدعوى مستقلة كشرط أول ، ثم أن تكون دعوى الموضوع قد نشرت كشرط ثاني.

لكن السؤال المطروح: هل هذه الشروط الموضوعية في مواد كثيرة ، وفي مواضع مختلفة ، أدت الى تبسيط الإجراءات ، أم هي على العكس تماما ، أدت إلى تعقيدها؟ هذا ما سيتم توضيحه فيما يلي إذ سنتناول في البداية طلب صريح أو عريضة مستقلة (أولا ثم أن تكون دعوى الإلغاء منشورة ثانيا).

أولا: طلب صريح أو عريضة مستقلة

الأصل أن شكل الطلب يعكس متانة الترابط بين وقف التنفيذ وطلب الإلغاء. إلا أن هناك اختلاف بين التشريعات في هذه المسألة. ففي التشريع الجزائري ورد في المادة 171 مكرر من قانون الإجراءات المدنية القديم أن يقدم طلب وقف التنفيذ في عريضة بسيطة (Simple requête) للجهة

الموضوع ، لأن طلب وقف التنفيذ يعتبر طلبا فرعيا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدعوى المرفوعة في الموضوع...⁶⁰.
ويعد التشريع الجديد تكريسا لما سار عليه الاجتهاد القضائي ، إذ ليس من المنطقي قبول الدعوى الاستعجالية الرامية إلى وقف تنفيذ القرار الإداري ، وقبول طلب المدعي بوقف تنفيذ قرار لم ينازع في عدم مشروعيته أمام قضاء الموضوع. لقد أقر قضاء المحكمة العليا المبدأ بشكل عام. وعندما تكون دعوى الموضوع من الدعاوي التي يشترط فيها التظلم ، فإنه يكفي أن يقدم المدعي ما يثبت أنه شرع في إجراءات الدعوى أي ما يثبت التظلم⁶¹.

غير أنه بالنظر للواقع العملي للغرف الإدارية بالمجالس القضائية ، نجدها تتجاهل هذا الشرط ، فبالاطلاع على بعض القرارات لأرشف مجلس قضاء سطيف (الغرفة الإدارية- القسم الاستعجالي) ، نجد أن قاضي الاستعجال حكم بوقف التنفيذ دون دعوى في الموضوع محددا في ذلك مدة معينة ، مما يعد مساسا بأصل الحق واعتراضا على أهم مبدأ وهو الأثر غير الموقوف لدعوى الإلغاء. فكيف يتم اعتراض هذه القرارات دون الطعن فيها بالإلغاء؟ بل الغريب في الأمر أن الغرفة الإدارية للمحكمة العليا قد صادقت على هذه القرارات بعد استئنافها⁶². مما جعل هذه النصوص الجديدة التي نصت على هذا الشرط تملأ فراغا واضحا كان موجودا في النصوص القديمة.

كما يستنبط من المادة 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، أن طلب وقف التنفيذ المرفوع أمام القاضي الاستعجالي الإداري ، يجب أن تسبقه دعوى إلغاء كلي أو جزئي للقرار الإداري مرفوعة أمام قاضي الموضوع ، ويجب أن تكون هذه الدعوى مستوفية لجميع شروطها الشكلية ، خاصة شرط الميعاد وشرط التظلم الإداري المسبق ، وإلا فإن للقاضي الاستعجالي الحق في رفض دعوى وقف التنفيذ لعدم جدوى ذلك ، ما دام القرار الإداري أصبح محصنا ضد دعوى الإلغاء. كما يجب أن تكون دعوى الإلغاء مرفوعة أمام نفس الجهة القضائية ، وهنا نقصد أمام نفس المحكمة الإدارية النافذة في الدعوى الاستعجالية⁶³.

شكلي يطلبه المشرع المصري لكي تفصل المحكمة في طلب وقف التنفيذ ، يتمثل في تسجيل الطلب في عريضة دعوى الإلغاء ذاتها⁵⁸. وحسب ما اشترطته محكمة القضاء الإداري بوجود اقتران طلب وقف التنفيذ بصحيفة دعوى الإلغاء ، أن هذا التلازم الحتمي شرط شكلي جوهري من النظام العام ، يؤدي تخلفه إلى رفض طلب وقف التنفيذ ، وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها⁵⁹. وهو أمر ، في رأينا ، مجاف للصواب حيث يمكن أن تظهر المصلحة في وقف التنفيذ بعد رفع دعوى الإلغاء.

وفي رأينا أن المشرع الجزائري ، إن أنهى المشكلة بشأن الطلب المستقل إلا أنه أوقعنا بنفس المشكلة السابقة ، وهي أننا أمام طليين ، طلب أمام قضاة الموضوع بناء على المواد من 833 إلى 837 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، وطلب استعجالي أمام قاضي الاستعجال يؤسس على المادة 919 من القانون نفسه ، وهو في رأينا ثراء لا طائل منه سيؤدي إلى الكثير من المشاكل في الحياة العملية كما كان في السابق ، على خلاف المشرع الفرنسي الذي تخلص عن مصطلح وقف تنفيذ القرارات الإدارية ، لصالح قضاء الوقف الاستعجالي ، ووحده أحكامه أمام جميع هيئات القضاء الإداري.

ثانيا: أن تكون دعوى الإلغاء منشورة

نصت على هذا الشرط المادة 834 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بنصها: "... لا يقبل طلب وقف تنفيذ القرار الإداري ، ما لم يكن متزامنا مع دعوى مرفوعة في الموضوع أوفي حالة التظلم المشار إليه في المادة 830 أعلاه". كما نصت المادة 919 من القانون نفسه على ما يلي: "عندما يتعلق الأمر بقرار إداري ولو بالرفض ، ويكون موضوع طلب إلغاء كلي أو جزئي..."

إن هذا الشرط بديهي كون أن دعوى وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها ، حيث جاء في أحد قرارات المحكمة العليا عن غرفتها الإدارية ما يلي: "... من المستقر عليه قضاء ، أن القاضي الإداري لا يمنح وقف تنفيذ قرار إداري ما لم يكن مسبوقا بالدعوى المرفوعة في

الفرع الثالث: مدى تناسق المواد 833-837 و919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

إن إشكالية وضع أحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية في مادتين مختلفين من حيث وضعهما، ليست وليدة هذا القانون الجديد، بل هي مسألة كانت مطروحة في القانون القديم بين المواد 11-170 و12 و2-283 والمادة 171 مكرر من قانون الإجراءات المدنية القديم مما أدى أيضا إلى تعدد الجهات القضائية الموجه إليها الطلب.

وحسب بعض الفقه، فإن طبيعة قضاء وقف تنفيذ القرارات الإدارية يختلف باختلاف الجهات القضائية التي يمكنها الأمر بوقف تنفيذ القرارات الإدارية، فهو مجرد تدبير تحفظي بالنظر للمواد 11/170 و2/283 من قانون الإجراءات المدنية القديم، وذو طبيعة استعجالية فقط بتطبيق المادة 171 مكرر من نفس القانون⁶⁴. غير أن مجلس الدولة استقر، في قراره المبدئي الصادر عن الغرف المجتمعة بتاريخ 2004/05/25، تحت رقم 18743، على أن وقف تنفيذ القرارات الإدارية منوط بالغرفة الإدارية للمجلس في تشكيلتها الجماعية ولا يدخل في اختصاص القاضي الاستعجالي الفردي⁶⁵.

رغم أن اجتهادات الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا كانت تستعمل ركن الاستعجال للحكم بوقف التنفيذ، سواء عند تطبيق المادة 11-170 أو المادة 171 مكرر من قانون الإجراءات المدنية، وأصدرت العديد من القرارات بوقف التنفيذ استنادا للمادة الأخيرة⁶⁶. مما أثار جدلا واسعا حول تفسير هاتين المادتين من أهل الاختصاص.

إن هذا الجدل الذي طال المواد السابقة، عاد بقوة حول الداعي لتفصيل أحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية في مواد مختلفة، وفي مواضع مختلفة، رغم أن هذه الأحكام تصب في مجرى واحد، حيث أن وقف التنفيذ عنوان الفرع الثاني من القسم الأول بعنوان (في رفع الدعوى من الفصل الثاني بعنوان (في الدعوى من الباب الأول بعنوان (في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم الإدارية. وتم تنظيمه في هذا الفرع بالمواد من 833 إلى غاية 837 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، أي خصصت له خمس مواد.

كما ذكر في المواد 911 و912 من القسم الثالث (في وقف تنفيذ القرارات الإدارية من الفصل الثاني) في الدعوى من الباب الثاني في (الإجراءات المتبعة أمام مجلس الدولة)، ليذكر وقف التنفيذ مرة أخرى في أحكام المادة 919 من القانون نفسه، والتي جاءت في القسم الأول بعنوان (في سلطات قاضي الاستعجال) في الفصل الثاني بعنوان (في الاستعجال الفوريين) الباب الثالث بعنوان (الاستعجال) والتي ذكرت شروطه وأحكامه في هذه المادة الوحيدة.

وبذلك نطرح السؤال التالي: هل تختلف طبيعة وقف تنفيذ القرارات الإدارية حسب الجهة المطروح أمامها؟ وهل هذه الإشكالية المتوارثة من القانون القديم لها أسبابها الوجيهة أم هي مجرد تعدد إجرائي لاداعي له؟

يبدو للوهلة الأولى، أن المشرع خير المتقاضي بين أن يرفع طلب وقف التنفيذ بناء على المواد 833-837 أمام قاضي الموضوع أو بناءً على المادة 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية أمام قاضي الاستعجال، اعتمادا على التفسير السابق لمجلس الدولة.

لكننا نرى أن الإجابة بالنفي، فلا يبدو أن هناك لبسا حول الطبيعة المستعجلة لوقف تنفيذ القرار الإداري، وعلى النهج ذاته الذي طرحه الفقه في فرنسا قبل الإصلاح، يمكن إتباعه لتأكيد هذا الطرح. حيث أن النصوص الخاصة بوقف تنفيذ القرارات الإدارية في فرنسا قبل التعديلات الجارية، أثارت بعض الشك حول طبيعة دعوى وقف التنفيذ، حيث كانت لا تندرج ضمن القضاء الاستعجالي، بل وردت ضمن الفصل الأول بتسجيل العريضة وقد خصص لها المشرع القسم الثالث والأخير من هذا الفصل بعنوان (Le sursis à l'exécution) وقف التنفيذ بينما وردت إجراءات الاستعجال بالفصل الثاني الذي يضم قسمين الأول خاص بالقضاء الاستعجالي (Le référé) والثاني حول معاينة الاستعجال (Le constat d'urgence)⁶⁷. إلا أن ذلك حسب الفقه، لا يغير من الأمر شيئا فالاستعجال واضح في مفهوم الدعوى وفي جوانبها الإجرائية.

ويكفي القول بأن دعوى وقف تنفيذ القرار الإداري من حيث المفهوم هي دعوى فرعية لها وظيفة مساعدة، فالحكم الذي

يصدر لوقف تنفيذ القرار الإداري ماهو إلا تدبير تحفظي ، وليس هناك ما يستدعي مناقشة الطبيعة الوقتية لموضوع الطلب ، أو الحكم الذي يصدر فيه باعتبارها مسألة ، التسليم بها يرقى ، أو يكاد ، إلى الإجماع في أواسط فقه القانون العام.

وأخيرا ، فإنه لا شك حسب الفقه ، أن الاستعجال يوجد في الحالات التي ينشأ فيها عن تنفيذ القرار آثاراً يصعب إصلاحها ، ووجود الترابط الشديد بين الاستعجال والضرر ، أدى بالقول من بعض الفقهاء: " المحاكم التي أقامت حكمها على الآثار التي يصعب تداركها ...كان بإمكانه وبذات المنطق ولتحقيق نفس النتيجة أن تستند إلى الاستعجال".

وفي السياق ذاته ، وعلى النهج ذاته ، يمكن التحدث عن الجوانب الإجرائية لهذه الدعوى ، ومنها مثلا المادة 220 من تقنين المحاكم الإدارية التي تقرر أن تحضير طلب وقف تنفيذ القرار الإداري يجري على وجه الاستعجال الأقصى. وتقرر المادة 122 من التقنين ذاته أن المهل المحددة لتبادل الملاحظات بين الخصوم يجب أن تتسم بالقصر⁶⁸.

والملاحظ أن المشرع الجزائري اقتبس عن المشرع الفرنسي هذه الأحكام ، وكذا وضع نظام وقف التنفيذ في القانون القديم ، حيث أن الأول وضع أحكامها في القسم الأول بعنوان (رفع الدعوى والمشرع الفرنسي ضمن الفصل الأول بعنوان) تسجيل العريضة وهو ما يبين الاقتباس الواضح.

وإذا كان في فرنسا اتفق على الطبيعة الاستعجالية لدعوى وقف تنفيذ القرار الإداري ، رغم عدم وضع أحكامها في باب إجراءات الاستعجال ، إلا أن الأمر في الجزائر قد نحا منحى آخر ، لأن المشرع الجزائري وضع إجراء وقف التنفيذ أيضا في المادة 171 مكرر المتعلقة بتدابير الاستعجال.

وبالتالي وقف التنفيذ بناء على المادة 170 يرفع الطلب أمام قاضي الموضوع الذي هو الغرفة الإدارية بالمجلس القضائي ، ووقف التنفيذ بناء على المادة 171 مكرر من اختصاص القاضي الاستعجالي الذي هو قاضي فرد في القانون القديم ، وهو رئيس المجلس القضائي أو العضو الذي ينتدبه ، وهو ما أبقى عليه قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد ، غير أن الإشكال حاليا يبدو مصطنعا ، ويطرح فعلا التساؤل

حول ما الفائدة من النص على هذا الإجراء في مواد كثيرة وفي مواضع مختلفة ؟

فباستقراء المواد من 833 حتى 837 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية نجد أنها تؤكد الطبيعة الاستعجالية لدعوى وقف التنفيذ ، فمثلا المادة 835 تنص على ما يلي: "يتم التحقيق في طلب وقف التنفيذ بصفة عاجلة ، ويتم تقليص الآجال الممنوحة للإدارات المعنية لتقديم الملاحظات..." كما تنص المادة 837 على ما يلي: " يتم التبليغ الرسمي للأمر القاضي بوقف تنفيذ القرار الإداري خلال أجل 24 ساعة ، وعند الاقتضاء يبلغ بجميع الوسائل..." وتضيف المادة نفسها أنه: "... يجوز استئناف أمر وقف التنفيذ أمام مجلس الدولة خلال أجل خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ". وباستقراء المادة 912 من القانون نفسه نجده أبقى على شرط "عواقب لا يمكن تداركها" ، فكأنه يعبر بذلك عن شرط "الاستعجال".

ومما يصعب الأمر أكثر تشكيلة الحكم ، فبالنظر إلى المادة 917 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية فإنها تنص على: "يفصل في مادة الاستعجال بالتشكيلة الجماعية المنوط بها البت في دعوى الموضوع". وتنص المادة 836 من القانون نفسه: "...في جميع الأحوال تفصل التشكيلة التي تنظر في الموضوع في الطلبات الرامية إلى وقف التنفيذ بأمر مسبب". وفي كلتا الحالتين فإن قضاة الموضوع هم قضاة دعوى وقف التنفيذ وبالتالي لامجال للتفرقة بين الإجراءين.

والغريب في الأمر ، أن المشرع الفرنسي كان ينظر في طلب وقف التنفيذ ويحكم فيه من قبل هيئة جماعية ، ولا يتعارض هذا الأصل مع بعض الاستثناءات الواردة عليه⁶⁹ لكن قانون العدالة الإدارية الجديد اعتمد التحسينات الإجرائية المتمثلة في تقوية مبدأ القاضي الفرد (Le juge unique) ، حيث أصبح الاختصاص لرئيس الجهة القضائية أو المنتدب من طرفه ، سواء جهة درجة أولى أو الثانية أو للنقض وهم رؤساء المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية أو القضاة الذين تم اختيارهم لهذا الغرض ، بشرط أن تكون لهم أقدمية سنتين كحد أدنى ، وأن يكونوا قد شغلوا وظيفة مستشار من الفئة الأولى ، أما بالنسبة لمجلس الدولة فإن قاضي الأمور المستعجلة هو رئيس القسم القضائي وكذلك مستشاري الدولة

من الأخطاء والإبهام من القانون القديم وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط التالية:

1- لقد تم النص على وقف تنفيذ القرارات الإدارية في عدة مواد (833-834-835-836-837) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الواردة في الباب الأول في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم الإدارية، ليتم النص عليه أيضا في المواد (911-912) في الباب الثاني في الإجراءات المتبعة أمام مجلس الدولة، ليضيف المادة 919 في الباب الثالث في الاستعجال. إن هذا الاختلاف في الأحكام حسب الجهات القضائية الموجه إليها الطلب، لا يعبر في رأينا عن ثراء المواد الإجرائية، بقدر ما يعكس عدم التحكم في المصطلح.

2- تم تنظيم وقف التنفيذ في المادة 1-521 من قانون العدالة الإدارية الفرنسي ووحدت شروطه وأحكامها أمام كل الجهات القضائية، سواء المحاكم الإدارية أو محاكم الاستئناف، أو مجلس الدولة على خلاف المشرع الجزائري.

3- إن الجهة المختصة بقضاء الوقف الاستعجالي في فرنسا هي القاضي الاستعجالي المنفرد حسب المادة 2-511 وهو رئيس الجهة القضائية أو المنتدب من طرفه، سواء جهة درجة أولى أو الثانية أو النقض. أما بخصوص قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري فقد منح الاختصاص لقضاء الموضوع وللقاضي الاستعجالي في المادة 919 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، والذي هو حسب القانون الجديد التشكيلة الجماعية بنص المادة 917 من نفس القانون المنوط بها البت في دعوى الموضوع، مما يطرح إشكال طبيعة دعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية، وكذا الداعي للترقية بين الإجراءين مادام أننا أمام نفس التشكيلة، وماذا سيغني المتقاضين من هذا الثراء الإجرائي سوى التعقيد الذي أنتجته هذا المواد.

4- إن منح سلطة الفصل في الدعوى الاستعجالية للتشكيلة الجماعية بنص المادة 917 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، يوضح عدم الجدوى من التفرقة في رفع دعوى وقف التنفيذ أمام قضاء الموضوع أو قضاة الاستعجال.

5- إن استعمال مصطلحات مختلفة فيما يخص الشروط، كاستعمال مصطلح "عواقب لا يمكن تداركها" في المادة 912 من قانون الإجراءات المدنية

الذين تم اختيارهم لهذا الغرض، حسب المادة 2-511. ⁷⁰، بينما في الجزائر فقد عدنا لنقطة الصفر. فالمشرع الجزائري كان يحاول في كل مرة أن يحاكي المشرع الفرنسي، ولكنه يقع في الخلط والإبهام لأنه غير محدد الرؤية، وغير واضح في فلسفته في إعداد القوانين.

نستخلص في الأخير أن المواد الجديدة، ماهي إلا مواد متوارثة من القانون القديم، وتوارثت أخطاء هوهفواته، وإن أرادت أن تحاكي الإصلاحات الموجودة في فرنسا، إلا أنها أفسدتها بعدم وضوح فلسفتها في نظام وقف التنفيذ، والأولى، توحيد هذه الأحكام في مادة واحدة أمام القضاء الاستعجالي كما فعل المشرع الفرنسي.

خاتمة

تمثلت نقطة الانطلاق في هذا البحث، في حتمية نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية كنظام استثنائي على مبدأ غياب الأثر الموقوف لدعوى الإلغاء، فهو نظام ضروري لمعالجة مساوئ هذا الأخير، ومساهم فعلي في تقوية مبدأ المشروعية بالإضافة إلى كونه ضمانا دستورية لكفالة حقوق الدفاع للأفراد.

إذا كان نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية في فرنسا تم النص عليه منذ 1806، وتم تنظيمه بعدة نصوص متلاحقة، لتكون هناك انطلاقة لتعديلات عميقة مست إجراءات الاستعجال في المواد الإدارية عامة، كان آخرها قانون 30 جوان 2000 والمدمج في قانون العدالة الإدارية الفرنسية، حيث تم النص على ستة أنواع من القضاء المستعجل منها: قضاء الوقف الاستعجالي، فإن المشرع الجزائري، على غرار المشرع الفرنسي قد انتهج طريق إصلاح العدالة في جميع مجالاتها، سواء هيكلتها البشرية أو المادية، أو من حيث الترسنة القانونية. ورغم أنه حاول الاستئناس بما وصلت إليه التشريعات المقارنة، إلا أنه سقط في فخ عدم التناسق بين ماهو أصيلوما هو مقتبس، لنصل إلى أن المشرع الجزائري، لم يوفق في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد في مسألة تنظيم وقف تنفيذ القرار الإداري، بل لاحظنا أنه ورث الكثير

والإدارية، ومصطلح "الاستعجال" في المادة 919 من القانون نفسه، يوضح الخلط الذي وقع فيها لمشروع الجزائري بين سعيه للانطلاق، ومحاولته الحفاظ على ما كان عليه في آن واحد.

6- إن استقراء قرارات أعلى هيئة قضائية (الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا وبعده مجلس الدولة) يوضح عدم الاستقرار في اجتهادها بخصوص هذه المسألة، وبالنتيجة صدور العديد من القرارات المتناقضة، وهذا ما نتنبأ به في المستقبل في خصوص تفسير هذه المواد، وإن كنا نطالب بمحاولة إيجاد

نوع من التناسق بين مواد وقف التنفيذ، كالذي كان في فرنسا لتفادي السقوط في فخ التعدد الإجرائي المبتذل. وفي الأخير إننا لم نتطرق إلى الغموض الواضح في المادتين 919 و 920 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ومدى ارتباط هاتين المادتين في مجال تطبيقهما، مما سيشكل عثرة للقاضي الإداري الاستعجالي الجزائري، وليس كما يحلم البعض أن المادة 920 السابقة هي طريق الحماية الحقيقية للحريات، والذي يحتاج لبحوث أخرى غير هذا البحث

الهوامش

1- استعمل بعض المؤلفين مصطلح الأثر غير الواقف ، واستعمل البعض الآخر مصطلح الأثر غير الموقوف ، ونحن نفضل مصطلحالموقوف وذلك لأن فعل الوقف يعود على الطعن ، كما أن النصوص القانونية تستعمل هذا المصطلح مثل المادة 170 منقانون الإجراءات المدنية القديم.

3- أغلب الكتاب يستعملون مصطلح قاعدة الأثر غير الموقوف للطعن بالإلغاء (La règle) كما يستعملون مصطلح مبدأ الأثر غير الموقوف للطعن. (Le principe de l'absence d'effet suspensif des recours). أنظر مثلاً:

Charles DEBBASCH, Droit administratif, 2^éédition, Cujas, 1969, p. 52.

3- محمد فؤاد عبد الباسط ، وقف تنفيذ القرار الإداري ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 1997 ، ص. 6

4- أنظر :

René CHAPUS, Droit de contentieux administratif, 5^éd, Domat droit public, p. 249

5-المقصود بالتنفيذ المباشر ، هو عدم تقيد الإدارة باستصدار حكم قضائي لفرض رغبتها وتنفيذها ، كما هو الحال في العلاقات بين الخواص ، أما المقصود بالتنفيذ الجبري فهو لجوء الإدارة ، إلى استعمال الإكراه والعنف لتنفيذ قراراتها ، وبالقدر الكافي عندما يتمتع فيها الأفراد عن التنفيذ ، وذلك في حالات محدودة ، أنظر في هذا المعنى: مسعود شيهوب ، امتيازات الإدارة أمام القضاء ، مجلة الفكر القانوني ، العدد 4 ، نوفمبر 1987 ، ص. 87؛ حسين عثمان ، القانون الإداري ، الدار الجامعية ، بيروت 1990 ، ص. 149 ؛ حسن سعد عبد الواحد ، تنفيذ الأحكام الإدارية ، مطابع مجالس الدفاع الوطني ، القاهرة ، 1984 ، ص. 178. ونجد أن كثيراً من المؤلفين لا يفرقون بين التنفيذ المباشر والتنفيذ الجبري مع أن هذا الأخير لا يكون إلا في حالة امتناع الأفراد عن التنفيذ ، انظر محمد سعيد حسن أمين ، مبادئ القانون الإداري ، دار الثقافة الجامعية ، 1997 ، ص. 635.

6- أنظر:

Gustave PIESER, Droit administratif (actes, organisation, contentieux , 19^ééd, Mémentos, 2002, p. 197

7- أنظر:

Code administratif, 34^éd, Dalloz, 2011, p. 493.

8- أنظر:

Conseil d'Etat, 2 juillet 1982 recours de l'acte administratif unilatéral, (s. d, In:

[http://www.oboulo.com/droit-public-et-international/droit-administratif/commentaire-d-arret/conseil-etat-](http://www.oboulo.com/droit-public-et-international/droit-administratif/commentaire-d-arret/conseil-etat-2-juillet-1982-recours-acte-administratif-unilateral-98487.html)

2-juillet-1982-recours-acte-administratif-unilateral-98487.html, 09-05-2014.

9- أنظر:

Michel COURTIN, Le sursis à exécution, Juris classeur administratif, n°5, fasc1094, 1999, p. 3

10- سليمان محمد الطماوي ، القضاء الإداري ، الكتاب الأول ، قضاء الإلغاء ، ط 7 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1996 ، ص. 864.

11- أنظر:

allemand "Bertrand Peter, Spécificités au regard du droit français des procédures d'urgence en droit , R. D. P - 1

, 1994 L. G. D. J. , pp. 186 et ss.

12- عبد الغني بسيوني عبد الله ، وقف تنفيذ القرار الإداري في أحكام القضاء الإداري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1990 ، ص. 14.

13- محمد فؤاد عبد الباسط ، المرجع السابق ، ص ص. 44-45.

14- وتتلخص وقائع القضية في أن عمدة أورليان أصدر قراراً يأمر فيه بهدم جرس إحدى الكنائس بحجة أنه آيل للسقوط ، ولكن عند تمبخت القضية تبين أن الباعث الذي أملى على العمدة قراره إنما يرجع إلى أمور تتعلق بالسياسة المحلية للإقليم ، وليس الخطر الذي يدعيه العمدة ، حيث استجاب مجلس الدولة لطلب وقف التنفيذ نظراً للأضرار المادية والجسيمية والأدبية التي قد تترتب على التنفيذ العاجل لمثل هذا التصرف. عن محمد كامل ليله ، "نظرية التنفيذ المباشر في القانون الإداري (دراسة مقارنة للتشريع والفقه والقضاء" ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1969 ، ص. 355.

15- عمار بوضياف ، القضاء الإداري في الجزائر بين نظام الوحدة والازدواجية 1962-2000 ، دار ربحانة ، الجزائر ، 2000 ، ص 58؛ أنظر كذلك: قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بتاريخ 9 جوان 1988 للمدين لفرنسا ، حيث أن المحكمة الإدارية الفرنسية استمرت عامين وعشرة أشهر من أجل الفصل في القضية وعام وثلاثة أشهر من أجل تبليغ العارض. وفي قضية أخرى حول التعويض

- ضد الدولة من طرف العارض الذي انتقل إليه فيروس فقدان المناعة المكتسبة على اثر نقل دم ، استغرقت القضية أربع سنوات وثلاثة أشهر ورغم أن معطيات القضية يمكن أن تحدد مسؤولية الدولة منذ زمن. انظر :
- René CAREC, Projet de loi relatif au référé devant les juridictions administratives, (s. d <http://www.senat.fr/rap198.380.html>), (14-07-2002).
- 16- أنظر: Op. Cit. , p. 493
- 17- حسن سعد عبد الواحد ، المرجع السابق ، ص. 183.
- 18- أنظر: Charles DEBBASCH, Contentieux administratif, Dalloz, 1978, p. 436.
- 19- أنظر:
- Gilles DARCY , Michel PAILLET, Contentieux administratif, Amand Colin, .p. 269
- 20- قانون رقم 11-91 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة الجريدة الرسمية عدد 21، السنة 28.
- 21- أنظر:
- Anonyme, Le référé administratif, s. d, http://www.senat.fr/Lc_45.html, 14. 07. 2002 ; Rémy SCHWARTS, Myria MEKACZMAREK, La procédure contentieuse devant les juridictions administratives, LAGAZETTE, Paris, 2004, pp. 225-226.
- 22- أنظر:
- Carole GARREAU, Notion de cours: l'effet suspensif des requêtes, s. d. , http://www.chez.com/jurifac/publicstrat/p5_strat.html. 2002. 07. 14
- 23- مُحَمَّد فؤاد عبد الباسط ، المرجع السابق ، ص. 14.
- 24- أنظر:
- Carole Garreau, Op. Cit. , p. 2
- 25- أنظر:
- Rémy SCHWARTS, Myria MEKACZMAREK, Op. Cit. , pp. 225-226
- 26- أنظر:
- Michel COURTIN, Op. Cit. , p. 3; Carole Garreau, Op. Cit. , pp. 1-2.
- 27- مُحَمَّد فؤاد عبد الباسط ، المرجع السابق ، ص. 26.
- (28- نفس المرجع ، ص ص. 26-25.
- 29- أنظر:
- JM. Auby, R. DRAGO, Traité de contentieux administratif , T2, L. G. D. J. , 1962, pp. 314-315
- 30- مُحَمَّد فؤاد عبد الباسط ، المرجع السابق ، ص. 72.
- 31- أنظر:
- Inspecteur principal (services administratif, droit administratif, Tome I, Institut National des Cadres Administratifs, préparation INP, 1982-1983, p. 159.
- 32- أنظر:
- Nouveaux référé administratif: première suspension d'une décision administrative", Petites Affiches, N° 46, "mars 2001, p. 186
- 33- بشير بلعيد ، قاضي الاستعجال في المادة الإدارية إشكالات وحلول ، الندوة الوطنية للقضاء المستعجل ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر ، 1995 ، ص. 170.
- 34- حسن سعد عبد الواحد ، المرجع السابق ، ص. 196.
- 35- عبد الغني بسيوني عبد الله ، المرجع السابق ، ص ص. 35-33.
- 36- أنظر:
- Francis MALLOL, Nouveaux pouvoirs et devoirs du juge administratif statuant en urgence , la fin de la jurisprudence AMOROS , Petites Affiches, N°55 , 19-06-2001, pp. 8-12.

- 37- عقبة حسن سلطون ، وقف التنفيذ القرارات الإدارية (دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه (غير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية الحقوق ، 2010 ، ص. 140.
- 38-أنظر:
- Ali FILALI, L'urgence et la compétence de la juridiction référés, Thèse de magistère, Université d'Alger – institut des sciences juridiques et administratives, 1987, p. 9
39. يتدخل المشرع للنص على الطابع الاستعجالي لبعض المنازعات مثل حالة إبعاد الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية في المادة 2-31 من قانون رقم 11-08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر ، منازعات الطرد من المساكن والمحلات التجارية ، بسبب غلق الأماكن أو عدم تسديد مستحقات الإيجار ويختص بها قاضي الاستعجال في المواد المدنية والتجارية في المادة 9 من المرسوم 63-65 المؤرخ في 18/02/1963 . . الخ. أنظر مسعود شيهوب ، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية (نظرية الاختصاص ، الجزء الثاني ، ط 5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 ، ص ص. 146-148.
- 40-أنظر: Ali FILALI, Op. Cit. , p. 10.
- 41-الغرفة الإدارية ، المحكمة العليا ، قرار رقم 291.70 في 10/07/1982 ، قضية ف ش ضد وزير الداخلية ، المجلة القضائية ، عدد 4 ، 1992 ، ص. 193.
- 42-عبد الغني بسيوني عبد الله ، المرجع السابق ، ص ص. 100-103.
- 43-شريف يوسف خاطر ، دور القضاء الإداري المستعجل في حماية الحريات الأساسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص ص. 84-83.
- 44-أنظر:
- Karim BUTERI, La condition d'urgence dans la procédure du référé-suspension, Petites Affiches, n°253, 20 Décembre 2001, pp. 17-18.
- 45-بشير بلعيد ، القضاء المستعجل في الأمور الإدارية ، مطابع قرفي ، باتنة ، الجزائر ، 1993 ، ص. 23.
- 46-معوض عبد التواب ، الوسيط في قضاء الأمور المستعجلة وقضاء التنفيذ ، ط 3 ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1995 ، ص. 43.
- 47-مُحَمَّد عبد اللطيف ، قانون القضاء الإداري ، الكتاب الثاني ، دعوى الإلغاء ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2002 ، ص. 324.
- 48- أنظر :
- GUSTAVE Peiser, Op. Cit. , p. 198 .
- 49-عبد الغني بسيوني عبد الله ، المرجع السابق ، ص. 112.
- 50-مُحَمَّد فؤاد عبد الباسط ، المرجع السابق ، ص. 459.
- 51-عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، المرافعات الإدارية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999 ، ص ص. 384-389.
- 52- نفس المرجع ، ص ص. 384-389.
- 53-أنظر: Michel COURTIN, Op. Cit. , p. 4-5.
- 54- أنظر :
- Sophie OVERNEY, "Le référé suspension et le pouvoir de régulation du juge ", A. J. D. A. , N°9, 20 septembre 2001, N°9, p. 720 et ss.
- 55- مسعود شيهوب ، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية (نظرية الاختصاص ، الجزء الثالث ، ط 4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص ص. 515.
- 56- حسني سعد عبد الواحد ، المرجع السابق ، ص. 187.
- 57-أنظر: Code Administratif, Op. Cit. , 549.
- 58-عبد الغني بسيوني عبد الله ، المرجع السابق ، ص. 88.
- 59- المرجع نفسه ، ص ص. 277-279.
- 60-الغرفة الإدارية ، المحكمة العليا ، قرار رقم 72400 المؤرخ في 16/06/1990 ، المجلة القضائية ، عدد 1 ، 1993 ص ص. 131-132.
- 61- مسعود شيهوب ، المبادئ العامة ... ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ، ص. 154.

- 62- أمر استعجالي رقم 90/154 مؤرخ في 90/10/02 عن القسم الاستعجالي لمجلس قضاء سطيف مصادق عليه بقرار الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا ، رقم الملف 88052 ، الفهرس رقم 797 مؤرخ في 1991/12/29 بين رئيس المجلس الشعبي البلدي لرأس الوادي ضد التعاونية العقارية م ج ، (غير منشور).
- 63- عبد العاليجحة وأمال بعيش ، قراءة في سلطات القاضي الإداري الاستعجالي وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية ، مجلة المنتدى القانوني ، أبريل 2009 ، ص ص. 136-137.
- 64- محمد لصالح خراز ، طبعة وقف تنفيذ القرارات الإدارية ، مجلة دراسات قانونية ، العدد 2 ، سبتمبر 2002 ، دار القبة للنشر والتوزيع ، الوادي بالجزائر ، ص. 47.
- 65- مجلة مجلس الدولة ، العدد رقم 9 ، 2009 ، ص ص. 103-104.
- 66- ففي قرارها رقم 88053 المؤرخ بتاريخ 1991/12/29 جاء فيه: "... حيث أن الوجه المثار من المستأنف حول خطأ قضاء الاستعجال بمجلس قضاء سطيف عندما طبق المادة 170 فقرة 12 بدل المادة 171 مكرر من قانون الإجراءات المدنية هذا الادعاء غير صحيح وخطأ في فهم القانون لأن كلتا المادتين 170 و 171 مكرر المذكور أعطته صلاحية الأمر بتوقيف تنفيذ قرار إداري إذا توفرت الشروط. المجلة القضائية ، عدد 2 ، 1993 ، ص 127 ، كذا القرار رقم 29170 المؤرخ بتاريخ 1982/07/10 الذي مقتضاه: "...أنه من المستقر عليه فقها وقضاء ، أن الأمر بتأجيل تنفيذ قرار إداري يعد إجراء استثنائيا ومن ثم كان معلقا على نشوء ضرر يصعب إصلاحه من جراء تنفيذ هذا القرار..." ، المجلة القضائية ، عدد 4 ، 1992 ، ص. 193 ، وفي قرار آخر رقم 3678 المؤرخ في 2000/09/25 جاء فيه "... حيث أنه لا يجوز لقاضي الاستعجال وقف تنفيذ قرار إداري إلا في حالة الاستيلاء أو التعدي طبقا للمادة 171 مكرر... ". أنظر: سايس جمال ، الاجتهاد الجزائري في القضاء الإداري ، الجزء 3 ، ط 1 ، منشورات كليك ، 2013 ، ص. 1351.
- 67- مسعود شيهوب ، المبادئ العامة ... الجزء الثالث ، ط 4 ، المرجع السابق ، ص 509.
- 68- فهد بن محمد بن عبد العزيز الدغيثيري ، وقف تنفيذ القرار الإداري أمام ديوان المظالم ، دراسة مقارنة ، مجلة القانون والاقتصاد ، مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي ، 1997 ، ص. 222.
- 69- أنظر: Michel COURTIN, Op-Cit. , p. 12.
- 70- أنظر: Code Administratif, Op. Cit. , p. 523.

المراسلة : ترسل جميع المراسلات إلى السيد:

رئيس التحرير مجلة: العلوم الاجتماعية -جامعة سطيف 2

الهاتف : 036661181

البريد الإلكتروني: revue.setif2@gmail.com revue@univ-setif2.dz.

الموقع الإلكتروني للمجلة : <http://revues.univ-setif2.dz>